



132

أوروبا والتخلف في أفريقيا

تأليف: د. والتر رودني

ترجمة: د. أحمد القصير

مراجعة: د. إبراهيم عثمان

سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ـ الكويت



سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ـ الكويت

صدرت السلسلة في شعبان 1998 بإشراف أحمد مشاري العدواني 1923 ـ 1990

132

أوروبا والتخلف في أفريقيا

تأليف: د. والتر رودني

ترجمة: د. أحمد القصير

مراجعة: د. إبراهيم عثمان



المواد المنشورة في هذه السلسلة تعبر عن رأي كاتبها
ولا تعبر بالضرورة عن رأي المجلس

المحتوى

مقدمه المؤلف

يصدر هذا الكتاب عن اهتمام بالغ بالوضع الأفريقي المعاصر. وهو لا ينقب في الماضي إلا أنه يستحيل دون ذلك أن ندرك كيف جاء الحاضر إلى الوجود، وما هي نوعية الاتجاهات التي ستسود في المستقبل القريب. ومن خلال السعي إلى فهم لما يسمى الآن «بالتخلف» في أفريقيا وجب أن يمتد مجال البحث إلى القرن الخامس عشر الميلادي في جانب وإلى نهاية المرحلة الاستعمارية في الجانب الآخر.

وعلى المستوى المثالي كان ينبغي لأي تحليل للتخلف أن يقترب من الوقت الراهن على نهاية المرحلة الاستعمارية في ستينات القرن العشرين، ذلك أن ظاهرة الاستعمار الجديد تدعو بإلحاح إلى بحث شامل من أجل صياغة استراتيجية للتحرر والتنمية الأفريقيين فضلا عن أساليب تحقيق تلك الاستراتيجية. غير أن دراستنا لا تصل إلى ذلك المدى. ولكن من الطبيعي أن يتضمن أي تقييم تاريخي سديد حلولا معينة، مثلما يؤدي أي تشخيص صائب لحالة مرضية معينة وتحديد دقيق لتاريخها، إلى الإشارة بأخذ علاجات طبية معينة أو تجنبها. ونأمل أن تسهم حقائق هذه الدراسة وتفسيراتها، ولو بشكل ضئيل، في تعزيز الرأي القائل إنه يستحيل تحقيق التنمية الأفريقية بدون قطيعة جذرية مع النظام الرأسمالي العالمي الذي شكل

السبب الرئيس لتخلف أفريقيا على امتداد القرون الخمسة الماضية.

وسوف يلاحظ القارئ أن قضية استراتيجية التنمية قد تم تناولها، باختصار، في نهاية الكتاب من جانب أ. م. بابو وزير الشؤون الاقتصادية وتخطيط التنمية الأسبق والذي شارك بشكل فعال في صياغة سياسة للتنمية في تنزانيا. طبقا لتلك التوجهات. ولم يكن من قبيل المصادفة أنني كتبت نص هذا الكتاب بالكامل داخل تنزانيا حيث صاحبت التعبير عن الاهتمام بالتنمية أفعال أكثر إيجابية مما حدث في أنحاء عديدة من القارة الأفريقية.

ولقد شارك العديد من الزملاء في إعداد هذا العمل. وينبغي أن أتوجه بالشكر الخاص إلى الزميلين كريم هيرجي، وهنري مابلو بجامعة دار السلام، فقد قاما بقراءة المخطوطة بروح النقد البناء. لكنني، وعلى عكس المألوف في معظم المقدمات، لن أضيف أنني «أتحمل المسؤولية الكاملة عن كافة الأخطاء وأوجه القصور». فتلك نزعة ذاتية بورجوازية خالصة. ذلك لأن المسؤولية تجاه أي قضايا من هذا النوع تعتبر مسؤولية جماعية على الدوام، وخصوصا فيما يتعلق بمعالجة أوجه القصور. ويتمثل هدفنا في محاولة الوصول إلى الأفريقيين الذين يرغبون في زيادة الكشف عن طبيعة الاستغلال الذي تعرضوا له أكثر مما يتمثل في تحقيق المستويات التي وضعها مضطهدوهم والناطقون باسمهم في المجال الأكاديمي..

١ بضعة أسئلة عن التنمية

– ما التنمية؟

– ما التخلف؟

«على عكس النمو المتدفق في بلدان المعسكر الاشتراكي، وما يحدث فيه من تنمية، وان كان الأمر يجري بشكل أبطأ في معظم البلدان الرأسمالية، نجد أن هناك حقيقة لا يرقى إليها الشك مؤداها أن نسبة كبيرة من البلدان المسماة المتخلفة تعاني ركوداً شاملاً. كما أن معدل النمو الاقتصادي في بعض هذه البلدان يقل عن معدل الزيادة في السكان.»

«وهذه الأوضاع ليست من قبيل المصادفة. فهي تتوافق توافقاً دقيقا مع طبيعة النظام الرأسمالي في توسعه الشامل الذي ينقل إلى البلدان التابعة أكثر أشكال الاستغلال إيذاء وبشاعة. وينبغي أن ندرك بوضوح أن الطريق الوحيد لحل القضايا التي تقلق البشرية اليوم يتمثل في إلغاء استغلال البلدان الرأسمالية المتطورة للبلدان التابعة إلغاء تاما، مع كل ما يترتب على ذلك الاستغلال من نتائج.»

تشي جيفارا، 1964

ما التنمية؟ (*)

إن تنمية المجتمع البشري عملية متعددة الجوانب. وهي تتضمن، على المستوى الفردي، تحسنا في مستويات المهارة والكفاءة والحرية والإبداع والانضباط الذاتي والمسؤولية والحياة المادية. ويعتبر بعض هذه العناصر، من الناحية الفعلية، مقولات أخلاقية يصعب تقييمها، إذ تعتمد

على العصر الذي يحيا فيه المرء، وعلى أصوله الطبقية ومعاييره الشخصية عن الخطأ. ولكن الأمر المؤكد هو أن تحقيق أي من جوانب النمو الشخصي هذه إنما يرتبط ارتباطاً وثيقاً بوضع المجتمع بأسره. فمنذ العصور المبكرة وجد الإنسان أنه من الملائم والضروري أن يتجمع في جماعات للصيد من أجل البقاء. وتعتبر العلاقات التي تنشأ داخل كل جماعة اجتماعية معينة مسألة حاسمة من أجل فهم المجتمع ككل. فالحرية والمسؤولية والمهارة لا تكتسب أي معنى حقيقي إلا من خلال علاقات الإنسان في مجتمع محدد.

وكل جماعة اجتماعية تدخل، بالطبع، في علاقة مع الجماعات الأخرى. كما أن العلاقات بين أفراد أي مجتمعين ينظمها شكل هذين المجتمعين ذاتهما. وللبنى السياسية لهذه الجماعات الاجتماعية أهمية خاصة نظراً لأن العناصر الحاكمة داخل كل جماعة هي التي تبدأ التحاور أو التجارة أو القتال-حسبما يقتضي الوضع. ومن ثم فإننا نجد أن النمو يتضمن، على مستوى الجماعة الاجتماعية، زيادة في القدرة على تنظيم كل من العلاقات الداخلية والخارجية. ولقد كان معظم تاريخ البشرية عبارة عن صراع من أجل البقاء ضد المخاطر الطبيعية وضد أعداء الإنسان الحقيقيين والوهميين. وكان النمو في الماضي يعني دوما زيادة قدرة الإنسان على حماية استقلال الجماعة الاجتماعية، بل على انتهاك حرية آخرين، وهو ما كان يحدث في كثير من الأحيان بغض النظر عن إدارة الأشخاص داخل المجتمعات المعنية.

ولا يعتبر الإنسان الكائن الوحيد الذي يعمل في جماعات. لكن الكائنات البشرية وحدها هي التي شقت طريقا فريداً للتطور لأنها امتلكت القدرة على صناعة الأدوات واستخدامها. وكانت عملية صناعة الأدوات في حد ذاتها بمثابة حافز لزيادة العقلانية أكثر مما كانت نتيجة نضج كامل للعقل، أي أن الإنسان العامل لم يكن يقل أهمية، من الوجهة التاريخية، عن الإنسان المفكر، لأن العمل بالأدوات قد حرر الإنسان من الضرورة الفيزيقية المطلقة، ومن ثم استطاع أن يفرض ذاته على أنواع حية أكثر قوة، وعلى الطبيعة ذاتها فالأدوات التي يستخدمها البشر في العمل والأسلوب الذي ينظمون به عملهم مؤشرات هامة على النمو الاجتماعي.

وكثيراً ما يستخدم تعبير«التنمية» بمعنى اقتصادي بحت وتكمن مبررات

ذلك في أن نمط الاقتصاد يعتبر في حد ذاته مؤشراً للسمات الاجتماعية الأخرى. فما هي التنمية الاقتصادية إذاً؟ إن المجتمع ينمو اقتصادياً بقدر ما تزداد قدرة أعضائه، متضامنين، على التعامل مع البيئة. وتعتمد هذه القدرة على التعامل مع البيئة على مدى إدراكهم لقوانين الطبيعة (العلم)، وعلى مدى وضعهم لهذا الإدراك موضع التطبيق باستخدام أدوات (التكنولوجيا). كما تعتمد أيضا على أسلوب تنظيم العمل. وإذا ما تأملنا الأمر من منظور بعيد المدى أمكن القول إنه كان هناك نمو اقتصادي مطرد في المجتمع الإنساني منذ بداية البشرية، لأن الإنسان قد ضاعف بشكل هائل قدرته على الحصول على موارد لحياته من الطبيعة. ويمكن فهم عظمة الإنجاز البشري على أفضل نحو إذا ما تأملنا التاريخ المبكر للمجتمع الإنساني ولاحظنا ما يلي: أولا، التقدم من استخدام الأدوات الحجرية غير المصقولة إلى استخدام الأدوات المعدنية، وثانيا، الانتقال من الصيد وجمع الثمار البرية إلى استئناس الحيوان وزراعة المحاصيل الغذائية، وثالثا، التحسن في تنظيم العمل حيث تم تحويله إلى نشاط يتصف بسمة اجتماعية من خلال مشاركة أعداد غفيرة من الناس بعد أن كان نشاطاً فردياً.

وقد أظهر كل شعب من الشعوب قدرة على أن يرفع مستوى حياته، بشكل مستقل، عن طريق استغلال موارد الطبيعة. وأسهمت كل قارة، بشكل مستقل عن الأخرى، في العهود المبكرة في عملية توسيع نطاق سيطرة الإنسان على بيئته-وهو ما يعني، في الواقع، أن في استطاعة كل قارة أن تشير إلى مرحلة من التنمية الاقتصادية. ومن الجلي أن أفريقيا، بوصفها الموطن الأصلي للإنسان، كانت مشاركاً رئيساً في العمليات التي أظهرت الجماعات البشرية من خلالها قدرة متعاظمة على الحصول على موارد الحياة من الطبيعة. بل إن أفريقيا كانت في المرحلة المبكرة بؤرة التطور الفيزيقي للإنسان ذاته، في تمييزه عن سائر الكائنات الحية.

لقد كانت التنمية شاملة نظراً لأن الظروف المفضية إلى التوسع الاقتصادي كانت شاملة هي الأخرى. وفي كل مكان واجه الإنسان مهمة البقاء عن طريق تلبية الاحتياجات المادية الرئيسة، وظهرت أدوات أفضل نتيجة تفاعل الإنسان مع الطبيعة كجزء من الصراع من أجل البقاء. ولا يشكل تاريخ البشرية، بالطبع، سجلاً من التقدم فحسب. ففي كل جزء من

العالم وجدت فترات شهدت نكسات مؤقتة وانخفاضاً فعلياً في طاقة إنتاج الاحتياجات الأساسية وغيرها من الخدمات للسكان. لكن الاتجاه العام كان إلى زيادة الإنتاج. وفي لحظات معينة من الزمن ارتبطت الزيادة في كمية السلع بتغير في طابع المجتمع أو شخصيته. وسوف يتضح، فيما بعد، ارتباط ذلك بأفريقيا، غير أننا سوف نستمد من الصين الآن مثالاً للتطبيق الشامل لمبدأ التغيرين الكمي والكيفي.

لقد عاش الإنسان الأول في الصين تحت رحمة الطبيعة. واكتشف هذا الإنسان، بالتدريج، أشياء أساسية مثل إمكانية إشعال النار وإمكانية الزراعة عن طريق بذر بذور النباتات في التربة لتوفير احتياجات الغذاء. وساعدت تلك الاكتشافات على أن توجد بين سكان الصين جماعات زراعية بدائية تستخدم أدوات حجرية وتنتج ما يكفي للبقاء. وقد تحقق ذلك قبل ميلاد المسيح أو هجرة النبي محمد صلى الله عليه وسلم بآلاف عديدة من السنين. وفي تلك المرحلة كان يتم تقسيم ما ينتج من خيرات بالتساوي تقريباً بين أعضاء المجتمع، الذين كانوا يعيشون ويعملون في إطار العائلة. وفي عهد حكم أسرة تانج قامت الصين في القرن السابع الميلادي بتوسيع طاقتها الاقتصادية لا من أجل زراعة المزيد من المحاصيل الغذائية فحسب، بل من أجل إنتاج مواد متنوعة للغاية مثل الحرير والخزف والسفن والأجهزة العلمية. ويمثل ذلك، بالطبع، زيادة في كمية السلع المنتجة. كما يرتبط، من جانب آخر، بتغيرات كيفية في المجتمع الصيني. وقد قامت، فيما بعد، دولة سياسية بعد أن كان هناك مجرد وحدات من الحكم الذاتي. وبدلاً من قيام كل عائلة وكل فرد بإنجاز أعمال الزراعة والبناء والحياكة ظهر التخصص، فبينما استمر معظم السكان يفلحون الأراضي ظهر صناع مهرة ينسجون الحرير ويصنعون الخزف، كما ظهر إداريون لتسيير أعمال الدولة فضلا عن الفلاسفة الدينيين الكونفوشيوسيين والبوذيين الذين تخصصوا في تفسير الأشياء التي تخرج عن نطاق الإدراك المباشر.

وقد أدى التخصص وزيادة تقسيم العمل إلى زيادة الإنتاج وإلى التفاوت في التوزيع في آن واحد. وأصبح قطاع ضئيل من المجتمع الصيني يحصل على نصيب غير متكافئ من عائدات العمل البشري، وكان هذا هو القطاع الذي لا يبذل جهداً يذكر في مجال خلق الثروة عن طريق العمل في الزراعة

والصناعة. ويعود ذلك إلى التفاوت الخطير الذي نشأ في مجال ملكية الوسائل الأساسية للإنتاج التي كانت تتمثل في الأراضي الزراعية. وفيما يتعلق بمعظم الفلاحين نجد أن الأراضي الزراعية التي تخص العائلة أصبحت مساحاتها أصغر. فقد سيطرت فئة قليلة على النسبة الكبرى من الأراضي الزراعية. وكانت تلك التغيرات في ملكية الأراضي جزءاً لا يتجزأ من تطور أشمل. ومن هنا لا يمكننا النظر إلى التطور كمسألة اقتصادية بحتة، وإنما هو بالأحرى عملية اجتماعية شاملة تعتمد على جهد الإنسان في التعامل مع بيئته الطبيعية.

ومن خلال أي دراسة متأنية نستطيع أن ندرك بعض الروابط شديدة التعقيد بين التغيرات في الأساس الاقتصادي والتغيرات في نشاط البنية الفوقية للمجتمع-بما في ذلك مجال الأيديولوجية والمعتقدات الاجتماعية- . وعلى سبيل المثال، فقد أفضى التحول من المشاعية في آسيا وأوروبا إلى وجود أنماط للسلوك مميزة للإقطاع. ونجد أن سلوك الفرسان الأوروبيين بدروعهم يتشابه، إلى حد بعيد، مع سلوك المحاربين اليابانيين (الساموراي). وقد ابتدأوا مفهوم ما يسمى الفروسية-أي أن تتصرف كفارس نبيل على ظهر الجواد بينما على الفلاح في المقابل أن يتعلم التواضع والإذعان والخضوع بشكل مفرط بما يرمز إلى ذلك مثل نزع الفلاح قبعته والوقوف حاسر الرأس أمام الأرفع منه مقاماً. وفي أفريقيا، بدورها، أفضت نشأة الدولة والطبقات العليا إلى أن يسجد العامة في حضرة الملوك والأرستقراطيين. وعند بلوغ ذلك الحد أصبح واضحاً أن المساواة الفجة في نطاق الأسرة قد أفسحت المجال لحالة جديدة للمجتمع.

ومن المعروف جيداً في العلوم الطبيعية أن التغيرات الكمية تتحول، في حالات عديدة، إلى تغيرات كيفية عند نقطة معينة، وعلى سبيل المثال، نجد أن الماء يظل يمتص الحرارة (عملية كمية) حتى درجة 100 مئوية. وعندئذ يتحول إلى بخار (تغير كيفي للشكل). وعلى نحو مشابه دائماً ما يفضي التوسع في الاقتصاد في أي مجتمع بشري إلى تغير في شكل العلاقات الاجتماعية في نهاية الأمر. وكان ماركس أول من حاول، في القرن التاسع عشر، تقييم ذلك الأمر حينما ميز بين عدة مراحل للتطور في التاريخ الأوروبي. وتمثلت المرحلة الأولى الرئيسة، التي أعقبت تجمعات الصيادين

البسيطة، في المشاعية البدائية حيث الملكية الجماعية والعمل الجماعي والمساواة في توزيع الخيرات. وتمثلت المرحلة الثانية في العبودية التي جاءت نتيجة اتساع عناصر السيطرة داخل العائلة، ونتيجة قهر بعض الجماعات بدنيا من جانب جماعات أخرى. وكان العبيد يؤدون واجبات متنوعة، لكن مهمتهم الرئيسة تمثلت في إنتاج الغذاء. ثم جاءت بعد ذلك المرحلة الإقطاعية حيث ظلت الزراعة بمثابة الوسيلة الرئيسة لتوفير سبل-16- المعيشة. غير أن الأراضي الزراعية، التي تعتبر ضرورية لهذا الغرض، أصبحت في أيدي قلة تحصل على نصيب الأسد من الثروة. ولم يعد الذين يقومون بفلاحة الأرض (والذين أصبحوا يسمون الآن الأقنان) من الممتلكات الشخصية لسادتهم، لكنهم مرتبطون بأراضي الضياع والإقطاعيات الخاصة. ومهما تغير مالك الضيعة أو الإقطاعية فإن الأقنان يستمرون بها ويقدمون المحاصيل للمالك الجديد، ويحتفظون فقط بما يكفي إطعام أنفسهم. وكان أبناء الأقنان يعتبرون أقناناً أيضا تماما مثلما كان أبناء العبيد يعتبرون في منزلة آبائهم نفسها. وفي أعقاب الإقطاع جاءت الرأسمالية. وفي ظلها تم إنتاج الجانب الأكبر من ثروة المجتمع عن طريق الآلات في المصانع والمناجم وليس عن طريق الزراعة. وتميزت الرأسمالية، مثلها مثل المرحلة الإقطاعية السابقة عليها، بتركيز وسائل إنتاج الثروة في أيد قليلة فضلا عن عدم المساواة في توزيع منتجات العمل البشري. وتتمثل الفئة القليلة المسيطرة في البرجوازيين الذين نشأوا من بين التجار والحرفيين في المرحلة الإقطاعية، والذين أصبحوا صناعيين وممولين فيما بعد. وفي الوقت نفسه أصبح الأقنان، من الناحية القانونية، أحراراً في أن يتركوا الأرض وأن ينتقلوا بحثاً عن عمل في المشروعات الرأسمالية. وبذلك أصبح عملهم بمثابة سلعة-شيء يباع ويشترى-.

وكان قد تم التنبؤ بمرحلة تالية هي الاشتراكية حيث العودة إلى مبدأ المساواة الاقتصادية مثلما كان سائداً في المشاعية البدائية. وفي القرن الحالي بزغت المرحلة الاشتراكية في بلدان معينة. ومن الناحية الاقتصادية نجد أن كل مرحلة جديدة تعكس تنمية بمعناها المحدد الذي يتجسد بدقة في زيادة طاقة السيطرة على البيئة المادية، ومن ثم في إنتاج مزيد من السلع وخلق مزيد من الخدمات للمجتمع. وقد نهض التعاظم في كمية

السلع والخدمات على تعاظم مهارات الإنسان واختراعاته، لقد تم تحرر الإنسان بمعنى حصوله على مزيد من الفرص لعرض وتنمية مواهبه. وعلى أي حال تبقى مسألة ارتقاء الإنسان بالمعنى الأخلاقي موضع جدال. فقد زاد التقدم في الإنتاج من نطاق سلطات قطاعات معينة في المجتمع على قطاعات أخرى، كما ضاعف أيضا من العنف الذي كان جزءاً من المنافسة من أجل البقاء والنمو بين الجماعات الاجتماعية. وليس واضحاً على الإطلاق ما إذا كان الجندي الذي خدم الرأسمالية في الحرب العالمية الأخيرة أقل «بدائية» بالمعنى الحقيقي للكلمة، من أي جندي في أحد الجيوش الإقطاعية اليابانية في القرن السادس عشر، أو أقل بدائية من أي صياد عاش في الطور الأول للتنظيم البشري في غابات البرازيل. وهذا رغم علمنا بأن نوعية الحياة قد تحسنت عبر المراحل الثلاث المتتابعة-تجمعات الصيد والإقطاع والرأسمالية-فقد أصبحت الحياة أقل خطراً أو أقل تقلباً. كما أصبح أعضاء المجتمع يمتلكون خيارات أكثر فيما يتعلق بمصائرهم. ويدخل هذا جميعه فيما ينطوي عليه استعمال كلمة «التنمية».

يقدم تاريخ المجتمعات، التي مرت بأساليب إنتاج متعددة، الفرصة لرؤية كيف تفضي التغيرات الكمية في نهاية الأمر إلى مجتمع متخلّف تماماً. ويتمثل الملمح الرئيس هنا في بطلان أثر العلاقات الاجتماعية في فترة معينة في إحداث التقدم. وتصبح حقا عقبة أمام القوى الإنتاجية، ومن ثم يتوجب التخلص منها. ويمكن أن نتخذ من مرحلة العبودية في أوروبا مثالاً لذلك. فمع أن العبودية لا يمكن تبريرها من الناحية الأخلاقية إلا أنها أتاحت، لفترة، تشغيل المناجم والمزارع في أنحاء كثيرة من أوروبا، خصوصاً في الإمبراطورية الرومانية. غير أن أولئك الفلاحين الذين ظلوا أحراراً تعرض عملهم للكساد ولم يتم استخدام طاقاتهم بالكامل نظراً لوجود العبيد. وفضلاً عن ذلك فإن العبيد كانوا لا يقومون بالأعمال التي تتطلب مهارة. ولذلك أصبح التطور التقني للمجتمع مهدداً بالتعثر، كما أن العبيد كانوا يتمردون باستمرار، وكانت عمليات إخماد تمردهم تكلف الكثير. وبعد أن رأى ملاك الأراضي أن إقطاعياتهم تتعرض للخراب قرروا أن من الأفضل منح العبيد الحرية القانونية التي يتذمرون من أجلها. ولكنهم أبقوا على استغلالهم لعمل هؤلاء الأقنان الأحرار عن طريق ضمان عدم وجود أراض

للفلاحة سوى أراضي الملاك. وبهذا ظهرت شبكة من علاقات اجتماعية جديدة-أي علاقات ملاك الأراضي بالأقنان بدلا من علاقات السادة والعبيد.

وكان العنف يصاحب الانتقال إلى أي نمط جديد، عند اللحظة الحرجة، في بعض الحالات. وكان هذا يحدث عادة عندما تواجه الطبقات الحاكمة خطر الزوال بفعل عملية التغير. وقد ظل ملاك الأراضي الإقطاعيون في السلطة طوال قرون كانت تنمو خلالها مصالح التجاريين والصناعيين الذين كانوا ينشدون أيضا السلطة والمكانة الاجتماعية البارزة. فعندما تتبلور الطبقات جيداً يرتفع وعيها كثيراً. وقد أدرك كل من طبقة ملاك الأراضي الإقطاعية والطبقة الرأسمالية ما يهددها، فحارب الإقطاعيون من أجل الإبقاء على العلاقات الاجتماعية التي لم تعد تتوافق مع التكنولوجيا الجديدة للإنتاج الآلي وتنظيم العمل القائم على شراء قوة العمل. كما ألقى الرأسماليون في أوروبا بأنفسهم في ثورات خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر لتحطيم علاقات الإنتاج القديمة.

ينبغي عند التعرض لوضع الطبقات الفلاحية والعمالية الجديدة في أفريقيا أن نضع في اعتبارنا المفهومات الخاصة بالثورة والوعي الطبقي. وعلى أي حال يدل الجزء الأكبر من تاريخ أفريقيا على أن الطبقات القائمة لم تتبلور تبلوراً كاملاً، وأن التغيرات كانت تدريجية وليست ثورية. ولعل أفضل ما يناسب بدايات التنمية في أفريقيا هو المبدأ القائل بعدم تكافؤ وتساوي التنمية في أنحاء العالم المختلفة.

وإذا كانت كافة المجتمعات قد عرفت التنمية فإن من الصائب بالمثل أن نقول إن معدلات هذه التنمية قد اختلفت من قارة إلى أخرى، وإن المناطق المختلفة داخل كل قارة قد زادت من سيطرتها على الطبيعة بمعدلات متباينة. ففي أفريقيا كان المصريون قادرين على إنتاج الثروة بوفرة منذ خمسة وعشرين قرناً، وذلك بفضل سيطرتهم على عديد من القوانين العلمية الطبيعية وابتكارهم تقنيات خاصة بالري وزراعة الغذاء واستخراج المعادن من التربة التحتية. وفي ذلك العصر كان معظم سكان مناطق القارة الأفريقية، وفي أنحاء مختلفة أخرى مثل الجزر البريطانية، يعتمدون على الصيد بالأقواس بل الهراوات الخشبية من أجل البقاء.

ومن القضايا الأكثر صعوبة أن نعرف على وجه الدقة السبب في أن

الشعوب المختلفة تتطور بمعدلات متباينة حين تترك وشأنها. ويكمن جانب من الإجابة في البيئة التي تتطور في ظلها الجماعات البشرية، كما يكمن جانب آخر في «البنية الفوقية» للمجتمع الإنساني المعنى. ويمكن القول إن البشر يقيمون، أثناء صراعهم مع البيئة المادية، أشكالاً للعلاقات الاجتماعية وأشكالاً للحكومة وأنماطاً للسلوك وانساقاً للمعتقدات. وهي تشكل معاً البنية الفوقية التي لم تكن متماثلة مطلقاً في أي مجتمع. وكل عنصر من عناصر البنية الفوقية يتفاعل مع العناصر الأخرى مثلما يتفاعل أيضا مع البنية المادية. وعلى سبيل المثال فإن الأنماط السياسية والدينية يؤثر كل منها في الآخر، كما يتضافر كل منها مع الآخر في أغلب الأحيان. كما أن الاعتقاد الديني بقدسية غابة معينة، مثلا، إنما يشير إلى ذلك النوع من عناصر البنية الفوقية التي تؤثر في النشاط الاقتصادي، حيث إن هذه الغابة لن تزال لفلاحة أراضيها. وبينما يعتمد الانفراج في دخول مرحلة جديدة من مراحل التطور البشري، في التحليل الأخير، على قدرة الإنسان التقنية في التعامل مع البيئة، فإننا يجب أن نضع في اعتبارنا أيضا أن خصائص البنية الفوقية لأي مجتمع تؤثر بشكل واضح على معدل التنمية.

وإن كون الصين لم تصبح رأسمالية مطلقا، قد أصاب كثيراً من المراقبين بالارتباك. ومن الناحية الفعلية نجد أن الصين قد دخلت الطور الإقطاعي للتطور قبل ميلاد المسيح بألف عام. وقد قامت بتطوير جوانب تكنولوجية عديدة، كما كان لديها كثرة من الصناع المهرة والحرفيين. ومع ذلك لم يتحول نمط الإنتاج مطلقاً إلى ذلك النمط الذي تشكل الآلات في ظله الوسائل الرئيسة لإنتاج الثروة، وحيث يعتبر أصحاب رؤوس الأموال الطبقة المهيمنة. وتفسير ذلك مسألة بالغة التعقيد بالطبع. غير أننا نجد، بشكل عام، أن الاختلافات بين الإقطاع الأوروبي والإقطاع الصيني تكمن في البنية الفوقية، أي في مجموعة المعتقدات والدوافع والمؤسسات السياسية الاجتماعية التي نبعت من البنية المادية، لكنها تؤثر بدورها في هذه البنية ذاتها. وقد كان للكفاءات الدينية والتربوية والبيروقراطية في الصين أهمية فائقة، كما كان يسيطر على الحكومة موظفو الدولة أكثر مما يتحكم فيها أصحاب الأراضي في ضياعهم الإقطاعية. وفضلا عن ذلك فقد وجدت ميول تتسم بالمساواة في مجال توزيع الأراضي الصينية لم يوجد مثلها في

مجال توزيع الأراضي الأوروبية. كما كانت الدولة الصينية تمتلك مساحات شاسعة من الأراضي. ونتيجة ذلك فقد كان لرجال الجهاز البيروقراطي سلطات أكبر من تلك التي تمتعوا بها بوصفهم من أصحاب الأملاك، وقد استخدموا هذه السلطة للإبقاء على العلاقات الاجتماعية كما كانت عليه. وقد كان من المستحيل أن ينجحوا في ذلك إلى ما لا نهاية، غير أنهم أبطأوا من حركة التاريخ. أما في أوروبا فلم تعق سطوة بيروقراطية الدولة عناصر التغير.

وبمجرد أن ظهر الرأسماليون الأوائل في المجتمع الأوروبي تم خلق حافز من أجل المزيد من التطور من خلال موقف هذه الطبقة الرأسمالية. ولم يوجد في أي مجتمع بشري من قبل مثل هذه المجموعة من الناس تعمل بوعي من أجل تحقيق أكبر قدر من الربح عن طريق الإنتاج. ومن أجل إنجاز هدفهم المتمثل في الحصول على المزيد تلو المزيد من رأس المال اهتم الرأسماليون اهتماماً كبيراً بقوانين العلم التي يمكن تسخيرها في شكل آلات تعمل وتحقق لهم الربح. وعلى المستوى السياسي نجد أن الرأسمالية كانت وراء معظم السمات التي تسمى الآن بالديموقراطية الغربية. فخلال إزالة الإقطاع أصر الرأسماليون على وجود المجالس النيابية والدساتير وحرية الصحافة. ويمكن اعتبار ذلك أيضا بمثابة تطور. وعلى أي حال فقد دفع الفلاحون والعمال في أوروبا (وأخيرا سكان العالم بأسره) ثمناً باهظاً كي يستطيع الرأسماليون أن يجنوا أرباحهم من الجهد البشري الذي يكمن دائما خلف الآلات. ويتناقض ذلك مع أوجه أخرى للتطور خصوصاً إذا نظرنا إليها من زاوية أولئك الذين عانوا وما زالوا يعانون لتصبح إنجازات الرأسمالية ممكنة. وتمثل هذه المجموعة الأخيرة أغلبية البشرية. ومن أجل التقدم ينبغي أن يطيح هؤلاء بالرأسمالية، فإن الرأسمالية تعوق الآن مجرى التطور الاجتماعي للبشرية. وبكلمات أخرى فإن العلاقات الاجتماعية (الطبقية) للرأسمالية أصبحت الآن بالية تماماً كما قد أصبحت العلاقات العبودية والإقطاعية بالية في عصريهما.

وفي مرحلة معينة قام النظام الرأسمالي بتحسين معيشة أعداد غفيرة من البشر كنتيجة فرعية للبحث عن الربح من أجل حفنة من الناس. لكن السعي إلى الربح يتناقض اليوم تناقضاً حاداً مع ضرورة تلبية احتياجات

الشعب المادية والاجتماعية.

ولم تعد الطبقة الرأسمالية أو البورجوازية قادرة على قيادة التطور الطليق للعلم والتكنولوجيا نظراً لأن هذه الأهداف تصطدم أيضا بحافز الربح. وقد أكدت الرأسمالية عجزها عن تجاوز نقائصها الرئيسة مثل عدم استخدام الطاقة الإنتاجية استخداماً كاملاً، ووجود قطاع بطالة دائم، علاوة على الأزمات الاقتصادية الدورية المرتبطة بمفهوم «السوق» حيث الاهتمام بقدرة الناس على الدفع بدل الاهتمام بحاجاتهم للسلع. لقد خلقت الرأسمالية أشكالاً غير عقلانية خاصة بها، مثل رذيلة عنصرية الجنس الأبيض، والإسراف الهائل المرتبط بالإعلانات، فضلاً عن عدم معقولية الفقر الذي لا يصدق وسط الثراء، والفاقد حتى في داخل أضخم الاقتصاديات الرأسمالية مثل اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية. وفضلاً عن كل ذلك فإن الرأسمالية قد زادت من حدة تناقضاتها الرئيسة بمحاولة استعباد أمم وقارات خارج أوروبا، ومن ثم فإن عمال وفلاحي كل جزء من الكرة الأرضية أصبحوا واعين ذاتياً ويصرون على أن يتولوا مصائرهم بأيديهم. ويعتبر مثل هذا الإصرار جزءاً لا يتجزأ من عملية التنمية.

ويمكن أن نطرح تعميما مؤداه أن كافة مراحل التطور تعتبر مؤقتة وانتقالية، ومصيرها أن تفسح الطريق، آجلاً أو عاجلاً، لمراحل أخرى. ومن المهم بوجه خاص التشديد على ذلك فيما يتعلق بالرأسمالية نظراً لأن مرحلة الرأسمالية لم تنته بعد، كما أن الذين يعيشون في فترة معينة من الزمن لا يستطيعون غالباً إدراك أن أسلوب حياتهم يتعرض لعملية تحوّل ومن ثم إلى زوال. ولا جدال في أن من بين وظائف أولئك الكتاب البورجوازيين الذين يبررون الرأسمالية محاولة الزعم بأن الرأسمالية وجدت لتبقى. إن أي نظرة سريعة على ما حققته الاشتراكية من تقدم على مدى الخمسين سنة الماضية، تبين أن الذين يدافعون عن الرأسمالية وإنما يدافعون عن نظام في طريقه إلى الزوال السريع.

إن حقيقة استمرار وجود الرأسمالية جنبا إلى جنب مع الاشتراكية تنبهنا إلى أن أنماط الإنتاج لا يمكن تناولها ببساطة كقضية مراحل متعاقبة. إن التطور غير المتكافئ يقضي دوما أن تتصل المجتمعات عندما تكون في مستويات متباينة من التطور. مثال ذلك أن يكون أحد هذه المجتمعات

مشاعيا بينما الآخر في مجتمع رأسمالي.

وحينما يدخل مجتمعان من نمطين مختلفين في صلة طويلة وفعالة فإن معدل التغير في المجتمعين وسمته أيضا يتأثران على نحو خطير بدرجة يتم معها خلق أنماط جديدة كليا. ويمكن أن نلاحظ أن مثل هذه الحالات تخضع لمبدأين عامين، أولهما، نجد أن المجتمع الأضعف بين هذين المجتمعين (أي المجتمع الأقل قدرة من الناحية الاقتصادية) يتأثر عكسياً بالضرورة. وكلما تزايدت الفجوة بين المجتمعين ازدادت العواقب الضارة. وعلى سبيل المثال، عندما دخلت الرأسمالية الأوروبية في صلة مع مجتمعات الصيد للسكان الأصليين في أمريكا والكاريبي تعرضت تلك المجتمعات لأضرار الانقراض الفعلي تقريبا، وثانيهما إذا افترضنا استمرار بقاء المجتمع الأضعف فإنه لن يستطيع أن يستأنف تطوره المستقل في نهاية الأمر إلا إذا شرع في الوصول إلى مستوى أعلى من ذلك الاقتصاد الذي كان سائداً فيه من قبل. وتتمثل الأمثلة العينية لسريان هذا المبدأ الثاني في الاتحاد السوفيتي والصين وكوريا.

كانت الصين وكوريا في المرحلة الإقطاعية تقريبا حينما جرى استعمارهما من قبل القوى الرأسمالية في أوروبا واليابان. أما روسيا فلم يتم استعمارها مطلقاً بشكل رسمي، لكن إبان المرحلة الإقطاعية، وقبل أن تنمو رأسماليتها الوطنية، تعرض الاقتصاد الروسي للخضوع للرأسماليات الأكثر نمواً في أوروبا الغربية. وفي الحالات الثلاث نشأت ثورة اشتراكية للفكاك من الهيمنة الرأسمالية، كما أن الإيقاع السريع وحده للتطور الاشتراكي هو الذي عوّض مرحلة الاستعباد التي تعرض النمو خلالها للإعاقة وسوء التوجيه. ولا جدال في أنه بقدر ما يتعلق الأمر بأكبر دولتين اشتراكيتين (الاتحاد السوفيتي والصين) فإن التطور الاشتراكي قد جعلهما يتجاوزان دولا مثل بريطانيا وفرنسا اللتين يتبعان الطريق الرأسمالي منذ قرون.

وكانت روسيا والصين وكوريا وأمم معينة في أوروبا الشرقية هي البلدان الوحيدة التي انبثقت بشكل حاسم من الرأسمالية والإمبريالية حتى نهاية خمسينات القرن العشرين (النقطة التي تنتهي عندها هذه الدراسة). وقد كانت الإمبريالية بوصفها أحد مراحل تطور الرأسمالية بمثابة الفترة التي

فرضت خلالها البلدان الرأسمالية في غرب أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية واليابان هيمنتها السياسية والاقتصادية والعسكرية والثقافية على الأجزاء الأخرى من العالم. وهي الأجزاء التي كانت في مستوى أدق، ومن ثم لم تستطع أن تقاوم السيطرة. إن الإمبريالية، في واقع الأمر، امتداد للنظام الرأسمالي التوسعي، وهو النظام الذي ظل، لسنوات عديدة، يشمل العالم بأسره. وأصبح جانب من العالم يمثل الاستغلاليين، والجانب الآخر المستغلّين، جانب يتصرف بوصفه السادة وآخر يمثل المقهورين، جانب يصنع السياسة وآخر في حال من التبعية.

لقد زحفت الاشتراكية على أضعف أجنحة الإمبريالية-أي القطاع المستغل والمقهور والذي خضع للتبعية-. ففي آسيا وشرق أوروبا أطلقت الاشتراكية الطاقات القومية للشعوب المستعمرة، وقد حولت هدف الإنتاج بعيداً عن سوق المال ووجهته إلى إشباع الاحتياجات البشرية، كما اجتثت معوقات معينة مثل البطالة الدائمة والأزمات الدورية، وحققت بعض الوعود المتضمنة في الديموقراطية البورجوازية أو الغربية، وذلك بتوفير المساواة في الأوضاع الاقتصادية التي تعتبر ضرورية من أجل الحصول على المساواة السياسية والمساواة أمام القانون.

وأقرت الاشتراكية من جديد المساواة الاقتصادية للمشاعية. لكن المشاعية تداعت بسبب انخفاض الإنتاجية الاقتصادية والندرة. أما الاشتراكية فتهدف إلى خلق الوفرة، وقد أنجزت ذلك بشكل ملحوظ. ومن ثم فإن المساواة في التوزيع أصبحت متسقة مع إشباع احتياجات جميع أعضاء المجتمع.

لقد كانت التنمية القائمة على التخطيط في ظل الاشتراكية أحد أهم العوامل التي أدت إلى التسارع والتوسع الثابت للقدرات الاقتصادية. إن معظم العمليات التاريخية التي تم وصفها حتى الآن ترتبط بالتطور المعنوي غير المخطط. وعلى سبيل المثال لم يخطط أي إنسان من أجل أن يكف البشر في مرحلة معينة عن استخدام الفؤوس الحجرية، واستخدام أدوات من الحديد بدلا منها، وفيما يتعلق بالعصور الأكثر حداثة فإنه حينما نظمت الشركات الرأسمالية الفردية توسعها الخاص، لم يكن نظامها متوافقاً مع التخطيط الشامل للاقتصاد والمجتمع، ولم تتدخل الدولة الرأسمالية إلا بشكل جزئي ومتقطع لمراقبة التطور الرأسمالي، أما فيما يتعلق بالدولة

الاشتراكية فإن وظيفتها الرئيسة تتمثل في توجيه الاقتصاد نيابة عن الطبقات العاملة. وقد أصبحت هذه الأخيرة-العمال والفلاحون-أكثر القوى دينامية في تاريخ العالم والتطور البشري في يومنا هذا.

ولإنهاء هذا المدخل المختصر لمشكلة التطور الاجتماعي المعقدة جداً، فإنه من المفيد أن ندرك مدى عدم ملاءمة التفسيرات التي يطرحها العلماء البورجوازيون لهذه الظاهرة. ونادراً ما يتناولون القضية ككل، وإنما يركزون الاهتمام، بشكل محدود، على «التنمية الاقتصادية». وطبقاً للتعريف الاقتصادي البورجوازي العادي، فقد أصبحت التنمية مجرد مسألة توحيد «عناصر إنتاج» معينة. أي أرض، وسكان، ورأس مال، وتكنولوجيا، وتخصص، وإنتاج على نطاق واسع. ولا جدال في أن هذه العناصر وثيقة الصلة بالموضوع كما تبين ذلك في التحليل حتى الآن. ولكن هذه القائمة التي يتصور العلماء البورجوازيون أنها وثيقة الصلة بالموضوع تتجاهل بالفعل الكثير من العناصر. فهي لا تشير إلى الاستغلال الذي تتعرض له الأغلبية والذي يكمن في كل مرحلة سابقة للاشتراكية ولا يوجد أيضا أي إشارة إلى العلاقات الاجتماعية للإنتاج أو الطبقات. كما لا توجد أي إشارة إلى الأسلوب الذي تتوحد به عناصر الإنتاج وعلاقات الإنتاج لتشكل نظاماً مميزاً أو نمطاً إنتاجياً يختلف من فترة تاريخية إلى أخرى. ولم تتم الإشارة بالمثل إلى الإمبريالية بوصفها طوراً منطقياً للرأسمالية.

وفي مقابل ذلك فإن أي معالجة تحاول أن تستند إلى مبادئ اشتراكية ثورية لابد من أن تضمن المناقشة، في مرحلتها الأولى بقدر الإمكان، مفاهيم الطبقات والإمبريالية والاشتراكية علاوة على دور العمال والشعوب المقهورة. ولاشك في أن كل مفهوم جديد ينطوي على تعقيداته الخاصة. ولا يمكن أن نتخيل أن مجرد اللجوء إلى مصطلحات معينة يمثل إجابة لأي شيء. وعلى أي حال، فإنه ينبغي على المرء أن يدرك على الأقل أبعاد التطورات الاجتماعية والتاريخية والإنسانية الكاملة قبل أن يتناول «التخلف» أو الاستراتيجيات الخاصة بالإفلات من التخلف.

ما التخلف؟

من السهل، بعد أن ناقشنا التنمية، أن ندرك مفهوم التخلف. ومن الواضح

أن التخلف لا يعني انعدام التنمية. فكل شعب قد نما بشكل أو بآخر وبدرجة أكبر أو أقل من غيره. والتخلف لا يكون مفهوما إلا بوصفه وسيلة لمقارنة مستويات التنمية. وهو وثيق الارتباط بحقيقة تفاوت التنمية الاجتماعية الإنسانية. فمن الزاوية الاقتصادية البحتة نجد أن بعض الجماعات البشرية قد تقدمت أكثر من غيرها من خلال إنتاج أكثر وتحولها إلى جماعات أكثر ثراء.

وفي اللحظة التي تبدو فيها جماعة ما أكثر ثراء من الجماعات الأخرى لا مفر من أن يطرح سؤال عن سبب التفاوت. فبعد أن بدأت بريطانيا في تخطي بقية أوروبا في القرن الثامن عشر، أدرك آدم سميث الاقتصادي البريطاني الشهير ضرورة تأمل الأسباب الكامنة وراء «ثروة الأمم». وفي الوقت نفسه كان العديد من الروس معنيين بحقيقة أن بلادهم كانت متخلفة مقارنة بإنجلترا وفرنسا وألمانيا في القرن الثامن عشر وفيما بعد في القرن التاسع عشر. وإن ما يشغلنا أساسا، في الوقت الراهن، يتمثل في التباين في الثروة بين أوروبا وأمريكا الشمالية من جانب، وبين أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية من جانب آخر. ويمكن القول إن المجموعة الثانية متخلفة أو غير متطورة بالمقارنة بالمجموعة الأولى. ومن ثم فإن مفهوم التخلف يقوم على المقارنة في كافة العصور. ومن الممكن مقارنة الأوضاع الاقتصادية لفترتين مختلفتين، في بلد معين، لمعرفة ما إذا كان هذا البلد قد نما أم لا. والأكثر أهمية من ذلك أنه يمكن مقارنة اقتصاديات أي بلدين في أي مرحلة معطاة من الزمن.

وهناك عنصر ثان أكثر ارتباطا بالتخلف المعاصر، ويتمثل في أن هذا التخلف يعبر عن علاقة استغلالية من نوع خاص. ونعني بذلك استغلال بلد ما من جانب بلد آخر. فإن كافة البلدان المسماة المتخلفة في العالم يجري استغلالها من قبل بلدان أخرى، والتخلف الذي يقلق العالم اليوم هو نتاج استغلال رأسمالي إمبريالي واستعماري. وقد كانت المجتمعات الأفريقية والآسيوية تنمو بشكل مستقل حتى سيطرت عليها الرأسمالية سيطرة مباشرة أو غير مباشرة. وعندما حدث ذلك ازداد الاستغلال، وأعقبه أيضا تصدير الفائض، الأمر الذي جرد تلك المجتمعات من ثمار مواردها الطبيعية وثمار العمل. ويمثل ذلك جزءاً لا يتجزأ من التخلف بمعناه المعاصر.

وقد بدا في بعض الدوائر أن من الحكمة استخدام تعبير البلدان «النامية» بدلا من تعبير البلدان «المتخلفة». وكان من أسباب ذلك محاولة تجنب أي إيحاءات بغيضة يمكن أن ترتبط بالتعبير الثاني والتي ربما يتم تفسيرها بمعنى التخلف العقلي والبدني والأخلاقي. وإذا كان التخلف يرتبط، في واقع الأمر، بأي شيء خلاف المقارنة الاقتصادية فإن الولايات المتحدة الأمريكية تصبح في هذا الحال أكثر البلدان تخلفاً في العالم، فهي تمارس اضطهاداً خارجياً على نطاق خطير، بينما يسودها داخليا مزيج من الاستغلال والوحشية والاضطراب النفسي. وعلى أي حال فإنه من الأفضل، على المستوى الاقتصادي، الإبقاء على تعبير «المتخلفة» وليس «النامية». فإن التعبير الأخير يخلق انطباعاً بأن كافة بلدان أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية تفلت من حالة تخلف اقتصادي نسبي وتنضم إلى أمم العالم الصناعية، وأنها تحرر ذاتها من علاقة الاستغلال، وهو أمر غير صحيح بكل تأكيد. بل هناك بلدان «متخلفة» في أفريقيا تتحول إلى بلدان أكثر تخلفاً بالمقارنة بالقوى العظمى في العالم، وذلك لأنها تتعرض لاستغلال أكثر حدة بأساليب جديدة من جانب «العواصم الاستعمارية».

ويمكن إجراء المقارنات الاقتصادية عن طريق تأمل الجداول الإحصائية أو المؤشرات الخاصة بالسلع والخدمات التي تنتجها وتوفرها المجتمعات المعنية، ويتحدث الاقتصاديون المتخصصون عن الدخل القومي للبلدان ومتوسط دخل الفرد. وقد أصبحت هذه العبارات، بالفعل، جزءاً من لغة الرجل العادي عن طريق الصحافة. ولن نحتاج إلى تقديم شرح تفصيلي في هذا الصدد. ونكتفي بأن نشير إلى أن الدخل القومي عبارة عن مقياس للثروة الكلية لأي بلد، في حين أن متوسط دخل الفرد عبارة عن رقم نتوصل إليه عن طريق تقسيم الدخل القومي على عدد السكان من أجل أن نحصل على فكرة عن «معدل» ثروة كل فرد من السكان. وعندما يوجد تفاوت مفرط في توزيع الثروة يصبح هذا المتوسط مضللاً. وقد طرح شاب أوغندي الأمر في شكل شخصي للغاية حينما قال إن الدخل بالنسبة للفرد يحجب الاختلاف الخيالي بين ما يحصل عليه والده الفلاح الفقير وما يحصل عليه «مادها فاني» أكبر رأسمالي محلي. ومن المهم، بشكل بالغ، أن ندرك أثناء تناولنا قضية التنمية في معزل عن حالة التخلف أن مثل تلك

العملية تتطلب إزالة عدم المساواة الفادحة في توزيع الأراضي والملكية العقارية. والتي تختفي وراء الأرقام الخاصة بالدخل القومي. وفي مرحلة معينة من التاريخ حدث التقدم على حساب جماعات تتمتع بامتيازات راسخة. وفي عصرنا الراهن-28- تعني التنمية حدوث تقدم يلغي الجماعات ذات الامتيازات والجماعات المحرومة المقابلة لها.

ومع ذلك فإن متوسط الدخل بالنسبة للفرد مفيد إحصائيا لمقارنة بلد بآخر، فإن كافة البلدان المتطورة يزيد فيها متوسط دخل الفرد مرات عديدة على متوسط دخل الفرد في أي بلد أفريقي استقل حديثا.

ويقدم الجدول التالي صورة واضحة للفجوة بين أفريقيا وبلدان معينة فيما يتعلق بمتوسط دخل الفرد. وهي الفجوة التي تسمح بتسمية مجموعة بلدان «بالمتقدمة» ومجموعة أخرى «بالمتخلفة». (المعلومات مستمدة من المطبوعات الإحصائية لهيئة الأمم المتحدة. وتخص عام 1968 ما لم ينص على غير ذلك).

والفجوة التي تشير إليها الأرقام ليست ضخمة فحسب، بل تتزايد أيضا. وأصبحت شعوب عديدة تدرك الآن أن البلدان المتقدمة تزداد ثراء بسرعة كبيرة، بينما تواجه معظم البلدان المتخلفة كساداً أو معدلات نمو منخفضة. ويمكن حساب الأرقام التي تمثل معدل النمو الاقتصادي في كل بلد من البلدان، وتشير هذه إلى أن معدلات النمو مرتفعة في البلدان الاشتراكية يليها البلدان الرأسمالية الكبيرة، ثم تأتي المستعمرات والمستعمرات السابقة في مؤخرة القائمة بعد ذلك بكثير. كما أن نصيب البلدان النامية في التجارة الدولية يتناقص، فقد انخفضت هذه النسبة من حوالي 30٪ في عام 1983 إلى أقل من 20٪ في الستينات من هذا القرن. ويعتبر هذا مؤشراً هاماً حيث تعكس التجارة كمية السلع المنتجة، وهي في الوقت نفسه وسيلة للحصول على سلع لا تنتج محليا.

إن الاقتصاديات المتقدمة تتسم بسمات معينة تتناقض مع خصائص الاقتصاديات «المتخلفة». فجميع البلدان المتقدمة بلاد صناعية، ويعني ذلك أن الجانب الأكبر من سكانها يعملون بالصناعة وليس بالزراعة. كما أن مصدر معظم ثروتها يتمثل في المناجم وصناعات أخرى. وتتميز هذه البلدان بإنتاجية مرتفعة للفرد في الصناعة نظراً للتكنولوجيا والمهارة المتطورتين.

وهذه أمور معروفة جيداً.

جدول يبين الفجوة بين مستوى دخل الفرد في أفريقيا وبعض الدول الغربية

البلد	متوسط دخل الفرد (بالدولار الأمريكي)
كندا	2247
الولايات المتحدة الأمريكية	3578
فرنسا	1738 (1967)
المملكة المتحدة	1560 (1967)
أفريقيا	**140 (1965)**
الكنغو	52
غانا	198
كينيا	107
مالاوي	52
مراكش	185
جنوب أفريقيا	543
تنزانيا	62
جمهورية مصر العربية	156
زامبيا	225

ولكن من المدهش أيضا أن الزراعة في البلدان المتقدمة أكثر تقدماً منها في بقية أنحاء العالم، وقد تحولت الزراعة فيها إلى صناعة بالفعل. كما أن القطاع الزراعي في اقتصادها ينتج أكثر حتى إن كان صغيراً. وإن بلدان أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية تسمى بلدان زراعية لأنها تعتمد على الزراعة وليس لديها إلا القليل من الصناعة. لكن زراعتها غير علمية، وإنتاجيتها أقل من إنتاجية البلدان المتقدمة. وقد مر عديد من أكبر البلدان المتخلفة بكساد وتدهور في الناتج الزراعي في عام 1966 والأعوام التالية. ففي أفريقيا تدهور معدل إنتاج الغذاء للفرد في السنوات الأخيرة، ونظراً

لأن البلدان المتقدمة تمتلك اقتصاداً صناعياً وزراعياً أقوى من بقية أنحاء العالم فإنها تنتج سلعاً أكثر كثيراً مما تنتجه الأم الفقيرة سواء في مجال السلع الضرورية أو السلع الكمالية. ومن الممكن أن نضع جداول إحصائية توضح إنتاج الحبوب، واللبن، والصلب، والطاقة الكهربائية، والورق ومجموعة كبيرة من السلع الأخرى. ويمكن أن توضح هذه الجداول في الوقت نفسه ما هو متاح من هذه السلع لكل مواطن (في المتوسط). وهنا أيضا سنجد أن الأرقام تميل كثيراً لصالح عدد قليل من البلدان المتميزة في العالم.

وتعتبر كمية الصلب المستخدمة في أي بلد من المؤشرات الهامة لمستوى التصنيع. ومن جانب نجد أن الولايات المتحدة الأمريكية تستهلك 685 كيلو جراماً من الصلب لكل فرد سنوياً، وتستهلك السويد 623 كيلو جراماً، وألمانيا الغربية 437 كيلو جراماً. ومن جانب آخر نجد أن زامبيا تستهلك 10 كيلو جرامات، وشرق أفريقيا ثمانية كيلو جرامات، وأثيوبيا كيلو جرامين فقط. وعند إجراء التقديرات ذاتها بالنسبة للسكر سنجد أن أستراليا تستهلك 57 كيلوجراماً للفرد سنوياً، وأمريكا الشمالية والاتحاد السوفيتي يستهلكان ما بين 25 و 50 كيلو جراماً للفرد سنوياً في المتوسط. بينما تستهلك أفريقيا عشرة كيلو جرامات فقط للفرد سنوياً. وهو معدل أفضل من المعدل الخاص بآسيا الذي يبلغ 7 كيلو جرامات للفرد سنوياً.

وتدعو مجموعة الإحصاءات الخاصة بالاحتياجات الغذائية الرئيسة إلى المزيد من التشاؤم. فإن كل شخص يحتاج يومياً كمية معينة من الغذاء يتم قياسها بالسعرات. وتبلغ الكمية المطلوبة يوميا 3000 سعر. ولم يقترب أي بلد أفريقي من هذا الرقم. ويستهلك الجزائريون-على سبيل المثال-، 1870 سعراً يومياً، بينما يمكن لساحل العاج أن تعتبر نفسها في وضع متميز داخل أفريقيا حيث يصل المتوسط العام إلى 2290 سعراً. وعلاوة على ذلك يمكن للمرء أن يقدر المحتوى البروتيني للغذاء، وتعاني أنحاء عديدة من أفريقيا من «مجاعة بروتينية». ويعني ذلك أنه حتى في حالة توفر السعرات عن طريق النشويات، فإنها لا تحتوي إلا على نسبة ضئيلة من البروتين، وإن الشخص في البلدان المتقدمة الرأسمالية منها والاشتراكية يستهلك ضعفي ما يستهلكه الشخص في البلدان المتخلفة من غذاء بروتيني. وتساعد هذه الاختلافات على معرفة ما هي البلدان المتقدمة والبلدان «المتخلفة».

وتمثل الخدمات الاجتماعية التي يقدمها كل بلد من البلدان أهمية تعادل أهمية ما يحققه إنتاجها المادي من رفاهية الإنسان وسعادته. ومن المتفق عليه دولياً أن من مسؤولية الدولة تشييد المدارس والمستشفيات، وسواء توفر ذلك عن طريق الحكومة أو القطاع الخاص فإن عدد المدارس والمستشفيات يمكن تناوله في ضوء حجم السكان. وإن المدى الذي تتاح به السلع والخدمات الاجتماعية الأساسية في أي بلد يمكن أن يتم قياسه بشكل غير مباشر عن طريق النظر إلى متوسط العمر المتوقع، ومعدل الوفيات بين الأطفال، وسوء التغذية، وانتشار الأمراض التي يمكن منعها بالتطعيم، والخدمات الصحية العامة، ونسبة الأمية. وتوضح المقارنة بين البلدان المتقدمة «والمتخلفة»، فيما يتعلق بكافة الجوانب السالفة، وجود اختلافات ضخمة ومخيفة، ففي الكاميرون يموت مائة طفل قبل مرور العام الأول على مولدهم وذلك من بين كل ألف من المواليد الأحياء، وفي ريف سيراليون يصل العدد إلى 160 طفلاً من بين كل ألف من المواليد الأحياء. لكننا نجد أن الأرقام المماثلة في كل من المملكة المتحدة وهولندا تبلغ 12 طفلاً و 18 طفلاً فقط على التوالي. وفضلاً عن ذلك فإن أعداداً كبيرة من الأطفال الأفارقة تموت قبل بلوغ الخامسة من العمر. ويعتبر نقص الأطباء من العوامل الرئيسة. وفي إيطاليا يوجد طبيب لكل 580 نسمة، وفي تشيكوسلوفاكيا طبيب لكل 510 نسمة، أما في النيجر فإن على الطبيب الواحد أن يخدم 56140 نسمة. وفي تونس يوجد-32- طبيب لكل 8320 نسمة. وفي تشاد طبيب لكل 73465 نسمة.

يعتمد نجاح الاقتصاد الصناعي على توفر أعداد ضخمة من العاملين المهرة، وتواجه البلدان الأفريقية عجزاً رهيباً في العاملين المؤهلين تأهيلاً عالياً. وتؤكد ذلك الأرقام الخاصة بالأطباء الواردة آنفاً. وتوجد المشكلة نفسها فيما يتعلق بالمهندسين والتقنيين والزراعيين، بل الإداريين والمحامين في بعض الأماكن. كما يوجد عجز أيضا في المهارات ذات المستوى المتوسط في مجالات مثل مجال اللحام. وإن ما يجري الآن من «استنزاف للعقول» من أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية وأوروبا الغربية يزيد الوضع تفاقما. ونعني بذلك هجرة المهنيين والتقنيين والإداريين من أصحاب المستويات العليا والعمال المهرة من أوطانهم. وبهذا يتم استنزاف البلدان المتخلفة من

العدد القليل من المهارات المتاحة عن طريق إغراءات المرتبات العليا والفرص الفضلى في البلدان المتقدمة.

ويؤكد هذه الطبيعة غير المتوازنة للاقتصاد الدولي الراهن، بشكل صارخ، اضطرار البلدان المتخلفة بدورها أن تتعاقد مع خبراء أجانب بتكلفة خيالية. لقد تم عرض معظم المعطيات بطريقة يمكن وصفها «كمياً»، وهي تمدنا بمقاييس لكمية السلع والخدمات المنتجة في الاقتصاديات المختلفة. وعلاوة على ذلك ينبغي إجراء مقاييس كمية معينة فيما يتعلق بالطريقة التي يتألف بها أي اقتصاد معين. فإن إنتاج المزيد من السلع والخدمات لا يكفي وحده لتحقيق التطور الاقتصادي. وعلى البلد المعني أن ينتج المزيد من تلك السلع والخدمات التي تؤدي بدورها إلى الارتفاع التلقائي لنمو الاقتصاد في المستقبل. وعلى سبيل المثال، فإن قطاع إنتاج الغذاء لابد من أن يكون مزدهراً حتى يصبح العاملون أصحاء. كما ينبغي للزراعة ككل أن تكون فعالة حتى تؤدي الأرباح (أو المدخرات) من الزراعة إلى حفز الصناعة. ويجب أن توجد صناعة ثقيلة، مثل صناعة الصلب وإنتاج الطاقة الكهربائية، حتى تمكن صناعة آلاف للفروع الصناعية الأخرى وللزراعة. وإن غياب الصناعة، وإنتاج الغذاء غير الملائم، والزراعة غير العلمية هي ما يميز الاقتصاديات المتخلفة.

والاقتصاديات المتخلفة على وجه التحديد هي التي لا تركز (أو لا يسمح لها بذلك) على تلك القطاعات من الاقتصاد التي تؤدي بدورها إلى توليد النمو، وإلى زيادة الإنتاج إلى مستوى جديد، كما لا يوجد بين أي قطاع والقطاعات الأخرى سوى القليل جداً من الروابط. ومن ثم لا يمكن مثلاً للزراعة والصناعة أن تستجيب كل منهما للأخرى على نحو مفيد.

وفضلاً عن ذلك، فإنه مهما بلغت المدخرات داخل الاقتصاد فإنها تحول أساساً إلى الخارج أو تبدد في الاستهلاك بدلاً من أن يعاد توجيهها إلى عمليات إنتاجية. كما أن الجانب الأكبر من الدخل القومي الذي يظل داخل البلاد يحصل عليه أشخاص لا يشاركون بشكل مباشر في إنتاج الثروة، بل يقومون بخدمات مساعدة مثل الموظفين، والتجار، والجنود، والمشرفين على حفلات التكريم والاستضافة. وإن ما يزيد من تفاقم الوضع أن عدد العاملين في تلك المجالات يزيد على ما هو ضروري لتوفير خدمة تتسم بالكفاءة.

وعلاوة على ذلك فإن أولئك الناس لا يعيدون توظيف أي شيء في الزراعة أو الصناعة. وهم يبددون الثروة التي خلقها العمال والفلاحون في شراء السيارات والويسكي والعطور.

وقد جرت الإشارة في سخرية إلى أن «الصناعة» الرئيسة لعديد من البلدان «المتخلفة» تتمثل في الإدارة. وحتى وقت قريب كان 60٪ من الدخل المحلي في داهومي يتم توجيهه لدفع مرتبات الموظفين وقادة الحكومة. ونجد أن المرتبات التي تدفع للسياسيين المنتخبين تزيد على تلك التي تدفع لأعضاء المجلس النيابي البريطاني. كما أن عدد أعضاء المجالس النيابية في البلدان «المتخلفة» الأفريقية أكبر نسبياً أيضا. وفي الجابون يوجد ممثل برلماني لكل ست آلاف مواطن في حين أن فرنسا يوجد بها نائب برلماني لكل مائة ألف مواطن. وتشير أرقام أخرى عديدة من هذا النوع إلى أنه من الضروري أن نوضح عند وصف أي اقتصاد نمطي متخلف التفاوت الشديد في توزيع الثروة على المستوى المحلي حيث تذهب النسبة الكبرى إلى جيوب قلة من أصحاب الامتيازات.

وعادة ما يدافع أعضاء الجماعات المتميزة في أفريقيا عن أنفسهم بالقول إنهم يدفعون الضرائب التي تجعل الحكومة قادرة على الاستمرار. ويبدو هذا القول معقولا من الناحية الشكلية، ولكن النظرة الفاحصة توضح أنه في الواقع أكثر البراهين منافاة للعقل، وأنه يعبر عن جهل كامل بالكيفية التي يسير بها الاقتصاد، إذ إن الضرائب لا تخلق ثروة قومية أو تنمية. والثروة يتم إنتاجها من الطبيعة عن طريق فلاحة الأرض، أو عن طريق التعدين، أو قطع الأشجار، أو تحويل المواد الخام إلى مواد تامة الصنع من أجل الاستهلاك. ويقوم بهذه الأعمال الأغلبية الساحقة من السكان من الفلاحين والعمال. ولن يوجد هناك أي دخل لتحصل منه الضرائب إذا لم تعمل الفئات العاملة.

وتأتي الدخول التي يحصل عليها الموظفون والمهنيون والتجار من مجمل الثروة التي ينتجها المجتمع. وبغض النظر تماماً عن التفاوت في توزيع الثروة فإن على المرء أن يستبعد الحجة القائلة إن أموال «دافعي الضرائب» هي التي تنمي أي بلد. وعندما نتتبع هدف التنمية ينبغي على المرء أن يبدأ بالمنتجين ويتحرك من هناك لرؤية هل يتم استخدام منتجات عملهم بشكل

رشيد لتحقيق قدر أكبر من الاستقلال والرفاهية للأمة.

وعندما ننظر إلى الثروة التي يستخرجها العمل البشري من الطبيعة يمكن للمرء أن يدرك على الفور أن عدداً ضئيلاً جداً من البلدان المتخلفة هو الذي يعاني قصوراً في الموارد الطبيعية اللازمة لخلق حياة فضلى. ومن الممكن جداً في مثل تلك الحالات أن تنضم منطقتان أو ثلاث مناطق إلى بعضها بعض من أجل المنفعة المتبادلة. ويمكن، في واقع الأمر، التأكيد بأن البلدان «المتخلفة» هي الأكثر ثروة في مجال الموارد الطبيعية، لكنها الأفقر فيما يتعلق بالسلع والخدمات التي يوفرها المواطنون وتتوفر لهم.

ويؤكد «مسح الأوضاع الاقتصادية في أفريقيا» حتى عام 1964 الذي أجرته هيئة الأمم المتحدة ما يلي عن الموارد الطبيعية للقارة:

«إن أفريقيا غنية جداً بالمعادن ومصادر الطاقة الأولية. فبينما يقدر عدد سكانها بحوالي 9٪ من مجموع سكان العالم، فإنها تحظى بما يقرب من 28٪. من القيمة الإجمالية للإنتاج العالمي من المعادن، وحوالي 6٪ من الناتج العالمي من النفط الخام. كما أخذ نصيبها من النفط يتزايد في السنوات الأخيرة. ويتراوح نصيب أفريقيا في عشر مواد من بين ست عشرة مادة هامة معدنية وغير معدنية بين 22٪ و95٪ من الإنتاج العالمي».

وتؤكد إمكانات أفريقيا كل يوم بالفعل أنها أعظم ما يبدو، وذلك مع الاكتشافات الجديدة للثروة المعدنية. وفي المجال الزراعي نجد أن التربة الأفريقية ليست بمثل ذلك الغنى الذي قد توحي به صورة الغابات الاستوائية، ولكن هناك مميزات مناخية تجعل في الإمكان زراعة محاصيل مروية معينة على مدار العام في معظم أنحاء القارة.

وخلاصة الموقف أنه لم يحدث في أي مكان بأفريقيا أن تم الاقتراب بعد من الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية. كما أن معظم الثروة التي يتم إنتاجها الآن لا يجري الاحتفاظ بها داخل أفريقيا لمنفعة الأفريقيين. وعلى سبيل المثال فإن زامبيا والكونغو ينتجان كميات ضخمة من النحاس، ولكن ذلك يتم لصالح أوروبا وأمريكا الشمالية واليابان. بل إن السلع والخدمات التي يتم إنتاجها في أفريقيا وتظل داخلها إنما يحصل عليها غير الأفارقة. وتتباهى جنوب أفريقيا بأن لديها أعلى دخل بالنسبة للفرد في أفريقيا. ولكن معرفة طريقة توزيع ذلك الدخل تقتضي أن يلاحظ المرء أنه بينما

يؤكد النظام العنصري أنه لا يموت سوى 24 طفلاً من بين كل ألف من المواليد الأحياء بين السكان البيض، فإنه يبتهج تماماً بأن يسمح بموت 121 طفلاً من بين كل ألف من المواليد الأحياء بين الأفارقة، ولكي نفهم الأوضاع الاقتصادية الراهنة في أفريقيا يحتاج المرء أن يعرف لماذا لا تحصل أفريقيا إلا على ذلك القدر الضئيل من إمكاناتها الطبيعية، وأن يعرف أيضا لماذا يذهب القدر الكبير من ثروتها الراهنة إلى غير الأفريقيين الذين يقيمون معظم الوقت خارج القارة.

إن التخلف بمثابة تناقض بالفعل، فإن أجزاء عديدة من العالم غنية بالموارد الطبيعية لكنها فقيرة في واقع الأمر، كما أن هناك أجزاء من العالم ليست على مثل تلك الدرجة من الثراء في مجال ثروة التربة وما تحتويه لكنها تتمتع بأعلى مستويات المعيشة. وحينما يحاول الرأسماليون من الأجزاء المتقدمة من العالم أن يفسروا هذا التناقض، فغالباً ما يجعلون الموقف يبدو كأنه من «وضع السماء». وقد وافق أحد الاقتصاديين البرجوازيين في كتاب عن «التنمية» على أن الإحصاءات المقارنة عن العالم اليوم تبين وجود فجوة أكثر اتساعاً عن ذي قبل. وهو يقر بأن الفجوة بين البلدان المتقدمة والبلدان المتخلفة قد تضاعفت ما بين 15 و 20 مرة على الأقل خلال المائة والخمسين عاماً الماضية. ومع ذلك، فإن هذا الاقتصادي البورجوازي لم يقدم تفسيراً تاريخياً للقضية، كما أنه لا يعتبر أن هناك علاقة استغلال للرأسماليين الطفيليين أن يزدادوا ثراء، وأدت أيضا إلى إفقار المناطق التابعة. وبدلاً من ذلك يضع في المقدمة تفسيراً من الإنجيل. فهو يقول:

«لقد قيل كل شيء في الإنجيل:

«كل من لديه، سنزيده، حتى يصبح لديه وفراً، وسنأخذ ممن يفتقرون حتى الذي بين أيديهم»

(إنجيل متى، الإصحاح الخامس والعشرون، الآية 29)

«وإن قصة، «ممن يفتقرون» هي قصة البلدان المتخلفة المعاصرة».

ومن المفترض أن التعليق الوحيد الذي ينتظر أن يصدر عن المرء هو أن يقول «آمين». ويتم التشديد على القول إن «التخلف» هو بشكل ما قدر من عند الله، وذلك بسبب وجود اتجاه عنصري في المؤسسة العلمية الأوروبية. ووفقاً لمنطق التمييز العنصري نجد من يقولون صراحة أو ضمنا إن بلادهم

أكثر تقدماً لأن شعوبهم متفوقة فطرياً، وان مسؤولية التخلف الاقتصادي لأفريقيا تكمن في التخلف النوعي لجنس الأفارقة السود. وثمة مشكلة كبرى تتمثل في أن الناس في أفريقيا وأنحاء أخرى من عالم المستعمرات قد تعرضوا لأزمة نفسية وثقافية وقبلوا، على الأقل، الرؤية الأوروبية للأشياء، ويعني ذلك أن الأفريقي ذاته يحمل شكوكاً حول قدرته على تحويل بيئته الطبيعية وتطويرها. وهو يتحدى بمثل هذه الشكوك حتى أشقاءه الذين يقولون إن أفريقيا تستطيع أن تتطور من خلال جهود شعوبها، وأنها ستفعل ذلك. وإذا ما استطعنا تعيين تاريخ حدوث التخلف فإن ذلك سوف يزيح الظن المتهالك القائم على أساس عنصري، أو مقدر سلفاً. أو القائل إننا لا نستطيع أن نفعل شيئا تجاه ذلك التخلف.

وفي الحالات التي لا يقدم فيها «الخبراء» من البلدان الرأسمالية تفسيراً عنصرياً نجدهم يخلطون بين أسباب التخلف ونتائجه، حيث يعتبرون النتائج أسباباً. وعلى سبيل المثال فإنهم يقولون إن أفريقيا في حالة تخلف بسبب نقص المهارات البشرية اللازمة لتطويرها. ويعتبر ذلك أمراً صائباً بشكل ما حيث لا تستطيع أفريقيا أن تبني بنفسها مزيداً من الطرق والجسور والمحطات الكهربائية المائية بسبب النقص في المهندسين. ولكن ذلك لا يعتبر من أسباب التخلف إلا بمعنى أن الأسباب والنتائج تتداخل فيما بينها ويعزز كل منها الآخر. وحقيقة الأمر هي أن معظم الأسباب الأصلية للتخلف الاقتصادي لأي أمة أفريقية لا يمكن أن توجد داخل هذه الأمة. ويتمثل كل ما نستطيع أن نعز عليه في الداخل في أعراض التخلف والعوامل الثانوية التي تخلق الفقر.

وتصدر التفسيرات الخاطئة لأسباب التخلف عادة إما عن تفكير متحيز، وإما عن اعتقاد خاطئ بأن في استطاعة المرء أن يعرف الإجابة عن طريق البحث داخل الاقتصاد المتخلف. ويكمن التفسير الصائب في بحث العلاقة بين أفريقيا متطورة معينة، وفي إدراك أن تلك العلاقة هي علاقة استغلال.

لقد استغل الإنسان دوماً بيئته الطبيعية من أجل أن يوفر المعيشة. وفي لحظة معينة من الزمن ظهر استغلال الإنسان للإنسان. وهنا أصبح عدد قليل من الناس أثرياء وعاشوا في رفاهية من خلال عمل الآخرين. ثم جاءت بعد ذلك مرحلة قام فيها أبناء إحدى الجماعات التي يطلق عليها

اسم أمة باستغلال الموارد الطبيعية لأمة أخرى واستغلال عمل أبناء هذه الأمة أيضا . وبما أن التخلف يتعلق بالاقتصاديات المقارنة للأمم، فإنه يرتبط بآخر أنواع الاستغلال التي لها أهمية كبرى في هذا الصدد-ونعني بذلك استغلال أمة لأمة أخرى-. وتتمثل إحدى الوسائل المألوفة التي تستغل بها إحدى الأمم أمة أخرى في الاستغلال من خلال التجارة. وهي وسيلة وثيقة الصلة بعلاقات أفريقيا الخارجية. فعندما يتم تحديد شروط التجارة عن طريق أحد البلدان بطريقة مربحة له كلياً، فإن التجارة تكون ضارة عادة للطرف الآخر، ولكي نصبح أكثر تحديداً يمكننا أن نتناول صادرات الإنتاج الزراعي من أفريقيا ووارداتها من السلع المصنعة من أوروبا وأمريكا الشمالية واليابان. وتحدد الأمم الكبرى أسعار المنتجات الزراعية، وتقوم بإخضاع هذه الأسعار لتخفيضات متكررة. وفي الوقت نفسه يتم تحديد أسعار السلع المصنعة أيضا عن طريقهم، وذلك بالإضافة إلى معدلات أجور الشحن على السفن التابعة لتلك الأمم. وتخضع معادن أفريقيا بالطبع لنفس ما تخضع له المنتجات الزراعية فيما يتعلق بالأسعار. وإن مجمل علاقة الاستيراد والتصدير بين أفريقيا والأطراف التجارية الأخرى عبارة عن تبادل غير متكافئ واستغلال.

وهناك ما هو أكثر تأثيراً من التجارة. ويتمثل في امتلاك مواطني بلد ما لوسائل إنتاج بلد آخر. فحينما يحتل مواطنون أوروبيون أراضي أفريقيا ومناجمها . فإن ذلك يمثل أكثر الأساليب المباشرة استنزافاً للقارة الأفريقية. وقد كانت الملكية كاملة في ظل الاستعمار. وجرت حمايتها بالهيمنة العسكرية. ولا تزال الملكية الأجنبية قائمة حتى اليوم في عديد من البلدان الأفريقية على الرغم من أن جيوش القوى الأجنبية وأعلامها قد زالت. وطالما أن الأجانب يمتلكون الأراضي، والمناجم، والمصانع، والبنوك، وشركات التأمين، ووسائل المواصلات، والصحف، ومحطات الطاقة فإن ثروة أفريقيا سوف تستمر في التدفق إلى الخارج عن طريق تلك العناصر الأجنبية. وبكلمات أخرى، فإنه في ظل انعدام السيطرة السياسية المباشرة سوف تضمن الاستثمارات الأجنبية أن تكون القيمة الاقتصادية الناتجة عن الموارد الطبيعية والعمل الأفريقيين خسارة للقارة.

وغالباً ما تتخذ الاستثمارات الأجنبية شكل القروض للحكومات

الأفريقية. ومن الطبيعي أن يتم تسديدها. وفي الستينات من هذا القرن كان معدل الوفاء بالديون (استهلاك الديون) الخاصة بالقروض الرسمية في البلدان المتخلفة يرتفع سنوياً ما بين 300 مليون و 705 مليون دولار. كما أن هذا المعدل يتزايد باطراد. وفضلاً عن ذلك توجد فوائد لهذه الديون تحتاج إلى الدفع مثلها مثل الأرباح الخاصة بالاستثمارات المباشرة في الاقتصاد. وقد بلغت قيمة هذين الموردين في عام 1965 ما يزيد حقا على 500 مليون دولار تدفقت من البلدان المتخلفة إلى الخارج. ومن النادر أن تكون البيانات الخاصة بهذه الأمور كاملة. والسبب واضح. ويتمثل في أن أولئك الذين يحققون الأرباح يحاولون أن تبقى الأمور هادئة. ولذلك فإن الأرقام المشار إليها آنفاً تقل عن الأرقام الحقيقة. فهذه الأرقام تقدم فكرة ما عن المدى الذي يتم به نزح ثروة أفريقيا عن طريق الذين يستثمرون داخلها، ومن ثم يمتلكون جانباً كبيراً من وسائل إنتاج الثروة في أفريقيا. وعلاوة على ذلك فإن أشكال الاستثمارات أصبحت في الأيام الأخيرة أكثر دهاء وأكثر خطراً. فهي تشمل ما يسمى مساعدة الشركات الأفريقية المحلية وإدارتها بواسطة خبراء رأسماليين دوليين.

وتتركز تجارة أفريقيا أساساً مع بلدان أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية واليابان. وتحاول أفريقيا تنويع تجارتها بالتعامل مع البلدان الاشتراكية، وإذا ما اتضح أن هذه التجارة غير مواتية للاقتصاد الأفريقي فإن البلدان الاشتراكية المتطورة سوف تنضم هي الأخرى لصفوف المستغلين لأفريقيا. وعلى أي حال، فإن من الضروري للغاية، في هذه المرحلة، أن نميز بشكل واضح بين البلدان الاشتراكية والبلدان الرأسمالية. فإن البلدان الاشتراكية لم تمتلك، في وقت من الأوقات، أي جزء من القارة الأفريقية، كما أنها لا تستثمر في الاقتصاديات الأفريقية بمثل ذلك الأسلوب الذي ينزح الأرباح من أفريقيا. ومن ثم فإن البلدان الاشتراكية غير متورطة في نهب أفريقيا.

إن معظم الذين يكتبون عن التخلف وتتم قراءة أعمالهم في قارات أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية إنما يتحدثون نيابة عن العالم الرأسمالي أو البورجوازي، وهم يسعون إلى تبرير الاستغلال الرأسمالي سواء داخل بلادهم أو خارجها. كما أنهم يثيرون الخلط بشأن عدة قضايا. ومثال ذلك محاولة وضع كافة البلدان المتخلفة في معسكر واحد ووضع كافة البلدان

المتقدمة في معسكر آخر بغض النظر عن انتماء هذه البلدان إلى أنظمة اجتماعية مختلفة. ولذلك لا يستخدمون تعبيرات الرأسمالية والاشتراكية مطلقاً. وبدلاً من ذلك نجد تقسيما مبسطاً بين أمم صناعية وأخرى غير صناعية. وفي واقع الأمر فإن كلا من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي دولة صناعية. كما أننا حينما نتناول الإحصاءات نجد أن بلاداً مثل فرنسا والنرويج وتشيكوسلوفاكيا ورومانيا أكثر قرباً من بعضها البعض منها إلى أي بلد إفريقي. ولكن من الضروري، بشكل مطلق، أن نعرف هل نتج مستوى المعيشة في أي بلد صناعي من موارده الداخلية الخاصة أم أنه حصيلة استغلال بلدان أخرى. والولايات المتحدة الأمريكية، على سبيل المثال، تشكل نسبة ضئيلة من سكان العالم، ولديها ثروة طبيعية قابلة للاستغلال، ولكنها تنعم بنسبة ضخمة من الثروة الناتجة عن استغلال العمل والموارد الطبيعية في العالم بأسره.

وتلقى الأفكار الخاطئة عن التخلف وعملية التمييز المفرطة في التبسيط بين أمم غنية وأخرى فقيرة معارضة الدارسين الاشتراكيين داخل البلدان الاشتراكية وخارجها. كما أن تلك الأفكار الخاطئة تتعرض للنبذ من جانب الاقتصاديين في البلدان المتخلفة الذين يكتشفون أن التفسيرات التي يطرحها الدارسون البورجوازيون هي تفسيرات تتوافق مع مصالح تلك البلدان التي تستغل بقية العالم من خلال التجارة والاستثمار. وقد اقترح أحد الكتاب الاشتراكيين الفرنسيين ويدعى بيير جاليه التمييز بين فئتين من البلدان، أي بين البلدان الإمبريالية والبلدان الاشتراكية، وذلك من أجل أي رؤية حقيقية للعلاقات بين البلدان المتقدمة والمتخلفة. ويضم المعسكر الاشتراكي كافة البلدان الكبيرة والصغيرة التي قررت أن تنفصل عن الرأسمالية العالمية. ولا يقتصر المعسكر الإمبريالي على دول رأسمالية عملاقة مثل الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وألمانيا الغربية واليابان. بل يضم أيضا دولا ضعيفة توجد بها استثمارات لهذه الدول الصناعية. ومن هنا يمكن إعادة تقسيم المعسكر الإمبريالي إلى بلدان استغلالية وأخرى تتعرض للاستغلال. وفي أغلب الأحيان نجد أن الأمم الأفريقية تقع ضمن مجموعة البلدان التي تعاني من الاستغلال داخل النظام الرأسمالي/ الإمبريالي. ويعيش ثلث سكان العالم تقريباً في ظل أحد أشكال الاشتراكية بالفعل. ويشكل

الثلثان الآخران المعسكر الرأسمالي/ الإمبريالي وإن كانت الأغلبية تقع ضمن القسم الذي يجري استغلاله.

ومن المفيد أن نلاحظ أن الكتاب البورجوازيين يلمسون الحقيقة أحياناً كثيرة على الرغم من محاولاتهم تشويش الوضع. وعلى سبيل المثال فإن الأمم المتحدة (التي تسيطر عليها القوى الرأسمالية الغربية) لا تؤكد مطلقاً على الاستغلال الذي تمارسه الأمم الرأسمالية، لكن مسوحها الاقتصادية تشير من جانب إلى «الاقتصاديات ذات التخطيط المركزي»، أي البلدان الاشتراكية، وتتحدث من جانب آخر عن «اقتصاديات السوق» التي تعني، في الواقع، القطاع الإمبريالي من العالم. ويجري تقسيم هذه الأخيرة إلى «اقتصاديات السوق المتقدمة» و«اقتصاديات السوق النامية». ولا يوضح ذلك بالطبع، أن السوق تعني السوق الرأسمالية. ودراستنا هذه معنية بتحليل العلاقات بين البلدان التي توجد معاً في إطار السوق الرأسمالية.

والأشياء التي ألحقت أفريقيا بنظام السوق الرأسمالية هي التجارة والسيطرة الاستعمارية، والاستثمار الرأسمالي. وقد وجدت التجارة لقرون عديدة، وبدأ الحكم الاستعماري في أواخر القرن التاسع عشر واختفى الآن تقريباً. في حين أن الاستثمارات في الاقتصاد الأفريقي في تزايد مطرد في القرن الراهن. وعلى امتداد الفترة التي أسهمت فيها أفريقيا في الاقتصاد الرأسمالي كان هناك عاملان ينتجان التخلف. في المحل الأول نجد أن الثروة التي خلقها العمل الأفريقي من الموارد البشرية قد اغتصبتها البلدان الرأسمالية في أوروبا. وفي المحل الثاني تم فرض قيود على القدرة الأفريقية حتى لا تصل إلى الحد الأقصى في استخدام إمكاناتها الاقتصادية التي تشكل حجر الزاوية في التنمية. وتمثل هاتان العمليتان الإجابة عن السؤالين المثار إليهما آنفاً: لماذا لم تحقق أفريقيا سوى القليل من إمكاناتها؟ ولماذا يذهب الكثير من ثروتها الراهنة إلى خارج القارة؟

إن اقتصاديات أفريقيا مندمجة في بنية الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة ذاتها، ويتخذ الاندماج طابعاً ليس في مصلحة أفريقيا مما يجعلها تابعة للبلدان الرأسمالية الكبرى. ولا جدال في أن التبعية البنيوية هي إحدى سمات التخلف. ويقوم معظم الكتاب التقدميين بتقسيم النظام الرأسمالي/الإمبريالي إلى قسمين. الأول هو المسيطر أو القسم الاستعماري.

في حين أن بلدان القسم الثاني تسمى غالبا التابعة لأنها في مدار الاقتصاديات الاستعمارية. ويمكن التعبير عن الفكرة نفسها بالقول، في بساطة، إن البلدان المتخلفة تابعة للاقتصاديات الرأسمالية الاستعمارية.

حينما يتوقف أي طفل أو أي حيوان صغير عن الاعتماد على أمه فيما يتعلق بالغذاء أو الحماية يمكننا أن نقول إنه تطور في اتجاه النضج. وبالطبع لا يمكن أن نعتبر الأمم التابعة متقدمة. والحق إن الظروف المعاصرة ترغم كافة البلدان على الاعتماد المتبادل من أجل إشباع احتياجات مواطنيها. لكن ذلك لا يتعارض مع الاستقلال الاقتصادي حيث إن الاستقلال الاقتصادي لا يعني العزلة. وعلى أي حال فإن ممارسة حرية الاختيار في العلاقات الخارجية تستلزم قدرة إنتاجية، كما أن نمو أي أمة إلى نقطة معينة يستلزم، في المحل الأول، أن تصبح معتمدة على الذات وفي حالة من الاكتفاء الذاتي. وتتناقض مثل تلك الأمور تناقضاً مباشراً مع تبعية بلدان عديدة اقتصادياً للبلدان الاستعمارية في أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية واليابان.

والحق أيضا إن البلدان الاستعمارية تعتمد على ثروة الأجزاء التي تعاني الاستغلال في العالم. ويعتبر ذلك مصدر قوتها، كما يعتبر ضعفاً كامناً في النظام الرأسمالي الاستعماري، إذ بدأ العمال والفلاحون في البلدان التابعة يستيقظون لإدراك إمكانية قطع أذرع الأخطبوط التي تغرسها الإمبريالية في بلادهم. وعلى أي حال فإن هناك اختلافاً جوهرياً بين اعتماد الولاية الأم في المستعمرة أو العاصمة على المستعمرات وخضوع المستعمرات للنير الرأسمالي الأجنبي. فالبلدان الرأسمالية أكثر تقدماً من الناحية التكنولوجية، ومن ثم فهي بمثابة الدائرة الرئيسة في النظام الرأسمالي التي تقرر اتجاه التغير، ومن الأمثلة الصارخة لهذا التأثير أن النسيج الاصطناعي الذي يتم إنتاجه في البلدان الرأسمالية الاستعمارية بدأ يحل بدلاً من النسيج المصنوع من المواد الخام التي تنمو في المستعمرات. وبكلمات أخرى، فإن البلدان الاستعمارية المتقدمة تكنولوجياً هي التي تستطيع أن تحدد (في حدود معينة) الوقت الذي تكف فيه عن الاعتماد على المستعمرات في مجال معين. وحينما يحدث هذا فإن المستعمرة، أو المستعمرة الجديدة، هي التي تستجدي من أجل إرجاء التنفيذ ومن أجل تصريف حصة جديدة. ولهذا

السبب لا يوجد أمل لأي أمة سبق أن كانت مستعمَرة أن تحقق التنمية ما لم تنسلخ بشكل حقيقي عن الحلقة المفرغة للتبعية والاستغلال اللتين تتميز بهما الإمبريالية.

وتوجد على المستوى الثقافي والاجتماعي ظواهر عديدة تساعد في الإبقاء على اندماج البلدان المتخلفة في النظام الرأسمالي وأن تظل في الوقت نفسه رهن إشارة البلدان الاستعمارية. وقد كانت الكنيسة المسيحية دوماً إحدى الأدوات الرئيسة للتغلغل الثقافي والهيمنة الثقافية، وذلك على الرغم من حقيقة مؤداها أن الأفريقيين قد سعوا، في حالات عديدة، لإقامة كنائس مستقلة. ويقوم التعليم أيضا، في هذا الصدد، بدور لا يقل خطورة عن دور الكنيسة، فهو يعد أفارقة لخدمة النظام الرأسمالي، وتبنى قيم هذا النظام. وقد أخذ الإمبرياليون يستخدمون، مؤخراً، جامعات جديدة في أفريقيا لتعزيز مواقعهم على أعلى مستوى أكاديمي.

وفي بعض الأحيان تقوم أشياء رئيسة مثل اللغة بتعزيز آليات الدمج والتبعية. وإن اللغتين الإنجليزية والفرنسية اللتين تستخدمان على نطاق واسع في أفريقيا كأدوات للتخاطب بين الأفريقيين ومستغليهم أكثر منها أدوات بين الأفريقي والأفريقي، ويصعب، في واقع الأمر، أن نجد مجالا لا تتجسد فيه التبعية الاقتصادية والدمج البنيوي. فلا يمكن، على سبيل المثال، أن يوجد ما هو أقل ضرراً وأكثر تسلية من الموسيقى، ومع ذلك فقد بلغ الأمر بالإمبرياليين الأمريكيين أن يأخذوا الموسيقى الشعبية، أي موسيقى الجاز التي تعتبر نموذج موسيقى الشعب الأسود المضطهد، ويجعلوا منها دعاية أمريكية عبر إذاعة «صوت أمريكا» الموجهة إلى أفريقيا.

وكانت أشكال الإخضاع السياسي في أفريقيا واضحة خلال الفترة الاستعمارية. فقد كان هناك حكام عموميون وإداريون استعماريون وشرطة. وفي ظل وجود دول أفريقية مستقلة سياسياً كان على الرأسماليين في العواصم الاستعمارية أن يضمنوا أن تكون القرارات السياسية لصالحهم عن طريق التحكم عن بعد. ولذلك قاموا بتنصيب صنائعهم السياسيين في أنحاء عديدة من أفريقيا، والذين يوافقون بلا خجل على التفاهم مع نظام الفصل العنصري الوحشي في جنوب أفريقيا حينما يطلب منهم سادتهم ذلك. وقد تناول فرانز فانون، الكاتب الثوري، بشكل ساخر وفي إسهاب

موضوع الأقلية في أفريقيا التي تقوم بهمزة الوصل بين البلدان الرأسمالية الاستعمارية والبلدان التابعة في أفريقيا. ولا يمكن التقليل من أهمية هذه الجماعة. إن وجود جماعة من الأفريقيين الخونة يعتبر جزءاً من تعريف التخلف. ولن يكشف أي تشخيص للتخلف في أفريقيا عن مجرد انخفاض في متوسط دخل الفرد ونقص في البروتين فحسب، بل أيضا عن أشخاص يرقصون في أبيدجان وأكرا وكينشاسا كلما صدحت الموسيقى في باريس ولندن ونيويورك.

ويفصح عدم الاستقرار السياسي في أفريقيا عن ذاته بوصفه أحد الأعراض المزمنة لتخلف الحياة السياسية في إطار السياق الإمبريالي. وقد تعاقبت الانقلابات العسكرية الواحد تلو الآخر. وهي عادة لا تعني شيئا بالنسبة لجماهير الشعب. وفي بعض الأحيان تمثل ردة رجعية لجهود التحرر الوطني. وقد تجسد هذا الاتجاه تماما في تاريخ أمريكا اللاتينية. وإن ظهوره في ظل الاستعمار الجديد في جنوب فيتنام أو في ظل الاستعمار الجديد بأفريقيا أمر لا يشكل مفاجأة على الإطلاق. وإذا كانت القوى الاقتصادية تتركز خارج الحدود القومية لأفريقيا فإن القوى العسكرية والسياسية، بكل ما تحمله من معنى، سوف تتركز في الخارج هي الأخرى إلى أن تتم تعبئة العمال والفلاحين لتوفير بديل لنظام التبعية المصطنع. وتعتبر كل تلك السمات تشعبات للتخلف وللاستغلال من جانب النظام الإمبريالي. إن معظم التحليلات التي تتناول هذه القضية إما أن تهمل كلياً مفهوم الإمبريالية والاستعمار الجديد وإما أن تطرحه جانباً بوصفه مجرد عبارات طنانة. ويرتبط ذلك بوجه خاص «بالأكاديميين» الذين يزعمون أنهم بعيدون عن السياسة.

وفيما يتعلق بالسؤال عما ومن هو المسؤول عن تخلف أفريقيا فإنه يمكن الإجابة عنه على مستويين. أولا، إن الإجابة تتمثل في أن أداء النظام الإمبريالي يتحمل مسؤولية رئيسة عن إعاقة النمو الاقتصادي في أفريقيا عن طريق نزح ثروات أفريقيا مما جعل من المستحيل تنمية موارد القارة بشكل أكثر سرعة. وثانيا، ينبغي أن نشير إلى أولئك الذين يتدبرون النظام وأولئك الذين يعتبرون إما عملاء لذلك النظام وإما شركاء غير واعين. وقد كان رأسماليو أوروبا الغربية هم الذين مدوا، فعلاً، استغلالهم من داخل

أوروبا ليشمل أفريقيا بأسرها.

وقد انضم إليهم، مؤخراً، رأسماليو الولايات المتحدة الأمريكية، بل إن هؤلاء قد حلوا بدلاً من الأوروبيين بدرجة ما. ولسنوات عديدة يفيد حتى عمال هذه البلدان الاستعمارية من استغلال أفريقيا وتخلفها. ولا تعتزم هذه الملاحظات أن تبعد المسؤولية الكاملة لعملية تطوير أفريقيا عن كاهل الأفارقة. فلا يقتصر الأمر على وجود الشركاء الأفارقة المساعدين داخل النظام الإمبريالي، بل إن كل أفريقي يتحمل مسؤولية فيما يتعلق بفهم النظام والعمل من أجل الإطاحة به.

مرشد مختصر للقراءة:

يوجد قدر كبير من الكتابات عن «التنمية» و«التخلف»، وان كان أقل مما قد يتوقعه المرء نظراً لأهمية الموضوع. وتسعى معظم الكتابات المتوفرة إلى تبرير الرأسمالية. ومن ثم نجد أن هناك تركيزاً ضيقاً على «التنمية الاقتصادية» والاقتصاديات الرأسمالية بوجه خاص وذلك على حساب الاهتمام بأي تحليل للتنمية الاجتماعية. ويعارض الكتاب الماركسيون في البلدان الرأسمالية هذه المعالجة كما يعارضها، بشكل متزايد، باحثون من البلدان المتخلفة.

- Frederick Engels, Origins of the Family, Private Property and the State, Chicago, C.H.Kerr and Co., 1902

- Karl Marx, Preface to a Contribution to a Critique of Political Economy.

- Karl Marx, Pre-Capitalist Economic Formations, edited by E.J, Hobsbawin, New York, International Publisher, 1964.

وتعتبر هذه المؤلفات الثلاثة نماذج من كتابات مؤسسي ما يسمى الآن الماركسية. وترتبط مؤلفات ماركس وانجلز، بشكل ما، بموضوع التطور مع تركيز خاص على عصري الإقطاع والرأسمالية.

- Richard T. Gill, Economic Development: Past and Present, Englewood Cliffs, N.J., Prentic-Hall, 1967.

- Ragnar Nurkse, Problems of Capital Formation in Underde-veloped Countries, Oxford University Press 1953.

وهي أمثلة نموذجية لوجهات النظر البورجوازية الاستعمارية عن التنمية والتخلف. والكتاب الأول عبارة عن كتاب دراسي لطلاب كلية «نورث أمريكان» وضعه اقتصادي كندي، والثاني عبارة عن عمل يتكرر إعادة طبعه لواحد من أبرز البورجوازيين المناصرين لنظرية «الحلقة المفرغة للفقر»، وللأسف، فإن هذين الكتابين عبارة أيضا عن أمثلة لنوعية الكتب التي تهيمن على أرفف مكتبة أي جامعة، أو أي مكتبة عامة في إفريقيا. والقارىء مدعو لاختبار ذلك.

-J.D. Bernal, Science in History. (4 Vol 5.) Cambridge, MIT Press, 1972.

- Joseph Needham, Science and Civilization in China, Cam-bridge

University press, 1954.

وهما عملان طويلان، ولكن لابد من تناولهما. وينشأ العلم والتكنولوجيا عن محاولة فهم البيئة الطبيعية والسيطرة عليها. وإن الاطلاع على تاريخ العلم أمر أساسي لمعرفة تطور المجتمع. وقد سجلنا كتاب «نيد هام» هنا بوصفه تصحيح لفكرة شائعة إلى حد ما مؤداها أن العلم شيء أوروبي بوجه خاص.

- Celso Furtado, Development and Underdevelopment, Berke-ly, U. of California Press, 1964

- A. Gunder Frank, Capitalism and Underdevelopment in Latin America, New York, Monthly Review Press, 1967

- Tamas Szentes, The Political Economy of Underdevelopment, Budapest Center for Afro-Asian Research of the Hungarian, Academy of Sciences, 1971.

والكاتب الأول من البرازيل، أي ذلك البلد الذي شهد تاريخاً طويلاً من التبعية ومن استغلال البلدان الاستعمارية في أوروبا وأمريكا الشمالية. ويمثل كتاب «جوندار فرانك» تفكير عديد من مثقفي أمريكا اللاتينية التقدميين والذي أصبح الآن راسخا تماما كوجهة نظر ماركسية داخل البلدان الاستعمارية. أما سينتس فهو اقتصادي مجري يقوم، بشكل منهجي، بتطبيق الرؤية الماركسية على المعطيات الواقعية وعمليات التخلف العالمي والإمبريالية في مجموعها.

- Samir Amin, The Class Struggle in Africa, Mass., Africa Re-search Group, n.d.

وينتمي سمير أمين إلى شمال أفريقيا. وهو يبرز نظراً لحجم إنتاجه ونوعية رؤيته أيضا. والمؤلف المشار إليه آنفاً يتصف بالعمومية. وهو يغطي بإيجاز المرحلة الممتدة منذ أصول التطور في أفريقيا قديماً حتى الوقت الراهن والمستقبل الاشتراكي المتوقع. وقد ترجم هذا العمل مثل معظم أعماله الأخرى إلى اللغة الإنجليزية (فهو يكتب باللغة الفرنسية).

2 كيف نمت أفريقيا قبل وصول الأوروبيين

- حتى القرن الخامس عشر الميلادي.

استعراض عام. أمثلة عينية. خاتمة

«لقد كنا شعباً متطوراً، ولنا مؤسساتنا الخاصة، وأفكارنا الخاصة عن الحكومة حتى قبل أن يدخل البريطانيون في علاقات مع شعبنا».

ج.إي. كيسلي-هايفورد، 1922
وطني أفريقي (ساحل الذهب)

استعراض عام:

لقد أوضحنا عن طريق القياس المقارن أن أفريقيا تعتبر الآن متخلفة بالمقارنة بأوروبا الغربية وأنحاء أخرى قليلة من العالم. وأوضحنا أيضا أن الوضع الراهن لم يتم الوصول إليه من خلال النمو المنفصل لأفريقيا من ناحية ولأوروبا من ناحية أخرى. وإنما جاء نتيجة الاستغلال. وكما هو معروف جيداً فقد كان لأفريقيا اتصال ممتد وواسع النطاق بأوروبا. وينبغي على المرء أن يضع في الاعتبار أن الاتصال ما بين المجتمعات يغير من معدلات نمو كل منها.

إن تحديد التسلسل يستلزم أربع عمليات:

1- إعادة بناء طبيعة النمو في أفريقيا قبل وصول الأوروبيين إليها.

2- إعادة بناء طبيعة النمو الذي جرى في أوروبا قبل توسعها الخارجي.

3- تحليل إسهام أفريقيا في وضع أوروبا «المتقدم» الراهن.

4- تحليل إسهام أوروبا في وضع أفريقيا «المتخلف» الراهن.

وقد تم إنجاز المهمة الثانية، بالفعل، على نطاق شامل في الكتابات الأوروبية، ولا نحتاج هنا سوى الإشارة إلى بعض المراجع بشكل عابر. غير أن المهمات الأخرى تستحق مزيداً من الاهتمام.

إن القارة الأفريقية تكشف، بشكل كامل، عن سريان قانون النمو المتفاوت للمجتمعات. وهناك تباين واضح بين الإمبراطورية الأثيوبية وجماعات الأقزام التي تعيش على الصيد في غابات الكونغو، أو بين الإمبراطوريات في السودان الغربي وجماعات الخويسان التي تعيش على الصيد وجمع الغذاء في صحراء كالاهاري. ولا جدال في أنه كانت توجد تباينات صارخة داخل كل منطقة جغرافية معينة. فقد ضمت الإمبراطورية الأثيوبية نبلاء أمهريين إقطاعيين متعلمين إلى جانب المزارعين البسطاء من أبناء «الكافا» والرعاة من أبناء «الجالا»، كما وجد في إمبراطوريات السودان الغربي كل من «الماندنجا» أبناء المدن المتعلمين المطلعين على شؤون الحياة، ومجتمعات اليوزو المحلية الصغيرة التي تعمل بصيد الأسماك، وجماعات «الفولاني» من البدو الرحل. كما كانت هناك اختلافات هامة حتى بين العشائر، مجموعات الأقارب (البدن)، التي تبدو متماثلة تقريبا. وعلى أي حال، فإنه من الممكن التمييز بين ما هو«أفريقي» متفرد وما هو عام مما تتصف به كافة المجتمعات البشرية في مرحلة معينة من التطور. ومن الضروري أيضا أن نتفهم عملية التطور الجدلي من الأشكال الدنيا إلى الأشكال العليا للتنظيم الاجتماعي، وعندما نمعن النظر في أكثر التشكيلات الاجتماعية تقدماً يمكن للمرء أن يدرك مدى إمكانية القارة بأسرها واتجاه التغير.

وبمجرد أن يتم طرح قضية ماضي أفريقيا السابق على تواجد الأوروبيين يهتم كثير من الأشخاص، ولأسباب مختلفة، أن يعرفوا ما يتعلق بوجود «الحضارات» الأفريقية. وينبع ذلك أساساً من الرغبة في إجراء المقارنات «بالحضارات» الأوروبية. وليس هذا هو السياق الذي يتم فيه تقييم ما

يسمى «حضارات» أوروبا. ويكفي أن نشير إلى سلوك الرأسماليين الأوروبيين منذ مرحلة العبودية مروراً بالاستعمار والفاشية وحروب الإبادة في آسيا وأفريقيا. إن مثل هذه البربرية تفضي إلى الشك تجاه استخدام كلمة «حضارة» لوصف أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية. أما في حدود ما يتعلق بأفريقيا خلال فترة تطورها المبكر، فإن من الأفضل أن نتحدث بمدلول «الثقافات» وليس الحضارات.

والثقافة بمثابة أسلوب للحياة. وتشمل غذاء الناس وأزياءهم، كما تتضمن مسلكهم وأسلوب حديثهم، والطريقة التي يتعاملون بها مع الموت ويرحبون بها بالمولود. ومن الواضح أنه ظهرت إلى الوجود في كل مكان سمات فريدة فيما يتعلق بكافة التفاصيل الاجتماعية. وعلاوة على ذلك، شكل جنوب الصحراء الكبرى بالقارة الأفريقية مجتمعاً عريضاً حيث تبدو أوجه التشابه واضحة. وعلى سبيل المثال فإن للموسيقى والرقص أدواراً رئيسة في المجتمع الأفريقي «غير الملوث». وقد كانا يتواجدان دوماً في حال الولادة، والتنشئة، والزواج، والوفاة، وفي أوقات الاستجمام أيضا. وتعتبر أفريقيا قارة الطبول والنقر. وقد بلغت شعوب أفريقيا ذروة الإنجاز في هذا المجال.

وبسبب تأثير الاستعمار والإمبريالية الثقافية (التي سوف نناقشها فيما بعد) افتقر الأوروبيون والأفارقة أنفسهم. خلال المرحلة الاستعمارية، إلى الاهتمام الواجب بالسمات المتميزة للثقافة الأفريقية. وإن لهذه السمات قيمة خاصة لا يمكن أن تتفوق عليها الثقافة الأوروبية سواء في الفترة المقارنة قبل عام 1500 أو في القرون اللاحقة. ولا يمكن التفوق عليها لأنها، في واقع الأمر، ظواهر غير قابلة للمقارنة. فهل يوجد في هذا العالم من يمتلك القدرة على أن يحكم بأن موسيقى الفالس النمساوية أفضل من موسيقى ماكوندي نجوما؟ وفضلاً عن ذلك فإنه حتى فيما يتعلق بمجالات الثقافة القابلة للمقارنة مثل «الفنون الجميلة»، فإن من المعروف أن المنجزات الأفريقية في المرحلة السابقة على وصول الأوروبيين تبرز كإسهامات في الأعمال الإبداعية الجميلة في تراث الإنسانية.

وقد كانت فنون مصر والسودان وأثيوبيا معروفة لبقية العالم في تاريخ مبكر. أما فنون بقية القارة فلا يزال يجري اكتشافها وإعادة اكتشافها بواسطة أوروبيين وأفارقة معاصرين. وإن وجهة نظر مؤرخي الفنون بشأن

الأعمال البرونزية في «أيفي» و «بنين» معروفة جيداً. وبما أن هذه الأعمال تعود إلى القرنين الرابع عشر والخامس عشر الميلاديين، فإنها وثيقة الصلة بأي مناقشة عن تطور أفريقيا في المرحلة السابقة على الصلات مع أوروبا. كما لا ينبغي النظر إليها على أنها أشياء غير عادية إلا فيما يتعلق بالمادة التي نفذت عليها أعمال النحت. وإن هذه المهارة والإحساس ذاتهما قد ظهرا بوضوح في الأعمال الفنية والنحت باستخدام مواد غير معمرة خاصة الخشب.

وكان الرقص والفن الأفريقيان قد ارتبطا، بشكل ثابت تقريباً، بنظرة دينية للعالم بطريقة أو بأخرى. وكما هو معروف جيداً فإن الممارسات الدينية الأفريقية التقليدية متنوعة للغاية. وينبغي أن نتذكر أيضا أن كلا من الإسلام والمسيحية قد وجد موطناً في القارة الأفريقية منذ ظهورهما تقريباً. ونجد أن سمات الديانات الأفريقية التقليدية تساعد على التمييز بين الثقافات الأفريقية والثقافات في القارات الأخرى. ولكن من المهم للغاية في السياق الراهن أن نشير إلى ما هو مشترك بين الديانات في أفريقيا وفي أي مكان آخر، وكيف يمكن استخدام ذلك كمؤشر على مستوى التطور في أفريقيا قبل التأثير الأوروبي في القرن الخامس عشر الميلادي.

ويمثل الدين جانباً من البنية الفوقية في المجتمع. وهو جانب يصدر كلياً عن درجة السيطرة على العالم المادي وإدراكه. وعلى أي حال، فإن الإنسان عندما يفكر بلغة الدين يبدأ بالمُثل بدل البدء بالعالم المادي (الذي يقع خارج حدود إدراكه). ويخلق هذا أسلوباً ميتافيزيقياً وغير علمي في النظر إلى العالم. وهو غالباً ما يتناقض مع النظرة المادية العلمية ومع تطور المجتمع. ولم تكن الديانات الأفريقية الأولى أفضل أو أسوأ من الديانات الأخرى. ولكن مع نهاية الإقطاع بدأ الأوروبيون بتضييق مجال الحياة البشرية الذي لعب فيه الدين والكنيسة دوراً. وكفّ الدين عن الهيمنة على السياسة والجغرافيا والطب، ولكي يتم تحرير هذه الأمور من القيود الدينية كان لابد من البرهنة على أن للدين مجاله الخاص وأن لأمور هذا العالم مجالها الدنيوي الخاص أيضاً. وقد عجلت النزعة العلمانية تطور الرأسمالية ثم الاشتراكية فيما بعد. وفي مقابل ذلك عمّ الدين حياة الأفارقة في الفترة السابقة على مجيء الأوروبيين، تماما مثلما عمّ حياة مجتمعات سابقة على

الإقطاع مثل مجتمعات «الماوريس» في أستراليا، أو «الأفغان» في أفغانستان، أو «الفايكنج» في اسكندنافيا.

ويمكن للدين أن يلعب دوراً إيجابياً أو سلبياً على السواء بوصفه أحد جوانب البنية الفوقية. وفي معظم الحالات ارتبطت المعتقدات الدينية في المراحل المبكرة في أفريقيا بعملية حشد أعداد غفيرة من الناس وانتظامهم لتشكيل دول. وفي حالات معدودة قدم الدين أيضاً مفاهيم في النضال من أجل عدالة اجتماعية. وقد نشأت الاتجاهات السلبية عادة من اتجاه الدين للتمسك بعدم التغير لفترات طويلة للغاية خاصة عندما لا تتغير تكنولوجيا كسب القوت إلا ببطء شديد. وكان ذلك هو حال المجتمعات الأفريقية مثلها مثل كافة المجتمعات الأخرى السابقة على الرأسمالية. وفي الوقت نفسه نجد أن المعتقدات الدينية ذاتها تؤثر في نمط الإنتاج، وتزيد من إبطاء التقدم في هذا الصدد. وعلى سبيل المثال فإن الاعتقاد بدور الصلوات وتدخل الأسلاف والآلهة المختلفة يمكن أن يكون، بسهولة، بديلاً من التجديدات الهادفة إلى السيطرة على تأثيرات الطقس والبيئة.

ويوجد أيضا نفس نوع هذه العلاقة ذات الجانبين بين وسائل كسب العيش والأنماط الاجتماعية التي تنشأ في عملية العمل. وفي أفريقيا ما قبل القرن الخامس عشر الميلادي كان المبدأ السائد للعلاقات الاجتماعية يتمثل في مبدأ الأسرة والقرابة المرتبط بالمشاعية. فقد كان لكل عضو في المجتمع الأفريقي مكانته التي تحددها علاقات القرابة من جانب الأم ومن جانب الأب. وأعطت بعض المجتمعات أهمية كبرى للروابط الأموية بينما أعطت الأهمية للروابط الأبوية. وكانت هذه الأمور تشكل أهمية حاسمة بالنسبة للوجود اليومي لأي فرد من أفراد أي مجتمع أفريقي، وذلك لأن الأرض (وسيلة الإنتاج الرئيسة) كانت ملكية لجماعات، مثل الأسرة أو العشيرة، تنتسب سواء بأفرادها الحاليين أو الذين لم يولدوا بعد إلى الأبوين نفسيهما. وقد تم تفسير هذا النمط من الناحية النظرية بالقول إن المقيمين في أي مجتمع هم الذين ينتسبون مباشرة للشخص الأول الذي استقر في هذا المكان. وعندما تفد جماعة جديدة فإنها غالباً ما تدعي أن لها هي الأخرى سلفاً استقر قديماً في هذه الأرض، أو تؤكد أن أعضاء جماعات العشيرة الأولى التي تنتسب إليها واصلوا ممارسة الطقوس المرتبطة بالأرض

والمياه في هذه المنطقة.

كما أن العمل في فلاحة الأرض كان يتم حشده عادة على أساس عائلي. فإن كل أسرة أو عائلة تقوم بفلاحة قطع الأرض الخاصة بها. وقد تكون على استعداد أيضا في أن تشارك في بعض أوجه النشاط الزراعي المشتركة مع أعضاء الأسرة الممتدة أو العشيرة. كما تم أيضا تنظيم أعمال الصيد السنوية وصيد الأسماك من الأنهار عن طريق الأسرة الممتدة بأسرها أو مجتمع القرية. وفي أي مجتمع أموي مثل مجتمع «بيمبا» في زامبيا يقضي العريس عددا من السنوات في العمل من أجل والد عروسه. وغالباً ما شكل كثير من الشبان الذين تزوجوا بنات من العائلة نفسها فرقاً لمساعدة بعضهم البعض. وفي داهومي لا يذهب الشاب ليعيش مع أسرة زوجته. ولكن نظام «الدوكبوي» أو فريق العمل يسمح بأن يشارك في إنجاز مهمة ذات أهمية بالنسبة لوالد زوجته. وفي كل من هذين المثالين يستند حق والد الزوجة في الحصول على عمل زوج ابنته والتزامه ببدل العمل على أساس القرابة. ويمكن مقارنة ذلك بالرأسمالية حيث يتم شراء العمل بالنقود. كما يمكن مقارنته بالإقطاع حيث يبذل القن العمل لكي يتمكن من حيازة قطعة أرض تخص المالك الكبير.

وكان يجرى توزيع المحاصيل والخيرات الأخرى على أساس علاقات القرابة باعتبارها من نتاج أراض تمتلكها الأسرة وحصيلة عمل الأسرة. وإذا ما دمرت أي كارثة مفاجئة محاصيل أي شخص فإن أقاربه في القرية نفسها يقومون بمساعدته. وإذا ما تعرضت الجماعة بأسرها لمحنة ما ينتقل الناس للحياة مع أقاربهم في منطقة أخرى لا يندر فيها الغذاء. وفي «أكان» في غانا نجد أن النظام العشائري جيد التنظيم لدرجة أن أي شخص من «برونج» يمكنه أن يزور «فانتي» على بعد مئات الأميال ويحصل على الغذاء والضيافة من أي شخص غريب كلياً يتصادف انتماؤه إلى عشيرته.

ويمكن تقديم أمثلة عديدة لتوضيح سيادة مبدأ الأسرة في الطور المشاعي في تطور أفريقيا. وقد أثّر هذا المبدأ في العاملين الرئيسين للإنتاج، أي الأرض والعمل. كما أثّر في نظام توزيع الخيرات. ونجد أن الأنثروبولوجيين الأوروبيين الذين قاموا بدراسة المجتمعات الأفريقية قد انطلقوا أساساً من

موقف عنصري شديد التحيز. غير أن أعمالهم تقدم، على الرغم من ذلك، حقائق وفيرة عن مسكن الأسرة وملحقاته، وعن الأسرة الممتدة (التي تضم أعضاء انتسبوا للأسرة بالاتحاد معها وليس بالمولد). والسلالات والعشائر التي عززت مبادئ تحالفات القرابة في مناطق شاسعة. وعلى أي حال فإنه في الوقت الذي قد تختلف فيه التفاصيل الدقيقة نجد أن هناك مؤسسات اجتماعية متشابهة في «الغال» في فرنسا القرن الحادي عشر الميلادي وفي إندونيسيا، في التاريخ نفسه، مثلما وجدت بالفعل في كل مكان آخر من العالم في وقت أواخر، وذلك لأن المشاعية من الأطوار التي مرت بها كافة المجتمعات البشرية.

لقد كان على الفرد في كافة المجتمعات الأفريقية في المرحلة المبكرة سلسلة من الواجبات والالتزامات، في كل مرحلة من مراحل حياته، تجاه الآخرين في المجتمع مثلما أن له مجموعة من الحقوق: ونعني بذلك أموراً يمكن أن يتوقعها الشخص (رجلاً أو امرأة) أو يطلبها من أفراد آخرين. وكان العمر عاملاً يتميز بأهمية فائقة في تحديد مدى الحقوق والالتزامات. وكان أكبر أعضاء المجتمع عمراً يلقون احتراماً ويتمتعون عادة بسلطات معينة. وقد انعكست فكرة المنزلة المرتبطة بالعمر في وجود مراتب عمرية ومجموعات عمرية في مجتمعات أفريقية عديدة. كما كان الختان يعني انضمامه إلى المجتمع والدخول في جماعة البالغين. وابتداء من تلك اللحظة يتم وضع الرجل أو المرأة في مجموعته العمرية. وكانت توجد، عادة، ثلاث مراحل عمرية تتوافق بشكل عام مع الشباب، ومتوسطي الأعمار، وكبار السن.

وفي أنحاء شاسعة من أوروبا نجد أنه قد تم مع انهيار المشاعية إفساح الطريق لانتشار العبودية بوصفها الشكل الجديد الذي يتم تعبئة العمل من خلاله. وقد استمرت هذه العبودية طوال العصور الوسطى في أوروبا، كما أعطت الحروب الصليبية من جانب المسيحيين في أوروبا ضد المسلمين مبرراً إضافياً لاستعباد الناس. ثم أخلت العبودية بدورها الطريق للقنانة التي ارتبط العامل في ظلها بالأرض ولم يعد يتم بيعه ونقله. وقد استغرق الانتقال من العبودية في أوروبا سنوات عديدة، ولذلك كان من الشائع أن نجد أن المجتمع الإقطاعي لا يزال يحتفظ بعدد من العبيد. كما وجدت

أيضا، في أجزاء، من الصين وبورما والهند، أعداد ضخمة من العبيد مع ابتعاد المجتمع عن المشاعية البدائية. ولكن العبودية لم تكن مطلقاً نمطاً إنتاجياً سائداً في آسيا في أي وقت من الأوقات. وفي أفريقيا كانت هناك أعداد محدودة من العبيد دون أن توجد، بكل تأكيد، مرحلة للعبودية. وقد كان معظم العبيد في مجتمعات شمال أفريقيا ومجتمعات إسلامية أخرى. وفي مثل تلك الحالات نجد أن الرجل وأسرته يظلون لعدة أجيال في منزلة العبيد داخل البنية الإقطاعية للمجتمع ككل. وفي أماكن أخرى من أفريقيا عرفت مجتمعات مشاعية مفهوم امتلاك أشخاص غرباء بعد أن يتم أسرهم في الحرب. وكان الأسرى في بداية الأمر، في وضع سيء للغاية بالمقارنة بوضع العبيد، ولكن سرعان ما أصبح هؤلاء الأسرى أو ذريتهم أفراداً عاديين في المجتمع، وذلك لأنه لم يكن هناك مجال لاستغلال إنسان لإنسان آخر بشكل مستمر في ظل سياق لم يكن إقطاعياً أو رأسمالياً.

ولقد أشار ماركسيون وغير ماركسيين على السواء (بدوافع مختلفة) إلى أن تتابع أنماط الإنتاج في أوروبا لم يتكرر في أفريقيا، ولم ينشأ عن التطور الداخلي في أفريقيا مرحلة عبودية في أعقاب المرحلة المشاعية. كما لم يوجد نمط للإنتاج يمكن أن نعتبره نسخة من الإقطاعية الأوروبية. واعترف ماركس ذاته أن مراحل التطور في آسيا قد أنتجت شكلاً للمجتمع لا يمكن أن يتلاءم بسهولة مع النموذج الأوروبي، وأطلق عليه اسم «نمط الإنتاج الآسيوي». وقد ناقش مؤخراً عدد من الماركسيين، الذين تبنوا هذا الاتجاه، ما إذا كانت أفريقيا من مرتبة آسيا نفسها، أو هل كان لأفريقيا «نمط إنتاج أفريقي» خاص بها. وتعتبر التصمينات التي تنطوي عليها تلك المجالات تقدمية للغاية وذلك لأنها معنية بالأوضاع العينية لأفريقيا أكثر من اهتمامها بمفهومات مسبقة تجلبها من أوروبا. ويبدو أن الباحثين المعنيين يميلون إلى إيجاد تعبير واحد يغطي تشكيلات اجتماعية متنوعة كانت موجودة بأفريقيا منذ القرن الخامس الميلادي تقريباً حتى مجيء الاستعمار. ويتمثل الافتراض الذي يكمن وراء هذه الدراسة في أن معظم المجتمعات الأفريقية كانت قبل عام 1500 في مرحلة انتقالية بين ممارسة الزراعة (علاوة على صيد الأسماك والرعي) من خلال مجتمعات أسرية وممارسة أوجه النشاط نفسها داخل دول أو مجتمعات يمكن مقارنتها بالإقطاع.

إن مجمل التاريخ، بمعنى من المعاني، عبارة عن انتقال من مرحلة إلى أخرى. غير أن بعض المواقف التاريخية عبر هذا المسار له خصائص متميزة أكثر وضوحاً من غيرها. وهكذا لم تكن هناك طبقات في ظل المشاعية. كما وجدت فرص متساوية لحيازة الأرض فضلاً عن المساواة في التوزيع- في ظل مستوى منخفض من التكنولوجيا والإنتاج-وقد انطوى الإقطاع على تفاوت كبير في توزيع الأراضي والمنتجات الاجتماعية، وسيطرت طبقة كبار الملاك وبيروقراطيتها على الدولة واستخدمتها كأداة لقهر الفلاحين والأقنان، والعبيد، بل الحرفيين، التجار، واستغرق الانتقال من المشاعية إلى الإقطاعية في كل قارة من القارات قروناً عديدة. وفي بعض الحالات أدى انقطاع التطور الداخلي إلى عدم إتاحة الفرصة مطلقاً لعملية الانتقال بأن تنضج. ولا جدال في أن المجتمعات التي وصلت في النهاية إلى الإقطاع في أفريقيا كانت محدودة للغاية. وبما أن الدولة الإقطاعية كانت لا تزال في طور التكوين فقد تعايشت عناصر مشاعية مع عناصر إقطاعية ومع بعض الخصائص المرتبطة بالظروف الأفريقية، كما تميز الانتقال أيضا بوجود تنوع في التشكيلات الاجتماعية: كان هناك رعاة، ومزارعون، ومجتمعات صيد أسماك، ومجتمعات تجارة، وغزاة، ورحل. وقد دخل هؤلاء جميعاً، بدرجات متفاوتة، في علاقة مع الأرض، ومع بعضهم البعض، ومع الدولة من خلال التوسع في القوى الإنتاجية وشبكة التوزيع.

ولقد وجدت في المجتمعات الإقطاعية صدامات بين طبقة كبار الملاك وطبقة الفلاحين، وبين كبار الملاك وطبقة التجار فيما بعد. وفي ظل الرأسمالية تمثل التناقض الطبقية الرئيس داخل أوروبا في التناقض بين البروليتاريا والبورجوازية، وشكلت هذه العلاقات الطيبة المتعادية القوة المحركة داخل المجتمعات المعنية. وفي أفريقيا شهدت المجتمعات المشاعية اختلافات مثل المراتب العمرية والاختلافات بين الأفراد العاديين والزعماء الدينيين مثل من يقومون بالطقوس من أجل الأمطار. ومع ذلك لم تكن هذه العلاقات استغلالية أو متعادية. ولم يكن مفهوم الطبقة كقوة محركة في التطور الاجتماعي قد ظهر بعد، وفيما يتعلق بطور المشاعية ينبغي على المرء أن ينظر إلى القوى الأساسية للإنتاج لكي يفهم عملية التغير.

ومن الممكن باستخدام بعض الأساليب والمفهومات أن نستعيد الطريقة

الأكثر احتمالاً التي تحطمت بها الحياة الأسرية وزاد بها الإنتاج. وعلى سبيل المثال فإنه يمكن النظر إلى نشأة المراتب العمرية على أنها استجابة للحاجة إلى تضامن أكبر نظراً لأن المراتب العمرية شملت كثيراً من الأسر وتداخلت بينها. وبالمثل فقد دخل الناس في العمل المشاعي عن طريق قطاعات عرضية في المجتمع حتى يكون العمل أكثر فعالية، وقد جرى تطبيق فكرة فريق عمل «دوكبوي» في داهومي، المشار إليها آنفاً، على نطاق أوسع لمساعدة المجتمع ككل في أدائه المهمات الصعبة مثل تجهيز الأراضي للزراعة وبناء المساكن. وعن طريق تقديم بعض الغذاء والجعة أو نبيذ النخيل يمكن حشد فريق العمل أو «خلية العمل» خلال وقت قصير في أغلبية المجتمعات الأفريقية بما في ذلك بربر شمال أفريقيا ذوو البشرة الفاتحة.

وبينما نجد أن تنظيم العمل قد ساعد على زيادة الإنتاج فإن التغير الرئيس في القوى الإنتاجية يتمثل في التغير الذي اشتمل على تقنيات جديدة. ونستخدم كلمة تقنيات بأوسع معانيها لتشمل كلا من الأدوات والمهارات في التعامل مع البيئة والأنواع الجديدة من النبات والحيوان. وتمثل أول الشروط اللازمة للسيطرة على البيئة في معرفة هذه البيئة ذاتها. ومع حلول القرن الخامس عشر الميلادي كان الأفارقة قد توصلوا في كل مكان إلى فهم لا بأس به للعلاقة بين الكائنات الحية وبيئتها-أي ما يتعلق بالتربة، والمناخ، والحيوانات، والنباتات وعلاقاتها المتبادلة-62- العديدة-، ويكمن التطبيق العملي لذلك في الحاجة إلى نصب شراك للحيوانات، وبناء المساكن، وصناعة الأوعية، وإيجاد الأدوية، ثم ابتكار أنظمة للزراعة في المحل الأول.

وقد كانت الزراعة بمثابة النشاط السائد، بشكل ساحق، في أفريقيا خلال القرون السابقة على الصلة بالأوروبيين. وفي كافة المجتمعات المستقرة لاحظ الناس خصائص بيئتهم، وحاولوا إيجاد تقنيات للتعامل معها بأسلوب رشيد. وجرى في بعض المناطق استخدام أساليب متقدمة مثل إقامة المدرجات الزراعية، والدورة الزراعية، والتسميد الأخضر، والزراعة المختلطة، والزراعة المنتظمة للأراضي الرخوة. وكان أهم تغير تكنولوجي يكمن خلف التطور الزراعي في أفريقيا يتمثل في إدخال الأدوات الحديدية،

خصوصاً الفأس والمعزقة بدلاً من الأدوات الخشبية والحجرية. وتبلورت، على أساس الأدوات الحديدية الجديدة، مهارات جديدة في الزراعة وفي مجالات أخرى من النشاط الاقتصادي.

وكان ظهور الحديد، ونشأة زراعة الحبوب وصنع الفخار ظواهر وثيقة الارتباط ببعضها البعض. وجرت تلك الأمور، في معظم أنحاء أفريقيا، في الفترة التي أعقبت ميلاد المسيح. وكان معدل التغير خلال قرون عديدة مثيراً للإعجاب. وجرى تهجين الذرة والأرز من أعشاب برية مثلما تم تهجين البطاطا من جذور برية منتقاة. وبلغ معظم المجتمعات الأفريقية بفلاحة محاصيلها الخاصة إلى مستوى فني رفيع. بل إن انتشار اللجوء إلى الفلاحة المتنقلة بتغيير الأراضي دوما بالحرق والعزق الخفيف لم يكن عملاً يتسم بالسذاجة حسبما افترض الاستعماريون الأوروبيون الأوائل. فإن ذلك الشكل البسيط للزراعة قد نهض على تقدير صائب لإمكانات التربة، وهي إمكانات لا تصل إلى القدر الذي توحي به في البداية النباتات الكثيفة. فعندما بدأ المستعمرون تقليب الطبقة العليا الرقيقة من التربة كانت النتيجة فاجعة.

وتبين الملاحظات السالفة أنه عندما يأتي وافد إلى أي نظام بيئي جديد فلن يستطع بالضرورة أن يتصرف بمثل فعالية الذين اعتادوا على البيئة قروناً حتى لو كان هذا الوافد أكثر مهارة. بل من المحتمل أن يبدو هذا الوافد الجديد أكثر مدعاة للسخرية إذا كان متعجرفاً لدرجة لا يستطيع معها أن يتعلم من السكان الأصليين. وعلى أي حال فإننا لا نفترض أن الزراعة في أفريقيا كانت في الفترة المبكرة أرقى من زراعة القارات الأخرى. وعلى العكس من ذلك فإن المستويات الأفريقية في فلاحة الأرض وتربية الماشية لم تكن في المستويات نفسها التي تطورت بشكل مستقل في معظم أنحاء آسيا وأوروبا. ويبدو أن الضعف في أفريقيا يتمثل في الافتقار إلى اهتمام مهني باكتساب مزيد من المعرفة العلمية وابتكار أدوات تخفف من عبء العمل فضلاً عن تحويل البيئة المعادية إلى مناطق ملائمة للنشاط الإنساني. وفيما يتعلق بالزراعة في أوروبا نجد أن الطبقة ذات المصلحة الخاصة في الأرض، ونعني بها كبار ملاك الأراضي الإقطاعيين والمزارعين، والرأسماليين فيما بعد، هي التي أخذت على عاتقها إنجاز تلك المهمات

المهنية.

وقد سبق لنا القول إن التطور إنما يتعين إلى درجة كبيرة بواسطة العلاقات الاجتماعية للإنتاج (أي العلاقات التي ترتبط بوظائف الناس في إنتاج الثروة). وحينما امتلكت قلة من الناس الأرض مع وجود أغلبية من المستأجرين نجد أن هذا الافتقار إلى العدالة، قد أفضى في مرحلة معينة من التاريخ إلى أن تركز تلك الفئة القليلة على تحسين أراضيها. وفي مقابل ذلك نجد أن كل أفريقي قد ضمن في ظل المشاعية أرضاً تكفي لتلبية احتياجاته الخاصة بفضل عضويته في أسرة أو مجتمع محلي. ولذلك السبب، بالإضافة إلى أن الأراضي كانت متوفرة نسبياً، فإن الضغوط الاجتماعية أو الحوافز للتغيرات التقنية لزيادة الإنتاجية كانت محدودة. وفي آسيا كان جزء كبير من الأراضي ملكية مشاعية، ومع ذلك حدث تقدم هائل في بعض أنواع الزراعة، خصوصاً الزراعة المروية. ويعود ذ لك إلى أن الدولة في الهند، والصين، وسيلان وأماكن أخرى تدخلت واهتمت بالري وأشغال مائية أخرى على نطاق واسع. وينطبق ذلك أيضا على منطقة شمال أفريقيا حيث نهجت، في معظم المجالات، نمطاً للتطوير يماثل ما حدث في آسيا.

وكان نمط حيازة الأرض في أفريقيا أقرب إلى النمط المتعلق بآسيا أكثر منه إلى النمط الأوروبي. ولكن حتى أكثر الدول الأفريقية تطوراً من الناحية السياسية لم تنهض بدور المبادر والمشرف على التطور الزراعي. وربما يتمثل أحد أسباب ذلك في انتفاء الضغط السكاني، ومن ثم انتشار التجمعات السكانية التي تتسم بالتناثر. وربما وجد سبب آخر هو تركيز الدولة على تجارة المنتجات غير الزراعية واستبعاد المواد الأخرى. ولا جدال في أنه حينما أصبحت المجتمعات الأفريقية مرتبطة بأنظمة اجتماعية أخرى خارج القارة على أساس التجارة فإن الزراعة لم تنل سوى القليل من الاهتمام.

وفيما يتعلق بمسألة الصناعة اليدوية في أفريقيا، قبل عصر الرجل الأبيض، نجد أن من الضروري أيضا أن نعترف بأنه حدث تقليل من قيمة منجزاتها، وقد تعرض الصناع الأفارقة للاحتقار أو التجاهل من جانب الكتاب الأوروبيين، وذلك لأن التصور الحديث للكلمة يرتبط في ذهن الناس

بالمصانع والآلات. وعلى أي حال فإن «الصناعات اليدوية» تعني حرفياً «أشياء تصنع باليد». وقد حققت الصناعة اليدوية في أفريقيا بمعناها هذا تقدماً ملموساً، وقام معظم المجتمعات الأفريقية بإنجاز ما يسد احتياجاتها الخاصة بالنسبة لمجموعة كبيرة من مواد الاستخدام المنزلي فضلاً عن أدوات الزراعة والأسلحة.

وتعتبر نوعية المنتجات أحد أساليب تقييم مستوى التطور الاقتصادي في أفريقيا منذ خمسة قرون مضت. وسوف نقدم في هذا الصدد أمثلة محدودة للمواد التي جذبت انتباه العالم الخارجي. وقد تعرف الأوروبيون، من خلال شمال أفريقيا، على نوع راق من الجلد الأحمر من أفريقيا أطلق عليه اسم «الجلد المراكشي». وفي حقيقة الأمر فإن هذا الجلد قام بدباغته وصباغته متخصصون من الهاوسا والماندنجا في شمال نيجيريا ومالي. وحينما أقيم اتصال مباشر بين الأوروبيين والأفارقة على السواحل الشرقية والغربية تم عرض مواد كثيرة تثير مزيداً من الإعجاب. وبمجرد أن وصل البرتغاليون إلى مملكة الكونغو القديمة أبدوا إعجابهم بالمنسوجات المحلية الفاخرة المصنوعة من لحاء الشجر وآلياف النخيل، والتي يمكن مقارنة ملمسها بالقطيفة. كما كان أهالي الباجندا أيضا خبراء في صناعة المنسوجات من لحاء الشجر. ومع ذلك فإن لدى أفريقيا من الصناعات ما هو أفضل من ذلك في شكل المنسوجات القطنية التي كانت تتم صناعتها على نطاق واسع قبل وصول الأوروبيين، بل إن المنسوجات القطنية التي صنعت في ساحل غينيا، في القرن الحالي، تعتبر أكثر متانة من المنسوجات القطنية التي تصنع في مانشستر بإنجلترا. وقد كان الأفارقة أيضا في وضع يسمح لهم بالمقارنة بين سلعهم وتلك السلع الواردة من الخارج بمجرد أن وصلتهم المنتجات الأوروبية. وفي كاتنجا وزامبيا استمر تفضيل النحاس المحلي على المواد النحاسية المستوردة. كما ينطبق الأمر نفسه فيما يتعلق بالحديد في أماكن معينة مثل سيراليون.

ولقد منع حجم المصنوعات الأفريقية من أن تحقق انتشاراً. ونعني بذلك أن أنوال نسج القطن كانت ضئيلة، وأفران صهر الحديد صغيرة، كما أن صنع الأواني الفخارية كان يتم تدويرها باليد ببطء دون استخدام عجلة. وقد حدث ذلك في كافة القارات بالفعل. وعلى أي حال فإن التوسع

الاقتصادي انطلاقاً من ذلك المستوى ارتبط بالتخصص وتوطين الصناعة حيث جرت تلبية احتياجات الناس من خلال التبادل. وكشف هذا الاتجاه عن نفسه في المصنوعات الأفريقية الرئيسة خصوصاً في صناعة النسيج. فقد كان لابد مثلاً من حلج تيلة القطن (فصلها عن البذور)، ثم تمشيطها وتحويلها إلى غزل قبل أن يجرى نسجها. كما يتم أيضا صباغة الغزل أو القماش المنسوج. وكانت الصباغة ذاتها عملية معقدة. وفي وقت ما كانت جميع تلك المراحل تؤديها أسرة بمفردها أو تؤديها، بالأحرى، النساء في أسرة واحدة مثلما يحدث في يوروبالاند. غير أن التطور الاقتصادي انعكس في انفصال الصباغة عن صناعة النسيج، وفي انفصال عملية الغزل عن عملية النسج. ويشير كل انفصال إلى حدوث تخصص أكبر وإلى تغيرات كمية وكيفية في الإنتاج.

ولقد تمت دراسة الصناعة الأوروبية على نطاق واسع. وهناك اعتراف عام بأن أكثر العوامل حسما في نمو الصناعة هو، بالإضافة إلى الآلية الجديدة، الانتقال من الإنتاج المنزلي إلى نظام المصنع مروراً بالطوائف كمرحلة وسيطة. وكانت الطائفة الحرفية عبارة عن اتحاد للمتخصصين في حرفة ما يكتسب أعضاؤه مهاراتهم عن طريق تدريب الصبيان والعمل في أماكن خصصت لهذا الغرض. ووجدت بأفريقيا أيضا عناصر لنظام الطوائف. وعلى سبيل المثال وجدت في تومبوكتو طائفة الخياطين، وفي بنين سيطرت طائفة للحرفيين ذات طابع شديد القيود على صناعة النحاس والبرونز الشهيرة، وفي شمال نيجيريا تم تشغيل صناعة الزجاج والخرز على أساس الطوائف الحرفية. وكان لكل طائفة ورشة عامة ورئيس، ويقوم الرئيس بالحصول على الطلبات، وتمويل الحرفة، وتصريف المنتج، ويحق لكل من أقاربه والغرباء دخول الطائفة وتعلم المهام المتخصصة المختلفة في صناعة الزجاج على سبيل المثال. وأفضى ذلك ببساطة إلى زيادة التخصص وتقسيم العمل.

وعادة ما يطلق على الاقتصاديات التقليدية بأفريقيا اقتصاديات الكفاف. وغالبا ما قامت القرى الصغيرة بأعمال الفلاحة، وصيد الحيوان، وصيد الأسماك، ورعاية أنفسهم بشكل مستقل مع اعتماد محدود على أماكن أخرى داخل القارة. ومع ذلك. نجد أن الأغلبية الساحقة من المجتمعات

المحلية الأفريقية قد وفرت، في الوقت نفسه، بعضاً من احتياجاتها على الأقل عن طريق التجارة. وقد كانت أفريقيا قارة الطرق التجارية التي لا تحصى، وامتد بعض هذه الطرق مسافات طويلة. ومثال ذلك الطرق عبر الصحراء، أو الطرق المرتبطة بنحاس كاتنجا. لكن التجارة كانت تتم في الأساس بين مجتمعات متجاورة، أو مجتمعات لا تفصل بينها مسافات بعيدة. كما كانت مثل هذه التجارة على الدوام بمثابة إحدى وظائف الإنتاج. إن المجتمعات المختلفة كانت تنتج فوائض من سلع معينة يمكن مبادلتها بسلع لا تتوفر لديها. ويمكن عن طريق هذا الأسلوب تنشيط صناعة الملح، على سبيل المثال، في إحدى المناطق، بينما يتم تشجيع صناعة الحديد في منطقة أخرى. وصناعة الأسماك المجففة يمكن أن تكون مربحة في المناطق الساحلية أو المجاورة للأنهار والبحيرات، بينما يمكن زراعة البطاطا والذرة بوفرة في أماكن أخرى لتوفير أساس للتبادل. وقد كانت التجارة، التي يتأكد وجودها بوضوح في كافة نواحي القارة بين القرن العاشر والقرن الخامس عشر، مؤشراً ممتازاً للتوسع الاقتصادي وأشكال أخرى من التطور صاحبت التحكم المتزايد في البيئة.

ومن الملاحظ أن المقايضة كانت تخلي مكانها لبعض أشكال التبادل بالنقود. وكان ذلك يمثل جانباً من توسع التجارة. وجرت ممارسة المقايضة، بشكل عام، عندما كان حجم التجارة صغيراً، وعندما لم تكن تشمل سوى سلع محدودة. وعلى أي حال فإنه مع ازدياد تعقد التجارة كان يجري استخدام بعض المواد كمعايير لقياس قيم السلع الأخرى. وهي مواد يمكن الاحتفاظ بها كأحد أشكال الثروة، وتتحول بسهولة عند الحاجة إلى سلع أخرى. وعلى سبيل المثال كان الملح، والأقمشة، والمعازق الحديدية، وأصداف الودع من الأشكال الشائعة للنقود في أفريقيا، وذلك علاوة على الذهب والنحاس اللذين كانا أكثر ندرة، ومن ثم انحصر استخدامها في قياس المواد ذات القيمة الكبيرة. وفي أماكن محدودة، مثل شمال أفريقيا وأثيوبيا والكونغو، كانت الأنظمة النقدية متطورة تماماً مما يشير إلى أن الاقتصاد كان قد ابتعد كثيراً عن المقايضة البسيطة وعن مستوى الكفاف.

وقد صاحبت التوسع في القوى الإنتاجية تغيرات أخرى عديدة ذات طبيعة اجتماعية/ سياسية. ولا جدال في أنه لا يمكن الفصل بين أشياء

مثل الأشغال الزراعية، والصناعة، والتجارة، والنقود، والبنى السياسية. فإن كلا منها يتفاعل مع العناصر الأخرى. وتمثلت المناطق الأكثر تطوراً في أفريقيا في تلك المناطق التي التقت فيها كافة تلك العناصر. كما تمثلت السمتان الاجتماعيتان السياسيتان اللتان تعتبران مؤشراً بارزاً على التطور في زيادة التدرج الاجتماعي وتوطيد الدول.

وكانت المبادئ المرتبطة بالأسرة ومكانة الأعمار قد أخذت تنهار تدريجياً خلال القرون السابقة على وصول الأوروبيين بسفنهم الشراعية. وقد جعلت التغيرات في التكنولوجيا وتقسيم العمل من ذلك أمراً لا مفر منه. فإن إدخال الحديد، على سبيل المثال، وفر قوة اقتصادية وعسكرية للذين استطاعوا صناعته وامتلاكه. وكانت الأدوات الفضلى تعني المزيد من الغذاء والسكان، لكن الزيادة في السكان كانت تميل إلى تجاوز الإمدادات من السلع المادية، كما استولت فئة قليلة على إمكانات الثروة التي أتاحها امتلاك الحديد من أجل مصلحتها الخاصة. واتجه العاملون المهرة في صناعة الحديد، والأقمشة، والفخار، والجلود، والملح إلى نقل مهاراتهم في مجموعات مغلقة كالطوائف. وقد ضمن ذلك أن يمضي تقسيم العمل في صالحهم، لأن وضعهم كان متميزاً واستراتيجياً. وحظي العاملون في صناعة الحديد بمكانة خاصة في بعض المجتمعات الأفريقية، حيث أصبحوا المجموعات الحاكمة في تلك المجتمعات، أو في مكانة تقترب كثيراً من قمة الهرم الاجتماعي. وامتد تقسيم العمل أيضاً إلى مجالات غير عادية حيث أسفر ذلك عن وجود مؤرخين ومغنين متجولين محترفين. وتمتع هؤلاء أيضا بحقوق وامتيازات خاصة معينة، وخصوصاً إمكانية الانتقاد بحرية دون خوف من عقاب. وفي بعض الظروف نجد أن الطوائف الحرفية الماهرة قد وضعت في مكانة شديدة التدني. غير أن ذلك كان نادراً، كما أنه لا يتناقض، بأي حال من الأحوال، مع التأكيد العام أن الاتجاه كان يمضي نحو انهيار المشاعية، ونشأة المزيد تلو المزيد من التدرجات الاجتماعية.

وقد كان التدرج الاجتماعي بمثابة الأساس لنشأة الطبقات والعداوات الاجتماعية. ويمثل ذلك، إلى درجة ما، تتابعاً منطقياً للتباينات غير العدائية السابقة في المجتمع المشاعي. وعلى سبيل المثال فإن كبار السن كان باستطاعتهم أن يستخدموا إشرافهم على توزيع حصص الأراضي، وعلى

مهور العرائس، وعلى المبادلات التقليدية الأخرى لمحاولة فرض أنفسهم كشريحة اقتصادية تتمتع بامتيازات خاصة. وقد نشأت جمعيات سرية في المنطقة التي تعرف الآن بليبيريا، وسيراليون، وغينيا. وعملت على أن تنتقل المعرفة والسلطة والثروة إلى أيدي كبار السن خصوصاً أولئك الذين ينتمون إلى أنساب معينة.

ولم يكن التناقض بين الشبان ومن هم أكبر سناً من النوع الذي يفضي إلى ثورة عنيفة. ولكن كان لدى الشبان من الأسباب ما يدفعهم إلى الامتعاض من تبعيتهم لكبار السن خصوصاً حينما يتعلق الأمر بمسائل شخصية حيوية مثل الحصول على زوجات. وعندما ينتاب السخط أولئك الشبان فإنهم إما أن يهجروا مجتمعاتهم ويقيموا لأنفسهم مجتمعاً خاصاً وإما أن يعلنوا تحديهم للمبادئ السائدة في المجتمع. وفي كلتا الحالين تمثل الاتجاه العام في أن بعض الأشخاص والأسر حققوا نجاحاً أكثر من غيرهم. وقام هؤلاء بفرض أنفسهم كحكام دائمين. وبعد ذلك تضاءلت الأهمية التي ترتبط بالأعمار. وبمجرد استقرار مفهوم الدم الملكي أو السلالة الملكية أصبح من الممكن أن يخلف أي شخص صغير أباه.

وبينما احتفظ المجتمع الأفريقي، في فترة الانتقال، بالكثير من السمات ذات الطابع المشاعي، بكل تأكيد، فإن هذا المجتمع قد أقر أيضا مبدأ مؤداه أن من نصيب بعض الأسر أو العشائر أو السلالات أن تحكم دون غيرها. ولا ينطبق هذا على مجتمعات المزارعين فحسب، وإنما الرعاة أيضا. وكان التوزيع المتفاوت للماشية، في واقع الأمر، أسرع حدوثاً من التوزيع المتفاوت للأراضي، وأصبحت تلك الأسر التي تمتلك أكبر قطيع هي المسيطرة اجتماعياً وسياسياً.

وهناك جانب أكثر أهمية في عملية التدرج الاجتماعي يتمثل فيما نشأ عن الاتصال بين تشكيلات اجتماعية مختلفة. فقد كان على مجتمعات صائدي الأسماك مثلاً أن ترتبط بالمجتمعات الزراعية. كما كان على هذه الأخيرة أن ترتبط بالرعاة. وكانت هناك أيضا تشكيلات اجتماعية أخرى تتمثل في جماعات صيد الحيوان وجامعي الغذاء الذين لم يدخلوا بعد طور التعاون المشاعي. وغالباً ما كانت العلاقات هنا سليمة. فقد نشأ في كثير من أنحاء القارة الأفريقية ما يعرف «بالتكافل» بين جماعات تكسب قوتها

بأساليب متباينة، وهو ما يعني، في الواقع، الاتفاق على تبادل السلع والتعايش من أجل المنفعة المتبادلة. وعلى أي حال فقد وجدت درجات معينة من الصراع، فعندما كانت إحدى الجماعات تفرض ذاتها بالقوة على جماعة أخرى فإن النتيجة تمثلت بشكل دائم في نشأة الطبقات الاجتماعية واحتلال المنتصرين المكانة العليا بينما جرى وضع المهزومين في القاع.

وتمثلت أكثر الصدامات شيوعاً بين التشكيلات الاجتماعية المختلفة في الصدامات بين مجتمعات الزراع ومجتمعات الرعاة. وفي بعض الحالات كان للزراع اليد العليا على النحو الذي حدث في غرب أفريقيا. فقد كان الزراع من الماندنجا والهاوسا هم الذين يتحكمون في رعاة الماشية من الرولاني حتى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر. غير أن الوضع في منطقة القرن الأفريقي ومعظم شرق أفريقيا كان على خلاف ذلك. فقد ظهر هناك نوع آخر من الصدامات تمثل في سيطرة الشعوب المغيرة على المجتمعات الزراعية على النحو الذي حدث في أنجولا، وفي الصحراء وما حولها. ففي تلك المنطقة قام المور والطوارق بجمع الجزية من شعوب أكثر مسالمة واستقراراً، بل استعبدوها. وتمثلت النتيجة، في كل حالة من الحالات، في سيطرة فئة صغيرة نسبياً على الأراضي، والماشية (حيث وجدت)، والمناجم، والتجارة بعيدة المدى. ويعني ذلك أيضاً أن فئة من الأقلية استطاعت أن تفرض إرادتها على عمل من يخضعون لها-ليس على أساس القرابة وإنما لوجود علاقة سيطرة وخضوع.

لقد نهضت القيادة في المجتمعات المشاعية حقاً علي الدين والروابط العائلية. وكان الأعضاء الأعلى منزلة في المجتمع يشاركون غيرهم في العمل، ويحصلون على النصيب نفسه بدرجة أو بأخرى من مجمل الإنتاج. ولم يواجه أي شخص، بكل تأكيد، خطر الجوع بينما يتخم آخرون أنفسهم ويلقون بعيداً الزائد عن حاجتهم. وعلى أي حال فإنه بمجرد أن بدأت المجتمعات الأفريقية في التوسع، عن طريق التطور الداخلي أو الغزو أو التجارة، أصبح أسلوب حياة الجماعة الحاكمة مختلفاً بصورة ملحوظة. وأخذت تستهلك الجزء الأكبر والأفضل مما يقدمه المجتمع، وذلك على الرغم من أنهم كانوا أقل المشاركين، بشكل مباشر، في إنتاج الثروة عن طريق الزراعة أو رعي الماشية أو صيد الأسماك. وكان من حق الطبقة

الحاكمة والملوك، بشكل خاص، استخدام عمل الرجل العادي في مشروعات معينة ولأيام معينة سنوياً. ويعرف هذا باسم أشغال السخرة استناداً إلى إجراء مماثل كان يجري في فرنسا الإقطاعية. ويعني مثل ذلك النظام وجود استغلال أكبر وتطور أكبر للموارد الإنتاجية في الوقت نفسه.

إن التدرج الاجتماعي، الذي أشرنا آنفاً إلى ملامحه، قد سار جنباً إلى جنب مع نشأة الدولة. وكان لا يمكن أن يكتسب مفهوم السلالات الملكية والعشائر التي تضم العامة أي معنى إلا في ظل دولة سياسية ذات وجود جغرافي ملموس. ومما له مغزى أن الأسر المالكة الكبيرة في العالم كانت تحكم دولاً إقطاعية. وبالنسبة للأوروبي أو الذين تعودوا سماع ما هو أوروبي يمكن لأسماء مثل آل تيودور، وآل بوربون، وآل هوهنزليرن، وآل رومانوف أن تكون معروفة بالفعل. ومن جانب آخر عرفت اليابان آل كاماكورا، وآل توكوجاوا، كما عرفت الصين أسرة تانج، وأسرة مينج، بينما وجدت في الهند أسرتا جوبتا، ومارثا، وما إلى ذلك. وكان هؤلاء جميعاً أسراً إقطاعية حاكمة وجدت بعد ميلاد المسيح بعدة قرون. ولكن بالإضافة إلى ذلك كانت هناك أسر مالكة حكمت في جميع هذه البلدان قبل ظهور الملكية الإقطاعية للأراضي وقبل أن تتبلور العلاقات الطبقية تبلوراً كاملاً. ويعني ذلك أن عملية الانتقال إلى الإقطاعية في كل من أوروبا وآسيا شهدت نشأة جماعات حاكمة والدولة بوصفهما عناصر متداخلة لعملية واحدة.

وقد كانت فترة الانتقال من المشاعية إلى الإقطاعية في أفريقيا، منظوراً إليها من الزاوية السياسية، بمثابة فترة تشكيل الدولة. وفي البداية (وعلى امتداد عدة قرون) ظلت الدولة ضعيفة وغير ناضجة. وكانت قد اكتسبت بالفعل حدوداً إقليمية محددة، لكن الرعايا عاشوا في مجتمعاتهم داخل تلك الحدود دون أن تكون لهم صلة تذكر مع الطبقة الحاكمة إلا في أوقات دفع الضرائب أو الجزية السنوية. وحينما ترفض أي جماعة داخل الدولة أن تدفع الجزية كانت الدول الأفريقية المبكرة تحشد جهازها القمعي في شكل الجيش للمطالبة بما تعتبره حقا لها على الرعايا. وبشكل تدريجي اكتسبت دول مختلفة سلطة أكبر على جماعات مواطنيها المختلفة، وقامت بفرض أعمال السخرة، وتجنيد الجنود، وتعيين من يجمعون الضرائب بشكل منتظم فضلاً عن الإداريين في النواحي. وان مناطق أفريقيا التي كانت

علاقات العمل تتخلص فيها من قيود المشاعية إنما تتطابق مع المناطق التي كانت تنشأ داخلها دول سياسية محنكة. وتعتبر نشأة الدولة في حد ذاتها أحد أشكال التطور الذي زاد من نطاق فن الحكم في أفريقيا. وأدى إلى دمج جماعات عرقية صغيرة في كيانات أكبر أفضت إلى أمم.

ونجد أن نمو الدول السياسية تعزى إليه، بشكل ما، أهمية زائدة. وكانت أوروبا هي المكان الذي بلغت فيه الدولة القومية مرحلة متقدمة، مما جعل الأوروبيين يمليون إلى استخدام مسألة وجود أو غياب نظم حكم جيدة التنظيم كمعيار «للمدنية». ولا يوجد ما يبرر ذلك كلياً، فقد وجدت في أفريقيا وحدات سياسية صغيرة تتمتع بثقافات مادية وغير مادية متقدمة نسبياً، وعلى سبيل المثال فإن كلا من شعب إيبو في نيجيريا وشعب كيكويو في كينيا لم يشكل مطلقاً حكومات مركزية بمعناها التقليدي. غير أنه وجدت لدى كل منهما أنظمة متطورة للحكم السياسي تستند إلى العشائر (وفي حالة شعب إيبو) إلى الكهنة الدينيين و«الجمعيات السرية». وكان كلاهما مزارعاً كفئاً وصانعاً للحديد، كما كان «الإيبو» يصنعون المواد النحاسية والبرونزية منذ القرن التاسع الميلادي إن لم يكن قبل ذلك.

وعلى أي حال فإنه يمكننا بعد طرح التحفظ السابق أن نسلم جدلاً بأن الدول الكبرى في أفريقيا قد عرفت البنى السياسية الأكثر فعالية، كما تمتعت بقدرة أكبر على إنتاج الغذاء، والكساء، والمعادن، والسلع يدوية الصنع الأخرى. ويمكن لنا أن ندرك بسهولة أن تلك المجتمعات عرفت طبقات حاكمة كانت معنية بامتلاك وسائل الترف والهيبة. وقد كانت الجماعات ذات الامتيازات التي تسيطر على الدولة متحمسة لتشجيع الصناعات اليدوية فضلاً عن الاستيلاء عليها من خلال التجارة. وكان هؤلاء هم الذين قاموا بتعبئة العمل لإنتاج فائض يفوق احتياجات الكفاف. ومن خلال هذه العملية شجعوا التخصص وتقسيم العمل.

وغالباً ما يميز الباحثون بين الجماعات في أفريقيا على أساس من «لديها دولة» وتلك التي «من دون دولة». وفي بعض الأحيان يتم استخدام كلمة «من دون دولة» بغير اكتراث أو بشكل خاطئ أيضا، لكنها تشير إلى أولئك الناس الذين لا يوجد لديهم جهاز قمع حكومي، كما لا يوجد لديهم مفهوم عن أي وحدة سياسية أوسع من الأسرة أو القرية. وعلى أي حال

فإنه إذا لم يكن هناك أي تدرج طبقي في مجتمع معين فإنه سيترتب على ذلك عدم وجود دولة. إذ إن الدولة تنشأ كأداة تستخدمها طبقة معينة للسيطرة على بقية المجتمع لخدمة مصالحها الخاصة. ويستطيع المرء، بشكل عام، أن يعتبر أن المجتمعات التي من دون دول تتمثل في الأشكال الأقدم من التنظيم الاجتماعي/ السياسي في أفريقيا، في حين أن الدول الكبيرة بمثابة تجسيد لتطور يتجاوز مرحلة المشاعية، ويبلغ أحياناً الإقطاع.

وينبغي أن نؤكد ثانية على أن أي مسح للوضع في أفريقيا قبل وصول الأوروبيين يكشف عن تفاوت ملحوظ في درجات التطور. فقد وجدت تشكيلات اجتماعية تمثل تجمعات الصيادين، والمشاعية، والإقطاعية علاوة على أوضاع وسيطة ما بين المشاعية والإقطاعية. وسوف نخصص بقية هذا الفصل لاستعراض السمات الرئيسة لعدد من أكثر المجتمعات والدول تطوراً في أفريقيا خلال الألف سنة السابقة على وجه التقريب لدخول أفريقيا في صلة دائمة مع أوروبا. وتتمثل المناطق التي سيجري تناولها في مصر، وأثيوبيا، والنوبة، والمغرب، والسودان الغربي، ومنطقة ما بين البحيرات في شرق أفريقيا، ثم زيمبابوي. ويقدم كل منها مثالاً لما يعنيه كل من التطور في أفريقيا المبكرة والاتجاه الذي اتخذته الحركة الاجتماعية، كما كان كل منها، بدرجة أو بأخرى، قوة قائدة في القارة بمعنى دفع الجيران على الطريق نفسه إما عن طريق استيعابهم وإما بالتأثير فيهم بشكل غير مباشر.

أمثلة عينية:

مصر

من المنطقي أن نبدأ بمصر بوصفها أقدم حضارة في أفريقيا، وتمثل مكانة عالية. وأمجاد مصر في ظل الفراعنة معروفة جيداً ولا تحتاج إلى إحصاء جديد. وكان من المألوف. في وقت ما، القول إن مصر القديمة لم تكن أفريقية. وهو رأي غريب لا يطرحه أحد بجدية الآن. وعلى أي حال فإنه من المناسب، من أجل الأغراض الراهنة، أن نتناول مصر في ظل الحكمين العربي والتركي بدءاً من القرن السابع الميلادي وما بعد. وخلال تلك الفترة الأخيرة كانت الطبقة الحاكمة أجنبية. ويعني هذا أن تطور مصر الداخلي كان مرتبطاً ببلدان أخرى، خصوصاً بلاد العرب وتركيا.

وأخرجت مصر المستعمرة كميات ضخمة من الثروة من إنتاجها الغذائي ودخلها العام، وكان هذا عاملاً سلبياً للغاية. لكن الحكام الأجانب اتجهوا للانفصال عن سادتهم في الإمبراطورية. وأخذوا يتصرفون، ببساطة، كصفوة حاكمة داخل مصر التي تحولت إلى دولة إقطاعية مستقلة.

وكان الجانب العسكري من أول السمات الإقطاعية التي وصلت إلى مصر. فقد كان العرب والأتراك والشركس الفاتحون جميعا أصحاب نزعة عسكرية. وينطبق هذا بوجه خاص على المماليك الذين استولوا على السلطة بدءاً من القرن الثالث عشر الميلادي فما بعد. وقد كانت السلطة السياسية في مصر منذ القرن السابع الميلادي في أيدي أوليجاركية عسكرية قامت بتفويض أمر الحكومة، من الناحية الفعلية، إلى البيروقراطيين. فخلقت بذلك وضعاً مماثلاً لأماكن أخرى مثل الصين والهند الصينية. ويتمثل الأمر الأكثر جوهرية هنا في أن علاقات حيازة الأرض كانت تخضع للتغير بطريقة أدت إلى ظهور طبقة إقطاعية حقيقية على المسرح. فإن جميع الغزاة قاموا بتقديم هبات من الأراضي إلى أتباعهم والقادة العسكريين. وقد كانت الأرض، في البداية، ملكية للدولة تؤجرها للمزارعين، وكان للدولة حق إعادة استرداد الأراضي وتوزيعها من جديد. وهو ما يشبه، إلى حد ما، دور رئيس الجماعة القروية الذي يتصرف بوصفه حارساً على أراضي الأسر المرتبطة ببعضها البعض. وعلى أي حال فقد أصبحت العناصر العسكرية الحاكمة أيضا طبقة جديدة من ملاك الأراضي، ومع حلول القرن الخامس عشر الميلادي كان معظم الأراضي في مصر ملكية للسلطان وأمرائه العسكريين.

وعندما قامت طبقة صغيرة تحتكر معظم الأراضي كان من الطبيعي أن يترتب على ذلك وجود طبقة ضخمة لا يملك أفرادها أي أراض. وسرعان ما تحوّل الفلاحون المزارعون إلى مجرد عمال زراعيين مرتبطين بالأرض كمستأجرين أو تابعين لكبار الملاك الإقطاعيين. وأصبح هؤلاء الذين يمتلكون مساحات ضئيلة من الأراضي أو لا يمتلكون أي أراض على الإطلاق يسمون «الفلاحين». وتوجد في أوروبا أساطير عن استغلال ومعاناة الأقنان الروس، أو الموجيك، في ظل الإقطاع. غير أن استغلال الفلاحين جرى في مصر بشكل أكثر حدة. و لم يكن «الفلاحون» بالنسبة للإقطاعيين سوى مجرد

وسيلة تحقق لهم الإيرادات. وإن معظم ما ينتجه الفلاحون كان يتم دفعه على شكل ضرائب، وكان يطلب ممن يقومون بجمع الضرائب أن يأتوا بمعجزة ويجمعوا من الفلاحين حتى ما لا يوجد لديهم. وعندما لا تتم إجابة مطالبهم تجرى معاملة الفلاحين بوحشية.

وقد كشف عدد من تمردات الفلاحين، في أوائل القرن الثامن الميلادي بوجه خاص، عن الطابع العدائي للتناقض بين كبار الملاك المحاربين الإقطاعيين و«الفلاحين». ولم يكن الإقطاع في أي قارة من القارات فترة رومانسية للطبقات الكادحة، غير أن عناصر التطور ظهرت في التكنولوجيا وزيادة الطاقة الإنتاجية. وفي ظل الحكم الفاطمي (969 م-1170 م) ازدهر العلم وبلغت الصناعة مستوى جديداً في مصر. وتم إدخال الطواحين الهوائية والسواقي نقلاً عن فارس في القرن العاشر الميلادي. كما ظهرت صناعات جديدة تتمثل في صناعة الورق، وتكرير السكر، والقيشاني، وتقطير الجازولين (البنزين). وتطورت أيضا الصناعات القديمة مثل النسيج والجلود والمعادن. كما أن العهود اللاحقة للأيوبيين والمماليك حققت تقدماً كبيراً خصوصاً فيما يتعلق بشق الترع، وبناء السدود والجسور-76- والخزانات. وقامت أيضاً بتنشيط التجارة مع أوروبا. وكانت مصر في ذلك الحين لا تزال قادرة على تعليم أوروبا الكثير. واتسمت أيضاً بمرونة كافية لاستقبال-تقنيات جديدة بالمقابل.

وعلى الرغم من أن الإقطاع يرتكز على الأراضي الزراعية فإنه عادة ما يقوم بتطوير مدن على حساب الريف. وارتبطت ذروة الثقافة الإقطاعية في مصر بالمدن. وقد أسس الفاطميون مدينة القاهرة التي أصبحت من أشهر المدن في العالم أ وأكثرها ثقافة. كما شيدوا في الوقت نفسه جامعة الأزهر التي تقف حتى اليوم كواحدة من أقدم جامعات العالم. وكان الإقطاعيون والتجار والأثرياء هم أكثر المستفيدين غير أنه كان في استطاعة أصحاب الحرف وسكان المدن الآخرين في القاهرة والإسكندرية أن يشاركوا بدرجة ما في حياة الراحة في المدن.

أثيوبيا

كانت أثيوبيا هي الأخرى في مطلع تاريخها كدولة عظمى تخضع لحكم الأجانب. وتعتبر مملكة أكسوم التي ظهرت في إطارها، في نهاية الأمر، أثيوبيا الإقطاعية من أكثر المراكز أهمية، وقد تأسست أكسوم بالقرب من

ساحل البحر الأحمر على أيدي أسرة حاكمة سيئة الأصل من الجانب الآخر من البحر الأحمر. غير أن ملوك أكسوم لم يتصفوا مطلقاً بأنهم عملاء لقوى أجنبية، وأصبحوا ذوي نزعة أفريقية بالكامل. ويرجع تأسيس دولة أكسوم إلى القرن الأول الميلادي، واعتنقت طبقتها الحاكمة المسيحية بعد بضعة قرون. وتحركوا بعد ذلك إلى الداخل، وأسهموا في تطوير الدولة الأثيوبية الإقطاعية المسيحية.

وتفخر الطبقة الحاكمة الأثيوبية التيجرانية منها والأمهرية بأنها من سلالة سليمان. وكانت أثيوبيا كدولة تشمل دولاً وممالك عديدة صغرى. أي أنها كانت تشكل إمبراطورية على غرار النمسا أو بروسيا الإقطاعية. وحمل إمبراطور أثيوبيا لقب «الأسد المنتصر لقبيلة يهوذا، اختيار الرب، إمبراطور أثيوبيا، ملك الملوك». وعلى أي حال فإن القول بالانتساب إلى النبي سليمان لم ينقطع من الناحية العملية. وفي القرن الثاني عشر الميلادي قامت أسرة حاكمة دخيلة زعمت أنها من نسل موسى عليه السلام، وهي أسرة الزاجوي، بمعظم عمليات توطيد الدولة في الهضبة الأثيوبية الداخلية. وقام ملوك الزاجوي بتمييز أنفسهم بتشييد عدد من الكنائس المنحوتة في الصخر. وتشهد المنجزات المعمارية على مستوى المهارة التي بلغها الأثيوبيون علاوة على قدرة الدولة على حشد العمل على نطاق واسع. ولم يكن لمثل تلك المهمات أن تتحقق عن طريق عمل عائلي اختياري، وإنما من خلال عمل طبقة تعاني الاستغلال.

ويوجد، بالفعل، قدر كبير من المعرفة عن البنية الفوقية للإمبراطورية الأثيوبية خصوصا ما يتعلق بديانتها المسيحية وثقافتها القائمة على التعلم. وقد كتب التاريخ لتمجيد الملوك والنبلاء، وبشكل خاص في ظل الحكم «السليماني» المستعاد الذي حكم بدلاً من حكم الزاجوي في عام 1270م. كما أصبحت المخطوطات والكتب المزخرفة فنياً عنصراً بارزاً في الثقافة الأمهرية. وجرى بالمثل إنتاج الحلل الجميلة والمجوهرات للطبقة الحاكمة والكنيسة. وكانت قمة النظام الكنسي جزءاً من النبالة في أثيوبيا. كما أن الأديرة كمؤسسة قد توسعت بأبعاد كبيرة. ومن المعروف أن اتحاد الدين مع الدولة بشكل منظم كان يجري في المجتمعات المشاعية بشكل ضمني حيث كان من النادر التمييز بين السياسة والاقتصاد والدين والطب. ولكن الكنيسة

والدولة تحالفتا بشكل وثيق في كل مكان شهد مجتمعاً إقطاعياً. وقد كان البوذيون يحتلون مكانة رفيعة في المجتمعات الإقطاعية في فيتنام وبورما واليابان وبدرجة أقل في الصين. وفي الهند كان النفوذ البوذي محدوداً، بينما سادت الهندوسية والإسلام. وفي أوروبا الإقطاعية لعبت الكنيسة الكاثوليكية دوراً يماثل دور الكنيسة الأرثوذكسية في إثيوبيا.

وقد نهضت ثروة إثيوبيا على قاعدة زراعية. وقامت الهضاب الخصبة بتعزيز زراعة الحبوب. كما وجدت تربية الماشية بقدر كبير بما في ذلك تربية الخيول، وتطورت المهارات الحرفية في عدة مجالات، وجرى تشجيع الحرفيين الأجانب. ففي أوائل القرن الخامس عشر الميلادي استقر الحرفيون الأتراك في البلاد وقاموا بصناعة الدروع والأسلحة للجيش الأثيوبي، كما جاء الأقباط من مصر للمساعدة في تسيير الإدارة المالية. ولا ينكر أي شخص أن كلمة «إقطاعية» يمكن أن تنطبق على أثيوبيا في تلك القرون نظراً لوجود تناقض طبقي واضح بين كبار الملاك والفلاحين. وقد نمت تلك العلاقات عن المشاعية التي كانت تميز أثيوبيا، مثلها مثل أجزاء أخرى من أفريقيا، في زمن مبكر.

وكانت أثيوبيا الإقطاعية تضم أراضي مملوكة مشاعياً لجماعات قروية وعرقية علاوة على أراض تخص التاج مباشرة. ولكن، بالإضافة إلى ذلك، نجد أن الحكم الأمهري الغازي قد منح مناطق شاسعة من الأراضي لأعضاء العائلة الملكية والجنود والقساوسة. وأصبح كل من حصل على مساحات شاسعة من الأراضي يسمى «رأساً» أو «أمير إقليم». كما قام الإمبراطور بتعيين قضاة ليكونوا تحت إمرتهم. وتحوّل الفلاحون في مزارعهم إلى مجرد مستأجرين يستطيعون كسب قوتهم فقط عن طريق تقديم المحصول إلى المالك الكبير، والضرائب إلى الدولة (في شكل محاصيل أيضا). وأعفى كبار الملاك أنفسهم من الضرائب. وهو بمثابة الوضع النموذجي في المجتمعات الإقطاعية. وكان ذلك بمثابة الأمر الذي قام بتغذية نيران الثورة في أوروبا عندما أصبحت الطبقة البورجوازية قوية بما فيه الكفاية للاعتراض على استخدام الإقطاعيين السلطة السياسية لفرض ضرائب على كافة الناس فيما عدا أنفسهم. وبالطبع فإن أثيوبيا لم تصل مطلقاً إلى مرحلة الانتقال إلى الرأسمالية، لكن الأمر الواضح يتمثل في أن الانتقال

إلى الإقطاع قد تحقق بالفعل.

النوبة

كانت النوبة منطقة مسيحية أخرى في أفريقيا، لكنها لم تكن في مثل شهرة أثيوبيا. ففي القرن السادس الميلادي تم إدخال المسيحية إلى مناطق النيل الأوسط التي كانت تحكمها في يوم ما دولة «كوش» أو «مروى» الشهيرة. وفي الفترة السابقة على المسيح كانت كوش من المنافسين لمصر في مجال الفخامة، بل إنها حكمت مصر عدداً من السنين. وقد اكتمل انهيارها في القرن الرابع الميلادي عن طريق هجمات من دولة أكسوم التي كانت تتوسع في ذلك الحين. وتعتبر الدول النوبية الثلاث الصغيرة التي نشأت فيما بعد ورثة دولة كوش بدرجة ما، وبعد اعتناقها المسيحية هيمن هذا الدين بالتحديد على الثقافة النوبية.

وقد أنجزت الدول النوبية «التي تحولت إلى دولتين فقط حوالي القرن الثامن الميلادي». الكثير فيما بين القرنين التاسع والحادي عشر الميلاديين، وذلك على الرغم من الضغوط الشديدة من جانب العرب والمسلمين، ولم تستسلم حتى القرن الرابع عشر الميلادي. وينصب اهتمام الدارسين للنوبة على أنقاض الكنائس والأديرة المشيدة بالآجر والتي كانت تحمل رسوما جدارية ونقوشا من نوعية رفيعة المستوى. ويمكن لنا أن نطرح استنتاجات عديدة استناداً إلى هذه الشواهد المادية. وفي المحل الأول نجد أن تشييد هذه الكنائس بتحصيناتها الحجرية التي أحاطت بها في معظم الأحيان قد احتاج إلى قدر كبير من العمل. وقد تعرض من قاموا بالبناء لاستغلال مكثف، وربما أجبروا على العمل مثلما حدث بالنسبة لبناء الأهرام في مصر أو القلاع الإقطاعية في أوروبا. وثانيا، كان للعمل الماهر دور في صناعة طوب البناء والأعمال المعمارية، كما يشير التصوير إلى أن المهارات فاقت مجرد المهارة اليدوية. ونلاحظ مثل هذا التفوق الفني أيضا في شظايا الفخار المنقوش التي جرى اكتشافها في النوبة.

ولقد أوضحنا من قبل أن الكنائس والأديرة لعبت دوراً رئيساً في أثيوبيا ويجدر بنا أن نناقش هذا فيما يتعلق بالنوبة فقد كان الدير وحدة إنتاج رئيسة. وتجمعت حول كل دير من الأديرة أكواخ عديدة للفلاحين بما يشبه عزبة تابعة لأحد السادة الإقطاعيين. وإن الثروة التي تراكمت داخل الكنائس

جرى سلبها من الفلاحين. كما أن أفضل الجوانب المتاحة من الثقافة غير المادية، مثل الكتب، كانت في متناول أقلية محدودة فحسب، ولم يكن الفلاحون أميين فحسب، بل كانوا غير مسيحيين أيضا في كثير من الحالات، أو مجرد مسيحيين بالاسم. ونستند في ذلك إلى المثال الأثيوبي في العصر نفسه والذي تتوفر عنه معلومات أفضل.

وعندما قضى المسلمون على الطبقة الحاكمة المسيحية في النوبة لم يتبق سوى القليل من منجزات الدولة في نسيج حياة الناس اليومية. وقد كانت مثل هذه الانتكاسات في العملية التاريخية أمراً شائعا في التجربة البشرية. وفي نهاية المطاف تؤكد جدلية التطور ذاتها حتمية وجود بعض أشكال من المد والجزر. وفي القرن الخامس عشر الميلادي لم تكن الدول النوبية موجودة، لكنها تشكل مثالا حقيقيا لإمكانات التطور الأفريقي.

وباستطاعة المرء أن يمضي إلى مدى أبعد ويؤكد أن كوش ظلت تسهم في التطور الأفريقي بعد تدهور المملكة بوقت طويل، وبعد أن كانت النوبة المسيحية قد حلت مكانها. ومن الواضح أن كوش كانت مركزاً انطلق منه كثير من العناصر الثقافية والإيجابية إلى بقية القارة الأفريقية. وقد تم في غرب أفريقيا إنتاج مواد من النحاس تماثل بدرجة مدهشة مصنوعات «مروى» النحاسية. ومن المعتقد بشكل عام أيضا أن التقنية التي جرى استخدامها في غرب أفريقيا قد نشأت في مصر وانتقلت عن طريق كوش. وكانت «كوش»، علاوة على كل ذلك، أحد المراكز المبكرة والأكثر نشاطا لتعدين الحديد وصهره في أفريقيا. كما كانت، بلا جدال، أحد المصادر التي انتقل منها هذا الجانب الحاسم من التكنولوجيا إلى بقية القارة. وذلك هو السبب في أن النيل الأوسط كان قوة رائدة في التطور الاجتماعي والاقتصادي والسياسي لأفريقيا في مجموعها.

المغرب

كان الإسلام هو الدين «السماوي» العظيم الذي لعب دوراً رئيساً في مرحلة التطور الإقطاعي في المغرب-وهو عبارة عن البلاد الواقعة في أقصى الطرف الغربي للإمبراطوريات الإسلامية التي امتدت عبر أفريقيا وآسيا وأوروبا خلال سنوات بعد وفاة النبي محمد في القرن السابع الميلادي-. ويقدم بناء الإمبراطورية العربية تحت راية الإسلام مثالا تقليديا لدور

الدين في هذا الصدد. ويرى ابن خلدون أن الإسلام كان أهم قوة سمحت للعرب بتخطي الحدود الضيقة للمجتمعات العائلية الصغيرة التي كانت تتصارع مع بعضها البعض على الدوام. وهو يقول:

«فبعدت طباع العرب لذلك كله عن سياسة الملك وإنما يصيرون بصبغة دينية تمحو ذلك منهم وتجعل الوازع لهم من أنفسهم، ويحملهم على دفاع الناس بعضهم عن بعض كما ذكرنا. واعتبر ذلك بدولتهم في الملة لما شيد لهم الدين أمر السياسة بالشريعة وأحكامها المراعية لمصالح العمران ظاهراً وباطناً وتتابع فيها الخلفاء وعظم حينئذ ملكهم وقوى سلطانهم».

إن ملاحظات ابن خلدون هذه لا تغطي سوى أحد جوانب التوسع الإمبراطوري العربي. لكنه جانب حاسم بلا جدال حيث يشير إلى الدور الرئيس الذي لعبته الأيديولوجية في عملية التطور. وينبغي أن ننظر أيضا إلى علاقته بالظروف المادية علاوة على تلك الظروف في حد ذاتها. وفضلا عن ذلك، فإنه من الضروري التفكير في التراث التاريخي عند الحكم على الظروف المادية لعصر معين، أي الظروف التي قد تشكل الأساس لزيادة توسع الإنتاج وزيادة نمو قوة المجتمع. وعلى غرار مصر المسلمة والنوبة المسيحية نجد أن المغرب في ظل الحكم الإسلامي قد ورث تقليدا تاريخيا وثقافيا غنيا. ويتمثل ذلك في مجتمع قرطاجنة الشهير الذي ازدهر ما بين عام 1200 وعام 200 قبل الميلاد. وقد كان ذلك المجتمع امتزاجا للتأثيرات الخارجية الوافدة من شرق البحر الأبيض المتوسط مع شعوب البربر في المغرب، وقد أصبحت المنطقة فيما بعد جزءاً هاماً من الإمبراطوريتين البيزنطية والرومانية، وقبل أن يتحول المغرب إلى الإسلام كان قد ميز نفسه بالفعل كمركز لمسيحية منشقة أطلق عليها اسم «العطائية».

وقد غطت المنجزات البارزة للمغرب الإسلامي المجالات البحرية والعسكرية والتجارية والثقافية. وتحكمت أساطيله في غرب البحر الأبيض المتوسط، واستولت جيوشه على معظم البرتغال وإسبانيا. وعندما تم صد تقدم المسلمين في أوروبا عام 722 ميلادية كانت جيوش شمال أفريقيا قد توغلت في فرنسا بالفعل. وفي القرن الحادي عشر الميلادي قامت جيوش المرابطين بتجميع قواها في السنغال وموريتانيا وشنت هجومها عبر مضيق جبل طارق لتعزيز الإسلام في أسبانيا حيث كان يهدده الملوك المسيحيون.

وقد تميز حكم المرابطين لما يزيد على قرن في شمال أفريقيا وأيبيريا بثروة تجارية وسجل أدبي ومعماري متألق. وبعد أن طردوا من إسبانيا في ثلاثينات القرن الثالث عشر الميلادي، واصل المسلمون المغاربة أو المور كما كانوا يسمون الاحتفاظ بمجتمع يتسم بالفعلية على الأرض الأفريقية. وتوجد مؤشرات تدل على مستوى الحياة الاجتماعية في ذلك الحين. ويمكن أن نشير هنا إلى أن الحمامات العامة كانت شائعة في مدن المغرب في وقت كان لا يزال يتردد فيه في اكسفورد المبدأ القائل إن غسل الجسد عمل محفوف بالمخاطر.

ومن بين أكثر الجوانب البناءة في تاريخ المغرب ما يتمثل في أن الدولة نتجت من تفاعل عدة تشكيلات اجتماعية. فقد كانت مشكلة اندماج جماعات البربر المنعزلة في جماعات سياسية كبرى من بين المشاكل الرئيسة التي لابد من أن تحل. كما وجدت أيضا تناقضات بين الجماعات المستقرة وقطاعات الرعاة الرحل من السكان.

ولقد كان البربر، في الأساس، منظمين في عشائر أبوية وفي مجموعات من العشائر يربط بينها مجلس ديمقراطي يضم جميع الذكور البالغين. وكانت أراضي الرعي ملكية مشاعية، بينما اعتبرت صيانة وسائل الري مسؤولية جماعية لجميع المزارعين. ويلاحظ وجود تعاون داخل جماعات القرابة في مقابل العداء بين من لا تربط بينهم روابط دم مباشرة. و لم يتوحد البربر إلا في مواجهة الفاتحين العرب-مستخدمين إسلام الخوارج غير الملتزم كأيديولوجية لهم-وقد وضع تمرد جماهير البربر الأساس للقومية المراكشية. بعد ذلك بثلاثة قرون حقق حكم الموحدين «1147- 1270م» الوحدة السياسية في المغرب بأكمله نتيجة تزاوج منجزتن البربر والعرب في مجال بناء الدولة.

ولم تدم الدولة المغربية، لسوء الحظ، بل تحولت منطقتها إلى نواة لثلاث دول قومية-مراكش والجزائر وتونس-وفي داخل كل ناحية من هذه النواحي الثلاث كانت الاتجاهات الانقسامية قوية للغاية في القرنين الخامس عشر والسادس عشر، وعلى سبيل المثال كانت الأسرة الحفصية الحاكمة منهمكة على الدوام في سحق المتمردين المحليين والدفاع عن وحدة الدولة وقد جرت الإشارة بالفعل إلى أن الدولة السياسية في أفريقيا وفي غيرها

من الأماكن كانت نتيجة تطور القوى الإنتاجية. غير أن الدولة بدورها أثرت في معدل تقدم الاقتصاد حيث تتخذ العلاقة بينهما طابعا جدليا. ومن ثم فإن فشل المغرب في بناء دولة قومية والمصاعب التي واجهت تعزيز سلطة الدولة حتى في داخل أقسامه الثلاثة المتمثلة في مراكش والجزائر وتونس، كانت عوامل عاقت مواصلة تطور المنطقة. و-علاوة على ذلك فقد أضعف الانقسام السياسي المغرب في مواجهة الأعداء الخارجيين، وسرعان ما استغلت أوروبا جوانب الضعف الداخلية هذه وأخذت في شن الهجمات بدءاً من عام 1415 فصاعداً.

إن تجربة المغرب يمكن أن تصور طبيعة الانتقال طويل الأمد من أسلوب إنتاجي إلى آخر، كما تشير أيضا إلى إمكانية تعايش أسلوبين مختلفين لتنظيم المجتمع جنبا إلى جنب عدة قرون، فقد احتفظت نسبة كبيرة من الأراضي في تلك المنطقة من أفريقيا بالملكية المشاعية والعمل العائلي طوال الفترة التي نتناولها هنا. وحدث في الوقت نفسه، تدرج اقتصادي اجتماعي واضح، ونشأت الطبقات المتعادية، وكان يوجد في أدق درجات السلم الاجتماعي العبيد أو «الحراثون» الذين كانوا في أغلب الأحيان أفريقيين سوداً من جنوب الصحراء. وجاء في الدرجة التالية «الخماسة» أو الفلاحون الذين لا يملكون أرضا ويفلحون أراضي المالك مقابل تقديم أربعة أخماس ما يتم إنتاجه للمالك. وينبغي أن نشير، بوجه خاص، إلى وضع المرأة، و لم تشكل المرأة طبقة في حد ذاتها، لكنها كانت تعاني من أشكال عديدة من المعاناة على أيدي الرجل وعلى أيدي الطبقة الحاكمة التي يسيطر عليها الرجال. ومن ثم، فإن المرأة في طبقة الخماسة كانت في منزلة منخفضة للغاية. وكان يقف على قمة المجتمع كبار ملاك الأراضي الذين استخدموا السلطة السياسية علاوة على أنصار آخرين للدين الإسلامي.

ولا يستطيع أحد القول إن المجتمعات الأفريقية التي نتناولها قد أنتجت أشكالا رأسمالية بلغت درجة أصبح يشكل فيها تراكم رأس المال القوة المحركة الرئيسة. وعلى أي حال فقد وجدت بكافة تلك المجتمعات قطاعات تجارية مزدهرة، ومرابون، وصناعات يدوية قوية. وتلك هي السمات التي أفضت، في النهاية، إلى مولد رأسمالية حديثة عن طريق التطور والثورة.

لقد كان التجار المغاربة كثيري الثراء. وقد حققوا أرباحاً على حساب نشاط المزارعين، والرعاة ومربي الماشية. كما قاموا، بشكل مباشر أو غير مباشر، باستغلال العمل في مناجم النحاس، والرصاص، والانتيمون، والحديد، وتملكوا الفائض من مهارات الحرفيين، وصناعة النسيج، والسجاد، والجلود، والفخار، والأدوات النحاسية والحديدية، وكان التجار طبقة تحقق تراكما، كما أن فعاليتها كانت ملموسة ليس في المغرب فحسب، بل في الصحراء، وعبرها في غرب أفريقيا. وبذلك فإن المغرب كان أحد العوامل المحركة في تطور ما يسمى السودان الغربي.

السودان الغربي

كانت كافة أراضي أفريقيا جنوب الصحراء بالنسبة للعرب تعرف ببلاد السودان، أي بلاد السود، والآن أصبح هذا الاسم يقتصر على جمهورية السودان على النيل. غير أن الإشارة إلى السودان الغربي في الأزمنة المبكرة كانت تتعلق بالمنطقة التي تشغلها حاليا السنغال، ومالي، وفولتا العليا، والنيجر علاوة على أجزاء من موريتانيا وغينيا ونيجيريا. وقد أصبحت إمبراطوريات السودان الغربي في غانا ومالي والسنغال كلمات متداولة في مجال الصراع من أجل توضيح منجزات الماضي الأفريقي. وتلك هي المنطقة التي يشير إليها كل من الوطنيين الأفريقيين والتقدميين البيض عندما يريدون البرهنة على أن الأفارقة كانوا أيضا قادرين على تحقيق أمجاد سياسية وإدارية وعسكرية في مرحلة ما قبل الرجل الأبيض. وعلى أي حال فإن مطالب أي شعب في زمن معين تغير من نوع الأسئلة التي يتوقع المؤرخون أن يعثروا على إجابة عنها. واليوم تسعى جماهير أفريقيا إلى «التنمية» والتحرر الكامل. وتتمثل القضايا التي تحتاج إلى حل فيما يتعلق بالسودان الغربي؟ في تلك التي تلقى الضوء على المبادئ التي تكمن خلف التطور الأخاذ لدول معينة في قلب أفريقيا.

وترجع نشأة إمبراطورية غانا إلى القرن الخاص الميلادي، لكنها بلغت الذروة فيما بين القرنين التاسع والحادي عشر الميلاديين. وجاء ازدهار إمبراطورية مالي في القرنين الثالث عشر والرابع عشر الميلاديين، وإمبراطورية السنغاي في القرنين اللاحقين. ولم تكن الإمبراطوريات الثلاث في الموقع نفسه بالضبط. كما أن الأصل العرقي للطبقات الحاكمة في

الإمبراطوريات الثلاث كان مختلفا. ولكن ينبغي أن ننظر إلى تلك الإمبراطوريات بوصفها «دولا متعاقبة» تسير في خط التطور والنمو نفسه. وغالبا ما جرى اعتبارها دولا تجارية لدرجة ننسى معها تقريبا أن الزراعة كانت تمثل النشاط الرئيس للسكان. وكانت تلك المنطقة هي التي قامت بتأسيس أنواع عديدة من الذرة، وأحد أنواع الأرز، ونباتات عديدة أخرى من أجل الغذاء. كما قامت أيضا بتأسيس أحد أنواع القطن على الأقل. وهي التي شهدت أيضا استعمال الحديد في وقت مبكر نسبيا يعود إلى الألف عام السابقة على الميلاد. وقد كان للأدوات الحديدية فوائدها في مجال الزراعة. كما كانت مساحات السافانا الشاسعة بالسودان الغربي مواتية لتربية الماشية. واقتصر نشاط بعض الجماعات، مثل «الفولاني» على الرعي كليا، لكن تربية الماشية وجدت بدرجات متفاوتة في تلك المنطقة مترامية الأطراف، وتعتبر الماشية أهم الحيوانات التي جرى استئناسها، ويلي ذلك المعيز. وجرى أيضا تربية الخيول، والبغال، والحمير، وكان وجود مناطق واسعة خالية من ذبابة تسي تسي هو الذي جعل ذلك ممكنا. وقد سمح نهر النيجر العظيم بوجود صائدي أسماك متخصصين، الأمر الذي أضاف المزيد من تنوع النشاط.

ولم يكن ممكنا للسكان، بوصفهم عاملا لا غنى عنه للإنتاج، أن يصلوا إلى الكثافة التي بلغوها إلا في ظل ازدياد إمدادات الغذاء. كما أن التجارة والصناعات اليدوية قد نهضت أساسا على المنتجات الزراعية. فإن زراعة القطن قد أفضت إلى نسج أقمشة قطنية، وبمثل هذا التنوع في التخصص ظهرت معه تجارة داخلية في أنواع معينة من الأقمشة القطنية مثل أقمشة «فوتا نجالون» البيضاء الخالية من الصباغة. وأقمشة «جينة» الزرقاء، كما أن الرعي قد وفر كثيراً من المنتجات للصناعات الحرفية. وتبرز هنا جلود الماشية والمعيز التي استخدمت في صنع الصنادل والسترات الجلدية لاستخدامها في الحروب، ومحافظ الجيب الجلدية للتمائم وما إلى ذلك، واستخدمت الخيول كوسيلة انتقال للطبقة الحاكمة، كما أسهمت بشكل رئيس في صناعة الحرب واتساع حجم الدولة. وجرى استيراد أنواع معينة من الخيول من شمال أفريقيا حيث توجد سلالات خيول عربية ممتازة. وكان ذلك من أجل تهجين الخيول. وكان الحمار، بالطبع أكثر الوسائل

ملاءمة لنقل الأحمال. وتخصصت مملكة «موسى» بفولتا العليا فترة طويلة في تربية حيوانات الحمل هذه والتي ارتبطت بتجارة المسافات الطويلة داخل تلك المنطقة الشاسعة، وعلى حافة الصحراء كان الجمل يمثل قوى تكنولوجية أخرى تم جلبها من الشمال.

وكان التعدين من المجالات الإنتاجية الهامة، وقد تخصص بعض العشائر الملكية في السودان الغربي، مثل عشيرة «كانتي» في أعمال الحدادة. ومن الواضح أن التحكم في إمدادات الحديد وفي مهارات تشكيله كان ينطوي على أهمية حاسمة في فترات التوسع عن طريق الحرب. وعلاوة على ذلك فقد تمثلت أهم سلعتين لتجارة المسافات البعيدة في الملح والذهب. وكان يتم الحصول عليهما عن طريق التعدين أساسا، ولم تكن إمدادات الملح أو الذهب، في الأصل ضمن الأراضي التي تهيمن عليها غانا، لكنها اتخذت خطوات لضمها إما عن طريق التجارة وإما عن طريق التوسع الإقليمي. وقد توغلت غانا في الصحراء صوب الشمال، وفي السنوات الأخيرة من القرن العاشر الميلادي انتزعت مدينة «أوداغست» من البربر-وهي مدينة كانت تتحكم في طريق الملح الذي يجري استخراجه من أواسط الصحراء- وعلى غرار ذلك حاولت مالي وسنغاي، فيما بعد، أن تضمنا التحكم في «تغازا» التي كانت تعتبر أكبر مركز لاستخراج الملح، وقد انتزعت إمبراطورية سنغاي «تغازا» من بربر الصحراء، وظلت تحت سيطرتها لسنوات عديدة في وجه معارضة من جانب مراكش. وثمة عنصر حاسم آخر يرتبط بنمط الإنتاج، ولكن نادراً ما يتم التركيز عليه، ويتمثل في امتلاك كل من مالي وسنغاي لمناجم نحاس في الصحراء.

وقد كانت المصادر الهامة للذهب تقع جنوب غانا على نهر السنغال ورافده فاليمه. ويقال إن غانا كانت تحصل على الذهب عن طريق مقايضة «صامتة» أو «خرساء» جرى وصفها على النحو التالي:

«يقوم التجار بدق طبول كبيرة لإعلام السكان المحليين الذين يعيشون عراة في حفر في الأرض. ويرفض هؤلاء أن يخرجوا من هذه الحفر، التي كان يعتقد أنهم استخرجوا منها الذهب، في وجود تجار أجانب. ولذلك اعتاد التجار أن يرتبوا سلعهم التجارية في أكوام على ضفة النهر ثم يتوارون عن الأنظار. وعندئذ يخرج السكان المحليون ليضعوا كمية من الذهب بجوار

كل كومة من السلع ثم ينسجون. وإذا ما وجد التجار أن ذلك يرضيهم فإنهم يأخذون الذهب ويدقون الطبول أثناء رحيلهم إشارة إلى انفضاض السوق».

وكاتب السطور السالفة «إي. و. بوفيل» أوروبي يفترض أنه حجة فيما يتعلق بالسودان الغربي. وهو يمضي إلى القول إن التجارة «الصامتة» أو المقايضة «الخرساء» كانت إحدى سمات تجارة الذهب في السودان الغربي على امتداد كافة القرون حتى الأزمنة الحديثة. والشيء الوحيد الأبكم عن هذه التجارة هو ما يكتبه عنها بالفعل. فإن قصة المقايضة الخرساء للذهب في غرب أفريقيا تتكرر في روايات عديدة بدءاً من النصوص الإغريقية القديمة. ومن الواضح أنها بمثابة وصف تقريبي للمحاولات الأولى للتبادل من جانب أي أناس يدخلون في صلة مع غرباء، لكنها لم تكن إجراء ثابتاً. وفي ظل إمبراطورية غانا دخل أهالي الحقلين الرئيسين للذهب في «بامبوك» و «بور» في علاقات تجارية منتظمة مع السودان الغربي. ومن المحتمل أن غانا ومن الأكيد أن مالي قد مارست حكما سياسيا شمل-88- هاتين المنطقتين في وقت ما، حيث أصبح استخراج الذهب وتوزيعه عملية شديدة التعقيد. فأثناء القرون التي شهدت عظمة مالي بدأ تعدين الذهب واسع النطاق، في الغابة التي تقع الآن ضمن غانا الحديثة لتغذية تجارة الذهب عبر الصحراء. وكانت الأنظمة الاجتماعية القائمة قد توسعت، وظهرت دول قوية تتعامل في تجارة الذهب. كما كان التجار القادمون من المدن الكبرى للسودان الغربي يشترون الذهب بالوزن مستخدمين في ذلك ميزانا صغيرا دقيقا يعرف باسم «البيندا».

وعندما وصل البرتغاليون إلى نهر جامبيا وأخذوا فكرة سريعة عن الطريقة التي تجرى بها تجارة الذهب في أعالي النهر انبهروا بالبراعة التي أظهرها تجار ماندنجا. وكان أولئك التجار يحملون موازين بالغة الدقة مرصعة بالفضة ومعلقة بخيوط من الحرير المجدول. ويتم وزن تراب الذهب وسبائكه باستخدام أوزان من النحاس. وترجع المهارة الفنية لتجارة ماندنجا في وزن الذهب وفي أشكال أخرى من التجارة، بدرجة كبيرة، إلى وجود نواة من التجار المحترفين يطلق عليهم عادة اسم «الديولاس» بين المجموعة العرقية في تلك المنطقة. ولم يكن هؤلاء شديدي الثراء، لكنهم تميزوا بميلهم للسفر آلاف الأميال من أحد أطراف السودان الغربي إلى الطرف

الآخر. كما أنهم وصلوا أيضا إلى ساحل جامبيا أو بالقرب منه، وإلى سيراليون، وليبيريا، وساحل العاج، وغانا. وقد تعامل التجار الديولاس في قائمة طويلة من المنتجات الأفريقية-الملح من ساحل الأطلنطي والصحراء وجوز الكولا من غابات ليبيريا وساحل العاج، والذهب من بلاد آكان لغانا الحديثة، والجلود من بلاد الهاوسا، والأسماك المجففة من الساحل، والأقمشة القطنية من أماكن مختلفة خصوصا المنطقة المركزية للسودان الغربي، والحديد من فوتا جالون في غينيا الحديثة، وزبدة أشجار الشيا من جامبيا العليا-، وكل ذلك بالإضافة إلى حشد من مواد محلية أخرى. وعلاوة على ذلك فإن تجارة السودان الغربي شملت تداول سلع مصدرها شمال أفريقيا. ومثال ذلك المنسوجات من مصر والمغرب وعقود المرجان من سبته على ساحل البحر الأبيض المتوسط. ومن ثم فإن نمط التجارة السودانية الغربية عبر الصحارى كان يتكامل مع موارد منطقة شاسعة تمتد من البحر الأبيض المتوسط حتى المحيط الأطلنطي.

إن لتجارة المسافات الطويلة عبر الصحراء خصائص مميزة. وقد تحدث بعض الدارسين عن الجمل بوصفه سفينة الصحراء، كما أن المدن التي دخلتها الجمال على الجانب الآخر من الصحراء كانت تسمى «الموانئ». وكانت التجارة عبر الصحراء، من الناحية الفعلية، إنجازاً عظيما مثل عبور المحيط. فقد أفضت إلى تنشيط المدن الشهيرة بالمنطقة مثل والاته، تيمبوكتو، جاوو، وجنى، بدرجة تفوق كثيراً دور التجارة المحلية. كما أنها جلبت الثقافة الإسلامية التعليمية. وقد أدت تجارة المسافات البعيدة أيضا إلى تقوية سلطة الدولة، وهي ما تعني في واقع الأمر سلطة السلالات التي حولت ذاتها إلى أرستقراطية دائمة. وعلى أي حال فإنه لمن قبيل المبالغة في تبسيط السبب والنتيجة أن نقول إن التجارة عبر الصحراء هي التي شهدت الإمبراطوريات السودانية الغربية. فإن غانا ومالي وسنغاي قد نمت من بيئتها الخاصة وبجهود سكانها، ولم تستطع طبقاتها الحاكمة أن تبدي اهتماما بتجارة المسافات البعيدة إلا بعد أن أصبح لهذه الدول مكانة معينة، وبعد أن استطاعت أن توفر الأمن حتى تزدهر التجارة.

ومن الأمور ذات الدلالة أن السودان الغربي لم يقدم مطلقا أي رأس مال ذي قيمة للتجارة عبر الصحراء. وقد جاء رأس المال من تجار فاس

وتلمسان ومدن أخرى في المغرب الذين أرسلوا وكلاءهم ليقيموا في السودان الغربي. وكانت تلك العلاقة بمثابة علاقة استعمارية إلى حد ما، لأن التبادل كان غير متكافئ وكان لصالح شمال أفريقيا، وعلى أي حال فإن تجارة الذهب كانت قادرة، على الأقل، على تنشيط تطور القوى الإنتاجية داخل غرب أفريقيا، بينما لم يكن لتجارة العبيد المصاحبة مثل هذه المزايا. وقد قامت مالي وغانا وسنغاي بتصدير أعداد محدودة من العبيد. أما إمبراطورية كانم/ بورنو فقد أعطت لتصدير العبيد أولوية أكبر لأنها لم تكن تسيطر على أي إمدادات للذهب. واستخدمت كانم/ بورنو قوتها في القيام بغارات استرقاق في الجنوب كمسافات بعيدة تصل إلى أداماوا في الكاميرون الحديثة. وقد شهدت القرون اللاحقة، بشكل كامل ما انطوت عليه مثل تلك السياسات من سلبيات، وذلك حينما أعقب الانتقال الزهيد المطرد للعبيد من جهات محدودة بغرب أفريقيا عبر الصحراء عملية تدفق واسعة لسكان القارة نحو جهات حددها الأوروبيون.

وعلى الرغم من أن تكوين الدولة في السودان الغربي لم يبلغ المرحلة الإقطاعية، إلا أنه كان أكثر تقدما عنه في معظم الأنحاء الأخرى في أفريقيا في الفترة ما بين عام 500 م وعام 1500م. وقد وجدت بالإضافة إلى غانا، ومالي، وسنغاي، وكانم/ بورنو ممالك بارزة في الهاوسا، وموسى، والسنغال، وجبال فوتا/ جالون بغينيا، وحوض نهر بينو أحد روافد نهر النيجر. كما أن الأساليب الفنية للسودان الغربي في مجال التنظيم السياسي والإدارة قد انتشرت في كثير من المناطق المجاورة، وكان لها تأثيرها في نشأة دول صغيرة عديدة متناثرة في المنطقة الساحلية بدءاً من نهر السنغال حتى جبال الكاميرون. ويمكن أن نجد بعض السمات السودانية النوعية في العديد من الممالك خصوصا فيما يتعلق بوضع «الملكة الأم» في البنية السياسية.

تعتبر أوجه قوة الدول السودانية الغربية وضعفها بمثابة شاهد على بعدها عن المشاعية بمسافات طويلة-فيما يرتبط بنوعية العلاقات الاجتماعية ومستوى الإنتاج-. وكانت توجد في الدولة الواحدة تشكيلات اجتماعية وجماعات عرقية عديدة متصارعة. وفي حالة دولة كانم/ بورنو استطاع حتى الرعاة والزراع أن يدمجوا معهم بدو الجمال في الصحراء.

وفي أماكن أخرى تم الإبقاء على بدو الطوارق في وضع المطارَد لكي يتمكن الزراع والجماعات المستقرة من الحياة في سلام. وكانت هناك إمكانية لأن ينتقل الناس والحيوانات الأليفة والبضائع آلاف الأميال في أمان. وعلى أي حال فإن الدولة لم تحطم بعد الحواجز بين التشكيلات الاجتماعية المختلفة. وقد وجدت الدولة كمؤسسة تجمع الجزية من الجماعات المحلية المختلفة وتمنع الصدام فيما بينها. وفي فترات الضعف كانت البنية الفوقية للدولة تختفي تقريبا مما يفسح المجال لاتجاهات اجتماعية وسياسية انقسامية. وقد شكلت كل الدول العظيمة المتعاقبة تجربة جديدة في معالجة مشكلة الوحدة. وكان يتم ذلك بوعي أحيانا، وفي غالب الأحيان كان يحدث كنتاج فرعي غير واع للصراع من أجل البقاء.

لقد حطمت الطبقة الحاكمة في ظل النظام الإقطاعي، لأول مرة، المؤسسات الاجتماعية التي كانت تمنع الدول الجنينية الأولى من ممارسة دورها المباشر بالنسبة لجميع الرعايا. ويعني ذلك أن النظام الإقطاعي جاء بسلسلة من الصلات الإلزامية المباشرة بين الحكام من ملاك الأراضي والرعايا الذين لا يملكون أرضا. ولم يكن قد ظهر في السودان الغربي انقسام طبقي واضح. وقد وجدت أعداد صغيرة من العبيد المحليين في عهد تفوق مالي في القرنين الثالث عشر والرابع عشر الميلاديين. ومع حلول القرن الخاص عشر الميلادي وجد عبيد يعتبرون سلعا، وعبيد للخدمة المنزلية يمكن مقارنتهم بأقنان الأرض. وعلى سبيل المثال وجد التجار البرتغاليون أن بعض السكان في السنغال يعملون معظم أيام الشهر لصالح سادتهم وأياما قليلة لمصلحتهم الخاصة-وهو اتجاه إقطاعي في مرحلة نمو. ومع ذلك فقد كان في استطاعة أغلبية السكان حيازة الأرض من خلال علاقة القرابة. ويعني ذلك بلغة السياسة أن سلطة الطبقة الحاكمة كانت تجرى ممارستها على رؤساء الأسر والعشائر أكثر من ممارستها على كل شخص على حدة.

وعلى الرغم من أن المساواة المشاعية كانت في طريقها إلى الزوال إلا أن العلاقات المشاعية ظلت قائمة. وبحلول القرن الخامس عشر الميلادي أصبحت عائقا أمام تطور السودان الغربي. وإن ذلك الفائض الذي كان ينتجه المجتمع زيادة على احتياجات الكفاف إنما كان حصيلة الجزية على

المجتمعات المحلية الجماعية أكثر مما هو حصيلة مباشرة من المنتجين لصالح الطبقة الاستغلالية.. وقد وفر ذلك حافزا للإبقاء على البنى الاجتماعية القديمة على الرغم من أنها كانت عاجزة عن زيادة تعبئة العمل ودفع التخصص إلى درجة أكبر. و لم يكن من المحتمل أن تكون هناك أي ثورة اجتماعية عنيفة. وكان هناك احتياج، في مثل تلك الظروف، إلى تطورات تكنولوجية لإطلاق المزيد من التغيرات. كما أن مستوى التكامل الاقتصادي كان لا بد من أن يتعزز عن طريق زيادة إنتاجية مجالات عديدة، وهو أمر يفضي إلى اتساع التجارة وازدياد التخصص في تقسيم العمل وإمكانية تراكم الفائض، غير أن المركبات ذات العجلات والمحاريث اقتصر استخدامها على شمال أفريقيا، كما توقف الري واسع النطاق. ولا جدال في أن الانقطاع الحاد للري واسع النطاق أفضى، في واقع الأمر، إلى تقلص القاعدة الإنتاجية في السودان الغربي. ويعود ذلك إلى تقدم الصحراء. وكانت غانا تقع في أراض زراعية خصبة. غير أن مراكز مالي وسنغاي كانت تقع في أقصى الجنوب لأن أراضي غانا الشمالية قد تصحرت بسبب الجفاف. وكان لا بد للتقنيات اللازمة المسيطرة على هذه البيئة العدائية ولزيادة الطاقة الزراعية والإنتاجية من أن تتطور محلياً أو يتم جلبها من الخارج. وفي الطور التالي من تاريخ أفريقيا، بعد مجيء الرجل الأبيض، نجد أن هذين البلدين قد تم استعبادهما كليا في غرب أفريقيا.

منطقة ما بين البحيرات

إن المستوى المرتفع للتطور الاجتماعي في السودان الغربي طرح مناقشات طويلة حول ما إذا كانت هذه المنطقة قد وصلت إلى إقطاع من الطراز الأوروبي، أو أنه يمكن تصنيفها ضمن الإمبراطوريات الآسيوية الكبرى، أو أنها خلقت فئة جديدة وفريدة خاصة بها. وعلى الجانب الشرقي من القارة نجد أن التطور كان في الفترة نفسها أبطأ بكل تأكيد. فمن جانب فإن سكان شرق أفريقيا امتلكوا الأدوات الحديدية في تاريخ لاحق لأشقائهم في شمال أفريقيا وغربها. ومن جانب آخر كان نطاق تكنولوجيتهم ومهاراتهم أضيق. وعلى أي حال بدأ تشكيل الدولة مع حلول القرن الرابع عشر الميلادي، كما أن مبادئ التطور التي كشفت عنها تلك العملية تستحق التأمل. ومن المناطق التي تثير اهتماماً خاصا منطقة البحيرات العظمى في أفريقيا،

خصوصا تلك التي تحيط بمجموعة البحيرات التي ارتأى البريطانيون إعادة تسميتها بأسماء بعض أفراد الأسرة الحاكمة البريطانية تكريما لهم- فكيتوريا، ألبرت، إدوارد، جورج-. وقد نشأت في منطقة ما بين البحيرات هذه دول شهيرة عديدة، وكان من أوائل تلك الدول وأكبرها دولة بونيورو/ كيتارا.

وشملت دولة بونيورو/ كيتارا، جزئيا أو كليا، المناطق التي يطلق عليها اليوم بونيور، انكولي، تورو، كاراجوي وبوغندا. وتقع كلها في أوغندا باستثناء كاراجوي التي تقع في تنزانيا. وقد حافظ مختلف السكان الذين عاشوا ذات يوم داخل حدود بونيورو/ كيتارا، بشكل شفوي، على التقاليد التاريخية. وهي تقاليد تركز على الأسرة الحاكمة التي تعرف باسم الباشويزي. ومن المفترض أن الباشويزي جماعة رعوية مهاجرة في الأساس، وقد أدخلت هذه الجماعة الماشية ذات السنام، والقرون الطويلة التي أصبحت فيما بعد النوع الأساسي في منطقة ما بين البحيرات. ولا جدال في أن ملكية هذه الماشية قد ساعدتهم على أن يصبحوا أرستقراطية حاكمة في القرنين الرابع عشر والخامس عشر الميلادي. وتحولوا إلى شريحة اجتماعية تعلو فوق العشائر الموجودة آنذاك، والتي كانت تنهض على أسس إقليمية ضيقة. وترتبط فترة تفوق الباشويزي أيضا بأشغال الحديد، وصناعة أقمشة من اللحاء، وتقنية حفر آبار بين الصخور. ومما يدعو إلى الدهشة أنها ارتبطت أيضا بتشييد أنظمة واسعة من الأسوار الترابية جرى استخدامها، فيما يبدو، للدفاع وتطويق قطعان كبيرة من الماشية، ووجدت أكبر هذه الأسوار في بيجو، وبها قنوات تمتد إلى أكثر من ستة أميال ونصف ميل.

وقد أفضى كل من تقسيم العمل بين الرعاة والزراع وطبيعة الصلات بينهما إلى تكثيف عملية تشكيل الطوائف الاجتماعية والتدرج الاجتماعي في منطقة ما بين البحيرات. وقام رعاة «الباهيما» بفرض حكمهم على الزراع أو البايرو. ونشأت الطبقات الاجتماعية عن وضع تسوده علاقات عمل متغيرة. إن الأسوار الترابية في بيجو وفي أماكن أخرى لم يتم تشييدها من خلال عمل عائلي تطوعي، بل وجدت بعض أشكال القهر لإجبار الزراع على إنتاج فائض لسادتهم الجدد. ويقال، على سبيل المثال، إن الباشوبزي قد أقاموا نظاماً يتم بمقتضاه تجنيد الشباب لخدمة الملك على أن ينفق

عليهم الزراع الذين يقيمون في الأراضي-94- المخصصة لتموين الجيش ويتولون فلاحتها، كما أدخلوا أيضا إداريين وحرفيين عبيداً. وحينما تم تعيين الموظفين الإداريين في أي مستوى محلى للحكم نيابة عن الأرستقراطيين فإن ذلك كان بمثابة الخطوة الأولى نحو إقامة ضياع إقطاعية على غرار أثيوبيا. وطالما أن مسألة هبات الأراضي لم تكن قد دخلت بعد في الصورة فإنه ينبغي أن نضع في اعتبارنا أن عدم المساواة في توزيع الماشية كان يعني، في الواقع، وجود تفاوت في الحصول على وسائل الإنتاج.

ولا يستطيع أحد أن يتيقن من هوية الباشويزي بشكل دقيق. ومن المحتمل أنهم ليسوا مهاجرين. ومع ذلك، فهناك اعتقاد عام بأنهم رعاة بشرتهم فاتحة وفدوا من الشمال. ومن الضروري أن نؤكد، حتى وإن سلمنا بصحة ذلك، أن كافة إنجازات منطقة ما بين البحيرات في القرين الرابع عشر والخامس عشر الميلاديين إنما كانت نتاجا لتطور المجتمع الأفريقي في مجموعه وليست منقولة من تربة خارجية. ولكي نضع تطورات شرق أفريقيا هذه ضمن سياق الإنجازات الشاملة للبشرية ينبغي أن نستمد مثالاً مشابهاً من الهند. فقد استقبلت الهند هي الأخرى، قبل قرون من مولد المسيح، مهاجرين رعاة بشرتهم فاتحة عرفوا باسم الآريين، وجاءت فترة كان يتم خلالها إلصاق كل ما يعلق بالثقافة الهندية بالآريين. غير أن التدقيق المتأني كشف فيما عن أن أسس المجتمع والثقافة الهنديين قد وضعها السكان الأوائل الذين عرفوا باسم «الدارفيديين»، ومن ثم فإنه من المنطقي جدا أن نعتبر إنجازات شمال الهند نتاج توليفة أو مزيج من «الآرية» وجالدرافيدية». وعلى نحو مشابه يحتاج المرء إلى أن يبحث في شرق أفريقيا عن عناصر المزج بين الجديد والقديم، فإن ذلك هو الذي شكل، في الواقع، مسار التطور في منطقة ما بين البحيرات في القرنين الرابع عشر والخاص عشر الميلاديين. لقد ارتبط الباشويزى، حسبما أشرنا من قبل، بتقنيات معينة مثل تشكيل الحديد يدوياً، وصناعة أقمشة من لحاء الشجر. ولم يتأكد بشكل واضح على الإطلاق أنهم أول من أدخل مثل هذه التقنيات. ومن الأرجح أنهم قاموا بتطوير هذه المهارات. وقد وجدت في شرق أفريقيا، بكل تأكيد، مجتمعات استخدمت-95- الحديد قبل فترة الباشوبزى بعدة قرون. ففي إنجاروكا جنوب الحدود الكينية التانزانية الحالية مباشرة توجد

آثار مجتمع صغير ينتمي إلى عصر الحديد يثير الإعجاب. وقد ازدهر ذلك المجتمع قبل نهاية الألف الميلادي الأول (أي قبل عام 1000 الميلادي). وكانت إنجاروكا عبارة عن مستوطنة زراعة مجمعة تمارس إقامة المدرجات الزراعية، والري، وبناء جدران المباني وفق تقنية تعرف بالبناء الجاف بالأحجار، أي البناء دون وضع الجير بين الأحجار لتثبيتها، كما ظهرت في منطقة البحيرات ذاتها زراعة للموز كانت قادرة على إعالة أعداد كبيرة من السكان المقيمين. وكان ذلك بمثابة أحد الشروط المسبقة للانتقال من العزالة المشاعية إلى الدولة.

ومن بين الأمور ذات الأهمية أن التراث الذي احتفظ به شفويا يشير إلى وجود ممالك في «بونيورو» و«كاراجوى» قبل «الباشويزى». وقد كانت عملية تشكيل الدولة في مرحلة جنينية بالفعل عندما وصل الوافدون من الخارج. والأرجح أنهم لم يظلوا غربا فترة طويلة. وعلى خلاف «الآريين» في الهند نجد أن الباشويزى لم يفرضوا حتى لغتهم الخاصة، «بل تبنوا البانتو» لغة السكان المحليين. ويشير ذلك إلى أن الهيمنة في عملية التزاوج كانت للعناصر المحلية أكثر مما كانت للعناصر الوافدة. وعلى أي حال فإن النتاج الثقافي كان أفريقي الطابع، كما كان جزءاً من نمط للتطور جاء حصيلة عملية تطورية ذات طابع محلى تفاعلت مع تشكيلات اجتماعية على نطاق القارة.

وقد كانت الديانة التي تعتمد على الأطوار المختلفة للقمر من بين الإسهامات التي يفترض أن «الباشويزى» قاموا بإدخالها إلى ممالك ما بين البحيرات. وفيما يتعلق بكافة الأوضاع التي جرت دراستها حتى الآن نجد أن الدين قد لعب دورا هاماً في المساعدة على بناء الدولة، وهو ما أفضى إلى تجاوز مرحلة التنظيم البسيط للمجتمعات الأسرية. وقد ارتبطت المسيحية والإسلام، في الغالب، بتشييد مبان ضخمة سواء في داخل أفريقيا أو خارجها. ولا يعود ذلك، بدرجة كبيرة، إلى المعتقدات الدينية الفعلية لقدر ما يعود إلى أن الانتماء إلى مؤسسة دينية عالمية قوية وفر للطبقة الحاكمة في أي دولة فتية مميزات عديدة. إن الأمير المسلم أو المسيحي يمكنه الحصول على ثقافة رفيعة والاقتراب من عالم أوسع. وقد تعامل هؤلاء مع تجار وحرفيين يعتنقون تلك الديانات، كما أنهم استخدموا إداريين

ورجال دين يتمتعون بثقافة عالية. وكان باستطاعتهم أن يسافروا إلى بعض أنحاء العالم مثل مكة. وعلاوة على كل ذلك فإن الديانات العالمية قد حلت بدلا من الديانات الأفريقية التقليدية في أثيوبيا، السودان، مصر، والمغرب، وفي وقت لاحق في السودان الغربي لأن المسيحية والإسلام لم يكن لهما من جذور في أي مجتمع أسرى. ولذلك يمكن أن يقوما بدور في تعبئة المجتمعات المحلية العديدة التي كانت في طور الاندماج في دولة. وعلى أي حال فإن أي معتقدات دينية تلقي قبولا من أي عشيرة أو مجموعة عرقية يمكن أن تصبح كما هي أو بعد قليل من التغير دينا للدولة بأسرها. وكانت تلك هي الحال في منطقة ما بين البحيرات، بل في معظم الأجزاء الأخرى من أفريقيا خارج المناطق التي وصفناها بالفعل.

زيمبابوى

يوجد في زيمبابوى مبني ضخم مشيد بالآجر يشار إليه عادة بوصفة معبداً (يعود تاريخه إلى حوالي القرن الرابع عشر الميلادي). ويبدو أنه كان مخصصا لأغراض دينية. وتشير الأدلة المحدودة ذاتها إلى أن الجانب الديني للتطور الاجتماعي كانت له أهمية كبيرة فيما يتعلق بتدعيم الروابط بين الأفراد في ذلك المجتمع الأفريقي الناشئ. وعلى سبيل المثال كانت الطبقة الحاكمة في إمبراطورية «موتابا» في زيمبابوى في القرن الخامس عشر الميلادي من الرعاة، وتضمنت طقوسهم الدينية ما يرمز إلى الماشية على النحو الذي وجد في ممالك ما بين البحيرات مثل مملكة «بونيورو» ومملكة كاراجواي ويمكن للمرء أن يستنتج أن الطقوس كانت ترمز أيضا إلى سيادة ملاك الماشية تماما مثلما كانت تنطوي على احترام لأفكار كانت قائمة من قبل ترتبط بالزراعة من أجل إحداث تزاوج متوازن. ولا تتوافر لدينا في المرحلة الراهنة من المعرفة تفاصيل الوضع. لكن ما نحتاج إليه يتمثل في ضرورة أن تسعى كل مناقشة للديانة الأفريقية إلى تناولها بأسلوب تطوري غير ثابت، وإلى الربط بينها وبين الأشكال والمؤسسات الاقتصادية الاجتماعية المتغيرة. وبما أن هذه المهمة تعتبر خارج نطاق دراستنا الحالية فإننا سوف نقوم بدراسة زيمبابوى بوصفها منطقة أخرى يمكن التحقق من خلالها من أن القاعدة الإنتاجية والبنية الفوقية السياسية قد تطورتا بشكل واضح في القرون القليلة الأخيرة السابقة على دخول أفريقيا في صلة مع

أوروبا.

وتمثلت المنطقة التي سجلت منجزات مدهشة داخل الجزء الذي يقع في أقصى جنوب القارة مع حلول القرن الخامس عشر الميلادي، في النواحي التي تقع بين نهري زامبيزي «وليمبوبو» أي تلك الأقاليم التي عرفت فيما بعد بموزمبيق وروديسيا. وكانت الشعوب التي تستخدم الحديد وتؤسس الدول تنشط هناك منذ أوائل الألف الأول الميلادي. وقد نشأت في النهاية، في القرن الخامس عشر الميلادي، الإمبراطورية التي أطلق عليها الأوروبيون إمبراطورية «مونوموتابا». ويثير تعبير «زيمبابوى» الذي نستخدمه هنا إلى ثقافات «زامبيزى-ليمبوبو» خلال القرون القليلة السابقة على وصول الأوروبيين. فقد ازدهرت فيما بين القرنين الحادي عشر والرابع عشر الميلاديين مجتمعات تمثلت أهم سماتها في تشييد قصور حجرية ضخمة تعرف عامة باسم «زيمبابوى».

ولقد جرت كتابة الكثير عن المباني التي تميز حضارة زيمبابوي. وتعتبر هذه المباني استجابة مباشرة لبيئة من صخور جرانيتية. فقد تم بناؤها فوق تلال جرانيتية من رقائق من الجرانيت. ويعتبر «زيمبابوي الكبير» أكثر المواقع شهرة للأنقاض الحجرية المتبقية، ويقع شمال نهر سابى. ويوجد بين المباني الرئيسة التي يضمها «زيمبابوي» بناية يبلغ طولها 300 قدم، وعروضها 220 قدما، وارتفاع جدرانها 30 قدما، وسمكها 20 قدما. وكانت تقنية وضع الأحجار فوق بعضها دون استخدام الجير ليقوم بدور الأسمنت تماثل الأسلوب نفسه الذي أشرنا إليه من قبل عند وصف إنجاروكا بشمال تنزانيا. ويعتبر ذلك، في واقع الأمر، أحد الجوانب الخاصة للثقافة المادية في أفريقيا والذي وجد على نطاق واسع في أثيوبيا والسودان. كما أن أسلوباً الجدران الحجرية الدائرية «الزيمبابوى الكبير» والمواقع الأخرى يعتبر أسلوبا أفريقيا متميزاً. وهو بمثابة تطوير للحظائر ذات السياج الطيني، أو ما يسمى الكرال التي أقامها كثير من الشعوب التي تتحدث لغة البانتو.

ويرى أحد علما الآثار الأوروبيين أن العمل المبذول في «زيمبابوي» يماثل العمل المبذول في أهرام مصر. ويعتبر ذلك مبالغة بكل تأكيد حيث إن الأهرام قد تم تشييدها من خلال قدر لا يصدق من عمل العبيد، وهو أمر لم يكن من الممكن أن يتوفر لحكام زيمبابوي. وعلى أي حال فإن من الضروري

على وجه التحديد، أن نتأمل حجم العمل الذي كان لابد من توفيره لتشييد المباني داخل منطقة زيمبابوي حتى القرن الخامس عشر الميلادي. وربما كان العمال ينتمون إلى جماعات عرقية معينة أخضعتها جماعات عرقية أخرى. لكنها اكتسبت من خلال عملية الإخضاع سمة طبقة اجتماعية يجرى استغلال عملها. ولم يكن عملها يدويا صرفاً. فقد انطوى بناء الجدران على مهارة وإبداع وفن خصوصا فيما يتعلق بالزخرفة والفجوات الداخلية والأبواب.

وعندما بعث سيسل رودس بعملائه لسرقة زيمبابوي ونهبها وقفوا في ذهول، ومعهم أوروبيون آخرون، أمام الأنقاض المتبقية لحضارة زيمبابوي وافترضوا، بشكل آلي، إن الذين قاموا بتشييدها كانوا من البيض. ولا يزال يوجد حتى يومنا هذا اتجاه ينظر إلى تلك المنجزات بشعور يتسم بالتعجب بدلا من تقبلها بهدوء بوصفها نموا منطقيا، بكل معنى الكلمة، لتطور اجتماعي إنساني داخل أفريقيا، أي بوصفها جزءا من العملية الشاملة التي فتح عمل الإنسان بمقتضاها أفاقا جديدة. ولا يمكن استعادة فهم الواقع إلا عن طريق توضيح أن فن العمارة قد نهض على قاعدة متقدمة للزراعة والتعدين جاءت إلى الوجود خلال قرون من التطور.

وكانت زيمبابوي منطقة زراعة مختلطة تمثل فيها تربية الماشية أهمية كبيرة حيث تخلو المنطقة من ذبابة تسى تسى. وقد بلغت عملية الري وإقامة المدرجات الزراعية مستويات عالية. ولم يكن هناك خزان أو سد واحد يمكن مقارنته بتلك الخزانات والسدود التي وجدت في آسيا وأوروبا القديمة. ولكن جرى تحويل مجرى جداول لا تعد لتتدفق مياهها حول التلال بطريقة كشفت عن إدراك للقوانين العلمية التي تحكم حركة المياه. وقد أوجد شعب زيمبابوي بالفعل متخصصين في علم المياه من خلال محاولة فهم البيئة المادية. وفي مجال التعدين نجد أن من المدهش بالمثل أن الشعوب الأفريقية في تلك المنطقة أنجبت منقبين وجيولوجيين يتمتعون بفكرة واضحة عن الأماكن التي ينقبون فيها عن الذهب والنحاس في التربة التحتية. وعندما وصل المستعمرون الأوروبيون في القرن التاسع عشر وجدوا أن الأفارقة قد قاموا بالفعل بتعدين الطبقات التي تحتوى على الذهب أو النحاس-وإن كان ذلك لم يتم على النطاق نفسه الذي توصل

إليه الأوروبيون بمعدات الحفر-. وقد نشأ بين شعب زيمبابوي أيضا حرفيون قاموا بصياغة الذهب إلى حلى بمهارات فائقة ولمسات رقيقة.

ويشكل وجود الذهب، على وجه الخصوص، حافزاً للتجارة الخارجية. كما لعب الطلب الخارجي، بدوره. الدور الأكبر في الإسراع بعملية التعدين. ووجدت في الألف الأول الميلادي أرستقراطية تستخدم الذهب في إنجومبي إيليدى شمال نهر الزامبيرى مباشرة. ومن المحتمل أنها كانت تحصل على إمداداتها من الذهب من مناجم الذهب التي تقع في الطرف الجنوبي. وعلى أي حال فإن الطلب على الذهب بكميات كبيرة لا يتم إلا في مجتمع ينتج فائضا اقتصاديا ضخما للغاية. ويمكنه أن يحول جزءاً من ذلك الفائض إلى ذهب من أجل الهيبة (كما هي الحال في الهند)، أو إلى عملة ونقود لتنمية الرأسمالية (مثلما في غرب أوروبا). ولم تكن المجتمعات الأفريقية السابقة على الإقطاع تمتلك مثل ذلك الفائض، كما أنها لم تكن تعرف بعد العلاقات الاجتماعية التي تجعل الذهب يتداول على نطاق واسع في الداخل. ومن ثم فإن تواجد التجار العرب في أماكن في أقصى الجنوب مثل سوفا لا على بوغاز موزمبيق هو الذي دفع زيمبابوي إلى استخراج مزيد من الذهب للتصدير. وكان ذلك يجرى في القرن الحادي عشر الميلادي الذي بدأت تظهر فيه المباني الحجرية. وينطوي كل ذلك على تضافر عدد من العوامل: ونعنى بذلك زيادة حدة التدرج الطبقي، وزيادة تدعيم الدولة، وزيادة تطور الإنتاج وتقنيات البناء، واتساع التجارة.

وقد أسهمت مجموعات عرقية مختلفة عديدة في مجتمع زيمبابوي. وتمثل السكان الأوائل للمنطقة في «البوشمان» وصيادين من ضرب الخويسان الذين لا يتواجدون اليوم إلا بأعداد ضئيلة في أفريقيا الجنوبية. وقد اندمجوا في الرصيد البشرى للوافدين الجدد من الشمال والذين يتحدثون لغات البانتو. والحق أنهم قدموا إسهامهم في لغات البانتو في المنطقة، وكان من بين المتحدثين بالبانتو أيضا مجموعات مختلفة عديدة ظهرت في أزمنة مختلفة. ويشير الدليل المادي الذي كشف عنه علماء الآثار إلى أساليب مختلفة لصناعة الفخار، و إلى أوضاع مختلفة للدفن، والى بنى عظمية مختلفة بين الهياكل العظمية. وتوضح أدوات مادية أخرى أن مجتمعات كثيرة قد احتلت منطقة زيمبابوي عبر القرون.. وكثيرا ما تداخلت إحدى

الجماعات في جماعة أخرى بطريقة سلمية، لكننا نجد في الوقت نفسه أن الحصون على قمم الجبال والدفاعات الحجرية تبين أن أكبر الدول كانت منهمكة في صراعات عسكرية من أجل البقاء والتفوق. وعلاوة عن ذلك جرى دوما إنزال بعض الجماعات العرقية إلى مكانة أدنى لكي توفر العمل للزراعة، والبناء. والتعدين، كما تخصصت عشائر أخرى في الرعي وفنون القتال، والهيمنة على الجهاز الديني مثل الكهانة وطقوس إنزال المطر.

ويعتقد أن سكان زيمبابوي يتحدثون لغة السوتو فيما بين القرنين الحادي عشر والرابع عشر الميلاديين. ولكن عندما وصل البرتغاليون وجدوا أن أسرة حاكمة تتكلم لغة الشونا قد سيطرت على معظم المنطقة. وكانت تلك هي عشيرة «روزوى» التي أقامت دولة «موتابا» بين نهري الزامبيرى والليمبوبو. وأطلق على الحاكم لقب موينى موتابا وهى كلمات تعنى بالنسبة لأنصاره سيد موتابا العظيم لكنها تعنى بالنسبة للشعوب التي غزاها ودمجها في إمبراطورية واحدة المغتصب الأكبر. وقد امتد حكم أول شخص يحمل لقب موبنى موتابا من حوالي عام 1415 م حتى عام 1450 م. غير أن هذه الأسرة الحاكمة كانت قد برزت قبل ذلك التاريخ. وكانت العاصمة تقع في البداية بمنطقة زيمبابوي الكبير ثم انتقلت، فيما بعد، إلى الشمال. ومن الأمور ذات الدلالة أن الموبنى موتابا عين حكاماً للأقاليم المختلفة خارج العاصمة على نحو يمكن مقارنته بما حدث في الإمبراطوريات السودانية الغربية أو في دول الباشوبزى بمنطقة ما بين البحيرات.

وقد بذل أمراء روزوى بمملكة موتابا كل ما في وسعهم لتشجيع الإنتاج من أجل تجارة الصادرات، وبشكل خاص تجارة الذهب، والعاج، والنحاس. وجاء التجار العرب واستوطنوا في المملكة، وأصبحت منطقة زيمبابوي ضمن شبكة المحيط الهندي التجارية التي ربطتها بالهند و إندونيسيا والصين. وكانت عملية وضع نظام واحد للإنتاج والتجارة بمثابة أحد المنجزات الرئيسة لأمراء روزوى في موتابا، وقد قاموا بجمع الجزية من الجماعات المحلية المختلفة بمملكتهم. وهو ما يمثل إشارة إلى السيادة والى أحد أشكال التجارة أيضا لأن حركة البضائع قد نشطت. ولا جدال في أن التجارة الخارجية قد دعمت دولة موتابا. لكنها عززت، في المحل الأول، الشريحة الحاكمة التي كانت تمارس ذلك الجانب من النشاط الاقتصادي. ولكن كان

لا يزال أمام آل روزوى طريق طويل بالمقارنة بجماعات الصفوة الأفريقية الأخرى في ذلك الحين. فلم يبلغوا بعد مرتبة النبالة الأمهرية نفسها في أثيوبيا أو الأمراء الإقطاعيين العرب والبربر في المغرب. وقد تشربوا بعض التأثيرات من الخارج، لكنهم لم يسافروا مثلا إلى الخارج مثلما فعل حكام مالي وسنغاى الذين قاموا بالحج إلى مكة. وكانت ملابسهم لا تزال في الأساس من جلود الحيوان. أما تلك الأقمشة التي استخدموها مؤخرا فقد استوردوها عن طريق التجار العرب، ولم تكن من نتاج تطور مهاراتهم الخاصة في هذا المجال. ونجد أن زيمبابوي تخلفت، في هذا الصدد أيضا، عن غيرها من الدول الأفريقية المبكرة مثل أويو في يوروبالاند»، وبنين في المنطقة نفسها وإمبراطورية الكونغو في القرن الرابع عشر الميلادي التي أشار إليها الأوروبيون بوصفها أعظم دولة في غرب أفريقيا وقت وصولهم.

كان من الضروري أن ندرس بعض المناطق (وليس جميع المناطق على الإطلاق) البارزة في مجال التطور قبل مجيء الأوروبيين. وينبغي ألا ننسى أن مجتمعات قروية لا تحصى كانت تبرز دوما وتشكل دولا صغيرة الحجم، لكنها كانت في بعض الأحيان منقسمة طبقيا في الداخل بشكل حاد، وتتمتع بمستوى من التقدم المادي يثير الإعجاب. ونعتقد أن المجتمعات التي وصفناها آنفا تؤكد أن أفريقيا لم تكن في القرن الخامس عشر الميلادي مجرد خليط مشوش من قبائل مختلفة، بل كان هناك نمط خاص وحركة تاريخية. وكانت مجتمعات مثل أثيوبيا ومصر قد بلغت الدرجة القصوى في عملية التطور كمجتمعات إقطاعية. وكانت دولتا زيمبابوي وباشوبزى أيضا دولتين ناشئتين ابتعدتا عن المشاعية بوضوح، ولكنهما لا تزالان في مستوى أدق من مستوى الدول الإقطاعية، كما وجدت دول أخرى قليلة لم تكن بلغت المرحلة الإقطاعية بعد مثل دول السودان الغربي..

خاتمة

عند استعراض مفهوم التنمية وجهنا الانتباه إلى حقيقة أن التوسع التدريجي البطيء في الطاقة الإنتاجية الاجتماعية وصل في النهاية إلى اختلاف كيفي، كما أن الإعلان عن بلوغ أي مرحلة جديدة كان يتم عن طريق العنف الاجتماعي. ويمكن القول إن معظم المجتمعات الأفريقية لم

يبلغ مرحلة جديدة تختلف بشكل ملحوظ عن المشاعية، ومن ثم جاء استخدامنا لتعبير«انتقالي» في هذه الدراسة توخيا للحذر. وفي إمكاننا أن نلاحظ أيضا أنه لم تحدث في أي مكان أي ثورة اجتماعية داخلية. وقد حدثت مثل تلك الثورات في تاريخ أوروبا والعالم فقط، حيث أدى الوعي الطبقي إلى التدخل الواسع لإرادة الشعب في العملية الاقتصادية والاجتماعية غير الإرادية. وتساعد مثل هذه الملاحظات على أن نضع تطور أفريقيا حتى القرن الخامس عشر الميلادي في مستوى أدق من النظم الإقطاعية كاملة النمو القائمة على الطبقات.

وينبغي أن نكرر القول إن العبودية لم توجد في أي مجتمع أفريقي بوصفها نمطا للإنتاج، وذلك على الرغم من وجود بعض العبيد حيث قطعت عملية تحلل المساواة المشاعية شوطا بعيدا، وتلك سمة بارزة تصور استقلال المسار الأفريقي داخل الإطار العريض للتقدم العالمي. ويتمثل أحد التناقضات الظاهرية في دراسة المرحلة المبكرة من تاريخ أفريقيا في أنه لا يمكن فهمها بشكل كامل دون تعميق معرفتنا أولا بالعالم في مجموعه، كما أنه لا يمكن توضيح الصورة الحقيقية لتعقيدات تطور الإنسان والمجتمع إلا بعد دراسة متعمقة للقارة الأفريقية التي تم تجاهلها لفترة طويلة. وليس هناك مفر من استخدام المقارنات كوسيلة للإيضاح. والحق أن المقارنات تقتصر على أوروبا على الرغم من إمكانية تقديم أمثلة من تاريخ آسيا. وتكمن في ذلك الإمبريالية الثقافية التي تجعل من الأسهل على الأفريقيين ذوى التعليم الأوروبي أن يتذكروا أسماء مثل آل كابيه (الفرنسيين)، وآل هوهنزليرن (البروسيين) أكثر من تذكرهم الأسر الحاكمة الفيتنامية «أد» و«تران»، وذلك لأن الأخيرة إما أن تكون غير معروفة بالنسبة لهم أو ربما تعتبر غير هامة في حالة معرفتها أو ربما يقال إنه يصعب نطقها إلى درجة كبيرة.

وقد أشار عدد كبير ممن يؤرخون لأفريقيا أن دراسة أوضاع المناطق المتطورة في القارة في القرن الخامس عشر الميلادي. والمناطق الموجودة في أوروبا في التاريخ نفسه توضح أن الاختلاف بين القارتين لم يكن بأي حال في غير صالح أفريقيا. وكان أول من وصل من الأوروبيين إلى غرب أفريقيا وشرقها بطريق البحر هم الذين أوضحوا بالفعل أن التطور الأفريقي في معظم المجالات قابل للمقارنة بما يعرفونه. ويمكننا أن نشير إلى مثال

واحد. فعندما زار الهولنديون مدينة بنين وصفوها على النحو التالي:

«تبدو المدينة كبيرة للغاية. وعندما تدخلها تجد نفسك تسير في شارع عريض كبير، غير معبد. ويبدو أنه أعرض سبع أو ثماني مرات من شارع «وير موز» في أمستردام...

«وقصر الملك عبارة عن مجموعة من المباني تشغل مكانا يعادل مساحة مدينة «هارلم»، كما يحيط به سور من الجدران. وهناك أجنحة عديدة لوزراء الأمير، وقاعات جميلة، معظمها فسيح مثل قاعات بورصة أمستردام، تنهض على أعمدة خشبية مغطاة بنحاس يحمل نقوشا تصور انتصاراتهم. وقد اهتموا بأن تظل نظيفة للغاية».

«وتشكل المدينة من ثلاثين شارعا رئيسا. وهي مستقيمة تماما، وعرضها 120 قدما. وعلاوة على ذلك فهناك شوارع صغيرة متقاطعة لا حصر لها. والمنازل متلاصقة ببعضها البعض، ومرتبة في نظام جيد. ولا يقل هؤلاء الناس نظافة عن الهولنديين، فهم يغسلون منازلهم وينظفونها بدرجة تجعلها لامعة وبراقة كأي مرآة».

ومع ذلك فإننا سنخدع أنفسنا إذا تخيلنا أن كل شيء في بنين كان يماثل بدقة نظيره في هولندا. فقد كان المجتمع الأوروبي بالفعل أكثر عدوانية، وأكثر توسعية، وأكثر، فاعلية في إنتاج أشكال جديدة. وكانت الفاعلية في أوروبا تشتمل على طبقة التجاريين والصناعيين. وفي قاعات البورصة في أمستردام جلس رجال السطو الهولنديون أسلاف البرجوازيين المعاصرين في مجال الصناعة والمال. وكانت هذه الطبقة في أوروبا القرن الخامس عشر الميلادي قادرة على أن تنحي ملاك الأراضي الإقطاعيين جانبا، فقد بدأت تنبذ النزعة المحافظة وتخلق مناخا فكريا يبدو فيه التغير مطلوبا، وبرزت روح الابتكار في مجال التكنولوجيا، وجرى تعجيل التحول في نمط الإنتاج. وقد كانت أوروبا في وضع أفضل بالفعل عندما أقامت علاقات وثيقة مع أفريقيا من خلال التجارة. وهو وضع يمثل الاختلاف بين مجتمع رأسمالي وليد وذلك المجتمع الذي كان ولا يزال ينبثق من المشاعية.

مرشد مختصر للقراءة:

تعتبر الدراسات المتعلقة بتاريخ أفريقيا المبكر قليلة لأسباب عديدة. ويتمثل السبب الأكثر وضوحا في أنه ظل ينظر إلى تاريخ أفريقيا فترة طويلة من جانب الاستعماريين على أنه ضئيل الأهمية ولا يستحق أن نستعيد تصوره. وهناك عامل حاسم آخر أيضا ويتمثل في أن الدراسات عن أفريقيا قد جاءت على أيدي انتروبولوجيين بورجوازيين غربيين في المحل الأول. وقد دفعتهم نظرتهم الفلسفية عن المجتمعات البدائية إلى أن يعزلوا المجتمع الأفريقي عن سياقه التاريخي. وكان هناك تركيز على الوحدات الصغرى دون إشارة إلى الأنماط العامة. كما أن الدارسين الجدد لأفريقيا لم يكن لديهم متسع من الوقت حتى الآن لتقديم صورة مغايرة كافية، وتمثل الكتب التالية جزءا من تلك المعالجة الجديدة.

Basil Davidson, Africa in History, New York, Macmillan, 1969. Henri,
Labouret, Africa Before the white Man, New, York, wal-ker, and Co. 1962
Margaret Shinnie, Ancient African Kingdoms, New York, St., Martin‘s
Press, 1965.
K.M. Panikkar, The Serpent and the Crescent, New York, Asia
Publishing House, 1963.

وتمثل مجموعة الكتب السالفة تقييما من جانب أشخاص غير أفارقة ينطلقون من موقف تعاطف ينطوي على أهمية كبيرة. وهو موقف يلقى الاحترام وينتشر على نطاق واسع في أفريقيا. ويعتبر «ك. م بانيكار» مثالا نادرا من الباحثين الآسيويين المتخصصين في القارة الأفريقية.

J.Ajayi and I. Espie (editors), A Thousand Years of West Afri-can
.1969 History, New York, Humanities Press,
B.A.Ogot and J.A. Kieran (editors), Zamani, A Survey of East African
.1968 History, New York, Humanities Press,

ولقد بدأ المؤرخون الأفارقة في تقديم مخطط لتاريخ القارة بجمع المجموعات المتقاربة-التي تتعلق عادة ببعض أجزاء عن القارة مثلما جاء في المثالين المشار إليهما آنفا-وللأسف فإن نوعية المادة تختلف بين مجموعة وأخرى. كما أن الكتّاب الأفارقة لم يقدموا بعد أي وجهة نظر متماسكة عن

المناطق التي يقومون بدراستها.

G.J.Afolabi Ojo, Yoruba Culture, a Geogrophical Analysis,London

.1967 University of London. Press,

B.M.Fagan, Southern Africa during the Iron Age, New York, Preager

.1965

ويجمع بين هذين الكتابين المختلفين المعرفة بالبيئة المادية. و«أفولابي أوجو» جغرافي من نيجيريا. أما «ب. م. فاجان» فهو عالم آثار بريطاني.

3 إسهام أفريقيا في التطور الرأسمالي

(مرحلة ما قبل الاستعمار)

- كيف أصبحت أوروبا قطاعاً مسيطراً في نظام التجارة الدولية

- إسهام أفريقيا في اقتصاد ومعتقدات المداخل المبكرة للرأسمالية الأوروبية

«التجارة البريطانية عبارة عن بنية فوقية مهيبة لتجارة أمريكية وقوة بحرية على قاعدة أفريقية».

مالاتشي بوستليثوايت، التجارة الأفريقية والدعم والتأييد القويين لتجارة المزرعة البريطانية في شمال أمريكا، 1745 م.

«إذا فقدتم سنويا ما يزيد على 200 مليون جنيه تحصلون عليها الآن من مستعمراتكم، وإذا لم تحتكروا التجارة مع مستعمراتكم لإطعام الصناع في بلادكم وللإبقاء على بحريتكم، ولدفع عجلة زراعتكم ولتغطية قيمة وارداتكم، ولتوفير احتياجاتكم الكمالية، ولجعل الميزان التجاري مع أوروبا وآسيا لصالحكم، فإنني أقولها حينئذ بصراحة إن المملكة سوف تضيع بلا رجعة».

موري (أسقف فرنسا): حوار ضد إلغاء فرنسا

لتجارة العبيد وعتق عبيد مستعمراتها. قدم في الجمعية الوطنية الفرنسية 1791م.

كيف أصبحت أوروبا قطاعاً مسيطراً في نظام التجارة الدولية؟

نظراً لسطحية كثير من المعالجات «للتخلف» وما ينتج من ذلك من تصورات خاطئة فإنه من الضروري أن نؤكد من جديد على أن «التخلف» و«التنمية» ليسا تعبيرا مقارنا فحسب، بل توجد بينهما أيضا علاقة جدلية، أي أن كلا منهما يفضي إلى وجود الآخر عن طريق التأثير المتبادل. وقد وجدت بين أوروبا الغربية وأفريقيا علاقة أدت إلى نزح الثروة من أفريقيا إلى أوروبا. ولم تكن عملية النزح هذه ممكنة إلا بعد أن أصبحت التجارة عالمية بالفعل. ويعود بنا ذلك إلى أواخر القرن الخامس عشر الميلادي حيث دخلت أفريقيا وأوروبا في علاقات مشتركة لأول مرة، ومع آسيا والأمريكتين أيضا. وقد كان هناك اتصال مستمر بين الأجزاء المتطورة والمختلفة من القسم الرأسمالي الراهن من العالم على امتداد الأربعة قرون ونصف قرن الماضية. ونزعم هنا أن أفريقيا قد ساعدت على تطور أوروبا على امتداد تلك الفترة بالقدر نفسه الذي أسهمت فيه أوروبا في تخلف أفريقيا.

ويتمثل الشيء الهام الأول فيما يتعلق باكتساب التجارة طابعاً دولياً في القرن الخامس عشر الميلادي في أن الأوروبيين أخذوا زمام المبادرة انطلقوا إلى أنحاء العالم الأخرى. وفي الوقت نفسه لم تصل أي قوارب صينية إلى أوروبا. وإذا كان بعض القوارب الأفريقية قد وصلت إلى الأمريكتين «حسبما يشار أحيانا» فإنها لم تقم بتأسيس روابط في الاتجاهين. ونجد أن ما يسمى التجارة الدولية ليس سوى امتداد المصالح الأوروبية عبر البحار! فإن الاستراتيجية الكامنة وراء التجارة الدولية، وكذلك الإنتاج الذي يعززها كانا تحت السيطرة الكاملة للأوروبيين، وبوجه خاص تلك الأمم التي تعبر سفنها بحر الشمال حتى البحر الأبيض المتوسط. لقد امتلكوا وأشرفوا على الأغلبية العظمى من السفن العابرة للبحار في العالم، كما سيطروا على تمويل التجارة بين أربع قارات. وكان دور الأفريقيين ضئيلا فيما يتعلق بالروابط بين قارات أفريقيا وأوروبا والأمريكتين. واحتكرت أوروبا المعرفة بشأن نظام التبادل الدولي في إطاره الكلي، وذلك لأن أوروبا كانت القطاع

الوحيد القادر على تناول ذلك النظام بأسره.

وقد استخدم الأوربيون تفوق سفنهم ومدافعهم لتحقيق السيطرة على كافة الممرات المائية في العالم، انطلاقا من غرب البحر الأبيض المتوسط وشاطئ الأطلنطي بشمال أفريقيا. وواصل البرتغاليون هجومهم ضد المغرب منذ احتلالهم سبته القريبة من جبل طارق في عام 1415م. وخلال السنوات الستين التالية احتلوا موانئ أرسيله، والقصر الصغير وطنجه وقاموا بتحصينها. ومع حلول النصف الثاني للقرن الخامس عشر الميلادي سيطر البرتغاليون على شاطئ الأطلنطي المغربي، واستخدموا مميزاته الاقتصادية والاستراتيجية للإعداد لرحلات بحرية أبعد مدى أفضت في النهاية بسفنهم إلى الدوران حول رأس الرجاء الصالح في عام 1495م. وبعد وصول البرتغاليون إلى المحيط الهندي سعوا إلى أن يحلوا بدلاً من التجار العرب الذين ربطوا شرق أفريقيا بالهند وبقية آسيا. وقد نجح البرتغاليون في ذلك بدرجة ما. وفي القرنين السابع عشر والثامن عشر الميلاديين قام البرتغاليون بنقل معظم عاج شرق أفريقيا لتسويقه في الهند، كما قام البرتغاليون والهولنديون والفرنسيون والإنجليز ببيع المنسوجات والخرز الهندي في شرق أفريقيا وغربها. ومن ثم فإنه عن طريق السيطرة على البحار تمكنت أوروبا من اتخاذ الخطوات الأولى نحو تحويل أجزاء عديدة من أفريقيا وآسيا إلى مناطق تابعة اقتصاديا.

وحينما كان البرتغاليون والأسبان مازالوا يهيمنون على قطاع رئيس من التجارة الدولية في النصف الأول من القرن السابع عشر اشتغلوا بشراء الملابس القطنية من الهند لمبادلتها بالعبيد في أفريقيا لتعدين الذهب في أمريكا الوسطى وأمريكا الجنوبية. وتم بعدئذ استخدام جزء من ذهب الأمريكتين لشراء التوابل والمنسوجات الحريرية من الشرق الأقصى. وقد ظهر مفهوم دول المركز الاستعمارية والدول التابعة إلى الوجود، بشكل تلقائي، حينما ألحقت أفريقيا بشبكة التجارة الدولية. فمن جانب كانت هناك البلدان الأوروبية التي حددت للاقتصاد الأفريقي الدور الذي ينبغي أن ينهض به. ومن جانب آخر شكلت أفريقيا امتدادا للسوق الرأسمالية الأوروبية. وبقدر ما يتعلق الأمر بالتجارة الخارجية فإن أفريقيا كانت تعتمد على ما يعتزم الأوروبيون بيعه وشراءه.

كانت أوروبا تصدر إلى أفريقيا سلعاً سبق إنتاجها واستخدامها، في أوروبا ذاتها، ومثال ذلك نسيج الكتان الهولندي، والحديد الأسباني، والقصدير الإنجليزي، والنبيذ البرتغالي، والبراندي الفرنسي، والبنادق الألمانية، والخرز الزجاجي من البندقية. كما كان في استطاعة الأوروبيين أن يشحنوا إلى قارة أفريقيا السلع التي أصبحت غير قابلة للبيع في أوروبا. وهكذا وجدت مواد مثل الأقمشة البالية، والملابس القديمة، والأسلحة العتيقة من الزاوية التكنولوجية، وكميات ضخمة من البقايا وجدت سوقاً في أفريقيا، وبشكل تدريجي بدأ الأفارقة يدركون أن بإمكانهم أن يطلبوا سلعا مستوردة أفضل وأن يحصلوا عليها، وأخذوا يمارسون الضغط على قباطنة السفن الأوروبية. غير أن النطاق الشامل للسلع التجارية التي تم تصديرها من الموانئ الأوروبية مثل هامبورج، وكوبنهاجن، وليفربول قد تحدد، بشكل كلي تقريبا، بنمط كل من الإنتاج والاستهلاك في أ وروبا.

ومنذ البداية تمتعت أوروبا بسلطة اتخاذ القرارات بالنسبة لنظام التجارة الدولية، وأفضل ما يُصور ذلك أن ما يسمى القانون الدولي الذي حكم تصرفات الأمم في أعالي البحار لم يكن إلا قانونا أوروبيا، لم يسهم الأفارقة في وضعه، وفي حالات عديدة كان الأفارقة هم الضحايا لأن القانون اعتبرهم مجرد سلع قابلة للنقل وفي حالة إلقاء أي عبد أفريقي من على ظهر السفينة إلى البحر فإن المشكلة القانونية الوحيدة التي تنشأ فيما يلي: هل تستطيع سفينة شحن العبيد مطالبة شركة التأمين بتعويض أم لا؟ وعلاوة على كل ذلك فإن سلطة الأوروبيين في اتخاذ القرار كانت تجري ممارستها في مجال اختيار ما ينبغي أن تقوم أفريقيا بتصديره-بما يتوافق مع الاحتياجات الأوروبية-.

وقد أعطت السفن البرتغالية أولوية فائقة للبحث عن الذهب، واستندت في ذلك، من جانب، إلى المعلومات الشائعة عن وصول ذهب جنوب أفريقيا إلى أوروبا عبر الصحراء، كما اعتمدت من جانب آخر على التخمين. ونجح البرتغاليون في الحصول على الذهب من بعض أنحاء غرب أفريقيا ومن وسط غرب أفريقيا. وكان ساحل الذهب هو أكثر ما جذب اهتمام الأوروبيين في القرنين السادس عشر والسابع عشر الميلاديين. وتعتبر الحصون العديدة التي شيدت هناك دليلا على ذلك. وانخرطت في تلك العملية شعوب

اسكندنافية وبروسية «ألمانية» علاوة على مستعمرين عتاة مثل البريطانيين والهولنديين والبرتغاليين.

وكان الحصول على الذهب من أفريقيا يشغل الأوروبيين نظراً للحاجة الملحة للعملة الذهبية في ظل اقتصاد نقدي رأسمالي متنام، وبما أن الذهب كان محصوراً في مناطق محدودة جدا في أفريقيا حسبما كان يعلم الأوروبيون آنذاك فإن الصادرات الرئيسة تمثلت في الكائنات البشرية. وفي أماكن محدودة فقط برز في أوقات معينة تصدير سلع أخرى تعادل ذلك في الأهمية أو تتفوق عليه. وعلى سبيل المثال تم تصدير الصمغ من السنغال، وأخشاب الكامبي من سيراليون، والعاج من موزمبيق. وعلى أي حال فإنه يمكن للمرء أن يقول، حتى بعد أن يأخذ تلك الأمور في الاعتبار، إن أوروبا حددت لأفريقيا دور المورّد لأسرى من البشر لاستخدامهم كرقيق في أنحاء مختلفة من العالم.

وحينما وصل الأوروبيون إلى الأمريكتين أدركوا إمكاناتها الضخمة من الذهب والفضة والمنتجات المدارية. لكن تلك الإمكانات لا يمكن أن تتحول إلى واقع دون إمدادات عمالة ملائمة. ولم يستطيع السكان الهنود الأصليون مقاومة الأمراض الأوروبية الجديدة مثل الجدري، كما لم يتحملوا الكدح المنظم لمزارع الرقيق ومناجمهم في وقت كانوا لا يكادون ينبثقون من مرحلة الصيد. وكان ذلك هو السبب في أن الغزاة البيض قد أبادوا فعليا السكان الهنود المحليين في جزر مثل كوبا وهيسبانيولا. وفي الوقت نفسه لم تكن في أوروبا ذاتها أعداد كافية من السكان، ولم يكن في استطاعتها توفير العمل المطلوب لنزح ثروة الأمريكتين. ومن ثم تحولوا إلى أقرب قارة، أي أفريقيا التي كان سكانها يألفون الزراعة المستقرة والعمل المنظم في مجالات عديدة. وكانت تلك هي الظروف الموضوعية الكامنة وراء بدء الأوروبيين بتجارة الرقيق، وتلك هي أيضا الأسباب التي جعلت الطبقة الرأسمالية في أوروبا تستخدم سيطرتها على التجارة لتفرض تخصص أفريقيا في تصدير المسترَقين.

ومن الواضح أنه طالما أن أوروبا استطاعت أن تحدد لأفريقيا نوعية صادراتها فإن ذلك يعبر عن قوة أوروبا، ولكن من الخطأ أن نتصور أنها كانت قوة عسكرية ساحقة. فقد اكتشف الأوروبيون خلال القرون المبكرة

للتجارة استحالة هزيمة الأفارقة باستثناء الموجودين في أماكن معزولة على الساحل. وقد كانت القوة الأوروبية تكمن في نظامها الإنتاجي الذي كان في مستوى أعلى، بدرجة ما، عن مثيله الأفريقي في ذلك الحين. وكان المجتمع الأوروبي يتخطى المرحلة الإقطاعية ويتحرك في اتجاه الرأسمالية، بينما كان المجتمع الأفريقي يدخل حينئذ في طور يمكن مقارنته بالإقطاع.

إن كون أوروبا هي أول مكان في العالم ينتقل من الإقطاع إلى الرأسمالية منح الأوروبيين تفوقا على البشرية في كل مكان آخر فيما يتعلق بالفهم العلمي للكون، وصناعة الأدوات، والتنظيم الفعال للعمل. ولا يسري تفوق الأوروبيين التقني على كافة جوانب الإنتاج بالطبع، ولكن التفوق الذي أحرزه في بعض المجالات كان حاسما. وعلى سبيل المثال فإن القوارب الأفريقية على سطح نهر النيل وساحل السنغال كانت ذات نوعية ممتازة، ولكن المحيط كان هو مجال العمليات الهامة وحيث تستطيع السفن الأوروبية أن تسيطر. وقد طور أبناء غرب أفريقيا سباكة المعادن إلى درجة فنية رائعة الإتقان في أنحاء عديدة من نيجيريا، ولكن عند مقارنتها بأوروبا سنجد أن الأعمال البرونزية الرائعة أقل ملاءمة كثيرا، في هذا الصدد، من مدفع غير مصقول، كما أن الأوعية الخشبية الأفريقية كانت في بعض الأحيان أعمالاً من الفن الجميل الرائع، لكن أوروبا أنتجت أوعية وقدوراً ذات منافع عملية عديدة، وكان التعليم، والخبرة التنظيمية، والقدرة على الإنتاج على نطاق دائم التوسع في صالح أوروبا أيضا.

وكانت المنتجات الأوروبية في الأعوام المبكرة للتجارة مع أفريقيا ذات نوعية رديئة، لكنها شكلت مجموعة منوعة وجذابة. ويذكر لنا إيستبان مونتجو، وهو أفريقي هرب من مزرعة رقيق كوبية في القرن التاسع عشر، أن شعبه وقع في حبائل الرق بواسطة اللون الأحمر. وهو يقول:

«كان اللون القرمزي هو سبب ما حدث للأفارقة، وقد استسلم كل من الملوك وبقية الناس دون أي مقاومة. فعندما وجد الملوك أن البيض يخرجون هذه المناديل القرمزية كما لو كانوا يلوحون بها، فكأنهم يقولون للسود: هيا إذاً اذهبوا واحصلوا على منديل قرمزي: ولأن المناديل أثارت السدود كثيراً فانهم كانوا يصعدون مسرعين إلى السفن مثل الأغنام. وهناك يقعون في الأسر»

وتبدو هذه الرواية لأحد ضحايا العبودية خيالية للغاية، وهي تعني أن الحكام الأفارقة وجدوا السلع الأوروبية جذابة بما يكفي لتسليم الأرقاء الذين حصلوا عليهم عن طريق الحرب مقابل تلك السلع. وسرعان ما كانت الحرب تبدأ بين مجتمع وآخر من أجل غرض وحيد هو الحصول على أسرى من أجل بيعهم للأوروبيين. وقد يحدث الاسترقاق داخل أي مجتمع أيضا إذا ما اتجه الحاكم لاستغلال رعاياه أنفسهم وقام بأسرهم من أجل البيع، وقد انطلقت سلسلة من ردود الأفعال بسبب الطلب الأوروبي على الرقيق «والرقيق فحسب» وبسبب تقديمهم سلعاً استهلاكية. وترتبط هذه العملية بالانقسامات داخل المجتمع الأفريقي أيضا.

وغالبا ما يقال عن مرحلة الاستعمار إن الانقسامات السياسية الرأسية في أفريقيا قد جعلت الغزو سهلاً. ويصدق هذا بشكل أكثر على أسلوب إخضاع أفريقيا لتجارة الرقيق. وقد كان التوحيد القومي نتاجاً للإقطاع كامل النمو والرأسمالية. ففي داخل أوروبا وجدت انقسامات سياسية أقل كثيرا مما كان بأفريقيا، حيث كانت المشاعية تعني التجزئة حول نواة تتمثل في الأسرة، ولم يوجد سوى عدد ضئيل من الدول ذات الحدود الإقليمية الحقيقية الثابتة. وعلاوة على ذلك فعندما كانت تتنافس أي دولتين أوروبيتين للحصول على أرقاء من أي حاكم أفريقي فإن أوروبا كانت هي التي تفيد بغض النظر عن الدولة التي تكسب هذا الصراع. وقد كان في استطاعة أي تاجر أوروبي أن يصل إلى شاطئ غرب أفريقيا، ويستغل الاختلافات السياسية التي يجدها هناك. وعلى سبيل المثال كان يوجد أكثر من اثنتي عشرة مجموعة عرقية في الإقليم الصغير الذي طالب به البرتغاليون فيما بعد تحت اسم غينيا بيساو، وكان من السهل إثارة أي جماعة ضد أخرى لدرجة أن الأوروبيين أطلقوا عليه أسم «جنة تجارة الرقيق».

وعلى الرغم من أن الانقسامات الطبقية لم تكن واضحة في المجتمع الأفريقي إلا أنها أسهمت، هي الأخرى، في السهولة التي فرضت بها أوروبا نفسها تجاريا على أنحاء ضخمة من القارة الأفريقية، فقد كان للحكام مكانة وسطوة معينتان، وحينما خدعتهم السلع الأوروبية بدأوا في استخدام ذلك للإغارة على خارج مجتمعاتهم، كما أخذوا يستغلون مجتمعاتهم ذاتها من بعض رعاياهم. وفي أبسط المجتمعات حيث لا يوجد ملوك يستحيل

على الأوروبيين أن ينالوا من التآزر بين الناس الذي لا يمكن من دون تحطيمه المتاجرة في المسترقين على الساحل. وفي تلك المجتمعات التي وجدت بها جماعات حاكمة كان من السهل إقامة الاختلاط مع الأوروبيين، وقد أسهم الأوروبيون، فيما بعد، في زيادة حدة الانقسامات الطبقية الداخلية، وخلقوا أيضا انقسامات جديدة.

وحينما وصل الأوروبيون كممثلين لطور مختلف من التطور أصبحت جوانب معينة من المجتمع الأفريقي بمثابة جوانب ضعف. ومع ذلك فإن إخضاع المجتمع الأفريقي من خلال تجارة الرقيق كان عملية بطيئة في البداية، وكان لابد، في بعض الحالات، من التغلب على المعارضة الأفريقية أو عدم الاكتراث بها. وفي الكونغو لم تتم تجارة الرقيق دون شكوك ومعارضة خطيرة من جانب ملك دولة الكونغو في بداية القرن السادس عشر الميلادي. وقد طلب بناءين، وقساوسة، وموظفين كتابيين، وأطباء. ولكنهم أمطروه، بدلا من ذلك، بسفن للعبيد مرسلة من البرتغال وبدأت تجارة شريرة عن طريق الإيقاع بين بعض نواحي مملكة الكونغو والنواحي الأخرى، واقتنع ملك الكونغو بإمكانية التبادل التجاري على أساس المنفعة المتبادلة بين شعبه والدولة الأوروبية، لكن تلك الدولة أرغمته على أن يتخصص في تصدير حمولات من البشر. ومن المفيد أن نشير أيضا إلى أنه حينما كان أوبا «ملك» دولة بنين يريد أن يبيع عدداً ضئيلاً من الرقيق الإناث تعرض لقدر كبير من محاولات الإقناع والضغط من جانب الأوروبيين لكي يبيع أسرى حرب أفارقة رجال، أي أولئك الذين كان من المفترض أن ينضموا إلى صفوف مجتمع بنين.

وبمجرد أن كانت التجارة في الرقيق تبدأ في أي جزء معين من أفريقيا فإنه سرعان ما يصبح واضحا أن تغيير الوضع يتجاوز مقدرة أي دولة أفريقية بمفردها. وفي أنجولا استخدم البرتغاليون أعداداً غير عادية من قواتهم الخاصة، وحاولوا انتزاع السلطة من الأفارقة. وكانت دولة موتابا الأنجولية على نهر كوانجو قد تأسست حوالي عام 1630م كرد فعل مباشر ضد البرتغاليين، وحاولت دولة موتابا تحت رئاسة الملكة نزينجا تنسيق المقاومة ضد البرتغاليين في أنجولا. وعلى أي حال فقد تمكن البرتغاليون من السيطرة عليها في عام 1948 م مما أفضى إلى عزلة دولة موتابا، ولم

تستطع هذه الدولة أن تصمد إلى الأبد، وأفضت معارضتها للتجارة مع البرتغاليين إلى أن تصبح في خصومة مع الدول الأفريقية المجاورة التي ارتضت التفاهم مع الأوربيين واشتركت في تجارة الرقيق، ولذلك عاودت الملكة نزينجا التعامل مع البرتغاليين في عام 1656م وهو تنازل خطير أعطى صناعة القرار في الاقتصاد الأنجولي للأوروبيين.

وهناك مثال آخر للمقاومة الأفريقية خلال مسار تجارة الرقيق قدمه شعب باجا في المنطقة التي تسمى الآن بجمهورية غينيا، وكان أهالي الباجا يعيشون في دول صغيرة. وفي حوالي عام 1720 م اعتزم أحد قادتهم (يعرف باسم تومبا) عقد تحالف لإيقاف التجارة في الرقيق، لكنه انهزم عن طريق التجار الأوروبيين المستوطنين محليا، والمولدين، وتجار رقيق أفارقة آخرين. وليس من الصعب أن ندرك السبب في أنه كان على الأوروبيين أن يتخذوا خطوات مباشرة لإرغام تومبا وأنصاره على عدم التخلي عن الدور الذي عينته لهم أوروبا. والحالة الموازية لهذا هي الأسلوب الذي تجمع به الأوروبيون لشن حرب الأفيون ضد الصين في القرن التاسع عشر الميلادي ليضمنوا للرأسماليين الأوروبيين تحقيق أرباح بينما يتحول الصينيون إلى مدمني أفيون.

ولم يكن الاستعماريون الرأسماليون في حاجة إلى استخدام قوات مسلحة لضمان اتباع سياسات مؤاتية لهم في المناطق التابعة إلا كحل أخير لآن الأسلحة الاقتصادية تكفى في الأوضاع العادية. وفي عشرينات القرن الثامن عشر عارضت داهومى تجار الرقيق الأوروبيين فحُرمت من الواردات الأوروبية التي أصبح بعضها ضروريا في ذلك الحين، فقد أدرك أجاجا ترودو أعظم ملوك داهومى أن الطلب الأوروبي على الرقيق ومواصلة الاسترقاق في داهومي وحولها يتناقص مع تطور داهومى، وقام فيما بين عامي 1724 و 1726م بسلب الحصون الأوروبية ومعسكرات الرقيق وإحراقها، وهبط بالتجارة من ساحل الرقيق إلى مستوى هزيل جداً وذلك عن طريق إغلاق الطرق المؤدية إلى مصادر الإمدادات في الداخل. وشعر تجار الرقيق الأوروبيون بمرارة شديدة، وحالوا مناصرة بعض أعوانهم الأفارقة ضد أجاجا ترودو، وفشلوا في خلعه أو سحق الدولة الداهومية، ولكن أجاجا فشل، بدوره، في دفعهم إلى تطوير أشكال جديدة من النشاط الاقتصادي

مثل المزارع الفلاحية المحلية، واضطر في عام 1730م إلى الموافقة على استئناف تجارة الرقيق تحت ضغط الاحتياج إلى الحصول على الأسلحة النارية وأصداف الودع عن طريق الأوروبيين.

وتم عام 1730م وضع تجارة الرقيق في داهومى تحت الإشراف الملكي، وأصبحت تخضع لقيود أكثر من ذي قبل. ومع ذلك فإن فشل مثل هذا الجهد الذي يتسم بالتصميم يوضح أنه لم يكن في استطاعة أي دولة بمفردها، في ذلك الحين، أن تحرر نفسها من الهيمنة الأوروبية. وإن صغر حجم الدول الأفريقية والانقسامات السياسية العديدة قد جعل من الأيسر على أوروبا أن تردد دور أفريقيا في الإنتاج والتجارة الدوليين.

وقد تسببت تجارة الرقيق في وجود عدد كبير ممن يشعرون في ضمائرهم بالذنب. فالأوروبيين يعلمون أنهم أداروا تجارة الرقيق. كما يدرك الأفارقة أن تجارة الرقيق كانت مستحيلة لو لم يتعاون أفارقة معينون مع سفن الرقيق، وللتخلص من الشعور بالذنب حاول الأوروبيون إلقاء المسؤولية عن تجارة الرقيق على الأفارقة. وقد شرح أحد المؤلفين الأوروبيين ممن كتبوا عن تجارة الرقيق كتابا (يحمل عنوانا مناسبا هو خطايا آبائنا) كيف تعرض إلى إلحاح كثير من البيض الآخرين ليكتب أن المسؤولة تقع على الرؤساء الأفارقة، وأن الأوروبيين حضروا لمجرد شراء الأرقاء، وكأنه من دون الطلب الأوروبي كان سيتم تكديس الأرقاء على الشاطئ بالملايين! ولا تدخل مثل تلك القضايا ضمن الاهتمامات الرئيسة لهذه الدراسة، ولكن لا يمكن تناولها على نحو صائب إلا بعد فهم أن أوروبا أصبحت مركز نظام عالمي النطاق، وأن الرأسمالية الأوروبية هي التي أدارت الاسترقاق وتجارة الرقيق عبر الأطلنطي.

كانت التجارة في البشر من أفريقيا استجابة لعوامل خارجية. وفي البداية كان العمل مطلوبا في البرتغال، وأسبانيا، وجزر الأطلنطي مثل ساو/ تومي، والرأس الأخضر وجزر الكناري وجاءت بعد ذلك المرحلة التي احتاجت فيها جزر الأنتيل الكبرى وأراضي الداخل الإسبانية/ الأمريكية إلى العمل تعويضا عن الهنود الذين راحوا ضحية الإبادة الجماعية، وكان لابد من تلبية احتياجات مجتمعات الكاريبي ومزارع أراضى الداخل. وتوضح السجلات وجود علاقة مباشرة بين مستويات التصدير من أفريقيا والطلب

الأوروبي على عمل الرقيق في بعض أنحاء اقتصاد المستعمرات الزراعية الأمريكية.

وحينما أخذ الهولنديون بيرنامبكو في البرازيل في عام 1634م قام مدير شركة الهند الغربية الهولندية، على الفور، بإبلاغ وكلاء الشركة في ساحل الذهب اتخاذ الخطوات الضرورية لمباشرة التجارة في الرقيق على الساحل المجاور لشرق نهر الفولتا. وهكذا قاموا بإضفاء الاسم البشع «ساحل الرقيق» على تلك الناحية. وعندما أخذت جزر الهند الغربية البريطانية تزرع قصب السكر كانت جامبيا أول الأماكن التي تأثرت بذلك ويمكن طرح أمثلة عديدة لهذا النوع من التحكم الخارجي حتى نهاية التجارة، ويشمل ذلك شرق أفريقيا أيضا حيث إن الأسواق الأوروبية في جزر المحيط الهندي أصبحت هامة في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر الميلاديين، كما أن الطلب في أماكن مثل البرازيل أدى إلى شحن أبناء موزمبيق والإبحار بهم حول رأس الرجاء الصالح.

إسهام أفريقيا في اقتصاد ومعتقدات المراحل المبكرة للرأسمالية الأوروبية

إن أشكال المنافع التي حصلت عليها أوروبا نتيجة سيطرتها على تجارة العالم معروفة جيداً إلى حد ما، وذلك على الرغم من أن الاعتراف بإسهام أفريقيا الهام في التطور الأوروبي لا يذكر عادة إلا في أعمال مخصصة لهذا الغرض. في حين أن الدارسين الأوروبيين لأوروبا غالبا ما يتناولون الاقتصاد الأوروبي كما لو كان مستقلاً بالكامل، علما بأنه لم يكن لدى الاقتصاديين الأوروبيين في القرن التاسع عشر أي أوهام حول الصلات المتبادلة بين اقتصادياتهم القومية والعالم بوجه عام لقد قال جون ستيورات ميل، الناطق بلسان الرأسمالية البريطانية فيما يتعلق بإنجلترا «إن من الصعب اعتبار تجارة الهند الغربية تجارة جزر خارجية. فهي أشبه ما تكون بتجارة بين المدينة والريف». ويعني ميل بعبارة تجارة جزر الهند الغربية التجارة بين أفريقيا وإنجلترا وجزر الهند الغربية حيث إن جزر الهند الغربية لا قيمة لها من دون العمالة الأفريقية. وقد علق كارل ماركس أيضا على الأسلوب الذي ربط به الرأسماليون الأوروبيون كلا من أفريقيا، وجزر الهند الغربية، وأمريكا اللاتينية في النظام الرأسمالي. (وبوصفة الناقد

الأكثر حدة للرأسمالية) مضى ماركس لتوضيح أن ما يمثل خيراً للأوروبيين قد جاء على حساب معاناة تفوق الوصف واجهها الأفريقيون والهنود الأمريكيون. وقد لاحظ ماركس أن اكتشاف الذهب والفضة في أمريكا، واستئصال السكان الأصليين، واستعبادهم ودفنهم في المناجم، وتحويل أفريقيا إلى أرض لاصطياد ذوى البشرة السوداء قد ميز الفجر الوردي لعصر الإنتاج الرأسمالي.

ولقد بُذل بعض المحاولات لتقدير الأرباح المالية الفعلية التي حققها الأوروبيون من تجارة الرقيق كما ليس من السهل تحديد أبعادها الحقيقية، غير أن الأرباح كانت خرافية. وقد قام جون هوكنز، على سبيل المثال، بثلاث رحلات إلى غرب أفريقيا في ستينات القرن السادس عشر، وسرق أفارقة وباعهم للأسبان-122- في أمريكا. وكانت أرباحه، عند عودته إلى إنجلترا من الرحلة الأولى، من الضخامة بحيث رغبت الملكة اليزابيت الأولى في أن تشترك، بشكل مباشر، في مغامرته الثانية. وقدمت لذلك الغرض سفينة تحمل اسم «يسوع» وأبحر هوكنز بالسفينة «يسوع» لسرقة المزيد من الأفارقة. وعاد إلى إنجلترا بإيرادات جعلت الملكة اليزابيث تمنحه لقب فارس. واختار هوكنز أن يكون شعار النبالة الخاص به على شكل أفريقي مقيد بالسلاسل.

كان لابد أن يفشل بعض الرحلات بالطبع، فهناك سفن الرقيق التي فقدت في البحر وفي بعض الأحيان كانت التجارة مربحة في أفريقيا، وأحيانا أخرى كانت الأرباح في الأمريكتين تشكل الأساس. وعند تسوية التقلبات سنجد أن مستوى الربح كان عاليا بما يكفى لتبرير مواصلة المشاركة في ذلك الشكل الخاص من التجارة عدة قرون. وقد حاول عدد قليل من الدارسين البورجوازيين الإيحاء بأن التجارة في الرقيق لم تكن تحقق عائدات مالية ذات شأن. وكأنهم يريدون أن نعتقد بأن أولئك المضاربين أنفسهم، الذين مجدوهم. في سياق آخر بوصفهم أبطال التطور الرأسمالي كانوا من الغباء فيما يتعلق بالرق وتجارة الرقيق عدة قرون لدرجة الانهماك في مغامرة غير مربحة، ولا تستحق هذه المزاعم أي مناقشة جادة وان كانت تصلح فقط كأمثلة على تزييف الكتّاب البرجوازيين البيض للحقائق. وعلاوة على ذلك بغض النظر عن تراكم رأس المال، فإن تجارة أوروبا مع أفريقيا

وفرت حوافز عديدة لنمو أوروبا.

ولعب ذهب وفضة أمريكا الوسطى وأمريكا والجنوبية-وكان يستخرجهما أفارقة-دوراً حاسماً في تلبية الاحتياج إلى العملة في اقتصاد نقدي رأسمالي موسع في أوروبا الغربية. كما ساعد الذهب الأفريقي البرتغال في تمويل رحلات بحرية أبعد مدى حول رأس الرجاء الصالح إلى آسيا بدءاً من القرن الخامس عشر الميلادي فصاعداً. وكان الذهب الأفريقي أيضا المصدر الرئيس لسك العملة الذهبية الهولندية مما ساعد أمستردام على أن تصبح الممول المالي لأوروبا في تلك الفترة، كما لم تكن مصادفة أنه حينما قام البريطانيون بسك عملة ذهبية جديدة في عام 1663م أطلقوا عليها اسم «الغينيا». وتقول الموسوعة البريطانية في شرح «الغينيا» إنها عملة ذهبية كانت متداولة في وقت ما بالمملكة المتحدة. وقد ضربت لأول مرة في عام 1663 م في عهد الملك شارل الثاني من ذهب مستورد من ساحل غينينا بغرب أفريقيا بواسطة شركة للأعمال التجارية بامتياز من التاج البريطاني-ومن هنا جاءت التسمية-.

وخلال القرنين السابع عشر والثامن عشر الميلاديين ومعظم القرن التاسع عشر الميلادي ظل استغلال أفريقيا والعمل الأفريقي يشكل مصدراً لتراكم رأس المال لإعادة استثماره في أوروبا الغربية. وامتد إسهام أفريقيا في النمو الرأسمالي لأوروبا إلى تلك القطاعات الحيوية مثل صناعة الشحن. والتأمين، وتأسيس الشركات، والزراعة الرأسمالية. والتكنولوجيا، وصناعة الآلات. وكانت التأثيرات واسعة النطاق لدرجة أن الكثير منها نادراً ما كان يجذب انتباه جمهور المطلعين. وعلى سبيل المثال فقد انتعشت صناعة سان مالو للأسماك الفرنسية نتيجة فتح أسواق في مزارع الرقيق الفرنسية. كما أن البرتغاليين في أوروبا اعتمدوا، بشكل مكثف، على صبغة النيلة، وأخشاب الكامبى من أفريقيا، وأخشاب البرازيل، واللون القرمزي المستورد من أفريقيا والأمريكتين. ولعب الصمغ المستورد من أفريقيا أيضا دوراً في صناعة النسيج التي عرفت بوصفها واحدة من أكثر وسائل النمو فعالية في الاقتصاد الأوروبي. وهناك أيضا تصدير العاج من أفريقيا الذي أثرى كثيراً من تجار مينيسنج لين في لندن، ووفر المواد الخام لصناعات في إنجلترا، وفرنسا، وألمانيا وسويسرا، وشمال أمريكا حيث تم إنتاج مواد

تتراوح بين مقابض السكاكين ومفاتيح البيانو.

وقد أفضى جذب أفريقيا إلى فلك غرب أوروبا إلى إسراع التطور التكنولوجي للأخيرة. وعلى سبيل المثال فإن تطور تشييد السفن الأوروبية، بدءاً من القرن السادس عشر حتى القرن التاسع عشر، كان نتيجة منطقية لاحتكار الأوروبيين للتجارة البحرية في تلك الفترة. وخلال تلك الفترة كان أبناء شمال أفريقيا ينحصرون في البحر الأبيض المتوسط. وعلى الرغم من أن الأوروبيين قد استعاروا منهم في البداية قدراً كبيراً من أساليب تطوير الأدوات البحرية إلا أن أبناء شمال أفريقيا لم يحققوا بعد ذلك تطويرات ذات شأن. ونظرا لأن المزية الأصلية للأوروبيين كانت غير كافية لضمان التفوق فقد تعمدوا تقويض جهود الشعوب الأخرى. وقد عانت البحرية الهندية، على سبيل المثال، من التنفيذ الصارم للقوانين البحرية البريطانية. ومع ذلك فإن نفقات تشييد سفن أوروبية جديدة وأفضل جاءت من أرباح تجارة عبر البحار مع الهند وأفريقيا. وكان الهولنديون هم رواد تحسين السفن الشراعية التي نقلت الأسبان والبرتغاليين عبر الأطلنطي. كما كانت الشركات التجارية الهولندية، التي نشطت فيما بعد في آسيا وأفريقيا وأمريكا، هي المسؤولة عن اختبار التحسينات. وبحلول القرن الثامن عشر كان البريطانيون يستخدمون المعرفة العملية الهولندية كأساس للتفوق على الهولنديين أنفسهم. وكان الأطلنطي بمثابة المختبر. ومن المألوف القول إن تجارة الرقيق كانت ميدان تدريب للبحار البريطانيين. وربما كان من الأكثر أهمية أن نلاحظ أن تجارة الأطلنطي كانت حافزاً لتطورات راسخة في تكنولوجيا الملاحة.

ويتمثل أكثر السمات روعة في أوروبا، والتي تتصل بالتجارة مع أفريقيا، في نشأة مدن موانئ. وتبرز هنا بريستول، وليفربول، ونانت، وبوردو، وإشبيلية. وغالبا ما نشأت، بارتباط مباشر أو غير مباشر بتلك الموانئ، مراكز إنتاج أدت إلى خلق الثورة الصناعية. وقد كانت مقاطعة لانكشاير بإنجلترا هي أول مراكز الثورة الصناعية. واعتمد التقدم الاقتصادي في لانكشاير، في المحل الأول، على نمو ميناء ليفربول من خلال تجارة الرقيق.

وقد قام إريك ويليامز في كتابه الشهير «الرأسمالية والرق» بتوثيق دور الصلة بين الرق والرأسمالية في نمو إنجلترا توثيقاً جيداً. فهو يقدم صورة

واضحة للمنافع العديدة التي حصلت عليها إنجلترا من التجارة في الرقيق واستغلالهم. كما حدد بالاسم عديداً من الشخصيات والشركات الرأسمالية التي كانت ضمن المنتفعين بذلك. ويتجسد بعض الأمثلة البارزة في ديفيد والكسندر باركلى. فقد كانا في عام 1756م يعملان في تجارة الرقيق، وقاما فيما بعد باستخدام الغنيمة في تأسيس بنك باركليز. وثمة أوضاع مماثلة تجسدها حالة اللويدز. فقد تحول من مقهى صغير في لندن إلى واحد من أكبر بيوت البنوك والتأمين في العالم بعد الانغماس في الأرباح الناتجة من الرق وتجارة الرقيق. ويأتي بعد ذلك جيمس وات الذي يجسد الامتنان الأبدي لملاك الرقيق في جزر الهند الغربية، الذين قاموا بتمويل آلته البخارية الشهيرة، وبادروا بأخذ التصميم من على لوحة الرسم إلى المصنع.

وتؤدي أي دراسة تفصيلية عن الرأسمالية الفرنسية والرق إلى بروز صورة مماثلة. وثمة حقيقة مؤداها أن نصيب جزر الهند الغربية بلغ 20٪ من تجارة فرنسا الخارجية خلال القرن الثامن عشر. وهى نسبة تفوق كثيراً نصيب أفريقيا بأسرها في القرن الراهن. غير أن المنافع لم تكن تتناسب بشكل مباشر، بالطبع، مع حجم مشاركة أي دولة أوروبية معينة في تجارة الأطلنطي. فإن الأرباح الباهظة للمؤسسات التجارية البرتغالية عبر البحار قد انتقلت بسرعة من الاقتصاد البرتغالي إلى أيدي أكثر الدول الرأسمالية تطوراً في غرب أوروبا. وهى الدول التي أمدت البرتغال برأس المال، والسفن، والسلع التجارية. وتشمل هذه الفئة ألمانيا و إنجلترا وهولندا وفرنسا.

وقد ساعدت التجارة التي يعود مصدرها إلى أفريقيا على تعزيز الروابط التي تتخطى الحدود القومية داخل الاقتصاد الأوروبي الغربي إلى درجة كبيرة. وينبغي أن نتذكر هنا أن الإنتاج الأمريكي كان حصيلة عمل أفريقي. وعلى سبيل المثال فإن الأخشاب الصبغية البرازيلية كان يعاد تصديرها من البرتغال إلى البحر الأبيض المتوسط وبحر الشمال، وبحر البلطيق، واستخدمت في صناعة المنسوجات بالقارة في القرن السابع عشر. كما أعيد تصدير السكر المستورد من جزر الكاريبي إلى إنجلترا وفرنسا وأنحاء أخرى من أوروبا لدرجة أن أصبحت هامبورج في ألمانيا اكبر مركز لتكرير السكر في أوروبا في النصف الأول من القرن الثامن عشر. وقامت ألمانيا

بتوريد منتجات صناعية إلى اسكندنافيا وهولندا، وإنجلترا، وفرنسا، والبرتغال من أجل إعادة بيعها في أفريقيا. ووجدت كل من إنجلترا وفرنسا وهولندا أنه من الضروري تبادل أصناف مختلفة من السلع لتقديمها للأفريقيين مقابل الذهب، والرقيق، والعاج. وكان الممولون في جنوا وتجارها هم القوى التي تقف خلف أسواق لشبونة وإشبيلية، بينما لعب رجال البنوك الهولنديون دوراً مماثلاً فيما يتعلق باسكندنافيا وإنجلترا.

وكان غرب أوروبا هو ذلك القسم من أوروبا الذي بدا فيه الاتجاه للانتقال من الإقطاع إلى الرأسمالية أكثر وضوحاً مع حلول القرن الخامس عشر الميلادي (وفي شرق أوروبا كان الإقطاع لا يزال قويا في القرن التاسع عشر). وقد تم طرد الفلاحين من الأراضي في إنجلترا وأصبحت الزراعة أكثر تقدما من الناحية التكنولوجية، وأنتجت الغذاء والألياف لمواجهة التزايد في السكان، علاوة على توفير قاعدة أكثر فعالية لصناعات الصوف والكتان على وجه الخصوص. فقد كانت تجرى عملية تحول في القاعدة التكنولوجية للصناعة بالإضافة إلى تنظيمها اقتصاديا واجتماعيا. وأسرعت التجارة الأفريقية في تطور جوانب متعددة بما في ذلك تكامل غرب أوروبا حسبما أشرنا من قبل. وكان ذلك هو السبب في أن الصلة الأفريقية لم تسهم فحسب في النمو الاقتصادي (الذي يرجع إلى أبعاد كمية)، وإنما أيضا في التطور الفعلي بمعنى زيادة القدرة على النمو والاستقلال إلى مدى أبعد.

وعند الحديث عن تجارة الرقيق الأوروبية ينبغي أن نشير إلى الولايات المتحدة الأمريكية. ولا يعود ذلك إلى أن أغلبية سكانها كانوا من الأوروبيين فحسب، وإنما أيضا لأن أوروبا نقلت مؤسساتها الرأسمالية بالكامل إلى شمال أمريكا، على نحو لم يحدث في أي مكان آخر من الكرة الأرضية، وأقامت شكلاً قوياً للرأسمالية وكان ذلك بعد إبادة السكان الأصليين واستغلال عمل الملايين من الأفارقة. فقد تم استخدام المستعمرات الأمريكية التابعة للتاج البريطاني، مثلها مثل الأجزاء الأخرى من العالم الجديد، كوسائل للتراكم الأولى لرأس المال لإعادة تصديره إلى أوروبا. ولكن المستعمرات الشمالية كان في متناولها أيضا أن تفيد مباشرة من الرق في الجنوب الأمريكي وفي جزر الهند الغربية البريطانية والفرنسية. وعلى غرار أوروبا نجد أن الأرباح الناتجة عن الرق وتجارة الرقيق قد ذهبت أولا

إلى الموانئ التجارية والنواحي الصناعية. ويعني ذلك أنها اتجهت أساسا إلى المناطق الساحلية الشمالية المعروفة باسم نيو انجلاند وولاية نيويورك. وفي دراسة عن تجارة الرقيق الأمريكية نجد و. إى. ب. ديبوا الداعية للجامعة الأفريقية، يقتبس ما يلي عن تقرير خاص بعام 1862 م:

«تفوق أعداد الناس المتورطين في تجارة الرقيق، وكمية الأموال الموظفة بها طاقتنا على التقدير. وتعتبر مدينة نيويورك حتى الأيام الأخيرة (1862) الميناء الرئيس في العالم لهذه التجارة الآثمة، بيد أن مدينتي بورتلاند وبوسطن تأتيان وحدهما في المرتبة الثانية في ذلك التصنيف».

ولقد نهض التطور الاقتصادي الأمريكي مباشرة، حتى منتصف القرن التاسع عشر، على تجارة خارجية كان الرق محورها، وفي ثلاثينات القرن الثامن عشر شكل القطن الذي يفلحه الرقيق حوالي نصف قيمة كافة صادرات الولايات المتحدة الأمريكية. وعلاوة على ذلك فإننا يمكن أن نثير ثانية فيما يتعلق بالمستعمرات الأمريكية في القرن الثامن عشر إلى أن أفريقيا أسهمت بأساليب متنوعة كان كل منها يفضي إلى الآخر، وعلى سبيل المثال فإن تجارة نيو إنجلاند مع أفريقيا وأوروبا وجزر الهند الغربية في الرقيق ومنتجات مزارع الرقيق قد وفرت شحنات لأسطولها التجاري، وأدى ذلك بدوره إلى تنشيط صناعتها لبناء السفن، وتشييدها للبلدان والمدن، كما جعل في استطاعتها أن تستخدم غاباتها، ومصايد أسماكها، وتربتها بشكل أكثر فعالية. وأخيراً فإن تجارة النقل بين مستعمرات الرقيق بجزر الهند الغربية وأوروبا كانت هي التي تكمن وراء تحرر المستعمرات الأمريكية من الحكم البريطاني. ولم يكن من قبيل المصادفة أن النضال من أجل الاستقلال الأمريكي بدأ في بوسطن المدينة الرئيسة في نيوإنجلاند. وفي القرن التاسع عشر استمرت العلاقة مع أفريقيا تلعب دوراً غير مباشر في النمو السياسي الأمريكي. وفي المحل الأول نجد أن الأرباح الناتجة من عمل الرقيق قد ذهبت إلى صناديق الأحزاب السياسية، بل إن الأكثر أهمية هو أن المحرك الأفريقي وعمل السود لعبا دوراً حيويا في توسيع السيطرة الأوروبية على المناطق التي تشغلها الآن الولايات المتحدة، وفي الجنوب أساساً-لكن ذلك كان يشمل أيضا «الغرب الضاري» حيث كان يعمل رعاة بقر سود.

وقد أفاد الرق التراكم الأولى لرأس المال، لكنه شكل قيداً شديد الصرامة على التطور الرأسمالي. فقد كان على الرقيق أن يعملوا بأدوات بسيطة غير قابلة للكسر، وهو ما يعوق التطور الرأسمالي في الزراعة والصناعة. ويلقي ذاك الضوء على أن الأجزاء الشمالية من الولايات المتحدة الأمريكية قد حققت منافع صناعية من الرق أكثر مما تحقق في الجنوب الذي كانت لديه حقا مؤسسات للرقيق على أرضه؟ وفي النهاية تم بلوغ مرحلة جديدة من خلال الحرب الأهلية الأمريكية حينما حارب الرأسماليون الشماليون لإنهاء العبودية داخل حدود الولايات المتحدة الأمريكية حتى تستطيع البلاد في مجموعها أن تتقدم إلى مرحلة أعلى من الرأسمالية.

ويمكن للمرء أن يقول حقاً إن علاقات العبيد في جنوب الولايات المتحدة الأمريكية كانت قد أصبحت، في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، تتناقض مع التوسع ذي المدى الأبعد للقاعدة الإنتاجية في الولايات المتحدة الأمريكية في مجموعها. ونشأ عن ذلك صدام عنيف قبل أن تصبح العلاقات الرأسمالية للعمل الحر، قانونيا، ذات طابع عام. وكانت أوروبا قد أبقت على الرق في أماكن بعيدة مكانياً عن المجتمع الأوروبي، ومن ثم فإن العلاقات الرأسمالية داخل أوروبا ذاتها كانت تتوسع دون أن تتأثر عكسياً بالعبودية في الأمريكتين، وعلى أي حال فإنه حتى في أوروبا جاءت لحظة وجدت فيها الدول الرأسمالية الرئيسة أن التجارة في الرقيق واستخدام عمل العبيد في الأمريكتين لم يعودوا في مصلحة تطورها على المدى الأبعد. وقد اتخذت بريطانيا هذا القرار مبكراً في القرن التاسع عشر، ثم لحقت بها فرنسا فيما بعد.

وطالما أن الرأسمالية، مثلها مثل أي نمط إنتاجي آخر، بمثابة نظام كلي يشتمل على جانب أيديولوجي، فإنه من الضروري إلقاء الضوء على تأثيرات الروابط مع أفريقيا على تطور الأفكار في داخل البنية الفوقية للمجتمع الرأسمالي الأوروبي. ويتمثل أكبر السمات جذبا للانتباه في هذا المجال، دون جدال، في بروز العنصرية كعنصر واسع الانتشار يضرب بجذوره في الفكر الأوروبي. وقد جرت بعناية دراسة دور الرق في تعزيز التعصبين العنصري والفكري في أماكن معينة خصوصا في الولايات المتحدة الأمريكية، وثمة حقيقة بسيطة مؤداها أنه لا يمكن لأي شعب أن يستعبد شعباً آخر

عدة قرون دون أن يخرج بأي مفهوم عن التفوق، وحينما يختلف حقاً اللون والخصائص البدنية الأخرى لكل من الشعبين فإنه لا مفر من أن يتخذ التعصب شكلاً عنصرياً. وفي داخل أفريقيا يمكن أن يقال الشيء نفسه عن الوضع في مقاطعة الكاب بجنوب أفريقيا حيث أقام الرجل الأبيض سيطرة اجتماعية وعسكرية على غير البيض منذ عام 1650م.

وسوف يكون من قبيل المبالغة أن نقول إن كافة أشكال التعصب ضد اللون والجنس في أوروبا قد صدرت عن استعباد الأفارقة واستغلال الشعوب غير البيضاء في القرون المبكرة للتجارة الدولية، كما وجدت أيضا معاداة للسامية داخل أوروبا حتى في تاريخ مبكر عن ذلك. وكان هناك على الدوام عنصر من الشك وعدم الفهم حينما تلتقي شعوب تنتمي لثقافات مختلفة. ويمكن التأكيد، على أي حال دون أي تحفظ، على أن العنصرية البيضاء التي تكاد تعم العالم هي جزء متكامل من النمط الرأسمالي للإنتاج. فهي ليست مجرد قضية تتعلق بالطريقة التي يتعامل بها الشخص الأبيض مع أي إنسان أسود. وعنصرية أوروبا عبارة عن مجموعة من التعميمات والافتراضات التي لا تنهض على أي أساس علمي، ولكن يجري تبريرها في كل مجال بدءاً من اللاهوت حتى علم الأحياء.

وتصدر أحياناً مزاعم خاطئة بأن الأوروبيين استعبدوا الأفارقة لأسباب عنصرية، لكن أصحاب المزارع والمناجم الأوروبيين قد استعبدوا الأفارقة لأسباب اقتصادية حتى يمكن استغلال قوة عملهم، وكان يستحيل في الواقع أن يتم فتح العالم الجديد واستخدامه كمولد دائم للثروة إذا لم يوجد العمل الأفريقي، ولم تكن هناك بدائل أخرى: فقد تم عمليا إبادة السكان «الهنود» الأمريكيين بينما كان سكان أوروبا من الضآلة بما لا يغطي الاستيطان فيما وراء البحار في ذلك الحين. وبعد أن أصبح الأوروبيون يعتمدون بالكامل على العمل الأفريقي وجدوا، سواء في الداخل أو الخارج، أنه من الضروري تبرير ذلك الاستغلال على أساس عنصري أيضا. فالاضطهاد ينتج بشكل منطقي من الاستغلال، وذلك لكي يتم ضمان الاستغلال ذاته. وإن اضطهاد شعب أفريقيا على أسس عنصرية بحتة قد صاحب وعزز اضطهاده لأسباب اقتصادية، بل أصبح يتعذر التمييز بينهما.

وقد لاحظ سي. ل. ر. جيمس وهو ماركسي من دعاة الوحدة الأفريقية،

ذات مرة أن:

«القضية العنصرية متفرعة من القضية الطبقية في السياسة، وأن تناول الإمبريالية وفق أسس عنصرية ينطوي على عواقب وخيمة، ولكن إغفال العامل العنصري على أنه مجرد شئ عرضي هو خطأ لا يقل خطورة عن جعله الشيء الجوهري».

ويمكن أن نزعم أيضا أن العنصرية البيضاء أصبحت بحلول القرن التاسع عشر ذات طابع مؤسسي في العالم الرأسمالي «وبشكل خاص في الولايات المتحدة الأمريكية» إلى الدرجة التي يتم معها تصنيفها أحيانا في مرتبة أعلى من الوصول بالأرباح إلى أقصى حد بوصفه دافعا لاضطهاد الشعب الأسود.

ويبدو أن العنصرية الأوروبية لا تسبب على المدى القصير، أي أذى للأوروبيين، وأنهم استخدموا تلك الأفكار الخاطئة لتبرير مواصلة سيطرتهم على الشعوب غير الأوروبية في المرحلة الاستعمارية. ولكن تكاثر الأفكار العنصرية غير العلمية والمتعصبة على النطاق الدولي كان لابد من أن تكون له عواقبه السلبية على المدى الطويل. وحينما وضع الأوروبيون الملايين من إخوانهم «اليهود» في الأفران في ظل النازيين ارتدت العنصرية إلى نحر أصحابها. وقد وجد، على الدوام، تناقض بين التوسع في الأفكار الديموقراطية داخل أوروبا واتساع نطاق استبداد الأوروبيين وممارساتهم الدموية فيما يتعلق بالأفارقة. وحينما قامت الثورة الفرنسية تحت شعار «الحرية، والمساواة، والإخاء» فإنها لم تمتد إلى الأفارقة السود الذين كانت تستعبدهم فرنسا في جزر الهند الغربية والمحيط الهندي. وقد حاربت فرنسا حقا جهود أولئك الذين أرادوا تحرير أنفسهم. وقال قادة ثورتها البورجوازية صراحة إنهم لم ينهضوا بالثورة نيابة عن السود من البشر.

بل إنه ليس من الصواب القول إن الرأسمالية قامت بتطوير الديمقراطية داخل أوروبا. ففي الداخل كانت مسؤولة عن حرية القول أو درجة معينة من حرية الخطابة، لكن ذلك لم يخرج مطلقاً عن نطاق البورجوازيين ليشمل العمال المضطهدين، كما أن معاملة الأفارقة لابد من أن تكون قد خلقت، بالتأكيد، ذلك الرياء كسلوك للحياة الأوروبية، وبشكل خاص داخل الطبقة الحاكمة. وهل يوجد شئ آخر يمكن أن يفسر حقيقة أن الكنيسة المسيحية

اشتركت بالكامل في الإبقاء على الرق، بينما ظلت تتحدث عن إنقاذ الأرواح! ونجد أن الرياء قد بلغ أعلى مستوياته داخل الولايات المتحدة الأمريكية، فإن كريسباس أتوكس أول شهداء الحرب الوطنية الأمريكية من أجل التحرر من المستعمرين البريطانيين، في القرن الثامن عشر، كان من أصل أفريقي. كما أن الرقيق والأحرار الأفارقة على السواء لعبوا دوراً رئيسا في جيوش جورج واشنطن. ومع ذلك أقر الدستور الأمريكي استمرار استعباد الأفارقة. وفي الأزمنة الحديثة أصبح مما يشكل قلقا لبعض الليبراليين أن الولايات المتحدة الأمريكية قادرة على ارتكاب جرائم حرب من نوع ومستوى ما حدث في ماي لاي في فيتنام. لكن حقيقة الأمر هي أن مستوى جرائم الماي لاي بدأ باستعباد الأفارقة والهنود الأمريكيين. فقد كانت العنصرية، والعنف، والوحشية ملازمة للنظام الرأسمالي حينما توسع خارجيا في القرون المبكرة للتجارة الدولية.

مرشد مختصر للقراءة:

يكشف موضوع إسهام أفريقيا في التطور الأوروبي عددا من العوامل التي تحد من تصوير أي مؤلف للواقع. وعلى سبيل المثال فإن اللغة والقومية بمثابة حواجز حقيقية أمام الاتصال. ونادراً ما تضع الأعمال باللغة الإنجليزية في اعتبارها التأثير الذي أحدثته في فرنسا، وهولندا، أو البرتغال المشاركة في الاستعباد والأشكال الأخرى من التجارة التي استغلت أفريقيا في مرحلة ما قبل الاستعمار. وتعتبر الفجوة الأيديولوجية مسؤولة عن حقيقة أن معظم الدارسين البورجوازيين يكتبون عن ظاهرة مثل الثورة الصناعية في إنجلترا دون أي إشارة إلى تجارة الرقيق الأوروبية بوصفها أحد عوامل التراكم الأولى لرأس المال. وقد وضع ماركس نفسه تشديداً كبيراً على مصادر تراكم رأس المال فيما وراء البحار. ولكن حتى الماركسيين «البارزين مثل موريس دوب، وإريك هوبزباوم» قد ركزوا لسنوات عديدة على دراسة تطور الرأسمالية عن الإقطاع داخل أوروبا مع الإشارة بشكل هامشي إلى الاستغلال الجسيم الذي تعرض له الأفارقة، والآسيويون، والهنود الأمريكيون.

- Eric Williams, Capitalism and Slavery, Chapel Hill, University, of North Carolina Press,1944

- Oliver Cox, Capitalism as a System, New York, Monthly Re-view Press, 1964

ويطرح كوكس، وهو أمريكي أفريقي، نقطة أساسية مؤداها أن الرأسمالية كانت نظاماً عالمياً منذ الأزمنة المبكرة ذاتها. أما إريك ويليامز، الذي ينتمي إلى جزر الهند الغربية، فإن مؤلفه يتسم بالدقة الشديدة والعناية بالتفاصيل عند تصوير الصلة بين الرأسمالية البريطانية واستعباد الأفارقة.

W.E.B.Du Bois, The Suppression of the Atlantic Slave-Trade to the - United States of America 1638- 1870, New York,Social Science Press, .1954

Richard Pares, Yankees and Creoles: the Trade between North America and the West Indies before the American Revolution. London, Longmans Green, 1956.

ويقدم كل من هذين المؤلفين معطيات عن إسهام العمل الأفريقي في تطور الرأسمالية في الولايات المتحدة الأمريكية في فترة الرق.

- Leo Huberman, Man‘s Worldly Goods: The Story of the Wealth of Nations. New York and London: Harper Bros, 1936.

- F.Clairemonte, Economic Liberalism and Underdevelop-ment.

ومؤلف هوبرمان عبارة عن معالجة شاملة ممتازة لتطور الرأسمالية عن الإقطاع في أوروبا. ويشمل قسما يلقي الضوء على دور الرق. وتعطي دراسة كليريمونت اهتماماً خاصاً للدور الذي لعبته شبه القارة الهندية في بناء أوروبا.

- Philip.D. Curtin the Image of Africa, Madison: University of Wisconsin press,1964.

- Winthrop Jordan, White over Black: American Attitudes to-wards the Negro. Chapel Hill, Published for the Intitute of Early, American History and Culture at Williamsburg, 1968.

وهذان المؤلفان المدرسيان وثيقا الصلة بقضية نشأة العنصرية البيضاء على الرغم من أن أيا منهما لا يوضح بشكل كاف الصلة بين العنصرية والرأسمالية.

4 أوروبا وجذور التخلف في أفريقيا حتى عام ١٨٨٥ م

- تجارة الرقيق الأوروبية بوصفها أحد العوامل الرئيسة لتخلف أفريقيا.
- الركود التقني وتشويه الاقتصاد الأفريقي في مرحلة ما قبل الاستعمار.
- التطورات السياسية العسكرية المستمرة في أفريقيا: من عام 1500م حتى عام 1880 م
- محبيء الإمبريالية والاستعمار.

«تبدو العلاقة واضحة بين درجة فاقة شعوب أفريقيا وما تحمّلته من طول فترة الاستغلال وطبيعته. ولا تزال أفريقيا تعاني بسبب جرائم تجارة الرقيق، كما أن إمكاناتها بقيت محدودة حتى الآن بسبب النقص في عدد السكان».

أحمد سيكتوري
جمهورية غينيا، 1962م.

تجارة الرقيق الأوروبية بوصفها أحد العوامل الرئيسة لتخلف أفريقيا

إن مناقشة التجارة بين الأفارقة والأوروبيين في القرون الأربعة السابقة على الحكم الاستعماري تعني أن نناقش، في واقع الأمر، تجارة الرقيق، وإذا شئنا الدقة فإن الأفريقي لم يصبح رقيقاً إلا

عندما تم نقله إلى مجتمع عمل فيه كرقيق. وقبل ذلك كان في البداية رجلاً حراً ثم جرى استرقاقه. ومع ذلك يمكننا أن نتحدث عن تجارة الرقيق حينما نشير إلى شحن المسترقين من أفريقيا إلى أنحاء العالم المختلفة الأخرى حيث كان عليهم أن يعيشوا ويعملوا باعتبارهم ملكية للأوروبيين. وقد اختير عنوان هذا القسم عن عمد لكي نلفت الانتباه إلى أن كافة عمليات الشحن قد قام بها أوروبيون إلى أسواق يسيطر عليها أوروبيون أيضا. وكان ذلك في مصلحة الرأسمالية الأوروبية على وجه التحديد. وفي شرق أفريقيا والسودان قام العرب بأسر كثير من الأفارقة وباعوهم لمشترين عرب. ويعرف ذلك (في الكتب الأوروبية) «بتجارة الرقيق العربية». ومن ثم ينبغي أن يكون واضحاً أن شحن الأوروبيين الأفارقة إلى مشترين أوروبيين يشكل «تجارة الرقيق الأوروبية» من أفريقيا.

من الأكيد عدا استثناءات محدودة مثل رأى هوكنز أن المشترين الأوروبيين قد قاموا بشراء المسترقين الأفارقة على شواطئ أفريقيا، كما أن التعامل بينهم وبين بعض الأفارقة كان شكلا من أشكال التجارة. ومن الصحيح أيضا أنه غالبا ما كان المسترق يباع ويعاد بيعه وهو في طريقه من داخل القارة إلى ميناء الشحن. وكان ذلك بدوره شكلا من أشكال التجارة. وعلى أي حال فإن العملية التي تم بواسطتها الحصول على المسترقين على الأرض الأفريقية لم تكن كليا تجارة على الإطلاق. فقد تمت بواسطة الحرب، والخديعة، وقطع الطرق، والخطف. وعندما يحاول المرء تقدير عواقب تجارة الرقيق الأوروبية على القارة الأفريقية فمن الضروري أن يدرك أنه إنما يقوم، في واقع الأمر، بقياس عواقب العنف الاجتماعي أكثر من قياسه لأثر التجارة بالمعنى المألوف للكلمة.

ولا يزال كثير من الأمور محل شك بالنسبة لتجارة الرقيق وعواقبها على أفريقيا، غير أن الصورة العامة للتدمير واضحة. ويمكن أن نتبين أن هذا التدمير هو العاقبة المنطقية لجمع المسترقين في أفريقيا. ومن بين الأمور التي تثير الجدال ما يتعلق بعدد الأفارقة الذين جرى استيرادهم. وقد ظل هذا العدد لفترة طويلة موضع تضارب حيث تتراوح التقديرات ما بين عدة ملايين وأكثر من مائة مليون. وافترضت إحدى الدراسات الحديثة أن الأفارقة الذين وصلوا أحياء إلى الأمريكتين وجزر الأطلنطي وأوروبا

بلغوا حوالي عشرة ملايين. ونظراً لضآلة هذا الرقم فإن الباحثين الأوروبيين المدافعين عن النظام الرأسمالي وسجله الطويل في الوحشية في أوروبا والخارج يستخدمونه بالفعل. ولكي يبرئوا تجارة الرقيق الأوروبية يجدون أن من الملائم البدء بتقليل الأعداد المعنية. والحق أن أي رقم عن الأفارقة الذين تم توريدهم إلى الأمريكتين، يستند إلى سجلات الأحياء فقط، لابد من أن يكون منخفضا. ففي ذلك الوقت كان هناك كثير من الناس لهم مصلحة خاصة في تهريب الرقيق (ويمتنعون عن تقديم البيانات). ومع ذلك فإنه إذا ما وافقنا على الرقم المنخفض البالغ عشرة ملايين كأساس لتقييم أثر الاسترقاق في أفريقيا في مجموعها فإن الاستنتاجات التي يمكن استخلاصها بشكل مشروع ستؤدي إلى ارتباك أولئك الذين يحاولون التهوين من تجربة اختطاف الأفارقة بدءاً من عام 1445م حتى عام 1870م.

وينبغي على المرء أن يقوم باستيضاحات عديدة فيما يتعلق بأي رقم أساسي خاص بالأفريقيين الذين وصلوا أحياء إلى الأمريكتين بدءاً من تقدير معدل الوفيات أثناء عملية الشحن، وقد كان اجتياز الأطلنطي أو «الممر الأوسط» حسبما كان يسميه النخاسون الأوروبيون عملية مروعة بسبب عدد الوفيات التي حدثت والتي بلغت ما يقرب من 15٪ إلى 20٪. كما حدثت وفيات عديدة في أفريقيا في الفترة ما بين عملية الأسر وعملية الشحن، وبشكل خاص في الحالات التي كان على المسترقين أن يسافروا فيها مئات الأميال حتى يصلوا إلى الساحل. ويتمثل الشيء الأكثر أهمية (إذا ما افترضنا أن الحرب كانت الوسيلة الرئيسة للاسترقاق) في ضرورة إجراء بعض التقديرات بشأن عدد القتلى أو الجرحى قبل الاستيلاء على الملايين الذين أخذوا أحياء وأصحاء. سوف يكون الرقم الناتج من ذلك أكبر عدة مرات من الملايين الذين وصلوا أحياء خارج أفريقيا. وهذا الرقم هو الذي يمثل عدد الأفارقة الذين تم انتزاعهم بشكل مباشر من بين السكان وقوة العمل في أفريقيا كنتيجة إنشاء الأوروبيين لعملية إنتاج الرقيق.

وكانت الخسارة الضخمة لقوة العمل الأفريقية أكثر خطراً لأنها تشكلت من شباب ونساء لائقين بدنيا. وكان مشترو الرقيق يفضلون أن تكون ضحاياهم في أعمار تتراوح ما بين خمسة عشر عاماً وخمسة وثلاثين عاما. ومن الأفضل أن يكونوا في بداية العقد الثالث، وكانت نسبة الرجال

إلى النساء 1 :2. وغالبا ما كان الأوروبيون يقبلون الأطفال الأفارقة الأصغر من ذلك، لكنهم نادراً ما كانوا يقبلون كبار السن، وكانوا يشحنون الأكثر صحة من المسترقين بقدر الإمكان، كما كانوا يأخذون الناجين ممن أصيبوا بالجدري ممن أصبح لديهم مناعة من أي إصابة في المستقبل، خصوصا وقد كان هذا المرض في ذلك الحين من أخطر الأمراض الفتاكة في العالم.

إن عدم توفر البيانات حول حجم سكان أفريقيا في القرن الخامس عشر الميلادي يجعل من الصعب القيام بأي تقييم علمي للنتائج المترتبة على نزح السكان، لكن لا يوجد ما يوحي بأنه كانت هناك أي زيادة في سكان القارة خلال قرون الاسترقاق، على الرغم من أن ذلك كان الاتجاه الذي ساد أجزاء أخرى من العالم.

ومن الواضح أن عدد الأطفال الذين ولدوا كان أقل من عدد من كان من المفترض أن يولدوا في حالة عدم استبعاد الملايين ممن هم في سن الإنجاب. وعلاوة على ذلك فإنه من الضروري أن ندرك أن تجارة الرقيق عبر الأطلنطي لم تكن تمثل الصلة الوحيدة للأوروبيين بالاسترقاق في شرق أفريقيا. فتجارة الرقيق في المحيط الهندي، أطلق عليها «تجارة الرقيق في شرق أفريقيا»، «وتجارة الرقيق العربية» كانت تجارة رقيق أوروبية أيضا. وعندما كانت تجارة الرقيق في شرق أفريقيا في ذروتها في القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر تم نقل معظم المسترقين إلى اقتصاديات المزارع الكبيرة التي يملكها الأوروبيون في موروشيوس ورينيون وسيشل، وإلى الأمريكتين أيضا عن طريق رأس الرجاء الصالح. إلى جانب ذلك كان الأفارقة الذين يعملون كأرقاء قي بعض البلدان العربية، في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، يخدمون جميعا في نهاية المطاف النظام الرأسمالي الأوروبي الذي خلق طلبا على منتجات ما يزرعه الرقيق مثل التوابل التي كانت تزرع في زنجبار تحت إشراف سادة عرب.

ولم يكن باستطاعة أحد أن يتوصل إلى رقم يمثل الخسائر الكلية في عدد السكان الأفارقة نتيجة نزح عمالة الرقيق من كافة مناطق أفريقيا إلى جهات مختلفة من العالم على امتداد القرون التي شهدت تجارة الرقيق. وعلى أي حال فقد اتجه السكان، في كافة القارات بدءاً من القرن الخامس عشر الميلادي فصاعداً، إلى الزيادة بشكل مطرد. وكانت الزيادة الطبيعية

في بعض الأحيان مذهلة. ومن المثير أن ذلك لم ينطبق على أفريقيا. وقد قدم أحد الباحثين الأوروبيين التقديرات التالية لسكان القارات المختلفة.

(بالمليون نسمة)

العام / القارة	1650	1750	1850	1900
أفريقيا	100	100	100	120
أوروبا	103	144	274	423
آسيا	257	437	656	857

ولا يعتبر أي رقم من الأرقام السالفة دقيقا حقاً، لكنها تشير إلى إجماع يسود بين الباحثين في مجال السكان مؤداه أن قارة أفريقيا الضخمة تتميز بسجل غير عادي من الركود في هذا المضمار. ولا يوجد سبب لذلك يمكن أن تتجه إليه الأنظار سوى تجارة الرقيق.

وترتبط الخسائر في السكان في حد ذاتها ارتباطاً وثيقاً بالتطور الاقتصادي/ الاجتماعي. وقد لعب نمو السكان دوراً رئيساً في التنمية الأوروبية بتوفير العمالة والأسواق، والضغوط التي أفضت إلى مزيد من التقدم. وقد كان لنمو سكان اليابان تأثيرات إيجابية مماثلة. وفي بعض المناطق الأخرى من آسيا، التي ظلت في مرحلة ما قبل الرأسمالية، أدى توفر السكان إلى استغلال أكثر كثافة للأراضي يفوق ما حدث في القارة الأفريقية التي كانت تتسم بضآلة عدد السكان.

وطالما ظلت الكثافة السكانية متدنية تبقى الكائنات البشرية، كوحدات عمل.، أكثر أهمية من أي عوامل إنتاج أخرى كالأرض مثلا. ومن السهل أن نجد أمثلة، في كافة أطراف القارة، توضح أن شعوب أفريقيا كانت على وعي بأن السكان يمثلون أكثر عوامل الإنتاج أهمية في ظل ظروفهم الخاصة. وعلى سبيل المثال فإن عدد الرعايا كان يعتبر بين «البمبيا» أهم من الأرض. كما تم التعبير عن الاتجاه نفسه بين «الشامبالا» في تنزانيا من خلال مثال يقول «الملك هو الناس».

ونجد أن قوة الأسرة بين «البانتالا» في غينيا تتجسد في عدد الأيدي

المتوفرة لزراعة الأرض، ولا جدال في أن كثيراً من الحكام الأفارقة ارتضوا تجارة الرقيق الأوروبية على اعتبار أنها تتفق مع مصالحهم الذاتية، غير أن نزح السكان لا يمكن أن يكون سوى كارثة للمجتمعات الأفريقية بكافة درجات المعقولية.

وقد تأثر النشاط الاقتصادي الأفريقي، بشكل مباشر وغير مباشر، نتيجة نقص السكان. وعلى سبيل المثال فإنه عندما كان ينخفض عدد سكان منطقة ما عن مستوى معين في بيئة توجد فيها ذبابة تسي تسي كانت تضطر القلة المتبقية إلى أن تهجر المنطقة. وأدى الاسترقاق، في واقع الأمر، إلى أن يخسر أولئك الناس معركتهم من أجل استئناس الطبيعة وإخضاعها-وهي معركة تعتبر أساس التنمية وكان العنف يعني غالبا انعدام الأمان. وأصبحت الفرصة التي قدمها تجار الرقيق الأوروبيون محركا رئيسا (على الرغم من أنه لم يكن الوحيد) لقدر كبير من العنف الاجتماعي بين جماعات أفريقية مختلفة وداخل مجتمعات بعينها. واتخذ ذلك العنف شكل الإغارة والخطف بدرجة أكبر من الحرب النظامية. وزادت هذه الحقيقة من عنصر الخوف والشك.

وفي القرن التاسع عشر أشارت كافة القوى الأوروبية، صراحة أو ضمنا، إلى إدراكها أن أوجه النشاط المرتبطة بعملية الاسترقاق لا تتفق وأغراض اقتصادية أخرى. وكان ذلك في الوقت الذي أرادت فيه بريطانيا، على وجه الخصوص، أن يقوم الأفريقيون بجمع محصول النخيل والمطاط وزراعة محاصيل زراعية للتصدير بدلاً من الرقيق. وكان من الواضح أن غارات خطف الناس لاسترقاقهم تتعارض تعارضا عنيفا مع هذا الهدف في غرب أفريقيا وشرقها ووسطها. وقد قبل بعض الأوروبيين هذه الحقيقة، قبل ذلك التاريخ بوقت طويل، عندما ارتبط الأمر بمصالحهم الذاتية. وعلى سبيل المثال قام البرتغاليون والهولنديون في القرن السابع عسر بالفعل بتثبيط همة تجارة الرقيق في ساحل العاج إدراكا منهم بأنها قد لا تتمشى مع تجارة الذهب. وعلى أي حال فإن الذهب كان قد تم اكتشافه في البرازيل في نهاية ذلك القرن. ومن ثم تضاءلت أهمية إمدادات الذهب من أفريقيا، وأصبح الأرقاء الأفارقة أكثر أهمية من الذهب في إطار النمط الأطلنطي بكامله. وكان يتم دفع الذهب البرازيلي مقابل الأرقاء الأفارقة في إهويده

(داهومي) وأكرا. وعند ذلك الحد بدأ الاسترقاق يقوض اقتصاد ساحل الذهب ويدمر تجارة الذهب. فالإغارة من أجل خطف الناس لاسترقاقهم قد جعلت من تعدين الذهب ونقله أمراً غير مأمون، وبرهنت غارات الاسترقاق على أنها أكثر ربحية من تعدين الذهب. وحسبما أشار أحد شهود العيان الأوروبيين بأنه «طالما أن إغارة واحدة موفقة يمكن أن تجعل أي مواطن غنياً بين عشية وضحاها، فإنهم شغلوا أنفسهم بالحرب والسرقة والنهب أكثر من انشغالهم بمواصلة عملهم القديم في استخراج الذهب وجمعه».

وحدث الانتقال، المشار إليه آنفاً، من تعدين الذهب إلى غارات الاسترقاق خلال فترة قصيرة فيما بين عامي 1700م و 1710م، حينما كان ساحل الذهب يقدم ما بين خمسة آلاف وستة آلاف من الرقيق سنوياً، مع نهاية القرن التاسع عشر، كان يتم تصدير أعداد أصغر من ذلك كثيرا من الأرقاء من ساحل العاج، لكن الخراب كان قد حل بالفعل. وتجدر الإشارة إلى أن الأوروبيين اتجهوا إلى أنحاء مختلفة من غرب أفريقيا ووسطها، وفي أوقات مختلفة، لكي يقوموا بدور الموردين الرئيسين للرقيق إلى الأمريكتين. ويعني ذلك أن كل قسم من الساحل الغربي الطويل فيما بين نهري السنغال وكونيني قد شهد، بالفعل، تجربة تجارة مكثفة للرقيق امتدت عدة سنوات بكل ما ينطوي عليه ذلك من عواقب، وعلاوة على ذلك فإنه توجد في تاريخ شرقي نيجريا، والكونغو، وشمالي أنجولا، وداهومي، فترات تمتد لعقود ظلت فيها صادرات الرقيق في حدود عدة آلاف سنويا. وكان معظم هذه المناطق يتمتع بمستوى من التطور المرتفع نسبياً في ظل السياق الأفريقي، إذ كانت هذه تمثل قوى رائدة داخل أفريقيا وكان يمكن لطاقاتها أن تتجه إلى تحسين وضعها الخاص، وتحسين وضع القارة في مجموعها. إن التحول إلى النشاطات الحربية وأعمال الخطف قد أثر بالضرورة في كافة فروع النشاط الاقتصادي وفي الزراعة بوجه خاص. وفي بعض الأحيان حدثت زيادة في إنتاج الغذاء في مواقع معينة لتوفير الإمدادات لسفن الرقيق. غير أن العواقب الشاملة للاسترقاق على النشاط الزراعي في غرب أفريقيا ووسطها وشرقها كانت سلبية، فقد تم سحب العمل من الزراعة وأصبحت الأوضاع غير مستقرة، وأصبحت داهومي تعاني من المجاعات في القرن التاسع

عشر في حين أنها كانت في القرن السادس عشر تقوم بتصدير الغذاء لبعض نواحي ما يعرف الآن باسم توجو. ويمكن للجيل الحالي من الأفريقيين أن يتذكر بسهولة أنه عندما ترك الرجال القادرون على العمل ديارهم في الفترة الاستعمارية كعمال مهاجرين أدى ذلك إلى قلب النظام الزراعي في موطنهم.. وغالبا ما أفضى ذلك إلى مجاعات. وتعتبر تجارة الرقيق، في نهاية الأمر، هجرة للعمل بأسلوب أكثر وحشية وتدميراً بمئات المرات

ويعتبر الاستخدام الأقصى للموارد الطبيعية والبشرية لأي بلد أحد الشروط الرئيسة لتحقيق تطور اقتصادي. وعادة ما يتطلب ذلك ظروفا سلمية، ولكن وجدت أوقات في التاريخ ازدادت فيها قوة بعض الجماعات الاجتماعية عن طريق الإغارة على جيرانها من أجل النساء، والماشية، وبعض السلع، لأنهم استخدموا «غنائم» الغارات حينذاك لمصلحة مجتمعاتهم. غير أن الاسترقاق في أفريقيا لم تكن له حتى قيمة تعويضية. فقد تم شحن المسترقين إلى الخارج بدلاً من استخدامهم داخل أي جماعة أفريقية لخلق الثروة من الطبيعة. وكان مجرد نتاج عرضي أن أدرك أفريقيون ممن جمعوا الأرقاء للأوروبيين، في بعض الأماكن، أنه من الأفضل أن يحتفظوا ببعض الأرقاء لأنفسهم. وعلى أي حال فقد منعت عملية الاسترقاق السكان المتبقين من العمل بشكل فعال في الزراعة والصناعة، كما أدت إلى استخدام صائدي عبيد محترفين ومحاربين للتدمير لا للبناء، وبغض النظر عن الجانب الأخلاقي لتجارة العبيد الأوروبية وما أحدثته من معاناة بالغة فإنها كانت غير معقولة كلبا من الناحية الاقتصادية من زاوية التطور الأفريقي.

وتحقيقا لأغراض معينة لا بد من أن نكون أكثر تحديداً، وأن نتحدث عن تجارة الرقيق لا بالمدلول العام على نطاق القارة، وإنما علينا أن نشير بالأحرى إلى التأثيرات المتباينة في مناطق عديدة. إن الكثافة النسبية لغارات الاسترقاق في نواح مختلفة معروفة جيداً. وقد تم استعباد بعض شعوب جنوب أفريقيا من جانب البوير، كما جرى أيضا استعباد بعض مسلمي شمال أفريقيا من جانب أوروبيين مسيحيين. غير أن هذه لم تكن سوى أحداث قليلة الأهمية. أما المناطق سيئة السمعة بدرجة أكبر، فيما يتعلق بالصادرات البشرية، فإنما تتمثل أولا في غرب أفريقيا بدءاً من السنغال حتى أنجولا على امتداد حزام يبلغ حوالي مائتي ميل داخل تلك

المناطق. وتتمثل ثانيا في ذلك القسم من شرق أفريقيا الوسطى الذي يشمل الآن تنزانيا، وموزمبيق، ومالاوي، وشمال زامبيا وشرقي الكونغو، بالإضافة إلى ذلك يمكننا أن نضع فروقا أكثر دقة في داخل كل منطقة من هذه المناطق.

ربما يبدو، بالتالي، أن تجارة الرقيق لم تؤثر تأثيراً سلبيا في تنمية بعض أنحاء أفريقيا. ويعود ذلك، ببساطة، إلى عدم وجود صادرات، أو أنها كانت في مستوى منخفض. وعلى أي حال فإنه ينبغي تبني الرأي القائل إن تجارة الرقيق الأوروبية كانت من عوامل تخلف القارة في مجموعها، لأنه لن يترتب على ذلك القول إن المناطق الأفريقية التي لم تتاجر في الرقيق مع أوروبا كانت بعيدة تماماً عن أي تأثيرات مارستها أوروبا. فقد اخترقت تجارة السلع الأوروبية أعماق المناطق الداخلية للقارة. (والأهم من ذلك) هو أن توجه مناطق شاسعة من القارة نحو الصادرات البشرية كان ينطوي على استبعاد التفاعلات الإيجابية الأخرى. ويمكن استيعاب الفرضية السابقة استيعابا كاملا عن طريق بعض المقارنات. ففي أي اقتصاد معين نجد أن المكونات المختلفة تعكس مدى صلاح مكونات أخرى. وبالتالي فإنه عندما يوجد كساد في أحد القطاعات فلا مفر من أن ينتقل هذا الكساد إلى قطاعات أخرى بدرجة ما. وبالمثل فإنه عندما يوجد رواج في أحد القطاعات فإن القطاعات الأخرى تفيد من ذلك. وإذا ما نظرنا إلى العلوم البيولوجية سنجد أن الذين يدرسون علم تأثير البيئة في الكائنات يدركون أن تغيرا مفرداً مثل اختفاء نوع ما من القواقع يمكن أن يفضي إلى ردود أفعال إيجابية أو سلبية في مجالات تبدو، من الناحية الظاهرية، غير مرتبطة بذلك. ولا بد من أن بعض أجزاء أفريقيا التي ظلت «حرة» وبعيدة عن اتجاهات تصدير الأرقاء قد تأثرت بتلك الاضطرابات الضخمة وبأساليب ليس من السهل إدراكها، لأن القضية هنا تتعلق بما كان يمكن أن يحدث.

إن أسئلة افتراضية مثل «ما الذي كان يمكن أن يحدث إذاً...؟! تقضي أحيانا إلى تخمينات غير معقولة. ولكن من المشروع تماما ومن الضروري للغاية أن نسأل: «ما الذي كان سيحدث في باروتسلاند (جنوب زامبيا) إذا لم تكن هناك تجارة رقيق شملت امتداد حزام أفريقيا الوسطى الذي يقع مباشرة شمال باروتسلاند؟». «وما الذي كان يمكن أن يحدث في بوغندا لو

أن أهالي كاتنجا قد ركزوا على بيع النحاس إلى الباجاندا بدلاً من بيع الرقيق إلى الأوروبيين؟»

لقد أرغم البريطانيون أبناء أفريقيا خلال المرحلة الاستعمارية على أن يغنوا:

احكمي يا بريطانيا، يا بريطانيا احكمي الأمواج
والبريطانيون لن ولن ولن يكونوا عبيداً.

وبدأ البريطانيون أنفسهم يغنون هذا اللحن في بداية القرن الثامن عشر أثناء ذروة استخدام الأفارقة كعبيد «فما الذي كان يمكن أن يكون عليه مستوى تطور بريطانيا لو أن ملايين من البريطانيين قد اضطروا للعمل كرقيق خارج بلادهم طوال فترة أربعة قرون؟». وإذا افترضنا، علاوة على ذلك، أنه لم يكن ممكنا أن يكون هؤلاء عبيداً فإن باستطاعة المرء أن يتصور التأثير المحتمل في تطورهم إذا ما كانت القارة الأوروبية ذاتها قد استعبدت. ولو كان قد حدث ذلك فإنه كان لا بد من أن يتم استعباد أقرب الجيران من نطاق التجارة المثمرة مع بريطانيا. ومع ذلك فإن التجارة بين الجزر البريطانية وجهات أخرى مثل البلطيق والبحر الأبيض المتوسط يتم النظر إليها بإجماع الباحثين على أنها كانت المحرك المبكر للاقتصاد البريطاني في أواخر المرحلة الإقطاعية وأوائل المرحلة الرأسمالية، أي حتى قبل عصر التوسع فيما وراء البحار.

ويتمثل أحد الأساليب التي يستخدمها الآن بعض الدارسين الأوروبيين (بما في ذلك الأمريكيون) في القول إن تجارة الرقيق الأوروبية كانت، بلا جدال، شراً أخلاقيا، لكنها كانت مفيدة اقتصاديا لأفريقيا. وينبغي أن نشير، باختصار شديد، إلى بعض تلك المجادلات لتوضيح مدى ما تتسم به من سخف، وتقول إحدى الحجج، التي كثيرا ما يتم التركيز عليها، إن الحكام الأفارقة وأشخاصاً آخرين قد حصلوا على سلع أوروبية مقابل عبيدهم، وأن تلك هي طريقة تحقيق الأفارقة «للثروة». ويعجز مثل هذا الافتراض على أن يضع في اعتباره حقيقة أن واردات أوروبية عديدة كانت تنافس منتجات أفريقية تحاول البقاء، كما يعجز عن أن يضع في الاعتبار حقيقة أخرى مؤداها أنه لم توجد مادة واحدة ضمن القائمة الطويلة للمواد الأوروبية من النوع الذي يدخل في العملية الإنتاجية، وكانت بالأحرى عبارة

عن مواد تستهلك بسرعة أو يستغني عنها لعدم نفعها. ويتغافل ذلك الافتراض أيضا، بشكل مذهل، عن أن معظم الواردات كانت من أردأ نوعية حتى كسلع استهلاكية-خمور رخيصة وبارود رخيص، وأوان وغلايات بها خروم كثيرة، وخرز، وأصناف أخرى عبارة عن نفايات-.

واستكمالا لتلك الحجج يجري الزعم بأن ممالك أفريقية معينة أصبحت قوية اقتصاديا وسياسيا نتيجة التجارة مع الأوروبيين. ويقدمون أمثلة على ذلك أكبر ممالك غرب أفريقيا مثل أوبو، وبنين، وداهومي، وأشانتي. وقد كانت أوبو وبنين مملكتين عظيمتين قبل أن تقيما علاقات مع الأوروبيين بوقت طويل. وبينما أصبحت كل من داهومي وأشانتي أكثر قوة خلال مرحلة تجارة الرقيق الأوروبية فإن جذور منجزاتهما ترجع إلى سنوات مبكرة عن ذلك كثيراً. وعلاوة على ذلك-وهذه مغالطة أساسية في حجج المدافعين عن تجارة الرقيق-فإن الحقيقة القائلة إن دولة أفريقية معينة ازدادت قوة في الفترة التي قامت فيها ببيع المسترقين إلى الأوروبيين لا يمكن أن نعزوها، بشكل تلقائي، إلى فضل تجارة الرقيق. فإن وباء الكوليرا يمكن أن يقتل آلافا في بلد ما ومع ذلك يتزايد عدد السكان. ومن الواضح أن الزيادة تحدث هنا على الرغم من وباء الكوليرا وليس بسببه. ويغيب هذا المنطق البسيط عن أولئك الذين يتحدثون عن فائدة تجارة الرقيق الأوروبية لأفريقيا. وإن الاتجاه التدميري لتجارة الرقيق يمكن إثباته بوضوح، فحيثما بدا أن دولة ما قد حققت تقدما في عصر تجارة الرقيق فإننا يمكن أن نستنتج، ببساطة، أنها حققت ذلك على الرغم من الآثار المعاكسة لعملية كانت أكثر تدميراً من وباء الكوليرا. وهذه هي الصورة التي تتشكل نتيجة أي دراسة تفصيلية لداهومي على سبيل المثال. وعلى الرغم من أن داهومي، في التحليل الأخير، قد بذلت كل ما في وسعها للتوسع العسكري والسياسي في الوقت الذي كانت لا تزال فيه مرتبطة بتجارة الرقيق فإن هذا الشكل من النشاط الاقتصادي قد أدى إلى تقويض قاعدتها الاقتصادية تقويضا خطيرا وتركها في حال بالغة السوء.

وهناك بعض الحجج عن المزايا الاقتصادية التي عادت على أفريقيا من تجارة الرقيق الأوروبية التي لا تتعدى القول إن تصدير ملايين المسترقين كان وسيلة لتجنب المجاعة في أفريقيا. وإن أي محاولة للرد على ذلك تعتبر

شيئا مؤلماً ومضيعة للوقت. ولكن يوجد شكل أكثر دهاء بعض الشيء لهذه الحجة ذاتها قد يستحق الرد. ونعني بذلك الزعم أن أفريقيا قد كسبت لأنها حصلت من خلال عملية تجارة الرقيق على محاصيل غذائية جديدة من القارة الأمريكية، وأصبحت من السلع الرئيسة في أفريقيا. وتتمثل المحاصيل المعنية هنا في الذرة والمنيهوت اللتين أصبحتا سلعا أساسية في أفريقيا في أواخر القرن التاسع عشر وفي القرن الراهن. غير أن انتشار المحاصيل الغذائية يعتبر من أكثر الظواهر شيوعا في التاريخ البشري. ولم تظهر معظم المحاصيل إلا في قارة واحدة فحسب. ثم أدى الاتصال الاجتماعي إلى انتقالها إلى أنحاء أخرى من العالم. ولم يكن لتجارة العبيد أي أثر خاص في مجال انتشار المحاصيل-إذ إن أبسط أشكال التجارة كان يفضي إلى النتيجة ذاتها. وفي يومنا هذا نجد أن لدى الإيطاليين أغذية من القمح (صلبة) مثل الاسباجتي والمكرونة تعتبر سلعا أساسية، بينما يستخدم معظم الأوروبيين البطاطس. وقد أخذ الإيطاليون فكرة الأغذية من طراز الاسباجتي عن المكرونة الصينية بعد أن عاد ماركو باولو من رحلته إلى هناك، بينما نقل الأوروبيون البطاطس عن الهنود الأمريكيين. وفي كلتا الحالتين لم يتعرض الأوروبيون للاسترقاق قبل أن يتمكنوا من الحصول على مزية تعتبر ميراثا مشروعا للبشرية. ومع ذلك يقولون للأفريقيين إن تجارة الرقيق الأوروبية قد أدت إلى تطويرهم بجلبها الذرة والمنيهوت.

ولقد أخذت كافة الآراء التي ناقشناها هنا عن كتب ومقالات نشرت مؤخرا، وهي ثمرة بحوث في جامعات بريطانية وأمريكية رئيسة. ومن المحتمل أنها ليست أكثر الآراء شيوعا حتى بين الدارسين البورجوازيين الأوروبيين، لكنها تمثل اتجاها متناميا من المحتمل أن يصبح المعتقد الجديد المقبول في البلدان الرأسمالية الاستعمارية. ويتفق هذا، إلى حد كبير، مع صراع أوروبا ضد مواصلة تصفية الاستعمار في أفريقيا اقتصاديا وفكريا. ومن الأفضل، من زاوية معينة، أن نتجاهل مثل ذلك، وأن نبتعد بشبابنا عن أذاه. ولكن لسوء الحظ نجد أن بعض جوانب تخلف أفريقيا الراهن يتمثل في سيطرة الناشرين الرأسماليين والدارسين البورجوازيين على المسرح وقيامهم بتشكيل الآراء على نطاق العالم. ولهذا السبب فإن تلك الكتابات

التي تبرر تجارة الرقيق لا بد من أن يتم فضحها بوصفها دعاية بورجوازية عنصرية لا صلة لها بالواقع أو المنطق. والقضية هنا ليست مجرد قضية تاريخية، وإنما تتعلق بالنضال التحرري الراهن في أفريقيا.

الركود التقني وتشويه الاقتصاد الأفريقي في مرحلة الاستعمار.

لقد أشرنا من قبل، بالفعل، إلى أن التكنولوجيا الأوروبية في القرن الخاص عشر الميلادي لم تكن متفوقة تماما على مثيلاتها في أنحاء أخرى من العالم. وكانت هناك سمات خاصة معينة تميزت بها أوروبا عن غيرها بدرجة كبيرة-مثل الشحن البحري ثم المدافع «بدرجة أقل»-وكان على الأوروبيين الذين يتاجرون مع أفريقيا أن يستفيدوا من السلع الاستهلاكية الآسيوية والأفريقية، وهو أمر يوضح أن نظامهم الإنتاجي لم يكن متفوقاً على نحو قاطع. ومما يثير الانتباه، بوجه خاص، أن الأوروبيين اعتمدوا بشكل مكثف، في القرون المبكرة للتجارة، على المنسوجات الهندية من أجل إعادة بيعها في أفريقيا. كما قاموا أيضا بشراء المنسوجات من أنحاء مختلفة من ساحل غرب أفريقيا لإعادة بيعها في أماكن أخرى. وكانت مراكش وموريتانيا، وسينيجامبيا، وساحل العاج، وبنين، ويوربالاند، ولوانجو بلدانا مصدرة لأجزاء أخرى من أفريقيا-من خلال وسطاء أوروبيين-. ومع ذلك فمع حلول وقت دخول أفريقيا العصر الاستعماري حدث تركيز كامل تقريبا على تصدير القطن الخام واستيراد الأقمشة القطنية المصنعة. ويرتبط هذا الانقلاب الملحوظ بالتقدم التكنولوجي في أوروبا، وركود التكنولوجيا في أفريقيا بسبب التجارة ذاتها مع أوروبا.

إن إنتاج المنسوجات في العالم قد مر بمرحلة الأنوال اليدوية والإنتاج الحرفي الصغير. وكان ذلك هو النموذج العام في أفريقيا، وآسيا، وأوروبا حتى القرن السادس عشر، بل إن صناع المنسوجات الآسيويين كانوا الأكثر مهارة في العالم. وتعتبر الهند المثال الكلاسيكي حيث استخدم البريطانيون كل ما في حوزتهم من وسائل لقتل صناعة النسيج حتى يمكن تسويق الأقمشة البريطانية في كل مكان، بما في ذلك الهند ذاتها. وفي أفريقيا لم يكن الوضع بمثل هذا الوضوح. ولم يستلزم القضاء على إنتاج الأقمشة الأفريقية كثيراً من الجهد المتعمد من جانب الأوروبيين، لكن الاتجاه كان واحداً. وقد

أفادت أوروبا تكنولوجيا من صلاتها التجارية الخارجية، بينما عجزت أفريقيا عن أن تفيد، بل خسرت بالفعل. ففي أواخر القرن الثامن عشر ظهرت في إنجلترا اختراعات وابتكارات حيوية بعد أن تمت إعادة استثمار أرباح التجارة الخارجية. ولا جدال في أن الآلات الجديدة كانت تمثل توظيف رأس المال الأولى الذي تراكم في التجارة والرقيق. وقد دعمت التجارة الهندية والأفريقية صناعة بريطانيا. وهي الصناعة التي سحقت بدورها أي صناعة وجدت فيما يسمى الآن البلدان المتخلفة.

وكان طلب أفريقيا على الأقمشة يتزايد بسرعة في القرون الخامس عشر، والسادس عشر، والسابع عشر، حتى أنه كانت هناك سوق لكافة الأقمشة المنتجة محليا، كما وجدت فرصة أمام الواردات من أوروبا وآسيا. غير أن الصناعة الأوروبية، التي توجهها طبقة رأسمالية مولعة بالربح، زادت طاقتها الإنتاجية على نطاق واسع عن طريق تسخير طاقة الرياح، والمياه، والفحم. واستطاعت صناعة الأقمشة الأوروبية أن تقلد النماذج الهندية والأفريقية الشائعة، وأن تحل بدلا منها في نهاية الأمر. وقد نجح الأوروبيون، في النهاية، في وضع حد لتوسع صناعة الأقمشة الأفريقية عن طريق فرض حصار على توزيع الأقمشة حول شواطئ أفريقيا من جانب، وعن طريق إغراق المنتجات الأفريقية باستيراد الأقمشة على نطاق واسع من جانب آخر.

تتضافر عوامل اجتماعية عديدة متباينة لتحدد متى يبدأ مجتمع معين الانتقال من تكنولوجية الحرف صغيرة النطاق إلى تجهيزات تم تصميمها لتسخير الطبيعة حتى يصبح العمل أكثر فعالية. ويتمثل أحد تلك العوامل الرئيسة في وجود طلب على منتجات أكثر مما يمكن صناعته يدويا. ومن ثم يصبح مطلوبا من التكنولوجيا أن تستجيب لاحتياج اجتماعي محدد مثل الاحتياج إلى الأقمشة-. وعندما أصبحت الأقمشة الأوروبية سائدة في السوق الأفريقية فإن ذلك كان يعني حرمان المنتجين الأفارقة من الطلب المتزايد. ولم يعد أمام المنتجين الحرفيين سوى التخلي عن مهنتهم في مواجهة الأقمشة الأوروبية الرخيصة المتاحة أو مواصلة العمل بالأدوات الصغيرة نفسها التي يتم تشغيلها يدويا لصناعة تصميمات ونماذج للأسواق المحلية. وبالتالي وجد ما يمكن تسميته «التوقف التكنولوجي» أو الركود

التقني، بل وجد في بعض الحالات ارتداد حيث نسى الناس حتى التقنيات البسيطة لآبائهم. وإن هجر عمليات صهر الحديد التقليدية في معظم أنحاء أفريقيا ربما يشكل أكثر الأمثلة أهمية للارتداد التكنولوجي.

إن التنمية تعني القدرة على النمو اعتماداً على الذات. كما تعني ضرورة أن يحرز أي اقتصاد تقدما يساعد بدوره على حفز مزيد من التقدم. وتعتبر خسارة الصناعة والمهارة في أفريقيا محدودة للغاية إذا جرى قياسها من زاوية المنجزات العلمية الحديثة، أو حتى بمستويات إنجلترا في أواخر القرن الثامن عشر. ومع ذلك ينبغي أن نضع في الاعتبار أن التراجع في إحدى المراحل يعني استحالة المضي إلى مرحلة أبعد. فعندما يضطر أي شخص إلى ترك المدرسة بعد عامين فقط من التعليم الابتدائي فلا يمكن أن يعيبه أنه أقل نموا من الناحية الأكاديمية والفكرية من شخص أتيحت له فرصة مواصلة الدراسة حتى المستوى الجامعي. وإن ما وجهته أفريقيا خلال القرون المبكرة للتجارة يتمثل، على وجه التحديد، في فقدان فرصة التنمية، وهو أمر بالغ الأهمية.

وتعتبر روح البحث العلمي وثيق الصلة بعملية الإنتاج إحدى السمات المرتبطة بالتقدم التكنولوجي، فإن ذلك يفضي إلى الاختراع والابتكار. وقد كان ذلك هو الحال إلى حد كبير خلال فترة التطور الرأسمالي في أوروبا. ويشدد المؤرخون، بدرجة كبيرة، على روح الاختراع لدى الإنجليز في القرن الثامن عشر، كما أن المجتمعات الاشتراكية لم تترك المخترعات لمجرد المصادفة أو الحظ الطيب، فهي تنمي، بشكل فعال، الميل للابتكار. ففي جمهورية ألمانيا الديمقراطية أنشأ الشباب في عام 1958 م «معرض المبتكرين الشبان»، وهو ما يمثل الإبداع الفكري من جانب الشباب الاشتراكي. وفي خلال عشر سنوات تم تقديم ما يزيد على ألفي اختراع جديد إلى ذلك المعرض. لكننا نجد أن الصلة بين أفريقيا وأوروبا، بدءاً من القرن الخامس عشر الميلادي فصاعداً، قد أدت إلى عرقلة روح الابتكار التكنولوجي هذه سواء بشكل مباشر أو غير مباشر.

وشكلت تجارة الرقيق الأوروبية عقبة مباشرة حينما نقلت ملايين الشبان والبالغين ممن يشكلون العوامل البشرية التي يبزغ من بينها الابتكار. أما أولئك الذين بقوا في المناطق التي تضررت بشدة بسبب الرقيق فقد انشغلوا

بحريتهم أكثر من انشغالهم بتحسينات الإنتاج. وعلاوة على ذلك فإن أكثر الأفارقة نشاطا في غرب أفريقيا أو وسطها أو شرقها كانوا يهتمون بالتجارة أكثر من اهتمامهم بالإنتاج، وذلك بسبب طبيعة الصلات مع أوروبا. ولا يمكن لمثل هذا الوضع أن يؤدي إلى إدخال تحسينات تكنولوجية. فقد أصبحت أكثر الجماعات فعالية، في منطقة شاسعة من أفريقيا، مرتبطة بتجارة خارجية. ويبرز هنا الوسطاء الأفرو/ برتغاليون في غينيا العليا، ونساء سوق آكان، وتجار أرو في موزمبيق، والسواحليون، والوانياموبزيون بشرق أفريقيا. وتمثلت تجارتهم في تصدير العاج والمسترقين. ولم يكن ذلك يحتاج إلى اختراع آلات. وكانوا بالإضافة إلى ذلك، وكلاء لتوزيع الواردات الأوروبية.

عندما كانت بريطانيا القوة الاقتصادية الرئيسة في العالم كان من المألوف أن يشار إليها بوصفها أمة أصحاب المحلات التجارية، لكنهم كانوا ينتجون بأنفسهم معظم السلع الموجودة في محلاتهم. وخلال صراعهم مع المشاكل التي طرحها الإنتاج توصل فنيوهم إلى اختراعات عديدة، وفي أفريقيا لم تستطع الجماعات التجارية أن تقدم أي إسهام لتحسين التكنولوجيا لأن دورها وانشغالها أبعدا عقولها وطاقاتها عن مجال الإنتاج.

وبغض النظر عن نزعة الابتكار فإننا ينبغي أن نتناول أيضا قضية استعارة التكنولوجيا. فعندما يجد أي مجتمع أنه متخلف من الناحية التكنولوجية عن الآخرين، مهما كان سبب تخلفه، فإنه يلحق بهم لا عن طريق الاختراعات المستقلة، بالدرجة الأولى، وإنما عن طريق الاستعارة. ولا جدال في أن قدراً قليلا للغاية من اختراعات الإنسان العلمية الرئيسة هو الذي قد تم اكتشافه بشكل منفصل في أماكن مختلفة بواسطة شعوب مختلفة. وبمجرد أن تتم معرفة أي قاعدة أو أي أداة فإنها تنتشر أو تنتقل إلى شعوب أخرى. فما هو السبب إذاً في فشل التكنولوجيا الأوروبية في شق طريقها إلى أفريقيا خلال قرون عديدة من الاتصال بين القارتين؟ إن السبب الرئيس يتمثل في أن طبيعة التجارة الأفرو/ أوروبية ذاتها كانت غير مواتية لانتقال الأفكار والتقنيات الإيجابية من النظام الرأسمالي الأوروبي إلى نظام الإنتاج الإفريقي السابق على الرأسمالية (المشاعي، والإقطاعي، وما قبل الإقطاعي).

ولقد كانت اليابان هي المجتمع غير الأوروبي الوحيد الذي استعار من أوروبا، بشكل فعال، وأصبح رأسماليا. وكانت اليابان، في القرن التاسع عشر، مجتمعا إقطاعيا عالي التطور، بالفعل، يتقدم نحو أشكاله الرأسمالية الخاصة. كما أن شعبها لم يتم استعباده أو استعماره من قبل الأوروبيين. وكانت علاقاتها التجارية الخارجية مواتية تماماً. وعلى سبيل المثال فقد كان يتوفر لصناع النسيج اليابانيين حافز يتمثل في سوقهم الداخلية المتنامية علاوة على بعض أسواق خارجية في آسيا وأوروبا. وفي ظل تلك الظروف استعارت الطبقة الرأسمالية اليابانية الفتية (بما في ذلك كثير من كبار ملاك الأراضي الإقطاعيين السابقين) التكنولوجيا من أوروبا وطوعتها بنجاح قبل نهاية القرن التاسع عشر. ويعني استخدامنا هذا المثال من خارج أفريقيا أننا نود التأكيد على أنه لكي تحصل أفريقيا على التكنولوجيا الأوروبية كان لا بد من أن يأتي الطلب من داخل أفريقيا، وغالبا من طبقة أو جماعة تأمل أن تحقق ربحا من التكنولوجيا الجديدة. وكان لا بد من أن تتوفر أيضا رغبة الأوروبيين في نقل التكنولوجيا فضلا عن قدرة البنى الاقتصادية/ الاجتماعية الأفريقية على استخدام هذه التكنولوجيا وإضفاء الطابع الذاتي عليها.

ولم يكن اصطياد الأفيال وخطف الناس لاستعبادهم في أفريقيا يغري عادة بأي طلب لأي تكنولوجيا سوى الأسلحة النارية. وكانت اتجاهات النشاط الاقتصادي المقيدة بالتجارة الخارجية إما مدمرة مثلما كان الاسترقاق بالفعل، وإما أنها كانت تتسم، في أفضل الأحوال، بطابع استخراجي بحت مثل الحصول على العاج أو قطع أشجار أخشاب الكامبي. ولذلك لم يكن هناك أي احتياج لدعوة مهارات أوروبية. فإن احتياج الاقتصاديات الأفريقية لمثل هذه المهارات كان محدودا للغاية ما لم يتم التوقف الكامل لتلك الأنماط السلبية للصادرات. وثمة حقيقة هامة نادرا ما يلقي الضوء عليها، وتتمثل في أن حكاماً أفريقيين عديدين في أنحاء مختلفة من القارة كانوا يدركون الموقف بوضوح وسعوا إلى تكنولوجيا أوروبية من أجل التطور الداخلي وهو ما كان يعني البديل لتجارة الرقيق.

وقد تجاهل الأوروبيون عن عمد الطلبات الأفريقية الداعية إلى ضرورة أن تضع أوروبا مهارات وتقنيات معينة تحت تصرفهم. وكان ذلك أحد

عناصر الوضع في الكونغو في أوائل القرن السادس عشر، والذي سبقت الإشارة إليه بالفعل، كما حدث ذلك في أثيوبيا أيضا على الرغم من أنها لم تشهد تجارة في الرقيق مع الأوروبيين. وقد وصلت بعثة دبلوماسية برتغالية إلى البلاط الأثيوبي عام 1520م. وبعد أن فحص الإمبراطور ليبنا دينجل السيوف، والبنادق، والأقمشة، والكتب، ومواد برتغالية أخرى شعر بالاحتياج إلى إدخال المعرفة التقنية الأوروبية إلى أثيوبيا. وقد كانت هناك أيضا مراسلات بين الإمبراطور وحكام أوروبيين، مثل عمانويل الأول، وجون الثالث من ملوك البرتغال، والبابا ليو العاشر، طلب خلالها مساعدة أوروبية للصناعة الأثيوبية، وظلت الطلبات الأثيوبية، بهذا الخصوص، تتكرر حتى وقت متأخر في القرن التاسع عشر دون أن تلقى إلا القليل من النجاح أو لا تلقى أي نجاح مطلقا.

وظهر في النصف الأول من القرن الثامن عشر مثالان آخران لحكام أفارقة أدركوا قيمة التكنولوجيا الغربية، وقد عبرا عن تفضيلهما المهارات الفنية على سفن العبيد. فعندما سعى «أجاجا ترودو» حاكم داهومي إلى إيقاف تجارة الرقيق قام بتوجيه نداء إلى الحرفيين الأوروبيين وأرسل سفيراً إلى لندن لهذا الغرض. كما أن أحد الأوروبيين الذين كانوا يعيشون في بلاط داهومي في أواخر عشرينات القرن الثامن عشر قد أخبر مواطنيه بأنه «إذا أراد أي خياط أو نجار أو حداد أو أي صاحب حرفة أخرى من الرجال البيض، الذين يملكون حريتهم، الحضور إلى هنا فإنه سوف يلقى تشجيعا عظيما». كما أن «أوبوكو وير» الاشانتي (1720م-1750 م) طلب من الأوروبيين إقامة مصانع ومعامل تقطير في أشانتي، لكنه لم يجد أي استجابة.

وبالمقارنة بتاريخ اليابان فإنه ينبغي أن نشير إلى أن الطلبات الأولى للمساعدة التقنية جاءت من إمبراطوريتي أثيوبيا والكونغو اللتين كانتا في القرن السادس عشر في مستوى يمكن مقارنته، بلا جدال، بمستوى أغلبية الدول الإقطاعية الأوروبية، مع استثناء هام يتمثل في أنهما لم تنتجا بعد بذور الرأسمالية. وخلال القرن الثامن عشر أصبحت الدول الأفريقية العظمى في داهومي وأشانتي دولا بارزة. وقد انتقلت من المرحلة المشاعية، وتميزت بأحد أشكال التدرج الاجتماعي الطبقي علاوة على التخصص في

كثير من أوجه النشاط مثل صياغة الذهب، وتشكيل الحديد، وصناعة الأقمشة، وأبدى مجتمع الأشانتي في ظل «أوبوكو وير» بالفعل، قدرة على التوصل إلى ابتكارات، وذلك بمعالجة الحرير المستورد عن طريق حل نسيجه وخلط خيوطه بالقطن من أجل نسج أقمشة «كنت» الشهيرة وبكلمات أخرى فإن تلك المجتمعات الأفريقية لم تواجه أي صعوبة في امتلاك ناصية مهارات تقنية أوروبية، وعبور الفجوة الضيقة نسبيا التي كانت قائمة بينها وبين أوروبا.

وبعد أن دخلت أوروبا في القرن التاسع عشر أبدت عدم الاكتراث نفسه تجاه طلبات أفريقيا للمساعدة العملية على الرغم من أن الحكام الأفارقة والرأسماليين الأوروبيين كانوا يتحدثون عن استبدال تجارة الرقيق. وفي أوائل القرن التاسع عشر قام أحد ملوك كالابار «في شرق نيجيريا» بالكتابة إلى البريطانيين من أجل إقامة معمل لتكرير السكر، وفي حوالي 1804م بلغت الجسارة بالملك «اداندوزان» حاكم داهومي إلى حد أن يطلب مصنعا للأسلحة النارية، وفي ذلك التاريخ كانت أجزاء عديدة من غرب أفريقيا تنهمك في حروب بأسلحة نارية أوروبية وبارود أوروبي. وانتشر في داهومي مثل يقول: «إن من يصنع البارود يكسب الحرب». وهو ما يمثل رؤية بعيدة النظر بأن الأفارقة لابد من أن يسقطوا أمام تفوق الأوروبيين في ميدان تكنولوجيا التسلح، وقد أدرك الأوروبيون بدورهم إدراكا كاملاً بالطبع، أن تكنولوجيا التسلح لديهم كانت حاسمة. ولم يكن هناك أدنى فرصة لأن يوافقوا على أن يتعلم الأفارقة صناعة الأسلحة النارية والذخائر.

ولم تكن أوضاع التجارة الأفريقية مع أوروبا مواتية لخلق طلب أفريقي مطرد على تكنولوجيا ترتبط بالتنمية. بل عندما تم طرح هذا الطلب تجاهله الرأسماليون أو رفضوه. وعلاوة على ذلك فلم يكن من مصلحة الرأسمالية أن تنمو أفريقيا، وفي أزمنة أحدث رفض الرأسماليون في الغرب بناء سد نهر فولتا لغانا في عهد كوامي نكروما حتى تحققوا من أن تشيكوسلوفاكيا ستقوم بالمهمة، كما أنهم رفضوا بناء السد العالي لمصر. وكان على الاتحاد السوفيتي أن يتقدم لإنجاز ذلك. وفيما يتعلق بوضع مماثل قاموا بوضع العراقيل أمام تشييد خط للسكك الحديدية من تنزانيا إلى زامبيا. وتقدمت دولة الصين الاشتراكية لتشييده تعبيرا عن تضامنها مع العمال والفلاحين

الأفارقة بطريقة عملية. وان طرح القضية بأسرها في أبعادها التاريخية يتيح أن ندرك أن الرأسمالية كانت تعرقل على الدوام التطور التكنولوجي في أفريقيا، كما كانت تمنع وصول التكنولوجيا الخاصة بها إلى أفريقيا. وكما سوف نرى في قسم لاحق فإن الرأسمالية لم تنقل إلى أفريقيا سوى تلك الجوانب المحدودة من ثقافتها المادية التي كانت ضرورية لتحقيق استغلال أكثر حدة، غير أن الاتجاه العام للرأسمالية تمثل في إفقار أفريقيا في مجال التكنولوجيا.

وكان لتجارة الرقيق الأوروبية وتجارة ما وراء البحار بشكل عام ما يعرف «بالتأثيرات المضاعفة» على تطور أوروبا بمعنى إيجابي للغاية. ويعني ذلك أن المنافع الناتجة عن الصلات الخارجية قد امتدت إلى مجالات عديدة للحياة الأوروبية لا ترتبط مباشرة بالتجارة الخارجية، وأن المجتمع بأسره كان مجهزا بشكل جيد لتطوره الداخلي الخاص. وتمثل أفريقيا وضعا يخالف ذلك تماما. ولا يرتبط ذلك بالمجال الحاسم للتكنولوجيا فحسب، وإنما أيضا فيما يتعلق بحجم كل اقتصاد من اقتصاديات أفريقيا وهدفه. ففي ظل العمليات الطبيعية للتطور نجد أن كل اقتصاد الاقتصاديات يتوسع باطراد إلى درجة أن يندمج اقتصادان مجاوران، بعد فترة، في اقتصاد واحد، وبهذه الطريقة، على وجه التحديد، جرى خلق الاقتصاديات القومية في دول غرب أوروبا خلال الاندماج التدريجي لاقتصاديات كانت ذات يوم ذات طابع إقليمي منفصل. وقد ساعدت التجارة مع أفريقيا أوروبا، بالفعل، على أن تلتحم، بشكل أوثق، اقتصاديات قومية مختلفة، بينما ظهر في أفريقيا خراب وتفكك على المستوى المحلي. وفي الوقت نفسه نجد أن كل اقتصاد محلى قد كف عن التوجه كليا أو حتى بشكل أولي نحو تلبية احتياجات سكانه، وسواء أدرك الأفارقة على وجه الخصوص ذلك أم لا، فإن مجهوداتهم الاقتصادية كانت تخدم مصالح خارجية مما جعلهم يعتمدون على تلك القوى الخارجية التي توجد قاعدتها بغرب أوروبا. وبهذه الطريقة تم دفع الاقتصاد الأفريقي في مجموعه بعيدا عن مساره السابق للتطور، وأصبح اقتصاداً مشوهاً.

وأصبح من المعروف جيداً الآن أن من بين الأسباب الرئيسة التي تحول دون سهولة تحقيق تصنيع حقيقي في أفريقيا اليوم ما يتمثل في ضآلة

حجم سوق السلع الصناعية في أي بلد على حدة. كما لا يوجد أي تكامل للأسواق عبر مناطق شاسعة في أفريقيا. وإن نوعية علاقة أفريقيا مع أوروبا قد مضت منذ البداية الأولى في اتجاه مضاد لتكامل الاقتصاديات المحلية. وقد تحطمت بعض الروابط التي كانت قائمة بين أقاليم القارة بعد القرن الخامس عشر الميلادي بسبب التجارة الأوروبية. وظهرت أمثلة عديدة على ذلك بدءاً من ساحل غرب أفريقيا حتى أنجولا. فقد كانت التجارة الأوروبية أكثر رواجا في تلك النواحي. كما أن السجل المكتوب المتبقي يشير أيضا إلى ما هو أبعد من ذلك.

وحينما وصل البرتغاليون إلى المنطقة التي تقع بها غانا الحديثة في سبعينات القرن الخامس عشر الميلادي لم يكن لديهم سوى سلع محدودة لتقديمها للسكان مقابل الذهب الذي كان مطمع الأوروبيين. وعلى أي حال فقد استطاعوا أن يشحذوا من بنين في نيجيريا إمدادات من المنسوجات القطنية، والخرز، وإناث الرقيق، أي ما كان يمكن بيعه على ساحل الذهب. وكان البرتغاليون يلبون أي طلب في ساحل الذهب، مما يوحي بوجود تجارة سابقة بين سكان بنين وسكان ساحل الذهب مثل الآكان بوجه خاص. وكان الآكان ينتجون الذهب، بينما كان أهالي بنين حرفيين متخصصين لديهم فائض من الأقمشة والخرز كانوا ينتجونه بأنفسهم. وتمكنت بنين أيضا بوصفها دولة توسعية تمتلك جيشا كبيراً، من حيازة أسرى حرب، بينما يبدو أن الآكان كانوا معنيين بأعداد سكانهم وقواهم الحاملة، ولذلك حصلوا على إناث الرقيق من بنين. وسرعان ما تم دمجهن كزوجات. وعندما تدخل البرتغاليون في عملية التبادل هذه جرى إخضاعها لصالح التجارة الأوروبية. وبمجرد أن أصبح لدى البرتغاليين والأمم الأوروبية الأخرى سلع تجعلهم لا يعتمدون على إعادة تصدير سلع معينة من بنين فإن كل ما تبقي حينئذ كان يتمثل في الصلات بين ساحل الذهب وأوروبا من جانب، وبين بنين وأوروبا من جانب آخر.

ومن المحتمل أن منتجات بنين قد وصلت ساحل الذهب عن طريق خلجان صغيرة خلف الساحل الذي يعرف الآن بداهومي وتوجو. ولذلك ربما كان الأكثر ملاءمة أن يقيم الأوروبيون مباشرة عبر البحر المفتوح. وحسبما أشرنا من قبل فإن تفوق الأوروبيين في البحر كان له أعظم قيمة

استراتيجية بالإضافة إلى قدرتهم التنظيمية. واتضح ذلك في أماكن عديدة بدءا من المغرب وموريتانيا. فبعد أن سيطر البرتغاليون على شاطئ الأطلنطي في شمال غرب أفريقيا أصبح في استطاعتهم أن يوفروا الخيول، والسلع الصوفية، والخرز، ثم قاموا بشحن ذلك في اتجاه الجنوب، أي إلى غرب أفريقيا مقابل الذهب والرقيق. وتمثلت أهم سلعة كان يجلبها البرتغاليون إلى سينيجامبيا، حتى أوائل القرن السادس عشر، في الخيول. ففي مقابل الحصان الواحد كانوا يحصلون على حوالي خمسة عشر عبداً، كما استخدم البرتغاليون السلع الصوفية الخاصة بشمال أفريقيا لشراء الذهب على نهر جامبيا وفي مناطق أبعد جنوبا مثل سيراليون.

وينبغي أن نذكر أن السودان الغربي كانت له صلات مع ساحل غرب أفريقيا ومع شمال أفريقيا. وقبل وصول الأوروبيين بوقت طويل كانت الخيول تنتقل من شمال أفريقيا ليجري تهجينها مع الخيول المحلية في غرب أفريقيا. وقبل وصول الأوروبيين بوقت طويل أيضا سافر العرب والموريتانيون إلى نهر السنغال، هالى أبعد من ذلك جنوبا لكي يلتقوا مع تجار «ماندنجا جولا» وتسليمهم منتجات مثل الخرز المصنوع في سبته والأقمشة المغزولة من أصواف أغنام شمال أفريقيا ونظراً لسرعة النقل عن طريق البحر في مواجهة النقل عبر الصحراء استطاع البرتغاليون، في واقع الأمر أن يحطموا التكامل الاقتصادي للمنطقة. ومثلما كان الحال في مثال «بنين آكان» فإنه تجدر الإشارة إلى أنه بعد أن أصبح البرتغاليون وسطاء أتيحت أمامهم فرصة تطوير تجاري جديد تطلعت من خلاله منطقة شمال غرب أفريقيا ومنطقة غرب أفريقيا إلى أوروبا وتغافلت عن بعضها البعض.

وقد نشأ وضع مماثل على ساحل غينيا العليا، وفي هذه المرة كان يتم تعزيز الاستغلال الأوروبي عن طريق تواجد المستوطنين البيض في جزر الرأس الأخضر. وشارك كل من البرتغاليين والمستوطنين البيض في جزر الرأس الأخضر في نمط تجارة غينيا العليا منذ وقت مبكر في سبعينات القرن الخامس عشر الميلادي. وتدخلوا في نقل القطن الخام وصبغة النيلة من مجتمع أفريقي إلى آخر. وأقام مستوطنو الرأس الأخضر زراعة مزدهرة للقطن وصناعة لمنتجاته. واستخدموا عمالة وتقنيات من داخل القارة وقاموا بتصدير المنتجات المصنعة على امتداد الساحل حتى أكرا.

ونهض البرتغاليون أيضا بتجارة أصداف الودع في الكونغو وجزرها البعيدة عن الشاطئ، وذلك بالإضافة إلى تجارة الملح على امتداد الساحل الأنجولي، وتجارة أقمشة النخيل عالية الجودة بين شمال أنجولا وجنوبها، وفي بعض الحالات كانوا يحققون السيطرة لا بفضل سفنهم ومهاراتهم التجارية فحسب، وإنما باستخدام القوة أيضا. شريطة أن يكون نشاطهم على الساحل وأن يتمكنوا من استخدام مدافعهم. وفي شرق أفريقيا، على سبيل المثال، استخدم البرتغاليون العنف للاستيلاء على التجارة من العرب وأبناء السواحل، كما تم تقويض التجارة الأفريقية بين ساحل العاج وساحل الذهب بالطريقة نفسها. فقد وجدت تجارة قوارب ساحلية قوية بين هاتين المنطقتين، حيث كان أهالي رأس لاهو «ساحل العاج حاليا» يبحرون إلى ما وراء رأس النقاط الثلاث لبيع أقمشتهم في أقصى ما يمكن شرقا حتى أكرا. وقد أقام البرتغاليون حصنا في أكسيم بالقرب من رأس النقاط الثلاث لخدمة تجارة الذهب مع مناطق الداخل. وكان من وظائفها تقطيع أواصر التجارة الساحلية ما بين غرب أفريقيا وشرقها. وقد منعوا سكان أكسيم من الذهاب إلى رأس لاهو، كما منعوا القوارب القادمة من ساحل العاج من السفر شرقا إلى ما بعد أكسيم. وتمثل غرضهم بوضوح، في أن تصبح المنطقتان كيانين اقتصاديين منفصلين مرتبطين كليا بأوروبا.

وأثبتت التجارة الأفريقية المشار إليها آنفا أنها عميقة الجذور. فحينما استولى الهولنديون على أكسيم في عام 1637م وجدوا أنها لا تزال قائمة. وحاول العاملون بشركة الهند الغربية الهولندية، التي كانت تعمل في ساحل الذهب، أن يوقفوا هذه التجارة الأفريقية إيقافا كاملا. وعندما لم يتمكنوا من تحقيق ذلك عملوا على إجبار الأهالي في ساحل العاج على شراء كميات معينة من سلع الهولنديين. وفرض الهولنديون على كل بحار ينتقل في أي قارب من أكسيم إلى رأس لاهو أن يحمل معه سلعاً هولندية تعادل قيمتها أربع أوقيات من الذهب على الأقل. وكان الهدف هو تحويل التبادل الأفريقي الداخلي البحت إلى تجارة أوروبية أفريقية.

ومما ضاعف من تقويض محاولات الأفارقة من أجل تكامل اقتصادياتهم الخاصة أن الأوروبيين عملوا على ذلك، بعد أن أصبحوا وسطاء في شبكة التجارة المحلية، لتسهيل انتزاع المسترقين أساساً. ومن ثم أخضعوا الاقتصاد

بأسره لتجارة الرقيق الأوروبية. وفي غينيا العليا وجزر الرأس الأخضر كان البرتغاليون وسلالتهم من «المولاتو» معنيين بعمليات تبادل متنوعة ضخمة تشمل القطن، والصبغة، وجوز الكولا، ومنتجات أوروبية، وكان الغرض من كل ذلك يتمثل في ملء عنابر سفن الرقيق. ونجد الوضع نفسه في الكونغو وأنجولا. فما كان يقع في أيدي البرتغاليين من ملح وأصداف الودع، وأقمشة النخيل قد عوض النقص في تجارة السلع وساعده على شراء الرقيق في أجزاء مختلفة من الساحل وفي أعماق الداخل.

ويعتبر عنصر الإخضاع والتبعية مسألة حاسمة لفهم التخلف في أفريقيا اليوم. وتعود جذوره إلى عصر التجارة الدولية. ومن الجدير بالاهتمام أن نلاحظ أيضا وجود نمط من التكامل الزائف أو الكاذب يخفي حقيقة التبعية. ويتخذ ذلك في العصر الراهن شكل مناطق تجارة حرة في أنحاء من العالم كانت مستعمرة من قبل، وقد تمت إقامة تلك المناطق الحرة لفتح الباب من أجل تغلغل الشركات متعددة الجنسية وقد ظهر التكامل الزائف بدءاً من القرن الخامس عشر الميلادي فصاعداً في شكل تشابك اقتصاديات أفريقية على امتداد مسافات طويلة من الساحل، وذلك لكي يتاح مرور المسترقين من البشر والعاج من نقطة معينة داخل القارة إلى ميناء معين على المحيط الأطلنطي أو الهندي. وعلى سبيل المثال كان يجري نقل المسترقين من الكونغو إلى موزمبيق عبر ما يسمى الآن زامبيا ومالاوي، وهناك يقوم بشرائهم برتغاليون أو عرب أو فرنسيون، ولم يكن ذلك يشكل تكاملاً حقيقياً لاقتصاديات الأقاليم الأفريقية المعنية، وكانت تلك التجارة مجرد تعبير عن مدى التغلغل الأجنبي، ومن ثم تؤدي إلى خنق الحرف المحلية.

إن تجارة الذهب في غرب أفريقيا لم تهدم لكنها أصبحت تعتمد مباشرة على المشترين الأوروبيين بتحولها بعيداً عن الطرق الشمالية عبر الصحراء. وفي إطار حزام السافانا بالسودان الغربي كانت تجارة الذهب قد قامت بتغذية واحدة من أكثر المناطق تطوراً من الناحية السياسية في كل أفريقيا بدءاً من القرن الخامس الميلادي فصاعداً، ولكن كان الأكثر ملاءمة لأوروبا أن تحصل على الذهب من الساحل الغربي بدلاً من الحصول عليه من وسطاء من شمال أفريقيا ويمكن للمرء أن يتأمل ما الذي كان سيحدث في

السودان الغربي لو كانت قد حدثت زيادة مطردة في تجارة الذهب على امتداد القرنين السابع عشر والثامن عشر. ومع ذلك فهناك ما يمكن أن يقال في صالح تجارة أفريقيا مع أوروبا فيما يتعلق بهذه السلعة على وجه الخصوص. وكان إنتاج الذهب يشمل عملية استخراجه علاوة على عملية منظمة للتوزيع داخل أفريقيا وقد أبقت بلاد الآكان وأجزاء من موزمبيق وزيمبابوي على أنظمة سياسة اجتماعية مزدهرة حتى القرن التاسع عشر الميلادي. ويعود ذلك، بدرجة كبيرة، إلى إنتاج الذهب.

ونجم عن تصدير العاج أيضا تحقيق فوائد معينة. وأصبح البحث عن العاج أهم نشاط في مجتمعات عديدة بشرق أفريقيا في وقت أو آخر. وارتبط أحيانا بتجارة الرقيق. وكان الواينامويزي في تنزانيا أهم تجار معروفين في شرق أفريقيا. وقد حققوا شهرتهم من خلال نقلهم البضائع لمئات الأميال بين بحيرة تنجانيقا والمحيط الهندي. وعندما أولى الواينامويزي اهتمامهم لتصدير العاج أدى ذلك إلى انطلاق تطورات أخرى مفيدة مثل زيادة تجارة الفؤوس، والغذاء، والملح بينهم وبين جيرانهم.

غير أن رصيد العاج كان يستنزف في أي منطقة معينة بسرعة. ويمكن أن يفضي الصراع من أجل توقف إمدادات جديدة إلى عنف يمكن مقارنته بما يصاحب البحث عن بشر لاسترقاقهم. وإلى جانب ذلك فإن النقيصة الأكثر حسما لتجارة العاج تتمثل في حقيقة أنها لم تنم بشكل منطقتي عن احتياجات وإنتاج محليين. فلم يكن أي مجتمع داخل أفريقيا في احتياج إلى كميات ضخمة من العاج، ولم يتجه أي مجتمع أفريقي إلى اصطياد الفيلة وجمع العاج على نطاق واسع قبل أن يأتي الطلب من أوروبا أو آسيا. وكان على أي مجتمع أفريقي يأخذ صادرات العاج بمأخذ الجد أن يعيد بناء اقتصاده حتى يجعل تجارة العاج ناجحة. وأفضى ذلك بدوره إلى اعتماد زائد وغير مرغوب فيه على سوق فيما وراء البحار واقتصاد خارجي. وكان من الممكن أن يحدث نمو في حجم التجارة، وأن ينشأ بعض التأثيرات الجانبية الإيجابية، ولكن حدث تدهور في القدرة على تحقيق استقلال اقتصادي وتقدم اجتماعي ينهضان على اعتماد على الذات. وعلاوة على ذلك ينبغي على المرء، في كافة الأوقات، أن يضع في اعتباره النقيض الجدلي للتجارة في أفريقيا: ونعني بذلك الإنتاج في أوروبا أو أمريكا تحت

سيطرة الأوروبيين. إن النتائج الجانبية المحدودة المرغوب فيها اجتماعيا لصيد الأفيال داخل أفريقيا تعتبر شيئا تافها بالمقارنة بالأرباح، والتكنولوجيا، والمهارات المرتبطة بما يتم إنتاجه في أوروبا، وبتلك الطريقة كانت الفجوة بين أفريقيا وأوروبا تتسع باستمرار، وعلى أساس تلك الفجوة وصل بنا الأمر إلى التطور وإلى التخلف.

التطورات السياسية / العسكرية المستمرة في أفريقيا من عام 1550 م حتى عام 1885م.

يؤكد مؤرخون وطنيون أفارقة معاصرون، بشكل صائب، أن لأفريقيا ماضيا ذا مغزى قبل مجيء الأوروبيين لوقت طويل. وهم يؤكدون أيضا أن الأفريقيين ظلوا يصنعون تاريخهم الخاص لوقت طويل بعد أن اتصلوا بأوروبا، وفي الحقيقة حتى مرحلة الاستعمار. ويتطابق هذا المدخل الذي يتسم بنزعة مركزية أفريقية عن ماضي القارة مع مدخل يؤكد بالدرجة نفسها الدور التحويلي لقوى خارجية مثل تجارة الرقيق، والذهب، والعاج عبر البحار. وإذا وضعنا في اعتبارنا العوامل الثلاثة التالية فإن ذلك يسهل التوفيق بين المدخلين:

1- إن التأثير الخارجي (وأساسا الأوروبي) كان حتى عام 1885 م متفاوتا للغاية بالمعنى الجغرافي حيث كانت السواحل أكثر تعرضا للتأثير بوضوح.

2- لقد أثرت التجارة مع الأوروبيين في جوانب مختلفة للحياة الأفريقية بدرجات متباينة، دون أن يمس ذلك، بالفعل، الجهاز السياسي، والعسكري، والأيديولوجي.

3- إن السمات الفعالة لتنمية أفريقيا ونموها المستقلين (حسبما أوضحنا في الفصل الثاني) قد استمرت في نشاطها بعد عام 1500م.

وقد سبق القول إن أي محاولة لتقسيم أفريقيا إلى مناطق تضررت من تجارة الرقيق وأخرى لم تتأثر بها تعتبر أمراً مضللاً. فإن القارة بأسرها تحملت العبء. ومع ذلك فإنه يكفي للأغراض الراهنة أن نضع تمييزاً بسيطاً بين تلك الأجزاء من أفريقيا التي وقعت مباشرة في قبضة أوجه النشاط المتولدة من الأوروبيين وتلك الأجزاء التي استمرت، بكافة مظاهرها، تنهج النمط التقليدي.

وقد استمرت التنمية في مناطق معينة مثل جنوب وسط أفريقيا لأن السكان هناك كانوا أحراراً في أتباع أي مسار يفرضه التفاعل بين السكان والبيئة في كل موقع معين. وعلاوة على ذلك فقد تحققت منجزات حتى في تلك المجتمعات التي تعرضت لأقصى نيران الاسترقاق. وأدت تجارة الرقيق إلى السيطرة التجارية لأوروبا على أفريقيا في إطار التجارة الدولية. وفي حالات معدودة فقط استطاع الأوروبيون أخذ مكان السلطات السياسية في النظم الاجتماعية المختلفة. ومن ثم فإن تلك الدول الأفريقية التي كانت وثيقة الصلة بأوروبا في عصر ما قبل الاستعمار كان لديها على الرغم من ذلك مجال للمناورة السياسية. كما كان هناك إمكانية استمرار تنميتها، بل استمرت هذه بالفعل.

إن الغزو العسكري لأفريقيا لم يتم إلا في سنوات الزحف الإمبريالي. وفي قرون الاتصال مع أوروبا، قبل مرحلة الاستعمار، كانت الجيوش الأفريقية موجودة بكل ما ينطوي عليه وجود قطاع مسلح في المجتمع من خصائص اجتماعية سياسية. ويعادل ذلك في الأهمية أن الواردات المباشرة من أوروبا في المجالين الثقافي والأيديولوجي كانت معدومة بالفعل. وقد حاولت المسيحية بشكل متقطع ومتناقض التأثير في بعض أنحاء القارة، لكن معظم البعثات التبشيرية المحدودة في أماكن مثل الكونغو، وأنجولا، وغينيا العليا ركزت على مباركة الأفريقيين عندما كانوا على وشك أن ينقلوا عبر الأطلنطي كأرقاء. وكما كان عليه الأمر استمرت المسيحية في أثيوبيا وحدها، حيث تتمتع بجذور محلية. وفي أماكن أخرى ازدهر الإسلام وديانات أخرى لم يكن لديها ما تفعله بالنسبة للتجارة الأوروبية. وكما كان الحال من قبل فقد استمر الدين كأحد عناصر البنية الفوقية التي كانت حاسمة في نمو الدولة.

وبقدر ما توجد سلطة سياسية، وشعب يمكن حشده لاستخدام السلاح، ومجتمع يمتلك فرصة تحديد أيديولوجية وثقافته الخاصة فإن لدى شعب ذلك المجتمع إمكانية السيطرة على مصائره على الرغم من أي ضغوط مثل تلك التي فرضت على أفريقيا عندما دخلت في فلك أوروبا الرأسمالية. ومع ذلك فعلى الرغم من أن التطورات السياسية لا تنفصل عن الأوضاع المادية وحالة التكنولوجيا إلا أن تلك التطورات تخضع جزئيا أيضا لوعي

الناس في المراحل المختلفة. ويعتبر ذلك جزءاً من الاعتماد المتبادل بين بنية الأساس والبنية الفوقية الذي أشرنا إليه في البداية.

وتعتبر الثورة المظهر الأكثر درامية لأي شعب واع أو طبقة واعية على مسرح التاريخ. غير أن الطبقة الحاكمة في أي مجتمع تكون معنية دوما، بدرجة أقل أو أكثر، بالعملية التنموية بوصفها أدوات واعية للتغير أو المحافظة. وسوف نلقي الضوء في هذا القسم على المجال السياسي ورفيقة في القوة، أي المجال العسكري. وفي هذه المجالات استطاع الأفارقة أن يتفوقوا حتى في مواجهة تجارة الرقيق.

وتشير التطورات السياسية/ العسكرية في أفريقيا بدءاً من عام 1500م حتى عام 1885م إلى أن المشاعيات الأفريقية أصبحت أكثر قدرة على الدفاع عن مصالح أعضائها عند تعارضها مع مصالح من هم خارج ذلك المجتمع المعين. كما تعني تلك التطورات أيضا أن الفرد في أي دولة ناضجة وقوية عسكريا سوف يكون متحرراً من أي تهديد خارجي لإبعاده جسديا كما سوف تتوفر لديه فرص أكبر لاستخدام مهاراته في مجالات متنوعة مثل الغناء الشعبي وتشكيل البرونز تحت حماية الدولة. ويمكنه أيضا أن يستخدم قدرته على الخلق والإبداع لتهذيب عقيدة شعبه، أو لوضع قانون أكثر سلاسة، أو الإسهام في تقنيات جديدة للحرب، أو تطوير الزراعة والتجارة. ومن الصحيح أيضا، بالطبع، أن مزايا كل تلك الإسهامات قد ذهبت، أساسا، إلى قسم صغير من المجتمع الأفريقي سواء داخل منطقة الرق أو خارجها. وذلك لأنه مع انحسار المشاعية تم التغاضي عن مبدأ المساواة في التوزيع. ويمكن أيضا هذه النقاط المختلفة بأمثلة تاريخية عينية مستمدة من كافة أنحاء القارة خلال مرحلة ما قبل الاستعمار المعنية.

اليوروبا

في مناقشة سابقة أشرنا إلى دولة اليوربا في أويو كمجرد إحدى الدول البارزة التي تمثل التطور الأفريقي حتى عشية وصول الأوروبيين في القرن الخامس عشر الميلادي. وقد تمت، بشكل جيد، دراسة المنجزات الفنية البارزة للقرنين الرابع عشر والخامس عشر الميلاديين في أويو، والدولة الأم في إيفي، ودولة بنين المرتبطة بها. وكانت الدراسة بهدف المحافظة

على التماثيل المصنوعة من العاج والفخار والبرونز. ومن الواضح أن الأعمال البرونزية المبكرة كانت أفضلها، وأنه قد حدث تدهور في التنفيذ والحساسية منذ القرن السادس عشر حتى القرن الثامن عشر. وعلى أي حال فقد استمرت دول مثل أويو وبنين تزدهر سياسيا، لفترة طويلة جداً، بعد وصول الأوروبيين إلى ساحل غرب أفريقيا. وبما أن سكان أويو ويوروربا كانوا داخل منطقة لتجارة رق مكثفة فإن مصيرهم خلال الفترة ما بين عامي 1500م و1885م ذو أهمية كبيرة.

لقد ابتعدت مملكة أويو كليا عن أي مشاركة في تجارة الرقيق حتى أواخر القرن الثامن عشر. وركز شعبها، بدلا من ذلك، على الإنتاج المحلي والتجارة، وعلى تعزيز التجارة وتوسعها. وعلى الرغم من أن نواة مملكة أويو قد تشكلت، بالفعل، في القرن الخامس عشر، إلا أنها توسعت خلال القرون الثلاثة التالية لتسيطر على معظم ما جرت تسميته فيما بعد بغرب نيجريا ومناطق واسعة شمال نهر النيجر، وكل ما يعرف الآن بداهومي. لقد كانت، في واقع الأمر، إمبراطورية يحكمها «الافين» Alafin بالتعاون مع جماعة من النبلاء. وفي خلال القرون الثلاثة ما بين القرنين السادس عشر والثامن عشر الميلاديين تبلورت الآليات الدستورية الدقيقة التي نظمت العلاقات بين الافين ورعاياه الأساسيين وبين العاصمة والأقاليم.

وبقدر ما كانت مملكة أويو معنية بالساحل فإنها وجدت فيه منفذاً للأقمشة أكثر منه منفذاً للرقيق. ونظراً لوجود يوروبا «الأويوية» على مسافة ما في الداخل فقد ركزت على العلاقات مع المناطق الداخلية، ومن ثم ارتبطت بمنطقة تجارة السودان الغربي. وكانت أويو تحصل من الشمال على الخيول التي جلبت لجيشها الهيبة والاحترام. وتعتبر أويو مثالا رئيسا لذلك التطور الأفريقي الذي يضرب بجذوره عميقا في الماضي، أي في التناقضات بين الإنسان والبيئة. وقد واصل شعبها التطور استناداً إلى قوى حافظوا عليها بوعي، وأيضا من خلال استخدام أساليب فنية سياسية عن قصد.

وفي أوائل القرن التاسع عشر بدأت أويو ويوروبالاند بشكل عام تصدير المسترقين بأعداد كبيرة. وكانوا يحصلون عليهم جزئيا عن طريق حملات عسكرية خارج يوروبالاند ثم عن طريق تدبير رقيق محليين. وشملت العملية

المحلية الخطف، والغارات المسلحة، والتقلب، والشقاق. وأفضت تلك السمات بالتضافر مع مؤثرات دستورية داخلية وتهديد خارجي من الشمال الإسلامي إلى انهيار إمبراطورية أويو حوالي عام 1830 م. وتم أيضا نهب يوروبا الشهيرة موطن أسلافهم من دولة إيفي وتحول مواطنوها إلى مهاجرين بسبب النزاعات بين أبناء يوروبا حول الاختطاف من أجل البيع في سوق الرقيق.

غير أن ما يشهد على مستوى التطور في هذا الجزء من أفريقيا هو أن السكان استطاعوا في سنوات قليلة إعادة بناء دول سياسية جديدة. وتبرز هنا دولة أويو الجديدة، وإبادان، وآجايي، وأبيوكاتا، وإيجيبو. وقد نهض كل منها حول إحدى المدن مع وجود ما يكفي من الأراضي لزراعة ناجحة. واستمر أهالي يوروبا يجربون أشكالا سياسية مختلفة مع التركيز الشديد على الجانب العسكري والاحتفاظ بديانة الأجداد إلى أن وصل البريطانيون لفرض «النظام» بهدوء في نيجيريا.

ونظراً إلى وعيهم بالحدود الإقليمية كان سكان أي دولة معينة وحكامها يدخلون بشكل دائم في صدامات مع الدول المجاورة، وفي أوروبا وآسيا اهتمت الدولة في المرحلة الإقطاعية، بشكل خاص، بقدرتها العسكرية. وشكلت الطبقة الحاكمة في مجموعها أو جزئيا القوى المحاربة المحترفة في الدولة. وكان من بين أشكال تبرير استمتاعهم بالنصيب الأكبر من الفائض أنهم وفروا الحماية المسلحة للفلاح العادي أو القن. وينطبق مثل هذا التعميم على يوروبالاند في القرن التاسع عشر الميلادي مثلما ينطبق على بروسيا واليابان. وقد كان الأفارقة في هذه المنطقة يتقدمون، بلا جدال، في طريق للتطور يفضي إلى تنظيم اجتماعي يمكن مقارنته بالإقطاع في أوروبا وآسيا وأجزاء من أفريقيا مثل أثيوبيا والمغرب اللتين دخلتا هذه المرحلة قبل ذلك ببضعة قرون.

وفي إمبراطورية أويو كانت السلطة المدنية هي المسيطرة، بينما كان القادة العسكريون خداماً للملك. وعلى أي حال فقد استولى العسكريون، فيما بعد، على السلطة السياسية الفعلية. وعلى سبيل المثال أسس كورونمي دولة آجايي. ويقال إنه كان أعظم القادة العسكريين في تلك الأيام المضطربة التي أعقبت سقوط أويو. وأوجد كورونمي هيمنة عسكرية شخصية في

آجايي. وكانت إبادان تختلف إلى حد ما. فقد وجدت هناك مجموعة من الضباط العسكريين الذين شكلوا معا صفوة سياسية. واتسمت الجهود الرامية لإعادة المدنيين إلى السلطة بالفتور وعدم النجاح.. وفضلا عن ذلك فإن المدينة ذاتها نشأت عن مخيم عسكري.

وربما كانت أبيوكوتا المدينة/ الدولة هي التي بذلت أكثر جهد يتسم بالاتساق لجعل العسكريين سلاحاً لدولة مدنية، ولكن الأمر الأكثر أهمية هنا كان يتمثل في الدفاع عن أنحاء المدينة من داخل الأسوار المحصنة لأبيوكوتا. وأصبحت أسوار أبيوكوتا الحصينة شهيرة بوصفها المكان الذي واجهت عنده جيوش معادية كثيرة الدمار. وفي ظل تلك الظروف كان «الأولوجون» أو القادة الحربيين هم السلطات السياسية والاجتماعية.

وبينما كانت تجرى عملية إضفاء الطابع العسكري على الحكم في يوروبالاند كانت تحدث تغيرات في بنية المجتمع أفضت إلى تدرج اجتماعي طبقي أكثر حدة. وتم استرقاق أعداد كبيرة في الحرب وبيع معظمهم إلى الأوروبيين. وأصبحت يوروبالاند سيئة السمعة حتى ستينات القرن التاسع عشر بوصفها منطقة توريد رقيق. غير أنه تم الاحتفاظ محليا بعدد كبير من أسرى الحرب في أوضاع تتراوح تقريبا ما بين العبودية أو القنانة. ويتوقف ذلك على ما إذا كانوا من الجيل الأول من المسترقين أم لا، وفي بعض الأحيان لم يكن أيضا أمام المهاجرين من المدن المدمرة من خيار سوى أن يصبحوا اتباعاً أو أقنانا ليوروبا أخرى حرة. واضطر مثل هؤلاء المهاجرين إلى خدمة سادتهم الجدد بفلاحة الأرض في مقابل الحماية المسلحة. وعلى أي حال فقد تم استخدام الأقنان كجنود أيضا، وهو ما يعني أن وسائل الإنتاج (الأرض) لم تكن توضع في متناولهم إلا من خلال تأدية التزام بعمل عسكري. ويعتبر ذلك بمثابة مقياس لمدى الضعف الذي بلغه مبدأ القرابة. كما يشير أيضا إلى أن دولا مثل يوروبالاند قامت في القرن التاسع عشر بتخصيص أدوار ومكافآت لمواطنيها على أساس التزامات متبادلة تعتبر من خصائص الإقطاع وذلك على عكس القرى المشاعية الصرفة.

وخلال الفترة موضع الدراسة ازداد تقسيم العمل بين سكان يوروبا علاوة على ظهور جنود محترفين أو «فتيان الحرب» حسبما كانوا يطلقون

عليهم. وترك الجنود المحترفون، الذين كانوا أبناء النبلاء، فلاحة الأرض بازدراء للأسرى والأقنان. وكانوا من الكثرة مما ضمن وفرة زراعية. كما ازدهرت فروع أخرى من النشاط الاقتصادي، وبوجه خاص صناعة الأقمشة، وزيوت النخيل، والتجارة في منتجات مختلفة. وتحقق ذلك بالفعل على الرغم من أن جانبا من العمالة كان يتم فقده في شكل رقيق للتصدير، وفي شكل قوة عمل مخصصة لاصطياد الناس لتصديرهم كعبيد. وكان الزوار الأوروبيون ليوروبالاند، في منتصف القرن التاسع عشر يعبرون عن إعجابهم بمستوى ثقافتها المادية علاوة على جوانب عديدة مثيرة للإعجاب لثقافتها غير المادية مثل «مهرجانات البطاطا» السنوية، والطقوس الدينية لمعبوداتهم، شانجو وأوجبوني وغيرهما.

وكانت الأسلحة النارية تمثل أحد جوانب التكنولوجيا الأوروبية التي سعى إليها الأفريقيون في تلهف. وهي التي يمكن الحصول عليها بسهولة من الأوروبيين بالفعل. وبدءا من عشرينات القرن التاسع عشر فصاعداً امتلك أهالي يوروبا أسلحة نارية أوروبية بكميات ضخمة. وقد قاموا بدمجها في نمط تجاري وسياسي واستراتيجية عسكرية. وفي عشية الحكم الاستعماري كان القادة العسكريون في يوروبا يبحثون عن البنادق التي تعمر من الخلف، بل عن الصواريخ. لكن سرعان ما تدخلت أوروبا حتى لا يمضي ذلك التحرك بعيدا. ومن خلال سلسلة من الإجراءات التي بدأت مبكرا منذ عام 1860م في لاجوس (والتي تضمنت التغلغل التبشيري والغزو المسلح) عمل البريطانيون على إخضاع هذا الجزء من أفريقيا للحكم الاستعماري).

إن التطور الاقتصادي مسألة تتعلق بزيادة القدرة على الإنتاج، كما يرتبط بأنماط لحيازة الأرض، وعلاقات طبقية. وتظهر هذه الحقائق الأساسية واضحة جيداً، سواء من الزاوية الإيجابية أو السلبية، في تاريخ يوروبا خلال العقود السابقة على فقدان الاستقلال. فقد ظلت كل دولة ظهرت في يوروبا في وضع قوي بقدر ما استمر الإنتاج الزراعي دون تقويض. وذات يوم كانت إبادان أعظم قوة عسكرية في يوروبا لاند تقوم ببيع المسترقين، كما تحتفظ أيضا بأعداد كبيرة منهم لاستخدامهم كعمال لمنفعتها الخاصة. لكن المناطق الزراعية في إباد أن دمرتها الحرب. وبدأ

حكام إبادان يبيعون الأسرى للأوروبيين بعد أن كانوا يفلحون الأرض، وأصبح ذلك ضروريا لاحتياج إبادان لأسلحة نارية ولا يمكن الحصول عليها دون بيع رقيق. وهنا على وجه التحديد أصبح الأثر التخريبي لوجود تجار العبيد الأوروبيين على الساحل بالغ الخطورة حقاً.

وعندما قامت إبادان ببيع مسترقيها وأقنانها إنما كانت تقوض قاعدتها الاجتماعية الاقتصادية الخاصة. وإذا ما كان يراد للأسرى أن يتطوروا إلى طبقة أقنان حقيقية فإنه كان من الضروري أن يتوفر لهم الحق في البقاء في الأرض وتتم حمايتهم من البيع. ويعتبر ذلك أحد أسباب إخلاء الرق، كنمط للإنتاج في أوروبا، الطريق إلى القنانة والإقطاع. وفي ظل الظروف العادية كان يمكن للمجتمع اليوروبي أن يضمن بسرعة عدم انتقال أولئك المسترقين الذين كانوا قد اندمجوا في نمط إنتاجي محلي. ولكن القوى التي أطلقها وجود الأوروبيين كمشترين للرقيق كانت أكبر من أن تقاوم. واختفى أي أمل في حل المشكلة مع فقدان السلطة السياسية في ظل الاستعمار.

وغالبا ما يشدد بعض المؤرخين، بشكل مفرط، على فشل دول يوروبا في القرن التاسع عشر الميلادي في أن تتحد وتشكل كياناً كبيراً مثل إمبراطورية أويو السابقة. ولكننا نجد أولا أن حجم أي وحدة سياسية لا يعتبر أكثر المعايير أهمية لتقييم إنجازات شعبها، وثانيا فإنه يمكن أن يتفكك أي شعب من الناحية السياسية ثم يندمج فيما بعد حتى بشكل أكثر فعالية. وقد كان سكان دول يوروبا في إبادان، وأبيوكوتا، واجايى يبلغون 100ر000 نسمة وهو ما يعادل سكان معظم الدول/ المدينة، والإمارات، والمقاطعات في ألمانيا الإقطاعية. وتلك مقارنة تستحق أن نلقي عليها الضوء.. كما أنها جذبت أنظار المراقبين الأوروبيين الذين تصادف أن زاروا يوروبالاند في منتصف القرن التاسع عشر.

وقد كان لألمانيا ثقافة ولغة مشتركتين لفترة طويلة. كما كان هناك شكل من الوحدة السياسية في ظل الإمبراطورية الرومانية المقدسة بدءاً من القرن الثاني عشر الميلادي حتى القرن الخامس عشر الميلادي. ومع ذلك فقد انقسم الشعب الألماني، بعد الإصلاح الديني وانهيار الإمبراطورية الرومانية المقدسة، إلى كيانات سياسية منفصلة عديدة بمثل عدد أيام

السنة. وكان البعض منها لا يكاد يزيد على حجم منتزه عام. ولكن العلاقات الطبقية الداخلية والقوى الإنتاجية استمرت في التطور في جميع أرجاء ألمانيا. وفي النهاية تم تحقيق الوحدة ثانية في عام 1870 م مع إخلاء الإقطاع الطريق لدولة قومية رأسمالية قوية. وقد كانت يوروبا، بالمثل، كيانا ثقافيا واسع الانتشار تسود داخله لغة واحدة. وبعد سقوط إمبراطورية أويو تباطأت عمليات التطور بفعل عوامل داخلية وخارجية، لكنها لم تتوقف، وكان وصول الاستعمار الأوروبي هو الذي أدى إلى ذلك.

وفي غرب أفريقيا ووسطها حيث مجال عمليات الرق نجد أن بناء الدولة قد استمر بدرجات متفاوتة من النجاح. وعلى سبيل المثال نجد أن نظام دولة آكان قد نما بأسلوب يثير الإعجاب مثل إمبراطورية أويو ومن حسن حظ آكان أن صادرات الرقيق لم تصل إلى أبعاد خطيرة إلا في النصف الأول من القرن الثامن عشر الميلادي. ففي ذلك الحين كانت دولة مثل آشانتي قد ضربت بجذروها عميقا بما يجعلها قادرة على مواجهة الآثار العكسية للرق. وقد واصلت ارتباطها بالأراضي الداخلية للسودان الغربي. وحينما حاول البريطانيون، في سبعينات القرن التاسع عشر الميلادي، إخضاع الآشانتى فإن تلك الشعوب الأفريقية الشهيرة لم تستسلم دون مقاومة بطولية مسلحة.

وأفضت صلة آشانتى، بتصدير الرقيق في القرن الثامن عشر الميلادي بحكامها، إلى التركيز على أشكال من التوسع يمكن أن تجلب رقيقا من خلال حروب، وغارات، وإتاوات، وذلك بالإضافة إلى مواد تجارية من المناطق التي جلبوا منها الأسرى. وعلاوة على ذلك فإن بلاد آكان كانت، منذ القرن الخامس عشر الميلادي، تمارس البناء أكثر من ممارستها تصدير مواردها البشرية. فقد كان يتم دمج المسترقين محليا في المجتمع. وفي عشية الاستعمار كانت هناك نسبة من مجتمع الآشانتى تتشكل من الأودونكو-با أي خلفاء من كانوا مسترقين في يوما ما، والذين شكلوا السكان العاملين في الزراعة. ولم يحدث التطور من خلال تصدير العمل وفقدانه، وإنما من خلال زيادته إلى أقصى حد.

داهومي

كان الجار الشرقي للآشانتى بعد نهر فولتا يتمثل في داهومي. وقد

كانت داهومي مستغرقة بشكل أخطر في تجارة الرقيق الأروبية لفترة أطول. ومن ثم فإننا سوف نشير إلى تجاربها باستفاضة أكبر.

وخلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر الميلاديين كان عدد سكان داهومي يتسم بالركود إن لم يكن بتناقص. ولم يكن اقتصادها يمتلك أكثر من صادرات الرقيق. ويمكن أن نعزو كل ما نجحت فيه داهومي، على الرغم من كل ذلك، إلى إنجازات الإنسان داخل القارة الأفريقية. وينبغي أن يكون واضحاً أن أساس التطور الاجتماعي السياسي لشعب آجا أو شعب فون في داهومي قد تم وضعه في الفترة السابقة على تأثير أوروبا في غرب أفريقيا . ومع حلول القرن الخامس عشر الميلادي كانت دولتا «آجا» في اللادا وإهويده قائمتين بالفعل. وكانت لهما علاقات غير ثابتة مع دولة يوروبا في إيفى. وتعتبر داهومي أحد فروع اللادا في القرن السادس عشر وقد توسعت بحلول أوائل القرن الثامن عشر لتضم كلا من اللادا وإهويده.

لقد أخطأ ملوك اللادا و إهويده سواء بفشلهم في حماية سكان منطقتهم من الاستعباد أو التغاضي بالفعل عن استعبادهم. ولم تتبع مطلقا داهوامى مثل هذه السياسية التي كانت تتناقض بشكل مباشر مع الإبقاء على الدولة ذاتها . وبدلا من ذلك أصبحت داهومى، في النهاية، الدولة المغيرة النموذجية في غرب أفريقيا بعد أن فشلت في الحصول على موافقة الأوربيين لقبول أي منتجات أخرى غير الكائنات البشرية. ومن أجل تحقيق ذلك كان على داهومى أن تشيد أولا دولة عسكرية جيدة التنظيم يكاد يكون ملكها حاكما متسلطا أو مطلقا بأكثر مما كان عليه الآلفين في إمبراطورية أويو أو الاشانتى في مملكة آشانتى. وثانيا نجد أن داهومى قد أنفقت قدرا كبيرا من الوقت والبراعة من أجل جيشها لكي تحمي مواطنيها وتشن الحرب في الخارج.

وخلال تاريخ أوروبا برزت دولة إسبرطة بوصفها دولة مكرسة لفن الحرب، وقد أشار أوروبيون كانوا في أفريقيا في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر إلى داهومى، بشكل دائم، بوصفها إسبرطة سوداء. وطوال القرن الثامن عشر كان فرسان أويو أكثر من ند لمشاة داهومى. وكانت داهومى قسما من إمبراطورية أويو يقوم بدفع الجزية. ولكن مع سقوط أويو أصبحت داهومى الدولة العسكرية الأقوى في تلك المنطقة. وسعت في

واقع الأمر إلى الانتقام من سادتها السابقين في يوروبا. وكانت الأعمال الحربية ضرورية لتوفير الرقيق من خارج داهومي، وللحصول على أسلحة نارية، بل كانت في الحقيقة، ضرورية من أجل البقاء. ومن الممكن توضيح انشغال داهومى الشديد بالنشاط العسكري بطرائق عديدة. فقد كان نسق القيم لديهم يكافئ الشجاع والمنتصر، بينما يحتقر الجبناء والفاشلين بلا رحمة، بل يصفيهم في أرض المعارك. وكان الوزيران الرئيسان للملك هما قائد جيش «الميسرة وقائد جيش «الميمنة» بينما يتولى ضباط عسكريون آخرون مناصب سياسية. كما أن وسائل الإعلام الفني كانت هي الأخرى تعرف بشكل دائم لحن الحرب. وظهرت على جدران قصور أبومى أعمال الفسيفساء والرسومات الجميلة وجميعها يتناول الانتصارات العسكرية. وتعكس الروايات التاريخية كلما قدمها رواة محترفون النزعة نفسها كما انشغل صناع الأقمشة بصنع الشارات والشعارات والمظلات لكبار القادة العسكريين والفرق العسكرية.

وتتميز داهومى عن جيرانها الأفارقة بابتكارين فريدين، بل يوفران لها وضعا خاصاً في ظل سياق التنظيم العسكري الإقطاعي أو شبه الإقطاعي. فأولا نجد أن داهومى قد شجعت الصبية الصغار على أن يكونوا تحت التمرين على حرفة الحرب. ويمكن لأي صبي يبلغ سن الحادية عشرة أو الثانية عشرة أن يُلحق بأي جندي مخضرم ليساعده على حمل المؤن، ولكي يشهد المعارك. ويتمثل الابتكار الثاني (وهو الذي حظي بتعليقات على نطاق أوسع) في استخدام داهومى للنساء من سكانها داخل الجيش. وقد بدأت الزوجات في القصر الملكي، فيما يبدو، بالعمل كحرس للتشريفات في القرن الثامن عشر، ثم تقدمن بعد ذلك ليصبحن جزاء متكاملاً من جهاز القتال في داهومى على أساس المساواة الكاملة في المشقة والجزاء. ومن المحتمل أن عدد سكان داهومي في القرن التاسع عشر لم يكن يزيد على مائتي ألف نسمة. وكانت الدولة تعمل دوما على إرسال ما بين أثنى عشر ألف وخمسة عشر ألف جندي في حملاتها السنوية. وفي عام 1845م كان عدد النساء بين هؤلاء يقدر بحوالي خمسة آلاف امرأة-أو اللائي يطلق عليهن آمازون داهومي ممن يخشى بأسهن في المعارك-.

وفي المدى الطويل أصيبت تجارة رقيق داهومى بنكبة فقد كانت حملات

الاسترقاق مكلفة، ولم تكن دائما مجزية من حيث المسترقين، كما فشل المشترون الأوروبيون في المجيء خلال سنوات معينة بسبب أوضاع أوروبية، ونعنى بذلك فترة حرب الاستقلال الأمريكية، والثورة الفرنسية، والحروب الثورية اللاحقة. وحدث ركود في صادرات الرقيق. الداهومية، حيث لم يكن بالإمكان سوى توفير عدد قليل من السفن لتجارة الرقيق ومع انعدام بيع المسترقين للحصول على أسلحة نارية للقيام بمزيد من أعمال الحرب من أجل الرقيق شعرت داهومى أن مجدها وشرفها العسكري يتعرضان للزوال، وكان اللجوء إلى التضحية بالبشر أحد المحاولات لتعويض تدهور سمعة الدولة ومليكها مثلما كانت الحال بالنسبة لأوربا في بنين في القرن التاسع عشر.

وعلى الرغم من ذلك فإن توحش داهومى المزعوم أمر مبالغ فيه بشكل لا يمكن تصديقه. وقد أوجدت الدولة الداهومية إجراءات مثل إحصاءات السكان. وقامت بممارسة الدبلوماسية في كل مكان بكل ما تنطوي عليه من دقة وأصول لا يسمع عادة عنها المرء إلا فيما يخص الدول الأوروبية المتحضرة، كما أنها أقامت نظاماً للتجسس والمخابرات على اعتبار أن ذلك من العوامل الجوهرية لأمنها الخاص. وينبغي، علاوة على ذلك، أن نلقي الضوء بإيجاز، على الأقل على دور الفنان في المجتمع الداهومي. وينشأ الكثير من الفن الأفريقي عن تطوير أشياء عملية مثل الفخار والأقمشة. وعلى أي حال فإن كلا من الدين وسلطة الدولة قد قام بتنشيط الفن أيضا. وعلى سبيل المثال فإن المشغولات النحاسية والبرونزية لدولة إيفي قد تم تنفيذها من أجل العبادات الدينية وكانت ترتبط بأواني حاكم إيفى والعائلة الملكية، والحق إن من أكثر الظواهر انتشاراً ما يتمثل في إضفاء الطبقة الحاكمة الإقطاعية حمايتها على الفنانين ثم إعالتهم وتقديرهم. وينطبق ذلك على الصين الماندارينية فيما يتعلق بصناع الخزف وفناني المسرح، كما ينطبق على عصر النهضة في إيطاليا القرن السادس عشر، مثلما ينطبق على داهومى بدءاً من القرن السابع عشر حتى القرن التاسع عشر.

ولا نعرف الآن أي شخصية داهومية يمكن أن ينسب إليها أي إنجاز فني محدد في فترة الاستقلال السابقة على الاستعمار. وعلى أي حال فقد أتيحت الفرصة في ذلك الحين لأشخاص معينين لاكتشاف ذواتهم وتطوير

أنفسهم وخدمة المجتمع في مجموعه. وتمثلت مهمتهم في إدخال البهجة على الناس والتعبير عن آمالهم ومطامحهم من خلال لوحات جدارية في القصور، وتماثيل مشكلة من الحديد وتصميمات مطبوعة لأقمشة جرى نسجها باليد للأسرة الملكية. وتماثيل منحوتة بدقة لرؤوس حاشية سفراء الملك وحكايات حية عن كيفية خروج مؤسس مملكة داهومى من بطن نمر، ولقد كان فنا يتركز حول الأسرة الملكية وعائلات النبلاء، لكنه كان أيضا نتاجا قوميا وأداة لتوحيد الشعب بأسره. وقد اختفت مثل هذه المهارات الفنية فيما بعد، أو أصبحت سوقية تلبية لفضول المستعمرين الذين لا يهتمون بالثقافة الرفيعة.

ولا يزال بعض الدوائر يزعم بأن نمو داهومى في مجالات معينة لابد من أن يعود إلى تجارة الرقيق. ولكي نوضح في الختام أن نمو أفريقيا السياسي والعسكري حتى القرن التاسع عشر كان امتداداً لأساس تم وضعه، بالفعل، في حقبة مبكرة فإنه من الأفضل أن نتجه إلى مناطق لم يوجد فيها نفوذ أجنبي. وتعتبر منطقة ما بين البحيرات بشرق أفريقيا إحدى تلك المناطق.

دول شرق أفريقيا فيما بين البحيرات

وجهنا الاهتمام، في مناقشة سابقة، إلى بونيورو/ كيتارا باعتبارها أكثر التشكيلات الاجتماعية السياسية تقدما في شرق أفريقيا حتى القرن الخامس عشر الميلادي. وقد انهارت أسرتها الحاكمة المسماة الباشويزي لأسباب غير واضحة، وقهرها مهاجرون جدد وفدوا من الشمال. وبينما يوجد بعض الشك حول ما إذا كان للباشويزى أصول أثيوبية فمن المؤكد بوضوح أن مهاجري القرن السادس عشر كانوا من أهالي ليو في أحد أقاليم النيل الذي يتدفق عبر السودان.

وفي أعقاب هجرات ليو وصلت إلى السلطة في بونيورو أسرة جديدة عرفت باسم بابيتو، كما تم تتويج فروع أخرى من الأسرة في أماكن عديدة انفصلت في بعض الأحيان عن الأسرة الرئيسة. وفي القرن التاسع عشر الميلادي تأسست مملكة منفصلة للبابيتو في تورو. وفي الوقت نفسه قام الباشويزي أو الباهيما بشن عملية للعودة إلى مناطق الجنوب في شكل

عشيرة عرفت باسم الباهيندا . وكانت الباهيندا إحدى عشائر الرعاة في دولة بونيورو/ كيتارا . وتمثل معقلها منذ القرن السادس عشر فصاعداً في أنكولى وكاراجوى.

ومن الواضح أن طبقة بابيتو الحاكمة الجديدة قد سعت على الفور للسيطرة على الأراضي، ولكنهم حاولوا فيما بعد، تمشيا مع عادات أفريقية مستقرة، أن يصوروا أنفسهم بوصفهم ملاكا أصليين للأراضي وليسوا مرابين. وفي بوسوجا حيث كان يوجد ملوك صغار عديدون من البابيتو سجل أحد الباحثين الحوار التالي بين عضو في العشيرة الملكية وشخص عادي:

عضو العشيرة الملكية: لقد وجدنا هذا المكان خاويا وصنعنا منه شيئا وفيما بعد جئتم يا زملاء تستعطفون للحصول على الأرض. وهكذا كنا كراما وأعطيناكم بعضاً منها، ومن الطبيعي أن تكونوا الآن عبيدنا .

«الشخص العادي: آه.. ياله من كذب! لقد كنا هنا قبلكم بوقت طويل. وانتم استوليتم على سلطتنا بالخداع. إنكم أيها الأمراء أوغاد على الدوام».

لم تكن الأرض ملكية شخصية خالصة في أي مرحلة من التاريخ المستقل لدول ما بين البحيرات هذه، ولم تحتكرها طبقة معينة على النحو الذي عرفه النموذج الإقطاعي الأوروبي الكلاسيكي. وكثيراً ما يشترط بعض الدارسين توفر هذه السمة قبل أن يسلموا بأن الإقطاع قد وجد بالفعل، لكنهم يعجزون عن أن يضعوا في الاعتبار أن توزيع الأرض وحق الانتفاع بها (أو إنتاجها) ربما يكونان في أيدي فئة قليلة، كما يعجزون عن إدراك أن كون الماشية شكلا من أشكال الثروة السائدة يجعل الملكية الخاصة للقطعان تعتبر أيضا حينئذ جزءا من عملية يتم عن طريقها فصل المنتجين عن وسائل الإنتاج، ولكي نكون أكثر تحديدا، فإن أولئك الذين امتلكوا القطعان كانوا عادة الباهيندا أو الباهيما أو عائلات البابيتو الجديدة، بينما كان الذين تولوا رعايتها فعلا أتباعا وأقنانا للملاك. وبقدر ما يتعلق الأمر بالأرض فإن الفلاح الذي قام بزراعتها كان يدفع ضريبة باهظة في شكل محاصيل لرؤساء العشيرة والسلطات الحاكمة حتى يتاح لهؤلاء أن يعيشوا دون أن يقوموا بعمل زراعي.

ومن الضروري أن نشير إلى أنه قد صاحبت الزيادة في الطاقة الإنتاجية،

خلال عملية النمو المستقل في جميع القارات، زيادة في عدم المساواة في كافة المراحل باستثناء المرحلة الاشتراكية. إن القول إن منطقة ما بين البحيرات واصلت نموها دون انقطاع حتى عشية الاستعمار إنما يلقي الضوء على القدرة الإنتاجية المتزايدة لدول المنطقة، كما يمثل في الوقت نفسه اعترافا صريحا بأن ذلك كان نتيجة استغلال متزايد لا للموارد الطبيعية وحدها، وإنما أيضا لعمل الأغلبية، وكانت هذه الأغلبية محرومة من الحقوق ومرغمة على أن تكدح لمصلحة أقلية تعيش في قصور.

وكانت ممالك ما بين البحيرات تقع أساسا فيما يعرف الآن بأوغندا، ورواندا، وبورندي، ولا يوجد إلا في شمال شرقي تنزانيا ما يمثل الشكل المعقد لدول ما بين البحيرات. وكان شمال شرقي تنزانيا القسم الأكثر تطوراً في البلاد في فترة ما قبل الاستعمار، أما بقية أراضي تنزانيا فقد ضمت ممالك صغيرة عديدة لم تتجاوز بشكل حاسم، المرحلة المشاعية. ولكن شمال شرقي تنزانيا كان أيضا بمثابة ذلك الركن من البلاد الذي نشأ فيه بعض المشاكل حينما جرت الدعوة لأيديولوجية جديدة تحمل نزعة للمساواة بعد نهاية مرحلة الاستعمار. وقد كان هناك بالفعل نظام من التفاوت في توزيع الأرض والمحصول وفي الحقوق الممنوحة للأفراد، والحق إن المنطقة كانت إقطاعية بأي مدلول سياسي.

وهناك بعض الخلاف حول أصول دولة هامة فيما بين البحيرات هي بوغندا. ويذهب بعض الآراء إلى أن أصولها ترجع إلى الليو مثل بونيورو، بينما تميل أخرى إلى القول بأنها من بقايا الباشويزي، وقد كانت بنيتها تتماثل، بالتأكيد، مع بنية دولة بابيتو/ بونيورو إلى درجة كبيرة. ولم يكن الباهيما يمسكون بزمام السلطة السياسية في بوغندا على خلاف الوضع في أنكولي، إذ كانوا يرتبطون فحسب بالطبقة الحاكمة مالكة الماشية. واحتلوا، في الغالب، مركزاً متواضعاً كرعاة للقطيع. وعلى أي حال فإن تاريخ بوغندا يمثل التوسع والتماسك التدريجيين على حساب بونيورو وجيرانها الآخرين. وقد أصبحت، مع حلول القرن الثامن عشر الميلادي، القوة السائدة في المنطقة بأسرها.

وكان لدولة بوغندا قاعدة زراعية راسخة، ومحصولها الرئيس يتمثل في الموز علاوة على توفر منتجات الماشية. وقام حرفيوها بصناعة أقمشة

اللحاء للتصدير، وكان يتم استكمال الإنتاج المحلي من الأواني والحديد بواردات من المجتمعات الأفريقية المجاورة. وشكل الافتقار إلى الملح حافزاً كبيراً لتوسيع شبكتهم التجارية للحصول على المؤن الضرورية، ومثلما كان الوضع في السودان الغربي، فإن ذلك التوسع في الشبكة التجارية كان، في الواقع، بمثابة تكامل للموارد الإنتاجية لمنطقة واسعة، وقد لاحظ كارل بيترز طليعة الاستعمار الألماني بشرق أفريقيا أنه عند تقييم الشؤون السياسية والتجارية لشرق أفريقيا لا يتم إعطاء التجارة الداخلية بين القبائل سوى القليل من الاهتمام، وإن تجارة المقايضة لبوغندا إنما تتحدى كافة التقييمات المباشرة، ونعتقد أن غياب تجارة الرقيق في حالة بوغندا كان له أهمية بالنسبة لتوسيع الإنتاج والتجارة الداخلية مما أدى إلى توفير قاعدة راسخة للبنية الفوقية السياسية.

وقد أسس ملوك بوغندا قوة عسكرية دائمة صغيرة قامت بدور الحرس الخاص. أما الجيش الوطني فقد كان يتم حشده عند الضرورة. وتمركزت الإدارة السياسية تحت سلطة الكاباكا، كما كان الكاباكا يعين حكاما للأقاليم علاوة على أعضاء مجلسه، ولم يترك العشائر تقوم بذلك على أساس وراثي أسري. وبلغت البراعة إلى حد استحداث خطط لإدارة هذه المملكة الشاسعة من خلال شبكة من الموظفين المحليين، وربما كانت أفضل إشادة بالحنكة السياسية لبوغندا تتمثل فيما قاله البريطانيون عندما اكتشفوا بوغندا ونظما إقطاعية أخرى بشرق أفريقيا في القرن التاسع عشر الميلادي. وتعتبر هذه أفضل إشادة لأنه تم انتزاعها على مضض من عنصريين بيض ومستعمرين متغطرسين ثقافيا ممن لا يريدون أن يعترفوا بأن الأفارقة جديرون بأي شئ.

وكان إعجاب الأوروبيين بالغاً حقاً بما شاهدوه في منطقة ما بين البحيرات لدرجة أنهم ابتدعوا مقولة مؤداها استحالة أن تكون هذه الدول قد قامت على أيدي أفارقة، ولابد من أن يكون بعض الحاميين البيض من أثيوبيا هم الذين سيدوها في تاريخ مبهر، ويبدو أن هذه الأسطورة قد وجدت بعض التأييد وأن بشرة الباشويزي كانت فاتحة اللون، وعلى أي حال، فإذا كان الباشويزي، في المحل الأول، قد قدموا من أثيوبيا فلابد من أن يكونوا أفارقة سودا، أو ببشرة بنية، وثانيا فإن ثقافات شرق أفريقيا

كانت، حسبما أشرنا من قبل، حصيلة تطورات محلية بالإضافة إلى إسهامات أفريقية من خارج الأقاليم المعنية، ولم تكن مستوردة من الخارج بكل تأكيد.

وإذا ما افترضنا أن الباشوبيزي أو الباهيما كانوا من أثيوبيا فإننا نجد أنهم فقدوا لغتهم وأصبحوا يتحدثون لغة البانتو مثل رعاياهم. ويمكن أن نزعم الشيء نفسه بالنسبة لأسرة بابيتو الحاكمة التي تعود أصولها إلى ليو. ويشير هذا إلى أنه قد تم استيعابهم في الحضارة المحلية، وعلاوة على ذلك فقد تشكلت بين البابيتو والباهيما/ الباهيندا صلات وثيقة من القرن السادس عشر الميلادي حتى القرن التاسع عشر الميلادي. وفي الواقع فإن عدداً من «القوميات» كان يجري تشكيله من جماعات عرقية وفئات وطبقات مختلفة، وتعتبر الجماعة «القومية» بمثابة التشكيل الاجتماعي الذي يسبق مباشرة الدولة القومية. ولنطبق هذا التعريف على شعوب بوغندا، وبونيورو، وكاراجوي، وتورو مثلما ينطبق على شعوب رواندا وبوروندي.

رواندا

يضم القسم الذي يقع في أقصى الغرب من منطقة ما بين البحيرات مملكتي رواندا وبوروندي. ويقع البلدان اللذان يحملان اليوم هذين الاسمين في أنحاء المملكتين السابقتين. وسوف نسرد هنا تجارب رواندا.

كانت رواندا تنقسم إلى جماعتين اجتماعيتين كبيرتين مثلها في ذلك مثل مملكة بونيورو/ كيتارا القديمة، ودولة انكولى جارتها في الشمال الشرقي. وعلى الرغم من أن الأغلبية العظمى من السكان كانت من الزراع المعروفين باسم «باهوتو» إلا أن السلطة السياسية كانت في أيدي «الباتوتسي» الرعاة الذين يشكلون ١٥٪ من السكان، كما وجدت أقلية أصغر «حوالي ١٪» تحمل اسم «باتوا» في مستوى شديد الانخفاض لتنظيم اجتماعي سابق على الزراعة.

وتوحي المقارنة بن بنية أجسام الشرائح الاجتماعية الثلاث بوجهه نظر هامة حول تطور البشر كنوع، فقد كان الباتوتسي من أطول الجماعات البشرية قامة في العالم، بينما كان الباهوتو قصار القامة بأجسام ممتلئة في حين أن الباتوا أقزام، ويمكن تفسير تلك الاختلافات، إلى حد كبير، باختلاف المهنة الاجتماعية والغذاء، ولم يكن الباتوا يعيشون في جماعات

زراعية مستقرة، بل كانوا في مجموعات صغيرة للصيد والبحث عن جذور النباتات. وقد عجزوا بالتالي عن أن يوفروا لأنفسهم غذاء وفيراً أو غنيا. وفي الطرف المقابل كان الباتوتسي الرعاة يعيشون على غذاء غني من الألبان واللحوم، وهو في متناولهم على الدوام. أما الباهوتو فقد كانوا أكثر تقدما من الناحية الاجتماعية من الباتوا، وكانوا يتناولون غذاء أكثر وبشكل أكثر انتظاما من الباتوا. إن زراعة الباهوتو كانت تعني أنهم لا يعيشون كليا على تقلبات الطبيعة، ولا يقتفون أثر الصيد النادر مثل الباتوا، غير أن نوعية غذائهم كانت في مستوى أقل من غذاء الباتوتسي الغني بالبروتينيات. وهكذا، فإن تطور الإنسان من الناحية البدنية، يرتبط أيضا بالمعنى الواسع بزيادة القدرة الإنتاجية وتوزيع الغذاء.

وعلى أي حال فإن المنجزات السياسية والعسكرية وليس ارتفاع القامة هي التي ميزت الباتوتسي من الزاوية التاريخية. وترجع إسهاماتهم في مملكة رواندا إلى القرن الرابع عشر الميلادي، أي إلى فترة معاصرة للباشويزي. وتوجد بالفعل تشابهات صارخة وصلات فعلية بين رواندا وأنكولى وبين كاراجواي وبوروندي، غير أن رواندا كانت أبعد من أن تكون كيانا سياسيا واحدا في القرنين الرابع عشر والخامس عشر الميلاديين، وذلك على خلاف بونيورو/ كيتارا، وكانت هناك ممالك صغيرة عديدة، وان توسع عشيرة توتسي بوسط رواندا هو الذي خلق، بالتدريج، دولة متماسكة صغيرة في القرن السابع عشر، وفيما بعد وسعت دولة وسط رواندا من حدودها وكانت لا تزال مستمرة في ذلك عندما وصل المستعمرون. وعلى سبيل المثال فإن حكام مبرورو «أنكولى» كانوا يدفعون الجزية، بالفعل، لرواندا التي كانت تنمو على حساب دولة أنكولى. وكان يجلس على رأس مملكة رواندا شخص يسمى الموامي، وأحاطت، المعتقدات الدينية سلطاته بالتقديس. كما أحيطت شخصيته بطقوس دينية مثلما كان الحال مع كثير من الحكام الأفارقة الآخرين. وفي أوروبا نجد أن الملوك الإقطاعيين غالبا ما دفعوا رعاياهم إلى الاعتقاد بأن السلطة الملكية مستمدة من الله، ومن ثم فإن الملك يحكم «بالحق المقدس». وغالبا ما قبل رعايا ملوك أفارقة، مثل رعايا موامي رواندا ما يتشابه تماما مع ذلك الافتراض. بالإضافة إلى ذلك كان لابد من أن تنهض سلطة الملك، بالطبع، على قوى حقيقية و لم

يتغاض موامي رواندا عن هذه الحقيقة.

وقد كان روجوجيرا مواميا مشهورا في القرن الثامن عشر الميلادي، في حين أن روابوجيرى «الذي عرف باسم كيجيرى الرابع» كان آخر ملوك هذه الأسرة المستقلة. وقد توفى عام 1895 م، كما كان جاهنديرو موامى آخر من تغنى بأمجاده موسيقيو البلاط والمؤرخون. وقد ارتبط كل منهم بإسهام أو أكثر يتصل بتنقيح بنية سلطة الدولة وتطويرها. وهو ما يعني أن كلا منهم كان يجسد طبقة تاريخية معينة وقوى وطنية محددة.

وقام الموامى روجوجيرا، في القرن الثامن عشر الميلادي، بوضع منطقة الحدود تحت السلطة المطلقة لقائد عسكري. ورابطت فصائل قوية من الجنود هناك. وكان لهذه الخطوة دلالة خاصة حيث إن أكثر المناطق عرضة للنزاع في أي دولة فنية ونامية تتمثل في مناطق الحدود، وهي التي تعرف باسم «أقاليم الحدود» وفقاً للتعبير الإقطاعي الأوروبي، وقد أخضع روجوجيرا أقاليم الحدود، بالفعل، للقانون العسكري، كما أقام ثكنات عسكرية دائمة في مواضع استراتيجية.

وفي أوائل القرن التاسع عشر الميلادي أصلح الموامي جاهنديرو الإدارة المدنية، وقام بتعيين رئيس للأراضي ورئيس للماشية في كل مقاطعة، وكان الأول مسؤولا عن الإنجازات الزراعية، والثاني عن رسوم الماشية. وعلاوة على ذلك تم تعيين مسؤولين عن النواحي أو«رؤساء للتلال» داخل كل مقاطعة. وقد كانوا ينتمون جميعا إلى أبناء الباتوتسي الأرستقراطيين، وسواء أكان ذلك عن طريق المصادفة أم القصد فإن الإداريين المسؤولين عن المناطق والشؤون المختلفة كانوا يشعرون بالغيرة تجاه بعضهم البعض، ومنعهم ذلك من التآمر ضد الموامي. وكانت «رئاسة التل» لفترة طويلة منصباً وراثياً في إطار عشائر أو ذريات معينة من الباتوتسي. ولكن هذا المنصب أصبح بالتعيين في ظل حكم روابوجيري. وهي خطوة جديدة دعمت الحكومة المركزية. وفي الوقت نفسه تم منح الموظفين وأعضاء المجالس «الذين عرفوا باسم بيرو» أراضي معفاة من تدخل رؤساء الأراضي والماشية. وبذلك تعزز ولاء البيرو للعرش.

وكان نظام العلاقات الاجتماعية الذي نشأ في رواندا أكثر اكتمالا من زاوية التسلسل الهرمي والطابع الإقطاعي عنه في معظم الأنحاء الأخرى

من أفريقيا، فالتدرج الهرمي، والاعتماد المتبادل قانونيا واجتماعيا للطبقات والأفراد سمة وجدت في الجيش وفي الإدارة المدنية وفي النسيج الاجتماعي ذاته. وكانت الحلقة الرئيسة تتمثل في السيطرة على الماشية من خلال مؤسسة تعرف باسم يوبوهاكي. ويعني ذلك أن الفقراء «في الماشية»، وأصحاب المكانة المنخفضة «بالمولد» يستطيعون أن يتعاملوا مع أي شخص يمتلك ماشية أكثر ويتمتع بمكانة أكثر احتراما، ودلك بتقديم العمل البدني مقابل الماشية والحماية. ولم تكن الماشية تعطى مطلقاً في شكل ملكية نهائية، بل كان للتابع حق الانتفاع بها فحسب. ومن ثم فإنه يمكن للتابع أن يستخدم الماشية طالما يقدم الألبان واللحوم لسيده مقابل ذلك، وطالما ظل مخلصاً. وكان على الفلاح، بالطبع، أن يعمل أيضا في الأرض، وأن يقدم الجزية في شكل أغذية.

وقامت أرستقراطية باتوتسي بإنجاز وظيفتها الخاصة بتقديم «حماية» تتمثل جزئيا في وجود ممثليها في بلاط الموامى، أو عن طريق الدفاع عن اتباعهم في حالات قانونية معينة، وعلى أي حال فقد جاءت الحماية، في المحل الأول، من خلال التخصص في الفن العسكري، ومنذ القرن الخامس عشر الميلادي كانت هناك خدمة عسكرية إجبارية لسلالات باتوتسية معينة. وأصبح أبناء الأرستقراطية الباتوتسية وصفاء ملكيين يتلقون تدريبهم التعليمي في ظل سياق عسكري. وكانت تجري عملية تجنيد جديدة لزيادة القوات القائمة كلما جاء إلى الحكم موامي جديد. وارتبط بعض أبناء الباهوتو بفصائل خاصة لتوفير الإمدادات، وتم ضم الباتوا أيضا كرماة أقواس متخصصين «بأسهم مسممة».

وبالطبع فإن حماية الباتوتسي للباهوتو كانت مجرد وهم، بمعنى أنهم إنما كانوا يحرسون استغلالهم للباهوتو، وقد دافعوا عنهم ضد الأعداء الخارجيين حتى أصبح السكان يتسمون بالكثافة والوفرة. وكانت عملية المحافظة على الباهوتو لكي يستمروا في ممارسة معارفهم الزراعية المتطورة بدرجة كبيرة لإنتاج فائض، وعلاوة على ذلك فقد كانت الشريحة العليا من الباتوتسي من ملاك الماشية، وتركوا أمر رعاية قطعان هذه الماشية إلى شريحة أدق من الباتوتسي أيضا، وبذلك استغلوا عمل رعاة الماشية العاديين ومعرفتهم التجريبية العميقة. وكان ذلك هو الأساس الاقتصادي الاجتماعي

الذي عزز من حياة الفراغ والتآمر بين أرستقراطية الباتوتسي مثلما كان الوضع تماما في أوروبا وآسيا.

ولم توجد سوى زيجات محدودة بين الباتوتسي والباهوتو. ومن ثم كانوا يعتبرون طائفتين مختلفتين. ويمكن على المنوال نفسه تصنيف الباتوا كطائفة، ولكن بما أن هذه الطوائف كانت تتسلسل هرمياً الواحدة فوق الأخرى فإنها كانت أيضا في وضع الطبقة. فقد وجدت حركة رأسية وأفقية من طبقة إلى أخرى في حدود معينة. وفي الوقت نفسه نجد أنه خلال تطور الباتوتسي والباهوتو والباتوا معا كأمة رواندية كانت تجمعهم مصالح مشتركة في مواجهة حتى أبناء الباتوتسى والباهوتو والباتوا الذين شكلوا مملكة بوروندي. ولم يكن شعب رواندا فريداً في تطوير دولة وفي التحلي بشعور الوعي القومي في وقت كان يشهد فيه المجتمع نشأة طوائف وطبقات متباينة بشكل أكثر حدة، ويتمثل الأمر الهام في أنهم كانوا أحراراً في أن يتطوروا دون أن يتأثروا نسبيا بنفوذ أجنبي، كما كانوا متحررين، بالتأكيد، من التخريب المباشر لتجارة الرقيق.

آما-زولو

كان للتحرر نفسه من تجارة الرقيق وجود في جنوب أفريقيا، وذلك لأن صادرات غرب أفريقيا من الرقيق بدأت في أنجولا، بينما جاءت صادرات شرق أفريقيا من موزمبيق ومن مناطق ناحية الشمال، وكانت المنطقة التي تقع جنوب ليمبوبو تتميز بأبسط تكوينات اجتماعية في أفريقيا حتى القرن الخامس عشر الميلادي، وقد أقامت في الجانب الشرقي حتى وقت متأخر أعداد متناثرة من الرعاة يسمون خوى خوى الذين تخلص منهم، تدريجيا، المتحدثون بلغة البانتو. وعندما وصلت السفن الأوروبية إلى ساحل ناتال في القرن السادس عشر كانت لا تزال منطقة يسكنها مجموعات متناثرة على نطاق واسع. ولم تمض إلا سنوات إلا وشهدت المنطقة كثافة سكانية، وتطورات سياسية وعسكرية هامة.

وكل من لديه أي معرفة بماضي أفريقيا لابد من أن يكون قد سمع اسم «شاكا». زعيم الزولو الذي تتجسد من خلاله، على أفضل نحو، التغييرات الاجتماعية والسياسية التي حدثت في القسم الشرقي من جنوب أفريقيا،

وقد قال أحد كتاب السيرة «وهو أوروبي» عن شاكا ما يلي:

«نابليون، ويوليوس قيصر، وهاينبال، وشارلمان.. لقد ظهر مثل هؤلاء الرجال، من حين إلى آخر، خلال تاريخ العالم ليشقوا طريقا جديداً للمجد رفعهم عاليا فوق المستوى المعتاد. وكان شاكا من هذه النوعية من الرجال، وربما كان أعظمهم».

ظهرت أغنية المديح هذه على ظهر غلاف كتاب ترجمة حياة شاكا، وبما أن الناشرين الرأسماليين يعاملون الكتب كما يعاملون صناديق مسحوق الصابون فإن على المرء أن يكون حذراً تجاه أي إعلان هدفه بيع الكتاب. ومع ذلك فإن جمع الذين كتبوا عن شاكا «الأوروبيين منهم والأفارقة» يضعونه دوما في مستوى «الرجال العظام» في تاريخ أوروبا. ولذلك فمن الملائم دراسة مجتمع آما/ زولو حتى القرن التاسع عشر من زاوية نستطيع أن نفهم دور القائد في علاقته بتطور المجتمع ككل:

ولد شاكا حوالي عام 1787م. ويمكننا أن نسرد هنا باختصار المنجزات المثيرة للإعجاب التي تنسب إليه خلال عمره البالغ أربعين عاماً. وبحلول عام 1816 م كان رئيسا لعشيرة صغيرة ضمن آما/ نجوني هي عشيرة الآما/ زولو. وخلال بضع سنوات أعاد تنظيمها عسكريا-سواء من حيث الأسلحة وتكتيكات الحرب واستراتيجيتها-لدرجة أن عشيرة آما/ زولو أصبحت قوة مقاتلة يخشى منها. ومن خلال أعمال حربية ومناورات سياسة قام بتوحيد الآما/ نجونى وقيادتها بعد أن كانت مقسمة إلى عشرات العشائر المستقلة وشبه المستقلة. وعند نقطة معينة بدا كأن شاكا على وشك أن يوحد المنطقة التي تعرف الآن باسم ناتال، وليسوتو، وسوازيلاند تحت حكم واحد. وعندما وافته المنية في عام 1828م لم تكن هذه المهمة قد تحققت، كما لم يتمكن خلفاؤه من الإبقاء على نفوذ شاكا. غير أن الأقاليم التابعة للبلاد لآما/ زولو في أواخر القرن التاسع عشر كانت تتجاوز بمئات المرات الميراث الأصلي لعشيرة آما/زولو الذي ورثه شاكا في عام 1816م والبالغ مائة ميل مربع، وكانت الآما/ زولو الأصغر مساحة والأقل قوة لا تزال في عام 1816 م قادرة على أن توقع بالبريطانيين هزيمة تعتبر من أكثر الهزائم الساحقة في تاريخ مغامراتهم فيما وراء البحار أي في معركة ايساندلوانا.

وكان شاكا قد شب في وقت طرحت فيه لأول مرة قضايا الوحدة

والجيوش الفعالة بشكل جاد بن آما/ نجونى. وفي الزمن السابق كانت العشائر «التي تطابقت بشكل عام مع دويلات صغيرة» تميل إلى الانفصال أو التفتت، إلى وحدات أصغر فأصغر. فقد كان الابن الأكبر لرئيس العشيرة يرحل بمجرد أن يصل إلى سن الشباب لتأسيس (الكرال)، وبذلك تولد عشيرة جديدة أقل منزلة، لأن عشيرة والده تظل الأسمى، وتنتقل قيادتها إلى أكبر أبناء «الزوجة الرئيسة»، وكان هذا النمط من التفتت ممكنا في حالة كثافة سكانية منخفضة وتوفر الأرض للفلاحة والرعي. وفي ظل هذه الظروف كان التنافس على الموارد والمسلطة السياسية ضعيفا. ولم تكن الحروب عندئذ أخطر من مباراة لكرة القدم في أمريكا اللاتينية. وكانت كل عشيرة في منافسة تقليدية مع عشيرة معينة أخرى. وكانوا يعرفون بعضهم بعضا معرفة جيدة، كما كان أبطالهم يقاتلون بروح احتفالية، وربما يقتل فرد أو اثنان، ولكن كلا منهم يعود إلى موطنه حتى موعد جولة جديدة.

وفي أوائل القرن التاسع عشر تغير الإيقاع غير المنتظم لحياة الآما/ زولو وسياستها تغيراً ملحوظاً. وكانت أي زيادة في عدد السكان تعني تضاؤل الفرص أكثر فأكثر أمام الأعضاء الأحدث في الاستقلال في وحدات خاصة بهم. وتعني أيضا أرضا أقل لرعي الماشية، ومشاحنات حول الماشية والأراضي، وعندما بدأ الآما/ زولو يقاتلون مراراً كثيرة أخذوا يشعرون بضرورة أن يكون القتال بشكل أكثر فعالية، كما بدا كبار رؤساء العشائر يدركون، في الوقت نفسه، الاحتياج إلى بنية سياسية لضمان الوحدة والوصول بالموارد إلى أقصى حد ممكن، والحد من النزاعات الداخلية.

واتجه شاكا إلى معالجة المشاكل العسكرية والسياسية لبلاد الزولو التي اعتبر أنها وجهان لعملة واحدة. وكان يعتبر أن النواة ذات الطابع المركزي لا بد من أن تحقق تفوقا عسكريا، وأن تؤكد هذا التفوق في قطاعات أخرى، كما أن ذلك قد يفضي، بشكل عام، إلى القبول السلمي للكيان السياسي الأكبر بدلا من أن يتم سحق المنشقين بالكامل.

وغالبا ما أفضت فترة النزاعات والأعمال الحربية في بلاد الزولو في أوائل القرن التاسع عشر إلى تكرار وضع القوات بعضها في مواجهة بعض، لكن أسلوب المواجهة العسكرية ظل يتمثل في التراشق عن بعد باستخدام «الاوفحونتو»، أي الرماح. فإن التلاحم عن قرب يجعل السلاح الذي تقبض

عليه الأيدي أكثر فتكا.. وهو ما تبينته الجيوش الإقطاعية في أوروبا وآسيا، ومن ثم لجأت إلى السيف والرمح، وحينما كان شاكا جنديا شابا توصل إلى حل يتمثل في ابتكار رمح قصير وثقيل يستخدم، بشكل صرف، في الطعن بدلا من قذفه، وقام، بالإضافة إلى ذلك، بالاستغناء عن الصنادل غير المربوطة بإحكام لكي يحقق سرعة أكبر في اللحاق بالعدو وبراعة أكثر في المواجهة عن قرب. وفيما بعد اكتشف شاكا وزملاؤه الشبان، من خلال التجربة، تقنيات خاصة لاستخدام الدروع والرماح على أفضل وجه.

ولا تقتصر العمليات الحربية، بالطبع، على مجرد المواجهة بين جنود أفراد، بل إن الشيء الأكثر أهمية يتمثل في أساليب تكتيكية واستراتيجية فيما يتعلق بالقوى المعادية في مجموعها. وقد جذب هذا الجانب من الحرب أيضا اهتمام شاكا، وجاء ابتكاره البارز في شكل «إيزيمبي» (أي فصائل) تنتشر على نحو يسمح بوجود احتياطي خلف الطليعة المقاتلة علاوة على جناحين أو «قرنين» يستطيعان محاصرة أجنحة العدو. وأخيراً (وهو الأكثر أهمية) ولا بد من تدريب الجيش، وانضباطه، وتنظيمه حتى يكون وحدة تنطوي على مغزى في السلم والحرب. وخلق شاكا فصائل جديدة تضم رجالاً حتى سن الأربعين. واحتفظ بفصائله في حالة تدريب وإجهاد مستمرين حتى يكون الجندي لائقاً وبارعاً، بينما يصبح الجيش في مجموعه متوافقا مع إرادة قادته.

ولم يكن جيش الزولو مجرد قوة مقاتلة، بل كان مؤسسة تعليمية للشباب وأداة توحيد الولاءات التي تفرق العشائر، ومن هنا يعتبر أداة قومية. وكانت الترقية تتم على أساس الجدارة وليس على أساس الانتماء العشائري أو الإقليمي، كما أن الاستخدام الإجباري لفرع الزولو من بين أسرة لغات نجوني ساعد أيضا على المضي نحو وعي قومي، وقد اعتاد المواطنون أن يطلقوا على أنفسهم آما/ زولو في منطقة تبلغ مساحتها 12 ألف متر مربع، ويعني ذلك أنهم وضعوا أسماء عشائرهم في المرتبة الثانية، كما كان تأثير الزولو ملموساً بعمق في مناطق أكبر من ذلك كثيرا، وأفضت سياسات مثل كبح مبالغات العرافين السحرة (إيزانوسي)، علاوة على حقيقة أن بلاد الزولو تحررت من الصراعات الداخلية، إلى تدفق السكان من خارج حدودها. ويعتبر ذلك إسهاماً إيجابيا في موارد دولة الزولو.

وقد انبهر الرحالة الأوروبيون، الذين تركوا وصفا مكتوبا عن بلاد الزولو في عصر شاكا، بالنظافة (مثلما كان الوضع في بنين في القرن الخامس عشر الميلادي)، كما أدهشهم بالدرجة نفسها النظام الاجتماعي، وانعدام السرقة، والإحساس بالأمن (على النحو نفسه الذي شعر به العرب الذين سافروا إلى السودان الغربي أثناء فترة مجده الإمبراطوري). وفي الواقع العملي نجد أن النظافة وأمن الحياة والملكية على السواء كانت جزءاً من حياة الزولو منذ وقت طويل مضى. أما الأمر الذي أثار الإعجاب في عهد شاكا فإنما يتمثل في النطاق الذي امتدت إليه هذه الظواهر نتيجة مظلة الحماية التي وفرتها الدولة. وكان الذين عبروا عن إعجابهم هم الأوروبيين، والشهادة الأوروبية هي أفضل دليل هنا حتى لا يقال أن تلك دعاية متعاطفة مع الأفارقة. وقد كتب أحد الزوار البيض الذين شاهدوا استعراضا لخمس عشرة فصيلة من فصائل شاكا يقول إنه «كان مشهداً بالغ البهجة، ومفاجأة بالنسبة لنا، إذ لم نكن نتصور أن أي أمة مما يسمى «المتوحشين» يمكن أن تكون بمثل هذا الانضباط والنظام».

ويمكن إضافة الكثير فيما يتعلق بمؤسسات آما/ زولو السياسية وجيشها، ولكن ما يهمنا في هذا الصدد أن نفهم السبب في أن شخصية مثل شاكا يمكن أن توجد في أفريقيا في القرن التاسع عشر قبل «وصولى الحكم الاستعماري».

ولو كان شاكا أصبح رقيقا لأحد زراع القطن في المسيسبي أو أحد زارع القصب في جامايكا، فإنه كان سيتعرض لقطع أذنه أو بتر يده لأنه أصبح «زنجيا متمرداً»0 أو ربما يستطيع في أحسن الأحوال أن يتميز بقيادته لثورة العبيد. إذ إن الرجال العظام بين غير الطلقاء والمضطهدين هم، على وجه التحديد، الذين يناضلون لتحطيم المضطهدين. ومن المؤكد أنه لم يكن باستطاعة شاكا، في حال وجوده بأي مزرعة للرقيق، أن يبني أي جيش للزولو أي دولة للزولو. ولم يكن باستطاعة أي أفريقي أيضا أن يبني أي شيء، مهما كانت عبقريته خلال فترة الاستعمار. غير أن شاكا كان بالفعل راعيا ومحاربا، وفي شبابه كان يرعى الماشية في السهول الفسيحة وهو حر الإرادة في أن يطور إمكاناته الخاصة، وأن يطبق ذلك على بيئته.

وكان شاكا قادراً على أن يستثمر مواهبه وطاقاته الخلاقة في عمل بناء

جدير بالاهتمام. ولم يكن معنياً بأن يصارع تجار الرقيق أو أن يقف معهم. ولم يهتم أيضا بالمشكلة الخاصة بطريقة إعادة بيع السلع المصنوعة في السويد أو فرنسا، بل كان معنيا بكيفية تطوير منطقة الزولو في إطار الإمكانات التي فرضتها موارد شعبه. وينبغي أن نشير إلى أن قضايا مثل التقنيات العسكرية كانت تمثل استجابات لاحتياجات واقعية، فإن عمل الفرد ينبع من نشاط المجتمع في مجموعه، كما يتعزز بمثل ذلك النشاط. وإن كال ما يمكن أن يحققه أي زعيم يتوقف على الظروف التاريخية ومستوى النمو، وتحدد هذه درجة قدرة الفرد على اكتشافه أولاً، ثم توسيع واستخدام وإظهار طاقاته وقدراته.

ولكي نقيم الدليل على النقاط السالفة يمكننا أن نشير إلى أن شاكا قد واجه تحديا جعله يبتكر الرمح الثقيل لاستخدامه في الطعن، وذلك عندما أدرك أن الرمح الذي يقذف ينكسر إذا ما استخدم كسلاح للطعن. غير أن الأكثر أهمية هو أن ما قام به شاكا قد اعتمد على الجهد الجماعي للآما/ زولو، وكان باستطاعة شاكا أن يطلب صناعة رمح أفضل لأن الآما/ نجوني كانوا يقومون بتشكيل الحديد منذ وقت طويل، وكان هناك حدادون متخصصون داخل عشائر معينة، كما أن الطاقة الزراعية والتنظيمية للمجتمع ككل هي التي جعلت من الممكن الإيفاء على جيش يبلغ تعداده ثلاثين ألف رجل، وإطعامهم، وإعادة تجهيزهم بأسلحة حديدية علاوة على تزويد كل جندي بدرع بطول قامته مصنوعة من جلود الماشية.

وبسبب القصور في الأسس العلمية والشروط التجريبية في مجتمع الزولو لم يكن باستطاعة شاكا أن يستحدث سلاحاً مهما بلغت عبقريته. لكنه استطاع أن يدفع شعبه إلى تشكيل أسلحة أفضل حسبما أوضحنا من قبل، كما وجد مواطنيه يتقبلون الأساليب الانتقائية لتحسين سلالات الماشية عندما أنشأ قطيعا ملكياً خاصا، وقد كان الشعب يتمتع، بالفعل، برصيد كبير من المعرفة التجريبية عن الماشية علاوة على الاهتمام بمهنة تربية الماشية ذاتها.

وفي المجال العسكري/ السياسي كان شاكا يتابع خطوات دينجيزوايو راعيه الأصلي، والى درجة ما أيضا خطوات زويدي الذي كان منافسا لدينجيزوايو وشاكا. وقد افتتح دينجيزوايو تجارة مع البرتغاليين في خليج

ديلاجوا في عام 1797 م (شملت العاج أساساً)، كما قام بتنشيط الفنون والحرف، ويرتبط أكثر ابتكاراته تميزاً بالجيش حيث أوجد نظاماً لتجنيد الفصائل وفقا لمراتب العمر، وقبل ذلك كانت كل ناحية تميل إلى أن تتركز في فصيلة معينة. وعلى أي حال فقد اعتاد الناس أن يقاتلوا جنبا إلى جنب مع أبناء قريتهم وعشيرتهم، ولكن عندما تم تجميع رجال مجموعة عمرية معينة في فصيلة واحدة فإن ذلك كان بمثابة تأكيد لشعور قومي أعظم، كما أفضى ذلك أيضا إلى تزايد سلطة دينجيزوايو في مواجهة رؤساء العشائر الصغرى.

وكان دينجيزوايو رئيساً لعشيرة آما/ مثيثوا الهامة. ونجح في تأسيس حكمه في المنطقة التي أصبحت فيما بعد القسم الجنوبي من بلاد الزولو، وفي الشمال كان زويدي رئيس آما/ ندواندوي منشغلا هو الآخر في تعزيز سلطته السياسية. وقد خدم شاكا في إحدى فصائل المجموعات العمرية الصغرى التابعة لدينيجزوايو. وظل مخلصاً لسلطته المركزية حتى لقي دينجيزوايو حتفه على أيدي زويدي عام 1818م. وبعد ذلك أخذ شاكا كثيراً من التكنيكات العسكرية والسياسية لدينجيزوايو وقام بتحسينها بدرجة كبيرة. وهذه هي التنمية، وتتمثل القضية هنا في أن تضيف إلى ما وصلك من تراث، وان تتقدم بالتدريج، بشرط ألا يأتي أحد «لتمدينك».

وتعتبر مناطق يوروبا، وداهومي، وممالك ما بين البحيرات، وبلاد الزولو، التي درسناها، أمثلة لقوى قائدة للتطور السياسي الذي جرى في أفريقيا حتى عشية الاستعمار. ولم تكن القوى القيادية هي الوحيدة. فقد كان هناك أيضا تقدم ملحوظ في مجال التنظيم السياسي حتى في ظل دول مساحتها أصغر كثيراً.

وقد حافظت تلك المناطق من أفريقيا، التي كانت أكثر تقدما عند حلول القرن الخامس عشر الميلادي، على مستواها بشكل عام مع استثناءات محدودة مثل الكونغو. وفي شمال أفريقيا وأثيوبيا، على سبيل المثال، ظلت البنى الإقطاعية كما هي على الرغم من وجود نقص ملحوظ في النمو المتصل. وفي السودان الغربي كانت توجد دول الهاوسا التي ورثت التقاليد التجارية والسياسية للإمبراطوريات العظيمة بعد سقوط سنغاي في القرن السابع عشر. وفي أوائل القرن التاسع عشر نشأت خلافة إسلامية في

سوكوتو كان مركزها في بلاد الهاوسا، وكانت إمبراطورية سوكوتو واحدة من أكبر الوحدات السياسية التي تأسست في القارة الأفريقية في أي وقت من الأوقات، وقد عانت عدداً من الانقسامات الداخلية نتيجة الافتقار إلى آليات ملائمة لتكامل مثل تلك الأقاليم الشاسعة. وتواصلت التجارب لمعالجة مشكلة الوحدة في السودان الغربي. وكان الإسلام هو العامل التوحيدي الذي علقت عليه الآمال. وتأسست دولة دينية إسلامية عبر النيجر في منتصف القرن التاسع عشر بزعامة أحمدو أحمدو؟ بينما أسس الحاج عمر دولة إسلامية أخرى في النيجر الأعلى، وكانت أبرز تلك الدول جمعيا هي دولة ماندنجا التي برزت تحت قيادة ساموري ثوري في ثمانينات القرن التاسع عشر. ولم يكن ساموري متفقها مثل عثمان دان فوديو والحاج عمر الشهيرين، واللذين أقاما قبل ساموري توري دولتين إسلاميتين. ولكن ساموري توري كان عبقرية عسكرية ومجدداً سياسياً، فقد مضى أبعد من الآخرين في إقامة إدارة سياسة يمكن أن يسود فيها شعور بالولاء من جانب العشائر الرئيسة، والنواحي، والجماعات العرقية.

وحققت زيمبابوي هي الأخرى تقدسا مع وجود تدخل ضئيل من جانب الأوروبيين. وعلى المستوى المحلي انتقل مركز السلطة من موتابا إلى شانجاميري. وفي القرن التاسع عشر اجتاحت جماعات نجوني (الهاربة من سطوة الزولو) زيمبابوي. وبما أن نجوني كانوا جماعات محاربة على الحدود فقد اتسموا بطابع تدميري واضح. ولكن بحلول منتصف القرن التاسع عشر كان النجوني قد نشروا بالفعل أساليبهم الخاصة ببناء الدولة في موزمبيق والمنطقة التي يطلق عليها الآن روديسيا الجنوبية، وشاركوا السكان المحليين في إقامة ممالك جديدة أكبر حجما ينتشر فيها شعور بالقومية كما كان الحال في بلاد الزولو.

وفي الوقت نفسه كانت تجرى أيضا تغيرات سياسية هامة عبر مناطق شاسعة من وسط أفريقيا. وقد كان مستوى التنظيم الاجتماعي منخفضا في المنطقة الممتدة ما بين الكونغو وزيمبابوي حتى القرن الخامس عشر الميلادي. وفي هذه المنطقة على وجه التحديد نشأت مجموعة الدول المعروفة بتجمع لوبا/ لوندا. وكانت البنية السياسية لهذا التجمع هي التي أضفت عليه أهمية وليس حجمه الإقليمي. وقد تحققت منجزات لوبا/ لوندا في

مواجهة انتهاكات مستمرة لأعمال الاسترقاق.

وفي جزيرة مدغشقر الكبيرة نجد أن الدويلات الصغيرة العديدة، التي كانت تنتمي لمرحلة مبكرة، قد أفسحت الطريق إلى مملكة ميرينا الإقطاعية القوية في أواخر القرن الثامن عشر.. وغالبا ما يتم تجاهل مدغشقر في التقييمات العامة لقارة أفريقيا، وذلك على الرغم من أن أفريقيا (بالمعنى الفيزيقي والثقافي أيضا) قد أضفت الكثير على الشعب الملجاشي. وقد عانت مدغشقر، بدورها، من الخسائر في السكان بسبب صادرات الرقيق. غير أن مملكة ميرنيا واجهت الأمر بشكل أفضل من معظم دول تجارة الرقيق. ويرجح ذلك إلى أن الزراعة الأكثر كثافة لأرز المستنقعات عالي الإنتاجية، وتربية الماشية، قد عوضت الخسارة في العمالة، ولا بد من أن يذكرنا هذا الوضع بأنه لا ينبغي أن نعزو، بشكل سطحي وغير منطقي، أي تنمية صاحبتها تجارة الرقيق إلى تصدير السكان وإلى الإزاحة المترتبة على غارات الاسترقاق. وإن أسس التطور السياسي لمملكة ميرنا ولكافة الممالك الأخرى. (سواء اشتغلت بتجارة الرقيق أم لا) إنما تكمن في بيئتها الخاصة، أي في الموارد المادية والبشرية، والتكنولوجية، والعلاقات الاجتماعية. وبقدر ما يستطيع أي مجتمع أفريقي أن يحتفظ، على الأقل، بمزاياه الموروثة النابعة من قرون عديدة من التطور فإن البنية الفوقية تستطيع مواصلة التوسع وتقديم فرص أكثر إلى جماعات كاملة وإلى طبقات وأفراد.

وفي بداية هذا القسم أشرنا إلى ضرورة إدراك تزامن توازي كل من التطور الأفريقي حتى عام 1885م، والخسائر التي فقدتها القارة في تلك المرحلة نتيجة طبيعة علاقاتها بأوروبا الرأسمالية، وينبغي أن نشير الآن إلى هذه القضية بوضوح، ومما يدعو إلى السخرية أن نزعم أن الصلات مع أوروبا قد أدت إلى بناء أفريقيا أو أفادتها في فترة ما قبل الاستعمار. كما أن الإيحاء (مثلما فعل الرئيس ليوبولد سنجور ذات مرة) بأن تجارة الرقيق اجتاحت أفريقيا كما تجتاح النار الأحراش، ولا تترك شيئا، إنما هو افتراض لا ينتمي إلى الواقع. والحق أن أفريقيا التي كانت تمضي في تطورها قد دخلت تجارة الرقيق والعلاقات التجارية الأوروبية وكأنها دخلت رياح عاتية هوجاء أغرقت عددا محدودا من المجتمعات، وألقت بعدد أكثر

بعيداً عن الطريق، وأبطأت من معدل التقدم بشكل عام. وعلى أي حال فإنه ينبغي (إذا مضينا في التعبير المجازي) أن نشير إلى أن القباطنة الأفارقة كانوا لا يزالون يتخذون القرارات قبل عام 1885 م، على الرغم من أنه وجدت، بالفعل، قوى مؤثرة جعلت الرأسماليين الأوروبيين يصرون على السيطرة على الموقف، وقد نجحوا في ذلك.

مجيء الإمبريالية والاستعمار:

في القرون السابقة على الحكم الاستعماري زادت أوروبا من طاقتها الاقتصادية بسرعة كبيرة، بينما بدا كأن أفريقيا ساكنة تقريبا، ويمكن أن نصف أفريقيا أواخر القرن التاسع عشر بأنها كانت لا تزال مشاعية في جانب، وإقطاعية في جانب آخر، بينما انتقل غرب أوروبا كليا من الإقطاع إلى الرأسمالية، ولكي نوضح المقولة الرئيسة لهذه الدراسة فإنه من الضروري ألا نتتبع تطور أوروبا وتخلف أفريقيا فحسب، بل لا بد من أن نفهم أيضا كيفية اندماج كل من التنمية والتخلف في نظام واحد، هو الإمبريالية الرأسمالية.

لقد كان الاقتصاد الأوروبي ينتج سلعاً وفيرة مستخدما في ذلك موارده المادية والبشرية الخاصة، علاوة على موارد وعمل بقية أنحاء العالم. وكانت هناك تغيرات كيفية عديدة في الاقتصاد الأوروبي صاحبت زيادة كمية السلع وجعلت هذه الزيادة ممكنة. وعلى سبيل المثال فإن الآلات والمصافح وليس الأرض هي التي أصبحت توفر المصدر الرئيس للثروة، كما لم يعد تنظيم العمل، منذ فترة طويلة، على أساس أسري محدود. وتم تدمير الفلاحين بوحشية، واستغلال عمل الرجال والنساء والأطفال بلا رحمة. وكانت تلك هي الشرور الاجتماعية الشهيرة للنظام الرأسمالي والتي لا ينبغي أن نتغاضى عنها. ولكن فيما يتعلق بقضية الاقتصاديات المقارنة تقول الحقائق المعنية إن الاختلاف الضئيل الذي كان قائما عندما أبحر البرتغاليون إلى غرب أفريقيا عام 1444م قد أصبح فجوة ضخمة حينما جلس رجال الدولة اللصوص الأوروبيون في برلين بعد ذلك بحوالي 440 عاما لتحديد من الذي يسرق هذا الجزء أو ذاك من أفريقيا. وهذه الفجوة هي التي وفرت حتمية انتقال أوروبا لمرحلة الإمبريالية وأوجدت فرصة

ذلك الانتقال، ومن ثم استعمار أفريقيا وزيادة تخلفها.

وتعتبر الفجوة الاقتصادية والتكنولوجية المتنامية بين غرب أوروبا وأفريقيا جزءاً من نزعة الرأسمالية لتركيز كل من الثروة والفقر واستقطابهما في طرفي نقيض.

وفي داخل أوروبا الغربية ذاتها ازداد ثراء بعض الأمم على حساب أمم أخرى. وكانت بريطانيا وفرنسا وألمانيا أكثر الأمم رخاء، بينما ساد الفقر في ايرلندا والبرتغال وإسبانيا وجنوب إيطاليا. وفي داخل اقتصاديات بريطانيا وفرنسا وألمانيا حدث استقطاب للثروة بين الرأسماليين في ناحية والعمال والفلاحين في ناحية أخرى. وحصل كبار الرأسماليين على النصيب الأكبر، بينما جرت تصفية الصغار منهم. ويلاحظ أن شركتين أو ثلاث هي التي احتكرت معظم النشاط في كثير من المجالات الهامة مثل إنتاج الحديد والصلب والنسيج والبنوك بوجه خاص، وكانت البنوك أيضا في مركز المسيطر على الاقتصاد في مجموعه، فهي تقدم رؤوس الأموال للشركات الصناعية الاحتكارية الكبرى.

وخاضت الشركات الاحتكارية الأوروبية معارك مستمرة من أجل أن تحقق سيطرتها على المواد الخام، والأسواق، ووسائل الاتصال، وحاربت أيضا لكي تكون أول من يستثمر في أي أعمال مربحة جديدة تتصل بحقل نشاطها سواء كان ذلك بلدانها أو خارجها، وبعد أن أصبح التوسع محدوداً بالفعل داخل اقتصادياتها القومية تحوّل اهتمامها الرئيس إلى تلك البلدان التي كانت اقتصادياتها أقل تطوراً، ومن ثم لن تبدي مقاومة تذكر لتغلغل الرأسمالية الأجنبية أو لن تعارض ذلك. وإن ذلك التغلغل للرأسمالية الأجنبية على نطاق عالمي منذ أواخر القرن التاسع عشر فصاعداً هو ما نطلق عليه الإمبريالية.

والإمبريالية تعني التوسع الرأسمالي. فهي تعني أن الرأسماليين الأوروبيين (في أمريكا الشمالية واليابان) قد أجبرهم المنطق الداخلي لنظامهم القائم على المنافسة على أن يبحثوا في الخارج، أي في البلدان الأقل تطوراً، عن فرص للسيطرة على إمدادات المواد الخام، وإيجاد أسواق ومجالات مربحة للاستثمار. وقد أسهمت قرون من التجارة مع أفريقيا، بدرجة كبيرة، في مسار الأمور التي دفعت الرأسماليين الأوروبيين إلى

ضرورة التوسع على نطاق كبير خارج اقتصادياتهم القومية.

وكانت هناك مناطق معينة في أفريقيا حيث تريد الاستثمارات الأوروبية أن تحقق أرباحاً مفرطة فورية. وقد ضمنت مناجم جنوب أفريقيا، والقروض لحكومات شمال أفريقيا، وتشييد قناة السويس أيضا أعظم ربحية للاستثمارات الأوروبية، وكذلك التجارة مع الهند وعلى أي حال فقد تمثلت القيمة العظمي لأفريقيا بالنسبة لأوروبا، في بداية المرحلة الإمبريالية، في أنها مصدر للمواد الخام، ومنتجات النخيل، والفول السوداني، والقطن، والمطاط ونشأ الاحتياج إلى تلك المواد نتيجة توسع الطاقة الاقتصادية لأوروبا وآلاتها الجديدة علاوة على زيادة سكان المدن الذين يعملون بالأجر، وقد تطورت كافة تلك الأشياء خلال القرون الأربعة السابقة. ومن الضروري أن نكرر القول إن التجارة غير المتكافئة مع أفريقيا تعتبر أحد العوامل الهامة في تلك العملية..

والإمبريالية ظاهرة اقتصادية أساساً لا تؤدي بالضرورة إلى هيمنة سياسية مباشرة أو استعمار، ولكن أفريقيا كانت ضحية الاستعمار وفي «فترة الزحف إلى أفريقيا» المشؤومة اتجه الأوروبيون إلى انتزاع كل ما تصوروا أنه يشكل أرباحا في أفريقيا، بل إنهم وضعوا أيديهم عن عمد على مساحات شاسعة ليس بغرض الاستغلال الفوري، ولكن تحسباً للمستقبل. ورفعت كل دولة أوروبية من تلك الدول صاحبة هذه المصالح الاقتصادية قصيرة الأجل وطويلة الأجل أعلامها في أنحاء مختلفة من أفريقيا، وأقامت الحكم الاستعماري. وقد أعطت تلك الفجوة، التي خلال مرحلة التجارة السابقة للاستعمار، السلطة لأوروبا لتفرض هيمنتها السياسية على أفريقيا.

وقد تمت إدارة تجارة ما قبل الاستعمار في العبيد، والعاج والمواد الأخرى من سواحل أفريقيا. وكان باستطاعة السفن الأوروبية أن تسيطر على أوضاع السواحل. وعند الضرورة كان يتم بناء القلاع. ولم تكن أوروبا قادرة، قبل القرن التاسع عشر، على التغلغل في القارة الأفريقية. فإن توازن القوى لم يكن في صالحها بشكل كاف، غير أن التغيرات التكنولوجية نفسها التي خلقت الاحتياج إلى التغلغل في أفريقيا هي التي خلقت أيضا القوة القادرة على غزوها، وكانت الأسلحة النارية للمرحلة الإمبريالية تمثل قفزة كبقية إلى الأمام. وهناك بون شاسع بين البنادق التي تعمر من الخلف والمدافع

الآلية، والبندقية القديمة ذات الزند الصواني، والأخرى التي يتم حشو فوهة ماسورتها الملساء في العصر السابق. وقد تفاخر الإمبرياليون الأوروبيون في أفريقيا بأن الشيء الذي يؤخذ في الاعتبار هو امتلاكهم لمدفع مكسيم الآلي بينما لا يمتلكه الأفارقة.

ومما يلفت النظر أن الأوروبيين غالبا ما يستمدون التبرير الأخلاقي للإمبريالية والاستعمار من خصائص التجارة الدولية حسبما كانت تجري حتى عشية الحكم الاستعماري لأفريقيا، وكان البريطانيون هم المدافعين الأساسيين عن الرأي القائل إن رغبتهم في الاستعمار تنهض، إلى حد كبير، على نواياهم الطيبة الرامية لوضع حد لتجارة الرقيق. ومن الصائب تماما أن البريطانيين كانوا يعارضون تجارة الرقيق في القرن التاسع عشر بقدر تأييدهم لها ذات يوم. وقد أدت تغيرات عديدة داخل بريطانيا إلى التحول من احتياج القرن السابع عشر إلى رقيق إلى احتياج القرن التاسع عشر إلى إزالة بقايا الرق من أفريقيا، حتى يمكن تنظيم الاستغلال المحلى للأراضي والعمل. ومن ثم فإن الرق قد تم رفضه بالقدر الذي أصبح فيه قيداً على زيارة التطور الرأسمالي. وينطبق ذلك، بوجه خاص، على شرق أفريقيا حيث استمرت تجارة الرقيق العربية حتى وقت متأخر من القرن التاسع عشر. وشعر البريطانيون بالبهجة حيث تصوروا أنهم الأفضل أخلاقيا عندما يضعون حداً لتجارة الرقيق العربية ويطيحون بالحكام على أساس أنهم من تجار الرقيق. ومع ذلك فإن البريطانيين كانوا في تلك السنوات ذاتها يسحقون القادة السياسيين في نيجيريا مثل جاجا ونانا اللذين كانا قد توقفا حينذاك عن تصدير الرقيق، ويركزان بدلا من ذلك على منتجات مثل المطاط وزيت النخيل. وعلى غرار ذلك نجد أن الألمان قد تظاهروا في شرق أفريقيا بأنهم أكثر المعارضين لحكام من أمثال بوشيري ممن كانوا يشاركون في تجارة الرقيق. غير أن الألمان كانوا يعادون بالمثل الحكام الأفارقة الذين لا تكاد تكون لهم مصلحة في تجارة الرق. ويتمثل العامل المشترك الذي يكمن خلف الإطاحة بالحكام الأفارقة في شرق أفريقيا، وغربها. ووسطها، وشمالها وجنوبها في أنهم كانوا يقفون في طريق الاحتياجات الإمبريالية لأوروبا. وكان هذا العامل وحده هو الذي يوضع في الاعتبار، بينما كان استخدام المشاعر المعادية للرق للمزايدة في أفضل الأحوال،

وللنفاق على أسوأ تقدير.

كما استخدم ليوبولد الثاني ملك بلجيكا ذريعة معاداة الرق لكي يفرض على الكونغو عملاً إجباريا وعبودية حديثة. وإلى جانب ذلك فقد استحدث جميع الأوروبيين أفكار التفوقين العنصري والثقافي فيما بين القرن الخامس عشر والقرن التاسع عشر، حينما انهمكوا في إبادة الجنس غير الأبيض، واستعباد الشعوب غير البيضاء، بل إن البرتغال، وهي بلد أوروبي فقير ومتخلف في العصر الإمبريالي، كان باستطاعتها أن تزعم أن من المقدور لها أن تمدن أبناء أفريقيا.

وثمة تفسير غريب للزحف إلى أفريقيا وتقسيمها يصل حقا إلى حد القول إن الاستعمار جاء إلى أفريقيا بسبب احتياجات أفريقيا أكثر مما هو بسبب احتياجات أوروبا. ويقولون إن أفريقيا احتاجت الاستعمار الأوروبي حتى يمكن أن تتخطى المرحلة التي كانت تعيشها في أواخر القرن التاسع عشر. ومن الواضح أنهم يتجاهلون أن مثل ذلك المنحى من التفكير يفترض أن أفريقيا سوف تتطور إذا ما أعطيت جرعات أكبر من التدابير الأوروبية والتي بدأت، من الناحية الفعلية، تفضي إلى تخلفها-وكأنها سوف تتطور إذا ما فقدت البقية المتبقية من حريتها في الاختيار، والتي تم تقويضها، بالفعل، على نحو خطير بتجارة ما قبل الاستعمار-وكأنها سوف تتطور إذا ما أصبح اقتصادها أكثر اندماجا في اقتصاديات أوروبا وفقا لشروط تفرضها أوروبا بالكامل، وأن تلك التضمينات بما تحمله من مغالطات يمكن أن تكون واضحة لكل من يحاول أن يفهم عملية التنمية قبل أن يعلن رأيا حول أي مرحلة من مراحل التطور البشري في أفريقيا.

وطوال القرن الرابع عشر أبدى بعض الحكام الأفارقة مبادرات هامة لتتبع الأشكال العامة للاتصال الثقافي مع أوروبا. وكان ذلك يعني في حالة غرب أفريقيا البحث عن بدائل لتجارة الرقيق. كما أن داهومى، وهي من أكثر الدول تورطا في تجارة الرقيق، كانت من بين تلك الدول التي حاولت أثناء العديد من السنوات الأخيرة بعد الاستقلال أن تجد أساساً صحياً للتبادل الثقافي مع الأوروبيين.

وفي عام 1850 م أصدر جيزو ملك داهومى مرسوماً تم بمقتضاه تخليص كافة أشجار نخيل الزيت الصغيرة من الطفيليات المحيطة بها علاوة على

فرض عقوبات قاسية على قطع أشجار النخيل. ويعتبر جيزو الذي استمر حكمه من عام 1818م حتى عام 1857م إصلاحيا. كما بذل جهودا مخلصة لتلبية الانتقادات التي وجهتها لسياساته جماعات مثل المبشرين ودعاة معاداة الرق. ولكن سرعان ما اتضح أن الأوروبيين لم يكونوا يريدون أن تنهض داهومى كدولة قوية من جديد، وإنما كانوا بالأحرى يخلقون أعذاراً وأوضاعاً وهمية لتبرير عزمهم على استعمار شعب داهومى. وفي ظل تلك الظروف لجأ جليلى آخر ملوك داهومى إلى عاصمته أبومى، وانتهج السياسة التي رأي أنها أكثر اتساقاً مع كرامة داهومى واستقلالها. وقام جليلى بالإغارة على أبيوكوتا التي كانت تضم متحولين (دينيا) كانوا بالفعل «رعايا لبريطانيا»، كما طلب من الفرنسيين أن ينسحبوا من بورتو-نوفر، وقد قاوم بشكل عام حتى هزمه الفرنسيون عسكرياً في عام 1889م.

وكانت تلك الجماعات التي لها علاقة محدودة بتصدير الرقيق أو لم تكن لها أي علاقة على الإطلاق قد أخذت تكثف جهودها في القرن التاسع عشر لتصبح جزءا من عالم أوسع، وطلب جونجونهانا الحاكم النجوني لجازا في موزمبيق طبيبا سويسريا، واحتفظ به في بلاطه سنوات عديدة إلى أن قام البرتغاليون بغزو مملكته في عام 1895م. وبعد أن فرض البرتغاليون الحكم الاستعماري لم يشاهد الأفارقة أي طبيب إلا بعد مرور وقت طويل.

ومن المفيد، بشكل خاص، أن نتجه إلى مثال مصر في ظل محمد على الذي حكم البلاد من عام 1805م حتى عام 1849 م. وكانت أوروبا الرأسمالية قد تخطت شمال أفريقيا الإقطاعي خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر. وأدرك محمد على ذلك، وحاول بوعي اللحاق بأوروبا، وأجرى سلسلة من الإصلاحات كان أكثرها أهمية يتسم بطابع اقتصادي. وقامت مصر بزراعة القطن وتصنيعه، وأقامت صناعة للزجاج والورق وسلعا صناعية أخرى. وكان ينبغي ألا تكون مصر مجالاً تغرقه السلع الأوروبية حتى لا يتم تقويض الصناعة المحلية. ومن هنا أحاطت بالصناعة الوليدة بمصر جدران الحماية الجمركية، ولم يكن ذلك يعني أن مصر أصبحت معزولة عن بقية العالم، بل على العكس من ذلك نجد أن محمد على قد استعان بخبراء من أوروبا، كما زاد من تجارة مصر الخارجية.

ويمكن ربط مثل محمد علي وأغراضه، وفقا لمصطلحات العلوم

الاجتماعية الحديثة، بمحاولة خلق اقتصاد ذاتي الحركة قابل للنمو لتوفير أساس للاستقلال الوطني وتتعارض مثل هذه المثل والأهداف تماماً مع احتياجات الرأسمالية الأوروبية. ولم يكن الصناعيون البريطانيون والفرنسيون يريدون أن يروا مصر كمنتجة للنسيج، بل كمنتجة للقطن الخام للتصدير ومستوردة للمنتجات الأوروبية، كما أراد رجال المال الأوروبيون أن تكون مصر ميدانا للاستثمار. وفي النصف الثاني للقرن التاسع عشر حولوا خديوي مصر إلى شحاذ دولي حيث رهن مصر بأكملها لرجال المال الاحتكاريين الدوليين، وأخيراً فإن رجال الدولة في أوروبا أرادوا أن تكون الأراضي المصرية قاعدة لاستغلال الهند والجزيرة العربية، وبالتالي تم حفر قناة السويس على الأراضي المصرية بسواعد المصريين، بينما كان يملكها الفرنسيون والبريطانيون الذين فرضوا سيطرتهم، فيما بعد، على مصر والسودان.

ولا جدال في أن التعليم يعتبر أحد مظاهر الحياة الأوروبية التي نمت بشكل ملموس للغاية خلال المرحلة الرأسمالية. ومن خلال التعليم والاستخدام الواسع للكلمة المكتوبة أصبح الأوروبيون في وضع يسمح لهم بأن ينقلوا للآخرين المبادئ العلمية التي اكتشفوها عن العالم المادي، وذلك بالإضافة إلى مجموعة من الأفكار الفلسفية المختلفة حول الإنسان والمجتمع. وسرعان ما أدرك الأفارقة المزايا الناتجة من التعليم الأولى. وبذلت مملكة ميرينا في مدغشقر الكثير لنشر القراءة والكتابة وقد استخدموا لغتهم الخاصة وحروف الكتابة العربية، كما رحبوا بمساعدات البعثات التبشيرية الأوروبية. ولم يكن مثل هذا النقل والاستعانة الواعية من كافة المصادر المعنية ممكن الحدوث إلا عندما تمتعوا بحرية الاختيار. وقد أقام الاستعمار، الذي يتعارض مع احتياجات ملجاش، حاجزا فعلياً أمام تحقيق «التحديث» الذي بدأه ملوك ميرينا في ستينات وسبعينات القرن التاسع عشر. ويمكن أن نجد مثالاً مشابهاً في تونس قبل أن تهوي فأس التجزئة. وفي أنحاء عديدة من العالم قبلت الرأسمالية في شكلها الإمبريالي أن تترك جانبا من إجراءات السيادة السياسية في أيدي السكان المحليين. وقد حدث ذلك في شرق أوروبا وأمريكا اللاتينية ثم الصين في حدود أضيق. ومع ذلك توصل الرأسماليون الأوروبيون إلى قرار بأنه ينبغي استعمار أفريقيا بشكل مباشر.

وتوجد شواهد توحي بأن مثل ذلك النهج في العمل لم يكن مخططاً بالكامل. فإن بريطانيا وفرنسا كانتا تفضلان، حتى خمسينات وستينات القرن التاسع عشر، تقسيم أفريقيا إلى مجالات نفوذ غير رسمية. ويعني هذا أنه لابد من وجود اتفاق ودي يقول مثلا إن استغلال نيجيريا سيكون للتجار البريطانيين، بينما سيترك استغلال السنغال للفرنسيين، كما يسمح في الوقت نفسه لكل طرف أن يتاجر، على نطاق محدود، في الإمبراطورية غير الرسمية للطرف الآخر. ولكن حدث أولا خلاف حول من الذي سوف يستغل هذه الناحية أو تلك من أفريقيا (وبشكل خاص بعد أن أرادت ألمانيا الانضمام إلى عملية الاغتصاب)، وثانيا بدأت كل دولة أوروبية تفرض رسوما تجارية على التجار الأوروبيين من الجنسيات الأخرى بمجرد إعلانها أنها اتخذت من هذا الجزء أو ذاك من أفريقيا محمية أو مستعمرة لها. ومن ثم أرغمت منافسيها على أن يكون لديهم مستعمراتهم ورسوم تمييزية. وكان أي إجراء يفضي إلى إجراء آخر. وسرعان ما بذلت ست بلدان رأسمالية أوروبية كل ما في وسعها لإقامة حكم سياسي مباشر في أجزاء معينة من أفريقيا. ولا يوجد شك في أن أشخاصا مثل كارل بيترز وليفينجستون، وستانلي، وهاري جونستون، ودي برازا، والجنرال غوردون وسادتهم في أوروبا كانوا يتدافعون نحو أفريقيا بالمعني الحرفي للكلمة. ونادراً ما تجنبوا اشتعال معارك عسكرية خطيرة.

وبالإضافة إلى العوامل التي أحدثت سلسلة من ردود الفعل لعملية التدافع، حسبما وصفناها آنفا، نجد أن الأوروبيين كانوا مدفوعين عنصريا للسعي إلى السيطرة سياسيا على أفريقيا. وقد كان القرن التاسع عشر هو القرن الذي عبرت فيه العنصرية البيضاء عن ذاتها في المجتمعات الرأسمالية بشكل أكثر صراحة وأكثر عنفا. وتمثلت البؤرة في الولايات المتحدة الأمريكية، بينما احتلت بريطانيا المقدمة بين الأمم الرأسمالية الأوروبية الغربية. فإن بريطانيا قد وافقت على منح مستعمراتها القديمة الخاصة بالمستوطنين البيض في كندا، واستراليا، ونيوزيلندا حق الحكم الذاتي في إطار الدومنيون، بينما سحبت حق الحكم الذاتي من جزر الهند الغربية عندما طرد السكان السود (أو أصحاب البشرة البنية) المزارعين البيض من الجمعيات التشريعية وفي حدود ما يتعلق بأفريقيا نجد أن البريطانيين قد عارضوا بعنف الحكم

الذاتي للسود حسبما يتمثل موقفهم من اتحاد فانتي في ساحل الذهب في ستينات القرن التاسع عشر، وحالوا أيضا تفتيت سلطة الكرييوليين السود في سيراليون. وعندما سعت كليا فوراه باي إلى الانتساب إلى جامعة درهام البريطانية، وتحقق ذلك عام 1874م أعلنت صحيفة التايمز أن جامعة درهام ينبغي أن تنتسب إلى حديقة الحيوان بلندن. وتنطوي الإمبريالية على عنصرية متفشية وآثمة تعتبر شكلا محوراً للعقلانية الاقتصادية التي ولدت العنصرية أساساً. وقد كان الاقتصاد هو الذي فرض ضرورة أن تستثمر أوروبا في أفريقيا وأن تهيمن على المواد الخام والعمل بالقارة. كما أن العنصرية هي التي أكدت القرار بأن الهيمة لابد من أن تأخذ شكل الحكم الاستعماري المباشر.

وقد حارب الأفارقة في كل مكان ضد الحكم السياسي الأجنبي وقهرتهم قوي متفوقة، غير أن أقلية لها وزنها أصرت على أن تظل صلاتها التجارية مع أوروبا دون انقطاع. ويعتبر ذلك مقياسا لمدى اعتمادها بالفعل على أوروبا. وإن المثال الأكثر درامية لتلك التبعية إنما يتمثل في التصميم الذي حارب به بعض الأفارقة إنهاء تجارة الرقيق الأوروبية.

وبحلول منتصف القرن التاسع عشر كان استرقاق الأفارقة قد أدى الغرض منه بالنسبة لمعظم الدول الرأسمالية الأوروبية. ولكن الإنهاء المفاجئ لهذه التجارة عند أي نقطة معينة كان بالنسبة لأولئك الأفارقة الذين تاجروا في الرقيق بمثابة أزمة من أخطر الأزمات. وكانت قد حدثت في كثير من الجهات تغيرات اجتماعية رئيسة دفعت بمناطق معينة إلى أن تدعم فعليا تجارة الرقيق الأوروبية، ومن أهم الأمور ذات الدلالة هنا نسأة «الرق المنزلي»، وأشكال مختلفة من الإخضاع الطبقي والطائفي، ووجد الحكام والتجار الأفارقة، الذين تهدد وجودهم الإجماعي نتيجة المراسيم القانونية المبكرة مثل القرار البريطاني في عام 1907م ضد التجارة في الرقيق، أساليب لإقامة صلات مع الأوروبيين الذين مازالوا يطلبون رقيقاً.

وقد تدهور تصدير الرقيق بسرعة كبيرة في أفريقيا جنوب الصحراء، وبشكل خاص في غرب أفريقيا حيث كان الأوروبيون مستعدين لشراء سلع أخرى، وبمجرد أن وجد سكان أي منطقة من المناطق أن لديهم منتجاً يقبله الأوروبيون بدلاً من تجارة الرقيق السابقة قاموا ببذل جهد جبار من أجل

تنظيم البدائل، أي العاج، والمطاط، ومنتجات النخيل، والفول السوداني وأظهرت هذه الجهود، مرة أخرى، تصميم نسبة صغيرة من الأفريقيين، لكنها حاسمة، وهو تصميم ينهض على الرغبة في الحصول على سلع تجارية أوروبية والتي لم يعد الكثير منها مجرد تحف أو كماليات، بل كانت تعتبر، بالأحرى، من الضروريات.

وتمثل القرون الأربعة الأولى من التجارة الأفريقية الأوروبية جذور تخلف أفريقيا بالمعنى الحقيقي، وقد ازدهر الاستعمار بسرعة من الزاوية الأوروبية نظراً لأن العديد من سماته قد جرى غرسها، بالفعل، في أفريقيا في الفترة السابقة. ومن بين القسمات الأكثر حسما للنظام الاستعماري وجود أفارقة يعملون كوكلاء اقتصاديين وسياسيين وثقافيين للمستعمرين الأوروبيين، وكان هؤلاء الوكلاء أو «الكومبرادور» يخدمون بالفعل المصالح الأوروبية في فترة ما قبل الاستعمار. وقد أفضى تأثير التجارة مع الأوروبيين إلى إنزال كثير من الحكام الأفارقة إلى مركز الوسطاء للتجارة الأوروبية، كما أدى إلى الوصول بالأفارقة العاديين إلى دور الوسطاء التجاريين ذاته... علاوة على خلق جماعة تجارية جديدة من أصحاب الدم المختلط، أي أبناء الآباء الأوروبيين أو العرب. ويمكن أن نشير إلى كافة هذه الأنماط بوصفها من «الكومبرادور» وقد لعب هؤلاء دوراً رئيساً في امتداد النشاط الأوروبي من الساحل إلى الداخل بمجرد أن فكر الأوروبيون في الاستيلاء على السلطة السياسية، ومن بين الأمثلة البارزة على ذلك ما يتمثل في طريقة استخدام المستعمرين الفرنسيين لكل من الأفارقة والمولدين على الساحل السنغالي كوكلاء لنشر السيطرة الفرنسية إلى آلاف الأميال التي تغطيها الآن السنغال، ومالي، وتشاد، وفولتا العليا، والنيجر، وكان هؤلاء الأفارقة والمولدين المعنيين يعيشون في الموانئ التجارية مثل جوريه، وداكار، وسان لويس، وروفيسك، كما كانت لهم روابط بتجارة الأطلنطي.

ولم يكن الأفارقة الذين يديرون التجارة نيابة عن الأوروبيين مجرد وكلاء تجاريين، وإنما وكلاء ثقافيون أيضا، فلم يكن هناك مفر من أن يتأثروا كثيراً بالتفكير الأوروبي والقيم الأوروبية. وقد بدأ في أفريقيا السعي إلى التعليم الأوروبي قبل مرحلة الاستعمار، وأدرك حكام السواحل وتجارها ضرورة أن يتم فهم أسلوب حياة الرجل الأبيض القادم عبر البحار بشكل

أكثر عمقا، وكان أبناء التجار البيض المولدين وأبناء الحكام الأفارقة هم الذين بذلوا الجهد الأكبر لتعليم أساليب الرجل الأبيض، وساعدهم ذلك على إدارة الأعمال بشكل أكثر كفاءة. وفي القرن الثامن عشر أوضح أحد حكام سيراليون أنه يرغب في «تعلم الكتب لكي يكون محتالاً مثل الرجل الأبيض». وأدرك كثيرون آخرون المزايا العملية للتعليم. ومع ذلك فإن العملية التعليمية تنطوي أيضا على تشرب قيم تؤدي إلى زيادة إخضاع الأفارقة. وقد قام أحد أبناء غرب أفريقيا الذين تعلموا في تلك الفترة المبكرة بإعداد أطروحة للدكتوراه باللاتينية يبرر فيها الرق، وليس في ذلك ما يدعو إلى الاستغراب. فإن الأب توماس تومبسون الذي كان أول معلم أوروبي في ساحل الذهب قد قام في عام 1778م بتأليف كتيب بعنوان «التجارة الأفريقية في الرقيق الزنوج تتوافق مع المبادئ الإنسانية وقوانين الديانة السماوية».

وكان الأسلوب الذي عاد به بعض الأفارقة من الرق مع أسياد أوروبيين للمساعدة في تأسيس الحكم الاستعماري من أكثر السمات اللافتة للانتباه في تاريخ غرب أفريقيا في القرن التاسع عشر، وينطبق ذلك، بوجه خاص، على الذين عادوا من جزر الهند الغربية وأمريكا الشمالية إلى سيراليون، أو الذين أطلق سراحهم من سفن الرقيق وتم إنزالهم في سيراليون، كما ينطبق أيضا، بدرجة أقل، على الأفارقة الذين كانوا ذات يوم في البرازيل، وقد تشرب مثل هؤلاء الأشخاص القيم الرأسمالية. وقاموا، مثلهم مثل معظم البعثات التبشيرية الأوروبية، بتنشيط أنواع النشاط التي تتوافق مع الحكم الاستعماري. ويمكن أن نزعم أيضا بأن عرب زنزبار وساحل شرق أفريقيا تحولوا بدورهم إلى وكلاء للاستعمار الأوروبي، ولكن في سياق مختلف بالطبع. وقد قاوموا في البداية الاستعمار الأوروبي الذي أضر بمطامحهم التوسعية الخاصة في أراضي شرق أفريقيا. ولكن سرعان ما توصلوا إلى اتفاق حصل الأوروبيون بمقتضاه على السلطة المطلقة. وقام الأوروبيون بتحويل المجموعة العربية الصغيرة إلى أدوات اقتصادية وسياسية للإمبريالية.

ويكشف التفوق الأوروبي على العرب في شرق أفريقيا، وشمال أفريقيا، والشرق الأوسط، بشكل قاطع، أن الإمبريالية المعاصرة لا تنفصل عن الرأسمالية، وأنها تكمن وراء دور الرق في السياق الرأسمالي، فقد امتلك

العرب أرقاء أفارقة عدة قرون، ولكن كان يجري استغلالهم في سياق إقطاعي. وأصبح الرقيق الأفارقة في أيدي العرب خدماً ونجوداً وأقناناً زراعيين، ولم يكن يتم توجيه الفائض الذي ينتجونه، مهما كان حجمه، إلى إعادة الاستثمار وتكاثر رأس المال على غرار ما حدث في أنظمة الرق في جزر الهند الغربية أو أمريكا الشمالية، بل كان يوجه للاستهلاك من جانب الصفوة الإقطاعية. وغالبا ما تم الاحتفاظ بالرقيق من أجل الهيبة الاجتماعية بالفعل أكثر منه للمنفعة الاقتصادية.

ويتمثل الاستثناءان الرئيسان لتلك القاعدة، في القرن التاسع عشر، في زنزبار ثم في مصر في ظل محمد علي. ففي كلتا الحالتين تم استغلال العمل الأفريقي لإنتاج الربح في المزارع، وربما ينطبق ذلك أيضا على إنتاج بلح النخيل في الجزيرة العربية، ولكن أوروبا كانت تستغل العمل الأفريقي للحصول على أكبر فائض مدة ثلاثة قرون قبل ذلك بالفعل. وكان الإسهام الذي قدمه نظام المزارع للتطور الرأسمالي الأوروبي من الضخامة مما جعل أوروبا الغربية، في القرن التاسع عشر، تبتلع الاستغلال الأقل لزنزبار والجزيرة العربية، كما أحكمت قبضتها على اقتصاد مصر بعد وفاة محمد علي عام 1849م. وبكلمات أخرى فإن الثوم والقطن، والبلح الذي أنتجته كل من زنزبار، ومصر، والجزيرة العربية، على التوالي، فيما قبل الاستعمار كان يتجه بالفعل إلى تعزيز التجارة والإنتاج الأوروبيين. وفي النهاية لم تكن هناك أي مشكلة أمام تجار الرقيق الرأسماليين الأوروبيين لفرض هيمنتهم السياسية على تجار الرقيق العرب الإقطاعيين واستخدامهم كوكلاء للاستعمار في شرق أفريقيا.

وإذا ما رجعنا إلى قضية الوكلاء الأفارقة المحليين للحكم الاستعماري الأوروبي في أفريقيا فإنه ينبغي أن ندرك أن الأوروبيين قد قاموا بتجنيد أفارقة للخدمة في الجيوش التي غزت أفريقيا حقا في المرحلة الدموية الممتدة من ثمانينات القرن التاسع عشر حتى بدأت الحرب العالمية الأولى من قبل الأوروبيين في عام 1914 م، ومن الخصائص المميزة الشائعة للاستعمار ما يتمثل في بحثه عن عملاء للقمع من بين ضحايا الاستعمار أنفسهم، ومع ذلك فإنه من دون تلك القرون السابقة من التجارة بين أفريقيا وأوروبا كان من المستحيل على الأوروبيين أن يجندوا بمثل تلك السهولة كلا

من العساكر والحمالين وغيرهم الذين جعلوا الغزو الاستعماري ممكنا.

وكان المستوطنون الأفارقة في الموانئ السنغالية، والذين أشرنا إليهم من قبل بالفعل، هم الذين ارتدوا الزي العسكري الفرنسي وحاربوا لإقامة الحكم الفرنسي في الداخل وفي أنحاء أخرى من الساحل مثل داهومي، وحينما هزم البريطانيون الأشانتي في عام 1874م كان يوجد بين جيشهم قوات أفريقية من المدن الساحلية حول قلاع ساحل الذهب، وكان أولئك الأفارقة على صلة مع الأوروبيين لفترة طويلة حتى أنهم اعتبروا أنفسهم، منذ القرن السابع عشر، «هولنديين» أو «دانمركيين» أو «بريطانيين» طبقا لجنسية القلاع التي توفر لهم العمل، كما حاربوا معارك لصالح بلد أوروبي ضد بلد أوروبي آخر، وكان من السهل في أواخر القرن التاسع عشر، أن يتم تجنيدهم للحرب ضد إخوانهم الأفارقة باسم القوى البريطانية الاستعمارية الغازية.

وفي الأقاليم التي كانت تابعة للبرتغال ترجع أصول الشرطة والجيش الاستعماريين من السود إلى فترة تجارة «ما قبل الاستعمار» أيضا. فقد ظهرت حول قلاع لواندا وبنجوالا في أنجولا، ولورينسو ماركيز وبييرا في موزمبيق جماعات من الأفارقة والمولدين، بل من الهنود ساعدت على «إحلال الوئام» في مناطق شاسعة من أجل البرتغاليين بعد مؤتمر برلين، كما أن تجار موزمبيق وبقية شرق أفريقيا، وغربها، ووسطها، الذين كانوا يتعاملون مع الأوروبيين قبل الاستعمار هم الذين قدموا الحمالين لحمل المدافع الثقيلة ومعدات الإمداد، وهم الذين وفروا أيضا للأوربيين الطامعين في الاستعمار المعلومات والأسرار العسكرية التي سهلت الغزو، وهم أيضا الذين كانوا صوت الأوروبيين على التربة الأفريقية.

ومن الصحيح بالطبع، أن كثيراً من الأفارقة، الذين كانت علاقتهم ضعيفة بتجارة ما قبل الاستعمار أو لم تكن لهم أي علاقة على الإطلاق، تحالفوا أيضا مع الوافدين الجدد من الأوروبيين، وفي ذلك الصدد كانت الفجوة في مستويات التنظيم السياسي بين أوروبا وأفريقيا حاسمة للغاية. فقد كان تطور الوحدة السياسية في شكل دول كبيرة يتقدم باطراد في أفريقيا. ولكن أفريقيا كانت، على الرغم من ذلك، لا تزال حتى في وقت مؤتمر برلين قارة تجمع عددا كبيراً من التجمعات الاجتماعية/ السياسية لم

تصل بعد إلى هدف مشترك. ومن ثم كان من السهل على الدخيل الأوروبي أن يمارس اللعبة السياسية فرق تسد. وبهذا الأسلوب أصبح بعض الأفارقة حلفاء لأوروبا دون قصد.

وقد سعى حكام أفارقة عديدون إلى عقد «حلف مع الأوروبيين لمواجهة جيرانهم الأفارقة الذين كانوا في نزاع معهم. ولم يدرك ما تنطوي عليه هذه الأعمال من تضمينات سوى عدد قليل من هؤلاء الحكام، ولم يستطع أولئك الحكام أن يدركوا أن الأوروبيين قد جاءوا للإقامة الدائمة، ولم يفهموا أن الأوروبيين لم يخرجوا لغزو بعض أنحاء أفريقيا، وإنما القارة بأسرها. كانت تلك الرؤية الجزئية والقاصرة للعالم في حد ذاتها شاهداً على تخلف أفريقيا نسبيا في مواجهة أوروبا التي كانت، في القرن التاسع عشر، تسعى بثقة للسيطرة على كل جزء من الكرة الأرضية.

ولم تكن الانقسامات السياسية في أفريقيا دليلاً على نقص متأصل أو تخلف. فقد كانت تلك هي الحالة التي وجدت القارة أنها تعيشها، وهي بمثابة نقطة على طريق طويل اجتازه آخرون. وكانت أفريقيا تتحرك لاجتيازه، وقد أبطأ التأثير التجاري لأوروبا من عملية الدمج والتوسع السياسيين، وذلك على عكس الطريقة التي دعمت بها التجارة مع أفريقيا الدول القومية في أوروبا. وعندما اتخذت الرأسمالية الأوروبية شكل الإمبريالية وبدأت في إخضاع أفريقيا سياسيا نجد أن النزاعات السياسية العادية لمرحلة ما قبل الرأسمالية، التي كانت تعيشها أفريقيا، قد تحولت إلى ضعف يسمح للأوروبيين بإقامة هيمنتهم الاستعمارية.

ومن الواضح تماماً أن أي محاولة لفهم عملية مجيء الاستعمار إلى أفريقيا تقتضي دراسة التطور التاريخي السابق لكل من أوروبا وأفريقيا، وعلى المرء أن يدرس، بشكل خاص، الأساليب التي أثرت بها صلاتهما التجارية في القارتين بشكل متبادل. فقد اتضح أن ما يسمى تجارة «ما قبل الاستعمار» كانت مرحلة تمهيدية لعصر الحكم الاستعماري.

وهناك اتفاق عام بأن أفريقيا استعمرت بسبب ضعفها، وينبغي أن ندرك أن مفهوم الضعف يتضمن الضعف العسكري، والطاقة الاقتصادية غير الملائمة. علاوة على ضعف سياسي معين. ونعني بذلك عدم اكتمال تأسيس دول قومية، وهو ما أدى إلى ترك القارة مقسمة، وإلى ضعف

مستوى الوعي فيما يتعلق بالعالم بوجه عام، والذي كان قد تحول حقا إلى نظام واحد عن طريق توسع العلاقات الرأسمالية.

مرشد مختصر للقراءة

يعتبر القسم الذي يتناول المجتمع الأفريقي في هذا الفصل استكمالا للفصل الثاني. والكتب المشار إليها هناك ترتبط أيضا بالسياق الحالي. ويهتم كثير من الكتاب الأفارقة بمرحلة ما قبل الاستعمار الحديثة هذه، التي تعتبر أحد جوانب النضال الوطني. وهناك أيضا رسائل علمية أكثر وأفضل عن مناطق محددة وموضوعات معينة، غير أن مجيء الإمبريالية لم تتم بعد متابعته بشكل جاد من وجهة نظر أفريقية. وهناك أيضا غياب ملحوظ لنظرية تربط ما بين الحقائق العديدة المؤكدة تماما حالياً عن الأحداث التي جرت في أفريقيا بين عامي 1500 م و1885م.

J.B.Webster and A.A. Boahen, History of West Africa, the-. -

. 1967. Revolutionary years-1815 to Independence. New York. Praeger

- Basil Davidson with J.E.Mahina. History of East and Central-Africa to the Late Nineteenth Century. New York, Doubleday Anchor Book A 677.

وينبغي إضافة هذين المؤلفين إلى قائمة النصوص العامة التي تقدم مسوحا إقليمية تغطي فترة زمنية طويلة، وتتميز بأنها تطرح تفسيرات مترابطة منطقيا وليست مجرد مجموعة مقالات.

.-Walter Rodney. West Africa and the Atlantic Slave Trade. Nairobi. Published for the Historical Association of Tanzania by the East African Publishing House. 1969.

- E. Alpers, The Easr African Slave Trade.

- I. A. Akinjogbin, Dahomey and its Neighbours. Cambridge, Cambridge University Press, 1967.

والمؤلفان الأولان عبارة عن وصف موجز لتأثير صادرات الرقيق على الأقاليم الأفريقية المعنية. ويقدم المؤلف الثالث وصفا تفصيليا قدمه أحد الدارسين النيجيريين عن تورط داهومي مع الأوروبيين.

- Jacob U.Egharevba, A Short History of Benin. Ibadan:Ibadan.University Press.1968.

- B.A.Ogot, History of the Southern Lou. Nairobi: East Africa Publishing

House,1967.

- Isaria Kimambo, A Political History of the Pare of Tanzania. New York. International Publications, 1971.

- Jan Vansina, Kingdoms of the Savanna. Madison: University of Wisconsin Press,1966.

والمؤلفات الثلاثة الأولى أمثلة جيدة لدراسات أكاديمية أنجزها أفارقة معنيون

بالتطورات التاريخية في أفريقيا قبل الصلة مع أوروبا. وتتميز باستخدامها التراث الشفهي الأفريقي كأساس للتفسير، ويعتبر المؤلف الرابع «واضعه أوروبي» عملاً رائداً على التراث الشفهي لإعادة بناء تاريخ أفريقيا الوسطى.

J.Ade Ajayi, Christai Missions in Nigeria, 1845, 1891, New York -
.1971 International Publications,

E. A.Ayandele, The Missionary Impact on Modern Nigeria. New York, -
.1967 Humanities Press,

وتعتبر البعثات التبشيرية المسيحية أحد جوانب المرحلة الإمبريالية التي قام بدراستها مؤرخون أفارقة «وكثيرون من غير الأفارقة». والمؤلفان السابقان دليل على ذلك.

5 إسهام أفريقيا في التطور الرأسمالي لأوروبا

- **المرحلة الاستعمارية**
- **نزح الفائض الأفريقي إلى الخارج في ظل الاستعمار.**
- **تقوية الجوانب التكنولوجية والعسكرية والرأسمالية.**

«قد أنشئت المستعمرات من أجل البلدان الاستعمارية بواسطة البلدان الاستعمارية».

قول فرنسي مأثور

«يجري توجيه عمليات البيع والإدارة في الولايات المتحدة لأربع عشرة مؤسسة من مؤسسات «يونيليفر» من داخل مبنى «ليفر» بشارع بارك الأنيق في نيويورك. وينظر المرء إلى تلك البناية الشاهقة، اللافتة للنظر، المعدنية الزجاجية، ويتساءل كم احتاج تشييدها من ساعات عمل للسود لم يدفع أجرها بالكامل، ومن آلاف أطنان زيت النخيل، والفول السوداني والكاكاو بأقل من سعرها».

و. الفيوس هانتون

نزح الفائض الأفريقي إلى الخارج في ظل الاستعمار

رأس المال والعمل الأفريقي المأجور.

تقع أفريقيا المستعمرة ضمن ذلك الجزء من الاقتصاد الرأسمالي العالمي الذي يتم سحب الفائض منه لتغذية القطاع الاستعماري. وحسبما

رأينا من قبل فإن استغلال الأرض والعمل كانا ضروريين من أجل التقدم الاجتماعي البشري، ولكن بشرط الافتراض أن يظل الإنتاج المتوفر في إطار الناحية التي حدث بها ذلك الاستغلال. ولم يكن الاستعمار مجرد نظام للاستغلال، ولكنه نظام هدفه الرئيس أن يعيد الأرباح إلى ما يسمى البلد الأم. ويعتبر ذلك، من وجهة نظر أفريقيا، بمثابة نزح مستمر للفائض الناتج عن عمل أفريقي بموارد أفريقية. ويعني في الوقت نفسه تطور أوروبا كجزء من العملية الجدلية نقسها التي أحدثت التخلف بأفريقيا.

وكان العمل في أفريقيا رخيصا بكافة المقاييس. وبلغ حجم الفائض المستخلص من العامل الأفريقي قدراً كبيراً. وقد كان من يعمل في ظل الاستعمار يتقاضى أجرا زهيدا للغاية، وهو أجر لا يكفي عادة للإبقاء على العامل حيا، ومن ثم كان يتعين عليه أن يزرع محاصيل غذائية من أجل البقاء. وينطبق ذلك، بوجه خاص، على العمل الزراعي في المزارع، والعمل في المناجم، وعلى أشكال معينة من العمالة الحضرية. وفي وقت فرض الحكم الاستعماري الأوروبي كان باستطاعة الأفارقة أن يحصلوا على رزقهم من الأرض. وقد احتفظ الكثيرون منهم بصلة ما مع الأرض في السنوات اللاحقة، وعملوا في الوقت نفسه بعيدا عن مزارعهم لكي يدفعوا الضرائب، أو لأنهم أرغموا على أن يفعلوا ذلك. وكان العمال في أوروبا لا يمتلكون، بعد زوال الإقطاع، أي وسيلة للبقاء سوى بيع عملهم للرأسماليين. ومن ثم كان أصحاب العمل مسؤولين، إلى درجة ما، عن ضمان البقاء الفيزيقي للعامل عن طريق إعطائه أجرا للبقاء، لكن ذلك لم يحدث في أفريقيا. فقد قدم الأوروبيون أقل أجور ممكنة، واعتمدوا على تشريع تدعمه القوة لتتعهد بالبقية.

وهناك أسباب عديدة وراء استغلال العامل الأفريقي بشكل أكثر وحشية من استغلال نظيره الأوروبي في القرن الراهن. فأولا: قامت الدولة الاستعمارية الأجنبية باحتكار السلطة السياسية بعد أن سحقت كل معارضة بقوة مسلحة أكثر تفوقا. وثانيا: نجد أن الطبقة العاملة الأفريقية صغيرة الحجم، ومبعثرة للغاية، وغير مستقرة إلى حد كبير بسبب الهجرة. وثالثا: كانت الرأسمالية البيضاء تريد استغلال جميع العمال في أي مكان، لكن الرأسماليين الأوروبيين في أفريقيا كان لديهم تبريرات عنصرية إضافية

لمعاملة العمال الأفارقة بطريقة غير عادلة. وقد أفضت النظرية العنصرية القائلة إن الإنسان الأسود أقل منزلة إلى نتيجة مؤداها أنه يستحق أجرا أقل، ومما يدعو إلى الاستغراب أن سكان شمال أفريقيا من العرب والبربر ذوى البشرة الفاتحة كانت تتم معاملتهم من جانب الفرنسيين العنصريين البيض على أنهم سود. وأدى تضافر العناصر الثلاثة السابقة، بدوره، إلى وجود صعوبة شديدة أمام العمال الأفارقة لتنظيم أنفسهم. وإن تنظيم الطبقة العاملة وحزمها هو وحده الذي يحميها من الميل الطبيعي للرأسمالي لاستغلالها إلى أقصى حد. وذلك هو السبب في أنه حينما كان العمال الأفريقيون، في أي مستعمرة من المستعمرات، يدركون ضرورة التضامن النقابي كانت الأنظمة الاستعمارية تضع في مسارهم عراقيل عديدة.

وتعتبر أجور العمال في أوروبا وأمريكا الشمالية أعلى كثيرا من أجور الفئات المماثلة من العمال الأفارقة، فإن عامل المناجم النيجيري في إنوجو كان يحصل على شلن واحد في اليوم مقابل العمل تحت الأرض، وتسعة بنسات في اليوم بالنسبة للأعمال على سطح الأرض. وقد يكون مثل ذلك الأجر البائس خارج نطاق إدراك أي عامل اسكتلندي أو ألماني في مناجم الفحم الذي قد يحصل بالفعل في الساعة الواحدة على ما يحصل عليه عامل المناجم في إنوجو في أسبوع من ستة أيام. ويوجد التفاوت نفسه في مجال عمال الموانئ. وتوضح سجلات شركة خطوط فاريل الأمريكية الكبرى للشحن أن المبالغ الإجمالية التي أنفقت في عام 1955م على شحن وتفريغ البضائع المنقولة بين أمريكا وأفريقيا قد ذهب خمسة أسداسها إلى العمال الأمريكيين، بينما لم يحصل العمال الأفارقة إلا على السدس. وذلك على الرغم من أن الحمولات نفسها كان يتم شحنها وتفريغها في كل من أفريقيا وأمريكا، كما كان أجر عامل الشحن الأمريكي وأجور عمال مناجم الفحم الأوروبيين لا يزال في مستوى يضمن للرأسمالي أن يحقق ربحا، غير أننا نقصد مجرد توضيح مدى المعدل الأكبر لاستغلال العمال الأفارقة.

وحينما كانت تتم الإشارة إلى تلك التفاوتات السابقة خلال الفترة الاستعمارية وفي أعقابها فإنه سرعان ما يطرح أولئك الذين يبررون الاستعمار إجابة مؤداها أن مستويات المعيشة ونفقاتها أكثر ارتفاعا في البلدان الرأسمالية. والحق أن ذلك المستوى الأعلى قد توفر عن طريق

استغلال المستعمرات. وليس هناك ما يبرر الإبقاء على مستويات معيشة الأفارقة على مثل ذلك الانخفاض في عصر أصبح ممكنا أن يتحقق فيه الأفضل. وفي وضع يمكن أن يتحقق في ظله مستوى أعلى بتأثير نتاج عمل الأفارقة أنفسهم. وإن نوع مستوى المعيشة الذي يمكن أن يوفره العمل الأفريقي داخل القارة إنما يشير بالفعل إلى مرتبات البيض داخل أفريقيا وأسلوب حياتهم أيضا.

وكانت الحكومات الاستعمارية تتحيز ضد تعيين الأفارقة في وظائف عليا. وحينما كان شخص أبيض وآخر أسود يشغلان وظيفتين متماثلتين فإن الأبيض كان يحصل بكل تأكيد على مرتب أكبر بشكل ملحوظ. وينطبق ذلك بالنسبة لكافة المستويات بدءا من وظائف الخدمة المدنية حتى عمال المناجم. وقد كان الأفارقة العاملون بأجر في المستعمرات البريطانية بساحل الذهب ونيجيريا أفضل حالا من زملائهم في أنحاء أخرى عديدة من القارة. ولكن تعيينهم كان ينحصر في مستوى «الوظائف الدنيا» بالخدمة المدنية. وفي الفترة السابقة على الحرب العالمية الأخيرة كان الموظفون المدنيون الأوروبيون بساحل الذهب يحصلون على 40 جنيها شهريا في المتوسط علاوة على مساكن وامتيازات أخرى، بينما كان الأفارقة يحصلون على أربعة جنيهات في المتوسط، وثمة حالات حيث حصل أحد الأوروبيين بإحدى المؤسسات على ما يعادل ما يحصل عليه خمسة وعشرون بائعا أفريقيا مجتمعين. وفي خارج نطاق الخدمة المدنية كان الأفارقة يعملون في مجالات مشروعات البناء، والمناجم، والخدمة المنزلية، وكانت أجورها جميعا منخفضة. وقد كان ذلك استغلالا دون تحمل مسؤولية ودون تعويض. وفي عام 1934م قتل واحد وأربعون أفريقيا في إحدى كوارث منجم للذهب بساحل الذهب. ولم تقدم الشركة الرأسمالية لمن يعول كل من هؤلاء سوى ثلاثة جنيهات كتعويض.

وحيثما كان يوجد مستوطنون أوروبيون بأعداد ملحوظة فإنه يمكن ملاحظة الأجور المتفاوتة بالفعل. وفي شمال أمريكا كانت أجور المراكشيين والجزائريين تشكل ما بين 16٪ و2٪ من أجور زملائهم الأوروبيين. وفي شرق أفريقيا كان الوضع أكثر سوءا، وبوجه خاص في كينيا وتنجانيقا. وتوضح أي مقارنة بدخول المستوطنين البيض ومستوياتها وجود تباين حاد،

وانخفاض أجور الأفارقة بشكل لا يمكن تصديقه. فبينما يسيطر اللورد ديلامير على مائة ألف فدان من أراضي كينيا نجد أن الكيني يتعين عليه أن يحمل جواز مرور في بلده ليستجدي أجرا يبلغ 15 شلناً أو 20 شلناً في الشهر. وقد كان الحد المطلق للاستغلال الوحشي موجودا في الأجزاء الجنوبية من القارة، وفي روديسيا الجنوبية. وعلى سبيل المثال كان العمال الزراعيون نادرا ما يحصلون على ما يزيد على 15 شلنا في الشهر. وكان عمال المناجم يحصلون على أكثر من ذلك قليلا إذا كانوا شبه مهرة، ولكنهم كانوا أيضا يواجهون ظروف عمل لا تطاق. وغالبا ما كان العمال غير المهرة في مناجم روديسيا الجنوبية يحصلون على أجور زهيدة تبلغ سبعة شلنات في الشهر. وكان سائق أي شاحنة في منطقة النحاس المشهورة يتم وضعه في درجة العمال شبه المهرة. وبينما كان الأوروبيون يقومون بذلك العمل، في أحد المناجم، مقابل 30 جنيها في الشهر فإن الأفريقيين كانوا يتقاضون ثلاثة جنيهات شهريا مقابل العمل نفسه في منجم آخر.

وتم إنقاص الأجور في كافة المناطق المستعمرة خلال فترة الأزمة التي هزت العالم الرأسمالي في ثلاثينات القرن العشرين. ولم تتم العودة للأجور القديمة أو زيادتها إلا بعد الحرب العالمية الرأسمالية الأخيرة. وفي عام 1949م كان الحد الأدنى لأجور الأفارقة العاملين في المناطق البلدية يتراوح بين 35 شلنا وه 7 شلنا في الشهر. ويعتبر ذلك تحسنا ذا بال بالنسبة للسنوات السابقة. ولكن العمال البيض (الذين يعملون 8 ساعات في اليوم بالمقارنة بالأفارقة الذين يعملون 10 ساعات أو 14 ساعة) كانوا يتقاضون أجرا يبلغ 20 شلنا كحد أدق في اليوم بالإضافة إلى مساكن مجانية ومنافع أخرى.

وقد قدم الروديسيون نسخة مصغرة من نظام الفصل العنصري بجنوب أفريقيا الذي يضطهد أي طبقة عاملة صناعية في القارة. وفي اتحاد جنوب أفريقيا يعمل العمال الأفريقيون على مسافة عميقة تحت الأرض في ظل أوضاع غير إنسانية لا يمكن أن يحتملها عمال المناجم في أوروبا. وكانت النتيجة أن العمال الأفارقة الجنوبيين السود يستخرجون ذهبا من مكامن تعتبر في أي مكان آخر غير تجارية. ومع ذلك فإن القطاع الأبيض من الطبقة العاملة هو الذي كان يحصل على المنافع حيثما كانت متاحة في

شكل أجور ومرتبات. وقد اعترف المسؤولون بأن شركات التعدين يمكن أن تدفع للرجل الأبيض أكثر مما يحصل عليه العاملون في المناجم في أي جزء آخر من العالم نظرا للأرباح الهائلة المترتبة على إعطاء العمال السود مجرد أجور زهيدة.

وفي التحليل الأخير فإن حملة أسهم شركات التعدين هم الذين استفادوا أكثر من غيرهم، وقد مكثوا في أوروبا وشمال أمريكا وجمعوا إيرادات خرافية كل عام من الذهب، والماس، والمنجنيز، واليورانيوم، وما إلى ذلك. وقامت الصحافة الرأسمالية ذاتها، لسنوات عديدة، بامتداح أفريقيا الجنوبية بوصفها منفذا استثماريا يحقق عائدات هائلة لرأس المال المستثمر. ومنذ البداية الأولى للزحف إلى أفريقيا تم تكوين ثروات ضخمة من الذهب والماس بأفريقيا الجنوبية بواسطة أشخاص مثل سيسل ردوس. وفي القرن الحالي ازداد كل من الاستثمار وتدفق الفائض إلى الخارج، وقد تركز الاستثمار أساسا في التعدين والتمويل حيث كانت الأرباح الكبرى، وفي منتصف خمسينات هذا القرن كانت الاستثمارات البريطانية بجنوب أفريقيا تقدر بحوالي 860 مليون جنيه تولد ربحا ثابتا بنسبة 15٪، أي 129 مليون جنيه سنويا. وتزيد إيرادات معظم شركات التعدين عن ذلك المعدل. وقد حققت «مناجم دي بيرز المتحدة» ربحا غير عادي ومرتفعا بشكل دائم- يتراوح بين 26 مليون دولار و 29 مليون دولار-على امتداد خمسينات هذا القرن.

ولم يمارس مجمع مؤسسات التعدين الأفريقية الجنوبية نشاطه في جنوب أفريقيا وحدها، بل أيضا في جنوب غرب أفريقيا، وأنجولا، وموزمبيق، وروديسيا الشمالية، وروديسيا الجنوبية، والكونغو. وكانت الكونغو، بشكل دائم، مصدرا لثروة هائلة لأوروبا. فقد جمع الملك ليوبولد الثاني، منذ بدء الاستعمار حتى عام 1906م، حوالي 25 مليون دولار على الأقل من المطاط والعاج، وبدأت مرحلة استغلال المعادن في وقت مبكر تماما ثم اكتسبت قوة دافعة بعد نقل السيطرة السياسية من الملك ليوبولد إلى الدولة البلجيكية في عام 1908م. ويقدر البلجيكيون أن حجم رأس المال الأجنبي المتدفق إلى الكونغو بين عامي 1887 م و1953م قد بلغ 5700 مليون جنيه، ويقال إن الأموال التي تدفقت إلى الخارج في الفترة نفسها قد بلغت 4300 مليون

جنيه باستثناء الأرباح التي احتفظ بها داخل الكونغو. ومثلما كان ينطبق على كل مكان آخر في القارة فإن نزح الفائض من الكونغو ازداد مع مضي الفترة الاستعمارية، وخلال السنوات الخمس السابقة على الاستقلال بلغ التدفق الصافي من الكونغو إلى بلجيكا أحجاما ضخمة. وقد تم نقل معظم الفائض الذي جرى نزحه بواسطة احتكار مالي أوروبي هو«الشركة العامة»، وكان هذا الاحتكار من أهم الشركات التابعة للشركة العامة «اتحاد تعدين كاتنجا العليا» الذي احتكر إنتاج نحاس الكونغو منذ عام 1889م «حينما كان يعرف باسم شركة كاتنجا»، ومن المعروف أن اتحاد التعدين كان يحقق أرباحا تبلغ 27 مليون جنيه في العام الواحد.

وليس هناك ما يدعو للدهشة في أن أكثر من ثلث إجمالي الثروة المنتجة في الكونغو، خلال أي عام من أعوام الفترة الاستعمارية، قد ذهب إلى الخارج في شكل أرباح للمشروعات الكبرى ومرتبات للعاملين بها من الأجانب، غير أن الرقم المقابل الخاص بروديسيا الشمالية في ظل البريطانيين كان يبلغ نصف الثروة المنتجة، وفي كاتنجا اشتهر «اتحاد التعدين» على الأقل بأنه يترك جزءا من الأرباح في شكل أشياء مثل الإسكان وخدمات الأمومة للعمال الأفارقة. لكن شركات حزام النحاس الروديسية نزحت الأرباح دون تعويض.

ولا ينبغي أن ننسى أنه كانت توجد أيضا خارج أفريقيا الجنوبية عمليات تعدينية هامة خلال الفترة الاستعمارية. ففي شمال أفريقيا استغل رأس المال الأجنبي المصادر الطبيعية للفوسفات، والبترول، ورواسب التبر، والزنك، والمنجنيز، وخام الحديد. ووجدت في غينيا، وسيراليون، وليبريا أشغال تعدينية هامة للذهب، والماس، وخام الحديد، والبوكسايت (bauxile). وينبغي أن نضيف إلى كل ذلك تصدير نيجيريا، وذهب غانا ومنجنيزها،، ذهب تنجانيقا وماسها، ونحاس أوغندا وكونغو برازفيل. وينبغي أن تبدأ عملية فهم الوضع الخاص بكل حالة من الحالات بأن نتقصى درجة استغلال الموارد الأفريقية والعمل الأفريقي، ثم ينبغي أن ننطلق بعد ذلك إلى تتبع الفائض في مساره إلى خارج أفريقيا، أي إلى حسابات البنوك الخاصة بالرأسماليين الذين سيطروا على أغلبية أسهل الاتحادات التعدينة المتعددة الجنسية الضخمة.

وقد أنتجت الطبقة العاملة الأفريقية فائضا للتصدير أقل ضخامة فيما يتعلق بالشركات العاملة في مجال الزراعة. وكانت مزارع الإنتاج الزراعي تنتشر في شمال أفريقيا، وشرقها، وجنوبها. كما ظهرت أيضا في غرب أفريقيا بدرجة أقل. واعتمدت أرباحها على الأجور المنخفضة بدرجة لا يمكن تصديقها وعلى أوضاع العمل القاسية المفروضة على العمال الزراعيين الأفارقة، كما اعتمدت على حقيقة أنه لم يتم دفع سوى القليل من المال للحصول على الأراضي التي سلبتها القوى الاستعمارية بالجملة من الأفريقيين، ثم باعتها إلى البيض بأسعار رمزية. وعلى سبيل المثال فإنه بعد أن تم الإعلان بأن أراضي الهضاب الكينية «أرض للتاج» قام البريطانيون بتسليط اللورد ديلامير مائة ألف فدان من أجود الأراضي مقابل بنس واحد لكل فدان. واشترى اللورد فرانسيس سكوت 350 ,000 فدان، وحصلت شركة «ضياع شرق أفريقيا المحدودة» على 000 , 350 فدان، وأخذ «اتحاد شرق أفريقيا» 100 , 000 فدان بمحاذاة ضيعة اللورد ديلامير. وكانت جميعا بالمجان تقريبا. وغنى عن القول إن تلك المزارع قد حققت أرباحا ضخمة حتى وإن كان المعدل يقل عن ذلك الخاص بأحد مناجم الذهب بجنوب أفريقيا أو أحد مناجم الماس بأنجولا.

ومن المفترض أن ليبيريا كانت مستقلة خلال العهد الاستعماري، لكنها كانت بكل المعاني والأغراض مستعمرة للولايات المتحدة الأمريكية. وفي عام 1962 م كان باستطاعة شركة فايرستون للمطاط التابعة للولايات المتحدة أن تحصل على مليون فدان من أراضي الغابات في ليبيريا مقابل ستة سنتات للفدان علاوة على ١٪ من قيمة ما يتم تصديره من المطاط. ونظرا للطلب على المطاط وأهميته الاستراتيجية فإن أرباح شركة فايرستون من أراضي ليبيريا والعمل الليبيري جعلتها تحتل المكانة الخامسة والعشرين ضمن الشركات العملاقة في الولايات المتحدة الأمريكية.

الشركات التجارية الأوروبية ضد الفلاح الأفريقي:

لقد تناول هذا القسم حتى الآن ذلك الجزء من الفائض الذي أنتجه أفارقة يعملون بالأجر في المناجم والمزارع. لكن الطبقة العاملة الأفريقية في ظل الاستعمار كانت صغيرة للغاية، كما كانت الأغلبية العظمى من

الأفارقة المرتبطين بالاقتصاد النقدي الاستعماري من الفلاحين المستقلين. فكيف إذاً يمكن القول إن أولئك الفلاحين أصحاب المهن الحرة كانوا يسهمون في الفائض الأفريقي المتدفق للخارج؟ ويزعم المدافعون عن الاستعمار أن مثل أولئك الفلاحين قد حصلوا على منفعة إيجابية بإعطائهم الفرصة لخلق فائض عن طريق زراعة أو جمع محاصيل مثل الكاكاو، والبن، وزيت النخيل. ومن الضروري هنا تفنيد مثل هذا التفسير الخاطئ. وإن أي فلاح يزرع أو يجمع محصولاً نقدياً إنما يتعرض عمله للاستغلال بواسطة سلسلة طويلة من الأشخاص بدءاً من رجال الأعمال المحليين. وكان هؤلاء أوروبيين في بعض الأحيان، وفي أحيان نادرة للغاية كانوا أفريقيين، لكنهم كانوا في أكثر الأحيان ينتمون إلى إحدى الأقليات التي جاءت من الخارج وتقوم بدور الوسطاء بين المستعمرين البيض والفلاحين الأفارقة المستغلين. وقد لعب اللبنانيون والسوريون هذا الدور في غرب أفريقيا، بينما احتل الهنود هذه المكانة في شرق أفريقيا. وكان العرب أيضاً ضمن فئة الوسطاء في زنزبار ومواقع أخرى قليلة على الساحل الشرقي لأفريقيا.

ولم يمتلك فلاحو المحاصيل النقدية أي رأسمال على الإطلاق. وكانوا يعيشون من محصول إلى آخر اعتماداً على الحصاد الجيد والأسعار الجيدة. وإن أي حصاد سيئ أو أي هبوط في الأسعار يدفع الفلاحين إلى الاقتراض من أجل إيجاد نقود لدفع الضرائب وشراء ضروريات معينة. ولذلك كانوا يقومون برهن محاصيلهم مقدماً لدى المرابين من فئة الوسطاء. وقد يؤدي عدا الوفاء بالديون إلى أن يستولي المرابون على مزارعهم، وكان معدل الفائدة الخاص بالقروض مرتفعاً بشكل خيالي على الدوام يصل إلى ما يعرف باسم «الربا الفاحش». وفي شرق أفريقيا بلغت الأمور من السوء لدرجة أنه كان على الحكومة الاستعمارية البريطانية أن تتدخل وتصدر «قانون الائتمان للسكان الأصليين» لحماية الأفريقيين من الوسطاء الآسيويين.

وعلى أي حال فإنه على الرغم من بعض الصدامات الثانوية بين المستعمرين والوسطاء. إلا أن الطرفين كانا جزءاً لا يتجزأ من جهاز الاستغلال نفسه. وقد قام اللبنانيون والهنود، على وجه العموم، بالمهمات الصغرى التي لا يستطيع الأوروبيون أن يزعجوا أنفسهم بإنجازها. وكانوا يمتلكون

أشياء مثل محالج القطن التي تفصل البذور عن تيلة القطن، بينما ركز الأوروبيون على مصانع القطن في أوروبا، كما ذهب الوسطاء إلى القرى، في حين فضل الأوروبيون البقاء في المدن. وفي القرى تولى الهنود واللبنانيون، من الناحية الفعلية، أمر كل ما يباع ويشترى. كما انتقل معظم الأرباح عن طريقهم إلى أوروبيين في المدن وفيما وراء البحار.

وقد كانت حصة أرباح الوسطاء ضئيلة بالمقارنة بحصص الأرباح التي حصل عليها رجال الأعمال الأوروبيون الكبار والحكومات الأوروبية ذاتها. وتمثلت المؤسسة الرأسمالية التي دخلت في أكثر الصلات ذات الطابع المباشر مع الفلاحين الأفريقيين في الشركة التجارية الاستعمارية، ونعني بذلك أي شركة متخصصة في نقل السلع من المستعمرات وإليها. وكان أكثرها تمتعاً بسوء السمعة الشركات الفرنسية التالية: «الشركة الفرنسية لأفريقيا الغربية»، و«الشركة التجارية لغرب أفريقيا» بالإضافة «إلى شركة أفريقيا المتحدة» التي كان يسيطر عليها البريطانيون. وتلك الشركات هي المسؤولة عن نزح نسبة ضخمة من ثروة أفريقيا التي أنتجها كدح الفلاحين.

وهناك شركات تجارية استعمارية عديدة مخضبة، بالفعل، بدماء الأفارقة لمشاركتها في تجارة الرقيق. فبعد أن حقق تجار فرنسيون من بوردو ثروات من تجارة الرقيق الأوروبية قاموا بتحويل تلك الأموال للتجارة في الفول السوداني في السنغال وجامبيا في منتصف القرن التاسع عشر. وواصلت الشركات المعنية نشاطها في الفترة الاستعمارية على الرغم من تغير ملكيتها وحدوث عمليات اندماج فيما بينها. وفي السنغال، وموريتانيا، ومالي كانت هناك أسماء معروفة جيداً من أمثال موريل بروم، وموريل إخوان، وبوهان وتيسيري، وديلماس وكلاستر. وقد اندمج العديد منهم، أخيراً، في «الشركة التجارية لغرب أفريقيا» التي كان يهيمن عليها اتحاد مالي لمولين فرنسيين وسويسريين. وأفضت عملية مماثلة في ميناء مارسيليا الفرنسي إلى تحويل رأسمال تجارة الرقيق إلى التجارة المباشرة بين أفريقيا وفرنسا. فقد تم بعد نهاية الحرب العالمية الأولى استيعاب المشروعات الصغيرة في مارسيليا في «الشركة الفرنسية لأفريقيا الغربية» الضخمة التي استوردت إلى غرب أفريقيا الفرنسية كل ما يمكن أن تستوعبه تلك السوق من سلع أوروبية، كما قامت أيضاً بتصدير الحاصلات الزراعية التي جاءت حصيلة عمل

الفلاح الأفريقي بدرجة كبيرة. وكانت هناك أيضاً رؤوس أموال بريطانية وهولندية مساهمة في «الشركة الفرنسية لأفريقيا الغربية» التي امتد نشاطها إلى ليبيريا والمستعمرات البريطانية والبلجيكية. ويقال إن «الشركة التجارية لغرب أفريقيا»، و «الشركة الفرنسية لأفريقيا الغربية» كانتا تحققان ربحاً يصل إلى 90٪ في السنوات الجيدة و2٪ في السنوات السيئة.

وفي بريطانيا كان ميناء تجارة العبيد سيئي السمعة في ليفربول أول ما تحول إلى تجارة زيت النخيل مبكراً في القرن التاسع عشر حينما أصبحت تجارة الرقيق صعبة أو مستحيلة. ويعني هذا أن شركات ليفربول لم تعد تستغل أفريقيا بنقل العمل الأفريقي بدنياً إلى مكان آخر من العالم. وبدلاً من ذلك أصبحت تستغل العمل الأفريقي والمواد الخام الأفريقية داخل أفريقيا ذاتها. وقد ركز ميناء ليفربول على امتداد القرن التاسع عشر حتى العهد الاستعماري على استيراد إنتاج الفلاح الأفريقي بدرجة كبيرة. وكان هذا الميناء البريطاني يسيطر، بدعم من المناطق الصناعية في منشستر وتشيشاير، على نسبة كبيرة من تجارة بريطانيا وأوروبا مع أفريقيا في الفترة الاستعمارية-مثلما كان يحدث تماماً في مرحلة تجارة الرقيق-. وقد اهتمت مدينة جلاسجو أيضاً اهتماماً شديداً بالتجارة الاستعمارية، وهو الشيء نفسه الذي فعله التجار وأصحاب الأعمال الكبار في لندن. وبحلول عام 1929م احتلت لندن مكانة ليفربول بوصفها الميناء الرئيس الذي يتعامل في الواردات والصادرات الأفريقية.

وحسبما أشرنا من قبل فإن «شركة أفريقيا المتحدة» كانت هي الشركة البريطانية الأكثر شهرة بين المؤسسات التجارية. وكانت عبارة عن شركة تابعة للاحتكار الإنجليزي الهولندي العملاق المسمى «يونيليفر». وقد وجد وكلاؤها في كافة المستعمرات البريطانية بغرب أفريقيا وعلى نطاق أصغر بشرق أفريقيا. كما سيطر «يونيليفر» أيضاً على «شركة النيجر الفرنسية»، و«الشركة الفرنسية لساحل العاج»، وشركة «إسكن» في تشاد، و«نوسوكو» في السنغال، و«نسكا» في غينيا البرتغالية، و«جون والكين وشركاءه المحدودة» في داهومي. وكانت هناك مؤسسات بريطانية وفرنسية معينة أخرى لا تتواجد في كل مستعمرة من المستعمرات، لكنها كانت ناجحة في جهات معينة حيث تعززت مواقعها. ومثال ذلك «جون هولت» بنيجيريا.

وفي شرق أفريقيا كانت أعمال الاستيراد والتصدير تميل إلى اتخاذ شكل مؤسسات أصغر عما كان موجوداً بغرب أفريقيا. ولكن كانت هناك، على الرغم من ذلك، خمس أو ست مؤسسات أكبر كثيراً من المؤسسات الأخرى. وتملكت أكبر كمية من الأموال. وكانت مؤسسة «سميث ماكينزي» من أقدم تلك المؤسسات. وقد تفرعت من شركة «ماكينون وماكينزي» التي كانت بمثابة رأس الرمح لاستعمار بريطانيا لشرق أفريقيا والتي كان لها أيضاً مصالح في الهند. وهناك مؤسسات تجارية أخرى بارزة مثل «أ. برومان»، و«ويجليسورت وشركاه» و«دالجيتي»، و«ليزلي وأندرسون»، و«إخوان رالي»، و«مايكل كوتس»، و«جوزهانسن»، و«التجارية الأفريقية»، و «شركة تونتش للتجارة عبر البحار». وقد اندمج بعضها قبل انتهاء الحكم الاستعماري، كما كان لكل منها فروع أخرى عديدة مثلما كانت هي ذاتها ترتبط بشركات كبرى في البلدان الاستعمارية. وقد كان «لشركة أفريقيا المتحدة» أيضاً حصة في تجارة واردات شرق أفريقيا، بعد أن أنشأت مؤسسة جيلي وروبرتس التي بدأت بالمستوطنين البيض عام 1904م.

ومن السهل تتبع نمط تملك الفائض في شرق أفريقيا حيث كانت هناك مركزية في آليات انتزاعه في نيروبي وميناء مومباسا. فقد عملت كافة المؤسسات الكبرى من نيروبي، وكان لها فروع هامة في مومباسا للتعامل في أمور التخزين، والشحن، والتأمين. وظهرت بعد ذلك أوغندا وتنجانيقا في الصورة عبر عاصمتيهما كمبالا ودار السلام حيث كانت فروع للمؤسسات الكبرى. وظل حجم التجارة من شرق أفريقيا صغيراً إلى حد ما حتى بداية الحرب العالمية الثانية، لكنه قفز بسرعة بعد ذلك. وعلى سبيل المثال فقد ارتفعت قيمة واردات كينيا من أربعة ملايين من الجنيهات في عام 1938م إلى 34 مليون جنيه في عام 1950م، ثم إلى 70 مليون جنيه في عام 1960م. كما كانت قيمة الصادرات ترتفع في الوقت نفسه بالطبع، وكانت المؤسسات التجارية من بين المنتفعين الرئيسين نتيجة نمو التجارة الخارجية.

وقد حققت الشركات التجارية ثروات ضخمة باستخدام استثمارات صغيرة نسبياً في تلك الأجزاء من أفريقيا التي انتشرت فيها زراعة المحاصيل النقدية. ولم تتفق الشركات بنسأ واحداً في زراعة المواد الخام الزراعية، وقد اتجه الفلاحون الأفارقة لزراعة المحاصيل النقدية لأسباب عديدة.

وكانت هناك أقلية تريد أن تستغل الفرصة لمواصلة الحصول على سلع أوروبية اعتادت عليها خلال فترة ما قبل الاستعمار. واتجه آخرون كثيرون في كل جزء من القارة للإيراد النقدي لأنه كان يتعين عليهم أن يدفعوا ضرائب مختلفة نقداً، أو لأنهم أرغموا على العمل. وثمة أمثلة واقعية لإرغام الأفارقة، بالمعنى الحرفي للكلمة، على زراعة محاصيل نقدية باستخدام البندقية والسوط في تنجانيقا في ظل الحكم الألماني، وفي المستعمرات البرتغالية، وفي أفريقيا الاستوائية الفرنسية. وفي السودان الفرنسي في ثلاثينات هذا القرن. وفي كل حالة على حدة كانت توجد أمثلة قليلة جداً حيث يعتمد الفلاح كلياً على الدخل النقدي في معيشته الفعلية. وقد أفادت شركات التجارة إفادة كاملة من ذلك الواقع، وبما أنها تعلم أن الفلاح الأفريقي سيعتمد في بقائه هو وعائلته على إنتاج مزرعته الخاصة فإن هذه الشركات لم يكن أمامها ما يلزمها أن تدفع أسعاراً تكفل بقاء أي فلاح وأسرته: وبطريقة ما كانت الشركات تحصل، ببساطة، على جزية من الشعب المقهور، دون حتى ضرورة أن تشغل نفسها بكيفية إنتاج السلع التي تمثل الجزية.

وكان للشركات التجارية أيضاً وسائلها الخاصة للنقل داخل أفريقيا مثل المراكب والشاحنات، لكنها كانت عادة تحمل الفلاح عبء نفقات النقل عبر الوسيط اللبناني أو الهندي. وقد وضعت هذه الشركات الرأسمالية المزارع الأفريقي تحت ضغط مزدوج عن طريق التحكم في الأسعار المدفوعة مقابل المحصول والتحكم في أسعار السلع المستوردة مثل الأدوات، والملابس، والدراجات التي كانت مطمح الفلاحين. وعلى سبيل المثال فقد كانت «شركة أفريقيا المتحدة»، وشركات تجارية أخرى بنيجيريا في عام 1929 م تقوم بإنقاص أسعار منتجات النخيل إنقاصاً حاداً، بينما كانت نفقات المعيشة في ارتفاع بسبب زيادة الرسوم على السلع المستوردة. وفي عام 1924م كان سعر جالون زيت النخيل 14 شلناً، وفي عام 1928م هبط ذلك السعر إلى 7 شلنات وإلى ما يزيد قليلاً على شلن واحد في العام التالي، وعلى الرغم من أن الشركات التجارية كانت تحصل على سعر أقل مقابل كل طن من زيت النخيل خلال سنوات الكساد إلا أن هامش الربح قد ازداد. وهو ما يوضح مدى الوقاحة في انتزاع الفائض من الفلاح. وفي منتصف فترة الكساد

كانت «شركة أفريقيا المتحدة» تحقق أرباحاً ضخمة. وقد بلغت أرباحها 6 , 302 , 875 جنيهاً في عام 1934م، وحصل السهم العادي على حصة تبلغ 15٪.

وقد مضت سنوات الكساد على هذا المنحى نفسه في كل جزء من أفريقيا المستعمرة. فقد هبطت أسعار القطن في سوكومالاند (تنجانيقا) في عام 1930م من 50 سنتاً للرطل إلى 10 سنتات. ولم تتعرض المستعمرات الفرنسية لذلك إلا في وقت متأخر قليلاً حيث إن الكساد لم يحدث تأثيره في منطقة النقد الفرنسي إلا بعد عام 1931م. وعندئذ انخفضت أسعار الفول السوداني السنغالي أكثر من النصف، وانخفضت أسعار الكاكاو والبن أكثر من ذلك حيث كانا، نسبياً، من الكماليات بالنسبة للمشتري الأوروبي، ويمكن أن نلاحظ، ثانية، أن مؤسسات فرنسية مثل «الشركة التجارية لغرب أفريقيا» واجهت أسعاراً أكثر انخفاضا حينما باعت المواد الخام في أوروبا، لكنها لم تتحمل مطلقاً أي خسائر. وعوضاً عن ذلك فإن الفلاحين والعمال الأفارقة تحملوا الضغوط، بل إنها اتخذت شكل عمل إجباري. فقد تم إرغام الفلاحين الأفارقة في المناطق الفرنسية على الانضمام لما يسمى جمعيات تعاونية جعلتهم يزرعون محاصيل معينة مثل القطن، كما دفعتهم إلى تقبل السعر المعروض مهما كان مستواه.

وقد انتهى الكساد تقريباً حينما كانت أوروبا في الحرب، وأثارت تصرفات القوى الغربية الشعب الأفريقي ليناضل من أجل الحرية. فقد زادت المؤسسات التجارية من معدل النهب باسم الله والوطن. وفي ساحل الذهب أخذوا يدفعون 10 جنيهات لكل طن من حبوب الكاكاو بدلاً من 50 جنيهاً قبل الحرب. وفي الوقت نفسه ازدادت أسعار السلع المستوردة مرتين أو ثلاث مرات، وأصبح كثير من الضروريات بعيداً عن متناول الشخص العادي. ففي ساحل الذهب نجد أن قطعة قماش القطن التي كانت تباع قبل الحرب مقابل 12 , 5 شلناً أصبحت تباع بحوالي 90 شلناً في عام 1945م. وفي نيجيريا ارتفع سعر الياردة من قماش الكاكي من 3 شلنات قبل الحرب إلى 16 شلناً، كما أن لفة صفائح الحديد التي كانت تكلف من قبل 30 شلناً ارتفع سعرها إلى مائة شلن.

وقد تأثر العمال الحضريون تأثراً شديداً بارتفاع الأسعار حيث تعين

عليهم شراء الاحتياجات اليومية بالنقود، كما كان جزء من غذائهم مستورداً. وزاد سخط العمال من تصاعد موقف ما بعد الحرب المتفجر. وكانت هناك إضرابات عديدة. واشتهرت مقاطعة السلع المستوردة في ساحل الذهب عام 1948م بوصفها مقدمة للحكم الذاتي بقيادة نكروما. وعلى أي حال فإن الفلاحين بدورهم، لم يهدأوا في ظل انخفاض أسعار حاصلاتهم والواردات المكلفة. وفي أوغندا لم يعد في استطاعة زراع القطن التحمل بحلول عام 1947م، ولم يتمكنوا من التعامل مع مؤسسات الاستيراد والتصدير البريطانية الكبيرة، لكنهم استطاعوا، على الأقل، أن يتعاملوا مع الوسطاء الهنود والأفارقة. ولذلك تحركوا ضد الهنود من أصحاب محالج القطن، وتظاهروا خارج قصر الكاباكا، الحاكم بالوراثة الذي عمل غالباً كعميل بريطاني في أوغندا.

ومن أجل ضمان الإبقاء على هامش الربح مرتفعاً بقدر الإمكان في كافة الأوقات وجدت المؤسسات أن من المفيد تشكيل «اتحادات احتكارية» وقامت هذه الاتحادات بتثبيت الأسعار التي تدفع للمزارعين الأفريقيين. وأبقت على الأسعار في أدق مستوى ممكن. وبالإضافة إلى ذلك فقد امتد نشاط المؤسسات التجارية إلى جوانب أخرى عديدة من الحياة الاقتصادية في المستعمرات على نحو يؤدي إلى وجود وسائل عديدة لامتصاص الفائض. وفي مراكش، على سبيل المثال، امتلكت «الشركة العامة لمراكش» إقطاعيات شاسعة، ومزارع للماشية، وأشغال أخشاب، ومناجم، ومصائد أسماك، وسككاً حديدية، وموانئ ومحطات للقوى. وكان للمؤسسات العملاقة أيضاً مثل «الشركة الفرنسية لأفريقيا الغربية»، و«الشركة العامة لغرب أفريقيا»، أصابع في كل شيء. وتراوحت مصالح «الشركة الفرنسية لأفريقيا الغربية» بين مزارع الفول السوداني والمشاركة في «خطوط فاير وفراسين للشحن الملاحي». وكان أهالي غانا ونيجيريا يجدون «شركة أفريقيا المتحدة» أينما ذهبوا. وقد كانت تتحكم في تجارة الجملة وتجارة التجزئة، وتمتلك مصانع للزبد، وورشاً لنشر الأخشاب، ومصانع للصابون، ومصانع للفانلات، ومستودعات للتبريد، ومؤسسات للأعمال الهندسية وإصلاح المحركات، وزوارق، وسفناً ساحلية. وقد استغلت بعض هذه الأعمال العمل المأجور الأفريقي بشكل مباشر، بينما انتزعت كافة الأعمال، بشكل أو بآخر، نتاج

جهود الفلاحين في قطاع المحاصيل النقدية.

وقد كانت المؤسسات التي تشتري المنتجات الزراعية في أفريقيا في بعض الأحيان هي المؤسسات نفسها التي تنتج سلعاً باستخدام تلك المواد الخام الزراعية. وعلى سبيل المثال فإن «كادبيري وفراي» المنتجين البريطانيين الأولين للكاكاو والشيكولاتة كانا مشتريين للكاكاو بساحل غرب أفريقيا. وفي شرق أفريقيا قامت مؤسسة «بروك بوند» لتصنيع الشاي بزراعته وتصديره أيضاً، كما أن الكثير من الشركات التجارية في مارسيليا، وبوردو، وليفربول عمل أيضاً بتصنيع مواد مثل الصابون، والسمن الصناعي النباتي في الموطن الأصلي للمواد الخام. وينطبق هذا تماماً على «شركة أفريقيا المتحدة». بينما كان «لمجموعة ليسير» القوية لتصنيع الزيوت والشحومات في فرنسا مشترون تجاريون في أفريقيا. وعلى أي حال فإنه من الممكن أن نفرق بين العمليات التجارية والعمليات الصناعية. وتمثل الأخيرة المرحلة النهائية في عملية طويلة من استغلال عمل الفلاحين الأفارقة، وهي بشكل ما أكثر المراحل تدميراً.

ويعمل الفلاحون عدداً كبيراً من الساعات لإنتاج محصول نقدي معين، ويعتبر سعر المحصول هو سعر تلك الساعات الطويلة من العمل. وطالما كان يتم دفع أسعار منخفضة، على الدوام، مقابل المنتجات الأولية من الأفريقيين فإنه نستنتج من ذلك أن المشتري للمادة الخام والمنتفع بها كان يشترك في استغلال شنيع للفلاحين.

ويمكن توضيح التعميمات السابقة بالإشارة إلى القطن الذي يعتبر من أكثر المحاصيل النقدية التي نواجهها على نطاق واسع في أفريقيا. وكان الفلاح الأوغندي يزرع قطناً يجد طريقه، في النهاية، إلى أحد المصانع البريطانية في لانكشاير، أو إلى أحد المصانع المملوكة للبريطانيين في الهند. ويقوم صاحب مصنع لانكشاير بدفع أجور قليلة للعمال بقدر الإمكان، ولكن استغلاله لهؤلاء العمال مقيد بعوامل عديدة. أما استغلاله لعمل الفلاح الأوغندي فهو مطلق، وذلك بسبب نفوذه في الدولة الاستعمارية التي تضمن أن يعمل الأوغنديون ساعات طويلة مقابل القليل جداً. وإلى جانب ذلك فإن سعر قميص القطن المصنع كان من الارتفاع لدرجة أنه حينما يعاد تصديره إلى أوغندا، أي إعادة تصدير القطن في شكل قميص،

يكون بعيداً عن متناول القدرة الشرائية للفلاح الذي زرع القطن.

وقد شكلت الاختلافات بين أسعار الصادرات الأفريقية من المواد الخام ووارداتها من السلع المصنعة أحد أشكال التبادل غير المتكافئ. وكان هذا الشكل من عدم المساواة في التبادل يمضي إلى الأسوأ على امتداد الفترة الاستعمارية. ويشير الاقتصاديون إلى هذه العملية بوصفها من أسباب تدهور شروط التجارة. وفي عام 1939م كانت المستعمرات تدفع القدر نفسه من السلع الأولية مقابل 60٪ فقط من السلع المصنعة التي كانت تشتريها ما بين عامي 0 187 و1880 قبل الحكم الاستعماري. وبحلول عام 1960م هبطت كمية السلع المصنعة الأوروبية التي يمكن شراؤها بكمية المواد الخام الأفريقية نفسها إلى مدى أبعد. ولا يوجد أي قانون اقتصادي موضوعي يحدد أن المنتجات الأولية ينبغي أن تكون قيمتها بمثل هذه الضآلة. والواقع أن البلدان المتطورة تبيع مواد خام معينة مثل الأخشاب والقمح بأسعار ترتفع كثيراً عما يمكن لأي مستعمرة أن تطلبه. وتفسير ذلك هو أن التبادل غير المتكافىء قد فرض على أفريقيا بواسطة التفوقين العسكري والسياسي للمستعمرين، تماماً مثلما جرى فرض معاهدات غير متكافئة، في مجال العلاقات الدولية، على دول صغيرة في حالة تبعية مثل تلك الموجودة في أمريكا اللاتينية.

وكانت الطبيعة غير المتكافئة للتجارة بين البلد الاستعماري والمستعمرات قد تأكدت بمفهوم «السوق المحمية». وهو مفهوم يعني أنه يمكن حتى لأي منتج استعماري غير كفء أن يجد سوقاً مضمونة في المستعمرة حيث توجد لطبقته سيطرة سياسية. وفضلاً عن ذلك فقد أوجد المنتجون الأوروبيون، على غرار ما حدث في العصر السابق من تجارة ما قبل الاستعمار، نشاطات جانبية مربحة لإنتاج سلع قد تكون دون المستوى القياسي في أسواقهم، وبوجه خاص في مجال المنسوجات. وعلى ذلك النحو نفسه حقق الفلاح الأوروبي أيضاً مكاسب عن طريق بيعه زبداً رديء النوعية، بينما حصل صياد الأسماك الاسكندنافي على نصيبه من خلال تصدير أسماك القد المملحة. ولم تكن أفريقيا سوقاً كبيرة للمنتجات الأوروبية بالمقارنة بقارات أخرى. ولكن كلاً من أسعار البيع كان يحددها الرأسماليون الأوروبيون. وقد سمح هذا، بالتأكيد، لمنتجيهم وتجارهم أن يحصلوا على فائض الثروة المنتجة بأفريقيا بشكل أكثر سهولة مما لو كان الأفارقة في

وضع يمكنهم من رفع أسعار صادراتهم الخاصة.

خدمات الشحن البحري والخدمات المصرفية:

لم تكن الشركات التجارية والمؤسسات الصناعية قد استنفدت قنوات استغلال الفائض. وقد شكلت شركات الشحن البحري قناة استغلالية لا يمكن التغاضي عنها. وكانت شركة الشحن البحري الكبرى هي تلك التي ترفع أعلام الدول المستعمرة، وبوجه خاص العلم البريطاني. ويعتبر أصحاب تلك الشركات، من الناحية الفعلية، بمثابة قانون في حد ذاتهم. فإن حكومات بلدانهم الأصلية تعاملهم بمحاباة لأنهم يجلبون أرباحاً طائلة، وبوصفهم منشطين للصناعة والتجارة، وناقلين للبريد، ومساهمين في الأسطول حينما تنشب الحرب. ولم يكن للفلاحين الأفارقة أي سيطرة، على الإطلاق، على معدلات رسوم الشحن التي كان يتم فرضها. وكانوا يدفعون، بالفعل، أكثر من مواطني البلدان الأخرى. فقد كان سعر شحن طن الدقيق من ليفربول إلى غرب أفريقيا 35 شلناً في مقابل سبعة شلنات ونصف شلن من ليفربول إلى نيويورك (المسافة نفسها تقريباً). وعادة ما تتفاوت معدلات رسوم الشحن تبعاً لحجيم الحمولة. وفي بداية هذا القرن تحددت رسوم شحن طن الكاكاو بخمسين شلناً حينما كانت الكمية المصدرة صغيرة ولكن هذا الرقم المرتفع ظل سارياً عندما ازدادت الصادرات. وقد حقق طن البن المشحون من كينيا إلى نيويورك في خمسينات القرن العشرين 280 شلناً لأصحاب السفن (أي ما يعادل 40 دولاراً في ذلك الحين). ومن الناحية النظرية نجد أن التاجر هو الذي يدفع رسوم الشحن. ولكن منتجات الفلاح هي التي تتحمل، من الناحية العملية، كافة النفقات حيث إن التاجر يدفع الرسوم من الأرباح الناتجة من الشراء من الفلاحين بأسعار رخيصة. وكان الزراع من المستوطنين البيض يدفعون النفقات حسبما هو موجود في كينيا، ثم يستعيدون أرباحهم من خلال استغلال العمل المأجور الريفي.

لقد احتفظت شركات الشحن البحري بهامش ربح مرتفع عن طريق مماثل «للاتحادات الاحتكارية» للمؤسسات التجارية، وأسست تلك الشركات ما كان يعرف باسم «مؤتمر الخطوط الملاحية» الذي يسمح لشركتين أو أكثر أن تتقاسما رسوم الحمولات فيما بينهما وفق أكثر الأسس ملاءمة

لهما بقدر الإمكان. وكانت عائدات استثماراتهم بالغة الارتفاع، وجشعهم من نوع لا يمكن كبحه لدرجة أن التجار المنتمين لقوى المستعمرين احتجوا ضدهم. ومن عام 1929م حتى عام 1931 م انهمكت «شركة أفريقيا المتحدة» (بدعم من «يونيليفر») في حرب اقتصادية ضد «مؤتمر خطوط غرب أفريقيا» الذي يضم مؤسسة «إيلدر ديمبستر البريطانية للشحن البحري»، و«خطوط غرب أفريقيا الهولندية»، و«خطوط غرب أفريقيا الألمانية». وفي تلك المعركة أحرز الاحتكار التجاري نصراً على احتكار الشحن البحري، ولكنه كان بمثابة قتال بين اثنين من الأفيال، ومن ثم تعرضت الأعشاب لمزيد من الوطء. وفي نهاية كل ذلك كان الفلاح الأفريقي هو أكبر الخاسرين. فقد قام التجار والشاحنون بتسوية خلافاتهم عن طريق تخفيض الأسعار التي تدفع للأفارقة مقابل المنتجات الأولية.

وفي خلفية المسرح الاستعماري كانت تظهر البنوك، وشركات التأمين، ووكالات التأمين البحري، وبيوت مالية أخرى. ويمكن للمرء أن يقول «في الخلفية» إن الفلاح لم يتعامل بشكل مباشر، على الإطلاق، مع تلك المؤسسات، كما كان يجهل، بوجه عام، وظائفها الاستغلالية. ولا يمكن للفلاح أو العامل أن يحصل على قرض من البنك لأنه لا يمتلك أي «ضمانات»، و«ضمانة إضافية». فإن البنوك والبيوت المالية لا تتعامل إلا مع رأسماليين آخرين في استطاعتهم أن يؤكدوا لأصحاب البنوك أنهم سوف يستردون أموالهم ويحققون ربحاً بغض النظر عما يحدث. وفي عصر الإمبريالية أصبح أصحاب البنوك أرستقراطي العالم الرأسمالي. ولهذا فإنهم بمعنى آخر يقفون في المقدمة حقاً. وإن الفائض الذي أنتجه العمال والفلاحون الأفارقة وانتقل إلى أيدي أصحاب البنوك في البلدان الاستعمارية قد بلغ قدراً غير عادي تماماً. فقد حصلت على عائدات لرأس المالي تفوق حتى عائدات شركات التعدين. وكان كل استثمار جديد من جانبهم يشكل استلاباً أكثر لثمار العمل الأفريقي، وعلاوة على ذلك فإن كافة الاستثمارات في المستعمرات كانت تعني، في الواقع، تدخل الاحتكارات المالية الكبيرة، حيث إن أصغر شركة تجارية كانت ترتبط، في نهاية الأمر، بأحد البيوت المصرفية الكبيرة. وكانت عائدات الاستثمار في المستعمرات عالية، بشكل دائم، عن عائدات الاستثمارات في البلدان الاستعمارية. ولهذا فإن الممولين كانوا

يفيدون من رعايتهم لأي منشأة استعمارية.

وقد كانت البنوك في أفريقيا في السنوات الأولى للاستعمار صغيرة ومستقلة نسبياً. وينطبق هذا على «بنك السنغال» الذي بدأ في وقت مبكر عام 1853م، و«بنك غرب أفريقيا البريطاني» الذي بدأ كأحد فروع مؤسسة «أيلدر ديمبستر» للشحن البحري. وعلى أي حال فإن البيوت. المصرفية الكبرى في أوروبا، التي كانت تتحكم عن بعد في التطورات منذ ثمانينات القرن التاسع عشر، سرعان ما انتقلت مباشرة إلى المسرح المصرفي الاستعماري حينما جعل حجم التحويلات الرأسمالية من ذلك أمراً يستحق العناء. وقد اندمج «بنك السنغال» في «بنك أفريقيا الغربية» في عام 1901م، الأمر الذي وفر صلات مع «بنك الهند الصينية» القوي الذي ظهر إلى الوجود بدوره بواسطة عدد من أصحاب البنوك الفرنسيين الأقوياء. وفي عام 1924 م ظهر «البنك التجاري لأفريقيا» في الأقاليم التابعة لفرنسا في ارتباط مع بنك «كريدي لونيه»، و«البنك الوطني للتجارة والصناعة» في فرنسا. وفي ذلك الحين كان «بنك غرب أفريقيا البريطاني» يلقى دعما تمويلياً من جانب «بنك لويدز» و«بنك ويستمنستر»، و«بنك ستاندرد»، و«البنك الإقليمي الوطني». وهي جميعاً في إنجلترا. أما البيت المصرفي الإنجليزي الكبير الآخر فقد انتقل إلى أفريقيا بشكل مباشر حيث قام بشراء «البنك الاستعماري» وجعل منه «بنك باركليز للدومينون والمستعمرات».

وقام «بنك غرب أفريقيا البريطاني» (الذي أصبح في عام 1957م يحمل اسم «بنك غرب أفريقيا»)، و«بنك باركليز» بعقد اتفاق الحصة الكبرى من الأعمال المصرفية بغرب أفريقيا البريطانية، تماماً مثلما تم تقاسم بنك غرب أفريقيا الفرنسية، و«أفريقيا الاستوائية» بين «بنك أفريقيا الغربية» و«البنك التجاري لأفريقيا». وكان هناك أيضاً اتحاد لرأس المال المصرفي الفرنسي والبريطاني في غرب أفريقيا في عام 1949 م بتأسيس «بنك غرب أفريقيا الفرنسي البريطاني»، كما تشابك أيضاً الاستغلال الفرنسي والبلجيكي في المجال المالي حيث كان يشارك في مؤسسة «الشركة العامة» رأس مال بلجيكي وفرنسي، وقد قامت بتدعيم البنوك في أفريقيا الفرنسية وفي الكونغو. وكانت البنوك الدولية، مثل بنك باركليز، هي التي تقدم الخدمات للقوى الاستعمارية الأضعف الأخرى. كما استخدمت تلك القوى

أيضاً المناطق التي تستعمرها كمجال لنشاط بنوكها القومية الخاصة. ففي ليبيا كان «بنك روما»، و«بنك نابولي» يمارسان نشاطهما، بينما كان الاسم المألوف في الأقاليم التابعة للبرتغال هو «بنك أولتر أمارينو».

وفي أفريقيا الجنوبية تمثلت المؤسسة المصرفية البارزة في «بنك ستاندرد لجنوب أفريقيا المحدود»، وقد بدأ في عام 1862م في مستعمرة الكاب بواسطة رؤساء للبيوت التجارية يرتبطون بعلاقات وثيقة مع لندن. وكان مركزه الرئيس يقع في لندن بالفعل. وقد حقق ثروة عن طريق تمويل التنقيب عن الذهب والماس، ومن خلال التعامل في غنيمة سيسل رودس ودي بيرز. وبحلول عام 1895م انتشر بنك ستاندرد في بيتشوانالاند وروديسيا وموزمبيق، وهو يعتبر ثاني بنك بريطاني يتم تأسيسه في شرق أفريقيا البريطانية. وبلغ النطاق الحقيقي للأرباح حداً هائلاً بالفعل. وفي كتاب تم نشره برعاية البنك طرح المؤلف ما يلي في تواضع.

«لقد أعطى متن هذا الكتاب اهتماماً ضئيلاً للحصيلة المالية لأوجه نشاط «بنك ستاندرد». ومع ذلك فإن ربحيتها كانت بمثابة حصيلة حتمية للبقاء ومن ثم التزم بأن يكون ذلك هدفاً أولياً منذ البداية حتى النهاية.

وفي عام 1965 حقق بنك ستاندرد ربحاً صافياً بلغ 1 , 181 , 000 جنيهاً، ودفع حصة تصل إلى 14٪ إلى حملة الأسهم. وكان معظم هؤلاء في أوروبا، وكان الآخرون من البيض بجنوب أفريقيا، في حين أن الربح قد أنتجه أساساً أناس سود بجنوب أفريقيا وشرقها. وعلاوة على ذلك، فإن البنوك الأوروبية قد حولت احتياطيات فروعها الأفريقية إلى المقر الرئيس في لندن لكي يتم استثمارها في سوق المال هناك. وكانت تلك هي أسرع الطرق التي تم بها نزح الفائض الأفريقي إلى البلدان الاستعمارية.

وقد كان أول بنك يتم إنشاؤه في شرق أفريقيا في تسعينات القرن التاسع عشر بمثابة فرع لأحد البنوك البريطانية العاملة في الهند، وأصبح يسمى مؤخراً «الأهلي وجرنيدلايز». وفي تنجانيقا المجاورة أنشأ الألمان في عام 1955 م «بنك شرق أفريقيا الألماني»، ولكن البريطانيين أصبحوا بعد الحرب العالمية الأولى يحتكرون تقريباً الأعمال المصرفية بشرق أفريقيا. وقد بلغ عدد البنوك الأجنبية الموجودة في شرق أفريقيا خلال الفترة الاستعمارية تسعة بنوك من بينها ثلاثة بنوك كبيرة هي «الأهلي وجريند

لايز»، و«بنك ستاندرد»، وبنك «باركليز».

ويعتبر شرق أفريقيا مثالاً هاماً للطريقة التي قامت بها البنوك الأجنبية، بشكل فعلي، بتجريد أفريقيا من ثروتها. وكان يتم تقديم معظم الخدمات المصرفية والخدمات التمويلية الأخرى للمستوطنين البيض الذين كان مفهومهم عن «الوطن» يتمثل في بريطانيا على الدوام. وبالتالي فإنه عندما شعر المستوطنون البيض بالتهديد قرب نهاية الفترة الاستعمارية اندفعوا إلى إرسال أموالهم إلى وطنهم بريطانيا. وعلى سبيل المثال فإنه حينما اتخذ البريطانيون قراراً في عام 1960 م بالتسليم بالحكم الذاتي في كينيا قام البيض في تنجانيقا على الفور بتحويل ما يزيد على خمسة ملايين ونصف مليون دولار لتكون في «أمان» في لندن. ويمثل ذلك المبلغ، مثله مثل كافة التحويلات الأخرى من جانب البنوك الاستعمارية، استغلالاً لمصادر الأرض الأفريقية وللعمل الأفريقي.

الإدارة الاستعمارية كمستغل اقتصادي:

لقد اشتركت الدولة الاستعمارية بشكل مباشر أيضاً، إلى جانب الشركات الخاصة، في الاستغلال الاقتصادي لأفريقيا وإفقارها. وقد عملت الهيئات المرادفة للمكتب الاستعماري بكل بلد مستعمر بالتعاون مع حكام ذلك البلد في أفريقيا على تنفيذ عدد من الوظائف يتمثل أهمها فيما يلي:

1- حماية المصالح القومية في مواجهة منافسة الرأسماليين الآخرين.

2- الفصل في النزاعات بين رأسمالييها.

3- ضمان أفضل شروط ممكنة يمكن أن تستغلى الشركات الخاصة الأفارقة في ظلها.

وكان الهدف الثالث هو أكثرها أهمية. وذلك هو السبب في أن الحكومات الاستعمارية كانت تتحدث، بشكل متكرر، عن «الحفاظ على القانون والنظام». وهو ما كانت تعني به المحافظة على الشروط الأكثر ملاءمة لتوسع الرأسمالية ونهب أفريقيا. وقد أفضى هذا إلى أن تفرض الحكومات الاستعمارية الضرائب.

ومن بين الأهداف الرئيسة للنظام الضرائبي الاستعماري ما يتمثل في توفير الأرصدة المالية اللازمة لإدارة المستعمرة حقلاً للاستغلال. وضمن

المستعمرون الأوروبيون أن يدفع الأفارقة نفقات الحكام ورجال الشرطة الذين يقومون بقمعهم ويؤدون دور كلاب الحراسة للرأسماليين. والواقع أن الضرائب والرسوم الجمركية كانت تفرض في القرن التاسع عشر بهدف إتاحة الفرصة للقوى الاستعمارية لاستعادة نفقات القوات المسلحة التي جردتها لغزو أفريقيا، ولذلك فإن الحكومات الاستعمارية لم تتكلف، في الواقع، بنساً واحداً في المستعمرات. فقد تم تدبير كافة النفقات عن طريق استغلال العمل والموارد الطبيعية في القارة. وفيما يتعلق بكافة الأغراض العملية كانت نفقات الإبقاء على الجهاز الحكومي الاستعماري أحد أشكال استلاب نتاج العمل الأفريقي، وكانت المستعمرات الفرنسية، بوجه خاص، ضحية في هذا الصدد. ومنذ عام 1921م، على وجه التحديد، ارتفع العائد المحلي من الضرائب ليغطي كافة النفقات علاوة على تكوين احتياطي.

وبعد أن أوجدت القوى المستعمرة الشرطة، والجيش، والخدمة المدنية، والقضاء على التربة الأفريقية أصبحت في وضع يتيح لها أن تتدخل في الحياة الاقتصادية للشعب على نحو مباشر أكثر مما كان يحدث من قبل. وطبقاً لوجهة النظر الرأسمالية فإن إحدى المشاكل الرئيسة في أفريقيا كانت تتماثل في الطريقة التي يمكن بها حث الأفارقة على أن يصبحوا عمالاً أو زراعاً لمحاصيل نقدية. وقد أصبح الأفارقة، قي بعض المناطق مثل غرب أفريقيا، شديدي التعلق بالمنتجات الأوروبية خلال المرحلة المبكرة للتجارة لدرجة أنهم كانوا على استعداد أن يمضوا، بمبادراتهم الخاصة، إلى مدى بعيد للإسهام في الاقتصاد النقدي الاستعماري، لكن ذلك لم يكن يمثل موقفاً عاماً. وفي حالات عديدة نجد أن الأفارقة لم يعتبروا أن الحوافز النقدية كبيرة بما يكفي لأن تبرر تغيير أسلوبهم في الحياة، وأن يتحولوا إلى عمال أو زراع محاصيل نقدية. وفي مثل تلك الحالات كانت الدولة الاستعمارية تتدخل، باستخدام القانون، والضرائب، والقوة السافرة، لإرغام الأفريقيين على انتهاج المسلك المبشر بالأرباح للرأسماليين.

وحينما استولت الحكومات الاستعمارية على الأراضي الأفريقية فإنها حققت بذلك هدفين في آن واحد. فقد أرضت مواطنيها (الذين يريدون حقوق امتياز للتعدين أو أراضي زراعية)، كما خلقت الشروط التي تدفع الأفارقة من غير ملاك الأراضي للعمل ليس من أجل دفع الضرائب فقط،

وإنما من أجل البقاء أيضاً. وفي مناطق الاستيطان مثل كينيا وروديسيا قامت الحكومات الاستعمارية أيضاً بمنع الأفارقة من زراعة محاصيل نقدية حتى يمكن أن يكون العمل الأفريقي متاحاً، بشكل مباشر، أمام البيض. وقد طرح أحد المستوطنين البيض في كينيا، وهو العقيد جروجان، الأمر بشكل فظ حينما قال عن أحد أبناء الكيكويو «لقد سرقنا أرضه، وينبغي علينا الآن أن نسرق أوصاله، وإن العمل الإجباري هو النتيجة الطبيعية لاحتلالنا البلاد».

وفي تلك الأنحاء من القارة التي كانت لا تزال فيها الأرض في أيدي الأفارقة قامت الحكومات الاستعمارية بإرغام الأفارقة على إنتاج محاصيل نقدية مهما كانت أسعارها منخفضة. وكان التكنيك المفضل هو استخدام الضرائب. فقد تم فرض الضرائب النقدية على مواد عديدة. الماشية، والأرض، والمنازل، والناس أنفسهم. وكان يتم الحصول على النقود لدفع الضرائب عن طريق زراعة محاصيل نقدية أو العمل في مزارع الأوروبيين أو في مناجمهم. وتقدم أفريقيا الاستوائية الفرنسية مثالاً هاماً لما قام به الاستعمار ـ في هذا الصدد. فقد قام المسؤولون الفرنسيون بتحريم صيد الحيوانات بين أهالي الماندنجا (يتواجدون الآن في الكونغو برازافيل) حتى يشتغلوا بزراعة القطن فحسب. وقد فرض الفرنسيون التحريم على الرغم من أن تربية الماشية بالمنطقة كانت قليلة، وأن صيد الحيوان كان المصدر الرئيس للحوم في الغذاء.

وأخيراً فإنه عندما فشل كل شيء آخر لجأت القوى الاستعمارية إلى الإكراه البدني في العمل. وعززت ذلك، بالطبع، بجزاءات قانونية حيث كان كل ما تختار الحكومة الاستعمارية أن تفعله يعتبر «قانونياً». وقد كانت القوانين والأنظمة الإدارية التي ألزمت الفلاحين بشرق أفريقيا البريطانية على الاحتفاظ بحد أدق من مساحة الأراضي لمحصول نقدي مثل القطن والفول السوداني شكلا من أشكال الإكراه من جانب الدولة الاستعمارية بالفعل، وإن كان ذلك لا يوضع عادة تحت عنوان «أعمال السخرة».

وكانت أبسط أشكال أعمال السخرة هي تلك التي تطلبت من الحكومة تنفيذ «الأشغال العامة». فقد كان يتعين العمل من دون أجر لعدد معين من الأيام كل عام في هذه «الأشغال العامة». أي العمل في بناء القلاع للحكام

والسجون للأفارقة. والثكنات للقوات العسكرية، والمساكن للمسؤولين الاستعماريين. كما تم تخصيص قدر كبير من أعمال السخرة هذه لإنشاء الطرق والسكك الحديدية، والموانئ لتوفير بنية الأساس للاستثمار الرأسمالي الخاص وتسهيل تصدير الحاصلات النقدية. وإذا ما تناولنا مثالاً واحداً فقط من المستعمرة البريطانية في سيراليون فإن المرء يجد أن السكك الحديدية التي بدأت في نهاية القرن التاسع عشر قد استلزمت أعمال سخرة من جانب آلاف الفلاحين تم جلبهم من قراهم، وأفضى العمل الشاق والأوضاع المروعة إلى وفاة أعداد كبيرة من أولئك الذين عملوا في إنشاء السكك الحديدية. وقد كان هذا النوع من السخرية «بما في ذلك عمل الأحداث» واسع الانتشار في المناطق التابعة لبريطانيا لدرجة تسببت في صدور مرسوم للسلطة المحلية بقصر استخدام العمل الإجباري على أعماق العتالة، وإنشاء السكك الحديدية والطرق. وكثيراً ما وجدت أساليب للتحايل على ذلك التشريع. وفي عام 1935م وقعت كل القوى الاستعمارية «اتفاقية أعمال السخرة الدولية»، ولكن تم الاستهزاء بها، ثانية، من الناحية العملية.

وكان للحكومة الفرنسية طريقة ماكرة في الحصول على عمل من دون أجر عن طريق الإعلان بضرورة تسجيل الذكور الأفريقيين كجنود فرنسيين ثم تستخدمهم بعد ذلك كعمال من دون أجر. وقد جرى بشكل واسع تطبيق هذا النوع من التشريع وتشريعات أخرى خاصة بأعمال السخرة تعرف باسم «الالتزام الإجباري» في مناطق شاسعة من السودان الفرنسي وأفريقيا الاستوائية الفرنسية. ونظراً لأن المحاصيل النقدية لم تكن قد استقرت جيداً في تلك النواحي فإن الأسلوب الرئيس لاستخلاص الفائض كان يتمثل في أخذ السكان وتشغيلهم في مزرعة، أو في مناطق محاصيل نقدية بالقرب من الساحل. وقد كانت المناطق التي تشغلها الآن فولتا العليا، وتشاد، والكونغو برازافيل مصدراً ضخما للعمل الإجباري في ظل الاستعمار. وجلب الفرنسيون أفارقة لإنشاء خط للسكك الحديدية من برازافيل حتى الرأس السوداء في عام 1921 م، ولم يكتمل العمل حتى عام 1933م. وفي كل عام من أعوام إنشاء هذا الخط كان يتم جلب حوالي عشرة آلاف شخص إلى الموقع من مناطق تبعد أحياناً أكثر من ألف كيلو متر. وكان يموت سنوياً

25٪ على الأقل من قوة العمل بتأثير الجوع والأمراض. وكانت الفترة الممتدة بين عامي 1922 و 1929 هي أسوأ الفترات.

وبغض النظر عن حقيقة أن «الأشغال العامة» كانت ذات أهمية مباشرة للرأسماليين فإن الحكومات الاستعمارية قد ساعدت الرأسماليين الفرديين أيضاً عن طريق تزويدهم بعمال تم تجنيدهم بالقوة. وينطبق هذا، بوجه خاص، على الأعوام الأولى للاستعمار، لكنه استمر، بدرجات متفاوتة، حتى الحرب العالمية الثانية، بل حتى نهاية الاستعمار في بعض الأماكن. وفي المناطق التابعة لبريطانيا تم إحياء هذه الممارسات خلال سنوات الكساد الاقتصادي بين عامي 1929 و 1933، وخلال سنوات الحرب اللاحقة. ففي كينيا وتنجانيقا تم الرجوع إلى السخرة للحفاظ على تشغيل مزارع المستوطنين خلال الحرب، وفي نيجيريا كانت شركات القصدير هي التي أفادت من سن نظام السخرة. فقد أتاح لها أن تدفع للعامل خمسة بنسات في اليوم بالإضافة إلى الطعام. وطوال الفترة الكبرى من العهد الاستعماري أدت الحكومة الفرنسية هذا النوع من الخدمة لشركات الأخشاب الكبرى التي كانت تتمتع بحقوق امتياز في الجابون وساحل العاج. وقد كانت الأنظمة الاستعمارية البلجيكية والبرتغالية هي الأكثر وقاحة في التجميع المباشر للأفارقة للعمل لحساب أصحاب رأس المال الخاص في ظل أوضاع تماثل العبودية، ففي الكونغو بدأت السخرة على نطاق واسع ووحشي في ظل الملك ليوبولد الثاني في القرن الماضي. وقد لقي عدد كبير من الكنغوليين حتفهم أو أصيبوا بالعجز على أيدي موظفي ليوبولد ورجال شرطته مما أثار استهجان بعض الأوروبيين حتى في ظل ذلك النمط العام للانتهاكات الاستعمارية. وعندما قام ليوبولد الثاني بتسليم «دولة الكونغو الحرة» إلى الحكومة البلجيكية في عام 1908م كان قد حقق، بالفعل، ثروة ضخمة، ولم تخفف الحكومة البلجيكية من حدة الاستغلال في الكونغو إلا بالكاد.

وقد كان سجل البرتغاليين هو الأسوأ فيما يتعلق بالتورط في ممارسات أخرى بالعبودية. وقد تعرضوا، بدورهم، لإدانة الرأي العام العالمي. ومن بين السمات المميزة للاستعمار البرتغالي توفيره السخرة لا من أجل مواطنيه فحسب، بل من أجل رأسماليين خارج حدود المستعمرات البرتغالية. فقد قام بتصدير الأنجوليين والموزمبيقيين إلى مناجم جنوب أفريقيا للعمل من

أجل الكفاف، بينما دفع رأسماليو جنوب أفريقيا للحكومة البرتغالية مبلغاً معيناً مقابل كل عامل يتم توريده (ولا يزال تصدير الأفارقة إلى جنوب أفريقيا مستمراً).

وكان المستعمرون البرتغاليون يتعاونون، في الحالة السالفة، مع رأسماليين من قوميات أخرى للوصول باستغلال العمل الأفريقي إلى أقصى حد ممكن. وقد وجدت، على امتداد الفترة الاستعمارية أمثلة لذلك الشكل من التعاون مثلما وجدت تماماً المنافسة بين القوى الاستعمارية. وبوجه عام فإنه كان من المتوقع أن تتدخل أي قوى أوروبية عندما تتعرض أرباح بورجوازيتها القومية للخطر من جانب أعمال أمم أخرى. والأهم من كل شيء هو أن الهدف العام لإقامة حكومات استعمارية في أفريقيا كان يتمثل في توفير الحماية للمصالح الاقتصادية الاحتكارية القومية، ولذلك أصدرت الحكومة البلجيكية تشريعات تضمن أن يقتصر شحن البضائع من الكونغو وإليها على خطوط النقل البحري البلجيكية. كما فرضت الحكومة الفرنسية ضرائب مرتفعة على الفول السوداني الوارد إلى فرنسا بواسطة سفن أجنبية. وهو ما يمثل طريقة أخرى لضمان أن يتم تصدير الفول السوداني من أفريقيا الفرنسية بواسطة سفن فرنسية. ويعني ذلك، بمعنى ما، أن الأفارقة كانوا يفقدون فائضهم بواسطة إحدى وسائل الامتصاص بدلاً من أخرى. لكنه كان يعني أن الحصيلة الإجمالية للاستغلال كانت أكبر أيضا. ففي حالة إتاحة المنافسة بين الأوروبيين فإن ذلك قد يؤدي إلى انخفاض تكلفة الخدمات وارتفاع الأسعار التي تدفع مقابل المنتجات الزراعية.

ولقد عانى الأفريقيون كثيراً من جراء اقتصار التجارة على «البلد الأم» في الحالات التي كانت فيها «الدولة الأم» متخلفة. وكان الفلاحون الأفارقة في المستعمرات البرتغالية يحصلون على أسعار أقل مقابل محاصيلهم ويدفعون أكثر مقابل المواد المستوردة. ومع ذلك فإن بريطانيا، وهي أكبر المستعمرين في أفريقيا، كانت تواجه أيضاً منافسة من رأسماليين أكثر نشاطاً، أي من ألمانيا، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان. وقد ضغط تجار وصناعيون بريطانيون على حكومتهم لوضع حواجز في وجه المنافسة. فقد ارتفعت صادرات الأقمشة اليابانية إلى شرق أفريقيا، على سبيل المثال، من 25 مليون ياردة في عام 1927 م إلى 63 مليون ياردة في عام

1933م. وهو ما دفع والتر رنسيمان وزير التجارة البريطاني إلى إقناع البرلمان بفرض رسوم جمركية مرتفعة على السلع اليابانية الواردة إلى المستعمرات البريطانية في أفريقيا. وكان هذا يعني أنه يتعين على الأفارقة أن يدفعوا أسعاراً أكثر ارتفاعاً مقابل أي سلع أساسية مستوردة حيث إن الأقمشة البريطانية كانت أغلى ثمناً، كما يعني ذلك بالنسبة للفلاح الأفريقي المزيد من استلاب ثمار عمله.

وهناك مثال واضح عن توحد مصالح الحكومات الاستعمارية ومصالح مواطنيها البورجوازيين يتمثل و تصرفات «مجالس تسويق المحاصيل» في أفريقيا. ويرجع إنشاء هذه المجالس إلى «توقف» كاكاو ساحل الذهب في عام 1937م. فقد امتنع زراع الكاكاو شهوراً عديدة عن بيع محصولهم ما لم يتم رفع الأسعار. وكان من بين النتائج الإيجابية الواضحة لذلك «التوقف» موافقة الحكومة البريطانية على إنشاء «مجلس تسويق» لشراء الكاكاو من الفلاحين بدلاً من أصحاب الأعمال الكبار مثل «شركة أفريقيا المتحدة»، وشركة «كادبيري» اللتين كانتا المشتريتين حتى ذلك الحين، وفي عام 1938م تم إنشاء «مجلس مراقبة الكاكاو لأفريقيا الغربية». لكن الحكومة البريطانية استخدمت هذا المجلس كستار يختفي خلفه الرأسماليون الفرديون لإتاحة الفرصة لهم لمواصلة جني أرباحهم الفادحة.

وكان من المفترض، من الناحية النظرية، أن يدفع مجلس التسويق أسعاراً معقولة للفلاح مقابل محصوله، كما كان من المفترض أيضاً أن يبيع المجلس المحصول فيما وراء البحار، وأن يحتفظ بفائض لتحسين الزراعة، ومن أجل أن يدفع للفلاحين سعراً ثابتاً في حال انخفاض أسعار السوق العالمية. لكن المجالس كانت، من الناحية العملية، تدفع للفلاحين أسعاراً منخفضة بشكل ثابت خلال سنوات عديدة شهدت ارتفاعاً في الأسعار. ولم تذهب أي منافع للأفارقة وإنما بالأحرى للحكومة البريطانية ذاتها والشركات الخاصة التي استخدمت كوسيط في عملية شراء المحصول وبيعه. وتم إعطاء حصص لشركات كبرى مثل «شركة أفريقيا المتحدة»، وشركة «جون هولت» للتصرف نيابة عن المجالس. ولم تعد هذه الشركات، بوصفها وكيلة للحكومة تتعرض لهجوم مباشر، كما كانت أرباحها مكفولة.

ولقد لقيت فكرة «مجالس التسويق» تأييد صناع السياسة البريطانية

العليا لأن الحرب نشبت في ذلك الوقت على وجه التحديد. وكانت الحكومة البريطانية حريصة على اتخاذ خطوات لتوفير محاصيل معينة من المستعمرات حسب الكميات الضرورية وفي الأوقات المناسبة دون إغفال العدد المحدود من السفن المتاح للأغراض التجارية خلال الحرب. كما كانوا يحرصون أيضاً على إنقاذ أصحاب رأس المال الخاص الذين تضرروا من أحداث متعلقة بالحرب. وعلى سبيل المثال فإن السيسل الذي يزرع بشرق أفريقيا كان يمثل أهمية حيوية بالنسبة لبريطانيا وحلفائها في الحرب بعد أن أوقف اليابانيون إمدادات ألياف متينة مماثلة كانت ترد من جزر الفليبين وجزر الهند الشرقية الهولندية. وقد كانت الحكومة البريطانية تشتري، بالفعل، كميات ضخمة من السيسل، حتى قبل اندلاع الحرب، لكي تساعد أصحاب المزارع غير الأفارقة بشرق أفريقيا الذين كانوا قد فقدوا أسواق ألمانيا وأنحاء أخرى من أوروبا، وعلى غرار ذلك كان أحد مجالس التسويق يشتري الحبوب الزيتية (مثل محصول النخيل والفول السوداني) بدءاً من سبتمبر 1939 م استعداداً لمواجهة أي نقص في الزبد والزيوت البحرية.

وفيما يتعلق بكافة محاصيل الفلاح النقدية كانت «مجالس تسويق المحاصيل» تقوم بعمليات الشراء بمبالغ تقل عن أسعار السوق العالمية. وعلى سبيل المثال فإن «مجلس تسويق أفريقيا الغربية» دفع للنيجيريين ما يقل عن 17 جنيهاً مقابل طن زيت النخيل في عام 1946 م، وباعه من خلال وزارة الأغذية مقابل 95 جنيهاً، وهو الأقرب إلى أسعار السوق الدولية. كما أن الفول السوداني الذي اشترته المجالس بخمسة عشر جنيهاً للطن قد جرى بيعه بعد ذلك في بريطانيا مقابل 110 جنيهات للطن الواحد. وفضلاً عن ذلك فقد فرضت رسوم تصدير على مبيعات المجالس من قبل إدارات المستعمرات. وكانت بمثابة ضرائب غير مباشرة على الفلاحين. وبلغ الموقف الذروة في بعض الأماكن مما دفع العديد من الفلاحين إلى التهرب من التعامل مع المجالس. وفي سيراليون كانت أسعار البن في عام 1952 م من الانخفاض بحيث جعلت زراعة يقومون بتهريب محاصيلهم إلى الأقاليم المجاورة التابعة لفرنسا. وفي تلك الفترة نفسها تقريباً كان النيجيريون يتخلون عن زيت النخيل ويتجهون إلى جمع المطاط أو قطع الأخشاب حيث

لم يندرجا تحت تشريع مجالس تسويق المحاصيل.

وإذا ما وافق المرء على أن الحكومة هي على الدوام خادمة لطبقة معينة فإنه يمكن أن يصبح مفهوماً تماماً أن الحكومات الاستعمارية لابد من أن تتواطأ مع الرأسماليين لنزح الفائض من أفريقيا إلى أوروبا. ولكن حتى لو لم ينطلق المرء من تلك الفرضية (الماركسية) فإنه سوف يكون من المستحيل أن يتجاهل الشواهد على أن الإدارات الاستعمارية كانت بمثابة هيئات تعمل نيابة عن الرأسماليين الكبار. فقد كان على حكام المستعمرات أن يصغوا إلى الممثلين المحليين للشركات ورؤسائهم. وكان هناك بعض ممثلي الشركات الذين يتمتعون، في الواقع، بنفوذ في مستعمرات عديدة في آن واحد. وقبل الحرب العالمية الأولى كان الفريد جونز، رئيس شركة «إيلدر ديمبستر للخطوط الملاحية»، ورئيس «بنك غرب أفريقيا»، ورئيس «اتحاد زراع القطن البريطانيين»، أكثر الشخصيات أهمية في غرب أفريقيا البريطانية بأسرها. وفي غرب أفريقيا الفرنسية كان الحاكم الفرنسي يبدي حرصاً شديداً، في أواخر أربعينات هذا القرن، لإرضاء مارك روكار صاحب الحصص الرئيسة في العديد من الشركات التجارية الفرنسية، ويمكن أن نجد مثل تلك الأمثلة بكل مستعمرة من المستعمرات على امتداد تاريخها، على الرغم من أن نفوذ المستوطنين البيض في بعض المستعمرات كان أكبر من نفوذ أصحاب الأعمال الخاصة في عواصم البلدان الاستعمارية.

ولم يكن حملة أسهم الشركات في أوروبا يمارسون الضغوط على البرلمان فحسب، بل كانوا يتحكمون أيضاً في الإدارات الحكومية ذاتها. كما أن رئيس مجلس الكاكاو بوزارة الأغذية لم يكن سوى جون كادبيري مدير شركة «إخوان كادبيري» التي كانت تسهم في «اتحاد احتكاري» لمشترين يستغل زراع الكاكاو بغرب أفريقيا. كما شغل موظفون سابقون بمؤسسة «يونيليفر» مواقع هامة بقسم الزيوت والشحومات في وزارة الأغذية. واستمروا يحصلون على شيكات من يونيليفر. وقد أعطى قسم الزيوت والشحومات عملية تحديد حصص الشراء الخاصة بمجالس المحاصيل إلى اتخاذ تجار أفريقيا الغربية الذي كانت تسيطر عليه «شركة أفريقيا المتحدة» التابعة لمؤسسة «يونيليفر».

ولم يكن هناك ما يدعو للاستغراب في أن ترسل وزارة الأغذية بتوجيهات

إلى أحد رجال الأعمال اللبنانيين بأنه يتعين عليه أن يوقع اتفاقاً صاغته «شركة أفريقيا المتحدة». ولم يكن هناك أيضاً ما يدعو للاستغراب بشأن لمساعدة الحكومة للشركات على الإبقاء على انخفاض الأسعار في أفريقيا وضمان السخرة عند الضرورة. وليس هناك ما يدعو للاستغراب بعد ذلك في أن تبيع مؤسسة «يونيليفر» الصابون والسمن الصناعي والسلع المشابهة بأسعار مربحة في إطار سوق تكفلها الحكومة البريطانية.

وضمنت حكومات البلدان الاستعمارية، بالطبع، أن تذهب نسبة معينة من فائض المستعمرات إلى خزائن الدولة بشكل مباشر. وكان لكافة تلك الحكومات بعض أشكال الاستثمار المباشر في المشروعات الرأسمالية. فقد كانت الحكومة البلجيكية من بين المستثمرين في التعدين. وينطبق ذلك أيضاً على الحكومة البرتغالية بمشاركتها في ملكية «شركة الماس الأنجولية». وكانت الحكومة الفرنسية تهتم على الدوام بأن تربط نفسها بقطاع التمويل. وحينما كانت البنوك الاستعمارية تواجه أي متاعب فإنها كانت تستطيع أن تنتظر الإنقاذ على أيدي الحكومة الفرنسية. وقد انتقلت نسبة من أسهمها، بالفعل، إلى ملكية الحكومة الفرنسية. وربما كانت الحكومة الاستعمارية الفرنسية أقل حرصاً من أن تتدخل بشكل مباشر في العمل اليومي لمشروعات الأعمال، لكنها كانت تدير مناجم الفحم بشرق نيجيريا، بغض النظر عن السكك الحديدية.

وقد ساعدت «مجالس التسويق» قوى المستعمرين على أن تحصل على دخل نقدي مباشر. ويجد المرء أن مجلس الكاكاو قد باع الكاكاو لوزارة الأغذية البريطانية بأسعار شديدة الانخفاض. ثم قامت الوزارة بدورها ببيع المنتجات البريطانية لتحقق ربحاً مرتفعاً بلغ ١١ مليون جنيه في بعض السنوات. والأكثر أهمية أن المجلس باع الكاكاو للولايات المتحدة الأمريكية، التي كانت أكبر الأسواق، وحيث الأسعار بالغة الارتفاع. ولم تذهب أي نسبة من هذه الأرباح إلى الفلاح الأفريقي بل شكلت بدلاً من ذلك رصيداً خارجياً لبريطانيا من الدولارات الأمريكية.

ومنذ عام 1943م انهمكت بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية فيما يعرف باسم اتفاق «التأجير والإعارة العكسي» ويعني هذا أن قروض الولايات المتحدة إلى بريطانيا في زمن الحرب يتم تسديدها جزئيا بمواد خام تشحن

من المستعمرات البريطانية إلى الولايات المتحدة الأمريكية. وفي هذا السياق كان قصدير الملايو ومطاطها هامين للغاية بينما وفرت أفريقيا مجموعة منوعة من المنتجات المعدنية والزراعية. وكان الكاكاو هو ثالث مادة تحقق إيرادات دولارية بعد القصدير والمطاط. وفي عام 1947 حقق كاكاو غرب أفريقيا ما يزيد على 100 مليون دولار لرصيد بريطانيا من الدولارات. وإلى جانب ذلك فقد استطاعت «جنوب» أفريقيا، بفضل احتكارها الفعلي لإنتاج الماس،أن تبيع الماس للولايات المتحدة الأمريكية وأن تجني دولارات لبريطانيا. وفي عام 1946 م أبلغ هاري. ف. أوبنهيمر زملاءه بمجلس إدارة «مناجم دي بيرز المتحدة» أن «مبيعات جواهر الماس خلال الحرب وفرت لبريطانيا العظمى 300 مليون دولار أمريكي».

وفيما يختص بمشكلة النقد هذه بالتحديد كانت الحكومات الاستعمارية تقوم بأهم المناورات حتى تضمن تسرب ثروة أفريقيا إلى خزائن الدولة الاستعمارية. وقد تم إصدار العملات وأوراق البنكنوت في المجال الاستعماري البريطاني لأول مرة من خلال البنوك الخاصة. ثم تولى هذه الوظيفة بعد ذلك «هيئة العملة لأفريقيا الغربية»، و «هيئة العملة لأفريقيا الشرقية» اللتان تأسستا في عام 1912 م وعام 1919م على التوالي. وكان يتعين تغطية العملات التي تصدرها تلك المجالس في المستعمرات «باحتياطيات إسترلينية». وهي عبارة عن أموال مستحقة لأفريقيا. وقد تمثلت الطريقة التي سار عليها هذا النظام فيما يلي: عندما تتحقق لأي مستعمرة أرصدة خارجية عن طريق الصادرات «أساسا» فإنه يتم احتجاز هذه الأرصدة في بريطانيا بالجنيه الإسترليني، ثم يجري طرح ما يعادل تلك الأرصدة من العملة المحلية الخاصة بشرق أفريقيا أو غربها للتداول في المستعمرة المعنية، بينما تستثمر الأرصدة الإسترلينية في سندات الحكومة البريطانية، وبذلك يتحقق لبريطانيا أيضا المزيد من الربح. وقد تعاونت البنوك التجارية تعاونا وثيقا مع حكومة البلد الاستعماري و «هيئات العملة» لكي تسير عجلة النظام. واشتركت كافة الأطراف في تأسيس شبكة مالية دقيقة لخدمة الهدف المشترك المتمثل في إثراء أوروبا على حساب أفريقيا.

وكان إسهام أي مستعمرة في احتياطات الإسترليني بمثابة منحة للخزانة البريطانية لم تحصل المستعمرات في مقابلها على غير القليل من الفائدة.

ومع نهاية خمسينات هذا القرن كانت احتياطيات الإسترليني الخاصة بمستعمرة صغيرة مثل سيراليون قد بلغت 60 مليون جنيه، كما نجد أن الحكومة البريطانية قد احتجزت في عام 1955م مبلغ 210 ملايين جنيه حصيلة مبيعات كاكاو ومعادن من ساحل الذهب، وقد كانت مصر والسودان أيضا من المساهمين بأرصدة ضخمة لصالح بريطانيا، وفي عام 1944 م. بلغ إجمالي إسهام أفريقيا في أرصدة الإسترليني ببريطانيا 446 مليون جنيه، وفي عام 1955م ارتفع هذا الرقم إلى 1446 مليون جنيه، أي أكثر من نصف إجمالي احتياطيات بريطانيا والكومنولث من الذهب والدولارات والتي بلغت آنذاك 2120 مليون جنيه، وقد اعترف رجال مثل آرثر كريتش جونز وأوليفر ليتليتون، وهما شخصيتان رئيستان في مجال صناعة السياسة الاستعمارية البريطانية، بأن بريطانيا كانت تعيش في أوائل خمسينات هذا القرن على إيرادات المستعمرات من الدولارات.

ولقد تفوقت الحكومة البلجيكية على الحكومة البريطانية في انتزاع الجزية من مستعمراتها، وبوجه خاص، خلال الحرب العالمية الأخيرة وما بعدها، فبعد اجتياح ألمانيا لبلجيكا تشكلت حكومة بالمنفى في لندن. واعترف مستر جودينج وزير المستعمرات لذلك النظام بما يلي:

«كانت الكونغو قادرة، أثناء الحرب، على تمويل كافة نفقات الحكومة البلجيكية في لندن، بما في ذلك الخدمة الدبلوماسية علاوة على نفقات قواتنا المسلحة في أوروبا وأفريقيا، بمبلغ 40 مليون جنيه، وبفضل موارد الكونغو لم تقترض الحكومة البلجيكية في لندن، في حقيقة الأمر، شلنا أو دولاراً، كما أن احتياطي الذهب البلجيكي لم يُمس».

وقد تكون مناقشة ما يتعلق بالاستعمار الفرنسي في هذا الصدد تكرارا، بدرجة كبيرة، لملاحظاتنا بخصوص البريطانيين والبلجيكيين، ومن المفترض أن غينيا كانت مستعمرة «فقيرة» ولكنها حققت لفرنسا في عام 1952م بليون فرنك «قديم» أو ما يساوي 6ره مليون دولار في شكل أرصدة خارجية، وذلك من مبيعات البوكسايت Bauxite، والبن، والموز وقد كانت الأساليب الفنية المالية الفرنسية تختلف، بشكل ما، عن تلك الخاصة بالقوى الاستعمارية الأخرى. فإن فرنسا كانت تميل إلى استخدام البنوك التجارية أكثر من ميلها إلى إنشاء هيئات كما اعتصرت فرنسا أيضا من الأفريقيين

كثيرا عن طريق فرض ضرائب من أجل الأغراض الحربية، كما أن الحكومة الفرنسية جعلت الأفارقة يرتدون زي الجيش الفرنسي، واستخدمتهم في محاربة أفارقة آخرين، ومحاربة شعوب مستعمرة أخرى مثل الشعب الفيتنامي علاوة على القتال في حروب أوروبية. وكان يتعين على ميزانيات المستعمرات أن تتحمل نفقات إرسال هؤلاء الجنود «الفرنسيين» الأفريقيين ليموتوا، ولكن كان يتعين إذا ما عادوا أحياء أن يتقاضوا معاشات من اعتمادات أفريقية.

وخلاصة القول إن الاستعمار يعني تكثيفا شديداً للاستغلال داخل أفريقيا، أي الوصول بالاستغلال إلى مستوى أكثر ارتفاعا عما كان موجودا من قبل في ظل المجتمعات الأفريقية المشاعية منها أو الإقطاعية-، كما يعني في الوقت نفسه تصدير ذلك الفائض بنسب ضخمة حيث إن ذلك هو الهدف الرئيس للاستعمار.

تقوية الجوانب التكنولوجية والعسكرية للرأسمالية.

دراسة أولية للمنافع غير النقدية التي حققها الاستعمار لأوروبا:

لا يزال هناك بعض الدعاة البورجوازيين ممن يزعمون أن الاستعمار لم يكن في خدمة الأوروبيين، مثلما يوجد تماما أولئك الذين يقولون إن تجارة الرقيق لم تكن مربحة للأوروبيين. ولا يجدر بنا أن ننشغل بأي تفنيد مباشر لمثل ذلك الرأي فإن ذلك يعتبر مضيعة للوقت الذي يمكن توظيفه بشكل أكثر نفعا. وقد كان الجزء السابق عبارة عن عرض لمستوى الأرباح النقدية الفعلية التي حققتها القوى الاستعمارية من أفريقيا. غير أن إسهام أفريقيا في الرأسمالية الأوروبية كان أكبر كثيراً من مجرد عائدات نقدية، فقد أتاح النظام الاستعماري تطورا سريعاً للتكنولوجيا والمهارات داخل القطاعات الاستعمارية للإمبريالية، كما سمح أيضا بتطوير تقنيات تنظيمية حديثة للمشروع الرأسمالي والإمبريالية ككل. والواقع أن الاستعمار قد أعطى الرأسمالية فرصة إضافية للحياة وأطال وجودها في أوروبا الغربية التي كانت مهد الرأسمالية.

وفي بداية الفترة الاستعمارية كان للعلم والتكنولوجيا، حسبما تم تطبيقهما في الإنتاج، قاعدة راسخة بالفعل داخل أوروبا. وهو وضع يرتبط،

في حد ذاته، بتجارة عبر البحار حسبما أوضحنا من قبل. وكانت أوروبا في ذلك الحين تدخل عصر كل من الكهرباء، وعلم المعادن الحديدية وغير الحديدية، وتخليق كيمياويات صناعيا. وقد بلغ كل ذلك مستويات عظيمة خلال الفترة الاستعمارية، كما ارتفعت الابتكارات الكهربائية إلى مستوى جديد كيفيا اتخذ شكل معدات إلكترونية دقيقة، علاوة على التقدم المذهل في الاتصالات السلكية واللاسلكية، وابتكار العقول الإلكترونية، وقد أنتجت الصناعات الكيمياوية مجموعة منوعة من المواد الاصطناعية كبدائل للمواد الخام. كما ظهر إلى الوجود فرع جديد بالكامل من البتروكيماويات. ويعني المزج بين المعادن عن طريق الابتكارات الميتالورجية أنه يمكن توفير منتجات لتلبية احتياجات بعيدة الأثر لمقاومة الحرارة، والإضاءة، ومقاومة الشد. وعند نهاية الاستعمار «ولنقل 1960م» كانت أوروبا على مشارف عصر جديد هو عصر الطاقة الذرية.

ومن المعروف عامة أن الفجوة بين إنتاج البلدان الاستعمارية وإنتاج المستعمرات قد تزايدت خلال الفترة الاستعمارية ما بين خمس عشرة مرة وعشرين مرة على الأقل. وإن أهم شيء هنا هو أن تقدم التقنية العملية في البلدان الاستعمارية كان هو السبب في الفجوة الكبيرة بين مستويات إنتاجية الأفريقيين والأوروبيين الغربيين عند نهاية العهد الاستعماري. ومن ثم فإنه لأمر جوهري أن نفهم دور الاستعمار ذاته في إحداث التقدم العلمي في المتروبلات، وتطبيقه في الصناعة.

وإنه لمن قبيل السذاجة المفرطة أن نقول إن الاستعمار في أفريقيا أو أي مكان آخر قد تسبب في أن تطوّر أوروبا علمها وتكنولوجيتها. فإن الميل نحو الاختراع والتجديد التكنولوجيين كان متأصلا في الرأسمالية ذاتها بسبب السعي إلى الربح. وعلى أي حال فإنه من قبيل الدقة الكاملة أن نقول إن استعمار أفريقيا وأنحاء أخرى من العالم قد شكل حلقة لا يمكن فصلها عن سلسلة الأحداث التي جعلت التحول التكنولوجي لقاعدة الرأسمالية الأوروبية ممكنا. ولم يكن للرأسمالية الأوروبية، دون تلك الحلقة، أن تنتج سلعا وخدمات بمثل المستوى الذي تحقق عام 1960م، وبكلمات أخرى فإن مقاييسنا ذاتها عن مفهومي البلدان المتطورة والبلدان المتخلفة كانت ستختلف هي الأخرى.

ولقد امتزجت الأرباح الناتجة من استعمار أفريقيا بالأرباح الناتجة من كل مورد آخر لتمويل البحث العلمي. وكان هذا صحيحا بالمعنى العام حيث إن الوفرة في المجتمع الرأسمالي في القرن الراهن أتاحت تخصيص مزيد من المال والوقت للبحث العلمي. ومن الصحيح أيضا أن تطور الرأسمالية في العصر الإمبريالي جعل تقسيم العمل داخل البلدان الرأسمالية الاستعمارية يصل إلى نقطة أصبح فيها البحث العلمي أحد فروع تقسيم العمل، بل من أكثرها أهمية بالفعل، فقد حول المجتمع الأوروبي البحث العلمي من قضية خاصة بغرض معين قد تكون شخصية أو حتى غريبة الأطوار إلى وضع يحظى فيه بالأولوية من جانب الحكومات، والجيوش، والرأسماليين الفرديين. فهو يلقى التمويل ويخضع للتوجيه. ويكشف إنعام النظر بدقة أن كلا من مصدر تمويل البحث والاتجاه الذي تقرر أن يمضي فيه قد تأثرا بشدة بالوضع الاستعماري. فأولا، ينبغي أن نتذكر أن الأرباح التي جنتها أوروبا من أفريقيا تمثل فوائض قابلة للاستثمار. فإن الربح لم يكن مجرد هدف في حد ذاته. وهكذا استثمرت هيئات العملة في شرق أفريقيا وغربها في سندات الحكومة البريطانية، بينما استثمرت البنوك وشركات التأمين في صكوك التأمين الحكومية، والرهونات العقارية، والأسهم الصناعية. وقد انتشرت هذه الأموال الاستثمارية التي تم جنيها من المستعمرات إلى قطاعات عديدة في البلدان الاستعمارية وأفادت صناعات لا علاقة لها بتصنيع منتجات المستعمرات.

وعلى أي حال فإنه من الأيسر أن نتتبع تأثير الاستغلال الاستعماري على صناعات ذات صلة مباشرة بالواردات من المستعمرات. فقد كان يتعين على تلك الصناعات أن تجد حلا لنوعية آلات أكثر كفاءة للاستفادة، بشكل أكثر فعالية، من المواد الخام التي تنتجها المستعمرات. وأفضى ذلك، على سبيل المثال، إلى إيجاد آلات لهرس نوى البلح، والاستفادة من البن ذي النكهة الأقل جودة بتحويله إلى مسحوق قابل للذوبان، ونعني بذلك «البن المجهز»، كما تدبر أيضا تجار وصناعيون أساليب يمكن بواسطتها إحداث تغييرات في بعض المواد الخام التي تنتجها المستعمرات لتتلاءم مع مواصفات المصانع الأوروبية كما وكيفا. ومن أمثلة هذا الطراز ذلك الاهتمام من جانب الهولنديين في جزيرة جاو والأمريكيين في ليبريا بأن يستولدوا

أشجار مطاط وتطعيمها لتنتج محصولا مرتفعا وأكثر قدرة على مقاومة الآفات. وفي النهاية امتزجت عملية البحث عن مواد خام ذات نوعية أفضل بالبحث عن مصادر للمواد الخام تجعل الرأسمالية الأوروبية أقل اعتمادا على المناطق المستعمرة، وقد أفضى ذلك إلى المواد الاصطناعية.

وفي هذا المجال يمكن أن ندرك بسهولة أن تعديلات وابتكارات تكنولوجية معينة قد ارتبطت بحقيقة أن نسبة عالية من عمليات الشحن البحري كانت تستخدم للربط بين المستعمرات والبلدان الاستعمارية. فقد كان يتعين تجهيز السفن على شكل ثلاجات لتحمل السلع القابلة للتلف، كما كان يتعين أيضا صنع عنابر خاصة في السفن للحمولات الضخمة أو السائلة مثل زيت النخيل، وقد أقضى نقل البترول من الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأماكن أخرى من العالم إلى تشييد ناقلات للبترول كنوع خاص من السفن، كما أن تصميم السفن وطبيعة حمولاتها قد أثرا، بدورهما، في نوعية تجهيزات الموانئ في البلدان الاستعمارية.

ويمكن أن نزعم أيضا أن الاستعمار كان أحد عوامل الثورة التكنولوجية الأوروبية حتى في حالة عدم بيان الصلة أو بعدها. ومع ازدهار العلم في القرن الحالي أصبحت علاقاته المتبادلة عديدة ومعقدة. ومن المستحيل أن نتتبع أصل كل فكرة وكل اختراع، ولكن مؤرخي العلم الجادين يدركون جيدا أن نمو مجمل المعرفة العلمية وتطبيقها في الحياة اليومية إنما يعتمد على عدد كبير من القوى الفاعلة في المجتمع بأسره، وليس على مجرد الأفكار الموجودة في فروع معينة من العلم. وقد كان من بين أهم القوى تأثيراً داخل المجتمعات الرأسمالية الاستعمارية، مع بزوغ الإمبريالية، ما يتمثل في تلك القوى التي انبعثت من المناطق الاستعمارية أو شبه الاستعمارية.

ويمكن أن تنسحب الاعتبارات السالفة بالكامل على أي مناقشة للجوانب العسكرية للإمبريالية. فقد كانت قضية حماية الإمبراطورية من البواعث الحاسمة المحركة لعلم التسلح في مجتمع كان يميل، بالفعل، إلى التزود بالقوة العسكرية حتى منذ عهد الإقطاع، وقد كان البعد الاستعماري الجديد لسياق الاحتلال العسكري الأوروبي ملحوظا، على نحو خاص، في المنافسة البحرية العنيفة بين بريطانيا وألمانيا وفرنسا واليابان قبل الحرب العالمية الأولى وأثناء تلك الحرب. وأسفرت تلك المنافسة على المستعمرات ومن

أجل مجالات الاستثمار الرأسمالي عن أنواع جديدة من السفن البحرية الحربية مثل المدمرات والغواصات، ومع نهاية الحرب العالمية الثانية كانت البحوث الحربية قد أصبحت الفرع الأرقى تنظيما بين فروع البحث العلمي، وأصبحت أيضا أحد الفروع التي تدعمها الدول الرأسمالية بالأرباح الناتجة عن الاستغلال الدولي.

وقد تمثل إسهام أفريقيا الرئيس في تطور التقنيات التنظيمية في أوروبا، خلال سنوات ما بين الحربين، في تقوية رأس المال الاحتكاري. وكان كل من الزعيمين محمد علي و إي. ب ديبوا الداعيين للجامعة الأفريقية قد أوضحا، قبل الحرب العالمية الأولى، أن رأس المال الاحتكاري هو العنصر القائد للتوسع الإمبريالي. وإن التحليل الأكثر عمقا لهذه الظاهرة والمعروف جيدا كان قد أجراه لينين القائد الثوري الروسي. وقد كان لينين متنبئا بالفعل لأنه مع مرور الزمن في ظل العهد الاستعماري أصبح واضحا أكثر فأكثر أن المؤسسات الاحتكارية كانت هي أكثر المستفيدين، وبوجه خاص تلك التي كانت تعمل في مجال التمويل.

وقد أسهمت أفريقيا «بالإضافة إلى آسيا وأمريكا اللاتينية» في تطوير الاستراتيجيات التي تم بواسطتها حلول هيمنة حفنة صغيرة من المؤسسات في مجالات النشاط الاقتصادي المختلفة بدلا من المنافسة بين شركات صغيرة. وقد كانت الطرق التجارية إلى الهند هي المجال الذي بدأت فيه شركات الشحن البحري «مؤتمر الخطوط الملاحية» في عام 1875 م لأول مرة. وامتدت هذه الممارسة الاحتكارية بسرعة إلى تجارة جنوب قارة أفريقيا وبلغت درجة الذروة في غرب أفريقيا في السنوات المبكرة من هذا القرن. وعلى الصعيد التجاري كان غرب أفريقيا هو المجال الذي استمد منه الفرنسيون والإنجليز خبرة ملحوظة فيما يتعلق باتفاقات القضاء على المنافسة واقتسام السوق؟ وذلك بغض النظر عن حقيقة أن شركات صغيرة كان يتم التهامها بسهولة بواسطة شركات كبرى منذ بداية الاستعمار حتى نهايته.

وكانت أفريقيا الجنوبية هي المكان الذي نشأت فيه الهياكل ذات التخطيط الأكثر دقة لمجالس إدارات متداخلة، وشركات قابضة، وشركات عملاقة متعددة الجنسية سواء من زاوية رأس المال أو انتشار نشاطها في بلدان

عديدة. وقد حقق منظمون فرديون مثل أوبنهيمر ثروات ضخمة من تربة أفريقيا الجنوبية، لكن أفريقيا الجنوبية لم تعرف حقا عهد المشروعات الفردية والعائلية الذي تميزت به أوروبا وأمريكا حتى الجزء الأول من هذا القرن، فقد كانت شركات التعدين الكبرى بمثابة أعمال مهنية غير شخصية. وكانت منظمة على أساس وجود هيئة عاملين، وإنتاج وتسويق وإعلان، كما كان باستطاعتها إنجاز التزامات طويلة المدى. وقد وفرت القوى الإنتاجية للرأسمالية، في كافة الأوقات، ديناميتها الرامية إلى التوسع والهيمنة. وكان النظام هو الذي يتوسع. ولكن يمكن للمرء، بالإضافة إلى ذلك، أن يرى أفريقيا وأفريقيا الجنوبية، على وجه التحديد، نشأة بنية فوقية رأسمالية مزودة بشخصيات قادرة على أن تخطط بوعي لاستغلال موارد معينة حتى القرن القادم، وتهدف إلى هيمنة عنصرية على الشعب الأسود في أفريقيا إلى آخر الزمان.

وتحتل أوروبا، منذ القرن الخامس عشر، مركز قيادة التجارة الدولية والجوانب التنظيمية والقانونية لحركة السلع بين القارات. وقد ازدادت قوة أوروبا مع الإمبريالية حيث إن هذه الأخيرة تعني الاستثمارات، كما أن الاستثمارات «سواء مع وجود الحكم الاستعماري أو من دونه» أتاحت للرأسماليين الأوروبيين السيطرة على الإنتاج في كل قارة من القارات. وقد ازداد تبعا لذلك حجم المنافع التي حصلت عليها الرأسمالية. حيث كان في استطاعة أوروبا أن تعين حجم المنتج من المواد الخام ونوعيتها بما يتوافق مع مصالح الرأسمالية في مجموعها، وبوجه خاص الطبقة البورجوازية. وعلى سبيل المثال فإن إنتاج السكر في جزر الهند الغربية قد ارتبط في المرحلة الاستعمارية بإنتاج الكاكاو في أفريقيا حيث اندمج الاثنان في صناعة الشكولاته في أوروبا وأمريكا الشمالية. وفي مجال تصنيع المعادن يمكن أن يتحول خام الحديد من السويد، والبرازيل، أو سيراليون إلى أنواع مختلفة من الصلب بإضافة المنجنيز من ساحل الذهب أو الكروم من جنوب روديسيا. ويمكن سرد عدد غير محدود من تلك الأمثلة لتغطية النطاق الكامل للإنتاج الرأسمالي في الفترة الاستعمارية.

وحسبما قال جون سيتوارت مل فإن التجارة بين إنجلترا وجزر الهند الغربية في القرن الثامن عشر كانت تشابه التجارة بين المدينة والريف.

وفي القرن الحالي نجد أن الروابط أكثر التحاما، كما تتميز، بشكل أكثر، بأن المدينة «أوروبا» تعيش على حساب الريف «أفريقيا، وآسيا، وأمريكا اللاتينية». وحينما قال: إن المستعمرات ينبغي أن توجد من أجل البلدان الاستعمارية لاستخراج المواد الخام وبيع السلع المصنعة فإن النظرية الكامنة وراء ذلك تتمثل في إدخال تقسيم دولي للعمل يشمل الشعب العامل في كل مكان، ونعني بذلك أن كل مجتمع من المجتمعات كان حتى تلك المرحلة قد حدد لأعضائه وظائف معينة في الإنتاج فالبعض يقوم بالصيد، والبعض الآخر يصنع الملابس، والبعض الثالث يبني المساكن، ولكن مع وجود الاستعمار حدد الرأسماليون أنماط العمل التي ينبغي أن يقوم بها العاملون في العالم في مجموعه. وكان على الأفارقة أن يستخرجوا معادن من التربة التحتية، وأن يزرعوا محاصيل زراعية ويجمعوا منتجات طبيعية، وينجزوا عدداً من الأعمال المتفرقة مثل إصلاح الدراجات. وكان على العمال داخل أوروبا، وأمريكا الشمالية، واليابان أن يصقلوا المعادن ويشذبوا المواد الخام، وأن يصنعوا الدراجات.

وقد ضمن التقسيم الدولي للعمل الذي أحدثته الإمبريالية والاستعمار وجود أقصى قدر من الزيادة في مستوى المهارات في الأمم الرأسمالية. فإن التنقيب، عن المعادن في التربة الأفريقية وفلاحة تلك التربة أيضا تطلب أساسا قوة بدنية، في حين أن استخلاص المعادن من المعادن الخام، والتصنيع اللاحق لسلع كاملة الصنع في أوروبا قد أديا إلى تنشيط التكنولوجيا والمهارات أكثر فأكثر مع مرور الوقت. ولنأخذ صناعة الحديد والصلب كمثال. وتستند صناعة الصلب الحديثة على نظام الفرن المفتوح لسيمنز ومعالجات بيسمر. وهي أساليب كانت موجودة بالفعل في النصف الثاني من القرن الماضي. وقد تعرضت لتعديلات رئيسة حولت صناعة الصلب من مجرد عمليات متقطعة إلى شيء يتطلب أفرانا كهربائية ضخمة لا تنقطع حرارتها. وفي السنوات الأخيرة حل التشغيل الذاتي واستخدام العقول الإلكترونية بدلا من العاملين المهرة. لكن مجمل المكتسبات لا مجال التكنولوجيا والمهارات تعتبر هائلة بالمقارنة بالسنوات السابقة على تطور الإمبريالية.

ولم يكن خام الحديد ضمن صادرات أفريقيا الرئيسة في أيام الاستعمار،

ولذلك ربما يبدو مثالا غير ملائم. وعلى أي حال فقد كان الحديد يمثل أهمية بالغة في اقتصاد سيراليون، وليبيريا، وشمال أفريقيا ويمكن اتخاذه مثالا لتوضيح الكيفية التي أتاح بها التقسيم الدولي للعمل أن تنمو التكنولوجيا والمهارات في البلدان الاستعمارية. وفضلا عن ذلك ينبغي أن نتذكر أن أفريقيا كانت مصدرا هاما للمعادن التي تم استخدامها في صناعة سبائك الصلب، ونعني هنا معدني المنجنيز والكروم بوجه خاص. فقد كان المنجنيز مادة أساسية في معالجات بيسمر. وكان يجرى تعدينه في أماكن عديدة بأفريقيا بما في ذلك منجم نوتا في ساحل الذهب الذي كان يوجد به اكبر مكامن المنجنيز في العالم. وقد امتلكت شركات أمريكية مناجم المنجنيز في ساحل الذهب وشمال أفريقيا، واستخدمت الناتج في صناعة الصلب في الولايات المتحدة الأمريكية، كما لعب أيضا معدن الكروم المستخرج من جنوب أفريقيا وروديسيا الجنوبية دورا مماثلا في تصنيع الصلب حيث يعتبر مادة رئيسة في صناعة الصلب غير القابل للصدأ.

ويعتبر معدن الكولومبيت من المعادن الأفريقية الأخرى ذات الأهمية في صناعة سبائك الصلب أيضا. ونظراً لمقاومته الشديدة للحرارة فقد شملت مجالات استخداماته الرئيسة صناعة المحركات النفاثة. فأولا وقبل كل شيء كان التطور السريع للصناعة والتكنولوجيا الأوروبيتين هو الذي جعل الكولومبيت يكتسب أهمية. وقد كان حتى عام 1952م بمثابة ناتج ثانوي مهمل لعملية تعدين القصدير في نيجيريا. وبمجرد أن جرى الانتفاع به بعد ذلك اكتسبت التكنولوجيا الأوروبية حافزا أبعد في المجال شديد التعقيد الخاص بمحركات الطائرات.

ومن الواضح أن التقسيم الدولي للعمل السائد في ظل الاستعمار جعل العمال الأمريكيين، والكنديين. والبريطانيين، والفرنسيين يكتسبون المهارات المتضمنة في الأشغال الخاصة بالكولومبيت بدلا من العمال النيجيريين الذين يستخرجون المعدن الخام من التربة. ولأسباب معينة تدهور الطلب على الكولومبيت بشكل حاد بعد سنوات قليلة، ولكن خلال ذلك الوقت كان قد أسهم في جعل خبير المعادن الأوروبي أكثر براعة وأكثر تمرسا. وعلى ذلك النحو ساعد على حفز نمو يتولد ذاتيا كما عمل على إيجاد الفجوة التي تتضح عند أي مقارنة بين البلدان المتطورة والبلدان المختلفة

ويقع النحاس تماما، بدوره، ضمن الفئة موضع المناقشة. وكان الأفارقة يقومون بعملية الاستخراج غير الماهرة للمعدن الخام ليتم تصديره، ثم يلي ذلك عملية تنقيته في أي مصنع رأسمالي أوروبي. وقد كان النحاس بمثابة معدن التصدير الرئيس لأفريقيا، كما أصبح جزاء لا يمكن أن تستغني عنه الصناعة الكهربائية الرأسمالية لأنه موصل ممتاز للكهرباء. وهو من المكونات الرئيسة للمولدات، والمحركات، والقاطرات الكهربائية، والهواتف، والتلغرافات، والسيارات، والمباني، والذخيرة الحربية، وأجهزة المذياع، والثلاجات، وحشد من أشياء أخرى. ويتم تعريف أي عصر تكنولوجي بواسطة المصدر الرئيس للطاقة. ويجري الحديث اليوم عن العصر الذري حيث اتضح أن إمكانات الطاقة النووية هائلة. وكانت الثورة الصناعية في أوروبا خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر تمثل عصر البخار. وعلى غرار ذلك فإن عهد الاستعمار كان يمثل عصر الكهرباء. وبالتالي فإن صادرات النحاس الحيوية من الكونغو وروديسيا الشمالية، وأنحاء أخرى من أفريقيا كانت تسهم في القطاع الرائد للتكنولوجيا الأوروبية. ومن الزاوية الاستراتيجية نجد أن تأثيراتها المضاعفة كانت لا تحصى وذات نفع للتطور الرأسمالي يصعب حصره.

وفي سياق أي مناقشة للمواد الخام لابد من أن نشير بشكل خاص ثانية إلى القوات العسكرية، فقد لعبت المعادن الأفريقية دورا حاسما فيما يتعلق بكل من الأسلحة التقليدية والتقدم في مجال الأسلحة الذرية والنووية. وقد حصلت الولايات المتحدة الأمريكية خلال الحرب العالمية الثانية من الكونغو البلجيكية على اليورانيوم الذي كان شرطا ضروريا لصناعة أول قنبلة ذرية. وعلى كل حال. فإنه مع نهاية المرحلة الاستعمارية كانت الصناعة وآلة الحرب في البلدان الاستعمارية قد أصبحتا متشابكتين، لا يمكن الفصل بينهما لدرجة أن أي إسهام في أي منهما يعتبر إسهاما في الأخرى. ومن ثم فإن الإسهام الهائل الأفريقي فيما قد يبدو للوهلة الأولى أنه صناعات سلمية مثل أسلاك النحاس وسبائك الصلب قد اتخذ في نهاية الأمر شكل أجهزة متفجرة، وحاملات للطائرات، وما إلى ذلك.

ولم يكن في استطاعة الرجل الأبيض أن يستعمر العالم بأسره، وأن يسيطر عليه إلا بعد أن بلغت الأسلحة النارية الأوروبية درجة معينة من

الفاعلية في القرن التاسع عشر. وعلى غرار ذلك فإن اختراع أي نظام ضخم لأدوات جديدة للتدمير في البلدان الاستعمارية إنما هو بمثابة عائق عملي ونفسي أمام الشعوب المستعمرة التي تسعى لاستعادة القوة والاستقلال. ومن السهل أن نتذكر أن سياسة السفينة المزودة بالمدافع كانت دعامة رئيسة للاستعمار في أفريقيا وأماكن أخرى. وهي السياسة التي يتم اللجوء إليها كلما بدا أن الشرطة والقوات المسلحة المحليتين غير قادرتين على المحافظة على القانون والنظام الاستعماريين. وتعتبر تقوية الجهاز العسكري للقوى الأوروبية خلال الاستغلال الاستعماري مسألة ضارة على نحو مضاعف من وجهة نظر الخاضعين للاستعمار. فإن ذلك لا يزيد من الفجوة التكنولوجية العامة بين البلد المستعمر والمستعمَر فحسب، بل يوسع أيضا، وبشكل لا يمكن قياسه، الفجوة في مجال أكثر حساسية يرتبط بمفهومات مثل القوة والاستقلال.

وقد ضمن التقسيم الدولي للعمل في الفترة الاستعمارية أيضا نمو فرص العمالة في أوروبا، علاوة على الملايين من المستوطنين البيض والمغتربين الذين يكسبون رزقهم في أفريقيا ومن مواردها. وكان يجري تصنيع المواد الخام الزراعية بطريقة تجعلها تتخذ شكل منتجات جانبية تشكل بدورها صناعات قائمة بذاتها كما يمكن معرفة عدد الوظائف التي أوجدها في أوروبا وأمريكا الشمالية استيراد الخامات المعدنية من أفريقيا، وآسيا. وأمريكا اللاتينية من كشوف العاملين الضخمة لمنشآت مثل مصانع الصلب والسيارات، والألومينا والألومنيوم، وأسلاك النحاس. وعلاوة على ذلك فإن تلك الصناعات قد أدت بدورها إلى تنشيط صناعة البناء وصناعة النقل وصناعة الذخائر الحربية وما إلى ذلك. وقد تركت عمليات التعدين التي جرت في أفريقيا حفرا في الأرض، كما أن نمط الإنتاج الزراعي أفقر التربة الأفريقية، في حين أن واردات أوروبا الزراعية والمعدنية قد أنشأت مجمعات صناعية ضخمة

وفي الأطوار المبكرة للتنظيم البشري كان الإنتاج يتسم بالتشتت والطابع النوري، ونعني بذلك أن الأسر احتفظت بهوية مستقلة بينما كانت تعمل من أجل البقاء.

ومع مرور الوقت أصبح الإنتاج يحمل المزيد من الطابع الاجتماعي

والعلاقات المتبادلة. وإن صناعة زوج من الأحذية في اقتصاد تجاري إقطاعي كامل النمو إنما تعني وجود مرب للماشية، ودابغ للجلود، وصانع أحذية، وذلك في مقابل فلاح واحد يذبح أي حيوان، ويصنع لنفسه زوجا من الأحذية في ظل أي مجتمع مشاعي يعتمد على الاكتفاء الذاتي. ويعتبر المدى الذي يبلغه أي مجتمع في تحقيق هذا الاعتماد الاجتماعي المتبادل في صناعة السلع بمثابة مؤشر لتطوره من خلال التخصص والتنسيق.

وقد حققت الرأسمالية الأوروبية، بلا جدال، المزيد فوق المزيد من السمة الاجتماعية لا إنتاجها، وقامت بدمج العالم بأسره، فمع وجود التجربة الاستعمارية بوصفها حافزا هاما دمجت الرأسمالية الأوروبية بين كافة جوانب اقتصادها دمجا وثيقا بدءا من الزراعة حتى الأعمال المصرفية. لكن التوزيع ليس اجتماعيا في طابعه. فإن ثمار العمل الإنساني تذهب إلى طبقة من أقلية معينة تنتمي إلى الجنس الأبيض، وتقيم في أوروبا وأمريكا الشمالية. وذلك هو جوهر العملية الجدلية للتطور والتخلف حسبما يتضح من المرحلة الاستعمارية.

مثال «يونيليفر» كمنتفع رئيس من استغلال أفريقيا:

مثلما كان من الضروري تتبع الفائض الأفريقي عبر قنوات الاستغلال، مثل البنوك وشركات التعدين، فإنه يمكن أيضا أن نرصد بدقة الإسهام غير النقدي لأفريقيا في الرأسمالية الأوروبية، وذلك عن طريق تتبع نشاط الشركات المعنية. وسوف نقدم فيما يلي موجزا مختصراً للسمات المعنية الخاصة بتطور منشأة واحدة، هي منشأة يونيليفر، فيما يتعلق باستغلال لموارد أفريقيا وشعبها.

وحينما كان يجرى تخطيط أفريقيا في عام 1885م على المائدة بدأ شخص اسمه ويليام. هـ. ليفر صناعة للصابون في ريف ميرس بالقرب من ليفربول بإنجلترا، وأطلق على ذلك الصابون اسم «سانلايت»، وقد نشأت بمنطقة المستنقعات التي كان يوجد فيها مصنعه مدينة «بورت سانلايت» وخلال عشر سنوات كان مصنع ليفر يبيع 40 ألف طن من الصابون سنويا في إنجلترا وحدها. كما أخذ يبني منشآت للتصدير ومصانع في أنحاء أخرى من أوروبا، وأمريكا، والمستعمرات البريطانية. وظهرت بعد ذلك

ماركات مثل لايفبوى، ولوكس، وفيم. وخلال عشر سنوات أخرى أصبح ليفر يبيع 60 ألف طن من الصابون في إنجلترا، وذلك بالإضافة إلى مصانع للإنتاج والبيع في كندا، والولايات المتحدة الأمريكية. وجنوب أفريقيا، وسويسرا، وألمانيا، وبلجيكا. وعلى أي حال فإن مواد إنتاج الصابون لا تنمو في أي من تلك البلدان. وكانت المادة الرئيسة التي تدخل في صناعته هي الاستيارين التي تستخلص من الزيوت والدهون. وبغض النظر عن الشحم الحيواني وزيت الحوت، فإن المواد الخام اللازمة تأتي جميعها من المناطق المدارية. ونعنى بذلك زيت النخيل، وزيت نوى النخيل، وزيت الفول السوداني، ولب جوز الهند المجفف. وقد كان غرب أفريقيا أكبر مناطق إنتاج النخيل في العالم، كما كان أيضا منطقة رئيسة لزراعة الفول السوداني.

وفي عام 1887م أنشأ مصنع شيشت النمساوي، الذي اندمج فيما بعد في اتحاد يونيليفر، أول طاحون لسحق نوى النخيل في النمسا. وكان يزوده بالمواد الخام إحدى شركات ليفربول لتجارة الزيوت، ولم يكن ذلك مجرد مصادفة، بل جزء من منطق الإمبريالية ومن عملية فتح أفريقيا بوصفها مستودعا للمواد الخام لصالح أوروبا. وفي وقت مبكر يعود إلى عام 1952 م أرسل ليفر «المستكشفين» الخاصين به إلى أفريقيا. وقد توصل هؤلاء إلى قرار بأن الكونغو هو أفضل مكان للحصول على نتاج النخيل، وذلك لأن الحكومة البلجيكية كانت ترغب في تقديم حقوق امتياز لأراض شاسعة تضم أعدادا لا تحصى من أشجار النخيل. وحصل ليفر على حقوق الامتياز اللازمة في الكونغو، وأخضر الآلات لاستخراج الزيوت من نوى النخيل.

لكن خبراء زيت النخيل الأساسيين جاءوا من نواح تقع على الساحل شمال الكونغو، ومن ثم قام ليفر في عام 1910م بشراء شركة و. ب. مكيفر، وهي إحدى شركات ليفربول الصغيرة في نيجيريا، وأعقب ذلك بامتلاك شركتين صغيرتين في سيراليون وليبيريا. وقد حصل ليفر (الذي كان يسمى في ذلك الحين إخوان ليفر) على موطئ قدم في كل مستعمرة من مستعمرات غرب أفريقيا بالفعل. وحدث الاختراق الرئيس الأول حينما اشترى ليفر «شركة النيجر» في عام 1920م مقابل 8 ملايين جنيه. وفي عام 1929م تمت المشاركة في الشركة الأفريقية، أي في المؤسستين التجاريتين المتنافستين الكبيرتين المتبقيتين. وكانت نتيجة الاندماج ظهور «الشركة الأفريقية

المتحدة».

وبدأ ليفر أثناء سنوات حرب 1914م-1918م في صناعة السمن الصناعي النباتي الذي يحتاج المواد الخام نفسها الخاصة بالصابون. ونعني بذلك الزيوت، والدهون. وكانت السنوات اللاحقة هي التي تم خلالها زيادة حجم مثل تلك المشروعات في أوروبا بشكل مطرد من خلال عمليات السيطرة والاندماج. وكانت الأسماء الكبرى في صناعة الصابون الصناعي النباتي في القارة الأوروبية تتمثل في شركتين هولنديتين هما شركة جورجز وشركة فان در بيرغ، ثم شركات شيشت وسنيترا النمساوية. وفي البداية احتلت الشركات الهولندية مركز السيطرة، ثم حدثت في عام 1929م عملية اندماج كبرى بينها وبين شركات ليفر الذي كان يعمل في الوقت نفسه على التخلص، بالفعل، من المنافسين الآخرين. وقد خلق اندماج عام 1929م «يونيليفر» كاحتكار منفرد، ولأغراض عملية انقسم إلى مؤسسة «يونيليفر المحدودة» (وتم تسجيلها في بريطانيا)، وإلى مؤسسة «يونيلفرن. ف.» (وتم تسجيلها في هولندا).

واعتمد احتكار يونيليفر، إلى حد كبير، على شركته التابعة المسماة «الشركة الأفريقية المتحدة» التي تشكلت في العام نفسه لتوفير المواد الخام الضخمة من الزيوت والدهون، ولم تتوقف «الشركة الأفريقية المتحدة» ذاتها عن النمو، وفي عام 1932م استولت على «شركة ج. ب. أوليفانت التجارية الهامة»، وفي عام 1936م قامت بشراء «الشركة التجارية السويسرية» في ساحل الذهب. ولم تكن تعتمد في ذلك الحين على النخيل البري ببساطة، بل نظمت عملية زراعته. وقد حصلت مصانع ليفر في الولايات المتحدة الأمريكية على إمداداتها من الزيوت من الكونغو في المحل الأول. وفي عام 1925م (حتى قبل أن يدعم ليفر الشركة الأفريقية المتحدة على ذلك النحو) حققت مصانع ليفر في بوسطن أرباحا تبلغ 250 ألف جنيه.

لقد ازدهر احتكار يونيليفر في الحرب وفي السلام. وفي أوروبا الشرقية وحدها أفضى حلول الاشتراكية إلى فقدان مصانعه من خلال التأميم. ومع نهاية الفترة الاستعمارية كان «يونيليفر» قوة دولية تبيع أصناف الصابون التقليدية، والمواد المنظفة، والسمن الصناعي النباتي، وشحم الخنزير، والزبد، وزيت الطعام، والأغذية المعلبة، والشموع، والجليسرين، والكسب،

ومستحضرات التنظيف مثل معجون الأسنان، فمن أين امتص هذا الأخطبوط العملاق معظم قوته؟ وسوف نستمد الإجابة من قسم الاستعلامات لمؤسسة يونيليفر في لندن.

«إن أكثر ما يلفت النظر في تطور يونيليفر فيما بعد الحرب يتمثل في تقدم «شركة أفريقيا المتحدة» وفي أسوأ أحوال الكساد لم تكف إدارة يونيليفر عن استثمار الأموال بهذه الشركة. ويعود تصرفهم هذا إلى الثقة العامة بمستقبل أفريقيا أكثر مما يعود إلى اعتبارات خاصة بالآفاق المباشرة «لشركة أفريقيا المتحدة». وجاءت مكافأتهم مع ازدهار ما بعد الحرب للمنتج الأولى، وهو الازدهار الذي جعل أفريقيا سوقا لكافة أنواع السلع بدءا من البازلاء المجمدة حتى السيارات. ويقع مركز ثقل يونيليفر في أوروبا، ولكن أكبر أعضائه دون منازع (شركة أفريقيا المتحدة) يعتمد بالكامل تقريبا في رزقه (المتمثل في دورة رأس مال قيمتها 300 مليون جنيه) على خيرات غرب أفريقيا.

وفي بعض الحالات تعرضت مشروعات ليفر بأفريقيا للخسارة من زاوية حسابات التكلفة الدقيقة. فقد مضت عدة سنوات قبل أن تغطى مزارع الكونغو نفقاتها وتحقق ربحا. ومضى أيضا بعض الوقت قبل أن يثبت أن شراء شركة النيجر في عام 1920م له ما يبرره من الناحية المالية. وفي الوقت نفسه لم يتضح مطلقا أن شركة «إسكن» في تشاد حققت أرباحا مالية تستحق الذكر. ولكن حتى في أسوأ السنوات المالية لم تكن موجودات الشركات التابعة، التي شكلت «شركة أفريقيا المتحدة» تقدر بمال، أتاحت للجانب التصنيعي لاحتكار يونيليفر أن يسيطر على مورد مضمون لمواد خام أساسية. وقد وزعت «شركة أفريقيا المتحدة» ذاتها أرباحا مالية كبيرة بالطبع، ولكن لم يكن هدفها هنا جذب الانتباه للمكاسب المالية «لشركة أفريقيا المتحدة» و«يونيليفر»، وإنما إلى الطريقة التي يؤدى بها استغلال أفريقيا إلى مضاعفة التطورات التنظيمية والتقنية في أوروبا.

وقد كان لكل من صناعة الصابون وصناعة السمن الصناعي النباتي مشاكله التقنية والعلمية الخاصة التي ينبغي أن تجد حلا. وإن التقدم العلمي بشكل عام عبارة عن استجابة لاحتياج واقعي. وكان لابد من إزالة الرائحة الكريهة من الزيوت الخاصة بصناعة السمن الصناعي النباتي

وزيوت الطعام، كما كان من الضروري إيجاد بدائل لشحم الخنزير الطبيعي. وحينما واجه السمن الصناعي النباتي المنافسة من جانب الزبدة الرخيصة نشأت الحاجة إلى إيجاد وسيلة لإنتاج سمن نباتي من نوعية مرتفعة جديدة مع إضافة الفيتامينات. وفي عام 1916م نشر خبيران من خبراء «يونيليفر» في إحدى المجلات العلمية البريطانية نتائج اختبارات تثير إلى نمو حيوانات تتغذى بمركزات الفيتامين في السمن الصناعي النباتي. وقد ظلا أيضا على صلة بعلماء جامعة كمبردج الذين تتبعوا المشكلة نفسها. ومع حلول عام 1927م كان السمن الصناعي النباتي الغني بالفيتامينات جاهزا للاستهلاك الآدمي.

وفيما يتعلق بالصابون (والسمن النباتي بدرجة أقل) كان من الضروري ابتكار عملية لتحويل الزيوت إلى شحومات-وبوجه خاص زيت الحوت والزيوت النباتية أيضا-وقد جذبت هذه العملية، التي تسمى بعملية «المعالجة بالهيدروجين» انتباه العلماء في السنوات الأولى من هذا القرن. وكانت شركات الصابون المتنافسة بما في ذلك شركة ليفر والشركات الأوروبية الأخرى التي اندمجت فيما بعد لتشكل احتكار يونيليفر تدفع لهم المكافآت وتستعجلهم.

ومن أكثر الأمثلة اللافتة للانتباه لتشعب الصناعة التحويلية للمواد الخام الخاصة بالمستعمرات ما يتمثل في مجال المنظفات. ويعتبر الصابون ذاته أحد المنظفات أو «وسيلة تنظيف». ولكن أصناف الصابون العادية تحمل نواقص عديدة مثل الميل إلى التحلل في الماء العسر والأحماض. ولا يمكن التغلب على هذه العيوب إلا بواسطة «منظفات غير صابونية»، أي منظفات من دون القاعدة الدهنية لأنواع الصابون المألوفة حينذاك. وحينما حرمت ألمانيا من إمدادات المستعمرات من الزيوت والدهون أثناء الحرب العالمية الأولى انهمك العلماء الألمان في التجارب الأولى لإنتاج منظفات من قطران الفحم النباتي. وفيما بعد بدأت شركات الكيمياويات في الثلاثينات في إنتاج منظفات مماثلة على نطاق أكبر. وبوجه خاص في الولايات المتحدة الأمريكية. وكانت الشركتان اللتان انهمكتا على الفور في بحوث المنظفات هي شركة «يونيليفر» وشركة «بروكتر وجامبل» وهما مجمع لصناعة الصابون يقع مقره الرئيس في سينسيناتي.

وقد يبدو غريبا، للوهلة الأولى، أن شركات الصابون قد عملت على تطوير المنظفات على الرغم من أنها منافسة للصابون العادي. وعلى أي حال فإن أسلوب المؤسسات الاحتكارية يتمثل في الانتقال دوما إلى مجالات جديدة كإضافة إلى أعمالها القديمة أو كبديل لتلك الأعمال. فمن الضروري أن تتجنب أن ينحصر مجمل رأسمالها في منتجات أصبحت عتيقة. كما لا يمكن لشركات الصابون أن تترك المنظفات للشركات الكيمياوية. ولو حدث ذلك فإن إنتاجها من الصابون الصلب، والصابون المبشور، ومسحوق الصابون قد يدفع الثمن، كما أنها ربما لا تكون صاحبة الأصناف الجديدة في الأسواق. ولذلك بذلت شركة يونيليفر جهدا كبيرا في مجال كيمياء المنظفات من أجل الإبقاء على الزيوت النباتية في حدود معينة، ولكن مع تحويرها كيميائيا. ولم يتم ترك هذا النوع من البحث للمصادفة أو للجهد الفردي. ومع حلول عام 1960م كان لاحتكار يونيليفر أربعة مختبرات رئيسة. اثنان في إنجلترا، وواحد في هولندا، وآخر في الولايات المتحدة الأمريكية. وكان يعمل في هذه المختبرات الأربعة، بالإضافة إلى وحدات بحوث أخرى صغرى ما يزيد على ثلاثة آلاف شخص قد يشكل العلماء والتكنولوجيون المؤهلون ثلث ذلك العدد.

ويمكن أن نتتبع بشيء من الدقة التأثيرات المضاعفة المتفرعة من شركة «يونيليفر» واستغلالها الاستعماري. فحينما تم سحق نوى البلح شكل الناتج علفا ممتازا للماشية، كما كان من بين المنتجات الثانوية لصناعة الصابون الجليسرين الذي تم استخدامه، بدوره، في صناعة المواد المتفجرة. وقد قتل الأوربيون أنفسهم ببعض من تلك المواد المتفجرة، ولكن بعضها استخدم في أعراض سلمية مثل التعدين، واستخراج الأحجار، والتشييد. وهناك منتجات أخرى عديدة ترتبط أيضا بالصابون من خلال الأساس المشترك بين الزيوت والدهون. ونعني بذلك مستحضرات التجميل، والشامبو والعطور، ومعجون الحلاقة، ومعجون الأسنان، والأصباغ. وحسبما أوضح أحد الكتاب فإن هذه المنتجات الثانوية «أدت إلى توسيع القاعدة التجارية التي ينهض عليها احتكار يونيليفر، كما أفادت، إلى أبعد حد، رصيد المعرفة التي يمتلكها بالفعل التكنولوجيون المتخصصون في الزيوت والدهون». وكانت هذه العمليات تخلق، إلى جانب ذلك، مئات الآلاف من الوظائف الإضافية للعمال

الأوروبيين.

واستلزم تصنيع الصابون والسمن الصناعي النباتي مواد خام أخرى خلاف الزيوت والدهون. فقد استهلكت صناعة الصابون كميات ضخمة من الصودا الكاوية، ولذلك قامت شركة ليفر في عام 1911م بشراء أرض في تشيشاير ملائمة لإنتاج تلك المادة القلوية. فإن العمالقة الرأسماليين الذين يتغذون بواسطة الاستعمار والإمبريالية يمكنهم أن يقدموا على إنجاز أشياء على نطاق ضخم. وحينما احتاجت شركة ليفر إلى مواد كاشطة قامت بشراء محجر الأحجار الجيرية في بوهيميا. وعندما أراد احتكار «يونيليفير» أن يضمن إمدادات ورق التغليف اشترى مصنعا للورق.

وكان النقل قضية رئيسة أخرى أدت إلى تنشيط النمو في الطرف الأوروبي. وخلال شهر من شراء شركة النييجر في عام 1920م كانت شركة ليفر منهمكة في مشروع لبناء التسهيلات اللازمة في ميرس لاستقبال السفن عابرة المحيطات التي تنقل الحمولات من غرب أفريقيا. وكانت «شركة أفريقيا المتحدة» رائدة في مجال امتلاك سفن شيدت لنقل زيت النخيل داخل صهاريج ضخمة، كما كان فان دربيرغ يفكر في شراء حوض لبناء السفن لتشييد سفن خاصة بشركته قبل اندماجها بعدة سنوات، ولم يتحقق ذلك. ولكن مؤسسة يونيليفر امتلكت سفنا عديدة من بينها سفن جاءت مباشرة من أحواض بناء السفن وبها التجهيزات الملائمة.

ومن الروابط الأخرى لصناعات يونيليفر ما يتمثل في البيع بالتجزئة حيث كان يتعين بيع المنتجات لربات المنازل. وقد قررت الشركات الهولندية التي اندمجت في مؤسسة يونيليفر أن يكون لديها محلات البقالة الخاصة بها ضمانا لعمليات البيع. ومع حلول عام 1922م كان جورجنز يسيطر على سلسلة من محلات البقالة في إنجلترا تحمل اسما ملائما هو «وطني واستعماري»، كما أن فان در بيرغ. (كان منافسا حينذاك) لم يقف ساكنا هو الآخر، ولذلك سيطر على أغلبية الأسهم في سلسلة المحلات التي يمتلكها ليبتون بشركة ليبتون الشهيرة للشاي. وقد انتقلت ملكية كافة تلك المحلات إلى مؤسسة يونيليفر. وسرعان ما توقف نشاط البقالة في المحلات وتم اعتبارها كمجرد منافذ للصابون والسمن الصناعي النباتي، وأصبحت هدفا في حد ذاتها.

وفي بعض الأحيان يبدو أن التأثيرات المضاعفة غير مترابطة من الناحية الظاهرية، أي سبب واضح يجعل ليفر ينشئ سلسلة ضخمة لمحلات بيع بالتجزئة تحمل اسم «ماك لبيع الأسماك». ولا يوجد ما يجمع بين الصابون والسجق والجيلاتي سوى القليل، لكننا نجد أن ليفر قام بشراء شركة للسجق، ثم افتتحت هذه الشركة فيما بعد مصنعا لإنتاج الجيلاتي. وتتمثل الصلة الكامنة وراء ذلك في أن رأس المال يسعى للسيطرة، فهو ينمو وينتشر ويسعى إلى الإمساك بكل ما يقع تحت نظره وقد أعطى استغلال أفريقيا لرأس المال الاحتكاري الأوروبي فرصا كاملة لإطلاق العنان لميوله نحو التوسع والهيمنة.

وقبل أن نترك مؤسسة يونيليفر ينبغي أن نشير في الختام إلى أن احتكاراً من ذلك النوع قد حدد الطريق لإحداث تغير في النظام الرأسمالي. فإن فكرة البنية المزدوجة من «شركة يونيليفر المحدودة»، و «شركة يونيليفرن. ف.» كانت ابتكارا تم استخدامه أول مرة حينما اندمجت شركة شيشت وسنيترا من وسط أوروبا مع شركات السمن الصناعي النباتي الهولندية الخاصة بجورجنز وفان دربيرغ. وقد تم تصميم تلك البنية لتقليل الضرائب، وشملت مؤسسة يونيليفر شركتين قابضتين يضم مجلسا إدارتيهما الأشخاص أنفسهم، كما كانت هناك ترتيبات لتحويل الأرباح فيما بينها وتوزيعها بالتساوي، وقد كانت مؤسسة يونيليفر شركة محترفة منذ بدايتها. فإن كافة الشركات التي شملها الاندماج كانت لديها سنوات من الخبرة فيما يتعلق بالإدارة المنظمة ومصانع الإنتاج وإجراءات التسويق، وقد كان شيشت واحدا من الأوائل الذين أوجدوا نظاما لحسابات التكاليف والرقابة المالية. كما كان ليفر ذاته رائدا في مجال الإعلانات الجماهيرية في أوروبا، وفي الميدان التنافسي بالولايات المتحدة. وقد ورثت مؤسسة يونيليفر تقنيات الإنتاج الكبير والإعلان الجماهيري، وقامت بتحسين كل ذلك من أجل توزيع سلعها على أوسع نطاق.

ويمكن إدراك أهمية تلك التغيرات التنظيمية على نحو أفضل بمقارنة التنظيم الدولي الدقيق لمؤسسة يونيليفر بالشركات التعاهدية في القرنين السادس عشر والسابع عشر التي كانت تعاني مصاعب في إدارة الحسابات. فإن الأساليب المحاسبية الفعالة وأساليب إدارة الأعمال القديرة التي يفترض

أنها تميز الشركات الرأسمالية لم تهبط من السماء، بل كانت نتيجة تطور تاريخي. وخلال ذلك التطور لعب استغلال أفريقيا دورا رئيسا بدءا من عهد الشركات التعاهدية حتى الفترة الاستعمارية.

إسهامات الاستعمار لصالح القوى الاستعمارية المعنية:

يمكن، بالطبع، تحليل المنافع غير المالية التي حققها الاستعمار للمستعمرين، بشكل أكثر سهولة، في إطار العلاقات بين كل مستعمرة و «البلد الأم»، وذلك بعيدا عن الشركة الخاصة التي تمت مناقشتها بشيء من التفصيل، وباستخدام المدخل المألوف لعاصمة المركز الاستعماري الأوربي فيما يخص العلاقة مع مستعمراتها فإنه يمكن للمرء أن يجد نطاقا واسعا من التأثيرات الإيجابية، وذلك على الرغم من أن المنافع تتفاوت، من حيث المدى، من مستعمرة إلى أخرى، وقد كانت البرتغال أصغر القوى الاستعمارية في أفريقيا. وهي لا تمثل أي شيء في أوروبا من دون مستعمراتها. وقد وصل بها الأمر إلى أن تصر على أن أنجولا، وموزمبيق، وغينيا تعتبر أجزاء لا تتجزأ من البرتغال، تماما مثل أي إقليم من البلد الأوروبي المسمى البرتغال. وأعلنت فرنسا، في بعض الأحيان، المبدأ نفسه الذي يعتبر أن الجزائر، وجزر المارتينيك، وفيتنام «فرنسا ما وراء البحار».

ولم تطرح بريطانيا أو بلجيكا أي نظريات عن بريطانيا العظمى أو بلجيكا وراء البحار، ولكنهما كانت من الناحية العملية مصممتين، مثلهما مثل القوى الاستعمارية الأخرى، على ضمان تدفق الرزق من المستعمرة إلى البلد الاستعماري دون أي عائق. وثمة مجالات قليلة من الحياة القومية لتلك البلدان الأوروبية الغربية هي التي لم تنجح في الإفادة من حقب الاستغلال الطفيلي للمستعمرات. وقد كتب أحد النيجيريين ما يلي بعد زيارته لبروكسل في عام 1960. «ولقد شاهدت بنفسي القصور الضخمة، والمتاحف، والمباني العامة الأخرى التي دفع من أجلها عاج الكونغو ومطاطه».

وفي أوقات حديثة أذهل كتابا أفارقة وباحثين أن يجدوا حجم الثروة الأفريقية المسلوبة المكدسة في المتحف البريطاني، كما توجد مجموعات مشابهة أصغر بعض الشيء من أعمال الفن الأفريقي في باريس وبرلين ونيويورك. وتعتبر تلك الثروة جانبا من الأشياء التي ساعدت، بالإضافة

إلى الثروة النقدية، على تعريف العواصم الاستعمارية بوصفها متطورة و «متحضرة».

وقد كان الدعم الذي أعطته المستعمرات إلى المستعمرين أكثر وضوحا وحاسما للغاية في حالة إسهامات أبناء المستعمرات كجنود ضمن قوات المستعمرين، ولم يكن ممكنا بغير قوات المستعمرات أن توجد «قوات بريطانية» تحارب في الجبهة الآسيوية في حرب 1939- 1945م. فقد كانت صفوف القوات البريطانية تتشكل من هنود وأبناء مستعمرات أخرى بما في ذلك أبناء أفريقيا وجزر الهند الغربية. ومن السمات العامة المميزة للاستعمار ما يتمثل في انتفاع المركز الاستعماري بالقوى البشرية للمستعمرات. وكان الرومان قد استخدموا جنود إحدى القوميات المهزومة لهزيمة قوميات أخرى وللدفاع أيضا عن روما في مواجهة الأعداء. وقد طبقت بريطانيا ذلك على أفريقيا منذ أوائل القرن التاسع عشر حينما تم إرسال فرقة عسكرية من جزر الهند الغربية عبر الأطلنطي لحماية مصالح بريطانيا في ساحل غرب أفريقيا. وكانت تلك الفرقة العسكرية تضم سودا كجنود، وأيرلنديين «مستعمرين» كصف ضباط، وبريطانيين كضباط. ومع نهاية القرن التاسع عشر كانت الفرقة العسكرية لجزر الهند الغربية تضم أيضا أعدادا كبيرة من أبناء سيراليون.

وقد تمثلت أهم قوة في غزو بريطانيا لمستعمرات غرب أفريقيا في قوات حدود غرب أفريقيا. وكان جنودها من الأفارقة وضباطها من البريطانيين. وفي عام 1894م انضمت إليها الفرقة العسكرية لغرب أفريقيا التي تشكلت للمساعدة في إخماد «حرب ضريبة الكوخ» في سيراليون التي كانت تعبر عن انتشار المقاومة ضد فرض الحكم الاستعماري. وفي شرق أفريقيا ووسطها كان حملة بنادق الملك الأفارقة بمثابة الوحدة العسكرية التي تجند القوى المحاربة الأفريقية باسم بريطانيا. وقد كانت الفرق العسكرية الأفريقية بمثابة تكملة للجهاز العسكري للبلد الاستعماري بطرائق عديدة. فأولا: كان يجري استخدامها كقوات طوارئ لإخماد الهبّات الوطنية في المستعمرات المختلفة، وثانيا، كانت تستخدم أيضا القتال ضد أوروبيين آخرين داخل أفريقيا، وبوجه خاص خلال الحرب العالمية الأولى والحرب العالمية الثانية، وثالثا: كان يتم نقلها إلى ميادين القتال الأوروبية أو إلى

مسارح الحرب خارج أفريقيا.

وتتجسد الأدوار الأفريقية في العمليات العسكرية الأوروبية، بشكل حي، في حملة شرق أفريقيا خلال الحرب العالمية الأولى حينما نشب القتال بين بريطانيا وألمانيا حول الاستيلاء على شرق أفريقيا. وفي بداية الحرب كان لألمانيا قوات نظامية عبارة عن 216 فردا من الأوروبيين، علاوة على 2540 جنديا أفريقيا. وأثناء الحرب بلغ عدد الأوروبيين 3000 شخص، ووصل عدد الأفارقة إلى 11 ألف جندي. وعلى الجانب البريطاني كانت القوات الرئيسة تتمثل في حملة بنادق الملك الأفارقة الذين تشكلوا أساسا من أبناء شرق أفريقيا وجنود من نياسالاند، وفي نوفمبر 1918م كانت كتائب حملة بنادق الملك الأفارقة تضم 35 ألف رجل، وبلغت نسبة الأفارقة بينهم 90٪.

وفي أوائل حملة شرق أفريقيا تماما أحضر البريطانيون قوات على شكل حملة من أبناء البنجاب والسيخ علاوة على أفواج عسكرية من أبناء غرب أفريقيا، كما وجد هناك أيضا بعض السودانيين وأبناء جزر الهند الغربية. وفي البداية انضم بعض المستوطنين البيض إلى الحرب لأنهم كانوا يعتقدون أنها مجرد نزهة، ولكن في خلال عام أظهر المقيمون البيض بشرق أفريقيا البريطانية نفورا شديدا من الالتحاق بقوات القتال المحلية. ومن ثم فإن أفارقة كانوا يقاتلون حقا أفارقة آخرين حتى يعرفوا القوى الأوروبية التي ستحكمهم. وكان الألمان والبريطانيون يقدمون فقط الضباط. وطبقا لكتب التاريخ نجد أن «البريطانيين» هم الذين كسبوا الحملة العسكرية في شرق أفريقيا.

وكانت فرنسا هي القوة الاستعمارية التي جندت العدد الأكبر من الجنود من أفريقيا. وفي عام 1912م كان تجنيد الأفارقة في الجيش الفرنسي يجري على نطاق واسع، وخلال حرب 1914- 1918م تم تجنيد 200 ألف جندي من غرب أفريقيا الفرنسية باستخدام أساليب تذكرنا باصطياد العبيد. وقد حارب هؤلاء الجنود «الفرنسيون» ضد الألمان في توجو والكاميرون بل في أوروبا ذاتها، ويقدر عدد الأفارقة «الفرنسيين» الذين فقدوا حياتهم في ميادين المعارك الأوروبية بحوالي 25 ألف شخص، كما عادت أعداد أكبر وهي مشوهة، وذلك لأنه كان يجري استخدامهم كوقود مدافع في الحرب الرأسمالية الأوروبية.

وقد كانت فرنسا تتوق كثيرا إلى المزايا العسكرية التي يمكن أن تحققها من الحكم الاستعماري لدرجة أنه حينما قررت عصبة الأمم وضع جزء من الكاميرون تحت الانتداب الفرنسي أصرت فرنسا على التمتع بحق استخدام قوات عسكرية كاميرونية في أغراض لا ترتبط بالدفاع عن الكاميرون، وكان من الطبيعي أيضا أن تستخدم قوات أفريقية في الحرب الأخيرة بأقصى درجة ممكنة، وقد أنقذ الأفارقة فرنسا بالفعل، بعد الخسائر الأولية، حينما وقعت فرنسا ومعظم أفريقيا الفرنسية تحت الاحتلال الألماني والفاشية الفرنسية «حكومة فيشي»، وفي أفريقيا الاستوائية الفرنسية ثمة رجل أسود وهو فليكس إيبو-هو الذي أكد إخلاصه لقوات الجنرال ديجول- كما قام بحشد قوى بشرية ضد الفاشيين الألمان والفرنسيين. وقد قدمت أفريقيا القاعدة، كما قدمت الكثير من القوى البشرية من أجل شن الهجوم المضاد الذي ساعد الجنرال ديجول الفرنسيين الأحرار على العودة إلى السلطة في فرنسا.

ولم يتوقف استخدام الفرنسيين للقوات الأفريقية بانتهاء الحرب العالمية الثانية-. فقد تم إرسال أبناء أفريقيا إلى مدغشقر في عام 1948م لإخماد القوى الوطنية بأكثر الأساليب دموية، كما جرى أيضا استخدام قوات أفريقية للقتال ضد شعب الهند الصينية حتى عام 1954م. بل تم بعد ذلك استخدام قوات أفريقية سوداء والسنغاليين بوجه خاص ضد حركة التحرير الجزائرية.

ولا توجد حتى الآن دراسات شاملة تتركز حول دور الأفارقة في جيوش القوى الاستعمارية في السياقات المختلفة، وعلى أي حال فإن المؤشرات تبين أن مثل تلك الدراسات قد تكشف عن نمط شديد التماثل مع ذلك النمط الذي اكتشفه المؤرخون الذين تناولوا دور الجنود السود في الجيوش التي سيطر عليها البيض في الولايات المتحدة الأمريكية، ونعني بذلك وجود تحيز شديد ضد المحاربين السود حتى في ظل تقديم الجنود السود إسهامات نادرة وعظيمة في الانتصارات المهمة التي أحرزتها جيوش يقودها ضباط بيض وتابعة للولايات المتحدة الأمريكية والقوى الاستعمارية. وثمة إشارات تتعلق بالتحيز تدل عليها تعليمات معينة مثل حظر ارتداء الأحذية على الجنود الأفارقة في الفرقة العسكرية لغرب أفريقيا، كما تدل عليها حقيقة أنهم كانوا، في الواقع، يحدثون اضطرابات عنصرية في الحملات

العسكرية الأوروبية تماما مثلما استمرت القوات السوداء التي تحارب لصالح الولايات المتحدة الأمريكية تثير الشغب حتى الحملة العسكرية ضد فيتنام.

وقد خدم عدد من الأفارقة في صفوف الجنود الاستعماريين في زهو، لأنهم كانوا يأملون عن خطأ أن الجيش قد يكون مدخلا لإظهار شجاعة الأفارقة وشرفهم، كما أملوا أنه قد تتحقق، خلال العملية، حرية القارة عن طريق جعل الأوروبيين يشعرون بالرضا والامتنان. وكان ذلك الأمل من دون أساس منذ البدء لأن الاستعماريين كانوا يستخدمون الجنود الأفارقة، بشكل شرير، كمخالب للإبقاء على الاستعمار والرأسمالية بوجه عام. وثمة مثال صارخ على الحقيقة السالفة يجسده جون تشيليمبوي حينما قاد ثورة وطنية أفريقية في نياسالاند «مالاوي الآن» في عام 1915م. كانت نياسالاند حينذاك مستعمرة بريطانية، وعلى الرغم من أن البريطانيين كانوا يحاربون الألمان في شرق أفريقيا في ذلك الوقت إلا أنهم أوفدوا رتلا من قوات حملة بنادق الملك الأفارقة التي تقاتل الألمان لمحاربة تشيليمبوي. وفضلا عن ذلك فإنه قبل أن تصل تلك القوة قام ملازم ألماني بتنظيم مقاومة المستوطنين البيض في نياسا لاند ضد دعوة تشيليمبوي من أجل الحرية. وفي ضوء ذلك الدليل علق أحد الكتاب قائلا:

«بينما حارب مواطنوهم في أوروبا الحرب الأكثر دموية على الإطلاق، فإن الأوروبيين في أفريقيا كانوا بالغريزة جنسا أبيض أولا، ثم ألمانا وبريطانيين ثانيا. «لأن» جون تشيليمبوي كان جزءا من شيء ما قد يغرق في النهاية كافة أحلامهم الاستعمارية».

لقد كان الاستعماريون يستخدمون القارة الأفريقية والشعب الأفريقي بأساليب عجيبة من أجل تقدم قوتهم العسكرية وتقنياتهم الحربية. وأصبح شمال أفريقيا والصحراء، بمجرد المصادفة، متاحا كمختبر لتطوير تقنيات حرب المدرعات في المرحلة التي خاض فيها روميل ومونتغومري القتال من أجل التفوق، كما تم، عن قصد، استخدام الأثيوبيين كحيوانات تجارب حيث قام الفاشيون الإيطاليون بتجربة الغاز السام. وأعقب ذلك الغزو الوقح في عام 1935م لذلك الجزء الصغير من أفريقيا الذي كان لا يزال يتمسك بشكل من الاستقلال السياسي. وفي ذلك الحين زعم الإيطاليون أنه من الجوهري، بشكل مطلق، أن تتاح لإيطاليا ثمار الاستعمار إذا كان

عليها أن «تحتل مكانها تحت الشمس» ومما له دلالة، بشكل كاف، أن كلا من بريطانيا وفرنسا قد شاهدتا بالفعل القدر الكبير من أشعة الشمس ومنتجات أفريقيا لدرجة أنهما وجدتا أن من الصعب عليهما دحض مزاعم إيطاليا.

وكانت بريطانيا وفرنسا تحكمان الأجزاء الكبرى من أفريقيا المستعمرة كما كان لديهما أكبر الإمبراطوريات في الأنحاء الأخرى من العالم. وقد ارتبط مجمل وجود الرأسمالية وتطورها في بريطانيا وفرنسا، بين عامي 1885م و1960م، بالاستعمار ولعبت أفريقيا دوراً رئيسا في هذا الصدد. فكانت المستعمرات الأفريقية تعني تملكا فائضا على نطاق ضخم، كما أنها أدت إلى اختراعات وقفزات إلى الأمام في مجالي التكنولوجيا وتنظيم المشروع الرأسمالي. ودعمت هذه المستعمرات أيضا النظام الرأسمالي في موطنه وفي الخارج بتزويده برجال للقتال. وكان يبدو في بعض الأحيان أن هاتين القوتين الاستعماريتين الرئيستين قد حصدتا منافع استعمارية كثيرة لدرجة أنهما تعانيان «الوفرة أكثر مما ينبغي».

ويمكن الزعم في حالة بريطانيا، بلا جدال، أن الاستعمار قد أتاح للصناعة البريطانية أن تعيش حياة مريحة، وأن بعض المجالات الحاسمة للإنتاج والتسويق في بريطانيا كان ينمو في تكاسل. فإن المصانع التي تأسست في القرن التاسع عشر لم تتعرض للإحلال أو التجديد، ولم يتم بذل سوى القليل من الفاعلية لبيع أنواع جديدة من السلع. وفي مقابل ذلك نجد أن ألمانيا قد اضطرت، بعد تجريدها من المستعمرات بعد عام 1918م، أن تعيش على مواردها الخاصة وإبداعها. وعلى الرغم من أن ذلك يعتبر من التفاصيل الهامة للوضع الاستعماري ككل إلا أنه ينبغي أن نضع في اعتبارنا أن الاستعمار كان أحد أوجه الإمبريالية، وقد نهض الاستعمار على حكم سياسي أجنبي، وكان محصورا في بعض أنحاء العالم. وتكمن الإمبريالية، على أي حال، وراء كافة المستعمرات، وتشمل العالم بأسره «باستثناء الجهات التي حلت محلها ثورات اشتراكية». كما أتاحت مشاركة كافة الأمم الرأسمالية في الاستعمار. ومن ثم فإن عدم امتلاك أي أمة للمستعمرات لم يكن حاجزا أمام تمتعها بثمار استغلال العالم المستعمر وشبه المستعمر الذي كان الساحة الخلفية للرأسمالية الاستعمارية.

الاستعمار كدعامة لاقتصاديات البلدان الاستعمارية والنظام الرأسمالي:

ينبغي أن نعتبر تركيب مؤسسة يونيليفر بمثابة تنبيه بأن الاستعمار لم يكن، ببساطة، مسألة روابط بين مستعمرة معينة وبلدها الأم، بل بين مستعمرات من جانب وبلدان استعمارية من جانب آخر. فمن خلال مؤسسة يونيليفر شارك رأس المال الألماني رأس المال البريطاني في استغلال أفريقيا، كما شارك رأس المال الهولندي في استغلال جزر الهند الغربية. وقد انتشرت الفوائد من خلال النظام الرأسمالي بطريقة جعلت تلك الأم الرأسمالية التي لم تكن قوة استعمارية من بين المنتفعين أيضاً بالغنائم. وكانت مصانع يونيليفر التي تأسست في سويسرا، ونيوزيلنده، وكندا، والولايات المتحدة الأمريكية تشارك في امتصاص الفائض من أفريقيا واستخدامه لأغراض تطورها الخاص.

وقد كان لألمانيا دوماً حصة في أفريقيا المستعمرة حتى بعد عام 1918م حينما جردتها القوى الرأسمالية الأخرى من مستعمراتها. فقد انتعش الشحن الملاحي الألماني في العشرينات، ولعب دوراً نشطاً في شرق أفريقيا وغربها وجنوبها. وكانت للبيوت المالية الألمانية أيضاً صلاتها بأفريقيا. وتمثلت أكثر الصلات المباشرة في «بنك توينتسيه» بشرق أفريقيا، كما كانت شركات الشحن الملاحي الهولندية تشارك الشركات الألمانية والبريطانية في «مؤتمر الخطوط الملاحية بغرب أفريقيا». بينما كانت شركات الشحن الملاحي الاسكندنافية مدونة ضمن أصحاب سفن الشحن غير النظامية التي تؤجر لنقل الحمولات بين أفريقيا وأوروبا خارج جدول الخطوط الملاحية. فقد كانت «الشركة التجارية لشرق أفريقيا» القديمة تلقى دعم العاصمة الهولندية، كما أن السويسريين لم يكن لديهم أي مستعمرات في أفريقيا، لكنهم كانوا يمتلكون حصة هامة في رأس المال «الشركة التجارية لغرب أفريقيا»، ولعبوا دوراً رئيساً في الأعمال المصرفية الإمبريالية، كما ظلوا بعيدين عن الحروب التي خاضها رأسماليون آخرون حتى يستطيعوا مواصلة التجارة مع كل من الطرفين. وبذلك يحصلون على الغلة الاستعمارية. وكانت هناك أيضاً اليابان وهي قوة رأسمالية إمبريالية بمستعمراتها في آسيا واهتمامها الشديد بالتجارة مع أفريقيا. وقد حاول الرأسماليون اليابانيون أن يبيعوا بأسعار أقل لنظرائهم الأوروبيين، ولكن تجارتهم مع

أفريقيا كانت غير متكافئة وغير ملائمة للأفارقة.

ولكي نفهم المرحلة الاستعمارية فهما كاملاً، فإن من الضروري أن نتناول الأمر من زاوية التقسيم الاقتصادي لأفريقيا. ولم يكن لهذا التقسيم الاقتصادي أي حدود ثابتة أو مرئية، وذلك على عكس التقسيم السياسي في القرن التاسع عشر، وهو عبارة عن الحصص النقدية وغير النقدية المكتسبة من أفريقيا المستعمرة والتي اقتسمتها القوى الرأسمالية فيما بينها. وعلى سبيل المثال كانت للبرتغال مستعمرتان سياسيتان كبيرتان هما أنجولا وموزمبيق. ولكن تم تقسيم هاتين المستعمرتين، من الناحية الاقتصادية، بين قوى رأسمالية عديدة بدعوة من الحكومة البرتغالية لأن الرأسماليين البرتغاليين كانوا أضعف من أن يستغلوا تلك الأقاليم الشاسعة.

وكان لكل من الكونغو وجنوب أفريقيا ترتيباته الخاصة بالتقسيم الاقتصادي. وتعتبر الاثنتان مناطق ذات قيمة. وفى البداية تمت تسمية الكونغو «دولة الكونغو الحرة» في ظل ليوبولد الثاني ملك بلجيكا. وكان ذلك يعنى أن تكون هناك منطقة تجارة حرة ومنطقة مفتوحة أمام استثمارات الرأسماليين من كافة القوميات. ومن الناحية الفعلية قام ليوبولد باستخدام الأجهزة الإدارية لاحتكار ثروة الكونغو. وكان ذلك أحد الأسباب الرئيسة لتحرك المجتمع الرأسمالي الدولي ضد ليوبولد عام 1908م. وحينما تولت بلجيكا إدارة الكونغو فإنها ضمنت أيضاً أن تحصل على معظم الفائض والمنافع الأخرى. وعلى أي حال فقد كان باستطاعة أصحاب المصالح الرأسماليين عن غير البلجيكيين النفاذ إلى الاستثمار في التعدين. ومع مضي الفترة الاستعمارية التهم البريطانيون، والفرنسيون، والأمريكان أجزاء كبيرة من ثروة الكونغو.

وقد كانت جنوب أفريقيا، لفترة طويلة، أكثر مستودعات المواد الخام أهمية بالنسبة للإمبريالية ككل. وكانت بريطانيا هي القوة الأوروبية التي عززت مواقعها بالفعل في جنوب أفريقيا لسنوات عديدة حينما تم اكتشاف الذهب والماس في القرن التاسع عشر في عشية الزحف الاستعماري. وكان على بريطانيا أن تتفق مع المستوطنين البوير الذين كان اهتمامهم الرئيس ينصب على استغلال السكان الأفارقة والجماعات الأخرى من المهاجرين غير البيض والسيطرة عليهم. وبالتالي فإن التجزئة السياسية والاقتصادية

لأفريقيا قد أعطت بريطانيا نصيب الأسد من الثروة المعدنية، بينما احتفظ البوير بالسلطة السياسية كشيء ضروري لإضفاء طابع المؤسسات على العنصرية البيضاء. وكما دخل رأسماليون من قوميات أخرى في علاقات مع جنوب أفريقيا من خلال الاستثمار والتجارة، فإنهم كانوا يوافقون على تقوية العلاقات الاجتماعية الفاشية/ العنصرية بجنوب أفريقيا، بل عملوا على ذلك.

وكان التقسيم الاقتصادي لأفريقيا وإعادة تقسيمها يتكرر على الدوام. وذلك لأن نسب الغنائم التي تحصل عليها البلدان الرأسمالية المختلفة ظلت في حالة تغير. وينبغي أن نشير، بشكل خاص، إلى الولايات المتحدة الأمريكية لأن نصيبها من المنافع من أفريقيا كان يتزايد، باستمرار، على امتداد المرحلة الاستعمارية.

كانت الولايات المتحدة الأمريكية تحصل مع مرور الزمن على شريحة أكبر من التجارة غير المتكافئة بين البلدان الاستعمارية وأفريقيا المستعمرة. وقد ارتفع نصيب الولايات المتحدة الأمريكية في تجارة أفريقيا من مجرد ما يزيد على 28 مليون دولار في عام 1913 م إلى 150 مليون دولار في عام 1932 م، ثم إلى 1200 مليون دولار في عام 1948م، وهو رقم يمثل 15٪ تقريباً من حجم التجارة الخارجية لأفريقيا. ونجد أن نصيب الولايات المتحدة الأمريكية في تجارة غرب أفريقيا قد ارتفع من 38 مليون دولار في عام 1938م إلى 163 مليون دولار في عام 1946م، ثم إلى 517 مليون دولار في عام 1954م.

وعلى أي حال فإن جنوب أفريقيا هي أفضل الشركاء التجاريين لأمريكا في أفريقيا. وهي تزودها بالذهب، والماس، والمنجنيز، ومعادن أخرى، كما تشتري مقابل ذلك آلات ثقيلة. وبغض النظر عن التجارة المباشرة بين الولايات المتحدة الأمريكية وجنوب أفريقيا فإن معظم ذهب جنوب أفريقيا يعاد بيعه في لندن إلى مشترين أمريكيين، تماماً مثلما تتم إعادة بيع معظم كاكاو ساحل الذهب ونيجيريا للولايات المتحدة الأمريكية.

وقد أوجدت التجارة ما بين القارات الحاجة إلى خدمات الشحن البحري. ولم تترك أمريكا هذا المجال في أيدي رأسمالي الأمم الأخرى. وقد حصل جيمس فاريل، رئيس «شركة الولايات المتحدة لتصدير الصلب»، على خط

شحن بحري إلى أفريقيا، وذلك «لإيمانه بمستقبل القارة السوداء». ونجد أن المسؤولين عن «شركة أفريقيا المتحدة» قد قالوا الشيء نفسه تماماً. ومن الواضح أن فاريل يعني، مثله مثل أولئك المسؤولين، المستقبل المشرق للرأسمالية في البلدان الاستعمارية في استغلال أفريقيا. وغالباً ما يكون الأمر أكثر وقعاً حينما تعبّر تلك الشخصيات عن نفسها. ويعتبر كوشرين نائب أدميرال البحرية الأمريكية من المعجبين جداً بخطوط فاريل للشحن البحري. وفي عام 1959م كتب مقدمة لدراسة عن عمليات فاريل في أفريقيا قال فيها:-

«نحن نقرأ عن منافسة دولية لضمان إمدادات المواد الاستراتيجية لاقتصادنا العسكري/ الصناعي الحالي، وأن خطوط فاريل الملاحية تصنع التاريخ الملاحي الأمريكي. وهي تبرهن بوضوح وبشكل مؤكد أن أي سفن ترفع علم أي أمة إنما تنشط حقاً تجارة تلك الأمة... إنها تثبت أهمية السفن التي ترفع العلم الأمريكي في تجارة المحيطات بالنسبة لازدهار الولايات المتحدة وثروتها».

ولم يحصر رأسماليو الولايات المتحدة أنفسهم في التجارة مع أفريقيا فقط، بل امتلكوا أيضا قدراً كبيراً من الموجودات داخل المستعمرات. ومن المعروف جيداً أن ليبيريا مستعمرة أمريكية في كل شيء ماعدا الاسم. ويفترض أن الولايات المتحدة الأمريكية تساعد حكومة ليبيريا بالقروض، لكنها استغلت الفرصة للاستيلاء على عائدات الرسوم الليبيرية، ونهب آلاف الأميال المربعة من أراضي ليبيريا، وفرض أوامرها، بوجه عام، على الحكومة الضعيفة في ليبيريا. والاستثمار الرئيس في ليبيريا تتولاه شركة فاير ستون للمطاط. وقد حققت هذه الشركة أرباحاً ضخمة من مطاط ليبيريا لدرجة أنها كانت موضوعاً لكتاب تبناه رأسماليون أمريكيون لإظهار كيف ازدهرت الأعمال الأمريكية جيداً عبر البحار. وفي الفترة ما بين عامي 1945 و 1965م حصلت شركة فاير ستون على 160 مليون دولار مقابل المطاط الذي استخرجته من ليبيريا، بينما حصلت الحكومة الليبيرية على ثمانية ملايين من الدولارات فقط. وفي السنوات المبكرة كانت نسبة القيمة التي تذهب إلى الحكومة الليبيرية أصغر كثيراً، ولكن في أفضل الأحوال كان متوسط الربح الصافي لشركة فاير ستون يبلغ ثلاثة أضعاف إيرادات

ليبيريا.

ومع ذلك فإن قيمة المنافع غير النقدية التي حصل عليها الاقتصاد الرأسمالي للولايات المتحدة كانت تزيد كثيراً على العائدات المالية. وقد مضى كوشرين، نائب الأدميرال الذي اقتبسنا كلماته من قبل، إلى جوهر القضية حينما أشار إلى المواد الخام الاستراتيجية اللازمة لتشغيل الجهازين العسكري والصناعي للإمبرياليين الأمريكيين. وكانت شركة فاير ستون قد حصلت على مزارعها الليبيرية، على وجه التحديد، لأن بريطانيا وهولندا كانتا ترفعان أسعار المطاط الذي يأتي من مستعمراتهما الآسيوية في الملايو وجزر الهند الشرقية الهولندية كل بحسب ترتيب ذكره. وفي ليبيريا حصلت صناعة المطاط في الولايات المتحدة على مصدر يمكن الاعتماد عليه في السلم والحرب. وهو مصدر رخيص، ويقيم تحت السيطرة الأمريكية بالكامل. وتعتبر صناعة السيارات من أهم الصناعات ذات الصلات المباشرة بالمطاط. ولذلك ليس من المستغرب أن يكون هارفي فاير ستون صديقاً حميما لهنري فورد وزميلاً له في الأعمال. وقد حول المطاط الليبيري مدينة أكرون في أوهايو إلى مركز ضخم لتصنيع إطارات المطاط. وتذهب هذه الإطارات إلى أكبر مجمع لصناعة السيارات التابع لفورد في ديترويت.

وقد كانت الاستثمارات الأمريكية في أفريقيا خلال الخمسة عشر عاماً الأخيرة للاستعمار، بشكل ما، على حساب القوى المستعمرة فعلياً للقارة، وإن كانت تعتبر في صالح الرأسمالية الأوروبية الغربية في نهاية الأمر. ويمكن تفسير هذا التناقض الظاهري إذا لاحظنا أن الولايات المتحدة الأمريكية قد أصبحت القوة الرأسمالية/ الإمبريالية القائدة في العالم مع نشوب الحرب العالمية الثانية. وهي تمتلك مستعمرتي بورتوريكو والفيلبين، لكن ما هو أكثر أهمية يتمثل في استثماراتها الإمبريالية على نطاق أمريكا اللاتينية، ثم في آسيا وأفريقيا بدرجة أقل. وفي الثلاثينات تجاوزت الاستثمارات الخارجية الأمريكية قليلاً استثمارات بريطانيا التي كانت تتجاوز لفترة طويلة الاستثمارات الإمبريالية لفرنسا وألمانيا واليابان. وقد أسرعت سنوات حرب (1939- 1945م)، بشكل هائل، من تغير الوضع لصالح الولايات المتحدة.

وكانت أوروبا قد عانت من خسائر مذهلة، بينما لم تنشب أي معركة من

معارك الحرب على الأرض الأمريكية. ولذلك توسعت طاقتها الإنتاجية. ومن ثم فإنه بعد عام 1945م تحرك رأس المال الأمريكي إلى أفريقيا وآسيا وأوروبا ذاتها بعدوانية جديدة وثقة. ويعود ذلك إلى حقيقة أن المنافسين الرأسماليين الآخرين كانوا لا يزالون مطروحين أرضاً. وفي عام 1949 م لم يكن أمام أصحاب البنوك البريطانية والفرنسية من خيار سوى دعوة المولين الأمريكيين إلى القارة الأفريقية. فلم يكن الفرنسيون والبريطانيون يمتلكون ما يكفي من رأس المال. وأصبح البنك الدولي للإنشاء والتعمير، الذي تسيطر عليه الولايات المتحدة، أداة هامة للنفوذ الأمريكي في أفريقيا، كما أصبح إحدى وسائل إعادة تقسيم القارة ا اقتصاديا.

وكشف تقرير أعده الدكتور كوامي نكروما عن أن الاستثمارات المباشرة للأمريكيين في أفريقيا قد ازدادت بين عامي 1945 و 1958م من 110 ملايين دولار إلى 789 مليون دولار جاء معظمها من الأرباح، وتؤكد التقديرات الرسمية أن أرباح شركات الولايات المتحدة في أفريقيا من عام 1946 م حتى عام 1959 م تبلغ 1234 مليون دولار. وإذا تناولنا القضية من زاوية التقسيم الاقتصادية فسنجد أن ما يعنينا هو معدل نمو استثمارات الولايات المتحدة وأرباحها بالمقارنة بالمعدلات المماثلة الخاصة ببريطانيا، وفرنسا، وبلجيكا. وعلى سبيل المثال فقد كانت استثمارات أمريكا في عام 1951م تبلغ 313 مليون دولار، أي ما يعادل تقريباً ثلاثة أضعاف ما كانت عليه قبل ذلك بخمس سنوات. وخلال السنوات الخمس التالية ازدادت تلك الاستثمارات مرتين ونصف مرة. وفي الوقت نفسه كانت استثمارات كل من بريطانيا وفرنسا تزداد بشكل بطئ للغاية.

وبينما كانت الولايات المتحدة تستبعد الرأسماليين الآخرين فإنهم انتظروا جميعاً تحقيق الكسب من وراء ما يحدث من تقدم في الاقتصاد الرأسمالي لأمريكا الشمالية بما تحرزه من تقدم في العلم، والتكنولوجيا، والتنظيم، والقوى العسكرية. وحسبما أوضحنا من قبل فإنه حينما أسهمت أي مستعمرة أفريقية في الصناعات الأوروبية الخاصة بتصنيع المعادن أو الصناعة الكهربائية كان هذا الإسهام ينتقل إلى الجوانب الأخرى للمجتمع. وذلك لأن القطاعات المعنية تلعب أدوارا قيادية داخل الاقتصاد الرأسمالي. وعلى غرار ذلك نجد أن الولايات المتحدة الأمريكية بمثابة منطقة جغرافية تحتل

مركز الصدارة في التطور الرأسمالي.

وعلى سبيل المثال فإن ما تمتلكه من معرفة عملية تكنولوجية ينتقل إلى أيدي أوروبيين غربيين عن طريق سلسلة من الوسائل القانونية مثل براءات الاختراع.

وعلاوة على ذلك فإنه نظراً لأن الولايات المتحدة الأمريكية أصبحت الدولة الرأسمالية الرئيسة في العالم فإنه عليها أيضاً أن تأخذ على عاتقها المسؤولية العملية للحفاظ على البنية الرأسمالية الإمبريالية بكافة جوانبها الاقتصادية، والسياسية، والعسكرية. وقد تحركت الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب إلى أوروبا الغربية واليابان لتثبيت قوتها الضاغطة وإجراء عملية نقل الدم للرأسمالية في تلك النواحي في الوقت نفسه. وكان الكثير من ذلك الدم أفريقيا بلا أدق شك. وليست القضية أن أمريكا حققت أرباحاً صغيرة (نسبياً) من أفريقيا في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، ولكن ينبغي، قبل كل شيء، أن نتذكر أن شمال أمريكا كان هو ذلك الجزء من النظام الرأسمالي الأوروبي الذي كان أكثر المنتفعين مباشرة من مذبحة الهنود الأمريكيين واستعباد الأفارقة. وإن مواصلة استغلال الشعوب الأفريقية داخل حدود الولايات المتحدة الخاصة وفي الكاريبي وأمريكا اللاتينية ينبغي أن توضع أيضاً كدليل ضد الإمبريالية الأمريكية المخيفة. وقد حلت الولايات المتحدة الأمريكية، عن جدارة، محل بريطانيا بوصفها القوة القائدة والشرطي في العالم الاستعماري الإمبريالي منذ عام 1945م فصاعداً.

وفي ظل مشروع مارشال لمساعدة الولايات المتحدة للرأسمالية الأوروبية الغربية بعد الحرب العالمية الأخيرة جرى الإعلان عن أن خبراء أمريكيين يقومون باستكشاف أفريقيا من أقصاها إلى أقصاها بحثاً عن الثروة الزراعية والمعدنية وبوجه خاص الأخيرة. وقد ذهبت أموال مشروع مارشال (من خلال اللجنة الاقتصادية لأفريقيا) إلى شركات مثل شركة «مناجم دي زيليجا» التي تقوم بتعدين الرصاص والزنك في شمال أفريقيا. وأتاحت تلك الأموال للأمريكيين، في الوقت نفسه، شراء حصص مسيطرة في الشركة. وهكذا حصل مورجان من الولايات المتحدة بالاشتراك مع آل روتشيلد من أوروبا على معظم الأرباح الصافية البالغة 1250 مليون فرنك

قديم (ما يعادل 16 , 8 مليون دولار) حققتها-مناجم دي زيليجا في عام 1954م. وعلى غرار ذلك تلقت الحكومة البلجيكية مساعدة هامة من الولايات المتحدة الأمريكية لتنفيذ برنامج اقتصادي من عشر سنوات في الكونغو بين عامي 1950 و 1959م. وفي مقابل تلك المساعدة أقامت احتكارات الولايات المتحدة سيطرتها على بعض الشركات في الكونغو، وقد احتلت الولايات المتحدة الأمريكية المكانة الثانية بعد بلجيكا في تجارة الكونغو الخارجية، كما كان لابد من أن يتم منح رأسمالي الولايات المتحدة مجموعة من المزايا.

وهكذا استمر التناقض الظاهري. فمن جانب تدخل رأسماليو الولايات المتحدة عنوة وشقوا طريقهم وسط الرأسماليين الفرنسيين والبريطانيين والبلجيكيين في أفريقيا المستعمرة، ومن جانب آخر قدمت الولايات المتحدة الأموال التي لم يكن باستطاعة أمم أوروبا الغربية من دونها أن تنتعش، أو أن تزيد من استغلالها لأفريقيا. وهو ما فعلته خلال الفترة الممتدة بين عامي 1945م و 1960م.

وعلى امتداد الحقب الأخيرة للاستعمار كانت الممتلكات الاستعمارية تمثل صمام الأمان بالنسبة للرأسمالية في أوقات الأزمات. وكانت المناسبة الرئيسة الأولى التي اتضح فيها ذلك هي فترة الكساد الاقتصادي الكبير بين عامي 1929 م و 1934م. وخلال تلك الفترة ازدادت أعمال السخرة في أفريقيا، كما تم إنقاص الأسعار التي تدفع للأفارقة مقابل محاصيلهم. وتلقى العمال أيضا أجوراً أقل، بينما ازدادت أسعار السلع المستوردة بنسبة كبيرة. وكانت تلك هي الفترة التي عاق خلالها أيضا عمال البلدان الاستعمارية معاناة رهيبة. ولكن الاستعماريين فعلوا كل ما في وسعهم لإبعاد أعباء الكساد عن أوروبا، ووضعها على كاهل المستعمرات.

ولم يصب ذلك الكساد الاقتصادي الشديد الاتحاد السوفيتي حيث حققت الاشتراكية تنمية عظيمة. لكن الانهيار انتشر من أحد أطراف النظام الرأسمالي إلى الطرف الآخر وكان ذلك لانهيار من عواقب لا عقلانية النمط الرأسمالي للإنتاج. فإن السعي وراء الربح جعل الإنتاج يفوق الطاقة الشرائية للشعب. وكان يتعين أن يتم، في نهاية الأمر، إنقاص الإنتاج والعمالة إنقاصاً حاداً. ولم يكن لدى الأفارقة ما يفعلونه تجاه مواطن الضعف المتأصلة في الرأسمالية، ولكن حينما كان الأوروبيون يواجهون أي مأزق فإنهم لم

يكونوا يترددون في تكثيف استغلال أفريقيا. ولم يكن الكساد الاقتصادي بمثابة وضع تستطيع بريطانيا في ظله أن تفيد على حساب السويد، أو حيث تستطيع بلجيكا أن تحقق مكاسب على حساب الولايات المتحدة الأمريكية. فالجميع كان يواجه الغرق. وذلك هو السبب في أن منافع المستعمرات لم تنقذ القوى المستعمرة فحسب، بل جمع الأمم الرأسمالية.

وجاءت المناسبة الرئيسة الثانية التي قامت فيها المستعمرات بإنقاذ البلدان الاستعمارية أثناء الحرب العالمية الأخيرة. وحسبما أوضحنا من قبل فإن الشعب الأفريقي قد فرض عليه أن يبذل تضحيات كبيرة، وأن يقدم مواد خام حيوية إلى البلدان الاستعمارية بثمن بخس، كما كانت الأهمية العسكرية لأفريقيا حاسمة أيضاً. ولم يحارب الأفارقة ويموتوا في ميادين القتال المختلفة للحرب فحسب، بل شكلت القارة أيضاً موقعاً استراتيجياً رئيسا. ففي نوفمبر 1942م تم افتتاح جبهة ثالثة في أفريقيا (لتنضم إلى الجبهتين الأوروبية والآسيوية). وكانت تلك الجبهة وسيلة للنصر النهائي.

وتوضح مصادفات الجغرافيا أن أفريقيا تتحكم في مواصلات البحر الأبيض المتوسط وجنوب المحيط الأطلنطي، كما تهيمن على المدخلين الغربيين للمحيط الهندي. وطبقاً لرأي أحد المحللين العسكريين فإن «الجانب الذي احتفظ بأفريقيا كان على الطريق إلى النصر النهائي». وبمساعدة المحاربين من أفريقيا ومواردها احتفظت القوى الاستعمارية الرئيسة بسيطرتها على القارة في مواجهة هجمات الإيطاليين الذين كانوا يحكمون فقط ليبيا، والصومال، وأثيوبيا (لفترة وجيزة). ولم يكن للألمان حينذاك أي مستعمرات في أفريقيا بالطبع. وقد استخدموا ما قدمه لهم الإيطاليون والفرنسيون من رجال حكومي فيشي الفاشيين.

ولم تكن الحرب العالمية الثانية ببساطة مجرد حرب بين قوى رأسمالية، وذلك على خلاف الحرب العالمية الأولى. فإن الدول المعتدية أي إيطاليا وألمانيا واليابان، كانت دولاً فاشية. وفي الوقت نفسه دعمت الفاشية، بلا حدود، العنصرية ذات الطابع المؤسسي التي تولدت من الرأسمالية بالفعل، سواء كانت ضد اليهود (كما هو الحال بالنسبة لهتلر)، أو ضد الشعوب الأفريقية (كما تمثلها أيديولوجية سالازار في البرتغال وزعماء جنوب أفريقيا). وتنقص الفاشية أيضاً المكاسب السياسية للنظام الديموقراطي

البورجوازي مثل الانتخابات الحرة، والمساواة أمام القانون، والمجالس النيابية، كما أنها تمجد الحكم الاستبدادي والتحالف الرجعي ما بين الكنيسة والدولة. وفي البرتغال وإسبانيا كان التحالف مع الكنيسة الكاثوليكية، بينما كان في جنوب أفريقيا مع الكنيسة البروتستانتية الهولندية.

وتعارض الفاشية الاشتراكية معارضة مطلقة مثلها مثل سلفها الرأسمالية. وقد هاجمت الفاشية الألمانية والإيطالية كلاً من الدول الرأسمالية الأخرى والاتحاد السوفيتي الذي كان الدولة الاشتراكية الوحيدة في العالم في عام 1939م. ومن ثم كانت هزيمة الفاشية انتصاراً للاشتراكية، كما أنها حفظت، في الوقت نفسه، الأمم الرأسمالية الأخرى من أن تضطر إلى أن تتخذ موقف الفاشية المتخلف تاريخيا.

وعندما انتهت الحرب العالمية الأخيرة كان دور أفريقيا الإضافي يتمثل في إعادة تعمير أوروبا. وقد لعبت الولايات المتحدة الأمريكية دوراً رئيساً في تلك الضائقة حسبما أشرنا بالفعل منذ قليل. لكن الدول المستعمرة كان لديها أيضاً سبل التماس العون مباشرة من مستعمراتها على الرغم من نقص رأس المال. ومن الجدير بالذكر أن الرأسمالية الأوروبية قد أدركت منذ أواخر الأربعينات فصاعداً إمكانات أفريقيا بوصفها منقذاً لاقتصادياتها التي مزقتها الحرب. وقد صدرت تصريحات علنية عن ذلك.

وفي عام 1949م كان قد أعيد تسمية «وزارة المستعمرات» بالحكومة الفرنسية باسم «وزارة فرنسا وراء البحار»، كما أن الأفارقة المستعمرين أطلق عليهم تعبير يتسم بالتعمية «فرنسيو ما وراء البحار». وفي ذلك الوقت صدر تصريح عن وزير التعليم الفرنسي يعترف صراحة بما يلي:

«ستكون فرنسا دولة صغيرة في أوروبا من دون الخمسة وسبعين مليون فرنسي وراء البحار الذين كشفت قوتهم الفتية عن نفسها للعالم بذلك الأسلوب الملحوظ». (وهو يشير بذلك إلى دور أفريقيا في الحرب).

وحينما كانت فرنسا تقوم بإعداد خطتها للسنوات الأربع (1949م-1952م)، بعد ذلك بفترة وجيزة، صادفتنا تصريحات على النحو التالي:

«سوف تقوم مراكش بدور فعال في انتعاش فرنسا من جديد عن طريق تزويدها بالمنجنيز، والكوبالت، وخام الرصاص، والمواد المعلبة، والحاصلات الزراعية».

وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية كانت بريطانيا وفرنسا قد أنشأتا، حسبما أشرنا من قبل-وكالتين لتنمية مستعمراتهما. وعرفت الوكالة البريطانية باسم وكالة «تنمية المستعمرات ورعايتها اجتماعيا»، بينما عرفت الوكالة الفرنسية باسم مؤسسة «أرصدة استثمارات التنمية الاقتصادية والاجتماعية». وتمثلت وظيفتاهما الأساسيتان في تقديم قروض هدفها تمكين المستعمرات من مساعدة البلدان الاستعمارية. وبكلمات أخرى فإن مشكلة إعادة التعمير فيما بعد الحرب استلزمت جهداً أكبر مما مضى للإفادة من موارد المستعمرات بأقصى درجة ممكنة.

ولم تكن الأزمة التي واجهتها أوروبا الغربية في الأربعينات والخمسينات أزمة عادية، فقد كان على البورجوازية أن تعيد بناء الدول الرأسمالية في وقت أكدت فيه الاشتراكية نفسها بالفعل، في الاتحاد السوفيتي، وفي مرحلة ساعد فيها الجيش الأحمر للسوفيت جماعات من الاشتراكيين للوصول إلى السلطة في أوروبا الشرقية. وكان ذلك بمثابة تحد لم تواجهه البورجوازية من قبل. وذلك لأن الاشتراكية (على خلاف الفاشية) هددت المبدأ الرأسمالي الرئيس للملكية الفردية لوسائل الإنتاج. وفضلاً عن ذلك فإن وقع المبادئ الاشتراكية كان ملموساً حتى في النواحي النائية للمستعمرات، كما أدرك الرأسماليون ضرورة إبعاد المستعمرات عن الفكر الاشتراكي، علاوة على استخدام موارد المستعمرات لتحاشي ما اصطلحوا على تسميته «تهديد الشيوعية».

وقد لعبت أفريقيا دورين رئيسين، على الأقل، خلال صراع الرأسمالية لتجنب تحدي الاشتراكية بوصفها نمطاً إنتاجياً منافساً وأسلوباً للحياة. ويتمثل الدور الأول في توفير الأسس لسيطرة العسكريين الرأسماليين. ويتمثل الثاني في توفير مجموعة واسعة النطاق من المواد الخام الضرورية لصناعات السلاح الحديثة. وقد تشكلت أكثر تلك المواد الخام حيوية من اليورانيوم ومواد مشعة أخرى تدخل في صناعة الأسلحة الذرية والنووية الحديثة، بما في ذلك القنبلة الهيدروجينية. كما تنافس اليورانيوم في الأهمية معادن نادرة أخرى (مثل الليثيوم في روديسيا) تعتبر ضرورية لإنتاج سبائك الصلب الخاصة التي تدخل في صناعة نوعيات جديدة من صواريخ الفضاء، والدبابات، والمدافع، والقنابل.

وكانت القوى الاستعمارية لديها، بالفعل، منشآت عسكرية بكل مستعمرة. وظلت ترى حتى نهاية العهد الاستعماري ضرورة تقوية تلك المنشآت. وعلى سبيل المثال خصصت الميزانية الفرنسية لعام 1955م مبلغ 6 ملايين فرنك (16 ,8 مليون دولار) لتحسين المنشآت العسكرية في المستعمرات خصوصاً القواعد الاستراتيجية في داكار وجيبوتي. وفي وقت سابق على ذلك قام البلجيكيون باستكمال قاعدة جوية ضخمة في كامينا بالكونغو.

وبالإضافة إلى القواعد الدائمة في المستعمرات التي أقيمت من مدة طويلة فإنه كان باستطاعة القوى الإمبريالية إقامة منشآت عسكرية في المناطق الأفريقية التي وقعت تحت أيديها خلال الحرب. وفي هذا السياق تمثل الولايات المتحدة أهمية خاصة لأنها الدعامة الرئيسة، بالفعل، في نظام الدفاع الرأسمالي المتمثل في منظمة حلف شمال الأطلنطي (الناتو). وهكذا فإنه بعد المساعدة على استعادة الاستيلاء على شمال أفريقيا من أيدي الفاشيين كان باستطاعة الولايات المتحدة أن تبني قواعد جوية رئيسة في مراكش وليبيا، كما أنشأت الولايات المتحدة أيضاً محطات للرادار في أريتريا التي كان يحتلها الإيطاليون علاوة على قواعد عسكرية في أثيوبيا الراضخة لذلك.

وعلى الرغم من استقلال ليبيريا من الناحية الاسمية. إلا أنه لم يكن أمامها خيار سوى الموافقة على وجود عسكري خطير للأمريكيين، وذلك كعاقبة منطقية لاستغلال أمريكا لليبيريا اقتصادياً وهيمنتها عليها. وحينما وافقت الولايات المتحدة الأمريكية على بناء ميناء في مونروفيا في عام 1943م حصلت على امتياز يمنحها حق «إنشاء تلك التسهيلات العسكرية، والجوية، والبحرية وكذلك المنشآت القائمة على الميناء واستخدامها وصيانتها، والإشراف عليها حسبما تتطلب حماية المصالح الاستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية في جنوب الأطلنطي». وعلى امتداد الحرب كان لمهبط مطار روبرت قيمة كبيرة للولايات المتحدة، كما استمرت تستخدمه عسكرياً فيما بعد، كما دخلت الولايات المتحدة مع ليبيريا في عام 1951م ما يسمى حلف المساعدة العسكرية من أجل زيادة إحكام قبضتها.

وغني عن القول إن الأفريقيين لم يتحكموا مطلقاً في استخدام أراضيهم لأغراض عسكرية في الخمسينات حينما كان معظم الأفارقة لا يزالون

تحت سيطرة الاستعمار. وقد تحول شمال أفريقيا بأسره، من الناحية الفعلية، إلى مسرح لعمليات حلف «الناتو» بقواعده الموجهة ضد الاتحاد السوفيتي. ويمكن بسهولة أن تنشب حرب نووية دون معرفة الشعوب الأفريقية أي شيء عن الأمر. وقد عقدت القوى الاستعمارية، بالفعل، مؤتمرات عسكرية في مدن أفريقية مثل داكار ونيروبي في أوائل الخمسينات، كما دعت إليها البيض من جنوب أفريقيا، وروديسيا، وحكومة الولايات المتحدة. وتشير الدلائل، من حين لآخر، إلى مثل هذا الاستخفاف في استخدام أفريقيا لدعم الرأسمالية اقتصادياً وعسكرياً. وهو ما يعني، في الواقع، إرغام أفريقيا على الإسهام في عملية استغلالها.

وبغض النظر عن إنقاذ الرأسمالية في أوقات الأزمات نجد أن التوابع قد أطالت، باستمرار، حياة الرأسمالية عن طريق تخفيف حدة التناقضات والصراعات الداخلية التي تعتبر جزءا من النظام الرأسمالي، ويتمثل التناقض الرئيس للرأسمالية منذ بدايتها في التناقض بين الرأسماليين والعمال. ومن أجل الإبقاء على نظامهم كان يتعين على الرأسماليين، دوماً، أن يزيدوا من معدل استغلال عمالهم. وفي الوقت نفسه كان العمال الأوروبيون يزيدون من تملكهم ناصية العمل على وسائل الإنتاج في المصانع والمناجم، كما تعلموا أن يعملوا بشكل جماعي في المنشآت الكبيرة وداخل تنظيماتهم النقابية. وإذا ما واصلت البورجوازية تجريد الجانب الأكبر من ثمار عمله وقهره اجتماعياً وسياسياً فإن هاتين الطبقتين تمضيان في طريق التصادم، وكان ماركس قد تنبأ، منذ منتصف القرن التاسع عشر، بأن ذلك التصادم قد يتخذ شكل ثورة ربما ينتصر فيها العمال. ويخاف الرأسماليون من ذلك الاحتمال خوفاً رهيباً. وهم يعلمون جيداً أنهم قد انتزعوا السلطة من طبقة ملاك الأراضي الإقطاعية عن طريق الثورة. وعلى أي حال فإن الإمبريالية قد أضفت عنصراً جديداً على الموقف، وهو عنصر يؤجل المواجهة بين العمال والرأسماليين في البلدان الاستعمارية.

ولقد حدثت ثورة العمال في روسيا وحدها. وكانت روسيا على حافة أوروبا أكثر من كونها مركزا ضمن المراكز الرأسمالية الاستعمارية. وتلقى هذه الحقيقة ذاتها الضوء على كيفية استقرار الرأسمالية في أماكن مثل بريطانيا وفرنسا وألمانيا عن طريق استغلال المستعمرات وأشباه مستعمرات

أخرى مثل أمريكا اللاتينية حيث الدول مستقلة بالاسم فحسب.

وكان فائض أفريقيا قد تم استخدامه، جزئياً، لتوفير منافع أكثر قليلاً للعمال الأوروبيين، كما استخدم أيضاً كرشوة لجعلهم أقل ثورية، وجاءت الرشوة في شكل زيادة الأجور، وتحسين ظروف العمل، وتوسيع نطاق الخدمات الاجتماعية. وقد جرى نشر منافع الاستعمار في المجتمع الأوروبي بأساليب عديدة. فإن معظم المنشآت الرأسمالية قدمت سلعاً استهلاكية تم إنتاجها على نطاق واسع بأسعار منخفضة. ومن ثم حصلت ربّات المنازل الأوروبيات على نوع من الدعم. وعلى سبيل المثال فإن البن المجهز جعل ذلك المشروب في متناول العامل العادي. وكان الاستعمار يخدم، على ذلك النحو، كافة طبقات وقطاعات أوروبا الغربية والبلدان الرأسمالية الاستعمارية الأخرى.

وقد دفع العمال الأوروبيون ثمناً غالياً مقابل منافع مادية قليلة جاءت كفتات من المائدة الاستعمارية. فالطبقة الحاكمة تتحكم في نشر المعلومات. وقد زود الرأسماليون العمال في البلدان الاستعمارية بمعلومات مضللة وتعليم مزيف إلى درجة أصبحوا معها حلفاء في الاستغلال الاستعماري. إن قبول العمال الأوروبيين بأن تتم قيادتهم كالأغنام كان بمثابة دوام استعبادهم من جانب الرأسماليين. فقد كفوا عن السعي إلى السلطة وقنعوا بالمساومة من أجل زيادات طفيفة في الأجور التي تتم معادلتها بزيادة في نفقات المعيشة، كما كفوا عن أن يكونوا خلاقين، وسمحوا للتدهور الثقافي البورجوازي أن يحل بهم جميعاً، وفشلوا في ممارسة أي أحكام مستقلة فيما يتعلق بالقضايا الكبرى للحرب والسلام. ومن ثم انتهوا لا إلى قتل شعوب المستعمرات فحسب، بل قتل أنفسهم أيضاً.

وكانت الفاشية مارداً ولد لأبوين رأسماليين. فقد جاءت الفاشية كمحصلة لقرون من الوحشية والاستغلال والسيطرة والعنصرية الرأسمالية. وجرت ممارسة العنصرية بالذات خارج أوروبا أساساً. ومن الأمور ذات الدلالة البالغة أن كثيراً من المستوطنين المسؤولين الاستعماريين قد أظهروا نزعة فاشية. وليس الفصل العنصري في جنوب أفريقيا سوى فاشية. وهو يستمد جذوره من الفتوة المبكرة للاستيطان الأبيض في القرن السابع عشر، وبوجه خاص بعد جذب صناعة التعدين في جنوب أفريقيا، بالكامل، إلى الفلك

الرأسمالي في القرن التاسع عشر. ويمكن رؤية مثال آخر للفاشية الملازمة للاستعمار عندما انهزمت فرنسا على أيدي ألمانيا النازية في عام 1945م. فقد تعاون الفاشيون الفرنسيون مع هتلر لإقامة ما يسمى نظام فيشي في فرنسا، ثم قام المستوطنون البيض الفرنسيون في أفريقيا بتأييد ذلك النظام. وثمة مثال أكثر صراحة عن الظاهرة نفسها يتمثل في الأيديولوجية الفاشية التي تطورت على أيدي المستوطنين البيض في الجزائر الذين لم يعارضوا فقط استقلال الجزائر ليحكمها جزائريون، بل عملواً أيضاً على إسقاط الحكومات الأكثر تقدمية أو ليبرالية في فرنسا ذاتها.

وفي داخل أوروبا ذاتها يمكن أن نجد بعض الصلات الصارخة للغاية والنوعية بين السلوك الاستعماري وتدمير بعض الإسهامات القليلة للرأسمالية في التطور البشري. وعلى سبيل المثال فإنه حينما عاد الكولونيل فون ليتو بعد قيادته القوات الألمانية بشرق أفريقيا في الحرب العالمية الأولى تمت ترقيته إلى رتبة جنرال في الجيش الألماني. وكان هذا الجنرال هو القائد المسؤول عن مذبحة الشيوعيين الألمان في هامبورج عام 1918م. وكان ذلك بمثابة نقطة تحول حاسمة في تاريخ ألمانيا. فإن مجرد سحق العمال الأكثر تقدمية قد أفسح الطريق للتشويه الفاشي للمستقبل. وعندما كان يتم إخماد حرب ماجي ماجي في تنجانيقا بوحشية، وعندما كانت تجري محاولات الإبادة الجماعية لشعب هيريرو في ناميبيا (جنوب غرب أفريقيا)، فإن الطبقة الحاكمة الألمانية إنما كانت تستمد الخبرة التي طبقتها فيما بعد ضد اليهود وضد العمال والتقدميين الألمان.

وحينما كانت الديكتاتورية الفاشية تدشن سلطتها في البرتغال في عام 1926 م استمدت الإلهام من الماضي الاستعماري للبرتغال. وبعد أن أصبح سالازار ديكتاتوراً في عام 1932م أعلن أن دولته الجديدة في البرتغال سوف تنهض على عمل «الشعوب الأدق منزلة». وكان يعني الأفارقة بالطبع. وبالإضافة إلى ذلك كان على الفلاحين والعمال البرتغاليين أن يخضعوا لإرهاب الشرطة، والفقر، وحياة متجردة من الصفات الإنسانية. وبهذا دفعوا (وما زالوا يدفعون) ثمناً باهظاً بسبب الفاشية في الداخل والاستعمار في الخارج.

لقد دعم الاستعمار الطبقة الحاكمة الأوروبية الغربية والرأسمالية في

مجموعها. ومن الواضح، أنه قد وفر في أطواره الأخيرة على وجه الخصوص، فرصة حياة جديدة لنمط إنتاج كان من دونها يتعرض للاضمحلال. وقد كان الاستعمار، طبقاً لأي وجهة نظر أخرى خلاف تلك الخاصة بطبقة الأقلية من الرأسماليين، مؤسسة شديدة البشاعة تلغي تحرر الإنسان.

مرشد مختصر للقراءة:

للمرة الثانية يتناول هنا بعض الدارسين الرأسمالية والإمبريالية بوصفهما نظاماً متكاملاً ينطوي على نقل الفائض ومنافع أخرى من المستعمرات إلى البلدان الاستعمارية. وحيثما توجد أي معرفة بوحدة النظام لا تصبح هناك ضرورة لتحليل تفصيلي. والواقع أن المرء يواجه القصور في أي وجهة نظر تنطلق من البلدان الرأسمالية الاستعمارية. وهكذا نجد أن الأوروبيين أو الماركسيين الأمريكيين البيض الذين تعرضوا للطبيعة الضارية للرأسمالية المعاصرة داخل بلدانهم الخاصة لم يربطوا ذلك عامة باستغلال أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية باستثناء ما يتعلق بمرحلة الاستعمار الجديد الحديثة للغاية.

- George Padmore, Africa: How Britain Rules Africa. London, Wishart Books Ltd. 1936.

- Kwame Nkrumah, Africa Must Unite. New York, Internation-al Publishers, 1970.

Neo-colonialism, the Highest Stage of Imperialism.

- W.A.Hunton, Decision in Africa. New York. International, Publishers, 1957.

إن أكثر الملاحظات ذات الطابع الصاخب عن إسهام أفريقيا في صالح أوروبا قد طرحها مثقفون يتبنون فكرة الجامعة الأفريقية من الناحية السياسية مثل هؤلاء الثلاثة:

GROVER CLARK, The Balance Sheets of Colonialism, New-York, Russell and Russell, 1967.

- D.K. Fieldhouse, The Colonial Empires, New York, Delacorte,Press, 1966.

ويعلن هذان المؤلفان أن الاستعمار لم يكن مفيداً من الناحية الاقتصادية، وأن المستعمرين لم يحققوا مكسباً. والمؤلف الثاني حديث، ولا تزال وجهة نظره حية إلى حد كبير.

- U.S.S.R.Institute of History. A History of Africa, 1918- 1967.

- Pierre Jalee. The Pillage of the Third World. New York, Monthly

Review Press, 1970.

ويتعرض هذان المؤلفان لأفريقيا على وجه الخصوص والقطاع المستغل في العالم الرأسمالي، ويبرزان أن البلدان الاستعمارية كانت تستخرج فوائض ضخمة من المستعمرات.

6 الاستعمار كنظام لتخلف أفريقيا

- منافع الاستعمار المزعومة لأفريقيا.
- الطابع السلبي للعواقب الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للاستعمار.
- تعليم من أجل التخلف.
- تنمية عبر التناقض.

«كان على الإنسان الأسود أن يدفع غالياً لتحمله عبء الإنسان الأبيض».

جورج بادمور

(من جزر الهند الغربية) داعية للجامعة الأفريقية، 1936 م.

«التعليم في مجتمع مستعمر لمجرد خدمة المستعمرين..... والتعليم في نظام للرق ليس سوى مؤسسة لتشكيل الرقيق».-بيان للفريليمو (جبهة تحرير موزمبيق)

إدارة التعليم والثقافة، 1968م

منافع الاستعمار المزعومة لأفريقيا

الخدمات الاقتصادية الاجتماعية:

عندما يواجه كثير من الكتاب البورجوازيين بالدليل على الاستغلال الأوروبي فإنهم يسلمون،

جزئياً على الأقل، بأن الاستعمار نظام قام بوظيفته جيداً لصالح البلدان الاستعمارية. لكنهم قد يزعمون بعد ذلك بأن هناك قضية أخرى تحتاج إلى توضيح تتعلق بمدى ما قدمه الأوروبيون إلى الأفارقة، وأنه من الضروري وضع ميزان حسابي للاستعمار. وهم يضعون في هذا الميزان الحسابي كلاً من الرصيد الدائن والرصيد المدين. وغالباً ما ينتهون حقاً إلى أن الحسنات تفوق السيئات. وإن مثل هذا الاستنتاج غير العادي يمكن دحضه بسهولة تامة، ولكن يجب أيضاً أن نلفت الانتباه إلى أن عملية التعليل ذاتها خادعة. فهي تنطوي، إلى حد ما، على باعث للإقناع العاطفي، حيث تناشد الشعور العام بأنه «لابد من وجود وجهين لأي شيء في نهاية الأمر». وتفترض مثل هذه الحجة أن هناك استغلالاً واضطهاداً في جانب، ولكن توجد في الجانب الآخر حكومات للمستعمرات فعلت الكثير لمصلحة الأفارقة وقامت بتطوير أفريقيا. لكننا نعتقد أن ذلك زائف تماماً. فإن للاستعمار جانباً واحداً يتمثل في أنه لص مسلح.

فما الذي فعلته حكومات المستعمرات لصالح الأفارقة؟ ولنفترض أنها شيدت سككاً حديدية، ومدارس، ومستشفيات، وما إلى ذلك فإن الحصيلة الكلية لهذه الخدمات ضئيلة بدرجة مذهلة.

وخلال العقود الثلاثة الأولى للاستعمار نادراً ما تم إنجاز أي شيء يمكن اعتباره، ولو من بعيد، خدمة للشعب الأفريقي. ولم يتم، في الواقع، تقديم خدمات اجتماعية إلا بعد الحرب الأخيرة، وذلك لأسباب سياسية.. وقد كانت من الضآلة بحيث لا تحتاج إلى توضيح. ومع كل ذلك فإن الإحصاءات التي توضح أن أفريقيا متخلفة حالياً إنما هي تلك التي تمثل واقع الأمور في نهاية الاستعمار. وفي هذا الصدد نجد أن الأرقام الخاصة بمجالات مثل الصحة، والإسكان، والتعليم في نهاية العقد الأول لاستقلال أفريقيا تزيد، في الغالب، عدة أضعاف على تلك التي ورثتها الحكومات المستقلة حديثاً. ومن قبيل الخداع الزائف أن نضع الخدمات الضئيلة التي تم تقديمها في الفترة الاستعمارية مقابل الاستغلال لنصل إلى استنتاج بأن الحسنات يفقن السيئات.

لقد قدمت الرأسمالية خدمات اجتماعية للعمال الأوروبيين. وكان ذلك في البداية فرعية لتوفير تلك الخدمات للبورجوازية والطبقة المتوسطة. ثم

أصبح فيما بعد عملاً سياسياً مقصوداً. ولكن لم يحدث في أفريقيا ما يمكن مقارنته بذلك. وفي عام 1934م، أي قبل مجيء دولة الرفاهية في بريطانيا بوقت طويل، بلغت الخدمات الاجتماعية في الجزر البريطانية ستة جنيهات وخمسة عشر سنتاً بالنسبة للفرد. وفي غينيا بلغ هذا الرقم سبعة شلنات وأربعة بنسات لكل فرد، وهو رقم مرتفع بالنسبة لمستويات المستعمرات. ففي نيجيريا ونياسالاند كان يقل عن الشلن الواحد وتسعة بنسات لكل فرد. ولم توفر أي قوى استعمارية أخرى ما هو أفضل من ذلك، بل وجد ما هو أسوأ.

والبرتغاليون مستبعدون من ذلك. فهم يتباهون إلى أقصى حد ويفعلون القليل. وتفخر البرتغال بأن أنجولا، وغينيا، وموزمبيق ظلت ضمن ممتلكاتها لخمسة قرون كان يجري خلالها «التبشير بالتمدين». وفي نهاية القرون الخمسة من حمل الرجل الأبيض عبء نشر المدنية بين «الأفارقة الأصليين» على أكتافه لم يكن البرتغاليون قد قاموا بتعليم طبيب واحد في موزمبيق. كما أن متوسط الأعمار في شرق أنجولا كان يقل عن ثلاثين عاماً. وفيما يتعلق بغينيا/ بيساو فإن أي تأمل للوضع هناك سيؤكد اعتراف البرتغاليين أنفسهم بأن غينيا/ بيساو تم تجاهلها أكثر من أنجولا وموزمبيق.

وعلاوة على ذلك فإن الخدمات الاجتماعية المحدودة داخل أفريقيا خلال أزمنة الاستعمار كانت موزعة على نحو يعكس نمط الهيمنة والاستغلال، وقبل كل شيء كان المستوطنون والمهاجرون تعوزهم المستويات الخاصة بالبورجوازيين أو الطبقات المهنية في البلد الاستعماري. وكانوا جميعاً أكثر تصميماً من أجل الحصول على وسائل للترف في أفريقيا، وذلك لأن معظمهم جاء من أصول فقيرة في أوروبا، ولا يمكن أن يتوقع خدمات جيدة في وطنه الأصلي. ومن المعروف جيداً أن الرجل الأبيض قد أوجد في مستعمرات مثل الجزائر، وكينيا، وجنوب أفريقيا، بنية أساس ليوفر لنفسه حياة مترفة وممتعة. ويعني ذلك، بالتالي، أن مجمل الخدمات المقدمة في أي من تلك المستعمرات لا يشير إلى ما حصل عليه الأفارقة من الاستعمار.

وفي الجزائر بلغت نسبة وفيات الأطفال بين المستوطنين البيض 39 لكل ألف من المواليد الأحياء. لكن هذا الرقم يقفز إلى 170 لكل ألف من المواليد

الأحياء بالنسبة للجزائريين المقيمين في المدن. ويعني ذلك، من الناحية العملية، أن الخدمات العلاجية، ورعاية الأمومة، والصرف الصحي كانت موجهة لصالح المستوطنين. وعلى غرار ذلك فإنه ينبغي تصنيف كافة الإحصاءات الاجتماعية الخاصة بجنوب أفريقيا إلى مجموعتين على الأقل، واحدة للبيض وأخرى للسود، إذا أردنا تفسيرها على نحو صائب. وقد وجدت في شرق أفريقيا البريطانية ثلاث مجموعات: الأولى من الأوروبيين وتحصل على معظم الخدمات، والثانية من الهنود وتحصل على معظم البقية المتبقية. والثالثة من الأفارقة الذين يأتون في المؤخرة في بلادهم الخاصة.

ومن الصائب القول أيضاً إن الجانب الأكبر من الخدمات الاجتماعية كان يذهب إلى البيض حتى في البلدان التي يغلب فيها السكان السود. وقد كان الجزء الجنوبي من نيجيريا واحداً من المناطق المستعمرة التي يفترض أنها كانت تحصل على الكثير من البلد الأم العطوف. وتعتبر إبادان واحدة من أكثر المدن ازدحاماً بالسكان في أفريقيا، وكان يوجد فيها قبل الحرب الأخيرة حوالي خمسين أوروبياً فقط. وخصصت الحكومة الاستعمارية البريطانية لهذه القلة المختارة وحدها مستشفى فيه أحد عشر سريراً في إطار جيد التجهيز. وكان هناك 34 سريراً فقط لنصف مليون من السود. ويتكرر هذا الوضع نفسه في أماكن أخرى. ولذلك نجد أن الأوروبيين، الذين كان يبلغ مجموعهم أربعة آلاف في ثلاثينات القرن العشرين، قد خصص لهم 12 مستشفى حديثاً، بينما كان نصيب السكان الأفارقة البالغ عددهم 40 مليون نسمة على الأقل 52 مستشفى.

وتتضح بشكل صارخ شراسة النظام الاستعماري فيما يتعلق بتوفير الخدمات الاجتماعية في حالة أوجه النشاط الاقتصادي التي حققت أرباحاً طائلة، وبوجه خاص صناعة التعدين. فإن العمل في المناجم يودي بصحة العمال على نحو خطير. وفي البلدان الاستعمارية ذاتها لم يحصل عمال المناجم على أي نوع من خدمات الرعاية العلاجية والتأمينية التي يمكن أن تنقذ حياتهم وصحتهم إلا في وقت متأخر. وفي أفريقيا المستعمرة كان استغلال عمال المناجم يجري دون أي إحساس بالمسؤولية. وفي عام 1935م انتشر داء الإسقربوط وأوبئة أخرى في حقول لوبا للذهب في تنجانيقا

ومات مئات العمال. ولا ينبغي للمرء أن يتعجب إزاء حرمانهم من أي تسهيلات يمكن أن تنقذ بعض الأرواح. فإنهم، في المحل الأول، لا يتقاضون أجوراً يمكن أن تكفي غذاء مناسباً.

وتعاني الطبقة العاملة الضخمة بين السكان الأفارقة بجنوب أفريقيا من حالة مؤسفة، وقد جاء في تقرير بعثة الدرن في عام 1912م عن مدن الأكواخ ما يلي:

«نادراً ما توجد عائلة واحدة ليس بينها فرد واحد على الأقل لا يعاني من الدرن أو لا يموت بسببه. وخدمات المستشفيات قاصرة لدرجة أن المصابين بالدرن وأمراض أخرى يتم إرسالهم ببساطة إلى المنازل ليموتوا هناك، وينشروا العدوى. وفي بعض النواحي على الطبيب الواحد أن يعالج 40 ألف نسمة. والسكان الأصليون مطالبون بدفع نفقات العلاج. ولا توجد أي تسهيلات بالنسبة للمرضى الفقراء. كما أن حوالي 65٪ من أطفال السكان الأصليين يموتون قبل بلوغ الثانية من العمر».

ويعود ذلك إلى وقت مبكر في عام 1912 م حينما كانت قاعدة الذهب والماس بجنوب أفريقيا قد تم إرساؤها بالفعل. وبعد ذلك التاريخ اتسعت مدن الأكواخ، وازدادت أحوال الأحياء الفقيرة سوءاً. وأخذت الحكومة على عاتقها انتهاج سياسة الفصل العنصري البغيضة التي تعني الفصل بين الأجناس حتى يمكن استغلال الشعب الأفريقي على نحو أيسر.

وقد هاجر كثير من الأفارقة من الريف إلى المدن. فهي (على الرغم مما هي عليه من سوء) تقدم ما هو أكثر قليلاً مما يقدمه الريف. وفيما يخص الريف فإن الصرف الصحي الحديث، والكهرباء، ومياه الشرب النقية، والطرق الممهدة، والخدمات العلاجية، والمدارس لم تكن موجودة في نهاية المرحلة الاستعمارية مثلما كان الحال في بدايتها. ومع ذلك كان الريف هو الذي يزرع المحاصيل النقدية ويقدم العمل، وذلك هو الذي حافظ على وجود النظام.

وبما أن الخدمات الاجتماعية الهزيلة ذاتها كانت بقصد تسهيل الاستغلال فحسب، فإنها لم تكن تقدم لأي أفريقي لا ينتج عمله، بشكل مباشر، فائضاً للتصدير إلى البلدان الاستعمارية. أي أنه لا يمكن توجيه أي جزء من الثروة التي ينتجها الأفارقة المستغلين لمساعدة إخوانهم خارج الاقتصاد النقدي.

وتوجد أمثلة متعددة تؤكد افتراضنا السابق. فالمستعمرات الأكثر«ثروة» كانت تحصل على خدمات اجتماعية أكبر في ظل الاستعمار. وهكذا فإن مقاطعة الراند بجنوب أفريقيا وكاتنجا بالكونغو كان عليهما أن تنهضا بأعباء طبقتيهما العاملتين الكبيرتين نسبياً. ولسنوات عديدة كان يجري تناول القضية بأسرها بعدم اكتراث. ولكن، في التحليل الأخير، نجد أن الوعي بالمصلحة الذاتية جعل المستعمرين يدركون أنه يمكن الحصول على المزيد من العماد الأفارقة إذا ما كانوا في حالة صحية أفضل، وعلى درجة ما من المعرفة بالسياق الصناعي. ويعتبر ذلك هو النهج نفسه من التفكير الذي أفضى بالطبقة الرأسمالية في أوروبا من قبل إلى أن تكون أكثر سخاء في تخصيص جزء من إنتاج العمال للإبقاء عليهم أحياء في صحة طيبة.

وقد وُجد وضع مماثل في البلدان الأفريقية المنتجة للمحاصيل النقدية حيث كان الميل إلى إنقاص الخدمات الاقتصادية الاجتماعية في المستعمرات أو النواحي التي لا تنتج سوى القليل من مواد التصدير إلى الخارج. وذلك هو ما يفسر أن الأفارقة في ساحل الذهب، وأوغندا، ونيجيريا يمكن اعتبارهم «أيسر حالاً» من أقرانهم في داهومي، وتنجانيقا، وتشاد.

كما توجد في كل بلد على حدة اختلافات إقليمية ملحوظة. ويتوقف ذلك على درجة تكامل هذا الإقليم أو ذاك مع الاقتصاد النقدي الرأسمالي. وهكذا نجد أن الإقليم الشمالي من كينيا أو الذي يقع جنوب السودان لم يكن لديه سوى القليل لتقديمه للاستعماريين. وقد تجاهلت القوى الاستعمارية تلك المنطقة، ببساطة، فيما يتعلق بالطرق، والمدارس، والمستشفيات وما إلى ذلك. وغالباً ما كان يوجد على مستوى الناحية في أي مستعمرة معنية تمييز في تقديم الخدمات الاجتماعية على أساس مدى الإسهام في الفائض القابل للتصدير. وعلى سبيل المثال فقد كان على المزارع والشركات أن تبني مستشفيات لعمالها، وذلك لأن الإبقاء على الحد الأدنى من صحة العمال يعتبر استثماراً اقتصادياً. وكانت تلك المستشفيات تقتصر عادة على عمال المؤسسة الرأسمالية المعنية وحدهم. أما أولئك الأفارقة الذين يعيشون في الناحية المجاورة على الكفاف خارج الاقتصاد النقدي فقد تم تجاهلهم جميعاً.

وقد عبر «بياد أروشا» في قوة وبساطة عن واحدة من أبرز الحقائق في التجربة الاستعمارية في أفريقيا حينما قال: «لقد تعرضنا للاضطهاد على نحو شديد، وواجهنا الاستغلال على نحو شديد، وتم تجاهلنا على نحو شديد».

وتتضح عملية الجمع هذه بين الاضطهاد، والاستغلال، والتجاهل جيداً في نمط البنية التحتية الاقتصادية للمستعمرات الأفريقية، وبوجه خاص الطرق، وخطوط السكك الحديدية. فقد جرى توزيعها جغرافياً بشكل واضح طبقاً لمدى الاحتياج إلى إعداد كل منطقة معنية لأوجه نشاط الاستيراد والتصدير. وأينما كانت الصادرات غير متاحة فإنه لا يوجد أي مكان للطرق والسكك الحديدية. ويتمثل الاستثناء الطفيف الوحيد في تلك الطرق وخطوط السكك الحديدية التي تم تشييدها لتنقلات القوات العسكرية وجعل الغزو والقهر أكثر سهولة.

إن وسائل المواصلات لم تتم إقامتها في الفترة الاستعمارية من أجل أن يتمكن الأفارقة من زيارة أصدقائهم، بل الأكثر أهمية من ذلك أنها لم تشيد لتسهيل التجارة الداخلية في السلع الأفريقية. ولم تكن هناك أي طرق تربط بين المستعمرات المختلفة، أو بين الأنحاء المختلفة بالمستعمرة نفسها على نحو يتوافق مع احتياجات أفريقيا ودواعي التنمية. وكانت كافة الطرق تتجه إلى المجر. فقد تم تشييدها لاستخراج الذهب أو المنجنيز أو البن أو القطن،أي أنها شيدت حتى يمكن تسيير أعمال شركات الأخشاب، والشركات التجارية، وشركات حقوق الامتياز الزراعية، من أجل المستوطنين. وكان أي توافق لها مع مصالح الأفارقة يعتبر مصادفة بحتة. ومع ذلك فقد كان العمل وليس رأس المال هو الذي يشارك بنصيب الأسد في إنجاز الأعمال في أفريقيا. وكان باستطاعة القوى الاستعمارية أن تستخدم أدق حد من الاستثمارات المالية لحشد الآلاف ثم الآلاف من العمال. وتم دفع مرتبات ضباط البوليس والموظفين. بينما ظهر العمل إلى الوجود بسبب القوانين الاستعمارية، والتهديد بالقوة واستخدامها. ولنتناول إنشاء السكك الحديدية على سبيل المثال. فقد استلزم إنشاء السكك الحديدية في أوروبا وأمريكا مدخلات ضخمة من رأس المال، وتراكمت قوائم أجور ضخمة خلال عملية البناء، كما دفعت للعمال مكافآت إضافية حتى ينجزوا العمل بأسرع ما

يمكن. وفي معظم أنحاء أفريقيا كان الأوروبيون الذين يريدون إنشاء خط للسكك الحديدية يقدمون ضربات السياط كأجر عادي ثم المزيد من الضربات مقابل الجهد الإضافي.

وقد جرت الإشارة من قبل إلى الخسائر الكبيرة في حياة الأفارقة الناتجة من تشييد خط السكة الحديدية بالكونغو (الفرنسي) من برازافيل حتى الرأس السوداء. وتعود معظم تلك الأوضاع التي لا تحتمل إلى عدم وجود رأس مال في شكل معدات. وبالتالي كان على القوى البشرية البحتة أن تقوم بتمهيد الأرض بدلا من الآلات والروافع الميكانيكية، وما إلى ذلك. وهناك وضع مشابه لذلك يتمثل في عملية تشييد ميناء إمباكاسي الجوي في نيروبي. ونظراً لأن بناءه تم خلال الفترة الاستعمارية (بدأ في عام 1953 م)، وبقرض من الولايات المتحدة، فإن من المألوف أن ينسب وجوده إلى الإمبرياليين. ولكن الأكثر دقة أن نقول إن شعب كينيا قد شيده بسواعده في ظل إشراف أوروبي.

ويوصف ميناء إمباكاسي الجوي، والذي يغطي أساساً سبعة أميال مربعة، ويحتوي على أربعة ممرات، بأنه «أول ميناء جوي دولي يصنع باليد». وتقول حركة ماوماو إنه كان يوجد هناك عدة آلاف «يعملون تحت الحراسة المسلحة في حفر مليون طن، يردمون الحفر، ويمهدون نصف مليون طن من الأحجار دون أن يستخدموا سوى الجواريف وأيديهم».

بل إن المؤسسات المالية في أفريقيا المستعمرة كانت تتجاهل مصالح السكان الأفارقة الأصليين بدرجة مخزية تفوق تلك التي تجاهلهم بها نظام المواصلات الموجه لخدمة الأوروبيين. فإن البنوك لم تقدم قروضاً محلية إلا النزر اليسير. وفي شرق أفريقيا البريطانية عملوا، بوجه خاص، على منع تقديم ائتمانات للأفارقة، وذلك عن طريق الأمر الخاص بتقييد تقديم الائتمانات للسكان الأصليين الصادرة في عام 1931 م. وخدمت شركات التأمين بشكل كامل تقريباً مصالح المستوطنين البيض والمشروعات الرأسمالية. ويمكن أن نذكر أيضاً أن السياسة الخاصة بالاحتياطات المالية للمستعمرات في البلدان الاستعمارية كانت بمثابة «خدمة» معادية للأفارقة. وكانت وزارات المالية والبنوك المركزية التي تشرف على تلك الخدمة تنكر على الأفارقة الحصول على أموالهم الخاصة الناتجة من الصادرات. وبدلاً

من ذلك أصبحت الأرصدة المالية الخاصة بالمستعمرات في بريطانيا، وفرنسا، وبلجيكا قروضاً أفريقية لأوروبا، واستثماراً مالياً في داخلها.

ومن الضروري أن نعيد تقييم الفكرة التي غولي في تعظيمها عن «رأس المال الأوروبي» الذي جرى استثماره في أفريقيا وآسيا. فقد كان رأس المال المتاح للاستثمار في النظام الرأسمالي في حد ذاته نتيجة النهب السابق للعمال والفلاحين في أوروبا وفي العالم بوجه عام. وبالنسبة لحالة أفريقيا نجد أن رأس المال الذي جرى توظيفه في تجارة القرن التاسع عشر لم يكن سوى جزء من رأس المال الناتج من تجارة الرقيق. وكانت حكومة البرتغال هي أول حكومة أوروبية تقوم بشحن المسترقين من أفريقيا، كما كانت أيضاً أخر من تخلى عن تجارة الرقيق. وقد تسرب جزء كبير من الأرباح من أيدي البرتغاليين وانتقل إلى بريطانيا وألمانيا. غير أن تجارة الرقيق ساعدت البرتغاليين أنفسهم، على الرغم من ذلك، على تمويل مغامراتهم الاستعمارية فيما بعد، مثل الإسهام الرأسمالي المشترك في الشركات الزراعية وشركات التعدين في أنجولا وموزمبيق.

وحسبما أشرنا من قبل فقد كان كثير من المنظمين من المدن والموانئ الأوروبية الكبرى الذين تحولوا إلى استيراد منتجات زراعية أفريقية يعملون من قبل بتجارة الرقيق. ويمكن أن نقول الشيء نفسه عن كثير من شركات نيو إنجلاند بالولايات المتحدة. فإن بعض «الأسماء» الكبرى في الفترة الاستعمارية كانت عبارة عن مؤسسات تجارية تحقق رأسمالها الأصلي من تجارة الرقيق ومن الرق ذاته. ويعتبر «اللويدز» الوكيل التأميني والبيت المصرفي الكبير ضمن هذه الفئة. فقد ازدهر نتيجة أرباح الرق بمناطق جزر الهند الغربية في القرنين السابع عشر والثامن عشر، كما كان لبنك باركليز المتواجد الآن في كل مكان سوابقه في تجارة الرقيق. ويعتبر وورم وشركاه في فرنسا مثالاً للظاهرة نفسها. فقد كان لمنشأة وورم صلات قوية مع تجارة الرقيق الفرنسية في القرن الثامن عشر. وأصبحت تدريجياً من أهم البيوتات المالية الضخمة التي تتعامل مع الإمبراطورية الفرنسية في أفريقيا وآسيا مع تركيز خاص على مدغشقر والمحيط الهندي.

كما أن مثال «يونيليفر»، و«شركة أفريقيا المتحدة» اللتين ألقينا عليهما الضوء في الفصل السابق يؤكد، بدوره، أن أفريقيا كان يجري استغلالها

برأسمال ناتج من عمل أفريقي. وحينما تولى الإخوة ليفر أمر شركة النيجر عام 1929م أصبحوا ورثة لواحدة من أكثر الشركات الاستغلالية في أفريقيا في القرن التاسع عشر والمشهورة بسوء السمعة. وكانت شركة النيجر هذه تتمتع بحق امتياز وسلطات حكومية وبوليسية كاملة خلال السنوات الممتدة بين عامي 1885م و1897م. وفي تلك الفترة استغلت النيجيريين بلا رحمة. وعلاوة على ذلك فإن شركة النيجر ذاتها كانت احتكاراً قام بشراء شركات أصغر يعود رأسمالها إلى تجارة الرقيق مباشرة. وعلى غرار ذلك، فإنه عندما نشأت «شركة أفريقيا المتحدة» عن طريق الاندماج مع «الشركة التجارية الأفريقية والشرقية» أصبحت ترتبط برأسمال نجم عن شجرة عائلة تضرب بجذورها في تجارة الرقيق الأوروبية. ويمكن، على غرار ذلك، أن نتعقب رأس المال الذي كان في حوزة منشآت تجارية مثل «الشركة الفرنسية لأفريقيا الغربية»، و«الشركة التجارية لغرب أفريقيا».

وكانت عملية تراكم رأس المال وإعادة الإنتاج في شرق أفريقيا تفتقران إلى الاطراد القائم في غرب أفريقيا. فأولاً: كان العرب والأوروبيون بالمثل يشاركون في تجارة الرقيق من شرق أفريقيا. وثانياً: تدخل الألمان في عام 1885 م، على الرغم من أنهم لم يشاركوا من قبل، بينما ركز الفرنسيون (الذين أوجدوا تجارة الرقيق الأوروبية بشرق أفريقيا خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر) على استعمار جزر المحيط الهندي أكثر من التركيز على استعمار أراضي الداخل بشرق أفريقيا. وثالثاً: نجد أن الاستعمار الألماني لم يستمر بعد حرب (1914م-1918م). وإن كنا نجد، فيما يتعلق بالجانب البريطاني، أن رأس مال وأرباح شركة شرق أفريقيا الاستعمارية قد ظهرا من جديد في منشأة سميث ماكينزي التجارية.

وقد كان رأس المال الذي تم توظيفه في أفريقيا المستعمرة في سنوات لاحقة بمثابة اطراد للقرن التاسع عشر بالإضافة إلى تدفقات جديدة من البلدان الاستعمارية، وعندما يتقصى المرء، بشكل مدقق، أصول الموارد المفترض أنها جديدة سوف يكتشف أن قدراً غير قليل من تلك الموارد يرتبط، بشكل وثيق، بالاستغلال السابق لشعوب غير أوروبية. وعلى أي حال فإن من الضروري أن نؤكد أن كل منشأة تجارية في أفريقيا كانت لها، بالفعل، علاقة مباشرة أو غير مباشرة بتجارة الرقيق الأوروبية والاستغلال

المبكر للقارة. ويكفي أن نتذكر أن أعظم مصادر أوروبا للتراكم الأولى لرأس المال كان فيما وراء البحار. كما أن الأرباح التي نتجت عن مضارباتها في أفريقيا كانت تفوق باستمرار رأس المال الموظف في المستعمرات.

وفيما يتعلق بأفريقيا المستعمرة نجد أن كاتباً بورجوازياً محافظاً قد طرح الملاحظات التالية عن صناعات الذهب والماس بجنوب أفريقيا:

«بغض النظر عن أصل رأس المال المكتتب (في صناعة الماس) فإن كافة النفقات الرأسمالية تجري تغطيتها من الأرباح. وتحقق الصناعة أيضاً أرباحاً ضخمة للمنشآت الدولية التي تتعامل في الماس. ولهذه الأرباح أهمية خاصة، ذلك أن نسبة هامة من الثروة المتراكمة بواسطة منشآت الماس تم استخدامها فيما بعد، في تطوير (صناعة الذهب) في إقليم الراند».

وعلى غرار ذلك كانت شركة «ديامانج» للماس في أنجولا بمثابة مستثمر يقوم بالدفع لنفسه سريعاً، وبذلك ينتج رأسمال. وقد بلغت الأرباح المركبة لتلك الشركة في عامي 1954م و1955م وحدهما ما يزيد على إجمالي رأس المال المستثمر بحوالي 45٪ وتم، بالطبع، تحويل ما زاد على الاستثمارات ونفقات الصيانة إلى البرتغال، وبلجيكا، والولايات المتحدة الأمريكية حيث يقيم حملة أسهم شركة «ديامانج». وبهذا كانت أنجولا تستثمر في تلك البلاد.

وبهذا المعنى كانت المستعمرات بمثابة مولدات لرأس المال أكثر منها بلاداً يعاد فيها توظيف رأسمال أجنبي.

ولقد كان رأس المال في حركة تنقل دائمة من أي بلد استعماري إلى بعض الأنحاء التابعة، ومن مستعمرة إلى أخرى (مروراً بالبلدان الاستعمارية)، ومن بلد استعماري إلى آخر. ولكن نظراً للأرباح الباهظة التي خلقتها شعوب غير أوروبية منذ تجارة الرقيق فإن التدفق الصافي كان من المستعمرات إلى البلدان الاستعمارية. وإن ما كان يشكل «أرباحاً» في أحد الأعوام يأتي في العام التالي في شكل «رأس مال». وقد خلق الكتاب التقدميون أنفسهم انطباعاً خاطئاً بالحديث عن «تصدير» رأس المال من أوروبا إلى أفريقيا. وحول دور رأس المال «الأجنبي» فإن ما كان أجنبياً، فيما يتعلق برأسمال المال في أفريقيا المستعمرة، هو ملكيته وليس مصدره الأولي.

وسرعان ما يقول المدافعون عن الاستعمار إن الأموال الخاصة بالمدارس والمستشفيات ومثل تلك الخدمات في أفريقيا قد قدمها دافعو الضرائب في بريطانيا، وفرنسا أو بلجيكا تبعاً للحالة المعنية. ومما يتحدى المنطق أن نقر بأن الأرباح من مستعمرة بعينها في سنة معينة تبلغ ملايين عديدة من الدولارات ثم نؤكد، على الرغم من ذلك، على أن بضعة آلاف من الدولارات خصصت للخدمات الاجتماعية في تلك المستعمرة كانت من أموال دافعي الضرائب الأوروبيين. إن الوضع الحقيقي يمكن تصويره بشكل دقيق في العبارات التالية: لقد أنتج العمال والفلاحون الأفارقة للرأسمالية الأوروبية سلعاً وخدمات ذات قيمة معينة. وعادت إليهم نسبة ضئيلة من ثمار جهودهم في شكل أجور، ومدفوعات نقدية، وخدمات اجتماعية محدودة للغاية. وكانت تلك الأمور ضرورية للإبقاء على الاستعمار، وذهبت البقية إلى المنتفعين المختلفين بالنظام الاستعماري.

ويمكن أن نناقش بإيجاز مدى صدق المعطيات المتاحة التي توضح جيداً أن الاستعمار أراد في المحل الأول تطوير البلدان الاستعمارية، وأنه لم يسمح للمستعمرات بغير الفتات كنتاج عرضي وطارئ للاستغلال. وتحفل سجلات الاستعمار البريطاني بتقارير لجان ملكية تتقصى هذا وذاك، وهي تقارير (ونادراً ما اتخذ أي إجراء بناء عليها) توفر أفضل دليل على عدم الاكتراث المروع للأنظمة الاستعمارية تجاه احتياجات الأفارقة. وفي ثلاثينات القرن العشرين جرت أحداث شغب في كل مكان بجزر الهند الغربية بسبب معاناة لا تحتمل للمنحدرين من أصل أفريقي الذين تركوا بلا أي شيء في تلك الأنحاء بعد العبودية. وعندما بحثت اللجنة الملكية الشكاوى وجدت أن حالة أولئك الناس تثير الاشمئزاز لدرجة أن النتائج الكاملة للتحقيق لم تنشر خلال الحرب حتى لا تكشف أن الاستعمار لا يكاد يختلف عن الفاشية التي كانت تحاربها إنجلترا. وكان ذلك التحقيق هو الذي أدى إلى تقديم فكرة إنشاء وكالة «تنمية المستعمرات ورعايتها اجتماعياً». وصدر قانون بذلك في عام 1945م وإن كانت الأرصدة اللازمة لتقديم قروض من هذه الوكالة إلى الإدارات الاستعمارية لم تصبح متاحة إلا في عام 1944م.

وأنشأ الفرنسيون، في عام 1946م، بدورهم، ما يقابل وكالة «تنمية المستعمرات ورعايتها اجتماعيا» في شكل مؤسسة باسم «أرصدة استثمارات

التنمية الاقتصادية والاجتماعية». ويوجد منذ الأيام المبكرة للاستعمار نوعان من التفسيرات للدوافع يصدران عن البلدان الاستعمارية، ويتسم الأول بصراحة شديدة، ويخاطب مختلف الغرف التجارية بالمدن الأوروبية. ويقول ببساطة: إن الأوروبيين في سباق استعماري لأن ذلك مربح إلى أقصى حد. وهذا كل ما في الأمر.

ولكن هناك عناصر أخرى اعتبرت أنه من الضروري نشر رسالة عن الرعاية الاجتماعية «للسكان الفطريين غير المتمدينين». ويعتبر ذلك بمثابة مواصلة للتبريرات المبكرة للرق على أساس أنه ينقل الأفارقة الوثنيين إلى الأراضي المسيحية. فعندما تعرض الاستعمار لانتقادات شديدة خلال الحقب الأخيرة جرى بذل جهود متعمدة لإخفاء جرائمه. وكانت كل من وكالة «تنمية المستعمرات ورعايتها اجتماعياً»، ومؤسسة «أرصدة استثمارات التنمية الاقتصادية والاجتماعية» جزءاً من دعاية العلاقات العامة للاستعمار التي تعمل على إخفاء شروره وإنكارها.

وفضلاً عن ذلك فإن وكالة «تنمية المستعمرات ورعايتها اجتماعياً»، ومؤسسة «أرصدة استثمارات التنمية الاقتصادية والاجتماعية» قد نشأتا في ظل أوضاع أوروبا ما بعد الحرب، أي حينما كانت الدول الرأسمالية الأوروبية الغربية تخوض معركة يائسة في المستعمرات للإبقاء عليها في مواجهة الاشتراكية، بل في مواجهة منافسة الولايات المتحدة الأمريكية. كما أن بيفن الزعيم البارز لحزب العمال تحول إلى خائن لطبقته وتحدث عن اشتراكية بريطانية، وطرح ملاحظة تقول إن «القوتين العالميتين الأخريين، الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، تتمتعان بموارد هائلة. وإذا كان لأوروبا الغربية أن تحقق توازناً في ميزان مدفوعاتها وتوازناً دولياً فإن من الضروري تطوير الموارد (الأفريقية)، وجعلها متاحة وإن أي دراسة متأنية لأعمال وكالة «تنمية المستعمرات ورعايتها اجتماعيا»، ومؤسسة «أرصدة استثمارات التنمية الاقتصادية والاجتماعية» تكشف بوضوح أنها لم تفعل أي شيء لتنمية أفريقيا، بل فعلت الكثير في مجال رفاهية أوروبا الرأسمالية.

فقد تم توجيه كل ما يسمى أرصدة تنمية أفريقيا، دون استثناء تقريباً، إلى بنيات الأساس الاقتصادية ولتوفير خدمات اجتماعية معينة. ولم يخصص للصناعات فيما بين عامي 1946م و 1956م سوى أقل من 1٪ من

إجمالي اعتمادات وكالة «تنمية المستعمرات ورعايتها اجتماعياً». وفيما يتعلق بمؤسسة «أرصدة استثمارات التنمية الاقتصادية والاجتماعية» نجد أن الرقم المقابل يقل عن نصف في المائة في الفترة الممتدة من عام 1949م حتى عام 1953م. وكانت حال الزراعة أفضل قليلاً، وإن كانت تمثل، بالطبع، النشاط الرئيس للأفارقة. وقد وضعت الإدارة الاستعمارية لنيجيريا خطة عشرية على أمل الاقتراض من أرصدة تنمية المستعمرات ورعايتها اجتماعياً. وخصصت تلك الخطة مبلغ 1 ,824 مليون جنيه للزراعة من بين 35 مليون جنيه. وتم استهلاك معظم منحة المجال الزراعي هذه لتشييد مدرسة زراعية وتقديم مرتبات «لخبراء» بريطانيين.

ووضعت مستعمرات بريطانية أخرى خططاً عشرية حملت نواقص الخطة النيجيرية نفسها. وكانت جميعها، في الواقع، بدائل للخطط الاقتصادية الحقيقية، فهي ليست سوى سلسلة من مشروعات لا رابطة بينها وضعتها إدارات حكومية مختلفة كامتداد لنشاطها القائم حينئذ. وهكذا لم يكن من المتوقع أن تأتي هذه الخطط بأي جديد. فقد تجاهلت بالكامل السمات المتعلقة بالتنمية مثل تنشيط التجارة الداخلية ما بين دول القارة.

لقد ذهبت النسبة الكبرى من اعتمادات «التنمية» إلى المستعمرات في شكل قروض للموانئ، والسكك الحديدية، ومشروعات الطاقة الكهربائية، وأشغال المياه، والورش الهندسية، والمستودعات، أي تلك الأشياء الضرورية للاستغلال الأكثر حدة على المدى الطويل. وقد وفرت مثل تلك الإنشاءات، على المدى القصير، أسواقاً لصناعات الصلب، والأسمنت، والمعدات الكهربائية، وقاطرات السكك الحديدية وحافلاتها الأوروبية. وتم إنفاق خُمس اعتمادات مؤسسة «أرصدة استثمارات التنمية الاقتصادية والاجتماعية» في داكار على أشغال عامة مظهرية، وبهذا فهي تناسب الصناعة الفرنسية، وتستخدم أعداداً ضخمة من الأجانب، بل إن نفقات تشييد كل وحدة من المدارس التي تم تشييدها كانت مرتفعة بشكل لا لزوم له، حيث كان مطلوباً أن تكون في مستوى معين لتوفير فرص عمل للمغتربين البيض. وبهذه المناسبة نشير إلى أنه قد تم «ربط» القروض بطريقة تفرض إنفاق الأموال على شراء مواد جرى تصنيعها في البلد الاستعماري المعني.

وكانت أرصدة «التنمية» تأتي من سوق المال الأوروبية بواسطة الحكومات المعنية. وفي الواقع فإن حكومات البلدان الاستعمارية قدمت لبنوكها ومؤسساتها التمويلية منافذ مضمونة مربحة لرأسمالها. وفي عام 1956 م بدأت الحكومة الفرنسية برنامجاً لدعم الرأسماليين الفرديين الفرنسيين، بينما كانت تقدم خدمات كاذبة للتنمية والرعاية الاجتماعية بأفريقيا. وتضمن البرنامج خلق مؤسسة تحمل اسم «الهيئات التمويلية لتنمية أقاليم ما وراء البحار». ولم تكن هذه المؤسسة سوى اتحاد للرأسماليين الفرديين المعنيين أساساً ببترول شمال أفريقيا. والذين يحصلون على معونات مالية حكومية ضخمة لتحقيق أهدافهم.

وثمة إشارات عديدة توحي بفضح خدعة وكالة «تنمية المستعمرات ورعايتها اجتماعياً» في نظر المراقبين اليقظين المعنيين. وقد أنشأ وزير المستعمرات مجلساً لمساعدته في توزيع المنح، وكان يسيطر عليه أعضاء أقوياء حقاً ينتمون إلى البورجوازية البريطانية من بينهم مديرو بنك باركليز. وبما أن أرصدة وكالة «تنمية المستعمرات ورعايتها اجتماعياً» لم تكن كافية حتى بالنسبة لخطط السنوات العشر، الميئوس منها، الخاصة بالمستعمرات، فقد شجعت الحكومة البريطانية الإدارات الاستعمارية على اقتراض بقية احتياجات التمويل من سوق المال الحرة. وكان ذلك عبارة عن وسيلة أخرى لضمان أن يحقق العمل الأفريقي والموارد الأفريقية فائضاً للصيارفة الأوروبيين الجشعين.

وكان بنك باركليز أول من اغتنم الفرصة لإقراض الأنظمة الاستعمارية لكي تستكمل أرصدة وكالة «تنمية المستعمرات ورعايتها اجتماعياً». وأنشأ البنك لهذا الغرض «شركة تنمية ما وراء البحار» لمساعدة أفريقيا. وأكد رئيس البنك أن كل ما يتعلق «بتنمية الإمبراطورية الاستعمارية وخير سكانها مسألة تهم كل مواطن (بريطاني)». ويعتبر ذلك بمثابة لغة العلاقات العامة التي تتلاءم جيداً مع النفاق الدنيء الذي يمارسه الرجل الأبيض منذ أن بدأ القتل والاستعباد باسم المدنية والمسيحية.

وقد أصبح من المألوف، كجزء من النفاق الاستعماري، الحديث عن أن أوروبا قد أوصلت أفريقيا إلى القرن العشرين. وينطوي هذا الزعم على تضمينات ترتبط بالمجالات الاجتماعية الاقتصادية والسياسية.

وغالباً ما يقال إن الاستعمار مَدّن أفريقيا بإدخال السمات الحركية للرأسمالية. مثل الملكية الفردية للأراضي، والملكية الفردية لوسائل الإنتاج الأخرى، والعلاقات النقدية. ومن المهم أن نفرق هنا بين العناصر الرأسمالية والرأسمالية كنظام اجتماعي شامل. وقد أدخل الاستعمار بعض عناصر الرأسمالية إلى أفريقيا. وبتعبيرات عامة فإنه حينما دخلت المشاعية في صلات مع الاقتصاد النقدي قام الأخير بفرض نفسه. وأفضت زراعة المحاصيل النقدية، والأجر النقدي إلى تجاوز العائلة الممتدة كأساس للإنتاج والتوزيع.

وثمة قول مأثور في جنوب أفريقيا يعبر عن تلك الفكرة بقوله: إن «الرجل الأبيض لا نسب له، ونسبه هو المال». وهذه رؤية عميقة للاختلافات بين المجتمعات الرأسمالية ومجتمعات ما قبل الرأسمالية. فحينما دخلت الرأسمالية في صلة مع مجتمعات أفريقية لا تزال مشاعية إلى حد كبير فإنها أدخلت العلاقات النقدية على حساب روابط القرابة. وعلى أي حال فإن الاستعمار لم يحوّل أفريقيا إلى مجتمع رأسمالي يمكن مقارنته بالبلدان الاستعمارية، ولو كان قد فعل ذلك فربما اشتكى المرء من بربرية الرأسمالية وظلمها، ولكنه لن يستطيع في تلك الحال القول إن الاستعمار قد فشل في وضع أفريقيا على مسار التطور التاريخي البشري.

وتعني الرأسمالية كنظام داخل البلدان الاستعمارية أو المراكز وجود طبقتين رئيستين: تتمثل الأولى في الرأسماليين أو البورجوازيين الذين يمتلكون المصانع والبنوك (الوسائل الأساسية لإنتاج الثروة وتوزيعها). والثانية تتمثل في العمال أو البروليتاريا الذين يعملون في مصانع أولئك البورجوازيين. ولم يخلق الاستعمار طبقة تمتلك رأسمال ومصانع من بين الأفارقة أو حتى داخل أفريقيا كما لم يخلق طبقة عاملة حضرية ذات شأن (خارج جنوب أفريقيا بوجه خاص). وبكلمات أخرى فقد فشلت الرأسمالية في شكل الاستعمار في أن تنجز بأفريقيا المهمات نفسها التي أنجزتها في أوروبا بتغييرها العلاقات الاجتماعية وتحرير قوى الإنتاج.

ومن الواضح تماماً أن الرأسماليين لم يعتزموا خلق رأسماليين آخرين يمكن أن يكونوا منافسين لهم، بل على العكس فقد كان اتجاه الرأسمالية في أوروبا منذ البداية الأولى يتمثل في المنافسة، والاستعباد، والاحتكار،

وبالتالي فإنه حينما تم الوصول لمرحلة الإمبريالية لم يكن عند الرأسماليين في البلدان الاستعمارية أي نية للسماح بنشأة منافسين في المناطق التابعة. وعلى أي حال فقد ظهر بعض الرأسماليين المحليين في آسيا وأمريكا اللاتينية على الرغم مما أرادته البلدان الاستعمارية. وتعتبر أفريقيا استثناء هاماً، بمعنى أن عدداً أقل للغاية من الأفارقة هو الذي تمكن، بالمقارنة بشعوب مستعمرة أخرى، من الوصول إلى الدرجات الوسطى للسلم البورجوازي في شكل أصحاب رأسمال استثماري.

ويكمن تفسير عملية ضآلة عدد الرأسماليين الأفارقة في أفريقيا، جزئياً، في وصول جماعات من أقليات ليس لها أي روابط عائلية محلية يمكن أن تقف في طريق التراكم الأولي الذي لا يعرف الرحمة، والذي تستلزمه الرأسمالية. وقد برز رجال أعمال لبنانيون، وسوريون، ويونانيون، وهنود من بين صفوف صغار التجار ليصبحوا رأسماليين ثانويين أو أساسيين في بعض الأحيان. ويعتبر راكاح أو ليفنيتس من الأسماء المعروفة جيداً في غرب أفريقيا تماماً مثل مادهافاني وفيرسام اللذين أصبحا من الرأسماليين المعروفين جيداً في شرق أفريقيا.

وكانت هناك صدامات بين الوسطاء والاستعماريين الأوروبيين، لكن الاستعماريين كانوا يفضلون كثيراً تشجيع الأقليات بدلاً من أن يروا أفارقة بارزين في هذا المجال. وعلى سبيل المثال فإن رجال الأعمال في سيراليون بغرب أفريقيا قد واجهوا معوقات في كل من مستعمراتهم والمناطق الأخرى التابعة لبريطانيا التي اختاروا الاستقرار فيها. وفي شرق أفريقيا كان يحدو الأوغنديين بوجه خاص الأمل في أن يحصلوا على محالج للقطن، وأن ينجزوا بعض الأعمال الرأسمالية المرتبطة بزراعة القطن وأوجه نشاط أخرى. وعلى أي حال فإنه عندما تم تعيين «لجنة تنمية» لتنشيط التجارة والصناعة في عام 1920م فإنها تحيزت للأوروبيين أولاً ثم الهنود. وكان الأفارقة محرومين قانوناً من امتلاك محالج للقطن.

وإذا تناولنا أفريقيا في مجموعها فسنجد أن رجال الأعمال الأفارقة القلائل الذين سمح لهم أن يبرزوا كانوا في أدق درجات السلم، ولا يمكن اعتبارهم «رأسماليين» بالمعنى الحقيقي. وهم لا يمتلكون رأسمال كافياً لاستثماره في مشروعات كبيرة سواء كانت زراعية أو تجارية أو تعدينية أو

صناعية. وكانوا يعتمدون على كل من أصحاب رؤوس الأموال الأوروبيين وعلى رأس المال المحلي للأقليات.

وربما لا يعتبر فشل الرأسمالية الأوروبية في خلق رأسماليين أفارقة بمثل غرابة عدم استطاعتها خلق طبقة عاملة ونشر المهارات الصناعية على نطاق أفريقيا. فإن الاستعمار بطبيعته ذاتها لم تحيز ضد إقامة صناعات في أفريقيا بعيداً عن الزراعة والمجالات الإستخراجية للتعدين وقطع الأخشاب. وحينما كان يبدو أن القوى الداخلية تمضي في اتجاه التصنيع الأفريقي فإنها كانت تكبح عمداً من جانب الحكومات الاستعمارية نيابة عن الصناعيين في البلدان الاستعمارية. وفي عام 1927م شيدت في السنغال معاصر لزيوت الفول السوداني وبدأت التصدير إلى فرنسا. ولكن سرعان ما تعرضت للقيود بسبب احتجاجات أصحاب معاصر الزيوت في فرنسا، كما أن معاصر الزيوت التي أقامها لبنانيون في نيجيريا تعرضت هي الأخرى للمعوقات. وكانت الزيوت ترسل إلى أوروبا كمواد خام للصناعة، ولكن الصناعيين الأوروبيين لم يرحبوا حتى بالمرحلة التحويلية البسيطة للفول السوداني إلى زيت على الأراضي الأفريقية.

وقد نشأت تناقضات غير منطقية عديدة على نطاق أفريقيا المستعمرة نتيجة السياسة غير التصنيعية. فإن السودانيين والأوغنديين يزرعون القطن، لكنهم يستوردون سلعاً قطنية مصنعة. كما أن ساحل العاج تنتج الكاكاو، لكنها تستورد الكاكاو المعلب والشكولاته.

وشغلت الطبقة العاملة الصغيرة جداً في أفريقيا المستعمرة أعمالاً مثل العمل الزراعي والخدمة المنزلية. ومعظم أفرادها غير مهرة في مقابل المهارات المتراكمة للرأسمالية الحقيقية. وحينما كانت توجد مشروعات تحتاج خبرة تقنية كان الأوروبيون يقومون بالإشراف، وهم يتسكعون بخوذاتهم والبنطلونات القصيرة البيضاء-. ولم يكن الأفارقة يمتلكون في عام 1885م، بالطبع، المعرفة العملية التقنية التي تطورت في أوروبا خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر. ويعود هذا الاختلاف في حد ذاته، جزئياً، إلى نوع العلاقات بين أفريقيا وأوروبا في مرحلة ما قبل الاستعمار. وإن الأكثر دلالة هنا، على أي حال، ما يتمثل في الضآلة غير المعقولة لعدد الأفارقة الذين استطاعوا أن يكتسبوا مهارات «حديثة» خلال المرحلة الاستعمارية،

وفي أماكن محدودة مثل جنوب أفريقيا وروديسيا. ويعود هذا إلى التمييز العنصري في التوظيف حيث يتم حجز الوظائف الفضلى للبيض. ومع ذلك فإنه في حالة عدم وجود الرجل الأبيض كان نقص المهارات بين الأفارقة جزءاً متكاملاً من التأثير الاستعماري في القارة.

وقد تم، بالفعل، تصوير كيف عزز وجود الصناعة في أوروبا التقنيات العلمية وضاعفها. وتمثل أفريقيا الوجه المقابل من العملة: فإن انعدام الصناعة يعني انعدام توليد المهارات. وحتى في صناعة التعدين اتخذت الترتيبات لإنجاز العمل الأكثر قيمة خارج أفريقيا. وفي بعض الأحيان يتم تجاهل أن العمل هو الذي يضيف قيمة للسلع من خلال تحويل منتجات طبيعية. وعلى سبيل المثال فإنه على الرغم من أن جواهر الماس لها قيمة تفوق كثيراً فائدتها العملية إلا أن الفائدة لا تعود هنا ببساطة إلى ندرتها. فلابد من بذل عمل لاكتشاف موضع الماس. وتلك هي المهمة الماهرة للجيولوجي، وكان الجيولوجيون أوروبيين بالطبع. وهناك احتياج أيضاً لأعمال الحفر لاستخراج الماس. ويتضمن ذلك عملاً بدنياً في المحل الأول. وفي هذا الطور وحده يظهر في الصورة أفارقة من جنوب أفريقيا، وناميبيا، وأنجولا، وتنجانيقا، وسيراليون. ويتم بعد ذلك بذل العمل في تقطيع الماس وصقله. ويجري إنجاز جزء صغير من ذلك العمل عن طريق البيض بجنوب أفريقيا. أما الجانب الأكبر فيتم إنجازه بواسطة البيض أيضاً في لندن وبروكسل. وفوق منضدة القاطع الماهر تتحول الماسة الخام إلى جوهرة وترتفع قيمتها. ولم يسمح للأفارقة أن يقتربوا من ذلك النوع من التقنية في المرحلة الاستعمارية.

ويكمن الكثير من دينامية الرأسمالية في الأسلوب الذي خلق به النمو فرصاً أكثر لنمو أبعد مدى. فإن للصناعات الرئيسة منتجات ثانوية، وهي تنشط استخدام المواد الخام المحلية، كما توسع من نطاق النقل وصناعة البناء حسبما يتضح من حالة «يونيليفر». وتلك هي «الحلقات الأمامية والخلفية» المفيدة حسب كلمات الاقتصاديين المتخصصين. وبما أن الصناعات التي تستخدم المواد الخام الأفريقية كانت تقع خارج أفريقيا فإنه لم تكن هناك حلقات أمامية وخلفية مفيدة داخل أفريقيا. وقد بدأت غينيا بعد الحرب العالمية الثانية تصدر البوكسايت. وتحوّل البوكسايت في

أيدي الرأسماليين الفرنسيين والأمريكيين إلى ألومنيوم. واستخدم الألومنيوم في البلدان الاستعمارية لصناعة مواد تصنع منها موائد، وموصلات كهربائية، وصفائح رقيقة لعلب السجائر، وأوعية للمطابخ، وزجاج، وحوامل للمجوهرات، ومواد كاشطة، وتركيبات خفيفة الوزن، وطائرات. كما ساعد البوكسايت الغيني على تنشيط النقل البحري الأوروبي والطاقة الكهربائية المائية في أمريكا الشمالية. أما في غينيا فقد خلف تعدين البوكسايت من قبل الاستعمار مجرد حفر في الأرض.

وفيما يتعلق بالذهب نجد أن التعقيدات التمويلية في أوروبا كانت ضخمة، كما لعب الذهب الأفريقي دوره في تطوير الأنظمة المالية، والصناعة، والزراعة في البلدان الاستعمارية، ولكن الذهب، مثله مثل البوكسايت والمعادن الأخرى، مورد قابل للاستنزاف. وبمجرد أن يستخرج من تربة أي بلد فإن ذلك يعتبر خسارة مطلقة لا يمكن تعويضها. وغالباً ما يتم طمس هذه الحقيقة البسيطة طالما أن الإنتاج مستمر مثلما يحدث بجنوب أفريقيا، لكنها تجذب الانتباه بشكل صارخ حينما تنضب المعادن كلياً خلال فترة الاستعمار. وعلى سبيل المثال فإن البريطانيين أسرعوا في تعدين الذهب بجنوب تنجانيقا بأقصى ما يستطيعون بدءاً من عام 1933 م فصاعداً في موقع يسمى تشوينا. وبحلول عام 1953م كانوا قد التهموه كلياً وصدروه إلى الخارج. ومع نهاية مرحلة الاستعمار كانت تشويناً من أكثر الأماكن تخلفاً في تنجانيقا بأسرها، وتعرف ذاتها بالسندريلا الفقيرة لشرق أفريقيا. وإذا كان ذلك تحديثاً ثمنه استغلال واضطهاد فإن الأحراش كانت أفضل للأفارقة.

والتصنيع لا يعني مصانع فحسب. فالزراعة ذاتها قد تم تصنيعها في البلدان الرأسمالية والاشتراكية عن طريق التطبيق المكثف للمبادئ العلمية في الري، والتسميد، والأدوات، وانتقاء المحاصيل، وتربية الماشية. وتتمثل أهم أشكال الفشل خطورة للاستعمار في أفريقيا في عدم تغييره تكنولوجيا الإنتاج الزراعي. وتتمثل أكثر الأدلة إقناعاً بسطحية الحديث عن قيام الاستعمار «بتحديث» أفريقيا في أن الغالبية الساحقة من الأفارقة ذهبت إلى الاستعمار تحمل معزقة وخرجت من الاستعمار وهي تحمل معزقة أيضاً. وقد أدخلت بعض المزارع الرأسمالية آلات زراعية. كما أن أعداداً

محدودة من الجرارات الزراعية وجدت طريقها إلى أيدي مزارعين أفارقة. لكن المعزقة ظلت الأداة الزراعية المسيطرة على نحو ساحق. وقد استطاعت الرأسمالية أن تحدث ثورة في الزراعة في أوروبا، لكنها لم تستطع أن تفعل الشيء نفسه في أفريقيا.

وفي بعض النواحي أحدثت الرأسمالية تخلفاً تكنولوجياً في الزراعة. ففي معازل (reserves) أفريقيا الجنوبية كانت تحتشد أعداد أكبر من اللازم من الأفارقة فوق أرض غير ملائمة، واضطرت أن تنشغل بزراعة كثيفة باستخدام تقنيات تتلاءم مع الفلاحة المتنقلة. وكان ذلك، في التطبيق، شكلاً من التقهقر التكنولوجي لأن الأرض أخذت تعطي محصولاً أقل فأقل، وأصبحت مجدبة بسبب هذه العملية. وحينما تم وضع قيود على الأفارقة في استخدام أراضي أسلافهم في الزراعة المتنقلة على نطاق واسع كان التأثير السلبي نفسه يظهر إلى الوجود. وعلاوة على ذلك فإن بعض المحاصيل النقدية الجديدة مثل الفول السوداني والقطن كانت تجهد التربة جداً. وفي بلدان مثل السنغال والنيجر وتشاد، التي توجد على حافة الصحراء بالفعل، أدت الفلاحة المنتظمة إلى إفقار التربة وإلى زحف الصحراء.

وتعتبر مفهومات العنصرية البيضاء عميقة الجذور داخل المجتمع الرأسمالي لدرجة يتم معها القول إن فشل الزراعة الأفريقية في التقدم يعود إلى مركب النقص المتأصل في الأفارقة. وسوف يكون من الأصوب أن نقول إن ذلك يرجع إلى الدخلاء البيض، على الرغم من أن التفسير الأساسي لا يكمن في سوء النية الشخصية للمستعمرين أو في أصولهم العنصرية، وإنما يكمن بالأحرى في الشر المنظم للنظام الرأسمالي الاستعماري.

أما الفشل في تحسين أدوات الزراعة وأساليبها نيابة عن الفلاحين الأفارقة فلم يكن مسألة قرار سيئ اتخذه صناع السياسة الاستعمارية. لقد كان سمة ملازمة للاستعمار، بشكل عام، قائمة على مفهوم يرى أن التقسيم الدولي للعمل حيث يضع المهارات المتخصصة في دول المركز، والعمالة المتدنية في الدول التابعة لها. وكان أيضا نتيجة استعمال العنف (بما فيه فرض الضرائب) في العلاقة مع العمالة الأفريقية. إن بالإمكان إرغام الناس على القيام بعمل يدوي بسيط، ولكن يصعب إرغامهم على القيام بما هو أكثر من ذلك. وقد تجلى ذلك حينما استخدم الأفارقة كعبيد

في جزر الهند الغربية وفي أمريكا. فقد حطم العبيد الأدوات، وقاموا بأعمال تخريب، ولم تتم السيطرة عليهم إلا بمزيد من الإشراف والإبقاء على الأدوات والعمليات الإنتاجية في مستوي بدائي. وقد كان عمل الرقيق غير ملائم لإنجاز النشاط الصناعي. ولذلك مضى شمال الولايات المتحدة الأمريكية إلى الحرب، في عام 1861م، لإنهاء الرق في الجنوب حتى يمكن نشر علاقات رأسمالية حقيقية على نطاق البلاد بأسرها. وإذا التزمنا المنطق نفسه فسوف يتضح لنا السبب في أن الأشكال المختلفة للعمل الزراعي الجبري في أفريقيا كان لابد من أن تبقي بسيطة حقا. وكان هذا يعني بدوره إيرادات ضئيلة.

وكان الرأسماليون في ظل الاستعمار لا يدفعون للأفريقي ما يكفي للإبقاء على حياته وحياة عائلته. ويمكن إدراك ذلك بسهولة إذا تأملنا المبالغ التي يكسبها الفلاحون الأفارقة من المحاصيل النقدية. ونادراً ما باع أي مزارع أفريقي محصوله النقدي بعشرة جنيهات سنويا، وغالبا ما كانت الحصيلة تقل عن نصف ذلك المبلغ. وكان على المزارع أن يدفع من ذلك المبلغ قيمة الأدوات، والبذور، والنقل، وذلك فضلا عن تسديد الدين للوسيط قبل أن يتمكن من تصور أن البقية تخصه. ويميل المزارعون المنتجون للبن والكاكاو والذين يجمعون منتجات النخيل إلى أن يكسبوا أكثر من أولئك الذين يتعاملون مع القطن والفول السوداني، بل حتى زارع الكاكاو «الاكوابيم» العادي أو زارع البن «التشاجا» لم يحصل مطلقا على نقود بما يكفي الغذاء، والكساء، والمأوى لعائلته. وبدلا من ذلك استمرت زراعة الكفاف من البطاطا والموز كشيء إضافي. وبتلك الطريقة كان الفلاح يدير الغذاء. أما الشلنات القليلة التي كان يكسبها فكانت تستخدم لدفع الضرائب وشراء الأشياء العديدة المتزايدة التي لا يمكن الحصول عليها من محلات الوسطاء دون نقود مثل الملح والقماش، والكيروسين. وإذا ما كان محظوظا للغاية فإنه قد يحصل على ألواح زنك ودراجة ومذياع، وماكينة خياطة. وقد يتمكن أيضا من دفع رسوم المدارس. وينبغي أن يكون واضحا تماما أن أولئك الذين تشملهم الفئة الأخيرة كانوا قلة ضئيلة.

ويعود أحد أسباب ضآلة ما يحصل عليه الفلاح الأفريقي مقابل محاصيله الزراعية إلى أن عمله غير ماهر. ولا يعتبر ذلك تفسيرا شاملا، لكن الحقيقة

هي أن قيمة أي منتج مثل القطن ترفع قيمته عندما يتعرض لعمليات تصنيعية دقيقة في أوروبا. وقد استخدم كارل ماركس مثال القطن لتوضيح الطريقة التي تملّك بها الرأسماليون جزءاً من الفائض من كل عامل. وأوضح أن قيمة القطن المصنع تتضمن قيمة العمل الذي بذل في زراعة القطن الخام بالإضافة إلى جزء من قيمة العمل المبذول في صناعة الغزل، علاوة على العمل المبذول في تصنيعه الفعلي. ويتمثل أول استنتاج يمكن أن نطرحه، من وجهة نظر أي أفريقي، في أن الفلاح العامل على تربة أفريقية كان يتعرض للاستغلال بواسطة الصناعيين الذين استخدموا مادة خام أفريقية في أوروبا أو أمريكا. وثانيا، فإنه من الضروري أن ندرك أن الإسهام الأفريقي بعمل غير ماهر قد تم تقييمه بأقل كثيرا من قيمته على خلاف قيمة الإسهام الأوروبي بعمل ماهر.

ويلاحظ أن قيمة ساعة عمل لفلاح من تشاد في زراعة القطن تعادل ما يقل عن قيمة سنتيمتر واحد من نسيج القطن، وهو يحتاج إلى أن يعمل مدة خمسين يوماً ليكسب ما يكفي لشراء ثلاثة أمتار من قماش تم نسجه في فرنسا من قطنه الخاص، وذلك على الرغم من أن عامل النسيج الفرنسي يصنع ثلاثة أمتار من القماش في دقائق (باستخدام مغازل حديثة). وهناك عوامل في النظام الرأسمالي / الاستعماري هي التي سمحت بالتفاوت الكبير في القيمة النسبية للعمل في كل من تشاد وفرنسا. وفي المحل الأول كان الفلاح التشادي يتعرض للسلب من خلال التجارة، حيث كان يبيع بثمن منخفض ويشتري بثمن مرتفع. ومن ثم كان يحصل على نسبة صغيرة جدا من القيمة التي خلقها بعمله. ولم يحدث بسبب «قوى السوق» الخفية حسبما يريد اقتصاديون برجوازيون أن نعتقد وإنما لوجود قوى سياسية ثابتة تماما في أيدي الاستعماريين. وكان ذلك نتيجة الهيمنة الاحتكارية اقتصاديا وسياسيا على السواء. وثانيا. فقد كانت مدة الوقت المبذول من جانب الفلاح التشادي أطول لأن الاستعمار لم يسمح له بالحصول على أدوات لتقليل الساعات اللازمة لإنتاج أي كمية معينة من القطن الخام.

وقد كان من مصلحة القوى الاستعمارية أن توجد في أفريقيا تقنيات زراعية أفضل، في حدود معينة، تؤدي إلى زيادة حجم الإنتاج ونوعيته. وقامت كافة النظم الاستعمارية برعاية جانب من البحث العلمي عن الزراعة

المدارية. وعلى أي حال فقد تركزت البحوث بالكامل تقريبا على المحاصيل النقدية. ومن ثم كان مجالها محدودا. وكان من الأيسر أن تتكيف معها المزارع الكبيرة وليس الفلاحون الأفارقة الذين لا يمتلكون رأسمالاً. وإن المبالغ التافهة التي خصصت للتنمية الزراعية بأفريقيا، خلال الفترة الاستعمارية، تتناقض بشكل حاد مع المبالغ الضخمة المتزايدة التي خصصت للبحوث في أوروبا على امتداد الفترة نفسها. وقد حققت منافع هائلة لكل من الصناعة والزراعة في البلدان الاستعمارية.

وجنبا إلى جنب مع المزاعم الهشة عن التحديث الاقتصادي الاجتماعي أطلق المدافعون عن الاستعمار مزاعم مؤداها أن حكم الأوروبيين قد جلب رقيا سياسيا وتحرراً. ومن بين الحجج التي طال عليها الزمن في هذا الصدد أن أفريقيا كانت في تشوش كامل في القرن التاسع عشر، وأن قبائل نجوني وياو وساموري كانت تمارس القتل في كل اتجاه، وبالتالي فإن أفريقيا قد أنقذت بواسطة ليفينجستون وستانلى. وعلى العموم فإن تلك الإفادات الجامحة لا تجد مكانا الآن في أعمال الجيل الراهن من الدارسين الأوروبيين، فمن المعروف أنها معدومة الصلة بالواقع. ومع ذلك نجد أن بعض الكتاب يروجون بأنه قد أمكن إنقاذ البانتو من الصراعات المدمرة، ومن تخلفهم التقني والاقتصادي العام فقط عن طريق فرض حكومة (أوروبية) مستقرة.

وثمة إيحاء بمفخرة أخرى للاستعمار بالقول إنه قام بتطوير القومية في أفريقيا. وتلك دعوة تتسم بالسطحية والعبث. وهي تتجاهل كليا الدول العديدة بأفريقيا عشية الاستعمار واتجاه تطورها. والقومية شكل معين من الوحدة ينمو عن تجربة تاريخية. وهي شعور بالتوحد يبرز بين جماعات اجتماعية تحاول أن تتحكم في بيئتها، وأن تحمي مكتسباتها ضد جماعات منافسة. وتفرض الدولة القومية أيضا النظام داخل حدودها وتحافظ على الاستقرار، ويتم ذلك عادة باسم طبقة معينة. وكانت كافة هذه الخصائص قائمة في دول أفريقية في القرن التاسع عشر. وكان بعض هذه الدول أكبر كثيراً من المستعمرات التي حددها الأوروبيون بشكل تعسفي.

والحق أن القوميات الأفريقية الراهنة اتخذت الإطار الخاص المترتب على تبني الحدود التي خططها الإمبرياليون. وكان نتيجة حتمية أن النضال

من أجل استعادة الاستقلال الأفريقي كان محكوما بالإطار الإداري للمستعمرات المعنية. ولكن سيكون من الجهل المطبق بماضي أفريقيا أن نقول إن الاستعمار قد أضفى التحديث السياسي على أفريقيا من خلال الدول القومية، وبوجه خاص حينما يوحي ذلك لاستحالة وجود ذلك المستوى من التنظيم والاستقرار السياسيين دون ذلك الدور.

وثمة افتراض استعماري يمكن أن يلقي نوعا من التصديق ويتمثل في أن الرأسمالية والحكم الاستعماري يعنيان حرية فردية أكبر لكثير من الأفارقة. وقد أصبح الشبان الذين يحصلون على أجور، أو الأفراد الذين يزرعون من أجل دخل نقدي مستقلين عن المطالب المشتركة لعائلاتهم. ويعتبر مدى أهمية هذه الظاهرة موضع جدال، ولكن يمكن القول إنها للمقارنة، بشكل ما، بالأسلوب الذي حررت به الرأسمالية الفرد في أوروبا من قيود المجتمع الإقطاعي، ومن تلك الالتزامات التي يفرضها أناس يتصورون أنهم أفضل أخلاقيا من الآخرين. ومع ذلك فما هي الحرية التي يكستبها أي أفريقي عندما يتخلص مما يمكن اعتباره التزامات تجاه العائلة الممتدة؟ فقد حدّ الاستعماريون من نطاق مجال اختيار البدائل، ولا تتعدى «حريته» نطاق المشاركة في الاقتصاد النقدي، وفي المستويات شديدة الانخفاض وغير الخلاقة من القطاع الثقافي ذي الوجهة الأوروبية. وهناك مدرسة لمؤرخين لأفريقيا أكثر تعاطفا تؤكد أن النظر إلى الاستعمار كظاهرة سلبية بالكامل يعتبر تقليلا من قيمة وروح المبادرة عند الأفارقة. ويقول أصحابها إن الأفارقة انتقلوا بجسارة إلى سوق العمل، والى زراعة المحاصيل النقدية، وإلى التجارة في بعض الحالات، وإلى ميدان التعليم، وإلى الكنائس. ومع ذلك فإن تلك الأمور كانت ببساطة عبارة عن استجابات (وإن كانت استجابات جسورة) للاختيارات التي أتاحها الاستعماريون. وتستلزم أي مبادرة تاريخية حقيقية من جانب شعب بأسره، أو من جانب أفراد أن تكون لديهم سلطة تقرير الاتجاه الذي يريدون أن يمضوا فيه. وكان على ذلك الجانب الأخير أن ينتظر حتى حقبة ستينات القرن العشرين.

ويجد المقهورون، في أي نظام اجتماعي، فسحة ما للمناورة من خلال مبادرتهم الخاصة. وعلى سبيل المثال فقد وجد الأفارقة في ظل الرق في أمريكا وجزر الهند الغربية أساليب ووسائل لكسب منافع بسيطة. وقد

تملقوا سادتهم «وخادعوهم»، وكان هؤلاء ينخدعون بسهولة لفرط عجرفتهم وتعصبهم. وعلى غرار ذلك كان الأفارقة، في ظل الاستعمار، يتصرفون طبقا للقواعد لضمان ما يستطيعون الحصول عليه. وكان الأفارقة الذين في مركز المنظمين، والشرطة وموظفي المحاكم يجدون سبيلهم عن طريق الأوروبيين الحاكمين. وعلى أي حال فإن ذلك لا يسرى على السلطة أو المشاركة السياسية أو ممارسة الحرية الفردية. ففي ظل العبودية كانت السلطة في أيدي ملاك الرقيق، وفي ظل الاستعمار كانت السلطة في أيدي المستعمرين. وكان فقدان السلطة بالنسبة لدول أفريقية عديدة يعني إنقاص حرية كل فرد.

وقد كان الاستعمار نفيا لحرية المستعمرين. وحتى من الناحية الكمية لم يكن ممكنا أن يجلب ليبرالية سياسية للأفارقة يمكن مقارنتها بذلك القدر الضئيل الذي حققته الرأسمالية كتحسين للإقطاع. وقد شملت الرأسمالية في البلدان الاستعمارية، في جوانبها السياسية، مؤسسات ومجالس نيابية، وحرية صحافة. وكانت هناك قيود في تطبيق كل ذلك فيما يتعلق بالطبقة العاملة الأوروبية، لكنها وجدت في شكل ما أو طراز ما في تلك البلدان منذ حرب الاستقلال الأمريكية والثورة الفرنسية. غير أن جول فيرى، الذي كان في وقت ما وزير المستعمرات الفرنسية، أوضح أن الثورة الفرنسية لم يتم خوضها نيابة عن سود أفريقيا، ولم تكن الحرية، والمساواة، والإخاء البرجوازية من أجل الخاضعين للاستعمار. وكان على الأفارقة أن يصنعوا حراب بنادقهم وأحداث تمرداتهم، وقواربهم المسلحة.

الطابع السلبي للعواقب الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للاستعمار

سعت هذه الدراسة حتى الآن إلى إيضاح ضآلة الفوائد التي جنتها أفريقيا من الاستعمار، وأن هذه المنافع لم تكن منحا من الاستعماريين بقدر ما كانت ثمار جهود الأفارقة ومواردهم في المحل الأول. وإن ما يسمى «تنمية أفريقيا» بواسطة الاستعماريين هو في الواقع تعبير مختزل لتكثيف الاستغلال الاستعماري في أفريقيا من أجل تطوير أوروبا الرأسمالية. «وقد مضى التحليل إلى ما هو أبعد من ذلك لإظهار أنه قد تم طرح مزاعم زائفة عديدة للإيهام بأن أوروبا نمت أفريقيا بمعنى إيجاد نظام اجتماعي، وقومية،

وتحديث اقتصادي. وعلى أي حال فإن كل ذلك لا يسمح حتى الآن باستنتاج أن للاستعمار تأثيراً سلبياً على تطور أفريقيا. ونعتزم أثناء طرحنا الرأي القائل إن الاستعمار كان سلبيا أن نوجه الانتباه إلى الطريقة التي تم بها ثلم تنمية أفريقيا السابقة وإيقافها وردها على عقبيها. ولم يتم إدخال أي شيء ينطوي على قيمة تعويضية لتلك الإعاقة والمحاصرة.

وقد استمر استعمار أفريقيا مدة سبعين عاما في معظم أنحاء القارة، وهي مدة بالغة القصر في سياق التطور التاريخي العام. ومع ذلك فإن هذه السنوات على وجه التحديد هي التي كان فيها معدل التغير في أنحاء أخرى من العالم أعظم من ذي قبل. وحسبما أشرنا، بالفعل، فإن البلدان الرأسمالية قد أحدثت ثورة في وتكنولوجيتها لتدخل عصر الذرة. وفي الوقت نفسه ظهرت الاشتراكية وأوصلت روسيا شبه الإقطاعية وشبه الرأسمالية إلى مستوى من نمو اقتصادي اعتمد على الذات أكثر ارتفاعا من أي مستوى شهده أي بلد رأسمالي، وقدمت الاشتراكية الشيء نفسه إلى الصين وكوريا الشمالية، حيث كفلت رفاهية الدول واستقلالها علاوة على إعادة تنظيم الترتيبات الداخلية وفق أسلوب لم يحدث من قبل. ويعتبر ذلك مقابل تلك التغيرات الخطيرة التي كان على الأحداث في أفريقيا أن تتخذها، وإن التوقف أو حتى التحرك ببطء في وقت يقفز فيه الآخرون إلى الأمام إنما يعادل تماما الرجوع إلى الخلف. وبتعبيرات نسبية نجد أن وضع أفريقيا بالمقارنة بوضع مستعمريها قد أصبح، بلا جدال، غير موات، بشكل أكثر في المجالات السياسية، والاقتصادية، والعسكرية.

وقد نبعت أساسا خطورة الفترة القصيرة للاستعمار وعواقبها السلبية من حقيقة أن أفريقيا فقدت سلطتها، وتعتبر السلطة عنصراً حاسما بشكل نهائي في المجتمع البشري حيث إنها رئيسة بالنسبة للعلاقات داخل أي جماعة وبين الجماعات. وهي تتضمن القدرة على الدفاع عن مصالح المرء وفرض إرادة المرء بأي وسائل متاحة عند الضرورة. وفيما يتعلق بالعلاقات بين الشعوب نجد أن قضية القوة تحدد القدرة على المناورة أثناء المساومات، والمدى الذي يحترم به شعب ما مصالح شعب آخر، كما تحدد في النهاية مدى قدرة أي شعب على البقاء بوصفه كليا طبيعيا وثقافيا. وحينما يجد أي شعب نفسه مرغما على التخلي عن سلطته كليا لمجتمع آخر فإن ذلك

في حد ذاته يعتبر شكلاً للتخلف.

وخلال قرون التجارة فيما قبل الاستعمار ظلت أفريقيا تحتفظ بدرجة من السيطرة على الحياة الاجتماعية، والسياسية، والاقتصادية على الرغم من التجارة غير المواتية مع الأوروبيين. وفي ظل الاستعمار تلاشى ذلك القدر الضئيل من السيطرة على القضايا الداخلية. وقد مضى الاستعمار إلى ما هو أبعد من التجارة، وكان يمثل اتجاها نحو تملك الأوروبيين، بشكل مباشر، للمؤسسات الاجتماعية داخل أفريقيا. وقد كف الأفارقة عن تحديد الأهداف والمعايير الثقافية لأبناء البلاد الأصليين، وفقدوا بالكامل إشرافهم على تأهيل أعضاء المجتمع الشبان. ويعتبر ذلك خطوات رئيسة إلى الوراء دون جدال.

وقد طرح ألبرت ميمي التونسي الافتراض التالي:

«تتمثل الضربة الأكثر خطورة التي عاق منها الخاضعون للاستعمار في استبعادهم من التاريخ والمجتمع. فقد اغتصب منهم الاستعمار كل دور حر سواء بالنسبة للحرب أو السلام، وكل قرار يسهم في مصيرهم ومصير العالم وكل مسؤولية ثقافية واجتماعية».

ومع أن ذلك القول يبدو جارفا إلا أنه صحيح بالكامل. والاستبعاد من التاريخ ينتج منطقيا من فقدان السلطة التي أمسك بها الاستعمار. وتعتبر القدرة على التصرف بشكل مستقل ضمانا للإسهام في التاريخ بفعالية ووعي، وإن استعمارك يعني استبعادك من التاريخ ماعدا أكثر المعاني سلبية. ويمكن رؤية مثال صارخ لحقيقة أن أفريقيا المستعمرة كانت موضوعا سلبيا في جذبها للانثروبولوجيين البيض الذين جاءوا لدراسة «مجتمع بدائي». وقد قرر الاستعمار أن الأفارقة كفوا عن أن يكونوا صناع تاريخ بقدر ما هم حشرات أو مواد توضع تحت المجهر وتفحص كمعالم غير عادية.

وكان التأثير السلبي للاستعمار من الزاوية السياسية صارخا تماما، فقد فقدت دول سياسية أفريقية، فجأة، سلطتها، واستقلالها وهدفها سواء كانت إمبراطوريات كبرى أو دولا صغيرة. وتم الإبقاء على حكام تقليديين معينين في الحكم، كما جرى الاحتفاظ، بشكل جزئي، بالبنية الشكلية لبعض الممالك. لكن جوهر الحياة السياسية كان مختلفا تماما. فقد انتقلت السلطة السياسية إلى أيدي السادة الأجانب. وكانت دول أفريقية

عديدة قد مرت في القرون السابقة، بالطبع، بدورة ازدهار وانحطاط، لكن الحكم الاستعماري كان مغايرا، فلا يمكن لدولة أفريقية واحدة أن تزدهر في ظل وجوده.

وتقتضي الدقة أن نشير إلى أن الاستعمار قد سحق بالقوة الدول الإقطاعية التي كانت قائمة بشمال أفريقيا، وأزال الفرنسيون من على سطح الأرض دولا إسلامية كبيرة في السودان الغربي علاوة على دولة داهومي وممالك مدغشقر، كما أزال البريطانيون دولة مصر، والدولة المهدية في السودان، ودولة أشانتي، ودولة بنين، وممالك يوروبا، ودولة سوازيلاند، ودولة ماتابيلاند، ودولة لوزى، ثم ممالك بحيرات شرق أفريقيا التي كانت دولا كبيرة، وينبغي أن نشير أيضا إلى أنه جرى محو عدد كبير من دول أصغر وأخرى ناشئة من على سطح أفريقيا من جانب البلجيكيين، والبرتغاليين، والبريطانيين، والفرنسيين، والألمان، والأسبان والإيطاليين، وأخيرا فإن تلك الدول التي وجدت لتبقى لم تكن سوى دمى متحركة. وعلى سبيل المثال فقد احتفظ سلطان مراكش بوجود شكلي في ظل الحكم الاستعماري الذي بدأ في عام 1912م، كما ينطبق ذلك على باي تونس. ومن المعروف أن مراكش وتونس كانتا تحت سلطة الإدارة الاستعمارية الفرنسية تماما مثل جارتهما الجزائر حيث تم استبعاد الحكام الإقطاعيين بوجه الإجمال:

وفي بعض الأحيان لم يكن الحكام الأفارقة الذين جرى اختيارهم للقيام بدور عملاء الحكم الاستعماري الأجنبي سوى عرائس متحركة بوضوح كامل. وقد اعتاد الفرنسيون والبرتغاليون أن يختاروا «رؤساءهم» الأفارقة، بينما مضى البريطانيون إلى إيبولاند وابتكروا «رؤساء مفوضين»، كما وجدت كل القوى الاستعمارية أن من الملائم خلق حكام «سامين» أو «عظام»، كان السكان المحليون يكرهون أولئك الحكام الأدوات في معظم الأحيان. وكان هناك حكام تقليديون، مثل سلطان سوكوتو، وكباكا بوغندا، وأشانتيني أشانتي، قد احتفظوا بقدر كبير من الهيبة في نظر الأفارقة، ولكن لم يكن لديهم أي سلطة للتصرف خارج الحدود الضيقة التي رسمها الاستعماريون وإلا وجدوا أنفسهم في جزر سيشل بوصفهم «ضيوف حكومة صاحب الجلالة».

ويمكن للمرء أن يمضي بعيداً إلى حد القول إن الحكم الاستعماري قصد الاجتثاث الفعلي للسلطة السياسية الأفريقية على نطاق القارة بأسرها، فإن ليبيريا وأثيوبيا، على سبيل المثال، لم يكن في استطاعتهما أن تتصرفا كدول مستقلة في ظل سياق استعمار واسع النطاق في القارة. وكان على ليبيريا، بوجه خاص، أن تنحني أمام الضغوط الأجنبية، العسكرية منها والاقتصادية والسياسية، بطريقة لا يمكن أن توافق عليها أي دولة مستقلة استقلالاً حقيقيا. وعلى الرغم من أن أثيوبيا وقفت بثبات حتى عام 1936م إلا أن معظم الدول الرأسمالية الأوروبية لم تكن تميل إلى معاملة أثيوبيا كدولة ذات سيادة. ويعود ذلك أساسا إلى أنها دولة أفريقية، ومن المفترض أن يكون الأفارقة من الخاضعين للاستعمار.

ويتسم أسلوب كبح التطور السياسي الأفريقي بخصائص معينة لا يمكن تقييمها دون فحصها بشكل مدقق، ودون إزالة الغمامة التي وضعها الاستعماريون على أعين المقهورين. وثمة حالة تثير الانتباه، في هذا الصدد، تتمثل في دور المرأة في المجتمع. وقد فشل المجتمع الرأسمالي، حتى يومنا هذا، في حل مشكلة عدم المساواة بين الرجل والمرأة الكامنة في كافة أنماط الإنتاج السابقة على الاشتراكية. وفي بعض الأحيان يقدم الاستعماريون في أفريقيا خدمات كاذبة لتعليم المرأة وتحررها. ولكن يوجد، من الناحية الموضوعية، تدهور في مكانة المرأة بسبب الحكم الاستعماري.

ويوضح أي تقييم واقعي لدور المرأة في أفريقيا المستقلة قبل الاستعمار وجود اتجاهين متضادين لكنهما مترابطان. ففي المحل الأول كانت المرأة تستغل من جانب الرجل من خلال ترتيبات لتعدد الزوجات صممت للاستحواذ على قوة عمل النساء. وقد صاحب الاستغلال شكل من القهر مثلما هو الحال دائما، وهناك من الدلائل ما يشير إلى أن المرأة كانت تتم معاملتها أحيانا كحيوانات للحمل في بعض المجتمعات الأفريقية. ومع ذلك كان هناك اتجاه مضاد يميل إلى توفير الكرامة للمرأة بدرجة أقل أو أكثر في كافة المجتمعات الأفريقية. وقد كان حق الأمومة سمة سائدة في المجتمعات الأفريقية؟ وقد حصلت نساء معينات على امتيازات متنوعة تستند إلى حقيقة أنها كانت المدخل للميراث.

ويوجد ما هو أكثر أهمية من ذلك حيث تمتع بعض النساء بسلطة

حقيقية بالمعنى السياسي، وكان تجرى ممارستها إما من خلال الدين وإما مباشرة من خلال جهاز المؤسسات السياسية. ففي موزمبيق كانت أرملة أي ملك نجونى تصبح كاهنة مسؤولة عن ضريح يقام لزوجها الراحل، كما أن على الملك الحاكم أن يستشيرها في القضايا الهامة. وكانت المرأة في حالات قليلة رئيسة فعلية للدولة. ونجد أن ملكة الأمطار هي الشخصية الرئيسة بين اللوفيدو في ترنسفال حيث تجمع بين الوظائف الدينية والسياسية. إن أهم دور لعبته المرأة مرات كثيرة هو دور «الملكة الأم» أو «الملكة الأخت». وكان يشغل ذلك المركز، من الناحية العملية، امرأة من سلالة ملكية. وقد تكون أما أو أختا أو عمة أو خالة للملك الحاكم مثلما حدث في مالي، وأشانتي، وبوغندا، وكان نفوذها ملحوظا. وفي بعض الأحيان كانت «الملكة الأم» تمثل السلطة الحقيقية بينما كان الملك مجرد دمية.

وما حدث للمرأة الأفريقية في ظل الاستعمار يتمثل في اختفاء الامتيازات والحقوق الاجتماعية، والدينية، والدستورية، والسياسية، بينما تواصل استغلالها اقتصاديا، بل تكثفه في أغلب الأحيان. وقد تكثف الاستغلال لأن تقسيم العمل على أساس الجنس تحطم إلى حد كبير، وكان الرجال يقومون تقليديا بالعمل الشاق مثل قطع الأشجار، وتجهيز الأرض، وبناء المساكن إلى جانب أعمال الحرب والصيد. وحينما كان يضطر الرجال لهجرة مزارعهم بحثا عن عمل كانت النساء تتحمل عبء كل المهمات الضرورية للبقاء لإعالة أنفسهن وأطفالهن، بل الرجال أيضا بقدر ما كانت المواد الغذائية معنية. وعلاوة على ذلك دخول الرجل القطاع النقدي بشكل أكثر سهولة من المرأة وبأعداد تفوق أعدادها جعل عمل المرأة أدق كثيرا من عمل الرجل في نظام القيم الجديد للاستعمار، فإن عمل الرجل «حديث» و «عمل المرأة تقليدي» و«متخلف»، وبالتالي فإن التدهور في مكانة المرأة الأفريقية كان مرتبطا بفقدان السكان المحليين حق تحديد معاييرهم عن العمل الذي ينطوي على جدارة والعمل الذي لا يتضمن ذلك. ومن بين أكثر المظاهر أهمية للعرقلة التاريخية والركود في أفريقيا المستعمرة ما يتم وضعه عامة تحت عنوان «القبلية». ويجري فهم هذا التعبير، في الإطار الصحفي الشائع، على أنه يعني أن الأفارقة يخلصون للقبيلة أساساً أكثر من ولائهم للأمة، وأن كل قبيلة لا تزال تحتفظ بعداء أساسي تجاه القبائل

المجاورة. وتعتبر الكونغو ونيجيريا الأمثلة المفضلة للصحافة الرأسمالية والدارسين البورجوازيين. وتفترض روايتهم أن الأوروبيين قد حاولوا أن يخلقوا أمة من سكان الكونغو وسكان نيجيريا لكنهم فشلوا لأن القبائل المختلفة تحمل ضغائن طويلة الأمد، وأنه بمجرد أن رحلت سلطة الاستعمار عادت فطرة قتل بعضهم البعض. ويطلق الأوروبيون، في الغالب، على هذه الظاهرة «الوراثة الراجعة»، وذلك لترويج مفهوم يقول إن الأفارقة يعودون إلى وحشيتهم إلى البدائية. ويوضح أي مسح سريع للماضي الأفريقي أن تلك المزاعم تخالف الحقيقة تماما.

ومن الضروري أن نناقش باختصار ما تعنيه أي قبيلة، وهو تعبير تجنبه هذا التحليل. بالفعل ويعود ذلك، جزئيا، إلى أنه يحمل عادة إيحاءات بالازدراء، كما يعود من جانب آخر إلى غموضه والأساليب الفضفاضة التي يتم بها استخدامه في الكتابات عن أفريقيا. وقد انتظم الأفارقة في جماعات ذات أسلاف مشتركة وفقا لمبدأ المعيشة الأسرية، وتعتبر أغلبية، من الناحية النظرية، جماعة أكبر من أناس يزعمون أنهم ينحدرون من سلف مشترك في زمن ما في الماضي السحيق. ومن ثم يمكن القول، بوجه عام، إن مثل تلك الجماعة تنتمي إلى أصل اثنيّ واحد، كما أن لغتهم لابد من أن تكون مشتركة إلى درجة كبيرة. وعلاوة على ذلك فإنه نادرا ما ينتمي جميع أعضاء أي قبيلة إلى الوحدة السياسية نفسها، ونادرا ما يجمع بينهم جميعا بالفعل هدف اجتماعي مشترك في شكل أوجه نشاط معينة مثل التجارة والحرب. وكانت الدول الأفريقية تنهض، بدلا من ذلك، على جانب اندماج من أعضاء جماعات إثنية مختلفة.

وقد كانت كافة الدول الكبرى بأفريقيا القرن التاسع عشر متعددة الأصول الإثنية. وكان توسعها يجعل على الدوام من أي شيء مثل الولاء «القبلي» شيئا ينتمي للماضي، وذلك بإحلال الروابط القومية والطبقية بدلا منه، وعلى أي حال فإن إحلال الروابط القومية والطبقية محل الروابط الإثنية البحتة كان في كافة أنحاء العالم بمثابة عملية تاريخية طويلة، وظلت هناك دوما، لفترات طويلة جيوب إقليمية معينة من أفراد يحملون ولاءات إقليمية ضيقة تنبع من روابط القرابة، واللغة، والثقافة. وفي آسيا حققت الدول الإقطاعية في فيتنام وبورما درجة ملحوظة من التجانس

القومي على امتداد قرون قبل حكم الاستعمار، ولكن كانت هناك جيوب «لقبائل» أو «أقليات» ظلت خارج المجال الفعال للدولة القومية والاقتصاد والثقافة القوميين.

وفي المحل الأول عاق الاستعمار تطور التضامن القومي لمدى أبعد، وذلك بتدميره الدول الأفريقية والآسيوية المعنية التي كانت العامل الأساسي في تحقيق التخلص من الولاءات المتجزئة، وفي المحل الثاني فإنه نظرا لأن الولاءات الإثنية والإقليمية التي تندرج تحت اسم «القبلية» لا يمكن أن يتم حلها، بشكل فعال، بواسطة الدولة الاستعمارية. فإنها تميل إلى أن تتضخم وتنمو بأشكال غير صحية. وفي بعض الأحيان ترى السلطات الاستعمارية، بالفعل، ضرورة استثارة النعرات القبلية حتى يبقى أبناء المستعمرات بعيدين عن تناول تناقضهم الرئيس مع السادة الأوروبيين، أي أنهم يستخدمون الأسلوب التقليدي «فرق تسد». ولا جدال في أن البلجيكيين شجعوا ذلك عن وعي، كما أن العنصريين البيض في جنوب أفريقيا قد وضعوا في خمسينات القرن العشرين خطة دقيقة «لتقسيم» السكان الأفارقة المقهورين إلى «زولو»، و «إكسوزا»، و «سوتو» حتى يمكن إيقاف الزحف نحو قومية أفريقية أوسع، ومنع التضامن الطبقي، وإصابة كل ذلك بالنكوص.

وقد اعتبرت الحرب الأهلية في نيجيريا، بشكل عام، مسألة قبلية. وان الموافقة على مثل هذا الرأي تعني امتداد تعريف القبلية ليشمل شركة شل للبترول وشركة جالف للبترول. ولكن ينبغي، بغض النظر عن ذلك تماما، أن نشير إلى أنه ليس في استطاعة أحد أن يعثر في تاريخ نيجيريا المستقلة فيما قبل الاستعمار على مذبحة للإيبو على أيدي الهاوسا، أو على أي حادث يوحي بأن الشعب كان يحارب بعضه بعضا بسبب الأصول الإثنية حتى القرن التاسع عشر. وقد كانت هناك حروب، بالطبع، ولكنها كانت على أساس عقلاني يتمثل في المنافسة التجارية، والخلافات الدينية، والصدامات المرتبطة بالتوسع السياسي. وما أصبح يسمى القبلية في بداية المرحلة الجديدة للاستغلال السياسي في نيجيريا كان في حد ذاته نتاجا للأسلوب الذي تم به تجميع الشعب في ظل الاستعمار لكي يتم استغلاله، كان نتاجا للأجهزة الإدارية، والعزلة الإقليمية الحصينة، واختلاف طريقة ارتباط كل مجموعة إثنية معينة بالاقتصاد والثقافة الاستعماريين.

وتعتبر أيضا كل من بوغندا وكينيا بشرق أفريقيا من الأماكن التي يستمر فيها بروز العامل القبلي المزعوم. ولا جدال في أن وجود مملكة بوغندا داخل أوغندا المستقلة يفرض مشاكل معينة. ولكن حتى مع إساءة تطبيق أي مفهوم للقبيلة على الباجندا، فإن مشكلة بوغندا تظل حقا مشكلة استعمارية، فقد خلقها كل من وجود البعثات التبشيرية، والبريطانيين، والاستيطان البريطاني للأراضي «ميالو» في أوغندا في عام 1900م. واستخدام بريطانيا للطبقة الحاكمة للباجندا «كإمبرياليين ثانويين» داخل مستعمرة أوغندا.

وفي كينيا كان نمط الاستعمار يختلف عن مثيله في أوغندا، وذلك بسبب وجود المستوطنين البيض، ولم يسمح لأي جماعة أفريقية بأي سلطة في قوة صف الضباط بمكتب المستعمرة، حيث إن المستوطنين البيض أنفسهم قد شغلوا كافة الوظائف، واستولى المستوطنون البيض على أجود الأراضي، وحاولوا بعد ذلك أن يخلقوا عالما جديدا في مجال العمل الأفريقي، وعلى أي حال فإن الجماعات الأفريقية التي ظلت خارج قطاع الاستيطان للبيض كانت تنتظم في أنساب قبلية. وقد نشرت واحدة من اللجان الملكية العديدة للاستعمار البريطاني تقريراً عن كينيا في عام 1934م. وقام أحد المؤرخين الكينيين المعاصرين بالتعليق على ذلك التقرير على النحو التالي:

«تضمنت توصيات اللجنة، والتي وافقت عليها الحكومة البريطانية، ضرورة تجزئة كينيا إلى كتلتين عنصريتين، أي إلى أفارقة وأوروبيين، علاوة على ضرورة أن تمضي كافة التطورات الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية في القطاع الأفريقي على أسس قبلية، وبهذا تم إضفاء طابع المؤسسات على العنصرية».

ويعتبر النشاط البشري داخل جماعات صغيرة يجمع بينها علاقات القرابة فقط «مثل القبيلة» طورا عابرا بالفعل مرت به كافة القارات في المرحلة المشاعية. وحينما كف ذلك عن أن يكون عابراً و أصبح يتخذ طابعا مؤسسيا في أفريقيا، فإن ذلك يعود إلى أن الاستعمار قد عاق التطور الأفريقي.

وذلك هو ما تنطوي عليه ملاحظة ألبرت ميمي بأن الأفارقة تم استبعادهم من التاريخ. وقد عبر أفارقة ثوريون من أمثال فرانز فانون،

وأميلكار كابرال عن المعاني نفسها مع بعض الاختلاف حينما تحدثوا عن أن الاستعمار قد جعل الأفارقة موضوعات للتاريخ. فإن الأفارقة المستعمرين، مثلهم مثل الأفارقة المستعبدين فيما قبل الاستعمار، قد تم دفعهم إلى أوضاع تناسب مصالح أوروبية وتدمر القارة وشعوبها. وسوف نتناول فيما بعد بعض التضمينات الاقتصادية الاجتماعية الإضافية لذلك الوضع.

وقد أطلقت تجارة ما قبل الاستعمار اتجاها لتدمير الاقتصاديات الأفريقية وإفقارها تكنولوجيا، وأسرع الحكم الاستعماري من ذلك الاتجاه. وثمة قصة تتردد كثيرا تقول إنه لكي تجري محادثة تليفونية من أكرا بالمستعمرة البريطانية بساحل الذهب إلى أبيدجان بالمستعمرة الفرنسية المجاورة لساحل العاج فإنه من الضروري أن يتم توصيلك أولا بعامل تشغيل في لندن، ثم بعامل تشغيل في باريس يمكنه توفير خط تليفوني إلى أبيدجان. ويعتبر ذلك أحد الجوانب التي تعكس حقيقة أن اقتصاد ساحل الذهب كان مندمجا في الاقتصاد البريطاني، وأن اقتصاد ساحل العاج كان مندمجا في الاقتصاد الفرنسي، في حين أن المستعمرتين الأفريقيتين المتجاورتين لا توجد بينهما علاقات اقتصادية فعّالة إلا في حدود ضيقة أولا توجد على الإطلاق. وينصب الاستنتاج التالي، الذي توصلت إليه اللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة في عام 1959م، على هذه النقطة بشكل مباشر.

«تتمثل أكثر السمات بروزاً في أنظمة المواصلات في أفريقيا في العزلة النسبية التي تطورت في ظلها هذه الأنظمة داخل حدود بلدان وأقاليم قائمة بذاتها، وينعكس هذا في عدم وجود روابط بين بلدان وأقاليم داخل المنطقة الجغرافية الفرعية نفسها»

ولقد استمرت بعض أشكال التجارة عبر حدود المستعمرات. وعلى سبيل المثال فإن التجارة القديمة منذ قرون في جوز الكولا والذهب من غابات غرب أفريقيا إلى شمال أفريقيا لم يحدث أن توقفت بشكل كامل. وعلاوة على ذلك فقد تطورت أشكال جديدة من التجارة، وبوجه خاص ما يتعلق بإمدادات المواد الغذائية إلى مدن أو نواح تنتج محاصيل نقدية وبها نقص في الغذاء. ويمكن لهذا النوع من التجارة أن يكون بالكامل داخل إحدى المستعمرات، كما يمكن أن يعبر حدود المستعمرة. وعلى أي حال فإن المجموع

الكلي للنشاط الذي اتجه إلى توسيع التجارة الداخلية بأفريقيا كان ضئيلا للغاية بالمقارنة بالتجارة التي اتجهت للتصدير. وطالما أن تلك التجارة الداخلية بأفريقيا لا تحقق منافع للأوروبيين فإنهم لم يشجعوها. ولم يبلغ نصيب التجارة الداخلية في أفريقيا سوى ١٥٪ من حجم تجارتها حتى الفترة الأخيرة من المرحلة الاستعمارية.

ومن الجدير بالملاحظة أيضا أن أفريقيا قد تم حرمانها من فرصة تطوير روابط تجارية صحية مع أجزاء العالم الأخرى على خلاف أوروبا وأمريكا الشمالية. وقد استمر بعض أشكال التجارة عبر المحيط الهندي، ولكن من الصواب القول، على وجه الإجمال، إن الطرق في أفريقيا أدت إلى الموانئ، وإن الطرق البحرية أدت إلى أوروبا الغربية وشمال أمريكا، وإن ذلك الشكل من عدم التكافؤ اليوم جزء من نمط التخلف والتبعية.

بل إن التأثير التدميري للرأسمالية في التكنولوجيا الأفريقية يمكن قياسه بشكل أكثر وضوحا في فترة الاستعمار عنه في القرون المبكرة. وعلى الرغم من تجارة الرقيق وتأثير السلع الأوروبية إلا أن معظم الصناعات الحرفية الأفريقية كانت لا تزال تحتفظ بحيولتها حتى بداية المرحلة الاستعمارية. ولم تكن قد تقدمت تكنولوجياً كما أنها لم تتوسع، لكنها كانت لا تزال باقية. غير أن الإنتاج بالجملة في الطور الأكثر حداثة للرأسمالية قد قضى في النهاية على صناعات أفريقية مثل صناعة الأقمشة، والملح، والصابون، والحديد، بل صناعة الفخار.

وفي شمال أفريقيا كانت الصناعات الحرفية قد حققت إنجازات عظيمة قبل الاستعمار في مجالات تتراوح بين الأشغال النحاسية والمنتجات الصوفية. وعلى غرار ما حدث في مدن أوروبا الإقطاعية نجد أن الورش الحرفية قد ازدهرت في مدن جزائرية مثل وهران، وقسنطينة، والجزائر، وتلسمان، غير أن الاستعمار الفرنسي دمر الصناعات الحرفية وألقى الآلاف دون عمل. وقد حدث الشيء نفسه في أوروبا ذاتها حينما ألقت الآلات الجديدة بالحرفيين إلى البطالة في أماكن مثل لانكشاير وليونز، ولكن الآلات الجديدة أصبحت في تلك الحالات الأساس لنمط إنتاجي مسيطر، وانتقل الحرفيون الذين كانوا مستقلين من قبل إلى المصانع كعمال لإتقان مهارات مختلفة وتوسيع الطاقة الإنتاجية لمجتمعهم. وفي أفريقيا حدث

التدمير ببساطة دون تعويض. وعند تحقيق الاستقلال السياسي تحولت الحرف القائمة آنذاك إلى جذب السياح أكثر من تلبية الاحتياجات الحقيقية للشعب الأفريقي.

ومثلما كان الأمر صحيحا بالنسبة لتجارة الرقيق الأوروبية فإنه ينبغي أيضا أن يعزى تدمير التكنولوجيا في ظل الاستعمار إلى الحواجز التي وضعت في وجه المبادرة الأفريقية. فإن الأغلبية الكبيرة من الأفارقة التي تم جذبها إلى الاقتصاد النقدي الاستعماري كانت تقدم ببساطة عملاً بدنياً ينشط العرق أكثر من تنشيطه لروح المبادرة العلمية، وقد كان الأفارقة المرتبطون بالقطاع التجاري ناجحين، في بعض الأحيان في نطاق محدود، كما أن سعة حيلة نساء سوق غرب أفريقيا معروفة ولكنها استخدمت لأغراض ثانوية. وكانت المشكلة التي طرحت على الرأسماليين والعمال في أوروبا حينما كانوا يصنعون مبيدا حشريا من نبات حشيشة الحمى الأفريقية من نوع استلزم أن يتم التعبير عن سعة الحيلة في أشكال تقنية. لكن المشكلة التي طرحت على نساء سوق أفريقية والتي تقضي بالحصول على بني أكثر من الربح عن كل علبة مستوردة من أسماك السردين قد تم حلها بمزيد من النشاط أحيانا، وبضرب من عدم الأمانة أحيانا أخرى، وباللجوء إلى التعويذات في بعض الأحيان.

وقد أغرى الاستعمار عمال الحديد الأفارقة بهجر عملية استخراج الحديد من التربة والتركيز بدلاً من ذلك على أشغال بسيطة بمعادن مستوردة من أوروبا. وربما تتمثل القيمة التعويضية الوحيدة لذلك الانقطاع في توفير تقنيات جديدة لاستخراج الحديد ومعالجته، وعلى أي حال فإن تلك التقنيات كانت قد غابت عن أفريقيا على أساس التقسيم الدولي للعمل في ظل الإمبريالية، وحسبما رأينا من قبل فإن عدم تصنيع أفريقيا لم يكن من قبيل المصادفة، بل فرض عمداً بمنع تزويد أفريقيا بالآلات والمهارات التي قد تفضي إلى منافسة الصناعة الأوروبية في تلك الفترة.

وفي فترة التطور الأفريقي فيما قبل الاستعمار كان بعض الجهات يتحرك أسرع من الآخر ويوفر النواة لنمو على أساس إقليمي، وكان شمال نيجيريا أحد تلك الجهات، لكنه مضى في النهاية إلى السبات خلال فترة الاستعمار. وقد فصله البريطانيون عن بقية العالم الإسلامي، وعملوا على

تحجر العلاقات الاجتماعية إلى حد أن الأقنان لم يتمكنوا من تحقيق أي تغير على حساب الأرستقراطية الحاكمة.

وكان ينمو في كل قارة من القارات وكل دولة قومية بعض الخصائص بشكل أكثر تمييزا عن خصائص أخرى، ومن ثم تشكل قدوة لبقية المجتمع. ولعبت المدن مثل ذلك الدور في المجتمع الإقطاعي الأوروبي من قبل، بينما كانت صناعة الكهرباء مثالا لحافز مماثل للتطور في المجتمعات الرأسمالية الاستعمارية في الحقب الأولى من هذا القرن. غير أن الاستعمار لم يقدم لأفريقيا أي خصائص حقيقية للنمو، وعلى سبيل المثال فإن المستعمرة في أفريقيا كانت أساساً مراكز إدارية أكثر منها مراكز صناعية. وجذبت المدن أعدادا ضخمة من الأفارقة لتوفر لهم فقط حياة مستقرة وعملاً غير منتظم. وقد عرفت المدن الأوروبية الأحياء الفقيرة بالفعل، لكن قذارة المدن في البلدان المتخلفة تعتبر ظاهرة خاصة. ونتج ذلك عن عدم قابلية هذه المدن لأن تلعب دور الموسع للقاعدة الإنتاجية. ومن حسن الحظ أن أفريقيا لم تكن مطلقا، في هذا الصدد، بمثل سوء الوضع في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية.

وبدلا من أن تؤدي أوجه النشاط الاستعماري كالتعدين وزراعة المحاصيل النقدية إلى تعجيل النمو فإنها أسرعت باضمحلال الحياة الأفريقية «التقليدية». وفي أنحاء عديدة من القارة تأثرت جوانب حيوية للثقافة على نحو معاكس دون أن يحل شيء أفضل، ولم يتبق سوى غلاف بلا حياة. ولم تكن القوى الرأسمالية التي تقف خلف الاستعمار معنية بما هو أكثر من استغلال العمل، بل إن النواحي التي لم تكن منخرطة بشكل مباشر في اقتصاد نقدي تعرضت لاستغلال العمل أيضا. وعند استخلاص ذلك العمل شوهوا العامل الذي كان بمثابة الدعامة الفعلية للمجتمع لأنه حينما يتم تجريد حياة «تقليدية» أفريقية من قوة عملها وأنماطه المألوفة فإنها لا تعد «تقليدية» بعد.

وقد ظهرت بوسط أفريقيا وجنوبها خلال عهد الاستعمار قرى كثيرة ضئيلة الكثافة السكانية تتشكل من نساء وأطفال ورجال مسنين. وكان هؤلاء يمارسون زراعة كفاف لم تكن منتجة بما فيه الكفاية. وفي مقابل هؤلاء أوجد الاستعماريون نواحي تزرع محاصيل نقدية كانت مزدهرة

بالمقارنة بزراعتهم. وعلى أي حال فإن تأثير الاستعمار، على وجه التحديد، هو الذي ترك ذلك العدد الكبير من القرى مهجوراً يعاني الجوع، لأن الرجال القادرين على العمل قد رحلوا عنها للعمل في أماكن أخرى. ولا يمكن أن نتوقع لأي جهة تُحرم من سكانها العاملين الحقيقيين أن تتطور.

وكانت هناك نواح عديدة داخل مستعمرات مختلفة تقع بعيدا عن المدن والإدارات الاستعمارية لم تزرع محاصيل تقديه، ولم تقدم إمدادات عمل. وعلى سبيل المثال فإن أهالي جنوب السودان استمروا يعيشون حياة غير مشابهة للحياة التي عاشوها في قرون سابقة. ومع ذلك فإن مجال التطور لم يعد قائما حتى بالنسبة لمثل تلك المجتمعات الأفريقية التقليدية. فقد كانت معزولة بالسيطرة التي فرضها الاستعماريون على بقية القارة، ولم يكن باستطاعتها التفاعل مع أنحاء أخرى من أفريقيا. وكانت تتعرض لزحف متزايد من جانب اقتصاد نقدي، وكان يُنظر إليها أكثر فأكثر على أنها آثار تاريخية. ويوجد المثال النموذجي لهذا الطراز من التطور التاريخي المعترض سبيله في الولايات المتحدة الأمريكية حيث تم وضع السكان الهنود الأصليين الناجين من مذبحة البيض في معازل وحكم عليهم بالجمود. وتعتبر معازل الهنود في شمال أمريكا متاحف حية يزورها السياح البيض الذين يشترون التحف.

وفي جنوب إفريقيا وروديسيا جرى انتهاج سياسة إقامة «معزل للسكان الأصليين» بشكل مكشوف. وتعتبر الأرض الوسيلة الرئيسة للإنتاج داخل أي معزل. ولكن مساحة الأرض المخصصة لهم وخصوبتها لا تتناسبان كليا مع عدد الأفارقة الذين تم دفعهم إلى داخلها. وتشكل المعازل مستودعات عمل رخيص، وملاجئ لأولئك الذين لا يستطيعون التكيف مع الاقتصاد النقدي للقطاع الجنوبي العنصري من أفريقيا. ولم توجد في أقصى شمال تلك الناحية أي أماكن تسمى «معازل» باستثناء التي وجدت في كينيا، ثم التي وجدت على نطاق محدود في تنجانيقا، لكن الاقتصاد النقدي كان يحوّل، على الدوام، القطاع التقليدي إلى قطاع محروم مثله مثل أي معزل.

وكان الاقتصاد النقدي للاستعمار قطاعا متناميا، ولا يمكن إنكار ذلك. وعلى أي حال فقد أشرنا بالفعل إلى محدودية ذلك النمو منظوراً إليه على نطاق القارة في مجموعها. وقد مارس النمو فيما يسمى القطاع الحديث

تأثيرات معاكسة على القطاع غير النقدي، ولم يبق سوى التأكيد على أن سمة النمو في أفريقيا في ظل الاستعمار كانت على نحو يجعلها لا تشكل تنمية، أي أنها لم توسع من طاقة المجتمع في التعامل مع البيئة الطبيعية، وتقنين العلاقات بين أعضاء المجتمع، وحماية السكان من القوى الخارجية. ويتأكد ذلك المعنى، بشكل ضمني بالفعل، في عدم قدرة الرأسمالية على حفز العمل الماهر في أفريقيا المستعمَرة. وإن أي نظام يقف في طريق تراكم المهارات لا يمكنه أن يطور أي شيء أو أي إنسان، كما يكمن ذلك المعنى أيضا في الأسلوب الذي تم به تجزئة أفريقيا إلى أقسام اقتصادية لا توجد لأي منها أي صلة بالآخر. ولذلك فإنه مهما زاد حجم النشاط التجاري داخل كل مستعمرة مجزأة على حدة فلا يمكن أن يوجد تطور يمكن مقارنته بذلك الذي يربط بين الولايات المختلفة في الولايات المتحدة الأمريكية.

وقد أدرك بعض الاقتصاديين مؤخرا وجود نمط يمكن تسميته «نموا من دون تنمية» في أفريقيا المستعمرة وأفريقيا ما بعد الاستعمار. وظهرت تلك العبارة الآن في شكل عنوان كتب عن ليبيريا وساحل العاج. وهي تعني أن هناك زيادة في سلع وخدمات من طراز معين. وقد توجد زيادة في صادرات المطاط والبن، وربما يوجد المزيد من استيراد السيارات على نحو مطرد، وربما يتم تشييد محطات تزويد بالبترول لخدمة السيارات. لكن الأرباح تذهب إلى الخارج ويصبح الاقتصاد تابعا للبلدان الاستعمارية أكثر فأكثر. ولم يوجد في أي مستعمرة أفريقية تكامل اقتصادي، ولا أي تدبير لجعل الاقتصاد معتمداً على الذات أو مهيأ لتحقيق أهدافه المحلية الخاصة، وبالتالي كان هناك نمو لما يسمى قطاع الاستيراد والتصدير الأجنبي، ولكن الأشياء الوحيدة التي جرت تنميتها تمثلت في التبعية والتخلف.

ويعتبر الاعتماد المبالغ فيه على مادة أو مادتين للتصدير من المظاهر الأخرى للنمو من دون تنمية. ويستخدم تعبير «الزراعة الواحدية» لوصف اقتصاد المستعمرات الذي يتركز حول محصول واحد. وكانت في ليبيريا زراعة واحدية تعتمد على المطاط، كما اعتمدت ساحل العاج على الكاكاو، وداهومي وجنوب نيجيريا على إنتاج النخيل، والسودان على القطن، وتنجانيقا على السيسل، وأوغندا على القطن. وفي السنغال وجامبيا شكل الفول السوداني ما بين 85٪ و 95٪ من دخلهما النقدي. وهناك مستعمرتان

أفريقيتان طلب منهما ألا تزرعا سوى الفول السوداني.

ويوجد لدى كل شعب زراعي غذاء رئيس بالإضافة إلى تشكيلة تكملية أخرى، وقد أسهم مؤرخون ومهندسون زراعيون وعلماء نبات في إظهار التنوع الكبير لتلك الأغذية في الاقتصاد الأفريقي قبل الاستعمار. فقد تم تأنيس محاصيل عديدة داخل القارة. وكانت هناك أيضا أنواع عديدة من الأغذية البرية «الفاكهة بوجه خاص»، كما أن الأفارقة لم يظهروا أي موقف يتسم بالمحافظة تجاه تبني نباتات غذائية مفيدة ذات أصل آسيوي أو أمريكي. وقد كانت الزراعة المتنوعة ضمن التقاليد الأفريقية، في حين أن الزراعة وحيدة الجانب اختراع استعماري.

ويفترض أولئك الذين يبررون التقسيم الاستعماري للعمل أن ذلك كان طبيعيا حيث يرتبط بالقدرات النسبية للبلد المستعمر والمستعمرات على التخصص، وكانت أوروبا وشمال أمريكا واليابان قادرة على أن تتخصص في الصناعة بينما كانت أفريقيا مؤهلة للتخصص في الزراعة. ومن ثم فإن إنتاج أحد أقسام العالم للآلات إنما يعود إلى «أفضليته النسبية» بينما انشغل قسم آخر بفلاحة الفأس البسيطة. ولا يعتبر هذا النوع من التقسيم المتعجرف للعالم تقسيما جديداً ففي القرن الخامس عشر أرادت الملكيات الإقطاعية في البرتغال وأسبانيا العالم بأسره لنفسها، وجعلت البابا يرسم خطا حول الكرة الأرضية يحدد الحصص. لكن بريطانيا، وهولندا وفرنسا أشاروا إلى أنهم غير مقتنعين على الإطلاق بأن آدم قد ترك وصية تمنح الكرة الأرضية لأسبانيا والبرتغال. ويمكننا أن نتبع الأسلوب نفسه ونسأل هل يوجد أي وصية تنص على أن نهر جامبيا لابد من أن يرث زراعة الفول السوداني، بينما من الضروري أن يصبح نهر كلير (باسكتلندا) موطنا لبناء السفن.

ولا يوجد شيء «طبيعي» عن الزراعة واحدية الجانب، وإنما هي إحدى عواقب مطالب الإمبريالية ومكائدها. وتعتبر الزراعة أحادية المحصول من الخصائص المميزة لمناطق خضعت للهيمنة الاستعمارية. وقد أرغمت الشركات الرأسمالية للولايات المتحدة الأمريكية بلدانا معينة في أمريكا اللاتينية، مثل كوستاريكا وجواتيمالا، على التركيز بشدة على زراعة الموز لدرجة أنه أصبح ينظر إليهما بازدراء بوصفهما «جمهوريات الموز». كما كان

لهذا التركيز على محصول نقدي أو محصولين للبيع في الخارج تأثيرات ضارة عديدة في أفريقيا. وفي بعض الأحيان كانت تجري زراعة محاصيل نقدية لاستبعاد المحاصيل الغذائية الأساسية، وهو أمر أفضى إلى مجاعات، وعلى سبيل المثال كانت زراعة الأرز شائعة في جامبيا قبل عهد الاستعمار، لكن تم بعد ذلك تحويل نسبة كبيرة من أجود الأراضي لزراعة الفول السوداني، وكان لابد من استيراد الأرز على نطاق واسع كمحاولة لمواجهة حقيقة أن المجاعة أصبحت مستوطنة. وفي الأشانتي أفضى التركيز على زراعة الكاكاو إلى نشأة مخاوف من حدوث مجاعة في منطقة كانت شهيرة من قبل بالبطاطا ومواد غذائية أخرى.

ومع ذلك فإن خطر المجاعة كان خطراً ضئيلا بالمقارنة بالوضع الحرج وغير الآمن بشكل مفرط لزراعة المحصول الواحد. فحينما يتأثر المحصول بأي عوامل داخلية مثل الآفات يتحول الأمر إلى كارثة ساحقة. ومثال ذلك حالة كاكاو ساحل الذهب حينما أصابه مرض تضخم الفروع في أربعينات القرن العشرين، وعلاوة على ذلك فإن تقلبات الأسعار (التي يتم التحكم فيها خارجيا) قد تركت المنتجين الأفارقة عاجزين، في جميع الأوقات، عن مواجهة مناورات الرأسمالية.

وتعتبر الزراعات الواحدية، من وجهة نظر أي رأسمالي، ناجحة تماما لأنها جعلت اقتصاديات المستعمرات تعتمد كلياً على مشترين من بلدان استعمارية في شراء إنتاجها. وفي نهاية تجارة الرقيق الأوروبية كانت هناك أقلية فقط من الأفارقة تأخذ على عاتقها كليا القيام بالتبادل الرأسمالي، وتعتمد بشكل كامل على واردات أوروبية، وتريد أن تستمر في العلاقة مع أوروبا مهما كلفها الأمر. وقد زاد الاستعمار من تبعية أفريقيا لأوروبا من زاوية عدد الأشخاص الذين دخلوا الاقتصاد النقدي، ومن زاوية تعدد جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية في أفريقيا التي استمدت وجودها من الصلة بالبلد الاستعماري. ونشأ وضع يدعو للسخرية قامت من خلاله منشآت أوروبية تتشكل من شركات تجارية، وشركات تعدينية، وخطوط ملاحية، وبنوك، وبيوت تأمين، ومزارع باستغلال أفريقيا، وجعلت الأفارقة يشعرون في الوقت نفسه أنه لن يكون في متناول اليد أي نقود أو سلع أوروبية من دون تلك الخدمات الرأسمالية. ومن ثم فإن أفريقيا كانت

مدينة لمستغليها.

وقد بدأ عامل التبعية من واقعه الخاص ملموسا في كل جانب من جوانب الحياة في المستعمرات، ويمكن اعتباره النقيصة المتوجة بين العواقب السلبية للاستعمار في أفريقيا سواء منها الاجتماعية أو الاقتصادية. فهو المسؤول أساسا عن دوام العلاقة الاستعمارية في الفترة المسماة «الاستعمار الجديد».

وينبغي، في النهاية، أن نلفت الانتباه إلى واحدة من أكثر العواقب خطورة للاستعمار بالنسبة للتنمية الأفريقية. ويعتبر ذلك تأثيرا صاعقا على الأفارقة بوصفهم أجناسا طبيعية. فقد خلق الاستعمار أوضاعا لم تفض إلى مجاعات دورية فحسب، بل أدت أيضا إلى نقص تغذية مزمن، وسوء تغذية، وتدهور في البنية الجسدية للشعب الأفريقي. وإذا كان يبدو على إفادتنا هذه التطرف المفرط فإنما يعود ذلك إلى أن الدعاية البورجوازية قد دفعت الأفارقة إلى الاعتقاد بأن سوء التغذية والموت جوعا بمثابة قدر طبيعي للأفارقة منذ زمن سحيق. ونجد أن أحد الملصقات المفضلة لمنظمة خيرية بريطانية ضخمة تعرف باسم أوكسفام هو عبارة عن طفل أفريقي قفصه الصدري شفاف، ورأسه ضخم، وبطنه منتفخة، وعيناه جاحظتان، وساقاه وذراعاه تبدو كأنها أغصان صغيرة. ويمثل هذا الملصق حالة لمرض الكواشيروكور لسوء تغذية ضارة بشكل مفرط. وتدعو أوكسفام شعب أوروبا إلى إنقاذ الأطفال الآسيويين والأفريقيين الذين يموتون جوعا بمرض الكواشيوركور ومثل تلك العلل. ولم تقلق أوكسفام ضمائرهم مطلقا بإخبارهم أن الرأسمالية والاستعمار قد خلقا الموت جوعا، والمعاناة، والبؤس للطفل في المحل الأول.

وهناك دراسة ممتازة لظاهرة الجوع على نطاق العالم أعدها برازيلي- هو خوزودي كاسترو-وهي تتضمن معطيات هامة عن الأوضاع الغذائية والصحية بين الأفارقة في وضعهم المستقل فيما قبل الاستعمار، أو في مجتمعات لم تمسها ضغوط رأسمالية، ثم أجرت بعد ذلك مقارنات بالأوضاع في ظل الاستعمار. وتوضح الدراسة، بشكل مقنع، أن غذاء الأفارقة كان من قبل أكثر تنوعا، واعتمد على زراعة أكثر تنوعا أيضا عما وُجد في ظل الاستعمار. وإن الأفارقة الذين عانوا أكثر من غيرهم من نقص التغذية

المؤثر كانوا هم الذين أصبحوا بالكامل تقريبا ضمن اقتصاد المستعمرات، ونعني بذلك العمال الحضريين.

وفيما يلي عدة ملاحظات وضعها دي كاسترو نوردها من أجل أولئك المتشككين، وقد استكملناها أحيانا بمعطيات أخرى:

1- إن الباحثين الذين قاموا بدراسة الأوضاع الغذائية للأفارقة «البدائيين» في أفريقيا المدارية قد أقروا بالإجماع أنهم لم يشهدوا أي أعراض لنقص الغذاء.

ومن بين المؤشرات المثيرة عن تفوق غذاء الأفارقة الأصليين الحالة الممتازة للأسنان، ولم يستطع أحد الباحثين أن يعثر على حالة واحدة لتلف الأسنان بين ست مجموعات إثنية في كينيا، كما لم يجد حالة تشوه واحدة لقوس أسنان. ولكن حينما تم نقل هؤلاء الناس أنفسهم لاستخدام الغذاء «المتحضر» المتاح في ظل الاستعمار بدأت أسنانهم تتلف على الفور.

2- لقد عاق الزراع أو الفلاحون في مصر دوما من مجاعات دورية، ولكن ذلك التدهور أصبح في ظل الاستعمار جوعا مزمنا. وكان تدخل البريطانيين هو الذي قلب توازن غذاء الفلاحين، وتوضح أي مقارنة بالأوضاع المبكرة أنه كان يوجد في تلك الأيام تنوع أكبر في البقول والفاكهة.

3- ظهر مرض الكواشيوركور «طبقا للمصقات «أوكسفام» ذاته بشكل ملحوظ حيثما كانت صلة الأفارقة بالأوروبيين طويلة. وقد وجدت «لجنة للتغذية بالإمبراطورية الاستعمارية» غيابا ملحوظا للدهون والبروتين في جامبيا، ويعتبر انعدام البروتينيات ذات النوعيات الجيدة أحد الأسباب الرئيسة للكواشيوركور، ومرة أخرى تشير مقارنة ما شاهده الأوروبيون في جامبيا منذ وقت يعود إلى القرن الخامس عشر إلى أن تغيراً قد حدث بعد مجيء الإنسان الأبيض. ولم تكن جامبيا تزرع في الفترة المبكرة مجموعة منوعة من الأغذية فحسب، بل كانت بلدا يربي الماشية حيث كانت اللحوم تستهلك بكميات كبيرة. وعلى امتداد القرنين السابع عشر والثامن عشر كانت قطعان الماشية تباع بالآلاف إلى مشترين أوروبيين كل عام، كما كان السكان المحليون يتناولون اللحوم. فكيف عانوا بعدئذ من انعدام الدهون الحيوانية في الغذاء؟

4- كشفت دراسات عن أفريقيا الاستوائية عن أعراض متكررة لنقص

التغذية بسبب انعدام الأغذية الطازجة بين الأفارقة العاملين في خدمة المستعمرين. ويشمل ذلك مرض بري بري، والكساح، والاسقربوط. ويعتبر الكساح من الأمراض النموذجية للطقس المعتدل التي يسهم فيها عدم وجود أشعة الشمس، ولكن بعد تدمير الاستعمار لنمط استهلاك الغذاء الدقيق في أفريقيا الاستوائية لم تعد الشمس كافية للإبقاء على استقامة عظام الأطفال. وبالنسبة للاسقربوط فإنه يرتبط بشكل وثيق بالبخار الإنجليزي لدرجة أنه يلقب باسم «البحّار الإنجليزي» استنادا إلى تناوله الجير لمنع الإصابة بالاسقربوط أثناء افتقاره للغذاء الطازج خلال الرحلات البحرية الطويلة. وعلى أي حال فإن وباء الاسقربوط قد انتشر في وسط تنجانيقا، في الحقبة الاستعمارية، بين عمال حقول الذهب الذين لم تسمح لهم أجورهم وأوضاع العمل بالحصول على موالح طازجة وأغذية أخرى.

5- في جنوب أفريقيا حوّل المستوطنون البيض والرأسمالية غذاء الأفارقة من اللحوم والحبوب إلى الاعتماد على دقيق مجروش «من الذرة». ولم يكن مرض البلاجرا أو «البشرة الخشنة» معروفا في جنوب أفريقيا حتى عام 1914 م، لكنه أصبح فيما بعد بمثابة بلاء بين الأفارقة لأنه ينشأ عن انعدام الألبان واللحوم.

6- لقد جاء بأحد التقارير الرسمية عن باسوتولاند «ليسوتو حاليا» ما يلي:

«إن بنية أبناء الباسوتو وصحتهم اليوم ليست على حالتها المألوفة، وذلك نقلا عن مقيمين لفترة طويلة. وتبدو مظاهر سوء التغذية في كل قرية، ومستوصف، ومدرسة، ومكتب تجنيد، كما أن حالات الأسقربوط غير الحادة وتلك التي في مرحلة التكوين ليست نادرة. وأصبح مرض البلاجرا مألوفا أكثر فأكثر، ويتزايد بوضوح ضعف المقاومة في مواجهة الأمراض. وهناك اتفاق أيضا على أن الإصابة بمرض الجذام ترتبط بضعف التغذية»

ولتأكيد الحجة على أن للاستعمار تأثيراً ضاراً في صحة الأفارقة بوصفهم كيانات بدنية «وعقلية أيضا» فإنه من المفيد أن نشير إلى تلك الشعوب الأفريقية التي ارتأت حتى يومنا هذا الإبقاء على نمطهم الخاص في الوجود بقدر ما يتعلق الأمر بالغذاء، ويدخل ضمن هذه الفئة الرعاة من

الماساي، والجالا، والباتوتسي، والأنكولى ثم الصوماليين ببنيتهم الجسدية الممتازة، ودرجة مقاومتهم وتحملهم الكبيرة لدرجة أنهم أصبحوا موضع بحوث علمية لاكتشاف السبب في أنهم أفضل كثيراً من الرأسماليين «المتمتعين بتغذية جيدة» الذين ينهارون من أمراض القلب.

وفي ضوء مفهوم الميزان الحسابي المتعلق بحكم الاستعمار ينبغي أن نشير إلى ابتكارات الأوروبيين في أفريقيا مثل الطب الحديث، والجراحة الطبية، والتطعيم ضد الأمراض، وسوف يكون من السخف إنكار أن تلك الأمور كانت سمات إيجابية من الناحية الموضوعية حتى وإن كانت محدودة النطاق. ومع ذلك فإنه ينبغي أن نضعها في مقابل النكسات العديدة التي أصابت الأفارقة في كافة المجالات بسبب الاستعمار، كما ينبغي أن نضعها في مقابل الإسهامات التي قدمتها أفريقيا لأوروبا. وقد اتجه العلم الأوروبي لتلبية احتياجات مجتمعه الخاص، وبشكل خاص تلك المتعلقة بالبورجوازية. والبورجوازية لا تعاني الجوع والموت جوعا. ومن ثم فإن العلم البورجوازي لم يعتبر أن تلك القضايا تشكل احتياجات لابد من مواجهتها والتغلب عليها حتى بين العمال في البلاد البورجوازية وباسم الأفارقة على أقل تقدير. ويعتبر ذلك بمثابة تطبيق نوعي للمبدأ العام القائل إن استغلال أفريقيا كان يستخدم لخلق فجوة أكبر بين أفريقيا وأوروبا الرأسمالية. وقد كان الاستغلال والوضع غير المواتي المقارن من مكونات التخلف.

تعليم من أجل التخلف:

يعتبر التعليم مسألة حساسة في أي نمط من أنماط المجتمعات فيما يتعلق بالمحافظة على حياة أعضائه وبنيته الاجتماعية. وفي ظل ظروف معينة يعزز التعليم أيضا التغير الاجتماعي، وتعتبر النسبة الأكبر من ذلك التعليم تعليما غير رسمي يقوم صغار السن باكتسابه من خلال الأمثلة للكبار وسلوكهم في المجتمع. وينشأ التعليم، في ظل الظروف العادية، عن البيئة. وعملية التعليم ترتبط، بشكل مباشر، بنمط العمل في المجتمع. وقد كان الأطفال بين البمبا، التي كانت في ذلك الحين روديسيا الشمالية، يستطيعون وهم في السادسة من العمر أن يحددوا ما يتراوح ما بين خمسة وستين نوعا من الأشجار دون أي تردد، لكنهم لا يعرفون سوى القليل عن

أزهار الزينة، ويتمثل تفسير ذلك ببساطة في أن معرفة الأشجار ضرورية في بيئة تسودها زراعة على أساس «اقطع واحرق»، وفي وضع كانت تلبي فيه منتجات هذه الأشجار احتياجات منزلية عديدة. وفي الوقت نفسه لم تكن للأزهار صلة ببقاء الإنسان.

ويتمثل الجانب الأكثر حسما في التعليم الأفريقي قبل الاستعمار في صلته الوثيقة بالأفارقة. وهو ما يتناقض بشكل حاد مع التعليم الذي تم إدخاله فيما بعد، ويمكن اعتبار الخصائص التالية للتعليم الأفريقي الأهلي بمثابة الخصائص البارزة، صلاته الوثيقة بالحياة الاجتماعية بمعناها المادي والروحي، وطبيعته الجماعية، وتعدد جوانبه وتطوره التقدمي بما يتوافق مع المراحل المتعاقبة لتطور الطفل جسمانيا وعاطفيا وعقليا. ولم يكن هناك أي انفصال بين التعليم والنشاط الإنتاجي، أو أي انفصال بين التعليم اليدوي والذهني. وعلى وجه العموم فإن التعليم الأفريقي قبل الاستعمار كان منسجما مع الواقع الأفريقي من خلال وسائل غير رسمية في المحل الأول، وأنتج شخصيات مصقولة جيدا تلائم ذلك المجتمع.

وكان بعض جوانب التعليم الأفريقي رسميا، بمعنى أنه كان يوجد برنامج محدد، وتقسيم واع بين المدرسين، والتلاميذ، كما كان التعليم المنظم في أفريقيا ما قبل الاستعمار مرتبطا أيضا بأهداف المجتمع ارتباطا مباشراً مثل التعليم غير الرسمي تماماً، وكانت برامج التدريس مقيدة بمراحل معنية في حياة كل فرد، وبشكل خاص مرحلة التنشئة أو «بلوغ سن البلوغ». ووجدت في عديد من المجتمعات الأفريقية طقوس ختان الذكور أو كلا الجنسين وكان يتم تنظيم برنامج تعليمي لبعض الوقت قبل تلك الطقوس، وقد يتراوح طول فترة البرنامج ما بين بضعة أسابيع وعدة سنوات. وثمة مثال شهير لذلك البرنامج المطول تجسده مدرسة التنشئة التي أقامتها جماعة البورو في سيراليون. وقد كان التعليم المنقم متاحا أيضا في مراحل لاحقة من حياة المرء، مثلما هو الحال بمناسبة الانتقال من مرحلة عمرية إلى أخرى أو بمناسبة الانضمام إلى جماعة جديدة، كما أن الوظائف المتخصصة مثل الصيد، وتنظيم الشعائر الدينية، وممارسة الطب كانت تقتضي بالتأكيد تعليما منظما في إطار العائلة أو العشيرة. وتعود تلك الممارسات التعليمية بأسرها إلى العصور المشاعية في أفريقيا، ولكنها

ظلت قائمة في المجتمعات الأفريقية الأكثر تطوراً، الإقطاعية منها وما قبل الإقطاعية، كما كانت موجودة عشية الاستعمار.

وبمجرد تحول نمط الإنتاج صوب الإقطاع في أفريقيا ظهرت أيضا قسمات جديدة في إطار النمط التعليمي. وكان هناك، على سبيل المثال، مزيد من التخصص الرسمي، حيث إن نسبة التعليم الرسمي إلى غير الرسمي تزداد مع التقدم التكنولوجي. وبغض النظر عن الصيد والدين نجد أن تقسيم العمل قد جعل من الضروري خلق طوائف من أجل تناقل تقنيات أشغال الحديد، وصناعة الجلود، وإنتاج الأقمشة، وتشكيل الفخار، واحتراف التجار وما إلى ذلك. وقد أدى أيضا التشديد على القوة العسكرية إلى وجود تعليم منظم في ذلك المجال، مثلما كان هذا الحال في داهومي، و راوندا، والزولو حسبما أشرنا من قبل، كما أن بنية الدولة التي تضم طبقة حاكمة واضحة المعالم قد شجعت دوما على استخدام التاريخ كوسيلة لتمجيد الطبقة الموجودة في السلطة. ولهذا وجدت مدرسة للتاريخ في دولة اليوربافي كيتو في القرن التاسع عشر، حيث كان المعلم يلقن تلاميذه قائمة طويلة بملوك كيتو ومنجزاتهم. وإن الاعتماد على الذاكرة وحدها كان يضع بالطبع، قيودا صارمة على ذلك الطراز من التعليم. وذلك هو السبب في أن التعليم كان أكثر تقدما في تلك البلدان الأفريقية التي ظهر فيها استخدام الكتابة.

وقد وجدت على امتداد النيل، وفي شمال أفريقيا، وفي السودان الغربي، وعلى طول الساحل الأفريقي الشرقي، أقلية متعلمة من الأفريقيين. ونتج من ذلك وضع مشابه للوضع في آسيا وأوروبا قبيل نهاية القرن التاسع عشر، وكان تعلُم القراءة والكتابة في أفريقيا مرتبطا بالدين مثلما هو الحال في أنحاء أخرى من العالم. ولذلك كان التعليم في البلدان الإسلامية قرآنيا، بينما كان التعليم في أثيوبيا المسيحية يرمى إلى تدريب القساوسة والرهبان، كما كان التعليم الإسلامي واسع الانتشار في المستوى الأوّلى، وكان متاحاً أيضا في مستوى المرحلة الثانوية والجامعية، فقد وجدت جامعة الأزهر في مصر، وجامعة فاس في مراكش، وجامعة كمكتو في مالى، وجميعها يشهد على مستوى التعليم الذي تحقق في أفريقيا قبل الغزو الاستعماري.

وإن المستعمرين لم يدخلوا التعليم إلى أفريقيا، بل أدخلوا مجموعة جديدة من المؤسسات التعليمية الرسمية التي استكملت بشكل جزئي المؤسسات التي كانت قائمة من قبل، أو حلت بدلا منها بشكل جزئي أيضا. وقد حفز النظام الاستعماري أيضا القيم والممارسات التي وصلت إلى ما يشكل تعليما غير رسمي جديداً.

وكان الهدف الرئيس لنظام المدرسة في المستعمرات هو تدريب الأفارقة من أجل مساعدة الإدارة المحلية في المستويات الدنيا، ومن أجل توفير الموظفين للشركات الرأسمالية الخاصة التي يملكها الأوروبيون. ويعني هذا، في الواقع، انتقاء عدد قليل من الأفارقة للمشاركة في الهيمنة على القارة ككل واستغلالها. ولم يكن نظاما تعليميا نبع من البيئة الأفريقية أو نظاما تم تصميمه لتنشيط الاستخدام الأرشد للمواد المادية والاجتماعية، كما لم يكن نظاماً تعليميا وضع لإعطاء الشباب الثقة والاعتداد بالنفس بوصفهم أعضاء في مجتمعات أفريقية، وإنما كان نظاما يسعى إلى غرس الشعور بالإذعان في مواجهة كل من كان أوروبيا ورأسماليا. وقد كان التعليم في أوروبا تحت هيمنة الطبقة الرأسمالية. وتم نقل هذه النزعة الطبقية ذاتها إلى أفريقيا بشكل تلقائي. كما أن تضمين عملية التعليم الاستعماري للعنصرية والتبجح الثقافي اللتين تضمرهما الرأسمالية قد زاد الوضع سوءا. فقد كانت الثقافة المدرسية عبارة عن تعليم من أجل الإخضاع، والاستغلال، وخلق التشوش الذهني، وتنمية التخلف.

ولم يطبق نظام المدرسة من الطراز الأوروبي خلال الأربعين عاما الأولى للاستعمار تقريبا إلا فيما ندر. وخلال تلك الفترة كانت البعثات التبشيرية توفر ثقافة مدرسية لخدمة أغراضها لنشر المسيحية، ولم تقم القوى الاستعمارية بسلسلة من الاستقصاءات عن إمكانات التعليم في أفريقيا إلا في عشرينات هذا القرن، وأصبح التعليم الاستعماري، منذ ذلك الحين، نسقيا وقابلا للقياس وإن كان لم يبلغ أبعاده القصوى إلا في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية.

وقد كان التعليم الاستعماري عبارة عن سلسلة من مواطن الضعف داخل مواطن ضعف أخرى. وكان موطن الضعف العملي الأولى سياسيا ماليا، وهو ما يعنى أن الاعتبار السياسي هو الذي كان يوجه الإنفاق المالي

أكثر مما يوجهه التوفير الحقيقي للأموال، وزعمت حكومات البلدان الاستعمارية وإداراتها الأفريقية أنه لم تكن هناك أموال كافية للتعليم، وكان مكتب المستعمرات البريطاني يقول عن ورديسيا الشمالية حتى فترة متأخرة من عام 1958:

«لا يمكن توقع أي تقدم سريع حتى يتوفر المزيد من الأموال لبناء مدارس، ولذلك ستظل الإمكانات العملية لتوفير تعليم ابتدائي شامل لجميع الأطفال بعيدة تماماً».

ومن المدهش أن روديسيا الشمالية بثرواتها الهائلة من النحاس لم يكن لديها ما يكفي من الأموال لتعليم الأفارقة. ولا يستطيع المرء أن يتأكد هل كان الاستعماريون يحاولون خداع الآخرين، أم أنهم نجحوا في خداع أنفسهم، لكن ربما يندرج معظم المستوطنين البيض المشوشين في روديسيا تحت هذه الفئة الأخيرة حيث إنهم أصروا دائما على أن الفرد من الأفارقة لا يدفع ضرائب تعادل ما يدفعه المستوطن الأوروبي، ولذلك لا ينبغي أن يتوقع هؤلاء الأفارقة الحصول على تعليم وخدمات أخرى تمولها ضرائب دفعها مستوطنون بيض. ويعتبر ذلك عجزا رئيسا عن إدراك أن ثروة أي بلد تأتي من الإنتاج وليس من الضرائب. فإن التربة الأفريقية والعمل في روديسيا الشمالية هما اللذان انتجا ثروة ضخمة. لكن الأطفال الأفارقة، في ظل الاستعمار، لم يكن مسموحا لهم بالحصول على جزء قليل من هذه الثروة لتعليمهم المدرسي.

وكما أشرنا، من قبل، فإن معظم فائض أفريقيا كان يجري تصديره باستثناء حصة صغيرة كعائد للحكومة. ومن بين هذه الحصة كان يجري تخصيص جزء زهيد للتعليم. وكانت ميزانية التعليم بكل مستعمرة من المستعمرات ضئيلة بشكل لا يمكن تصديقه بالمقارنة بالمبالغ التي يتم إنفاقها في أوروبا الرأسمالية ذاتها. وفي عام 1935 تم استخدام 4 ,03٪ فقط من العائدات الإجمالية للضرائب التي دفعها الأفارقة في أفريقيا الغربية الفرنسية للتعليم، وفي المستعمرة البريطانية في نيجيريا بلغت هذه النسبة 3 ,4٪ فحسب، وفي كينيا تم إنفاق 2 ,26٪ فقط من الدخل على التعليم الأفريقي في وقت متأخر مثل عام 1946 وبحلول عام 1960 تضاعفت هذه النسب مرتين، أو ثلاث مرات، أو أربع مرات، لكنها ظلت ضئيلة الأهمية

لأنها كانت صغيرة منذ البداية.

وقد نتج من ضآلة الأموال المنفقة على التعليم قيد رئيس آخر يتسم بطابع كمي. ونعنى بذلك ضآلة عدد الأفارقة الذين التحقوا بالمدارس. ففي أفريقيا الاستوائية الفرنسية بأسرها (تشاد، وجمهورية أفريقيا الوسطى، والجابون، والكونغو برازافيل) كان يلتحق بالمدارس 22 ألف تلميذ فقط في عام 1938. ويمثل هذا الرقم قفزة ليست قليلة بالنسبة للأرقام الخاصة بالسنوات الخمس السابقة. وفي عام 1938 أيضا وفر الفرنسيون تعليما لحوالي 77 ألف تلميذ في غرب أفريقيا الفرنسية التي كان عدد سكانها يصل إلى 15 مليون نسمة على الأقل وتتمثل الحقيقة البارزة التي ينبغي ملاحظتها في وجود أكثر من 80 ألف تلميذ في المدارس الإسلامية المستقلة في غرب أفريقيا الفرنسية. وهو رقم لا يقل كثيرا عن عدد التلاميذ الذين كانوا ملتحقين بالمدارس التي بناها الفرنسيون حتى ذلك الحين. وبكلمات أخرى، فإن السلطة الأوروبية الحاكمة لم تبدأ في تزويد الأفارقة في الدول الإسلامية السابقة في غرب أفريقيا بمؤسسات تعليمية يزيد عدد المسجلين فيها مع الأعداد الخاصة بالتعليم الرسمي السابق إلا في المراحل الأخيرة للاستعمار فحسب.

وكانت الحكومة الفرنسية في غرب أفريقيا وشمالها تقدم أحيانا بعض الدعم المالي للمدارس الأولية القرآنية، والمدارس الثانوية الإسلامية. وعلى أي حال فإنه قد جرى ببساطة، على وجه الإجمال، تجاهل نظام المدرسة الأفريقي الخاص بما قبل الاستعمار. ومال ذلك النظام إلى الانهيار. ففي الجزائر عانت المؤسسات التعليمية العربية الإسلامية معاناة قاسية خلال حروب الغزو الفرنسي، بينما تم قمع عدد منها عن عمد بعد أن أصبحت للفرنسيين اليد العليا. وفي جميع أنحاء شمال أفريقيا الفرنسية عانت الجامعات الإسلامية التي نشأت منذ عهد قديم لأن الاستعمار قد جردها من قاعدتها الاقتصادية التي كانت تقدم لها الدعم من قبل. ومثلما هو الحال بالنسبة لأوجه متعددة من الحياة الأفريقية. فإن ما قدمه الاستعماريون ينبغي أن يوضع في مقابل ما أعاقوه وما دمروه من الناحية الفعلية والمحتملة.

ويميل الوضع في المستعمرات البريطانية إلى أن يكون أفضل بشكل ما،

مما هو في المستعمرات الفرنسية فيما يتعلق بأوجه النشاط التعليمي. ويرجع ذلك، بدرجة كبيرة، إلى مبادرات البعثات التبشيرية أكثر مما يعود إلى الحكومة البريطانية ذاتها. وبقدر ما كان التعليم الاستعماري مرضيا بعض الشيء في غانا، ونيجيريا، وأوغندا، منظورا إليه، بالطبع، من زاوية نسبية بحتة، فإن الأعداد المطلقة المعنية لم تكن كبيرة على الإطلاق. وكانت سيراليون أفضل من الناحية التعليمية من غرب أفريقيا الفرنسية، حيث كان يلتحق بالمدارس سبعة أطفال من بين كل مائة طفل في سيراليون قبل الحرب الأخيرة، في حين أن هذه النسبة لم تتجاوز خمسة أطفال من بين كل مائة طفل في غرب أفريقيا الفرنسية. وبقدر ما يتعلق الأمر بالبريطانيين فإن سجلهم المتفوق قليلا في بعض المستعمرات تقف في مواجهته أيضا التسهيلات التعليمية البائسة جدا التي قدموها للأفارقة في كينيا، وتنجانيقا ومناطق وسط أفريقيا، وجنوب أفريقيا ذاتها التي كانت لفترة طويلة ضمن المسؤولية البريطانية.

ويتمثل أحد جوانب قصور النظام التعليمي في أفريقيا المستعمرة، التي تحجبها المتوسطات الإحصائية، في التفاوت الكبير في الفرص بين المناطق المختلفة في نفس المستعمرة، ففي مستعمرات عديدة نجد أن الأفارقة الذين يعيشون فقط في المدن الرئيسة أو بالقرب منها هم الذين يحصلون على فرص تعليمية وعلى سبيل المثال فإن تناريف عاصمة مدغشقر قد حظيت بمعظم التسهيلات الدراسية الرئيسة في البلاد. وفي جامبيا كانت نسبة تعليم القراءة والكتابة مرتفعة في مدينة باثورست بينما كانت منخفضة خارجها. وفي أوغندا احتكرت منطقة بوغندا الحضرية التعليم من الناحية الفعلية. وعلى وجه العموم فإن التفاوت في المستويات التعليمية يعكس التفاوت في الاستغلال الاقتصادي والمعدلات المختلفة التي دخلت فيها أجزاء مختلفة بكل مستعمرة إلى الاقتصاد النقدي. وهكذا نجد أن المناطق الشمالية من ساحل الذهب قد تم تجاهلها تعليميا لأنها لم تكن تزود الاستعماريين بأي منتجات للتصدير. وفي السودان واجه الإقليم الجنوبي الضخم وضعا مماثلا. وفي داخل تنجانيقا تتطابق أي خريطة للنواحي الرئيسة لزراعة القطن والبن تطابقا كاملا مع أي خريطة للنواحي التي كان التعليم الاستعماري متاحا بها. ويعني ذلك أن أولئك الذين لم يكن باستطاعة

الاستعماريين استغلالهم بسهولة لم يحصلوا حتى على النزر اليسير من التعليم.

وإذا ما تفحص المرء الإسهام التعليمي للاستعمار بشكل أكثر دقة حتى من الزاوية الكمية البحتة يجد أن أهميته تتضاءل كثيرا. وتجدر الإشارة، على سبيل المثال، إلى وجود معدل «تسرب» مرتفع للغاية، فإن نسبة كبيرة من أولئك المسجلين لا تتم مرحلة المدرسة على الإطلاق. وتوجد في بعض البلدان الرأسمالية الكبيرة، مثل الولايات المتحدة الأمريكية، أعداد كبيرة من المتسربين على مستوى الكلية والجامعة، وفي أفريقيا المستعمرة كان التسرب يحدث على مستوى التعليم الابتدائي بمعدل مرتفع يصل إلى 55٪، أي أن هناك تلميذاً يسقط في الطريق مقابل كل تلميذ ينهي المرحلة الابتدائية. وينحصر التسرب في المدارس الابتدائية لأنه لا يكاد يوجد أي نوع آخر من المدارس. وإن انعدام التعليم الثانوي، والفني، والجامعي يعتبر أيضا من العقبات المعوقة.

لقد كان الأفارقة يتعلمون في مدارس المستعمرات ليصبحوا موظفين كتابيين صغارا أو سعاة. وربما اعتبر تعليم الكتبة والسعاة بما هو أكثر زائدا على الحاجة، وخطرا في آن واحد. ومن ثم كان التعليم الثانوي نادرا، كما أن الأشكال الأخرى من التعليم العالي لم توجد، بالفعل، على امتداد معظم الفترة الاستعمارية. فقد تم تخصيص ما توفر منه لغير الأفارقة في المحل الأول. وحتى فترة متأخرة مثل عام 1959 كانت أوغندا تنفق 11 جنيها على كل تلميذ أفريقي، وحوالي 38 جنيها على كل تلميذ هندي، ثم 186 جنيها على كل طفل أوروبي، ويرجع هذا الاختلاف، بدرجة كبيرة، إلى توفير التعليم الثانوي لأبناء الرأسماليين والوسطاء. وبلغ التمييز في كينيا درجة أسوأ حيث كان عدد الأطفال الأوروبيين المعنيين أكثر ارتفاعا. ففي عام 1960 كان يلتحق بالمدارس في كينيا أكثر من 11 ألف تلميذ أوروبي من بينهم ثلاثة آلاف يتلقون تعليما ثانويا، وقد وجدت سمات مماثلة في المستعمرة الاستيطانية في الجزائر. وفي عام 1954 كانت تجرى الإشارة إلى 20٪ فقط من تلاميذ المرحلة الثانوية بوصفهم مسلمين، وهو ما يعني الجزائريين، في الواقع، تمييزا لهم عن الأوروبيين. ووجدت أيضا أقليات أخرى أحسن حالا من السكان الأصليين. وعلى سبيل المثال فقد لعب اليهود في شمال أفريقيا،

وفي تونس بوجه خاص، دور الوسطاء. وكان أبناؤهم يتلقون تعليما يصل إلى مستوى المرحلة الثانوية.

كما وجدت أيضا في البلدان الأفريقية، التي لم تشهد جالية كبيرة من المستوطنين البيض، هياكل تعليمية عنصرية فيما يتعلق بفرص التعليم على كافة المستويات، وبوجه خاص التعليم العالي. وفي عام 1946 كان بالمدرسة العليا في السنغال 723 طالبا من بينهم 174 طالبا أفريقيا فقط. وتم بعد ذلك إنشاء جامعة في داكار (الخدمة غرب أفريقيا الفرنسية بأسرها). ومع ذلك كان أكثر من نصف طلاب هذه الجامعة من الفرنسيين عشية الاستقلال في خمسينات القرن العشرين.

ولم نناقش حتى الآن ما يتعلق بالبرتغاليين. ويعود ذلك إلى أنه لا يكاد يوجد أي تعليم يمكن مناقشته في الأقاليم التي استعمروها. وقد ظلت المعطيات الإحصائية غير متاحة سنوات عديدة. وعندما نشرت على مشارف نهاية الفترة الاستعمارية جاءت الأرقام مضخمة في الغالب، لكن الأمر الذي لا يمكن إنكاره يتمثل في أن الطفل الأفريقي الذي يشب في الأقاليم التي استعمرها البرتغاليون كان يجد فرصة من بين كل مائة طفل يحصلون على تعليم بعد الصف الثاني أو الثالث. وكانت المدارس الثانوية القائمة مخصصة للأوروبيين والهنود. وقد تم جلب هؤلاء الأخيرين من جووا أساسا. وكانت إسبانيا وإيطاليا هما القوتين اللتين استولتا على أقاليم أصغر في أفريقيا. وكانتا متخلفتين أيضا، مثلهما مثل البرتغال، بالنسبة للرأسمالية الأوروبية، ولم تقدما لرعايا مستعمراتهما سوى القدر الزهيد من التعليم الابتدائي دون أي تعليم ثانوي.

وكانت بلجيكا ضمن فئة خاصة، إلى حد ما، فيما يتعلق بالتعليم في المستعمرات. وعلى الرغم من أنها صغيرة إلا أنها بلد متطور ومصنع نسبيا، كما أنها حكمت واحدة من أغني مناطق أفريقيا، ونعني بذلك الكونغو. وقد حصلت شعوب الكونغو، ورواندا/ أوراندي على تعليم ابتدائي مناسب بالمعايير الاستعمارية. ولكن كان يستحيل تقريبا الحصول على تعليم مدرسي يتخطى تلك المرحلة. وكان ذلك نتيجة سياسة مقصودة انتهجتها الحكومة البلجيكية والكنيسة الكاثوليكية. وكان على الأفارقة الأصليين بموجب ذلك أن يتحضروا تدريجيا. واعتبروا أن توفير أي تعليم ثانوي يساوى مطالبة طفل صغير بأن

يمضغ اللحوم في الوقت الذي يتعين أن يأكل فيه الثريد. وفصلا عن ذلك كان البلجيكيون معنيين كثيرا بخير الجماهير الأفريقية لدرجة الزعم بأنه ليس في استطاعة أي أفريقي حاصل على تعليم عال أن يخدم شعبه. وبالتالي فإنه في عام 1948 فقط أوصت لجنة بلجيكية بإنشاء مدارس ثانوية للأفارقة في المستعمرات. ولم يكن هناك ما يدعو إلى الاستغراب مطلقا في أن الكونغو لم يكن فيها، في وقت استعادة استقلالها السياسي، سوى 16 خريجا جامعيا من بين سكان يزيد عددهم على 13 مليون نسمة.

وغالبا ما يشير التربويون إلى «الهرم التعليمي»، حيث يشكل التعليم الابتدائي قاعدة الهرم، ويعلوها التعليم الثانوي، ثم تأهيل المعلمين، فالتعليم الفني العالي، وأخيرا الجامعي. ويعتبر الأخير من الصغر لدرجة أنه يمكن تمثيله في شكل نقطة على قمة الهرم. وقد كانت القاعدة الأولية ضيقة على نطاق أفريقيا بأسرها. ومع ذلك فإن الهرم ينحدر بشكل مسطح لأن أعدادا قليلة من تلاميذ الابتدائي هم الذين استطاعوا المواصلة لما بعد ذلك المستوى. ولم يكن الهرم مكتملا حقا إلا في مستعمرات بريطانية معينة لوجود تعليم عال وجامعي ذي شأن. وكان يوجد في غرب أفريقيا كلية أتشيماتا، وكلية يوبا بالإضافة إلى كلية فوراه باى التي كانت في مستوى جامعي. وظهرت جامعة إبادان وجامعة غانا إلى الوجود أيضا قبل نهاية النظام الاستعماري بسنوات قليلة. وفي السودان وجدت كلية غوردون التي تطورت إلى جامعة الخرطوم، وفي شرق أفريقيا ظهرت جامعة ما كبريرى.

ويمكن استخدام المعطيات التالية الخاصة بعام 1958 لتصوير الهرم التعليمي في روديسيا الجنوبية حيث لم يكن تعليم الأفارقة مفضلا. وقد بلغ مجموع المسجلين في رياض الأطفال 227 ألفا. ودخل الصف الأول في المدارس الابتدائية 77 ألفا، بينما كان في الصف السادس 10 آلاف. وبدأ التعليم الثانوي بثلاثة آلاف تلميذ، وصل منهم 13 تلميذا فقط إلى الصف الثاني عشر. وفي ذلك العام لم يتخرج أي أفريقي من الكلية الجامعية التي كانت قد تأسست مؤخرا في سالزبورى. ولكن كان هناك ثلاثة خريجين في عام 1960.

وتمثل الإحصاءات المتعلقة ببداية حكم الدول الأفريقية الجديدة الكلمة الفاصلة عن حجم التعليم الذي قدمته أوروبا إلى أفريقيا. وقد أعد بعض

الدارسين مؤشرا إحصائيا عن التعليم حيث تم تقدير الخدمات التعليمية بأرقام تتراوح بين عشرة ومائة، أي بالتدرج من أفقر الدول إلى أكثرها تقدما. ووفقا لهذا المؤشر نجد أن معظم البلدان الأفريقية تقع تحت الرقم 10، في حين أن البلدان الاستغلالية والبلدان الاشتراكية المتطورة تقع عادة فوق رقم 80. ويقول إحدى مطبوعات اليونسكو عن التعليم في أفريقيا المستقلة السوداء ما يلي:

يوجد بين هؤلاء السكان (حوالي 170 مليون نسمة) ما يزيد قليلا على 25 مليون نسمة في سن التعليم، من بينهم 13 مليون نسمة تقريبا لا توجد لديهم أي فرصة للالتحاق بالمدارس. وقد أكمل تعليمهم الابتدائي أقل من نصف الإثني عشر مليونا الموسرين. ولم يلتحق بالمدارس الثانوية سوى ثلاثة فقط من بين كل مائة طفل، كما أن الذين كانت لديهم فرصة تحصيل أحد أشكال التعليم في أفريقيا ذاتها لم يبلغ حتى 2 من بين كل ألف. ويقدر المعدل العام للأمية بما بين 80٪ و 85٪ أي ضعف المعدل العالمي تقريبا.

ويستخدم الإمبرياليون البيض الدليل المشار إليه آنفا للسحرية من الأفارقة على أنهما «فطريون أميون». وقد يزعمون بأن الأمية تشكل جزءا من «الحلقة المفرغة للفقر»، ومع ذلك فإن هؤلاء أنفسهم هم الذين يتباهون بفخر بأنهم علموا أفريقيا. ومن الصعب أن نفهم كيف أنهم يحملون كلا الاتجاهين، وإذا كانت أفريقيا المستقلة لا تزال من دون منافع التعليم الحديث (مثلما هو واقع الحال)، فإن خمسة وسبعين عاما من الاستغلال الاستعماري بعد ذلك كان لها بلا جدال تأثير ما في واقع الأمور. وعندما يتأمل المرء ما أنتجته أفريقيا في تلك الفترة، وما تم نقله لتطوير كافة جوانب المجتمع الرأسمالي الأوروبي، بما في ذلك مؤسساته التعليمية. سيجد أن هناك قدراً كبيراً من عدم المعقولية. وقد استطاع سيسل رودس أن يوصى بمنح دراسية سخية للطلاب البيض للدراسة بجامعة أكسفورد من الثروة التي حققها باستغلال أفريقيا والأفريقيين.

وقد واجه أولئك الأفارقة الذين حصلوا على تعليم مشاكل نوعية معينة. وكان مستوى التعليم متواضعا حسب المعايير الأوروبية السائدة. وتم جلب الكتب، وطرائق التدريس، والنظم إلى أفريقيا في القرن التاسع عشر. وظلت المدارس الاستعمارية، على وجه الإجمال، غير مكترثة كليا بالقرن

العشرين، ولم تصل الأفكار الجديدة، التي ظهرت في بلدان المراكز الرأسمالية، إلى المستعمرات مطلقا. وإن التغيرات الهائلة في العلم، بشكل خاص، لم تعرف طريقها إلى الفصول الدراسية الأفريقية. ولم يكن هناك تدريس لمواد العلم إلا في مدارس قليلة. وعلى غرار ذلك فإن تطور التعليم التقني العالي لم يظهر ما يماثله في أفريقيا المستعمرة.

وتتضمن عملية نقل صورة التعليم الأوروبي إلى أفريقيا أشياء عديدة منافية للعقل. فعندما ذهب أطفال البميبا، المشار إليهم من قبل، إلى المدرسة لم يكن هناك أي مقرر دراسي عن حياة النبات الذي قد يكون مألوفا بالنسبة لهم بطريقة أو بأخرى. وبدلا من ذلك كانوا يتلقون دروساً عن الزهور-وحول الورود الأوروبية بالتحديد. وقد وضع الدكتور توفي بوسيا الاعتراف التالي منذ بضع سنوات مضت:

«في نهاية عامي الأول بالمدرسة الثانوية (مفانتسيبيم. بساحل الكاب في غانا) عدت إلى موطني في وينتشى في عطلة أعياد الميلاد. وكنت قد أمضيت أربع سنوات دون أن أعود إلى هناك وأصبحت، أثناء تلك الزيارة، مدركا لعزلتي بشكل مؤلم. فقد كان فهمي لمجتمعي أقل كثيراً من مستوى فهم الفتيان في مثل عمري الذين لم يلتحقوا بأي مدارس على الإطلاق. وأخذت أشعر بشكل متزايد، على امتداد السنوات وبعد أن التحقت بالكلية والجامعة، بأن التعليم الذي حصلت عليه قد علمني المزيد فوق المزيد عن أوروبا وأقل القليل عن مجتمعي.

وفي نهاية الأمر كانت معرفة بوسيا بالمجتمع الأفريقي من الضآلة لدرجة أنه اقترح بأنه ينبغي على الأفارقة المستغلين أن «يتحاوروا» مع الأقلية البيضاء العنصرية الفاشية التي تمارس الفصل العنصري في جنوب أفريقيا.

ويعتبر بعض التناقضات بين محتوى التعليم الاستعماري وواقع أفريقيا متضاربا حقا. ففي أي ظهيرة حارة في أي مدرسة في أفريقيا الاستوائية قد نجد فصلا من التلاميذ ذوي الوجوه اللامعة السوداء يستمعون إلى دروس في الجغرافيا عن فصول السنة،الربيع، والصيف، والخريف، والشتاء، وربما يتلقون دروسا عن جبال الألب ونهر الراين، لكنهم لا يتعلمون شيئا عن جبال الأطلس بشمال أفريقيا أو نهر الزمبيزي. وإذا كان أولئك التلاميذ

في أي مستعمرة بريطانية فإنهم سوف يكتبون بامتثال «لقد هزمنا الأرمادا الأسبانية في عام 1588م، أي في الوقت الذي كان يسرق فيه هوكنز أفارقة وتمنحه الملكة إليزابيث الأولى لقب فارس مقابل ذلك. وإذا كان أولئك التلاميذ في أي مستعمرة فرنسية فإنهم قد يتعلمون أن «أسلافنا من الغال كانت عيونهم زرقاء» وربما يتغنون بأن نابليون كان قائدنا الأعظم، وهو نابليون نفسه الذي أعاد إرساء الرق بجوديلوب إحدى جزر الكاريبي. والذي لم يمنعه من عمل الشيء نفسه في هايتى سوى هزيمة قواته على أيدي من هو أعظم منه في مجالي التكتيك والاستراتيجية وهو الأفريقي توسان لوفرتير.

وقد طبق الأوروبيون، دون تفكير، مناهجهم الدراسية دون إشارة إلى الأوضاع الأفريقية، لكنهم فعلوا ذلك عن عمد في أحيان عديدة للتشويش والتعمية. وكان المسؤول عن التعليم الأساسي في تنجانيقا يحرص حتى وقت متأخر من عام 1959 على إغراق تلاميذ المدارس الابتدائية بالمستعمرات بدعاية عن العائلة المالكة البريطانية. وهو يقول: «ينبغي التأكيد على موضوع الملك (البريطاني) بوصفة أبا طوال المنهج الدراسي والإشارة إليه في كل درس»، بل حث على ضرورة إطلاع التلاميذ الأفارقة على صور عديدة للأميرات الإنجليزيات وجيادهن في ساندر بنجهام وقلعة دندسور.

وتعتبر مناقشتنا للماضي الأفريقي ارتباطا بمدارس الاستعمار، مهما كانت مقتضبة، بمثابة مناقشة للنشاطات الأوروبية في أفريقيا، وقد انقلب هذا الاتجاه الآن بشكل كاف ليسمح للجيل الحالي من التلاميذ الأفارقة بأن يسخروا من التفكير القائل إن الأوروبيين هم الذين اكتشفوا» جبال كينيا أو نهر النيجر. ولكن التناقض في فترة الاستعمار يكمن في أن أتيحت له فرصة للتعرض للتضليل من الناحية التعليمية يستطيع أن يعتبر نفسه محظوظا، لأن ذلك التضليل كان وسيلة للتقدم الشخصي داخل البنية التي أنشأها الرأسماليون الأوروبيون في أفريقيا ومن أجلها.

وقد أوضح الفرنسيون، والبرتغاليون والبلجيكيون أن التعليم في أي مستوى من المستويات قد تم تخطيطه «للتمدين الأفريقي الأصلي»، وكان أي أفريقي متمدين هو الذي بإمكانه وحده أن يأمل في الحصول على وظيفة ذات شأن وعلى اهتمام المستعمرين. وطبقا لرأي الفرنسيين فإنه

بعد أن يحصل أي أفريقي على تعليم فرنسي تكون لديه فرصة لأن يصبح مندمجا، أي بمثابة شخص يمكن استيعابه أو دمجه في الثقافة الفرنسية عالية المنزلة. وقد استخدم البرتغاليون كلمة المندمج التي تعني الشيء نفسه بالضبط. وكان قانون الاستعمار البرتغالي يميز بصورة حادة بين أي أفريقي عادى وأي مندمج. كما أن الأخير كان يسمى أحيانا متمدينا لأنه يستطيع أن يقرأ البرتغالية ويكتبها، وكان ذلك الطراز من الأفارقة يكافأ بامتيازات معينة. ومن سخريات القدر الكبرى هنا أن نصف سكان البرتغال تقريبا كانوا أميين حتى عام 1960 ومن ثم فإنه يمكن اعتبارهم غير متمدينين إذا ما خضعوا للمعيار نفسه. وفي الوقت نفسه كان البلجيكيون يتباهون بنظام مماثل وقد أطلقوا على «متعلميهم من البانتو» في الكونغو اسم «المتطورين» (أي أولئك الذين تطوروا من الوحشية إلى المدنية بفضل البلجيكيين).

وتجنب البريطانيون، إلى حد ما، التمييز القانوني المحكم بين الأفارقة المتعلمين وغير المتعلمين، لكنهم شجعوا المحاكاة الثقافية أيضا، وقد كان كاميرون حاكم تنجانيقا في عشرينات هذا القرن معروفا بوصفه حاكما «تقدميا»، ولكن عندما تعرض للهجوم بسبب محاولته الحفاظ على الشخصية الأفريقية في النظام التعليمي نفى ذلك الاتهام، وأعلن أن هدفه يتمثل في أنه ينبغي على الأفريقي أن يكف عن التفكير كأفريقي، وأنه ينبغي، بالأخرى، أن يصبح «إنجليزياً ذا عقلية مرنة»، وكان الطلاب الذين ظهروا في إرسالية ليفينجستونيا وإرسالية بلانتاير في مالاوي يعرفون على أنهم اسكتلنديون سود وذلك بسبب جهود البعثات التبشيرية الاسكتلندية، وفي سيراليون يعود التأثير الثقافي للرجل الأبيض إلى القرن الثامن عشر ويبرز الكريبيوليون السيراليون حتى بين بقية السود المتعلمين تعلما مشوها. ولم يكن الكريبيوليون يقتنعون بأي اسم مسيحي إنجليزي أو حتى بأي لقب أوروبي، بل كانوا يختارون لقبين أوروبيين ويربطون بينهما بواصلة ومن الناحية العلمية كان التعليم بكافة قيمه المغلفة يعني، بالطبع، أن تتجه الحفنة المتعلمة، بقدر ما يسمح الاستعمار، إلى الوظائف المدنية أو العمل في الشركات الرأسمالية الخاصة.

وكان الانتقاد يوجه خلال المرحلة الاستعمارية والفترة التالية إلى النظام

التعليمي للاستعمار بالتحديد لإخفاقه في تخريج عدد أكبر من تلاميذ المدارس الثانوية ومن طلاب الجامعة. ومع ذلك فإنه يمكن القول إن أولئك الأكثر تعليما هم الأفارقة الأكثر اغترابا عن القارة. فقد كان هؤلاء هم الذين جرى «تطويرهم» واستيعابهم. ففي كل مرحلة عليا من مراحل التعليم كان يتم سحقهم بواسطة قيم النظام الرأسمالي الأبيض وإخضاعهم لتلك القيم. وكان عليهم بعد أن حصلوا على مرتبات أن يمارسوا أسلوب حياة مستورد من الخارج. وبعد استخدامهم الشوكة والسكين، والحلة ذات القطع الثلاث، والبيانو ازداد تحول عقليتهم. وقد أشار أحد الشعراء الشعبيين المشهورين من الهنود الغربيين بجزر الكاريبي، وهو يسخر من أيام وجوده بمدرسة الاستعمار، إلى أنه لكي يصبح تلميذا مرموقا كان عليه أن يتعلم أكثر ويتحول إلى أحمق. ومن سوء الحظ أن نظام مدرسة الاستعمار قد علم الكثير جدا من الحمقى والمهرجين الذين خلبت ألبابهم أفكار الطبقة الرأسمالية الأوروبية وحياتها. وقد وصل البعض منهم إلى درجة الاغتراب الكامل عن الأوضاع الأفريقية وأسلوب الحياة الأفريقية. وهم يرددون في سعادة، مثلهم مثل بليز دياجنى السنغالي، أنهم «أوروبيون» وسيظلون هكذا دوما.

ولا يوجد هناك مهرب من الاستنتاج الذي توصل إليه عبده مومينى، أحد التربويين الأفارقة، القائل إن «التعليم الاستعماري قد أفسد تفكير الأفريقي وحساسيته وملأه بعقد شاذة». ويستنتج من ذلك أن أولئك الذين اتخذوا طابعا أوروبيا قد تخلوا بالدرجة نفسها عن أفريقيتهم، وذلك كإحدى نتائج التعليم الاستعماري والجو العام للحياة الاستعمارية. وتوجد أمثلة عديدة في أفريقيا الراهنة تدل على التعامل المهين مع جوانب الثقافة الأفريقية في الفترة الاستعمارية، وهو تعامل ينهض على إمبريالية ثقافية وعصرية بيضاء. وثمة حقيقة نادرا ما يتم التعليق عليها، وتتمثل في أن كثيراً من الأفارقة كانوا ضحايا الفاشية على أيدي البرتغاليين والإسبان والإيطاليين، ونظام حكومة فيشي الفرنسية في أواخر ثلاثينات وأوائل أربعينات هذا القرن، وعلى أيدي البريطانيين والبوير في جنوب أفريقيا طوال هذا القرن. وقد كانت القوى الاستعمارية الفاشية عبارة عن دول رأسمالية متخلفة اتحد فيها الجهاز البوليسي الحكومي والكنيسة الكاثوليكية

والرأسماليون لإخماد العمال والفلاحين البرتغال والإسبان والإبقاء عليهم في حال من الجهل. ومن هنا يمكن إدراك أن الاستعماريين الفاشيين قد أرادوا أن يفعلوا الشيء نفسه تجاه الشعب العامل الأفريقي، بل إنهم بالإضافة إلى ذلك صبوا جام عنصريتهم على الأفارقة مثلما فعل هتلر مع اليهود.

وقد تجاهل الإيطاليون في ليبيا، مثلهم مثل معظم الإدارات الاستعمارية، ثقافة الأفارقة. وعلى أي حال فإنه بعد وصول موسوليني الفاشي إلى السلطة تحوّل هذا التجاهل إلى عداء فعلي، وبوجه خاص تجاه اللغة العربية والدين الإسلامي، كما أظهر البرتغاليون والإسبان دوما ازدراءهم للغات الأفريقية والديانات الأفريقية أيضا، ولم تكن رياض الأطفال ومدارس المرحلة الابتدائية في المستعمرات البرتغالية سوى وسائل لنشر اللغة البرتغالية، وكان معظم المدارس خاضعا للكنيسة الكاثوليكية كتعبير عن وحدة الكنيسة والدولة في البرتغال الفاشية. وفي مستعمرة غيانا الإسبانية غير المشهورة (ريوموني) كان القدر الهزيل من التعليم الذي يتوفر للأفارقة يقوم على أساس إلغاء استخدام التلاميذ للغات المحلية، وغرس «التقوى» في قلوبهم، وكان يتم الإنعام بأسماء القديسين على مدارس أفريقيا المستعمرة، أو يطلق عليها أسماء الحكام والمكتشفين والحكام العموميين للسلطة الاستعمارية. وقد تم أتباع ذلك المنهج في غيانا الإسبانية. وتمثل ذلك في حقيقة أن أطفال ريوموق تعين عليهم الالتحاق بمدرسة خوزيه أنطونيو، وهو ما يماثل الالتحاق بمدرسة أدولف هتلر إذا ما كانت المنطقة تابعة لألمانيا. وقد أطلق على تلك المدرسة هذا الاسم تكريما لخوزية انطونيو مؤسس الحزب الفاشي الإسباني.

وثمة وجه آخر للأنماط الثقافية والتعليمية الاستعمارية يحتاج إلى الدراسة ويتمثل في الأسلوب الذي تم به التعبير عن العنصرية والازدراء الأوروبيين ليس في شكل عداء للثقافة الأفريقية فحسب، بل في شكل وصاية، وفي شكل تمجيد السمات الاجتماعية الساكنة والسلبية. وقد وجد أيضا كثير من الاستعماريين الذين أرادوا الإبقاء على استمرار كل ما هو أفريقي إلى الأبد إذا ما بدأ طريفا أو مثيرا لفضولهم. وقد نجح مثل هؤلاء الأشخاص في مجرد عزل الحياة الأفريقية عن الجوانب النافعة المحتملة على النطاق العالمي. ومن الأمثلة البارزة على ذلك الطراز من الأعمال ما

قام به ألبرت شفاتيزر في الجابون الذي كان مسؤولاً عن مستشفى قذر وغير صحي تجري فيه هنا وهناك القطط، والكلاب، والمعيز، والدجاج، تحت دعوى التلاؤم مع الثقافة والبيئة الأفريقيتين.

وحتى وقت متأخر من عام 1959 كان أحد أصدقاء شفاتيزر وزملائه يدافع عن ذلك المستشفى بأوضاعه غير الصحية بالعبارات التالية:

«ولنتجه الآن للحيوانات الأليفة في المستشفى، وقد صعق الناس بالألفة التي اختلط بها الناس والحيوانات. وعلى الرغم من أن ذلك قد لا يمكن الدفاع عنه دائما من النواحي الصحية إلا أن هذا الخليط يضيف الكثير إلى سحر المكان».

وصاحب تلك العبارات جراح للأسنان من نيويورك. ونعتقد بأنه كان سيصاب بنوبة عصبية حقاً إذا ما تجولت عنزة أو دجاجة في عيادته بنيويورك. وهو يعرف حق المعرفة أن «المعيز، والكلاب، والقطط كانت تزور أجنحة مستشفى شفاتيزر، وهي تحمل حياة ميكروبية من أكثر الأنواع إثارة للرعب». لكنه دافع عن إقامتها مع الأفارقة لأن ذلك كان جزءاً من الثقافة والسحر اللذين كانوا يريدون الإبقاء عليهما.

وقد نفذ البلجيكيون في المجال التعليمي سياسة لغوية يمكن أن تروق للوطنيين المعاصرين، فقد أصروا على أن تكون لغة التعليم الابتدائي واحدة من اللغات الأفريقية الرئيسة الخمس في المنطقة. ومع ذلك فإنهم في التطبيق استخدموا هذا القرار الذي يبدو تقدمياً لعزل كل جماعة إثنية كنغولية عن الأخرى، وإبعاد المتعلمين عن العالم الأوسع للمعرفة، وذلك لأن البعثات التبشيرية لم تترجم إلى اللغات المحلية سوى الأشياء التي اعتقدوا أنها مرغوب فيها. وقد بلغت سياسة الاحترام الزائف للثقافة الأفريقية ذروتها في جنوب أفريقيا متمثلة في قانون تعليم لغة البانتو سيئ السمعة الصادر في عام 1953. وهو القانون الذي عمل على توطيد الاختلافات بين الزولو، والسوتو، والإكسوزا، والفيندا، وما إلى ذلك. أي تلك الاختلافات التي كانت جزءاً من مرحلة مبكرة من التطور، والتي كان سيتم تجاوزها في حال عدم حدوث تدخل أوروبي، أو إذا لم يتم اتخاذ خطوات معينة في ظل حكم البيض للإبقاء على الكيانات «القبلية» المنطوية على مفارقة تاريخية.

ولم يكن جميع التربويين والإداريين الاستعماريين يتخذون عن وعي

الموقف القائل إنه ينبغي تعليم الأفارقة حتى يسهل استعبادهم. بل على الكل فقد كان معظمهم يعتقدون أنهم يقدمون للأفارقة خدمة جليلة، كما وجد بينهم عدد قليل على درجة من الاستنارة تكفي لإدراك أن هناك مجالاً لابتكار برنامج دراسي أقل انفصالاً عن الواقع الأفريقي. بل إن وزير التعليم الفرنسي ذاته قد صدم عندما علم أنه يتم تعليم الأفارقة بأن الغال أسلافهم زرق العيون. وبدءاً من عشرينات هذا القرن ظهر في بريطانيا وفرنسا تربويون استعماريون وبعثات تعليمية يدعون إلى برامج دراسية أكثر ارتباطاً بأفريقيا، كما طرحوا أيضاً اقتراحات مثل استخدام اللغات المحلية في المدارس الابتدائية ومزيد من التعليم للفتيات، وإنهاء توجه المدارس لتخريج ذوي الياقات البيضاء. ومع ذلك فإن الطبيعة التقدمية ظاهرياً لتلك التوصيات لم يكن باستطاعتها أن تغير حقيقة أن التعليم الاستعماري كان أداة لخدمة الطبقة الرأسمالية الأوروبية في استغلالها لأفريقيا. ولا يمكن لأفكار التربويين الاستعماريين أو أفعالهم مهما كانت أن تغير من هذه الحقيقة الأساسية.

وتعتبر التوصية بضرورة التحاق الفتيات الأفريقيات بالمدارس أكثر من مجرد سياسة تعليمية. فهي تنطوي على تضمينات اجتماعية هائلة، وتفترض سلفاً أن المجتمع سوف يستخدم المرأة المتعلمة على نحو مفيد. وقد فشلت المجتمعات الرأسمالية الاستعمارية ذاتها في تحرير المرأة، ومنحها فرصاً تعليمية متكافئة مع الرجل، أو توفير وظائف لها بأجور تعادل أجور الرجل. وطالما أن تلك هي الحال فإنه لمن قبيل التمني أن نتخيل أن النظام التعليمي الاستعماري يمكن أن يبدي أي اهتمام جاد بالمرأة الأفريقية، ولاسيما أن المستعمرين كان عليهم أن يغيروا من الوعي بشأن تلك القضية التي كانت من السمات المميزة للمجتمعات الإقطاعية وما قبل الإقطاعية. ولم يوفر اقتصاد المحصول النقدي أو تصدير الخامات الرئيسة الشروط للمرأة المتعلمة. ومثلما كان الحال في البلدان الرأسمالية الاستعمارية فإنه تم الزعم بأن الوظائف المدنية من نصيب الرجال. ومن ثم لم يكن يوجد بقطاع العمال، المحدود للغاية في المستعمرات ما يقدمه للمرأة المتعلمة. وظل التعليم الحديث بمثابة ترف لم تصل إليه سوى قلة من النساء الأفريقيات.

وظهر أيضاً اقتراح تقدمي آخر لبعض التربويين الاستعماريين ينادي

بمزيد من التعليم التقني والزراعي. غير أن أي تعليم تقني حقيقي كان أمراً مستبعداً لأن الهدف الرئيس للاقتصاد الاستعماري لم يسمح بتنمية الصناعة والمهارات داخل أفريقيا. ووجدت في حالات نادرة فحسب، مثل حالة الكونغو، ضرورة موضوعية لوجود أفارقة مدربين فنياً. فقد تطور استغلال المعادن، في المراحل الأخيرة من حكم الاستعمار، لدرجة أنها أوجدت احتياجاً عملياً لمهارات تقنية أولية واسعة بين العمال الأفارقة. وتلقى عدد قليل من أبناء كاتنجا وكنغوليون آخرون أيضاً تدريباً تقنياً يعادل الثانوية. ومما له دلالة كافية في تلك الحالات أن الشركات الخاصة هي التي اتخذت المبادرة نظراً لأن أرباحها كانت عرضة للخطر. وكانت المدارس الفنية تشكل امتداداً لعملياتها الإنتاجية. وعلى أي حال فحيثما تم الاحتياج إلى أعمال تتطلب مهارة داخل المجال المحدود للتعدين والصناعة في أفريقيا فإنه كان يجري تلبيتها باستيراد أوروبيين في معظم الأحيان.

ولم تكن الزراعة تمارس بوصفها صناعة علمية مثلما هو الحال في اسكندنافيا أو نيوزيلندة، حيث كان البيض يشتغلون بالزراعة على أساس رأسمالي مكثف. وكما لاحظنا من قبل فإن إنتاج المحاصيل النقدية في أفريقيا كان يتم تنشيطه بالحد الأدنى من النفقات من جانب الأوروبيين ومن دون إدخال تكنولوجيا جديدة. ومن ثم فإنه عندما اقترح المستشارون التربويون إدخال تعليم زراعي يناسب احتياجات أفريقيا لم يكن ذلك يعني أي إضافة للمعرفة الأفريقية. وأصبحت الزراعة في مدارس استعمارية عديدة مادة يعتذر عنها، وكانت جزءاً من العمل الشاق للمؤسسة التعليمية. فإن المدرسين لم يتلقوا أي تعليم زراعي، ومن ثم لا يستطيعون تدريس أي شئ علمي. ولم يكتسب التلاميذ، بالتالي، سوى النفور من العمل الشاق بمزرعة المدرسة. وكان يتم استخدام ذلك، في واقع الأمر، كأحد أشكال العقاب.

وقد أعطت البعثات التبشيرية التعليمية المبكرة أولوية فائقة للصبغة الدينية والأخلاقية للتدريس. وهو أمر كان يتلاشى في أوروبا ذاتها. ومن الواضح أن دور الكنيسة المسيحية في العملية التعليمية يحتاج إلى اهتمام خاص. وقد كانت البعثات التبشيرية المسيحية جزءاً من قوى الاستعمار إلى حد كبير مثلها في ذلك مثل المكتشفين، والتجار، والجنود. وربما يكون

هناك مجالاً للمجادلة حول ما إذا كانت البعثات التبشيرية في مستعمرة ما هي التي جلبت قوى الاستعمار الأخرى أم أن العكس هو الصحيح. ولكن ليس هناك شك في حقيقة أن البعثات التبشيرية كانت أدوات للاستعمار من الناحية العملية. وقد كان السير هنري جونستون، المغامر الإمبريالي، يكره تلك البعثات التبشيرية، لكنه قال في الثناء عليها إن «كل موقع لبعثة تبشيرية هو تدريب على الاستعمار».

وكانت الكنيسة في أوروبا قد انفردت بالسيطرة طويلا على التعليم منذ عهود الإقطاع حتى العصر الرأسمالي. وفي أواخر القرن التاسع عشر كان ذلك الوضع يتعرض للتغير في أوروبا. ولكن بقدر ما يتعلق الأمر بالاستعماريين الأوروبيين فقط، فقد كانت الكنيسة حرة في توجيه النظام التعليمي للاستعمار في أفريقيا. وينبغي أن نعزو كلا من جوانب قوة ذلك التعليم وجوانب ضعفه إلى الكنيسة إلى حد كبير للغاية.

وقد كان رجال الكنيسة هم الأساس في وضع قيم معينة خلال الفترة الاستعمارية سواء داخل الكنيسة والمدرسة أو خارجهما. وقد قاموا بتدريس أخلاقيات العلاقات الإنسانية التي يمكن في حد ذاتها أن تستحث الغرائز الأكثر رفعة مثلما حُثّت من قبل أوروبيين آخرين. وكانت هناك، بالطبع، هوة عميقة بين سلوك الأوروبيين والمبادئ المسيحية التي ارتبطوا بها. ومن الصحيح أيضاً أن بواعث قبول الأفارقة للمسيحية لم تكن لها علاقة، في الغالب، بمضمون الديانة والحق أن الكنيسة ربما كانت أكثر جذباً لعديد من المتحولين للمسيحية بوصفها مصدراً للتعليم أكثر منها مركزاً لنشر الدين.

وبغض النظر عن حجم التعليم الذي قدمته الكنيسة فإنه يمكن اعتباره إسهاماً في التعليم الرسمي وغير الرسمي في أفريقيا المستعمرة، كما أن تعاليمها ينبغي أن توضع في إطار السياق الاجتماعي. فقد كان دور الكنيسة يتمثل أساساً في الإبقاء على العلاقات الاجتماعية للاستعمار، بوصفه امتدادا للدور الذي لعبته في الإبقاء على العلاقات الاجتماعية للرأسمالية في أوروبا. ومن ثم كانت الكنيسة المسيحية تؤكد على التواضع، والطاعة، والخضوع. وقد تواجدت الكنيسة منذ أيام الرق في جزر الهند الغربية على أساس عدم إثارة الرقيق الأفارقة بمبادئ المساواة أمام الله. وكانوا يعلمون

العبيد في تلك الأيام أغاني تقول إن كل شيء جميل ومشرق، وإنه ينبغي تقبل حياة سيد العبيد في قلعته حسب مشيئة الله تماماً مثل المشيئة بأن يحيا العبد في كوخ بائس، وأن يعمل عشرين ساعة يومياً تحت ضربات السياط. وعلى غرار ذلك كانت الكنائس في أفريقيا المستعمَرة تستطيع أن تعتمد على عظات تدعو إلى إدارة الخد الآخر في مواجهة الاستغلال ومحاولة الإقناع برسالة تقول إن كل شيء سيكون منصفاً في العالم الآخر. وكانت الكنيسة البروتستانتية الهولندية في جنوب أفريقيا وحدها عنصرية بشكل واضح، ولكن كافة الكنائس الأخرى كانت عنصرية أيضاً بقدر ما كان رجالها الأوروبيون لا يختلفون عن البيض الآخرين الذين تشربوا العنصرية والإمبريالية الثقافية بوصفهما من نتائج القرون السابقة، من الصلة بين الأوروبيين وبقية العالم.

وأثناء قيام الكنيسة بخدمة الاستعمار فإنها غالبا ما اضطلعت بدور الحكم بشأن ما هو صائب ثقافياً. وكانت تتم مساواة معتقدات الأسلاف الأفارقة بالشيطان (الذي كان أسود على أي حال). وقد مر وقت طويل جداً قبل أن يتقبل بعض رجال الكنيسة الأوروبيين المعتقدات الأفريقية السائدة بوصفها تشكل ديانة وليس مجرد سحر وشعوذة. وعلى أي حال فإن الكنيسة المسيحية قد أدت، أثناء عدائها للمظاهر الثقافية والدينية الأفريقية، مهمات تقدمية معينة. فقد كانت البعثات التبشيرية الأوروبية لا تتقبل ممارسات معينة مثل قتل التوائم والمحاكمة بالتعذيب. وكانت تلك بمثابة انعكاسات لأفكار خرافية تضرب بجذورها في مرحلة مبكرة للتطور الأفريقي عندما كان يتعذر تفسير مسألة ما مثل ولادة التوائم تفسيراً علمياً. ومن ثم تنشأ الخشية الدينية.

وتجدر الإشارة إلى أن أول الذين تحولوا إلى المسيحية بغرب أفريقيا قبل الزحف الاستعماري بوقت طويل تمثلوا في أعداد كبيرة من المنبوذين في المجتمع، ومن الأشخاص الذين يعانون من التعصبين الديني والاجتماعي. فما كان يؤيده جانب من السكان كان يعارضه جانب آخر. وفي القرن الراهن أثارت الإمبريالية الثقافية للكنيسة معارضة كبيرة. فقد تعرضت عادات أفريقية سائدة، مثل تعدد الزوجات، للهجوم دون الرجوع إلى وظيفتها الاقتصادية الاجتماعية. ولم تكن البعثات التبشيرية المسيحية تدعو إلى

الزواج الأحادي كمبدأ ديني، وإنما كمظهر للمجتمع الرأسمالي الغربي. ولكي تكون دعايتهم ناجحة تعين على النشاط الأوروبي أن يقوم بإحداث تحول في أنماط الأسرة الممتدة في المجتمعات الأفريقية. وكانت تلك عملية شديدة البطء. وفي الوقت نفسه تقبل كثير من الأفارقة المظاهر الدينية بينما رفضوا الذيول الثقافية والبعثات التبشيرية الأوروبية ذاتها.

وقد ظهرت كتابات كثيرة عن اتجاه في أفريقيا المستعمرة يعرف بحركة الكنيسة المستقلة. وهو اتجاه شارك فيه آلاف من المسيحيين الأفارقة بانشقاقهم عن الكنائس الأوروبية (وبشكل خاص عن الكنائس البروتستانتينية)، وإقامتهم أماكنهم الخاصة للعبادة تحت قيادة أفريقية مسيحية. وكانت الدوافع متعددة. فقد كان بعض الكنائس المستقلة وطنيا بدرجة كبيرة. ومثال ذلك الكنيسة التي أنشأها جون تشيليمبوي الذي قاد انتفاضة وطنية مسلحة في نياسالاند (مالاوي) عام 1917. كما أن البعض الآخر قد تطور كرد فعل لأولئك الأفارقة الطامحين لأن يكونوا قساوسة أو رعاة أبرشيات في مواجهة التمييز الذي مارسته ضدهم بعثات البيض التبشيرية. وثمة عامل أساسي أيضاً يتمثل في الاشمئزاز من الأسلوب الذي أرغم به الأوروبيون الأفارقة على أن يعتبروا أنفسهم أوروبيين. وعندما تمردت إحدى كنائس الزولو المستقلة على ذلك المفهوم طرحت السؤال التالي على السكان «هل أنتم يهود أم زولو؟ وهل كنتم هناك عندما صلبوا مسيحهم؟» ومع ذلك قبل كثير من الأفارقة المبدأ غير الإنساني بالاغتراب عن الذات. وقد كان توحد الأفارقة مع الأوروبيين (سواء كانوا مسيحيين أو يهودا) بمثابة دعامة التعليم غير الرسمي في العهد الاستعماري.

وربما كان المبدأ الأكثر أهمية للتعليم الاستعماري يتمثل، في التحليل الأخير، في النزعة الفردية الرأسمالية. ولهذا المبدأ جوانبه السلبية والإيجابية منظوراً إليه من وجهة تاريخية مثله مثل الجوانب المختلفة للبنية الفوقية للمعتقدات في أي مجتمع. وقد كانت البورجوازية الأوروبية تقدمية حينما دافعت عن الفرد في مواجهة السيطرة المفرطة للأب في الأسرة، وفي مواجهة القواعد الجمعية للكنيسة والمجتمع الإقطاعي. وعلى أي حال فإن النظام الرأسمالي مضرا بعد ذلك إلى الدفاع عن حقوق الملكية الفردية وحمايتها والوقوف ضد حقوق جماهير العمال والفلاحين المستغلين. وحينما

كان للرأسمالية تأثيرها في أفريقيا في العهد الاستعماري كانت النزعة الفردية في طورها الرجعي بالفعل. ولم تعد تخدم تحرير الأغلبية، وإنما تعمل، بالأحرى، على استعباد الأغلبية لمصلحة أقلية.

وعندما تم تطبيق الفردية في مجال الأرض كان ذلك يعني أن مفهومات الملكية الخاصة وانتقال الأراضي من خلال البيع قد أصبحت سائدة في بعض أجزاء القارة. وتمثل الأمر الأكثر انتشاراً في الفهم الجديد بأن العمل الفردي ينبغي أن يفيد الشخص المعني وليس جماعة أوسع من القبيلة أو الجماعة العرقية. وهكذا فإن ممارسة العمل الجماعي والتوزيع الاجتماعي على أساس المساواة قد أفسحا المجال لميل نحو التراكم. وبدا، من الناحية الظاهرية، أن النزعة الفردية أحدثت تقدما، فقد امتلك بعض الأفراد مزارع كبيرة للبن أو الكاكاو أو القطن. كما احتل آخرون مراكز مرموقة في الإدارة الاستعمارية من خلال التعليم. وقد استطاع هؤلاء، كأفراد، تحسين أوضاعهم، وأصبحوا نماذج للإنجاز داخل المجتمع. ويعتبر أي نموذج للإنجاز نموذجاً تعليمياً، أي نموذج يوجه أفكار الشباب والكبار في المجتمع وأفعالهم. وقد كان نموذج الإنجاز الشخصي في ظل الاستعمار بمثابة نموذج لتفكك المجتمع الأفريقي وتخلفه، بالفعل، منظوراً إليه في مجموعه.

وثمة خرافة شائعة في الفكر الرأسمالي وهي أن الفرد يستطيع أن يصبح رأسمالياً من خلال المثابرة والكد. ومن المألوف أن تتم الإشارة، في الولايات المتحدة الأمريكية، إلى شخص مثل السناتور جون. د. روكفلر بوصفه شخصاً صعد «من مستوى ارتداء الأسمال البالية إلى الثروة». لكن من الضروري، لاستكمال معزى قصة نجاح روكفلر، أن نشير بالتفصيل إلى كافة الملايين من الناس الذين جرى استغلالهم من أجل أن يصبح رجل واحد مليونيراً. فإن تحقيق الثروة لا يعود إلى الكد وحده. ففي هذا الحال سيصبح الأفارقة الذين عملوا كعبيد في أمريكا أو جزر الهند الغربية أغنى جماعة في العالم. وينبغي النظر إلى النزعة الفردية الرأسمالية في مقابل كدح الجماهير دون أن تلقى جزاء.

وقد كانت النزعة الفردية أكثر تدميراً في أفريقيا المستعمرة منها في المجتمع الرأسمالي الاستعماري. ويمكن القول إن نشأة الطبقة البورجوازية في البلدان الاستعمارية أفادت الطبقات العاملة، بشكل غير مباشر، من

خلال النهوض بالتكنولوجيا وزيادة مستوى المعيشة. لكن الاستعمار لم يجلب تلك المنافع إلى أفريقيا، بل قام بمجرد تكثيف معدل استغلال العمل الأفريقي ومواصلة تصدير الفائض. وقد أفضت النزعة الفردية، في أوروبا، إلى وجود نزعة تنظيم الأعمال، ونزعة مغامرة من الطراز الذي شكل رأس حربه لغزو أوروبا لبقية العالم. وفي أفريقيا دمّر كل من نظام التعليم الرسمي ونسق القيم غير الرسمي لرأسمالية التضامن الاجتماعي، وقام بتنمية أسوأ أشكال النزعات الفردية اغتراباً عن أي مسؤولية اجتماعية. وعطل ذلك العملية السياسية التي حاول المجتمع من خلالها أن يستعيد استقلاله. وفي هذا الصدد يتم القول، بشكل ثابت، إن التطور يضرب بجذوره في البيئة المادية، وفي تقنية الإنتاج، وفي العلاقات الاجتماعية النابعة من عمل الناس. وهناك ما يعرف باسم «نظريات التآمر في تفسير التاريخ» التي يتم عن طريقها تصوير أحداث حقب بأسرها وكأنها تخطيط سري من جانب جماعة أو أخرى. ولا يمكن أن نوصي باستخدام مثل ذلك النهج في دراسة علاقات أفريقيا مع أوروبا. وعلى أي حال فإنه فيما يتعلق بالسياسة التعليمية الاستعمارية يستطيع المرء أن يصل إلى اكتشاف عناصر التخطيط المتعمد من جانب مجموعة من الأوروبيين للتحكم في مصير ملايين الأفارقة على امتداد فترة كبيرة من الزمن تمتد إلى المستقبل. وكان الفرنسيون هم أكثر من أفصح بالكامل عن توجههم لتخطيط التعليم الاستعماري من أجل إخضاع أفريقيا. فقد كان من عادة الساسة الفرنسيين ورجال الحكومة التعبير العلني عن أفكارهم بشأن أفريقيا. ومن ثم فإننا سوف نشير هنا إلى كلمات المستعمرين الفرنسيين أنفسهم لتوضيح كيف أن النظام التعليمي الاستعماري لم يترك القضايا السياسية الحيوية للمصادفة، وإنما كان ينفذ، عن وعي، سياسات معادية لاستعادة الشعوب الأفريقية لحريتها.

وقد أدرك الزعماء الفرنسيون، منذ مرحلة الزحف الاستعماري إلى أفريقيا، أنه كان لا مفر من افتتاح بعض المدارس في الأنحاء التي تدعي فرنسا ملكيتها في أفريقيا، وذلك حتى يمكن أن يتم تقبل اللغة والثقافة الفرنسيتين من جانب بعض الأفارقة الذين ستتوحد هويتهم بعد ذلك مع فرنسا أكثر من توحدها مع بريطانيا أو البرتغال أو أي منافس أوروبي

آخر. وكان ذلك ينطبق، بوجه خاص، على مناطق الحدود المتنازع عليها. وقد قال يوجين إتين، وهو أحد الوزراء الفرنسيين في بداية العصر الاستعماري، إن امتداد اللغة الفرنسية ضروري بوصفه «إجراء للدفاع القومي»، وتم في وقت مبكر من عام 1884 تأسيس «الأليانس فرانسيز» (التحالف الفرنسي) كأداة للإمبريالية التعليمية الثقافية، وقد اعترفت به الحكومة الفرنسية ودعمته. وتبين تقارير «الأليانس فرانسيز»، بوضوح، أنه اعتبر نفسه سلاحاً للإمبريالية الفرنسية يقاتل لكي تستطيع فرنسا حماية نفسها. وعلى سبيل المثال يقول تقرير «للأليانس فرانسيز» عن المدارس الفرنسية في غينيا العليا في أواخر القرن التاسع عشر ما يلي:

«تتعين مقاومة النفوذ المروع للمدارس الإنجليزية في سيراليون في هذه المنطقة. والصراع بين اللغتين يصبح أكثر حدة كلما تحرك المرء تجاه الجنوب الذي غزاه السكان الأصليون الإنجليز وقساوستهم التابعون لطائفة بروتستانتية».

وكما رأينا من قبل، فيما يتعلق بالبرتغال وأسبانيا، فإن انتشار لغة القوى الاستعمارية الأوروبية كان يعتبر ذا أهمية رئيسة. ومن ناحية أخرى شجعت بلجيكا اللغات المحلية كوسيلة للفرقة والإعاقة. ولم يكن هناك من رد فعل إيجابي سوى في تنجانيقا، في ظل الحكم الألماني، تجاه إمكانات اللغة السواحلية كلغة للتعليم. ومن ثم كان هناك حافز أكثر لهذه اللغة التي انتشرت فعلاً نتيجة التجارة، والعلاقات السياسية والصلات الشخصية.

وبغض النظر عن اللغة كان الدين دعامة الإمبريالية الثقافية في معظم المستعمرات. ولم تلعب الكنيسة مطلقاً دوراً في المستعمرات الفرنسية يضارع أهمية دورها في أنحاء أخرى من أفريقيا المستعمرة من جانب بلدان تسودها الكاثوليكية. كما أن الكنائس البروتستانتية في المستعمرات البريطانية لعبت دوراً أكثر خطورة من ذلك الذي قامت به الكنيسة في أفريقيا الفرنسية. ويتمثل تفسير ذلك في أن الثورة البورجوازية الفرنسية، في القرن الثامن عشر، كانت أكثر معاداة للكهنوت من أي ثورة بورجوازية أخرى، وأن الكنيسة الكاثوليكية انفصلت كلياً عن الحكومة في فرنسا في عام 1905 بعد سنوات عديدة من العلاقات السيئة. ومع ذلك طلبت الحكومة الفرنسية المساعدة من كنيستها الكاثوليكية لتأمين مصالحها القومية بعد أن وجد الفرنسيون

أن مدارس البعثات التبشيرية كانت تساعد إنجلترا على توطيد نفسها في أفريقيا.

ومن وجهة نظر الاستعماريين فإنه بمجرد أن يتم إقرار حدود أي مستعمرة بشكل ثابت تصبح المشكلة الرئيسة هي ضمان الإذعان الأفريقي لتنفيذ السياسات المواتية للبلد الاستعماري المعني. وكان هناك دوماً احتمال استخدام القوة من أجل ذلك الغرض. ولكن كان من المفضل الاحتفاظ بالقوة السافرة كاحتياطي بدلاً من استخدامها في شؤون الحياة اليومية. وكان باستطاعة التعليم وحده أن يضع الأساس لإدارة استعمارية تؤدي وظيفتها بسلاسة. وقد برزت في المحل الأول، مشكلة اللغة الأولية للاتصال بين الأوروبيين والأفارقة. واستخدم الأوروبيون مترجمين، في معظم الوقت، لنقل أوامرهم، ولكن من المعروف أن المترجمين انتهزوا الفرصة لتعزيز مكانتهم وتحوير الأوامر، بل تخريبها. وللفرنسيين قول مأثور في أفريقيا المستعمرة: إن «الترجمة تعادل الخيانة». وإن الطريقة الوحيدة لتجنب ذلك هي تعليم جماهير الناس اللغة الفرنسية.

وكان هناك أيضاً الجانب العملي لتعليم الأفارقة حتى يصبحوا عمالاً أكفأ، تماماً مثلما يتلقى العمال في أوروبا تعليما لكي يصبحوا أكثر كفاءة وينتجوا مزيداً من الفائض للرأسماليين. وفي أفريقيا المستعمرة أدركت البورجوازية الأوروبية أن قسطاً من التعليم قد يصل بقيمة العمل إلى حد أقصى. وقد أكد ألبرت سارو، أحد الوزراء الفرنسيين الاستعماريين، في عام 1914م على ما سماه «المنفعة الاقتصادية لتعليم الجماهير (الأفريقية)» وقبل ذلك بعدة سنوات أصدر الفرنسيون تصريحاً خاصاً عن مدغشقر يحمل المضمون نفسه. فقد أشار أمر صادر في عام 1899م إلى أن الغرض من التعليم هو:

«.... أن يجعل الشباب الملاجاشي رعايا مطيعين لفرنسا ومخلصين لها، وتقديم تعليم صناعي، وزراعي، وتجاري لضمان تلبية احتياجات المستوطنين والخدمات العامة المختلفة في المستعمرة من الموظفين».

ولم يكن ضرورياً، من الناحية العملية، تعليم الجماهير. لأن أقلية فقط من السكان الأفارقة هي التي دخلت الاقتصاد الاستعماري على نحو يمكن معه تعزيز أدائها عن طريق التعليم..

وركز الفرنسيون، في الواقع، على انتقاء أقلية صغيرة يمكن إخضاعها بالكامل للإمبريالية الثقافية الفرنسية، ويمكن أن تساعد فرنسا في إدارة المستعمرات الشاسعة التي تمتلكها في أفريقيا. وقد تحدث ويليام بونتي، أحد أوائل الحكام العموميين لغرب أفريقيا الفرنسية، عن تشكيل «صفوة من شباب يوجه لمساعدة جهودنا الخاصة». وفي عام 1919م وضع هنري سيمون (الذي أصبح وزيراً للمستعمرات) برنامجاً للتعليم الثانوي في أفريقيا بقصد «جعل أفضل عناصر السكان الأصليين فرنسيين بالكامل».

وجاءت أبلغ التعبيرات عن التضمينات السياسية للسياسة التعليمية الاستعمارية الفرنسية في ثلاثينات القرن العشرين. ففي ذلك الحين كان بعض الأفعال يتوافق مع الأقوال. فقد حث بريفي الحاكم العام لغرب أفريقيا الفرنسية-في عام 1930- على التوسع في المستويات العليا للتعليم الابتدائي للأفارقة «من أجل مساعدتنا في أعمالنا لفرض الاستعمار». وحث بريفي على ذلك حقيقة أنه قد ظهرت حينذاك «صفوة من السكان الأصليين تبرز أدلة حماستها لثقافة فرنسية شاملة ومتميزة بشكل واضح للعيان بالفعل». ولذلك مضى الحاكم بتأييد من المفتش العام للتعليم، إلى وضع الخطط لإلحاق الطلبة الأفارقة بالمدارس الثانوية لكي يصبحوا كوادر استعمارية. فإن أي نظام اجتماعي/ سياسي يحتاج إلى كوادره. وكان ذلك هو الدور الذي لعبه أصحاب أصغر المراتب العمرية في جيوش شاكا، كما كان هو الدور الذي لعبه الكومسمول أو الشبيبة الشيوعية في الاتحاد السوفيتي. ولا يستلزم تشكيل الكادر مجرد التدريب من أجل أي وظيفة عملية، بل يستلزم أيضاً توجهاً سياسياً حتى يكون صالحاً كعنصر قيادي في النظام. وقد أدرك الفرنسيون والاستعماريون الآخرون ذلك جيداً. وعبر عنه بريفي كما يلي:

«ليست الحكمة في مجرد مسألة تخريج دفعات من المتمرنين، والكتبة، والموظفين وفقاً للاحتياجات المتقلبة الوقتية. فإن دور هذه الكوادر الأهلية أوسع من ذلك كثيراً».

وفي شمال أفريقيا وحدها حيث الكثرة من المستوطنين البيض وجد الفرنسيون أنه من غير الضروري تشجيع صفوة محلية لتسيير الأمور في ظل توجيه من البلد الاستعماري ومن الحاكم، وذلك على الرغم من أنه

ظهر في الجزائر عدد من الرعايا أطلق عليهم ما يعني حرفياً «أهل نعم نعم» الذين كانوا يوافقون دوماً على تنفيذ التعليمات الفرنسية المعادية لمصالح معظم أشقائهم. ومن بين الجوانب بعيدة النظر للسياسة الفرنسية في مجال التعليم ذلك الأسلوب الذي أرغموا به أبناء الزعماء على نيل التعليم. وكانت تلك محاولة متعمدة لانتزاع ولاء أولئك الأشخاص الذين تولوا السلطة في أفريقيا المستقلة كما كانت أيضاً بمثابة محاولة لاستمرار الطور السابق على الاستعمار. وحسبما وضع الفرنسيون أنفسهم الأمر فإنه عن طريق تعليم أبناء الحكام التقليديين «تنشأ بذلك رابطة بين كوادر السكان الأصليين التي قمنا بتشكيلها وتلك التي تعترف بها مجتمعات السكان الأصليين».

وفي عام 1935م قام فريق من التربويين البريطانيين بزيارة أفريقيا الفرنسية. واعترف الفريق البريطاني، بمزيج من الغيرة والإعجاب، بأن فرنسا نجحت في خلق نخبة من الأفارقة في صورة فرنسيين، أي صفوة كانت تساعد على تخليد حكم الاستعمار الفرنسي. وقد أنتجت كافة القوى الاستعمارية، بدرجة أكثر أو أقل، كوادر مماثلة لإدارة ودعم إمبراطورياتها الاستعمارية في أفريقيا وفي أي مكان آخر.

وأصبح واضحاً، بعد الحرب العالمية الثانية، أنه لا يمكن الإبقاء على الحكم الاستعماري بأشكاله نفسها في أفريقيا إلى الأبد. وكانت آسيا قد حطمت القيود بالفعل، بينما كانت أفريقيا لا تهدأ. وعندما تم إدراك أن النهاية توشك أن تكون عامة توجهت القوى الاستعمارية إلى كوادرها المعنية وسلمتها مقاليد السياسة في أفريقيا المستقلة سياسياً. وينبغي التأكيد على أن الاختيار بضرورة أن تكون أفريقيا حرة لم يكن من صنع القوى الاستعمارية، وإنما من صنع شعب أفريقيا. ومع ذلك فإن التحول من الاستعمار إلى ما يعرف بالاستعمار الجديد ينطوي على عنصر تآمري. ففي عام 1960م قال هارولد مكميلان، رئيس وزراء بريطانيا، عبارته التي غالباً ما تحدث الإشارة إليها والقائلة: إن «رياح التغير تهب عبر أفريقيا». وكان ذلك هو الأسلوب البورجوازي في التعبير عن الأمر الذي سرعان ما أكده شو إن لاي رئيس وزراء الصين. ونعني بذلك أن «أفريقيا كانت ناضجة للثورة». ومن أجل تأخير الثورة الأفريقية أو السطو عليها اتجهت القوى

الاستعمارية إلى الجماعة التي كانت قد خلقتها بالفعل من أجل أغراض متعددة، أي إلى الصفوة الأفريقية المتعلمة تعليما استعمارياً، والتي تم من بينها انتقاء من هم أكثر ملاءمة لتولي القيادة السياسية كلما كان ذلك ممكنا. كما جرى ترك الأجهزة الإدارية والعسكرية في أيدي كوادر مماثلة جديرة بثقة الاستعماريين.

وكانت هناك قلة من الأوروبيين تنظر إلى المستقبل حيث كانت ترى منذ البداية أن النظام التعليمي الاستعماري يمكن أن يخدمهم إذاً ما تمت استعادة الاستقلال السياسي في أفريقيا. وعلى سبيل المثال فإن بيير فونسن، أحد المؤسسين «للأليانس فرانسيه»، قد صرح في بداية هذا القرن: أنه «من الضروري ربط المستعمرات بالبلد الأم بواسطة رابطة نفسية شديدة الصلابة في مواجهة اليوم الذي ينتهي إليه سعيها للتحرر التقدمي إلى شكل من الاتحاد الفيدرالي حسبما هو محتمل-، حيث يصبحون ويظلون فرنسيين في اللغة، والتفكير، والروح». ومع ذلك كان البريطانيون هم أول من أدرك ضرورة الانحناء أمام ما هو محتوم وسلموا بالاستقلال الأفريقي. وبينما أدخل الفرنسيون عدداً قليلاً من المندوبين الأفارقة في برلمانهم بفرنسا كمحاولة للإبقاء على ارتباط الأقاليم الأفريقية بفرنسا فإن البريطانيين بدأوا يستعدون لتسليم السلطة إلى عناصر أفريقية مختارة.

وقد وجدت في البلدان الرأسمالية الاستعمارية (ولا تزال) مدارس للصفوة قامت بإعداد الكتلة الأساسية من القيادات السياسية وغير السياسية. وإن المدارس الشهيرة الإنجليزية في إيتون، وهارو، وروجبي، وونشستر معروفة جيداً بوصفها مراكز تدريب الطبقة الحاكمة البريطانية، كما يعتبرها كثير من الجهات الرسمية أكثر أهمية من الجامعات التي يذهب إليها، بشكل دائم، طلبة مثل طلبة تلك المدارس الثانوية. وفي فرنسا كان (ولا يزال) من المألوف أن نجد أن الطلبة الذين يتخرجون في مستوى الثانوية من مدرسة ليسية لويس الكبير ودار المعلمين العليا (النورمال) هم وزراء المستقبل، وأصحاب المناصب العليا في تلك البلاد. وفي الولايات المتحدة نجد أنه، على الرغم من الخرافة القائلة إن كل إنسان يستطيع أن يصل إلى القمة، قد التحقت نسبة كبيرة من الطبقة الحاكمة بمدارس مميزة مثل مدرسة جروتون الخاصة للبنين، ومدرسة سان بول، ومدرسة

سان مارك، ومدرسة فيليبس إكستر.

وفي ظل الأوضاع الأفريقية نجد أن كل من التحق بالمدرسة في فترة الاستعمار قد انضم فعلاً إلى الصفوة، وذلك لأن الأعداد التي تمتعت بهذا الامتياز كانت ضئيلة حتى على مستوى المرحلة الابتدائية. وفضلاً عن ذلك وجد مل بأن تكون في كل مستعمرة مدرسة ثانوية على الأقل أو معهد عال للقيام بدور إعداد من يتولون المناصب الإدارية السياسية في عهد الاستقلال السياسي. ويمكنا أن نجد أسماء الوزراء والأمناء الدائمين لكل بلد من البلدان الأفريقية في الكشوف المدرسية لكلية غوردون (السودان)، ومدرسة الأليانس العليا (كينيا)، وكلية الملك بودو (أوغندا)، ومدرسة تابورا الثانوية (تنزانيا)، ومدرسة ليفنجستون (مالاوي)، ومدرسة ويليام بونتي (السنغال)، ومدرسة سيراليون الثانوية، ومدرسة مفانتسيبيم (غانا)، وليسيه جاليني (مدغشقر) وعدد قليل آخر. ووجدت إلى جانب ذلك جامعات: ماكيريري وفواره باي، واتشيمونا بوصفها جامعات قديمة العهد أو مؤسسات شبه جامعية.

وباسترجاع الأحداث يتضح جيداً أن أحد الجوانب الأكثر أهمية للنظام التعليمي للاستعمار يتمثل في ذلك الجانب الذي قدمته القوات المسلحة والشرطة. فقد قامت جيوش الاستعمار، مثل حملة بنادق الملك الأفارقة، والجيش الفرنسي الحر، والقوات العامة الكنغولية، بتخريج رقباء أصبحوا، فيما بعد، رواداً ولواءات في أفريقيا المستقلة، كما أصبحوا رؤساء دول في حالات عديدة. وحصل رجال الشرطة أيضاً على ترقيات سريعة مماثلة، وإن كانت مكانتهم السياسية أضعف من مكانة رجال الجيش. وكانت صفوة المستقبل من رجال الجيش والشرطة قد تلقت في وقت ما، مثلها مثل أقرانها من الصفوة المدنية، تدريباً ليصبح أعضاؤها مجرد مساعدين صغار للسادة المستعمرين. ولكن بمجرد أن أصبح الاستقلال في الأفق وجد المستعمرون أن هذه النخبة تحوز الصفات المطلوبة في الكوادر الاستعمارية- أي أنها جديرة بأن تكون جزءاً من الطبقة الحاكمة في عهد الاستعمار الجديد بأفريقيا-. وفي حالات قليلة اندفعت القوى الاستعمارية، في نهاية الفترة الاستعمارية، إلى تدريب قلة من الأفارقة في المعاهد العليا العسكرية في البلدان الاستعمارية وبشكل خاص أكاديمية ساندهيرست العسكرية،

ومدرسة هندسون للشرطة في بريطانيا، وأكاديمية سان كير العسكرية في فرنسا، وقد أصبح أولئك الذين تم اختيارهم لمثل ذلك التدريب صفوة الصفوة العسكرية، أي في وضع يناظر أولئك الأفارقة المدنيين الذين التحقوا بالجامعة سواء في أفريقيا أو الخارج.

ولم يكن معظم ما نشأ عن النظام التعليمي للمستعمرات فريداً. فإن النظم التعليمية يجري تنظيمها لتقوم بوظيفة الدعامات لأي مجتمع معين، ويقوم المتعلمون من الجماعات العمرية الشابة بتطبيق قيمهم، بشكل تلقائي، حينما يأتي عليهم الدور لصنع القرارات في المجتمع. وكان المستعمرون في أفريقيا قد دربوا إداريين للمستويات الدنيا، ومعلمين، وصف ضباط، وموظفين لحجز تذاكر السكك الحديدية من أجل الإبقاء على العلاقات الاستعمارية، وليست هناك غرابة في أن ينقل مثل أولئك الأفراد القيم الاستعمارية إلى الفترة اللاحقة على استعادة الاستقلال. وفي الوقت نفسه كان المستعمرون يتخذون، كلما أمكنهم ذلك، الإجراء الذي يضمن استمرار الأشخاص الأكثر ملاءمة بالنسبة لوضعهم في تسيير الإدارات الأفريقية وتولي سلطات سياسية جديدة والقيام بمهام سلطة الدولة. وربما يصف كثير من الأوروبيين والأفارقة أيضاً استعراضنا للأحداث بأنه أحادي الجانب، ويعتبر ذلك صائباً بمعنى ما. وقد كانت نظرتنا الواحدية مقصودة. فقد استعرضنا ما حققه النظام التعليمي للاستعمار من زاوية ما حدد لنفسه أن يحققه. ولم يكن الجانب الآخر للقضية يتمثل في النفع الذي يمكن أن نعزوه للتربويين الاستعماريين، وإنما يتمثل في الفائدة التي بزغت على الرغم من جهود الاستعماريين ونواياهم، وبفضل نضال الشعب الأفريقي.

تطور عبر التناقض:

يتمثل التطور الإيجابي الوحيد في الاستعمار في حلول نهايته. وإن هدف هذا القسم هو أن نحدد، بإيجاز، كيفية حدوث ذلك التطور مع الإشارة، بشكل خاص، إلى دور القطاع المتعلم.

وعلى عكس التفسير الذاتي حول ما يسمى حسنات الاستعمار في جانب، وشروره في جانب آخر يوجد المدخل الذي يتتبع، بشكل مدقق، أهداف المستعمرين ومنجزاتهم والأهداف المضادة للشعب الأفريقي

ومنجزاته. وفي بعض الأحيان كان الأفارقة-يحقرون أنفسهم في مجرد إدارة مؤسسات الاستعمار بأقصى ما في استطاعتهم. ولكن برزت، بالإضافة إلى ذلك، تناقضات رئيسة معينة داخل المجتمع المستعمر لا يمكن أن تحل إلا باستعادة الأفارقة سيادتهم كأي شعب.

ويعتبر أي تحليل ينهض على إدراك التناقضات سمة مميزة للماركسية. وهكذا نجد أن المؤرخين السوفيت يتناولون انهيار الاستعمار في الإطار التالي:

«لقد عاق الاستعمار تطور الشعوب المستعبدة. ومن أجل تسهيل الاستغلال الاستعماري قام الإمبرياليون، عن عمد، بعرقلة التقدم الاقتصادي والثقافي في المستعمرات. كما أبقوا على أشكال بالية من العلاقات الاجتماعية وأحيوها، وأثاروا النزاع بين القوميات والقبائل. وعلى أي حال فإن الاندفاع من أجل أرباح طائلة استلزم تنمية الصناعة الاستخراجية والمزارع والمشروعات الرأسمالية، وإنشاء الموانئ والسكك الحديدية والطرق في المستعمرات. وحدثت نتيجة ذلك تغيرات اجتماعية في المستعمرات بغض النظر عن إرادة الاستعماريين، ونشأت قوى اجتماعية جديدة، أي طبقة عاملة صناعية وزراعية ثم بورجوازية وطنية ومثقفون»

وقد كان الفلاحون الذين ينتجون محصولات نقدية هم أكبر قسم بين الأقسام المختلفة للسكان داخل ما يسمى القطاع الحديث الناشئ عن النشاط الرأسمالي. وكان لأولئك الفلاحين شكاوى مريرة ضد الاستعماريين تتركز حول الأسعار المنخفضة للمنتجات الأفريقية، وتنصب أحياناً حول اغتراب الأرض. وقد فقد العاملون بأجر في الزراعة والعمال الحضريون أراضيهم بكل تأكيد، وكانوا يقاومون عبودية الأجر، وفعلوا ذلك عن طريق التنظيم مثلما دأبت الطبقة العاملة الأوروبية على أن تفعل منذ تشكيلها. وبفضل التنظيم المحكم أصبح للعمال الأفارقة وجود ملموس أقوى كثيراً مما يمكن أن تكفله أعدادهم المحدودة. وفي النهاية كانت الأكثرية العددية للفلاحين وأولئك الذين لا تزال إحدى أقدامهم في قطاع «الكفاف»مسجلة في الأحزاب الجماهيرية. ولكن بينما اعتمد الفلاحون على التمردات المتفرقة وعلى أعمال المقاطعة للتعبير عن شكاواهم فإن العاملين بالأجر كانوا ينهمكون في عملية أكثر استمرارية تشمل التفاوض، وتقديم المطالب، والإضراب.

وكانت أصغر التجمعات الاجتماعية تتمثل في تلك النخبة المتعلمة أو المثقفين. وكما لاحظنا من قبل فإن عدد الأفارقة الذين تلقوا تعليما في عهد الاستعمار كان من الصغر لدرجة أن كل من التحق بأي مدرسة أصبح يتمتع بامتيازات ومنتمياً إلى نخبة. ولم يوجد سوى عدد قليل من المحامين والأطباء يتركزون أساساً في شمال أفريقيا وغربها. وكان المثقفون، على وجه العموم، عبارة عن طلبة، وموظفين كتابيين، ومعلمين. وقد تشابكت مجموعة المتعلمين أيضاً مع كل من قيادة العمل المنظم، والشريحة الحاكمة الأفريقية التقليدية، والعاملين السابقين في الخدمة المدنية، والشرطة، والتجار، وأصحاب الحرف المستقلة.

وقد لعب المتعلمون في مجموعهم دوراً في نضال الاستقلال الأفريقي يتجاوز عددهم، وذلك لأنهم عاهدوا أنفسهم على إنجاز ذلك، كما كانوا مطالبين بأن يربطوا بين مصالح جميع الأفارقة. وكان عليهم أيضاً أن يوفروا التنظيم السياسي الذي لابد من أن يضم كل تناقضات الاستعمار، وأن يركز على التناقض الرئيس الذي يتمثل في التناقض بين المستعمرة والبلد المستعمر.

ولم يكن التناقض المتعلمين والاستعماريين هو التناقض الأكثر عمقاً. فقد كان من الممكن أن ينسحب الاستعماريون في النهاية، وأن يلبوا طموحات معظم المثقفين الأفارقة دون التخفيف، بأي حال، عن الأغلبية من العمال والفلاحين الذين كانوا أكثر من يتعرض للاستغلال والقهر. وعلى أي حال فإن الخلافات التي استمرت بين المستعمرين والأفارقة المتعلمين كانت حاسمة.

وقد أشرنا بالفعل، بشيء من التفصيل، إلى أن التعليم الاستعماري شمل عدداً محدوداً من الأفارقة، وأنه اقتصر على المستويات الأولية، وأن محتواه التربوي والفكري كان من النوع الذي يخدم مصالح أوروبا أكثر مما يخدم أفريقيا. وقد كان من الممكن أن تقل أعداد المسجلين في المدارس كثيراً لولا جهود الأفارقة أنفسهم. وكان من الممكن أن تقل أيضاً فرص التعليم الثانوي وأن يكون محتواه الفكري أكثر سلبية إذا لم تكن أوجه نشاط الجماهير الأفريقية في تناقض دائم مع أهداف المستعمرين الأوروبيين. والأهم من كل شيء هو أن التعليم بهدف استمرار الاستعباد ر

يحقق أهدافه على الإطلاق. وظهرت، بدلاً من ذلك، مستويات مختلفة من التناقض، أي تلك التي أفضت إلى الاستقلال، والتي بشرت، في بعض الحالات، بعهد اشتراكي جديد مع نهاية الاستعمار.

وإذا إن هناك ما هو متألق فيما يتعلق بتاريخ التعليم الاستعماري فإنه لا يثمن في الفتات الذي تساقط من الاستغلاليين الأوروبيين، وإنما في الجسارة العظيمة التي أظهرها الأفارقة في التحكم في مبادئ النظام الذي كان عليه أن يسيطر عليهم. وقد وجدت، في معظم المستعمرات، مرحلة أولية من عدم الاكتراث تجاه التعليم المدرسي. ولكن بمجرد أن أصبح مفهوماً أن التعليم المدرسي يشكل أحد الدروب القليلة للتقدم داخل المجتمع المستعمر فإنه أصبح بمثابة قضية يطالب بها الأفارقة في تذمر، ويدفعون الاستعماريين بشأنها إلى ما هو أبعد من مقاصدهم.

وبينما عاق الأفارقة كثيراً بدخول اقتصاد المحاصيل النقدية فإن ذلك كان يتوافق، بشكل عام، مع أهداف الرأسمالية الأوروبية. غير أن المبادرات الأفريقية في مجال التعليم كانت تفضي إلى نتائج معادية لبعض مقاصد الاستغلال الاستعماري على الأقل.

وقد جرت الإشارة إلى التعليم في مستعمرات فرنسا بأفريقيا مرات عديدة من وجهة نظر السياسة الفرنسية. وقام إداريون فرنسيون أيضاً بالتعليق على جهود الأفارقة لتجاوز الأعداد المحددة للكوادر التي حددها الفرنسيون، والتي كانوا على استعداد لتمويلها من الضرائب الأفريقية. وفي عام 1930م قدم الحاكم العام لغرب أفريقيا الفرنسية تقريراً يقول:

«إن كل مدرسة جديدة يتم افتتاحها تمتلئ على الفور عن آخرها. وفي كل مكان يلح السكان الأصليون على كثرتهم بأن يتعلموا. هنا يريد أحد الزعماء مدرسة خاصة به، ولذلك يقوم بتشييدها، أو قد تتعهد قرية أو أخرى بأن تتحمل تكلفة تجهيز مدرسة. وفي أماكن معينة بساحل العاج يدفع القرويون أجور المعلمين من جيوبهم الخاصة. وغالباً ما يأتي تلاميذ من مسافات بعيدة تتراوح ما بين 20 و50 كيلو متراً».

ولم تكن حماسة الأفارقة في طلب التوسع في التعليم ومستوياته تقتصر على جزء معين من القارة، وإن كان التعليم قد ظهر في بعض الأنحاء في وقت مبكر، وبشكل أكثر كثافة. وعلى سبيل المثال وجد في سيراليون وساحل

الذهب تراث للتعليم الأوروبي يعود إلى القرن السابع عشر. وبالتالي لم يكن هناك ما يدعو إلى الدهشة، على الإطلاق، أن يشير «الملحق التربوي للتايمز»في عام 1834م إلى وجود مطلب عام من أجل تعليم أفضل وأوسع في ساحل العاج. وكانت ساحل العاج هي التي أنجبت ج. إي. ك. أجريبي ذلك التربوي والوطني الأفريقي المرموق الذي ألهب خيال الأفارقة حتى خارج ساحل العاج كلما كان التعليم الرسمي معنيا.

وكانت هناك علاقة ارتباط محددة بين درجة الاستغلال الاستعماري وحجم الخدمات الاجتماعية المقدمة. وينطبق ذلك على التعليم بوجه خاص. ولذلك احتكرت النواحي الحضرية ومناطق التعدين والمحاصيل النقدية المدارس من الناحية الفعلية. ويعود ذلك، جزئياً، إلى السياسة الرأسمالية لزيادة طاقة العمال على العمل، لكنه يعود أيضاً إلى جهود الأفارقة داخل الاقتصاد النقدي.. فقد قدموا المطالب إلى الإدارات الاستعمارية، كما بذلوا قدراً كبيراً من التضحية وإنكار الذات من أجل الحصول على المزيد من المقاعد الدراسية. وهكذا يجد المرء أن «لإيبو»الذين كانوا يحصلون على دخل من زيت النخيل قد وجهوا نسبة هامة من إيراداتهم الضئيلة إلى بناء المدارس. وعادة ما كان يتم ذلك بالاشتراك مع الكنيسة. وبهذه المناسبة ينبغي أن نشير هنا إلى أن ما كان يسمى مدارس الكنيسة أو البعثات التبشيرية كان يتم تمويلها بالكامل عن طريق الأفريقيين في أغلب الأحيان. فقد دفعوا استحقاقات الكنيسة، وقدموا هبات لإيراداتها، وأسهموا في بعض الأحيان في صندوق خاص بالتعليم. وقد انتشر هذا النمط في إيبولاند على نطاق واسع. ولم يكن غريباً عن أنحاء أخرى من أفريقيا المستعمرة. وينبغي أن نعزو وجود مدارس الكنيسة إلى زيت النخيل وعمل الشعب. ولا ينبغي أن نتجاهل، في الواقع، أن البعثات التبشيرية، ورجال الإدارة، والمستوطنين البيض-على وجه الإجمال-كانوا يعيشون على العمل الأفريقي والموارد الأفريقية.

وأصبح من المعتاد أيضاً أن تشهد مناطق المحاصيل النقدية في أفريقيا البريطانية محاولة استخدام مجالس المحاصيل الزراعية والمؤسسات المماثلة لتمويل التعليم. والأهم من كل شيء أنه من المفترض أن هذه المجالس الزراعية قد تشكلت لمصلحة المنتجين الزراعيين. وقد ركزت على فائض

التصدير في شكل احتياطيات دولارية لصالح بريطانيا، ولكن في عهد الحكم الذاتي على مشارف نهاية حكم الاستعمار كان مما يشكل فضيحة كبيرة أن يتم الامتناع عن إعطاء الأفريقيين جزءاً زهيداً من فوائد عملهم. ولهذا كان على مجالس الإنتاج أن تخصص بعض الاعتمادات للتعليم. وعلى سبيل المثال قام المجلس التشريعي في أوغندا، في عام 1953م، بالتصويت لصالح إنفاق 11 مليون جنيه من «صندوق دعم أسعار القطن وبرامج الرعاية الاجتماعية»مع إعطاء التعليم الزراعي حصة كبيرة.

وقد عبرت بعض الأعمال الخيرية عن نفسها في شكل مساعدة الأطفال الأفارقة على الالتحاق بالمدارس، وذلك بين أولئك الأفارقة الذين كانت أوضاعهم المالية أفضل بعض الشيء من أوضاع أشقائهم.

وتكشف السجلات التاريخية للتعليم الأفريقي في ظل حكم الاستعمار عن مفاجآت معينة. ومثال ذلك حقيقة أن أول مدرسة ثانوية ظهرت في الصومال عام 1949الم تتأسس من جانب الإدارة الاستعمارية أو بمبادرة من الكنيسة، وإنما شيدها تاجر صومالي. ولا يزال من المتوقع في أفريقيا، بالطبع، قيام كل من تعلم بالفعل ويتقاضى أجراً بالمساعدة على تعليم شخص آخر على الأقل من أسرته الممتدة. ويعود ذلك، على وجه الدقة، إلى أن أسرته الممتدة ومجتمعه القروي قد قدما، في الغالب، تضحيات سمحت له أن يتعلم في المحل الأول. وينطبق ذلك على موريتانيا مثلما ينطبق على معازل جنوب أفريقيا. ولا يجد أي أفريقي أي صعوبة في تقديم أمثلته الخاصة على تلك الحقيقة.

ويتوفر الآن عدد من سير الأفارقة الذين حققوا شهرة في فترة الاستعمار خلال الحركة من أجل استعادة الاستقلال الأفريقي عادة. ويتضح دوماً من قراءة مثل تلك السير مدى حجم الصراع اللازم لأن يتعلم المرء في عهد الاستعمار. ويمكن الوصول إلى الاستنتاج نفسه من خلال قراءة الرواية الأفريقية المعاصرة، لأن الروائي كان معنياً (أثناء كتابته ما يسمى أدباً قصصياً) بتصوير الواقع. لكن المدافعين عن الاستعمار يتحدثون وكأن التعليم كان وجبة كبيرة تم تقديمها للأفريقيين على أحد الأطباق، ولم يكن الأمر كذلك. فقد كان القدر التعليمي الزهيد المتساقط من الضآلة لدرجة أن الأفراد تزاحموا حوله. وكانوا يدخرون، بشكل لا يمكن تصديقه، من دخولهم

الزهيدة ويرسلون أطفالهم إلى المدارس، كما أن أطفالاً أفارقة ساروا أميالاً للذهاب إلى المدارس والعودة منها دون أن يعبأوا بذلك.

ولكن بغض النظر عن التضحيات البدنية والمالية. فقد كان على الأفارقة في بعض المستعمرات أن يخوضوا معركة سياسية لإقرار مبدأ تعليم مواطنيهم. وتتمثل المستعمرات المعنية هنا في تلك التي يوجد بها سكان من المستوطنين البيض.

وفي كينيا أكد المستوطنون البيض بوضوح أنه بقدر ما يعنيهم الأمر فإن أي أفريقي غير متعلم أفضل من أي أفريقي آخر متعلم، وأن ذلك الحاصل على مبادئ التعليم أفضل، على الأقل، من الحاصل على مستوى أكثر من التعليم. وقد تأثر تقرير بيتشر عن التعليم في كينيا (الصادر في عام 1949م) بالمستوطنين البيض تأثراً كبيراً وأعلن في صراحة:

«إن الأميين بموقفهم الصائب تجاه العمل اليدوي يفضلون عن خريجي المدارس الذين لا يميلون، بالفعل، للالتحاق بأعمال يدوية».

وقد كان باستطاعة المستوطنين البيض تطبيق مبادئهم في التعليم في كينيا نظراً لصلتهم الوثيقة بمركز السلطة السياسية في النظام الاستعماري. ولم يحصل الأفريقيون إلا على القدر الضئيل جداً من التعليم. ويعتبر ذلك، في الواقع، استثناء من القاعدة القائلة إن المزيد من الخدمات الاجتماعية يأتي في أعقاب الاستغلال الشديد، لكن الكيكويو (الذين كانوا أكثر من يتعرض للاستغلال في كينيا) لم يتخذوا موقفاً سلبياً إزاء ذلك. وتمثل أحد خطوط نهجهم في إمطار حكومة المستعمرة بالمطالب حتى على الرغم من أن الأفارقة كانوا في وضع أقل ملاءمة في هذا الشأن من وضع المستوطنين البيض. وكانت المطالب ناجحة جزئياً. فقد سلم تقرير بيتشر، على كره منه، بقدر من التعليم للأفريقيين في مستوى المرحلتين الابتدائية والثانوية، وذلك باقتراحه تخصيص 40٪ من المقاعد للأطفال الأفارقة في الصفوف الأولى للمرحلة الابتدائية، ثم 10٪ في الصفوف الابتدائية العليا أو المتوسطة وذلك بالإضافة إلى 1٪ في المرحلة الثانوية. لكن مع حلول عام 1960م كان عدد المدارس الابتدائية يبلغ ضعف العدد الذي كان يرى البيض وجوده في ذلك التاريخ. كما بلغ عدد المعاهد الثانوية ثلاثة أضعاف ما نجح المستوطنون البيض في التوصية به.

وبالإضافة إلى ذلك فقد كانت توجد حوافز أعظم لمعالجة المسائل التعليمية بشكل مباشر حيثما كانت الحكومة تمانع في بناء مدارس أو دعم البعثات التبشيرية للقيام بذلك باستخدام الضرائب الأفريقية. فقد وجد في كينيا عدد وافر مما يسمى المدارس المستقلة التي يمكن مقارنتها بالكنائس المستقلة أيضاً. والحق أن معظمها قد نشأ عن الكنائس المستقلة ذاتها. وشكلت المدارس المستقلة في كينيا رابطتين رئيستين: ونعني بذلك، رابطة المدارس المستقلة للكيكويو، ورابطة تعليم كيكويو كارينجا، وتم تشكيلهما عام 1929م.

وقد أولت الكنائس المستقلة أهمية كبيرة للتعليم تماماً مثلما استخدمت البعثات التبشيرية المسيحية الأوروبية المدارس لجذب المتحولين إلى المسيحية. وبذل جون تشيليمبوي جهوداً مذهلة في هذا الصدد، وساعده في ذلك إخوة تم تجنيدهم من بين المنحدرين من أصل أفريقي في الولايات المتحدة الأمريكية.

وكان الدين الإسلامي أيضاً حافزاً للتقدم التعليمي خلال فترة الاستعمار. وفي شمال أفريقيا غالباً ما وجد المسلمون أنه من الضروري أن تنصب جهودهم على مدارس أخرى غير تلك التي أنشأها المستعمرون. وفي عام 1936م بدأت جمعية العلماء الإصلاحيين في الجزائر برنامجاً ضخماً للمدارس الابتدائية. وبحلول عام 1955م أصبحت مدارسها للتعليم الابتدائي توفر التعليم لحوالي 45 ألف طفل جزائري. وبدءاً من عام 1947م أدارت الجمعية أيضاً عدداً كبيراً من المدارس الثانوية. وعلى غرار ذلك جرى في تونس تمويل مدارس أولية قرآنية حديثة بمبادرات شعبية وفرت مقاعد لحوالي 35 ألف طفل، أي ما يعادل 25٪ من أطفال المدارس الابتدائية.

وتميزت المدارس الإسلامية التي تأسست في مراكش بجهود شعبية بسمة غير عادية حيث كانت تهدف إلى تحرير المرأة عن طريق تعليم نسبة مرتفعة من البنات تزيد كثيراً على نسبتهن في المدارس الحكومية. وقد تعمدت الإدارة الاستعمارية الفرنسية عدم الإشارة إلى تلك المدارس في تقاريرها الرسمية، وحاولت إخفاء وجودها عن الزائرين.

وثمة مثال بارز للجهود الذاتية الأفريقية فيما يتعلق بالتعليم يتمثل في المشروع الذي تم برعاية المؤتمر العام للخريجين في السودان. وقد انهمك

مؤتمر الخريجين، الذي قام بتأسيسه طلاب، وتجار، وموظفون مدنيون في عام 1937م، في برنامج لبناء المدارس. وفي خلال أربع سنوات تم افتتاح مائة مدرسة بمساعدة إسهامات تطوعية. وهناك تجربة صغرى، لكنها تعادل هذه التجربة في إثارتها، وهي تجربة «جمعية بوجابو للتلاميذ المتحدين» التي أسسها اثنان من التلاميذ في موانزا بتنجانيقا عام 1947م. وكانت تهدف إلى تعليم الكبار، وجذب ما يزيد على ألف شخص من كافة الأعمار خلال فترة وجيزة. وأقام منظمو ذلك العمل معسكراً لإيواء الذين وفدوا إليهم وإطعامهم بينما كانوا ينقلون إليهم مبادئ القراءة والكتابة.

وحينما كان فلاحو الكيكويو أو نساء سوق أو رعاة الكابيلي يدخرون من أجل بناء المدارس وتعليم أطفالهم لم يكن ذلك يتوافق، على الإطلاق، مع هدف المستعمرين الذين أرادوا أن تعود مدفوعات المحاصيل النقدية والأموال الأخرى المتداولة إلى البلد المستعمر في شكل أرباح من خلال شراء الأفارقة سلعاً استهلاكية. ومن ثم فإن الأفارقة كانوا يضعون، بتلك الأساليب البسيطة، نسقاً للأولويات يختلف عن ذلك الذي وضعه المستعمرون. وقد تكثف ذلك في السنوات الأخيرة للاستعمار حينما أصبح ينظر إلى التعليم على أنه ينطوي على أهمية سياسية في فترة الحكم الذاتي.

وفي فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية كان باستطاعة أي أفريقي فرنسي حاصل على تعليم عال في أفريقيا المستعمرة أن يصل إلى عضوية الجمعية الوطنية الفرنسية في باريس، كما كان بوسع رعايا الاستعمار الإنجليزي من الأفارقة الحاصلين على تعليم عال أيضاً الوصول إلى الجمعيات التشريعية المحلية كأعضاء منتخبين أو معينين. وكانت تلك المنافذ مجردة كلياً من السلطة، كما كانت فرصا لا يستطيع تحقيقها سوى مجرد حفنة من الناس لكنها كانت، على الرغم من ذلك، بمثابة حوافز تطرح للأفريقيين فكرة أن التحرك الرأسي ذا الأهمية يرتبط عادة بالتعليم.

وفي أفريقيا الاستوائية الفرنسية في أواخر أربعينات هذا القرن كان فيلكس إبو الحاكم الأفريقي هو الذي تصدر المطالبة بتعليم أكثر للأفريقيين. وكان ناجحاً، إلى حد ما، في أن يلوي ذراع سادته بوزارة ما وراء البحار الفرنسية، كما كان الجهد الأفريقي في المجالس التشريعية هو الذي أبقى أيضاً على قضية التعليم في المقدمة في ذلك الوقت والفترة اللاحقة. وكان

البريطانيون قد اختاروا قلة من الأفريقيين المتعلمين و«الزعماء المحليين»كمستشارين للحاكم في الجمعية التشريعية. وكانوا، بوجه عام، مجرد زخرفة مثلهم مثل ريش خوذة الحاكم، ولكن فيما يتعلق بقضية التعليم لم يكن بإمكان أي أفريقي أن يتجنب التعبير عن بعض السخط، على الأقل، تجاه الحالة السيئة.

وفي النهاية نجد ولو من الزاوية الكمية البحتة أن الأفارقة دفعوا المستعمرين، وبوجه خاص البريطانيين، لتقديم تعليم أكثر مما كان مسموحاً به إطار نظام الاستعمار. وكان ذلك تناقضاً هاماً ومتفجراً ساعد الأفريقيين على استعادة الاستقلال السياسي.

ويلاحظ أن المستعمرات البريطانية كانت تميل إلى خلق قطاع متعلم يفوق ما يمكن أن يستوعبه اقتصاد المستعمرة. ويكمن تفسير ذلك في جهود الشعب الأفريقي، وإن كان من الصحيح أن الفرنسيين كانوا أكثر صرامة في رفض المطالب الأفريقية، وفي الالتزام ببرنامجهم لتدريب نخبة من الكوادر فقط لخدمة المصالح الفرنسية. وفي مستعمرة مثل ساحل الذهب نجد أن جهود الأفارقة لتحقيق التعليم قد تجاوزت، دون جدال، الأعداد اللازمة لخدمة الاقتصاد. وكانت ساحل الذهب من أولى المستعمرات التي شهدت أزمة المتخرجين في المدارس الابتدائية أو «عنق زجاجة المدرسة الثانوية».ويمكن القول إنه كانت توجد بين أولئك المتخرجين من المدارس الابتدائية أعداد كبيرة من الذين أصابهم الإحباط لأنهم لا يستطيعون أن يجدوا مقاعد في المدارس الثانوية، كما لا يستطيعون أن يجدوا وظائف تتوافق مع القيم التي تشربوها في المدرسة، ومع التدرج الاجتماعي الداخلي للمجتمع الأفريقي الذي أحدثته الرأسمالية.

وقد قيل، في بعض الأحيان، إن كوامى نكروما قام بتنظيم الأميين في حزب مؤتمر الشعب، وقد وجه ذلك الاتهام، بازدراء، غانيون متعلمون محافظون اعتقدوا أن نكروما يمضي أبعد من اللازم وبأسرع مما هو مطلوب، ولم تكن قوات الصدام في لواء نكروما الشاب أمية في حقيقة الأمر. فقد كانوا في مدارس ابتدائية، ويستطيعون قراءة بيانات الثورة الوطنية الأفريقية وأدبياتها، لكنهم كانوا ساخطين للغاية لأنهم «وضمن أسباب أخرى»كانوا وافدين متأخرين نسبياً إلى الساحة التعليمية في ساحل

الذهب كما لم تكن أمامهم أي فرصة في المؤسسة الأفريقية المقيدة بالزراعة الواحدية للكاكاو.

وكانت القوى الاستعمارية ترمي من وراء توفير قدر معين من التعليم استمرار الاستعمار في تأدية وظيفته. وطالب الأفارقة، وسائل متعددة، بتعليم على المستوى الأولى أكثر مما هو «مخصص»لهم. وكان ذلك أحد العوامل التي أفضت إلى أزمة عميقة، وأرغم البريطانيين على التفكير في سحب جهازهم الاستعماري من ساحل الذهب، كما تم أيضا إسراع الجدول الزمني على عكس رغبة البريطانيين، وكما هو معروف جيدا فإن استعادة الاستقلال في غانا لم يكن مجرد مسألة محلية، بل كانت قضيته ذات أهمية فائقة بالنسبة لأفريقيا في مجموعها، ومن ثم فإنها تؤكد، على الأقل، أهمية أحد التناقضات التعليمية في تحقيق، الاستقلال السياسي في أفريقيا.

ولم تكن مستعمرة ساحل الذهب المستعمرة الوحيدة التي انتشرت فيها مشكلة عنق الزجاجة الناجمة عن ضعف الهرم التعليمي. ففي المنطقة التي كانت تشكل فيما مضى اتحاد مستعمرات روديسيا ونياسالاند كان التربويون يعلقون في خمسينات هذا القرن على أزمة المتخرجين في المدارس الابتدائية، وقالوا إن لديهم فائضا من الذين أنهوا الصف السادس، وقد وجدت مجموعة من المستعمرات كانت تضم عددا ضئيلا من التلاميذ الأفارقة ولديها فائض من خريجي المدارس الابتدائية. ويتمثل كل ما يعنيه ذلك في أن الاستعمار كان شديد الإفلاس، وأدى على ذلك النحو إلى تخلف أفريقيا لدرجة أنه لم يكن يستخدم أكثر من حفنة متعلمين. وفضلا عن ذلك كان المستعمرون يؤكدون لكل أفريقي يشق طريقه أنه سيحصل على وظيفة ضمن أصحاب الياقات البيضاء وإجازة مرور إلى المدينة إذا تعلم بمدارس البعثات التبشيرية؛ لكن الشباب الأفريقي وجد بعد تخرجه في المدرسة أن هذه الوعود زائفة. وقد كتب أحد الذين أنهوا الصف السادس الابتدائي باتحاد أفريقيا الوسطى الخطاب التالي إلى إحدى المجلات في عام 1960 م.

«بعد أن نجحت في المستوى السادس أمضيت عاما كاملا في المنزل لأنني لم أستطع أن أجد مقعدا بأي مكان لمواصلة تعليمي. وفي بداية هذا العام ذهبت للبحث عن عمل، لكنني فشلت في الحصول عليه ثانية منذ

يناير حتى الآن. ولو كنت أعلم أن تعليمي لا فائدة منه لكان يتعين أن أخبر والدي ألا يبدد نقوده في تعليمي من البداية حتى الصف السادس».

ومن المعقول تماما أن نزعم أن كاتب ذلك الخطاب كان يعارض اتحاد أفريقيا الوسطى للمستوطنين البيض. وسواء أكان قد تناول الأمر بصورة عقلانية واعية أم لا، فإنه كان مضطرا للتصرف بوصفه نتاجا لقوى متناقضة بعمق في إطار الاستعمار، أي القوى التي أنتجت التعارض بين الوعد وتحقيقه في حدود حياته الخاصة.

وفي بعض الأحيان كان خريجو المدارس الذين أصابهم الإحباط يعبرون عن مشاعرهم بأسلوب غير بناء. وعلى سبيل المثال فقد نشأت مشكلة عنق الزجاجة في التعليم والعمل في ساحل العاج عام 1958م. وفي سياق قيادة أفريقية مضطربة قرر شباب ساحل العاج أن عدوهم يتمثل في مجموعة الداهوميين والسنغاليين العاملين في ساحل العاج، وعلى أي حال فإن حالة الإحباط قد ساعدت الأفارقة، بوجه عام، على أن يدركوا، بشكل أكثر وضوحاً، أن عدوهم هو القوى الاستعمارية. ومن ثم جرت إضافة منبر آخر لحركة استعادة الاستقلال الأفريقي.

ولم يصطدم الأفارقة مع البنية الاستعمارية حول حجم التعليم فحسب، بل أيضا حول نوعيته، وكانت إحدى القضايا الرئيسة للاختلاف هي التعليم الزراعي الاستعماري التي أشرنا إليها بالفعل. وبدأ أن المستعمرين قد أدهشهم أن قارة من الزراعيين ترفض تعليما يفترض أنه يسعى إلى رفع مستوى زراعتهم. وقد وقف بعض الأفارقة، في الواقع، ضد التعليم الزراعي وإصلاحيات أخرى تهدف إلى «إضفاء طابع أفريقي» على مناهج الدراسة لأسباب أنانية تتعلق بالصفوة فيما يبدو، وعلى سبيل المثال فقد طالب أحد الغانيين بأنه ينبغي عدم إحداث ولو تغيير واحد يختلف عن البرنامج التعليمي المستخدم في فرنسا الأم. فقد أعلن: «إننا نريد منهجا دراسيا متروبوليتانيا والشهادات الدراسية نفسها التي تمنح في فرنسا، وذلك لأننا مثل الفرنسيين في البلد الأم»وفي تنجانيقا كانت توجد أيام الألمانيين أيضا احتجاجات ضد تغيير البرنامج التعليمي الأدبي والرسمي الذي جاء نصا وروحا من أوروبا. وقد أكد مارتن كيامبا، وهو أحد التنجانيقيين البارزين أن «أولئك الذين يعتقدون أن التعليم الأدبي غير ملائم للأفريقيين إنما يتجاهلون

حقيقة أنه هام، ولا يمكن أن يستغنى عنه أي نوع من التعليم، ومن ثم ينكرون على الأفارقة الوسائل الحقيقة للتقدم».

وينبغي أن ننظر إلى مثل التصريحات السابقة في سياقها الصحيح لكي ندرك أن رد فعل الأفارقة كان له ما يبرره تماما. فقد أضفى نسق القيم الاستعماري قيمة متدنية على النشاط اليدوي وقيمة رفيعة على العمل الإداري لأصحاب الياقات البيضاء، بل الأهم من ذلك أن الاقتصاد الاستعماري قد قدم مكافآت تمييزية لأولئك الحاصلين على تعليم أدبي، أو الذي يعتمد على معرفة مستمدة من الكتب في مواجهة أصحاب المهارات اليدوية. وكان من الصعب للغاية إقناع أي أفريقي سليم العقل بأن التعليم الذي سيفضي به إلى أن يحفر التربة ليحصل على مائة شلن في نهاية العام أكثر ملائمة من ذلك التعليم الذي يؤهله للعمل في وظيفة مدنية مقابل شلن في الشهر، وحينما بشر الأوروبيون بذلك الصنف من الحكمة ارتاب الأفارقة.

ولقد كان الأفارقة يرتابون للغاية في الضرائب في العهد الاستعماري، ولم يرغبوا مطلقا في أن يتم إحصاء عددهم، كما لم يرغبوا في إحصاء دواجنهم، فإن الخبرة المريرة قد أوضحت لهم أن المستعمرين يقدرون الضرائب عن طريق ذلك. وعلى غرار ذلك، فإنه لم تكن هناك ثقة في أن تقدم الخطط الاستعمارية، بشأن قضايا التعليم، صيغا مختلفة للتعليم، لأن تلك الخطط كانت تعني، بشكل ثابت تقريبا، تعليما أكثر رداءة، وهو من ذلك النوع الذي يعتزم أن يكون، بشكل أكثر وضوحا، تعليما من أجل التخلف. ويتمثل أكثر الأمثلة تطرفا لأنظمة التعليم الاستعماري التي تم وضعها لتدريب الأفريقيين على القيام بدورهم «الطبيعي» كعمال يدويين في ذلك الذي وجد بجنوب أفريقيا بعد إدخال قانون تعليم البانتو في عام 1953م. وعلى أي حال فإن المحاولات المبكرة للبريطانيين والفرنسيين لإقامة ما أطلقوا عليه أسم «مدارس المزرعة» أو «مدارس للتنشئة» كانت تمضي وفق النهج نفسه الذي اتبعه العنصريون البيض بلا رحمة في جنوب أفريقيا. وكان التعليم غير الأدبي يحمل مظهرا خارجيا يوحي بأنه أكثر ملاءمة لأفريقيا. لكنه كان، بالفعل، تعليما هابطا لشعب يفترضون أنه أدق منزلة من أجل دفعه للخضوع للاستغلال والاضطهاد. وحسبما وضع عبده موميني

الأمر فإن «التعليم الاستعماري كان تعليما رخيصا». فقد قدم بدائل من نوعيات منخفضة بالمقاييس الأوروبية لكي تلائم ما تم بالقدرة العقلية المحدودة للأفريقيين. وفي أفريقيا المستعمرة من جانب فرنسا كان من النادر أن تعادل الشهادات الدراسية مثيلاتها في المستوى في البلد الاستعماري. وفي شرق أفريقيا البريطانية طلب أحد المسؤولين من التربويين أن يتذكروا الهوة بينهم وبين «المتوحشين الحقار» الذين تحاول بريطانيا تمدينهم. وكان هذا هو السياق الذي كشف فيه التعليم الزراعي نفسه بوصفه ممارسة للخداع.

وبالتالي فإن الصراع ضد المدارس الزراعية أو الريفية كان أحد أشكال الصراعات الأشد مرارة التي خاضها الوطنيون الأفارقة. وقد ساعد على تزايد الوعي على كافة مستويات المجتمع الأفريقي فيما يتعلق بطبيعة الاستعمار العنصرية والاستغلالية في الأساس. وفي غرب أفريقيا الفرنسية، على سبيل المثال، كانت المدارس الزراعية تواجه معارضة حاسمة بعد الحرب الأخيرة، وكان على الحكم الاستعماري الفرنسي أن يلغيها. وفي تنجانيقا ونياسا كانت المواجهة بين المستعمرين والشعب الأفريقي أكبر كثيراً حيث ارتبطت معارضة التعليم الزراعي بمعارضة الابتكارات الزراعية للمستعمرين «مثل المدرجات الزراعية» التي تم فرضها على الشعب دون استشارته ودون إدراك تفاوت الأوضاع في المواقع المختلفة.

وفي شرق أفريقيا بذل البريطانيون قدرا من الجهود المحددة لإدخال ما اعتبروه تعليما زراعيا مناسبا. وكان هناك المشروع التجريبي في نياكاتو في تنجانيقا الذي تضمن تحويل إحدى المدارس الثانوية إلى مدرسة زراعية في عام 1930 م. وقد استمرت تسع سنوات بمدرسين من بريطانيا وجنوب أفريقيا. لكن المحاولة فشلت في النهاية بسبب احتجاج التلاميذ وسكان المنطقة. وعلى الرغم من أن المدرسة زعمت أنها توفر مهارات زراعية جديدة إلا أنه سرعان ما تم الاعتراف بأنها كانت جزءا من برنامج لتحديد «المواقف الصحيحة» للأوروبيين تجاه السكان الأصليين، و «المكان الطبيعي» لأولئك السكان.

وحينما كان الأفارقة يسعون لتغيير سمات النظام التعليمي في أربعينات القرن العشرين كان من الطبيعي أن يطالبوا بتمثيلهم في المجالس التي

حددت السياسة التعليمية، وكان ذلك في حد ذاته مطلبا ثوريا لأنه من المفترض أن يكون شعب المستعمرة محكوما وليس مشاركا في صنع القرار، وعلاوة على ذلك فإنه فيما يتعلق بقضية تشكيل السياسة التعليمية فإن الأفارقة لم ينذروا رجال الإدارة فحسب، بل أثاروا أيضا مواجع البعثات التبشيرية التي كانت تتصور، بشكل عام، أنها ورثت التعليم عند تقسيم أفريقيا، وكانت كافة تلك الصدامات تشير إلى الاتجاه نحو حرية الشعوب المستعمرة. فقد كانت تكمن في خلفيتها دوما قضية السلطة السياسية.

ومن الخطأ أن نفترض أن الأفارقة المتعلمين تحركوا عن بصيرة بقصد استعادة الاستقلال السياسي، وقد تكون هناك فئة قليلة حقا ممن شاركوا إسين زعيم كالابار في عام 1939 في تأكيد ما يلي:-

«سوف يكون من المستحيل، من دون تعليم، أن نحقق غايتنا، وهي استقلال نيجيريا الاقتصادي واستقلال نيجيريا السياسي».

وعلى أي حال فقد كان التعليم «الرسمي وغير الرسمي» قوة فعالة غيرت الوضع في أفريقيا بعد الحرب على نحو ساعد على تحقيق الاستقلال السياسي لمعظم أفريقيا المستعمرة خلال عقدين من الزمان.

وكان هناك أيضا عدد قليل من الأوروبيين الذين تنبأوا بما يسمى «مخاطر» إعطاء الأفارقة تعليما حديثا. ونعني بذلك إمكانية أن يفضي إلى الحرية. ولا جدال في أن الأوروبيين لم يسعدوا، على الإطلاق، بأي مدارس كانت على الطراز الأوروبي. لكن تلك المدارس لم تكن تحت السيطرة المباشرة للمستعمرين. وكانت المدارس المستقلة في كينيا، على سبيل المثال، موضع كراهية المستوطنين البيض في تلك المستعمرة فضلا عن كراهية الأوروبيين خارج كينيا. وقد حذر تقرير لإحدى البعثات التبشيرية الكاثوليكية من موقع قريب من تنجانيقا في عام 1933م من السماح لأفارقة تنجانيقا بإقامة مدارس يشرفون عليها بأنفسهم. وأشار التقرير إلى أن «المدارس المستقلة تسبب متاعب في كينيا، ويمكن لمثلى هذه المدارس أن تصبح بسهولة مواقع للعصيان».

وحينما اندلعت حرب ماو ماو في كينيا من أجل الأرض والتحرير كان أول ما أقدمت عليه الحكومة البريطانية هو إغلاق 149 مدرسة تابعة لرابطة المدارس المستقلة للكيكيو، ثم 12 مدرسة لرابطة تعليم كارينجا الكيكيو

علاوة على 14 مدرسة مستقلة أخرى، فقد تم اعتبارها «ساحات تدريب على العصيان». وهو تعبير تسيطر عليه أساسا المخاوف التي عبر عنها تقرير البعثة التبشيرية الكاثوليكية الذي أشرنا إليه منذ قليل، وأدرك الأوروبيون بما فيه الكفاية أنهم إذا لم يتحكموا في عقول الأفارقة فإنه سرعان ما تنتهي هيمنتهم على الشعب ماديا وسياسيا.

وعلى غرار ذلك كانت القوى الاستعمارية الفرنسية بشمال أفريقيا والمعمرون البيض، أو المستوطنون، لا يتقبلون بارتياح المدارس التي أقامها الجزائريون والتونسيون بالجهود الذاتية، فقد تمثل هدف المدارس التي أنشأتها جمعية العلماء الإصلاحيين في الجزائر في ضرورة أن تكون مدارس حديثة وعلمية على أن تقدم، في الوقت نفسه، التعليم في سياق الثقافة الجزائرية والعربية، وكان التلاميذ بمدارس جمعية العلماء يبدأون دروسهم بأن ينشدوا معا: «العربية لغتنا، والجزائر وطننا، والإسلام ديننا». ومن ثم لم يكن من المستغرب مطلقا أن ينتقم المستعمرون من التلاميذ والآباء، وأن يتخذوا إجراءات قمعية بحجة أن تلك المدارس كانت أيضا مرتعا للعصيان.

وقد طلبت البعثات التبشيرية الإشراف على المدارس لأن ذلك كان من بين خططها لجذب انتباه الكنيسة ذاتها، ولأن هذه البعثات كانت تعتبر نفسها من الخبراء فيما يتعلق بالإمبريالية الثقافية «التي أطلقوا عليها التمدن». وعلى أي حال فقد كان هناك أوروبيون آخرون، داخل المستعمرات وخارجها، يعارضون بشكل مطلق وجود المدارس سواء كانت مسيحية أو مستقلة أو حكومية أو إسلامية. وكانوا ينطلقون من موقف عنصري ويزعمون أن تقديم التعليم للأفارقة أشبه بإلقاء اللؤلؤ أمام خنزير. وقد تم توجيه بعض التعبيرات الأكثر عنفا للعنصرية ضد الأفارقة المتعلمين. وبدءا من عصر شخصيات من أمثال اللورد لوجاردو وصولا إلى أيام رجال الإدارة الاستعمارية الأخيرين من أمثال السير الآن بيرنز أظهر عديد من المستعمرين عداء للأفارقة المتعلمين. فقد بدد الأفارقة المتعلمون راحة المستعمرين إلى أقصى حد؟ لأنهم لم يطوعوا أنفسهم وفقا للصورة التي يضمرها الأوروبيون عن «الهمجي الأفريقي الفج».

لكن إذا مضى المرء إلى جوهر المشكلة فإنه يمكن أن يتضح أن العنصريين البيض لم يعتقدوا، بشكل جاد، بأن الأفارقة لا يستطيعون تملك ناصية

المعرفة التي كانت في حوزة الأوروبيين حينذاك، بل على العكس من ذلك فقد كان برهان الأفارقة المتعلمين أمام أعينهم، كما كان المستوطنون البيض، بوجه خاص، يخشون من أن الكثيرين جدا من الأفارقة سوف يمتلكون ناصية المعرفة البورجوازية البيضاء وبعمق إذا ما أتيحت لهم الفرصة. إن مثل أولئك الأفارقة يمكن أن يرفضوا العمل كعمال زراعيين مقابل 12 شلنا في الشهر، والأهم من كل شيء أنهم قد يرغبون في حكم أنفسهم.

وليس من غير المألوف أن نصادف الطراز التالي من الملاحظات في سجلات الاستعمار: «ما هي الحاجة لتعليم السكان؟ إنك سوف تعطيهم أسلحة لتدميرك!»

وكان أولئك الأوروبيون ببساطة واهمين حالمين، فإن توفير التعليم للأفريقيين لم يكن اختيارا يمكن تجنبه، بل كان ضرورة موضوعة لاستمرار الاستعمار في تأدية وظيفته. وفي عام 1928م. لاحظ ب. إي. ميتشل، الذي أصبح فيما بعد حاكما لأوغندا، أنه «ليس في استطاعة أي مدير للتعليم، مهما اعتذر عن ذلك، أن يقاوم الطلب على الموظفين الكتابيين، والنجارين، وصناع الأحذية وغيرهم من المدربين وفق أساليب أوروبية تلبية لاحتياجات أوروبية. فإن هؤلاء الرجال لم يتم تدريبهم بما يتوافق مع أي مجال في حياة شعبهم، وإنما لتلبية الاحتياجات الاقتصادية لجنس أجنبي». وفي الوقت نفسه أيضا كان التعليم المتاح نتيجة أعمال من جانب الشعب الأفريقي لا يمكن كبحها، وهو الشعب الذي راوده الأمل في أن يتحرك للأمام في إطار النظام الأجنبي. ولذلك فإن أولئك الأوروبيين الذين كانوا يعارضون كليا توفير تعليم للأفارقة لم يدركوا تناقضات مجتمعهم الاستعماري، ولكنهم كانوا، بمعنى آخر، يدافعون عن مصالح الاستعمار، فأولا: لا يمكن للاستعماريين أن ينجحوا، مهما بلغت محاولاتهم، في تشكيل عقول جميع الأفريقيين الذين علموهم في المدارس. وكان الاستثناء هم أولئك الذين كانوا يثبتون أنهم أكثر خطرا على الاستعمار، والرأسمالية، والإمبريالية، وثانيا: كان أكثر من أصابه الخوف وأكثر من تأثر بغسيل المخ من بين الأفارقة المتعلمين يخفي بعض أشكال عدم الاتفاق مع الاستعماريين؟ وقد ساعدت النخبة المتعلمة على فضح بنية الحكم الاستعماري وتقويضها أثناء السعي وراء مصالحها الجماعية أو الفردية.

وإذا وضعنا التمييز السابق في الاعتبار فإنه يمكن للمرء أن يضع في اعتباره كلا من تلك التناقضات التي نشأت بين المستعمرين والمتعلمين الأفارقة في مجموعهم وتلك التناقضات التي نشأت بين المستعمرين وشخصيات معينة من الأفارقة المتعلمين.

وكما أشرنا، بالفعل، فإن التسهيلات التعليمية غير الكافية والوظائف غير المناسبة كانت بمناسبة الشكاوى التي تثيرها الجماعات الدنيا من الذين تعلموا في أفريقيا في ظل فترة الاستعمار. وقد وجد أولئك الذين التحقوا بمدرسة ثانوية أو مؤسسات تعليمية عليا إمكانية ضئيلة للوصول إلى وظائف مربحة وذات مسؤولية، لأنه كان يتعين أن يشغلوا المراتب الدنيا في الوظائف المدنية وإدارة الأعمال. وقد يكون الأفريقي محظوظا للغاية إذا أصبح رئيسا للكتبة بعد عشرين عاما من الخدمة المدنية، أو إذا أصبح رقيبا بالنسبة للعاملين في الشرطة. ومما يزيد الجرح إيلاما، في الوقت نفسه، أن يحصل أي أوروبي يقوم بالعمل نفسه الذي يؤديه الأفريقي على أجر أكبر، كما أن البيض الأقل خبرة وتأهيلا كانوا يرأسون الأفارقة الذين ينجزون الأعمال التي يتقاضى عنها المشرفون عليهم أجرا. فقد كان يكفي أن يكون المرء أوروبيا لشغل وظيفة مدنية في المستعمرة. ومهما كان الشخص الأبيض جاهلا أو غبيا فإنه واثقا بأنه سيحصل على مرتب سخي وسوف يتمتع بامتيازات واسعة. وقد طرح أميكار كابرال، زعيم غينيا بيساو، مثالا لهذا النمط:

«لقد كنت مهندسا زراعيا وأعمل تحت رئاسة أوروبي يعرف كل إنسان أنه كان من أكبر البلهاء في غينيا؟ وكان باستطاعتي أن أعلمه عمله وأنا مغمض العينين، لكنه كان الرئيس؛ وهذا ما يحز في النفس في بعض الأحيان، وهذه هي المواجهة ذات الأهمية بالفعل».

وقد كانت قضايا مثل الأجور، والترقيات، والإجازات، والعلاوات هي المسائل التي تمثل أهمية فائقة لمعظم اتحادات الموظفين المدنيين الأفارقة، وروابط الرعاية الاجتماعية أو «التحسين». ولا ينبغي أن تكون هناك أي أوهام فيما يتعلق بعامل المصلحة الذاتية، ولكن كان لشكاواهم ما يبررها من زاوية التعارض بين مستويات معيشتهم وتلك الخاصة بالمغتربين أو المستوطنين البيض، وكذلك من زاوية أيديولوجية البورجوازية ذاتها التي

استعمرت أفريقيا. فقد زودت العملية التعليمية عددا قليلا من الأفارقة بفهم للمجتمع الدولي والديمقراطية البورجوازية. وكانت هناك هوة غير مرضية للغاية، لكن يمكن تصديقها، بين المثل العليا للديمقراطية البورجوازية ووجود الاستعمار بوصفه نظاما ينفي الحرية. وكان لا مفر من أن يبدأ المتعلمون في الانجذاب تجاه مطالب الاستقلال الوطني تماما مثلما فعل الهنود المتعلمون في وقت مبكر عن ذلك في شبه القارة الهندية.

ويقال، استنادا إلى مصادر إسبانية رسمية، إن النظام المدرسي في غينيا الإسبانية قد حقق كل ما توقع المستعمرون أن يحققه. فقد قام بتخريج أفارقة حسبما هو مطلوب من الذين يحبون الإسبان أكثر مما يحب الإسبان أنفسهم، لكنه لم يخرج أي معارضين للنظام الاستعماري. ومن الصعب أن نتصور صواب مثل ذلك الزعم، فقد حرص الإسبانيون حرصا شديدا على ألا يعرف أي شخص خارجي حقيقة ما يجري في المستعمرات الإسبانية الصغيرة في أفريقيا. وعلى أي حال فإنه إذا كان صحيحا أن النظام التعليمي الاستعماري في غينيا الإسبانية لم يخلق سوى أفارقة تم تبييضهم، وفقا لخطة معينة، فإن ذلك قد يمثل استثناء بارزاً للقاعدة العامة. وحينما يكون الدليل الملائم متاحا فإنه يبين أن الإمبريالية الثقافية للتعليم الاستعماري كانت ناجحة إلى درجة كبيرة، لكنها لم تكن مطلقا ناجحة نجاحا كاملا. فقد أنتجت وفقا لخطة معينة عديدا من «الكيكويو الموالين»، و«المتوافقين»، و «المحبين لإنجلترا»، و «المحبين لفرنسا»، لكنها أوجدت أيضا، وعلى الرغم منها، أولئك الأفارقة الذين سماهم الاستعمار مزعجين، وساخطين، ومهيجين، وشيوعيين، وإرهابيين.

ومن وجهة نظر المستعمرين فإن الاضطرابات غالبا ما أطلقها الطلاب الأفارقة قبل أن يستكملوا دراساتهم. وكان للسودان، على سبيل المثال، تاريخ من احتجاجات الطلاب الوطنيين، كما كانت مدغشقر بارزة في هذا الصدد، وكانت تتصاعد في مدغشقر، منذ السنوات الأولى لهذا القرن، حركة طلابية ذات طابع سياسي، وذلك على الرغم من الخطوات الخاصة التي اتخذها حاكمان فرنسيان. وفي عام 1816م. قام طلاب ملاجاشي بتنظيم جمعية في فاتو سعيا إلى طرد الفرنسيين، وحينما تم اكتشاف تلك الجمعية تعرض الطلاب لقمع وحشي. وعلى أي حال فإن الطلاب يستمدون

الإلهام من استشهاد زملائهم حسبما يحدث دوما، ويعاودون الظهور في الساحة الوطنية في أي وقت لاحق.

وكان الطلبة الذين تم إرسالهم إلى جامعات في البلدان الاستعمارية هم الأكثر تمييزا، والأكثر تدليلا من بين الأفارقة الذين اختارهم السادة الاستعماريون البيض لكي يكتسبوا منحى أوروبيا. ومع ذلك فإنهم كانوا ضمن أول من حاول البرهنة بالقول والمنطق على أن الحرية والمساواة والإخاء التي تعلموها ينبغي أن تطبق على أفريقيا. وقد تم بعناية وضع الطلبة الأفارقة بفرنسا، فيما بعد سنوات الحرب، ضمن صفوف جماعات الطلبة الوطنيين الفرنسيين المحافظين، لكنهم سرعان ما تمردوا، وشكلوا اتحاد طلبة أفريقيا السوداء، والذي أصبح منتسبا إلى الاتحاد الدولي الشيوعي للطلبة. وفي بريطانيا شكل الطلاب الأفارقة تنظيمات قومية إثنية مختلفة، وشاركوا في حركة الجامعة الأفريقية وكان معظمهم قد تم إيفاده لدراسة الدستور البريطاني والقانون الدستوري، «ومما هو جدير بالذكر» أن كلمة «الحرية» غالبا ما تظهر في تلك السياقات مرات عديدة.

وقد حاول الفاشيون الذين حكموا الأفارقة في بعض المناطق خلال العهد الاستعماري أن يتجنبوا المثل العليا للديمقراطية البورجوازية تماما، وقد تعمد الفاشيون الإيطاليون، على سبيل المثال، عندما كانوا يحكمون أمر الصومال بين عامي 1922 و 1941م. أن يحذفوا من كتب التاريخ المدرسية كل ما يشير إلى ماتزيني وغاريبالدي الزعيمين الرئيسيين للجناح الديمقراطي للحركة القومية الإيطالية في القرن التاسع عشر.. ومع ذلك فإن صغار الموظفين وضباط الصف الذين تلقوا ذلك التعليم قد انضموا إلى رابطة الشباب الصومالي وحاربوا من أجل الاستقلال على رأس القوى الشعبية.

ولم يكن ضروريا، في واقع الأمر، الحصول على فكرة الحرية من أي كتاب أوروبي، ويتمثل ما استخلصه الأفارقة المتعلمون من التعليم الأوروبي في صياغة معينة لمفهوم الحرية السياسية، ولكنهم لم يحتاجوا إلى كثير من العناء لاستنباط إجابة من نزعتهم الغريزية نحو الحرية. وحسبما يلاحظ من المثال الصومالي فإن النزعة العامة للسعي إلى الحرية قد أظهرت نفسها بين الأفارقة حتى عندما تم اتخاذ أكثر الخطوات حرصا لإخمادها.

ولم يظل الأفارقة المتعلمون الذين ظهروا في أي قطاع من قطاعات الحياة الاستعمارية على ولاء كامل للمستعمرين، وقد كان من المفترض أن المتعلمين قد تم تشريبهم ثقافة الهيمنة حتى يقوموا بنقلها إلى أفارقة آخرين. ولكننا نجد أن العديد منهم وقف في طليعة حركات الاستقلال الوطني. وكان من المفترض أيضا أن القساوسة والكهنة الأفارقة قد أصبحوا خداما مخلصين للأوروبيين، لكن الكنيسة أنجبت جون تشيليمبوى في نياسالاند في فترة مبكرة تعود إلى الحرب العالمية الأولى. وعندما بدأ سيمون كيمبانجو كنيسته المستقلة في الكونغو، بعد ذلك بفترة وجيزة، فإنه قد هدد المستعمرين، بالفعل، بأنه يطبق البلشفية.

ومن المفيد على نحو خاص، أن نلاحظ أنه لم يكن باستطاعة المستعمرين أن يتأكدوا من ولاء قواتهما الأفريقية، وقد تم بالفعل توضيح أن الجيش والشرطة كانا مؤسستين لهما طابع اجتماعي وتعليمي لتخليد سلطة الرأسماليين والمستعمرين وقيمهم، ويمكن رؤية مدى نجاحها في تلك الوظيفة في عدد المحاربين الذين كانوا في بورما والهند الصينية وعادوا إلى أفريقيا لكي ينفذوا، بإخلاص، سياسات بريطانيا وفرنسا على التوالي. ويعتبر العقيد بوكاسا بجمهورية أفريقيا الوسطى والعقيد لا ميزانا بفولتا العليا من الأمثلة البارزة في هذا الصدد. فقد تدرج كل منهما بدءا من قتال الفيتناميين إلى حد استعدادهما للحوار مع دولة الفصل العنصري الفاشية بجنوب أفريقيا. وعلى أي حال فإن الجنود العائدين قد لعبوا أيضا دوراً إيجابيا للغاية في نضال الاستقلال الوطني بعد كل من الحربين، ومع اقتراب نهاية الحكم الاستعماري كانت قوات الجيش والشرطة تتمرد، من حين إلى آخر، مثلما حدث في نياسالاند في عام 1959م.

وقد ذهب النقابيون الأفارقة إلى «مدارس» في ظل الاستعمار. وقد كان تنظيم قطاع أصحاب الأجور الصغيرة ونشاطهم يقلق المستعمرين بدرجة كبيرة. وتمثلت رغبتهم الأولية في سحق معارضة العمال. «وعندما بدا أنه من غير المرجح أن ينجحوا في ذلك» أرادوا السيطرة عليها وتوجيهها إلى قنوات «يمكن قبولها».

وقام مجلس النقابات البريطانية برعاية عدد من النقابات الأفريقية وحاول دفعها إلى الموافقة على الفصل الصارم بين القضايا الصناعية «مثل

الأجور وساعات العمل» والقضايا السياسية، غير أن مجلس النقابات البريطانية كان يتصرف في ذلك الصدد نيابة عن البورجوازية البريطانية، ولم ينجح في كبح الطبقة العاملة في أفريقيا، فقد كان العمال الأفارقة قادرين على إدراك أنه لا يوجد أي اختلاف بين أصحاب الأعمال الخاصة والإدارة الاستعمارية. لأن الإدارة الاستعمارية ذاتها كانت في واقع الأمر، من أكبر أصحاب الأعمال التي وجه إليها العمال اتهامات عديدة. وبالتالي فقد كان من المألوف، في أربعينات وخمسينات القرن العشرين، حدوث إضرابات كانت ترتبط، على نحو خاص، بالنضال من أجل الاستقلال الوطني، وتبرز في هذا الصدد ساحل العاج، ونيجيريا، والسودان.

وقد نشأ التناقض بين العمال الفرنسيين والعمال الأفريقيين في المستعمرات الفرنسية في شكل حاد جدا. وكانت الحركة النقابية الفرنسية «بوجه خاص الاتحاد الشيوعي، أي الاتحاد العام للعمل» قد أصرت على أنه لا ينبغي أن يكون للأفريقيين نقابات منفصلة، بل يجب أن يكونوا أعضاء في النقابات العمالية الفرنسية مثل أي عمال فرنسيين آخرين تماما. وأدى مثل هذا التنظيم إلى تدعيم التصور السياسي القانوني القائل إن مناطق مثل داهومي، وجزر كومورو ليست مستعمرات، وإنما مجرد أراضي فرنسا فيما وراء البحار. وكان سيكوتورى الزعيم الغيني من بين أوائل الذين انشقوا عن وصاية النقابات الفرنسية لتأسيس نقابات أفريقية مستقلة. وأوضح هذا الإجراء من جانب سيكوتوري أن التناقض الرئيس للوضع للاستعماري كان يتمثل في التناقض بين الشعوب الخاضعة للاستعمار في جانب، والدول المستعمرة في جانب آخر، وطالما ظل العمال الأفارقة مستعمرين فإنه يتعين أن يعتبروا أنفسهم عمالا أفارقة في المحل الأول قبل أن يكونوا أعضاء طبقة عاملة عالمية، وقد أفضى هذا التفسير، الذي يتطابق كليا مع الواقع، إلى أن تقوم الحركة النقابية بدور يتسم بطابع وطني وسياسي عالي المستوى في غرب أفريقيا الفرنسية. وكان ذلك إنجازا ألحق الهزيمة بالتعصب القومي للعمال الفرنسيين البيض مثلما ألحق الهزيمة أيضا بالمصالح الطبقية للبورجوازية الفرنسية.

ولقد تأثر موقف الطبقة العاملة البيضاء في البلدان الاستعمارية تجاه أقرانهم الأفارقة بالقيم العنصرية السائدة في المجتمع الرأسمالي. والحق

أن العامل العنصري قد أدى إلى تصاعد التناقض الرئيس بين المستعمرين والمستعمَرين.

وقد وجدت أساليب وإجراءات العنصرية التمييزية في كل المستعمرات بدرجات متفاوتة من الصراحة أو النفاق. وكانت العنصرية البيضاء ضارية في بعض الأحيان، وذات طابع أبوي في أحيان أخرى، كما لم تعكس بالضرورة رغبة أوروبا في استغلال الأفارقة اقتصاديا. ففي روديسيا الجنوبية كان التمييز العنصري وثيق الارتباط بعملية احتفاظ المستوطنين البيض بوظائفهم والأراضي المغتصبة. ولكن عندما يقوم أي مفتش أبيض شبه متعلم بإهانة أحد أبناء سيراليون المتعلمين فإن ذلك مما يمكن الإشارة إلية بوصفة إهانة «لا مبرر لها» وتؤدي العنصرية في مثل هذا السياق إلى تعريض الاستغلال السياسي للخطر بالفعل، وهي مجرد إظهار للتحيزات التي نمت على امتداد القرون.

وكان التناقض العنصري قد امتد إلى ما هو أبعد من شواطئ أفريقيا، وذلك بسبب الأحداث التاريخية السابقة المتمثلة في تجارة العبيد، ولم يكن غريبا على الأقل أن الأفكار الداعية إلى الجامعة الأفريقية قد وجدت أقوى تعبيرا على أيدي بعض الهنود الحمر مثل جارفيى وبادمور وأمريكيين شماليين مثل و. إي. ب. دي بوا وألفيوس هانتون. وقد تعلم كل هؤلاء في إطار البنية الرأسمالية الدولية للاستغلال على أساس طبقي وعنصري. ونتيجة إدراكهم أن مكانتهم الأقل شأنا في مجتمعات أمريكا كانت مشروطة بحقيقة أنهم سود وبضعف أفريقيا فإن الداعين للجامعة الأفريقية قد اضطروا إلى أن يتعاملوا مع المشكلة المحورية لاستغلال أوروبا للقارة الأفريقية واضطهادها. ولا حاجة إلى القول إن القوى الاستعمارية لم يكن باستطاعتها، على الإطلاق، أن تتنبأ بأن إذلالها لملايين الأفارقة في العالم الجديد سوف يرتد في النهاية ويساعد أفريقيا على تحرير نفسها.

وتعتبر العملية التي أوجدت بها أفريقيا أكثر من ثلاثين دولة ذات سيادة عملية معقدة إلى أقصى حد، تتسم بتفاعل وتقديرات متباينة من جانب جماعات مختلفة من الأفارقة، ومن جانب القوى الاستعمارية، ومن جانب جماعات مصالح في داخل البلدان الاستعمارية. وقد تأثر الاستقلال الأفريقي بأحداث دولية مثل الحرب العالمية الثانية، وبروز الاتحاد السوفيتي،

واستقلال الهند والصين، وحركة التحرير الشعبية في الهند الصينية، ومؤتمر باندونج. وعلى أرض القارة الأفريقية ذاتها أحدثت «نظرية الدومينو» تأثيرها. وكذلك فإن انبعاث مصر من جديد في ظل عبد الناصر، والاستقلال المبكر لغانا، والسودان، وغينيا، والحروب الوطنية في كينيا والجزائر قد ساعدت في مجموعها على تقويض المستعمرات التي كانت لا تزال قائمة. وعلى أي حال فإنه ينبغي التأكيد بأن التحرك من أجل استعادة الاستقلال كان بمبادرة من الشعب الأفريقي، ومهما كان مدى تحقيق الهدف فإن القوى الدافعة للشعب ينبغي أن توضع في الاعتبار.

وفي مؤتمر عقده الفرنسيون في برازافيل في عام 1948م (وكان برئاسة الجنرال ديجول) تم الإعلان صراحة بأنه «يتعين تفادى إقامة حكم ذاتي في المستعمرات حتى في المستقبل البعيد». وحسبما هو معروف جيدا فإن الفرنسيين درسوا، في نهاية الأمر فكرة التسليم باستقلال الشعوب الأفريقية بعد أن لقنهم الشعب الجزائري درسا مفيدا، وفضلا عن ذلك فإنه عندما اختارت غينيا الاستقلال في عام 1958م بدلا من أن توافق على أن تكون قاعدة لفرنسا بشكل دائم أصاب رجال الإدارة الفرنسية الجنون بكل معنى الكلمة، وتصرفوا كأنهم خنازير برية قبل إبحارهم من غينيا، فلم يكن باستطاعتهم أن يتقبلوا فكرة الاستقلال الأفريقي.

وفيما عدا البرتغاليين نجد أن البلجيكيين كانوا المستعمرين الأكثر معارضة للانسحاب في مواجهة القومية الأفريقية. وفي عام 1955م اقترح أحد الأساتذة البلجيكيين استقلال الكونغو خلال ثلاثين عام وتم اعتباره متطرفا. وقد تحولت الكونغو، بالطبع، إلى أحد الأماكن التي نجحت فيها الإمبريالية في السطو على الثورة الأفريقية، لكن ينبغي أن يظل ترتيب الأحداث موضع الاعتبار. فأولا نجد أنه بقدر ما كان البلجيكيون هم المعنيين فإن ثقل المطالب الكنغولية والأفريقية هو الذي جعل من الممكن تصور الاستقلال. وثانيا، فإن قوة الحركة الوطنية وإمكاناتها تحت قيادة لوممبا، على وجه التحديد، هي التي أرغمت الإمبرياليين على اللجوء إلى القتل والغزو.

وقد أضفى البريطانيون الكثير على حقيقة تسليمهم بفكرة الحكم الذاتي بعد الحرب الأخيرة مباشرة، لكن الحكم الذاتي كان شعارا يختلف كثيرا

عن الاستقلال، ولم يكن مفهوم تدريب الشعب من أجل الاستقلال سوى وسيلة للتحايل السياسي، وقد صرحت الليدى مارجرى بيرهام، وهي من الأصوات المناصرة حقا للاستعمار، بأن الجدول الزمني للاستقلال الذي وضعه مكتب المستعمرات إنما يتعين تمزيقه في وجه الشعب الأفريقي المتأهب. ولذلك فإن القادة الأفارقة أنفسهم لم يأملوا مطلقا أن تتحقق السيادة القومية بمثل تلك السرعة التي أنجزوها إلا بعد أن بدأت الأحزاب الجماهيرية في التحرك كأنها كتل من الصخر تندفع من فوق منحدر.

ولا تعني حقيقة أن هذا التحليل قد ركز على دور الأفارقة المتعلمين في حركات الاستقلال التقليل من أهمية النشاط الجوهري للجماهير الأفريقية العريضة بما انطوى عليه من مخاطر على حياتهم. وباختصار فإنه يكفي أن نقول إن الشعب الأفريقي في مجموعه قد أبطل خطط المستعمر واندفع في اتجاه الحرية، وقد يبدو مثل موقفنا هذا مجرد إحياء لرؤية وردية ورومانسية للاستقلال الأفريقي كانت شائعة في أوائل الستينات، ولكنه على العكس من ذلك كان بمثابة إدراك كامل للواقع الرث لأفريقيا في ظل الاستعمار الجديد، وهناك حاجة إلى التأكيد (من منظور ثوري، واشتراكي، وشعبي) على أن «علم الاستقلال» ذاته يمثل تطورا إيجابيا مقارنة بالاستعمار.

وإن ضمان رموز السيادة ليس سوى مرحلة في عملية استعادة الاستقلال الأفريقي، وعندما كانت أفريقيا مقسمة من الناحية القانونية والسياسية مع حلول عام 1885م كانت الشعوب وأنظمة الحكم قد فقدت، بالفعل، قدراً كبيراً من الحرية، كما فقدت أفريقيا، فيما يتعلق بعلاقاتها مع العالم الخارجي، قدرا عاما من السيطرة على اقتصادها منذ القرن الخامس عشر. وعلى أي حال فإن فقدان السيادة السياسية في عصر الزحف كان أمرا حاسما. وباستخدام منطق التعليل نفسه يصبح واضحا أن استعادة السيادة السياسية مع حلول ستينات القرن العشرين إنما تشكل خطوة أولى لا يمكن الاستغناء عنها لاستعادة أقصى قدر من حرية الاختيار والتطور في كافة المجالات.

وفضلا عن ذلك فإن مرحلة الثورة الوطنية قد أفضت إلى نشأة أقلية معينة من الاتجاهات الفكرية تعكس جذور التطور الأفريقي المقبل. فقد كان معظم الأفارقة من المثقفين (الانتليجينسيا)، بل إن قادة الحركة العمالية

كانوا رأسماليين في الواقع، كما كانوا يتبنون، بالكامل، فكر سادتهم البورجوازيين. وفي وقت من الأوقات كان المستعمرون الفرنسيون يصفون هوفيه بوانيه بأنه «شيوعي». وقد دافع عن نفسه بقوة ضد ذلك الاتهام الكاذب عام 1948م قائلا:

«لدينا علاقات طيبة مع الحزب الشيوعي (الفرنسي). هذا صحيح، ولكن من الواضح أن ذلك لا يعني أننا أنفسنا شيوعيون، فهل يمكن أن يقال أنني هوفيه بوانيه-أحد الزعماء التقليديين، والطبيب، وصاحب الملكيات الكبيرة، والكاثوليكي-هل يمكن أن يقال أنني شيوعي؟»..

وينطبق منطق هوفيه بوانيه في التعليل على عدد كبير من الزعماء الأفارقة في عهد الاستقلال. والاستثناء هو أولئك الذين رفضوا كليا وجهة نظر الرأسمالية أو أولئك الذين أخلصوا، على الأقل، لتلك المعتقدات المثالية للفكر البورجوازي مثل الحرية الفردية، وأصبحوا يدركون، من خلال التجربة، أن تلك المثل العليا ظلت أساطير في مجتمع يقوم على استغلال الإنسان للإنسان. ومن الواضح أن كافة القادة من هذا الطراز غير الممتثل قد تطوروا في تناقض مباشر مع أهداف التعليم الاستعماري الرسمي وغير الرسمي، كما كانت اختلافاتهم مع المستعمرين أعمق من أن يتم حلها بمجرد «استقلال العلم».

وتم الترحيب بالاستقلال الأفريقي بالمواكب، والاحتفالات، وانبعاث الموسيقى الأفريقية التقليدية، والرقصات الأفريقية. «فقد بزغ فجر يوم جديد» و «نحن على عتبة عصر جديد» «ندخل الآن العالم السياسي»، تلك هي العبارات الشائعة عندئذ والتي ظلت تتكرر حتى أصبحت تعبيرات مبتذلة. ولكن لا يمكن أن تكون كافة الانتقالات بين كونتونو وباريس، وبين لندن ولوزاكا، وكل ما حدث من تنكيس أعلام ورفع أعلام أخرى مفرغة من أي معني. فإن سحب جهاز السيطرة المباشرة للمستعمرين المتمثل في الجيش والقضاء كان أمرا جوهريا حتى يمكن بعد ذلك طرح أي بدائل جديدة فيما يتعلق بالتنظيم

السياسي، والبنية الاجتماعية، والتطور الاقتصادي.

وقد تم طرح القضايا المشار إليها آنفا بشكل أكثر جدية من جانب عدد قليل من القادة الأفارقة الذين انتهج كل منهم مساره غير الرأسمالي في التطور وفقا لنمط تفكيره. وقد جرى تناول المشاكل في إطار سياق أشكال عدم المساواة والتناقضات ليس بين أفريقيا وأوروبا فحسب، بل داخل أفريقيا أيضا بوصفها انعكاسا لأربعة قرون من العبودية وقرن من الاستغلال. وبقدر ما يتعلق الأمر بجماهير العمال والفلاحين، فإن إزالة الحكم الأجنبي المباشر قد مهدت الطريق، بالفعل، نحو تقييم أساسي للاستغلال والإمبريالية. ففي أقاليم مثل الكاميرون ذاتها حيث سحق الإمبرياليون الفلاحين والعمال بوحشية، وقاموا بتنصيب دميتهم بعد تجربة واختبار، نجد أن التقدم قد حدث بالقدر الذي أسهمت فيه الجماهير في محاولة تقرير مصيرها. وذلك هو عنصر النشاط الواعي الذي يشير إلى القدرة على صنع التاريخ عن طريق مواجهة ميراث من الأوضاع المادية الموضوعية والعلاقات الاجتماعية.

مرشد مختصر للقراءة:

لقد تولد من الحكم الاستعماري قدر كبير من مواد مكتوبة يمكن استخدامها كأحد الأسس لإعادة التركيب التاريخي. ويمكن أن يتم توجيه النصح حتى إلى غير المتخصصين في التاريخ الأفريقي للاطلاع على بعض المصادر الأصلية. ومثال ذلك المعطيات التي جمعها اللورد هيلي، كما أن نصوصا أنثروبولوجية عديدة توفر معلومات ونفاذ بصيرة فيما يتعلق بالتغيرات التفصيلية في البنى الاجتماعية الأفريقية، وذلك بشرط أن نتوخى الحذر في تناول تلك الكتابات.

وعلى أي حال فإن الأجيال التي عانت في ظل الاستعمار تعتبر مستودعات حية لتاريخ القارة. وإن المعرفة الجمعية للشعب الأفريقي المستمدة من التجربة هي بمثابة الأساس الأكثر صدقا عن تاريخ الفترة الاستعمارية. ومن سوء الحظ أن الكثير من هذه الخبرة لم يتم تدوينه حتى الآن، لكن يمكن الحصول على لمحات من تراجم حياة قادة أفارقة بارزين مثل ننامدى أزيكيوى، وكوامى نكروما، وأوجنجا أودنجا، وكينيث كاوندا فضلا عن الكتابات السياسية لهؤلاء الزعماء وغيرهم من القادة، وبوجه خاص مواليميو نيريرى، وسيكوتورى. وتعتبر مؤلفات بادموروهانتون المشار إليها في مرشد القراءة في الفصل الخامس وثيقة الصلة بهذا السياق.

- Jack Woddis, Africa the Roots of Revolt., London, Lawrence, and Wishart, 1960.

- Africa the Lion Awakes,

- -Gann, L.H. and Duignan, Peter. The Burden of Empire, New York, Praeger. 1967.

ويعتبر الكاتب الأول معروفا على نحو جيد لتأييده الموقف الأفريقي المعادى للاستعمار، كما أن أعماله معروفة جيداً هي الأخرى، والمؤلف الثاني يمثل تفسيرا استعماريا كنقيض للأول.

.-Sloan and Kitchen, The Educated African

- Abdou Moumini, Education in Africa. New York, Praeger, 1968.

والمؤلف الأول مفيد بالنسبة للمعلومات، كما أن مؤلف مومينى ممتاز من زاوية التحليل.

- Frantz Fanon Black Skins, White Masks. New York, Grove, Press,1967.

- The Wretched of the Earth, New York, Grove, Press,1963.

- Towards the African Revolution. New York, Monthly Review Press, 1967.

وتعتبر هذه الدارسات فريدة في كشفها عن الجوانب النفسية للاستعباد والاستعمار فيما يختص بالأفارقة سواء في الأمريكيتين، أو في أرض القارة الأفريقية. ولا يوجد لفانون أي نظير في تحليله للمراحل الأخيرة للاستعمار في أفريقيا ومجيء الاستعمار الجديد.

ملحق

بقلم ا. م. بابو

هل توجد طرائق مختصرة للتنمية الاقتصادية بالنسبة للاقتصاديات المختلفة؟ لقد شغل هذا السؤال اهتمام أطراف معينة عديدة خلال العقد الماضي. وشمل ذلك محاضرين جامعيين، واقتصاديين دوليين، وهيئة الأمم المتحدة ووكالاتها، ومنظمة الوحدة الأفريقية، وهيئات للتخطيط، ووزراء للاقتصاد. وانعقدت خلال ذلك العقد أيضا مؤتمرات دولية عديدة تحت إشراف جهات مختلفة، وجرى نشر مجلدات من التوصيات والمبادئ العامة، ووثائق تعليمية. وظلت البلدان النامية في تخلفها تسير فقط إلى الأسوأ بالمقارنة بالبلدان المتطورة.

ويظل السؤال دون إجابة بوجه عام فهل سنمضي إلى تكرار الممارسة نفسها من جديد خلال هذا العقد؟ يبدو أننا نفعل ذلك حسبما يشير الموقف. فقد بدأت هيئة الأمم المتحدة العقد الاقتصادي الثاني بالحماس والضجيج نفسهما على نحو ما حدث أثناء العقد الأول. ووجهت النداء نفسه إلى البلدان المتطورة لكي تكون خيرة، وتقدم «واحدا في المائة من دخلها القومي» لمساعدة البلدان النامية، وكأن في استطاعة سكان العالم التغاضي عن مواجهة الفقر حتى يمكن للغني أن يكون محسنا. وإذا كان من الممكن الاهتداء بالتجربة السالفة فإن السبعينات سوف تشهد الأشياء نفسها المخيبة للآمال التي بلغت الذروة في نهاية الستينات.

وقد نتساءل: ما هو وجه الخطأ؟ وهل يمكن شيء ما في طبيعة التخلف ذاتها يجعل التنمية مهمة مستحيلة؟ ولم تسفر أي وصفة علاجية من بين الوصفات العديدة التي تم طرحها-بما في ذلك الثقافية، والنفسية، بل الاقتصادية-عن أي نتائج مشجعة. والحق أنها جميعا قد أفضت إلى نتائج سلبية، وأدت بالأوضاع السيئة إلى ما هو أسوأ. فهل يمكن أن نستمر في التجارب نفسها على حساب الشعب الذي حمل، في الواقع، عبء هذه التجارب بالكامل خلال العقد الماضي؟ تلك هي القضية التي ينبغي أن تنكب عليها البلدان النامية والأفريقية منها بوجه خاص. وكلما كان ذلك أسرع كان أفضل، حيث لا يوجد سوى القليل جداً من الوقت قبل أن تصبح اقتصادياتنا مشوهة بشكل دائم، وربما تتدهور إلى درجة يصعب معها إعادة بنائها في المستقبل بشكل نافع.

ويقدم الدكتور والتر رودني في هذا الكتاب التثقيفي للغاية استهلالا شديد الحيوية لمناقشات يمكن أن تفضي إلى إيجاد الحل الصائب. وهو يطرح معظم القضايا الأساسية والجوهرية المتعلقة بجوهر التخلف والتخلف الاقتصادي. وعلى خلاف أعمال عديدة حول الموضوع نفسه تنصب كل مقاصدها وأغراضها على تناول المشكلة بنوع من النظرة الغيبية (وتتدثر في الواقع بمصطلحات علمية). فإن الدكتور رودني يتبع منهج المادية التاريخية التي تقول في الواقع: «لكي نعرف الحاضر ينبغي أن نتمعن الماضي، ولكي نعرف المستقبل ينبغي أن نتمعن الماضي والحاضر». وهذا بمثابة مدخل علمي. ونستطيع عن طريقه أن نتيقن، على الأقل، من أن الاستنتاجات لن يتم تشويهها بالتحريفات الذاتية.

ومن الواضح بعد قراءة عرض رودني، بوجه خاص، أننا كنا نطرح على امتداد العقد الماضي القضايا الخاطئة فيما يتعلق بالتخلف الاقتصادي. فلم «نتمعن الماضي لنعرف الحاضر» وقد قيل لنا-ووافقنا على ما قيل-إن فقرنا نتج عن فقرنا، وذلك في النظرية المشهورة الآن باسم «الحلقة المفرغة للفقر»، ومضينا في حلقات للبحث عن وسائل وأساليب لكسر تلك الحلقة. ولو كنا قد سألنا أنفسنا الأسئلة التي طرحها الدكتور رودني في هذا العمل لما كانت اقتصادياتنا قد تعرضت للنهب الشديد الذي أحدثته «الاستثمارات الأجنبية» التي ألح علينا أنصار «الحلقة المفرغة للفقر» أن نلجأ إليها. فمن

الواضح أن الاستثمار الأجنبي هو سبب تخلفنا الاقتصادي وليس حلا.

ألسنا متخلفين الآن لأننا كنا مستعمَرين في الماضي؟ ولا يوجد أي تفسير آخر لحقيقة أن العالم المتخلف بأسره كان، من الناحية العملية، مستعمرا بشكل مباشر أو غير مباشر من جانب القوى الغربية. وما هو الاستعمار إذا لم يكن نظاما «للاستثمارات الأجنبية» للمقوى الاستعمارية؟ وإذا كانت هذه القوي قد أسهمت في تخلفنا في الماضي أليس من الممكن أن تسهم، بالأحرى، في تخلفنا الآن حتى وإن كانت المقاليد السياسية بأيدينا. وإن وضع الأمور على هذا النحو يجعل قضية التخلف أكثر وضوحا على الفور حتى بالنسبة لغير المطلعين. وتلك هي الطريقة التي يرشدنا إليها الدكتور رودني لطرح قضايانا.

ويتمثل الاستنتاج الحتمي في أن الاستثمار الأجنبي لم يساعد على تقويض اقتصادياتنا فحسب باستخراجه أرباحا باهظة، بل أحدث تدميرا خطيراً لتلك الاقتصاديات بحرفها إلى اقتصاديات أحادية الجانب. وإذا لم يتم كبح هذه العملية في الوقت المناسب فإن التشوه قد يصبح دائما. وبقدر ما نستمر، على نحو ما فعلنا لعدة قرون، في الإنتاج لما يسمي السوق العالمية التي نهضت على أساس راسخ من الرق والاستعمار، ستبقي اقتصادياتنا مستعمرة، كما أن أي تنمية ستكون حادثا عرضيا بالكامل، وسوف تترك أغلبية السكان غير مشاركين بالكامل في النشاط الاقتصادي، وكلما زاد استثمارنا في فروع التصدير من أجل «السوق العالمية» ازداد انحرافنا عن الاستثمار من أجل تنمية الشعب، وبالتالي تقل فاعلية جهودنا في التنمية.

وطالما أن هذا الطراز من الاستثمار لا يسهم كثيرا في تطوير أي قاعدة مادية وتقنية، على المستوي الداخلي، فإن اقتصادياتنا ستكون على الدوام سريعة الاستجابة فقط لما يريد العالم الغربي بيعه أو شراءه. ولا تكاد تستجيب لاحتياجات تنميتنا الداخلية وذلك هو السبب في أنه على الرغم من أن معظم خططنا للتنمية تتوسع في حصص الموارد المخصصة «لمشروعات ريفية». فإن معظم هذه الموارد يجد طريقه دائما إلى مشروعات حضرية، وبالتالي يزداد التفاوت بين الحضر والريف. كما أن الأحياء الفقيرة، والبطالة، وعدم التوافق الاجتماعي، وفي النهاية عدم الاستقرار السياسي

تعتبر أكثر خصائصنا بروزا.

وقد تجاهلت كافة البلدان التي كانت مستعمرة من قبل دون استثناء، مطلب التنمية الأساسي. ونعني بذلك أن تكون فعالة حقا حيث ينبغي أن تبدأ عملية التنمية بتحويل بنية الاقتصاد المستعمرة المستجيبة للخارج إلى بنية تستجيب لما هو داخلي. وقد كنا نمضي في الخطأ عندما نتبع بشكل أعمى الافتراضات التي قدمها لنا مستغلونا. ويمكن تحديد تلك الافتراضات باختصار كما يلي: إن النمو في البلدان النامية قد عاقه النمو غير الملائم في الصادرات، والموارد المالية غير الملائمة، كما أنه أصبح أسوأ بسبب «الانفجار السكاني» في هذه البلدان. ويتم وصف الحل على النحو التالي: مضاعفة الصادرات، وزيادة المساعدات والقروض التي تقدمها البلدان المتطورة، وكبح نمو السكان.

وكانت جهودنا، على امتداد العقد الماضي، عبارة عن اتباع الوصفة السالفة بدقة مفرطة. بل ظللنا نلتزم بها بشكل أكثر تزمتا مع أن خبرتنا الذاتية استمرت تؤكد خطأها. وهناك احتياج كبير، فيما يبدو، إلى عملية استئصال الاستعمار الفكري طالما أن تلك الوصفة لا تتفق مع ما هو بديهي، ولا مع علم اقتصاد سديد، ولا مع خبرتنا الذاتية.

وتعتبر تجارب البلدان الأخرى التي اختارت نهجا مغايرا، أي نهج إعادة البناء الاقتصادي، أكثر نفعا هنا. ولنتناول شمال كوريا أو ألبانيا. فقد كان هذان البلدان متخلفين حتى وقت متأخر في الخمسينات، ويرجع السبب وراء قدرتيهما على تسجيل تقدم اقتصادي أكثر بروزا إلى أنهما قد قررا رفض الإنتاج لما يسمى السوق العالمية، ووجها مواردهما نحو تنمية قاعدة مادية وتقنية داخليا.

وقد تم الترحيب «بتقرير لجنة بيرسون»-شركاء في التنمية-حتى من جانب دول نامية كمدخل إلى عهد جديد، أي بوصفه ضربا من نقاط التحول في التعاون الدولي من أجل التنمية، وعلى الرغم من أن توصياته قد يتم تبنيها وتنفيذها إلا أنه من المشكوك فيه ما إذا كان ذلك سيحدث أي تأثير في الفجوة دائمة التوسع بين البلدان المتطورة والنامية. ويرجع ذلك إلى أنه قد تجنب معالجة السؤال الأكثر جوهرية، ونعني بذلك «هل يمكن أن تحدث تنمية بينما تخضع استراتيجيتنا للإنتاج لمطالب السوق العالمية

التي تتحدد كليا تقريبا بنمط الإنتاج والمنافسة في أوروبا وأمريكا الرأسماليتين؟ وبكلمات أخرى. ألسنا نقوم بتشويه اقتصادياتنا لتتلاءم مع مطالب السوق العالمية، وهي المطالب التي لا تتوافق دائما مع احتياجات تطورنا الخاص، أقول ألسنا بهذه العملية نحرم اقتصادياتنا من القدرة على نمو يعتمد على الذات هو شرط مسبق للتنمية؟

وإن طرح القضية بهذا الأسلوب يجعل من الممكن أن نبدد الستار الدخاني للمصلحين المثاليين الدوليين. وأن نبدأ في إدراك السبب الحقيقي لتخلفنا. ومن الزائد عن الحد، بالطبع، أن نتوقع أن يطرح بيرسون أو أناس من أصحاب نزعته الليبرالية القضية على هذا النحو حيث إن تجربتهم ونظرتهم ترى أن هذا المنحى في طرح القضية يعتبر تقريبا إثما من الناحية الأخلاقية، ومدمرا من الناحية الاقتصادية.

وعلى أي حال فإننا مضطرون بوصفنا قادة للبلدان النامية أن تتبنى هذا المنحى في طرح القضية طالما أننا أخذنا على عاتقنا مسؤولية توجيه مجرى تنمية سوف يؤثر نجاحها أو فشلها، بطريقة أو بأخرى، في رفاهية مئات الملايين من الناس الذين يشكلون أكثر من ثلثي الجنس البشري. وقد تركنا مصيرهم مدة طويلة جدا، يتحدد بواسطة نوعية الإنتاج التي لا تنهض على إشباع احتياجاتهم، وإنما تخدم، بالأحرى، مصالح خارجية حسبما يتم التعبير عنها بواسطة القوانين المعروفة للعرض والطلب الخاصة بما يسمى السوق العالمية. وقد شوهنا تعليمهم، على نحو يجعل «المهارات» التي نوجهها للتنمية مهيأة لخدمة أهداف السوق العالمية نفسها أكثر من توجهها نحو تنمية تنهض على قاعدة مادية داخلية. والنتيجة هي أننا نتحرك من الناحية التكنولوجية إلى الخلف أكثر من تحركنا إلى الأمام بالمقارنة بالعالم المتطور. وقد وافقنا بخنوع، على ما يسمى التقسيم الدولي للعمل نيابة عن جماهيرنا. وحكمنا عليها، بعملنا هذا، أن تتخصص في السلع الأولية التي يعتبر إنتاجها عملية توصيلية ولا يؤدي إلى تطوير المهارات التكنولوجية أو اختراع آلات متقدمة.

وتكمن أهمية كتاب الدكتور رودني في أنه يخاطب بشكل ملائم تماما، الجماهير وليس القادة. ويأمل المرء في أنه سيكون أداة تحث على بعض الأعمال الجماهيرية من جانب الشعب. وفي غياب قيادة ملتزمة سقطت

بلدان أفريقية عديدة فريسة لاستغلال عسكري، لدرجة أن الجنرالات يشكلون اليوم أغلبية القمة الأفريقية. وذلك لأنه حينما تفقد القيادة السياسية الإحساس بالاتجاه الداخلي، وحينما تتخلى، وسط الارتباك، عن جهودها لإيجاد حلول لمشاكل الشعب وتبدأ في تجميع ثروة لمصلحتها الشخصية فإن القيادة تميل إلى أن تكون مصدرة للأوامر بشكل متزايد في تسييرها للدولة. ويصبح المنطق وعرض الأسباب من المسائل الهدامة. وحينما يتحول السياسيون إلى مجرد آمرين فإنهم يصبحون أيضا زائدين على الحاجة. فهل يوجد من هو أجدر بإصدار الأوامر أكثر من الجيش؟

وعلى الرغم من وجود استثناءات قليلة جدا، فإنه من المؤسف أن نعترف بأن أفريقيا قد أساء إليها الخليط الراهن من القادة المزعومين على نطاق القارة. وبينما أنجبت أسيا وأمريكا اللاتينية عمالقة أمثال ماو، وهوشي منّه، وتشي جيفارا الذين لم يلهموا أو يثيروا خيال مواطنيهم داخل بلدانهم فحسب، وإنما بقية العالم أيضا، بما في ذلك العالم المتقدم، فإن أفريقيا أنجبت نيريري واحداً فحسب وأبقت عليه في السلطة، بينما قتلنا لومومبا، واعتقلنا أونفينا قادة مثل نكروما استجابة لرغبات الإمبرياليين، أي أولياء نعمتنا، ومرابينا وحماتنا، وسادتنا، وشركائنا في التجارة.

وبغض النظر عن استثناء واحد جدير بالاحترام أو استثناءين فإنه من الصعب أن نتخيل أن أيا من القادة الحاليين، بكل ما يستحق من احترام، مؤهل لأن يقف مع الحقوق الحقيقية لشعبه، وأن يدرك أن هذه الحقوق تتعارض بالضرورة، بشكل مباشر، مع مصالح الإمبريالية. ومع ذلك فإن مثل ذلك الموقف ضروري إذا كان علينا أن ننجز حقا التزامنا كقادة، ومن دون ذلك لا نمتلك أي حق في فرض قيادتنا على الشعب. وبينما لا يوجد لدى معظم قادة القارة أي إحساس بالحاجة الملحة لحل مشاكل الشعب حيث إنهم لا يشعرون بوطأة البؤس، فإن الجماهير التي تعاني لا تستطيع الانتظار، وذلك هو ما يجعل المرء يأمل بأن كتاب الدكتور رودني سوف يقرؤه أكبر عدد ممكن من الناس لأنه جاء في وقت توجد فيه حاجة ماسة للعمل.

وبعد قراءة الوصف المؤلم للأعمال الوحشية المرتبطة بالعبودية، والإخضاع، والحرمان، والإذلال، حينما تم سحق حضارات بأكملها من أجل

خدمة المصالح الإمبريالية للغرب، وحينما تم تدمير مجتمعات مستقرة بنيران أسلحة الإمبريالية حتى يستطيع ملاك مزارع «العالم الجديد» أن يحصلوا على قوة عمل دائمة بعد أن تم اجتثاثها من أجل بناء ما أصبح الآن أكثر الاقتصاديات الرأسمالية تقدما. نقول إنه بعد قراءة كل ذلك يصبح واضحا، بشكل مطلق، أن الطريق الوحيد للخروج من المأزق الراهن إنما يتمثل في نهج ثوري، أي قطيعة كاملة مع النظام المسؤول عن بؤسنا الماضي والراهن بأسره.

وينبغي أن يتم توجيه مسارنا المقبل بشكل جدلي، فإن كان التمعن في الماضي قد جعلنا نعرف الحاضر، فإن معرفة المستقبل تقضي بأن نتأمل الماضي والحاضر. ويجب أن يرتبط عملنا بخيرتنا العينية، كما لا ينبغي أن نفسح المجال للآمال والأمنيات الغيبية، أي ألا نأمل أو نتمنى بأن ذلك الوحش الذي واجهناه طوال تاريخنا سوف يتحول في يوم ما إلى حمل، فهو لن يفعل ذلك. «إن الحرية لا تكمن في أن نحلم بالاستقلال عن القوانين الطبيعية، بل في إدراك هذه القوانين... ومن ثم فإن حرية الإرادة لا تعني سوى القدرة على اتخاذ قرارات استنادا إلى المعرفة بالموضوع». ونحن نعرف الموضوع بشكل جيد، وهو وحش، فهل نمتلك القدرة على اتخاذ قرار بعد أن زودنا الآن الدكتور رودني بالمعرفة عن الموضوع؟ يتعين على الشعب أن يقدم الإجابة.

هوامش

الفصل الأول

(1) يستعمل المؤلف مصطلح (Development) ويعني به في الأغلب «التنمية» بمعنى محاولة الإنسان تغيير الظروف والواقع بما يعتقد أنه يهيئ له حياة أفضل. وتشمل هذه العملية استثمار وتطوير الموارد، وإقامة التنظيمات اللازمة، وبلورة الأفكار والمفاهيم التي تؤدي مجتمعة إلى حياة أفضل في جانبيها المعنوي والمادي. وقد يأتي المفهوم في بعض الأماكن بمعنى النمو ليعني الزيادة الثابتة والمستمرة التي تحدث في جانب من جوانب حياة المجتمع. وينطوي مثل مفهوم التطور على معنى التدرج في الزيادة. أما المعنى الثالث الذي ورد فيه المفهوم فهو معنى التطور ويعني التدرج في الزيادة، على أساس تفاعل عوامل خارجة عادة عن إرادة الإنسان، تتمثل عادة في مراحل متتالية. وهذا المعنى أقرب إلى معنى النمو الطبيعي. بهذا جاءت ترجمة مصطلح (Development) حسب المعنى الذي جاءت فيه المراجع.

الفصل الثاني

(1) أفضى انهيار المشاعية في أوروبا إلى العبودية. ومن ثم فإن الممالك والدول القومية كانت موجودة عشية العصر العبودي.

الفصل الرابع

(1) يشير سياق الحديث إلى أن المقصود هو القرن التاسع عشر-المترجم.

الفصل الخامس

(1) ولا تزال هذه الأوضاع قائمة حسبما هو معروف جيدا . وعلى أي حال، فإن هذا الفصل يعرض الأمور في الماضي لتصوير الفترة الاستعمارية.

جذبت هذه الوقائع انتباه العالم الخارجي بشكل مثير للغاية حينما لجأ الأفارقة إلى العنف. وعلى سبيل المثال فإن فرض زراعة القطن كاد من الأسباب الرئيسة وراء اندلاع حروب ماجي ماجي و تنجانيقا، كما كان وراء الثورة الوطنية في أنجولا في وقت متأخر مثل ستينات القرن العشرين.

الفصل السادس

(1) المعازل أراض بكر خصصت للمحافظة على البيئة الطبيعية.

(2) الجماعة الإثنية جماعة تشترك في ثقافة واحدة وتنحدر عادة من أصول واحدة [المراجع].

المؤلف في سطور

د. والتر رودني

* من غيانا في أمريكا الجنوبية.

- درس في جامعة جزر الهند الغربية في جامايكا، وفي جامعة لندن حيث نال شهادة دكتوراه في التاريخ.

* من مؤلفاته: تاريخ ساحل غينيا العليا من عام 1545 إلى عام 1800.

المترجم في سطور

د. إبراهيم عيسى يوسف عثمان.

* ولد في مدينة القدس عام 1936.

* نال شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع من جامعة ماشوستس عام 1970.

* عضو في عدد من الجمعيات والهيئات العلمية.

* عمل بالتدريس في الجامعة الأردنية، وهو يعمل في جامعة الكويت منذ عام 1980، كما عمل مستشارا لعدة هيئات دولية وأكاديمية.

* نشر عددا كبيرا من الدراسات في مجلات علمية متخصصة.

ألف عدة كتب منها: «الأصول في علم الاجتماع».

المراجع في سطور

د. أحمد أحمد سيد أحمد القصير.

ليسانس اجتماع-جامعة عين شمس-1967.



العالم المعاصر والصراعات الدولية

تأليف

د. عبد الخالق عبدالله

* دكتوراه في الآداب-جامعة عين شمس-1986.

* عمل مترجما وباحثا في المؤسسة المصرية العامة للتأمين 1965- 1973.

* عمل محاضرا بكلية الآداب-جامعة صنعاء-1979- 1984.

* ألف عدة كتب منها.

منهجية علم الاجتماع 1985. اليمن، الهجرة والتنمية 1985.

* ترجم عدة كتب منها:

تشيكوف 1966.

التنمية الاقتصادية في الدول النامية 1974.

الحروب والسكان 1975.

الدول الغنية والفقيرة 1979.

* نشر العديد من المقالات والدراسات في المجلات العربية.

هذا الكتاب

يتتبّع والتر رودني في هذه الدراسة المتعمّقة تاريخ التقدم في أوروبا والتخلف في أفريقيا مناقشا العلاقة الوثيقة والمتبادلة بين هاتين الظاهرتين. ويظهر كيف أن أفريقيا، وهي أغنى القارات قاطبة بالمواد الطبيعية، قد ابتدأت الآن فقط بالنهوض، مقدماً حججاً مقنعة ومبيناً كيف أن تجارة الرقيق الأوروبية ووصمة الاستعمار كانتا السببين الأساسيين وراء تخلف أفريقيا وركودها التقني.

تبدأ البحث بطرح أكثر الأسئلة إلحاحا عن طبيعة التطور والتخلف. وباتباع المنهج الجدلي في تفسير التاريخ، يرى المؤلف أن أفريقيا لم تنظر بجدية إلى تاريخها الاستعماري، في محاولة لفهم حاضرها الحرج في التخلف وانتشار الفقر. وبدلاً من قبول الاعتقاد السائد دونما مناقشة، ذلك الاعتقاد الذي يدّعي بأن الدول المتخلفة «تدور في دائرة الفقر المفرغة» فإن المؤلف يتساءل عما إذا كان عدد كثير من الزعماء الأفارقة يتذكرون بان الاستعمار هو إلى حد كبير بمثابة نظام استثمارات خارجية للقوى المتقدمة وان تلك الاستثمارات الخارجية الجارية هي-ولو بشكل جزئي-السبب وراء التخلف، وليست الحل لمشاكله في أفريقيا.

وتشكل هذه الدراسة مقدمة ممتازة للطالب الذي يرغب في فهم أفضل لديناميكية العلاقة بين أفريقيا الحالية والغرب.